

زحاجیۃ المصاحیح کے بارے میں مولانا قاری محمد طیب قاسمی مہتمم دارالعلوم دیوبند رضی اللہ عنہ کی رائے:  
 حقیقی مسائل کے بنیادی مآخذ اور ان کی تائید میں احادیث و آثار اور مشن و فتاویٰ صحابہ کا ایک بڑا ذخیرہ جمع کر دیا گیا ہے۔  
 کیا اچھا ہو کہ مدارس دینیہ میں «مشکوٰۃ المصاحیح» کے ساتھ ساتھ یا اس کی جگہ «زحاجیۃ المصاحیح» بھی رائج ہو جائے۔

# زحاجیۃ المصاحیح

لأبي الحسنات العلامة السيد عبد الله بن السيد مظفر حسين

الحیدر آبادی رحمہ اللہ

۱۳۸۴ - ۱۲۹۲ھ

الجزء الثالث

طبعة جديدة ملونة



مجمعة البشري العربية  
 للخدمات الإنسانية والتعليمية (المنظمة)

# زُجَّاجُ الْمُتَصَلِّينَ

الجزء الثالث

لأبي الحسنات  
السيد عبد الله بن السيد مظفر حسين  
الحيدر آبادي رَحِمَهُ اللهُ

طبعة جديدة ملونة



جمعية البشري الخيرية  
للخدمات الإنسانية والتعليمية - ممثلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْقِصَاصِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَتَبْنَا<sup>(١)</sup> عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ  
وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ  
وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ  
بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١٥﴾﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا  
الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى:  
(البقرة: ١٧٨)  
﴿فَمَن أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾  
(البقرة: ١٩٤)

٣٤٨١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ<sup>(٢)</sup> دَمُ  
أَمْرِي مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ:

(١) قوله: وكتبنا عليهم الخ: هذه الآية جامعة لبيان قصاص النفس وما دونها، وما مضى من الآية في البقرة في بيان  
قصاص النفس فقط، وهي إخبار عما شرع الله على موسى ﷺ وقومه؛ إذ ضمير «عليهم» راجع إلى اليهود، وضمير  
«فيها» إلى التوراة، وطريق الاستدلال بهذه الآية: أن شرائع من قبلنا تلزمنا إذا قص الله أو رسوله من غير إنكار، يعني  
إذا بين أن شرائع سابقكم كانت موصوفة بهذه الصفات، وسكت على ذلك القدر، ولم يأمرنا بتركها يلزم علينا تلك  
الشرائع، وهذه هي الضابطة الكلية في علم الأصول، وههنا كذلك؛ لأنه أخبرنا بأننا كتبنا على اليهود في التوراة: أن  
النفس مقتولة بالنفس إلى آخره ولم ينكر عليها، فيكون لازماً علينا، هكذا ذكره الإمام الزاهد. وبالجملة والآية  
مشملة على قصاص النفس وما دونها، وأما قصاص النفس هي قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (البقرة: ١٧٨)،  
وهي ناسخة لقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ (البقرة: ١٧٨) عند أبي حنيفة رضي الله عنه، فيجوز  
عندهم قتل الحر بالعبد، وقتل الذكر بالأنثى، خلافاً للشافعي رضي الله عنه. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: لا يحل دم امرئ منهم الخ: واستدل الحافظ أبو الحسن علي المفضل المصري المالكي بهذا الحديث على =

النَّفْسُ <sup>(١)</sup> بِالنَّفْسِ، وَالْحَيِّبُ <sup>(٢)</sup> الزَّانِي، وَالْمَارِقُ <sup>(٣)</sup> مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.  
وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ حِينَ

= أن تارك الصلاة لا يُقْتَل إذا كان تكاسلاً من غير جحد، وبه قالت الحنفية، فإن تارك الصلاة عمداً مجانة أي تكاسلاً فاسق يُجَنَس حتى يصلي؛ لأنه يجبس لحق العبد فحق الحق أحق. وقيل: يضرب حتى يسيل منه الدم، وعند الشافعي رحمته الله يُقْتَل بصلاة واحدة حداً. وقيل: كفرًا. «عمدة القاري» و«الدر المختار» ملتقط منها.

(١) قوله: النفس بالنفس: المراد به القصاص. وقد يستدل به أبو حنيفة وأصحابه على أنه يقتل الحر بالعبد والمسلم بالذمي لما فيه من العموم، والشافعي على خلافه، ويؤيد مذهبا أيضاً قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْنِهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (البقرة: ٤٥) والمفهوم المستفاد من قوله تعالى: ﴿أَخْرَجُوا بِأَخِي وَأَخِي أَخْرَجُوا بِالْعَبْدِ﴾ (البقرة: ١٧٨) غير معتبر عندنا، لا سيما عند وجود المنطوق مع الاتفاق على أن لا مفهوم في بقية الآية من قوله: ﴿وَالْأَنْفَى بِالْأَنْفَى﴾ (البقرة: ١٧٨)، لأن الرجل يُقْتَل بالمرأة بالإجماع. «نيل الأوطار» و«الدر المختار» و«المراقبة» ملتقط منها. وقال في «الدر المختار»: ولنا إطلاق قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (البقرة: ٤٥) فإنه ناسخ لقوله تعالى: ﴿أَخْرَجُوا بِأَخِي أَخْرَجُوا بِالْعَبْدِ﴾ (البقرة: ١٧٨) الآية كما رواه السيوطي في «الدر المنثور» عن النحاس عن ابن عباس على أنه تخصيص بالذكر فلا ينفي ما عداه، كيف ولو دل لوجب أن يقتل الذكر بالأنثى، ولا قاتل به.

(٢) قوله: والحب الزاني: والمراد بالثيب: المحصن، وهو المكلف الحر الذي أصاب في نكاح صحيح ثم زنى، فإن الإمام رحمته الله رحمه، وليس لأحد الناس ذلك، هذا مجمع عليه، وأما البكر والمكلف غير المحصن، فإن كان حراً فيجلد مائة، وإن كان رقيقاً يجلد خمسين، «نيل الأوطار» و«المراقبة» ملتقط منها.

(٣) قوله: والبارق لدينه التارك للجماعة: ويراد بالبارق لدينه: الخارج عنه، والتارك للجماعة صفة مؤكدة للبارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من مجملتهم، وانفرد عن أمرهم بالردة التي هي قطع الإسلام قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً، فيجب قتله إن لم يتب، وتسميته مسلماً محارباً باعتبار ما كان عليه. وقد أجمع العلماء على قتل الرجل المرتد إذا لم يرجع إلى الإسلام وأصر على الكفر. واختلفوا في قتل المرتدة، فجعلها الشافعي رحمته الله كالرجل المرتد. وقال أبو حنيفة رحمته الله: لا تقتل المرتدة يعني يستثنى من هذا العموم المرأة، فإنها لا تقتل عنده لعموم قوله: نهى عن قتل النساء والصبيان، ويؤيده حديث الطبراني الذي سيذكر في هذا الباب بعد هذا. التقتنه من «المراقبة» و«عمدة القاري» و«رحمة الأمة».



بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ قَادَعُهُ، فَإِنْ تَابَ فَاقْبَلْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَتُوبْ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ قَادَعُهَا، فَإِنْ تَابَتْ فَاقْبَلْ مِنْهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَاسْتَبَيْهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَهَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ابْنِ سَهْلٍ بَنِ حَنِيفٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه أَشْرَفَ يَوْمَ الدَّارِ، فَقَالَ: أَنْشِدُكُمْ اللَّهَ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: زِنًا بَعْدَ إِحْصَانٍ أَوْ ارْتِدَادٍ بَعْدَ إِسْلَامٍ أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقٍّ فَقُتِلَ بِهِ»، فَوَاللَّهِ مَا زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فِي إِسْلَامٍ، وَلَا ارْتَدَدْتُ مِنْذُ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَا قَتَلْتُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ فِيمَ تَقْتُلُونَنِي؟

٣٤٨٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصَبَّ دَمًا حَرَامًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٤٨٣ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَزَالَ الْمُؤْمِنُ مُعْنِقًا صَالِحًا مَا لَمْ يُصَبَّ دَمًا حَرَامًا، فَإِذَا أَصَابَ دَمًا حَرَامًا بَلَغَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٤٨٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَوَّلُ مَا يُفْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٨٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه.

٣٤٨٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٤٨٧ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، أَوْ مَنْ<sup>(١)</sup> يَفْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ.

٣٤٨٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِالْقَاتِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَاصِيئَتُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأَوْدَاجُهُ تَشْحَبُ دَمًا يَقُولُ: يَا رَبِّ! هَذَا قَتَلَنِي، حَتَّى يُذْنِبُهُ مِنَ الْعَرْشِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٤٨٩ - وَعَنْ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِقَاتِلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي؟ فَيَقُولُ: قَتَلْتُهُ عَلَى مُلْكٍ فُلَانٍ». قَالَ جُنْدُبٌ: فَأَتَقَهَا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٤٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَعَنِي اللَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٤٩١ - وَعَنْ الْمُفَضَّلِ ابْنِ الْأَسْوَدِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَازِمَنِي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلَهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَفْتُلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلُهُ»<sup>(٢)</sup> فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ طَرَحَ إِحْدَى يَدَيَّ.

(١) قوله: أو من يقتل مؤمناً متعمداً: بأن قصد قتله لكونه مؤمناً أو إرادته تغليظاً أو حتى يرضى خصمه أو إلا أن يغفر له؛ لقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» (النساء: ٤٨) قال المظهر: أي إذا كان مستحلاً دمه. كذا في «المراقبة» والبسط فيه، تركناه لظوله.

(٢) قوله: لا تقتله: يستفاد منه صحة إسلام المكروه، وإن الكافر إذا قال: أسلمت أو أنا مسلم حكم بإسلامه، ولو أكره على الإسلام حتى حكم بإسلامه، ثم رجع لم يقتل لتمكن شبهة عدم الارتداد، وهي دائرة للقتل، «المراقبة» و«الهداية» ملقط منها.

فَقَالَ <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ: «لَا تَقْتُلُوهُ، فَإِنْ قَتَلْتُهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلِيهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتُهُ الَّتِي قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٩٢ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَنْاسٍ مِنْ جُحَيْثَةَ، فَأَتَيْتُ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَهَبْتُ أَطْعُمُهُ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعَنْتُهُ فَقَتَلْتُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «أَقْتَلْتُهُ وَقَدْ شَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ تَعَوُّدًا، قَالَ: «فَهَلَا <sup>(٢)</sup> شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَهُ مِرَارًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٩٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يُرَخَّ» رَاحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا ثَوَجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا خَرِيفًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٤٩٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ <sup>(٣)</sup> نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخْلِدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ

(١) قوله: فقال رسول الله ﷺ: لا تقتله: يستفاد من نهيه عن القتل والتعرض له ثانيا بعد ما كرر أنه قطع إحدى يديه أن الحربي إذا جنى على مسلم ثم أسلم لم يواخذ بالقصاص؛ إذ لو وجب لخص له في قطع إحدى يديه قصاصًا. كذا في «المراقبة». وقال في «الأشياء والنظائر»: أما الذمي فالإسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين، كالقصاص وضمان الأموال إلا في مسائل، لو أجنب الكافر ثم أسلم لم يسقط، ومنها: لو زنى ثم أسلم، وكان زناه ثابتًا ببيئة المسلمين لم يسقط الحد بإسلامه ولا سقط.

(٢) قوله: فهلا شققت عن قلبه: فيه دليل للقاعدة المعروفة في الفقه والأصول أن الأحكام يحكم فيها بالظواهر. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: لم يرخ راحة الجنة إلخ: قال علماءنا: خصومة الذمي أشد من خصومة المسلم. قاله في «المراقبة».

(٤) قوله: فقتل نفسه فهو في نار جهنم إلخ: الظاهر أن المراد من هؤلاء الذين فعلوا ذلك مستحلين له، وإن أريد منه العموم بالمراد من الخلود والتأيد المكث الطويل المشترك بين دوام الانقطاع له واستمرار مديد ينقطع بعد حين =

نَفْسُهُ، فَسَمُهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٩٥ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَظْعُمُهَا يَظْعُمُهَا فِي النَّارِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٤٩٦ - وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فَيَمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ فَجَرِحَ، فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَرَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَأَ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بَادَرْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ فَحَرَّمْتُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٩٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرِو الدَّوْسِيِّ رضي الله عنه لَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَمَرِضَ فَجَرِحَ، فَأَخَذَ مَسَاقِصَ لَهُ، فَقَطَعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ، فَشَحَبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَأَاهُ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرِو فِي مَنَامِهِ، وَهَيئَتُهُ حَسَنَةٌ وَرَأَاهُ مُعْطًى يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعَ بِكَ رَبُّكَ، فَقَالَ: غَفَرَنِي لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ، .....

= بعيد لاستعمالها في المعنيين، لذلك أجمع الفقهاء وأهل السنة على أنه من قتل نفسه أنه لا يخرج بذلك من الإسلام. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ومحمد ﷺ: يغسل ويصل عليه، به يفتى، وإن كان أعظم وزرا من قاتل غيره، ورجح الكمال قول أبي يوسف إنه يغسل ولا يصل عليه، بما في «مسلم» أنه ﷺ أي برجل قتل نفسه فلم يصل عليه. قال في «البحر»: فقد اختلف التصحيح لكن تأييد أبو يوسف بالحديث، انتهى. أقول: قد يقال: لا دلالة في الحديث على ذلك؛ لأنه ليس فيه سوى أنه ﷺ لم يصل عليه، فالظاهر أنه امتنع زجرا لغيره عن مثل هذا الفعل، كما امتنع عن الصلاة على المديون، ولا يلزم من ذلك عدم صلاة أحد عليه من الصحابة إذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره، قال تعالى: ﴿إِنْ صَلَّيْتُمْ لَا يَرْجُوا عَذَابَ اللَّهِ﴾ (التوبة: ١٠٣). ثم اعلم أن هذا كله فيمن قتل نفسه عمدا أما لو كان خطأ فإنه يصل عليه بلا خلاف، كما صرح به في «الكفاية» وغيرها «المراقبة» و«عمدة القاري» و«الدر المختار» و«رد المحتار» ملتبس منها.

(١) قوله: فحرمت عليه الجنة: قال ابن الملك: محمول على المستحل أو على أنه حرّمها أول مرة حتى يذيقه وبال أمره إن لم يرحمه بفضله. كذا في «المراقبة».

فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُعْطِيًا يَدِيكَ، قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ نُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ، فَقَصَّهَا الطَّقِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ وَلِيَدَيْهِ فَاعْفِرْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٩٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَمْدُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْذَّارِقُطِيُّ فِي سُنَنِهِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَمَا صَاحِتُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ».

وَفِي «الْمُتَّقِي عَلَيْهِ» عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَسَرَتِ الرُّبِيعُ وَهِيَ عَمَةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ثَنِيَّةٌ

(١) قوله: اللهم وليديه فاغفر: قال التوربشتي: هذا الحديث وإن كان فيه ذكر رؤيا أربها الصحابي للاعتبار بها يؤول تعبيرة، فإن قول النبي ﷺ: «اللهم وليديه فاغفر» من جملة ما ذكرنا من الأحاديث الدالة على أن الخلود غير واقع في حق من أتى بالشهادتين، وإن قتل نفسه؛ لأن نبي الله ﷺ دعا للجاني على نفسه بالمغفرة، ولا يجوز في حقه أن يستغفر لمن وجب عليه الخلود بعد أن نهي عنه. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: العمد قود: واختلفوا في الواجب بالقتل العمد هو هل معين أم لا؟ فقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في أحد قولَيْهِ: الواجب معين، وهو القود لا الدية، فليس للولي اختيارها فلا يصير مالا إلا برضاء القاتل، فيصنع صلحا ولو بمثل الدية أو أكثر يعمي إذا كان القود عندنا هو الواجب في العمد فلا ينقلب مالا إلا من جهة الصلح. وقال الشافعي في قول له: إن القود والدية واجبان على التخيير قوله بالخيار بين أن يغفو أو يأخذ الدية أو يقتصر، رضي لذلك القاتل أو لم يرض، فإنه على قوله: لو صالح على أكثر من الدية من جنسها لا يصح؛ لأنه يصير ربا، ويصح على قولنا. ولنا قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ» (البقرة: ١٧٨) ولم يذكر الدية. وأيضا لنا هذا الحديث وحديث أنس: «يا أنس! كتاب الله القصاص»، وحديث ابن عباس: «من قتل عمدا فهو قود» وتأويل حديث التخيير عندنا إن الولي بين خيرتين: القصاص أو الدية إن بذلت له. أخذته من «رحمة الأمة» و«نيل الأوطار» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«المرقاة» وسيأتي تمامه تحت حديث أنس: «يا أنس! كتاب الله القصاص» إن شاء الله تعالى.

(٣) قوله: إلا أن يغفو ولي المقتول: لذلك قال في «الهداية»: وموجب ذلك أي العمد المأثم والقود إلا أن يغفو الأولياء ويصالحوا.

جَارِيَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: لَا وَاللَّهِ لَا تُكْسَرُ نَتِيجَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ» كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ، «فَرَضِي الْقَوْمَ وَقَبِلُوا الْأَرْضَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ» فِي عِمِّيٍّ فِي رَمِيٍّ يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحَجَارَةٍ أَوْ بِالسَّيَاطِ أَوْ ضَرْبٍ بِعَصَا فَهُوَ خَطَأٌ، وَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَأِ، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَعَظْبُهُ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ».

(١) قوله: يا أنس كتاب الله القصاص: وقال الطحاوي: ولما كان الحكم الذي حكم به رسول الله ﷺ على الربيع للمنزوعة نتيجه هو القصاص، ولم يغيرها بين القصاص وأخذ الدية، وحاج أنس بن النضر ؓ حين أبى ذلك، فقال: يا أنس! كتاب الله القصاص، فعفا القوم فلم يقض لهم بالدية. ثبت بذلك أن الذي يجب بكتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ في العمد هو القصاص؛ لأنه لو كان يجب للمجني عليه الخيار بين القصاص وبين العفو لما يأخذ به الجاني إذا أخبرها رسول الله ﷺ، ولأعلمها بما لها أن تختاره من ذلك. ألا ترى أن حاكمًا لو تقدم إليه رجل في شيء يجب له فيه أحد شيئين، فثبت عنده حقه أنه لا يحكم له بأحد الشيئين دون الآخر، وإنما يحكم له بأن يختار ما أحب من كذا ومن كذا، فإن تعدى ذلك فقد قصر عن فهم الحكم، ورسول الله ﷺ أحكم الحكماء، فلما حكم بالقصاص وأخبر أنه كتاب الله عز وجل ثبت بذلك أن الذي في مثل ذلك هو القصاص لا غيره، فلما ثبت هذا الحديث على ما ذكرنا، وجب أن يعطف عليه حديث أبي شريح وأبي هريرة ؓ ليجعل قول رسول الله ﷺ فيها فهو بالخيار بين أن يعفو أو بين أن يقتص أو يأخذ الدية على الرضاء من الجاني بغرم الدية حتى تتفق معاني هذين الحديثين، ومعنى حديث أنس ؓ.

(٢) قوله: من قتل في عمية في رمي يكون بينهم بالحجارة أو جلد بالسياط أو ضرب بعصا إلخ: والقتل بمثل ذلك تسميه الفقهاء شبه العمد. اعلم أن القتل الواقع ابتداء بغير حق الذي يتعلق به القصاص، والدية والكفارة على خمسة أقسام: عمد وشبهه وخطأ وما أجري مجراه وقتل بسبب. وبيان الحصر: أن القتل لا يخلو إما أن يكون بمباشرة أو لا، فإن لم يكن بمباشرة فهو القتل بسبب، إن كان مباشرة فلما إن كان عمداً أو خطأ، وإن كان عمداً،

= فإذا إن كان بسلاح وما شابهه في تفريق الأجزاء أو بغير ذلك، والأولى عمد، والثاني شبه العمد، وإن كان خطأ، فإذا إن كان حالة اليقظة أو حالة النوم، فالأول الخطأ، والثاني جار مجرى الخطأ، وتفصيله: أن القتل الذي يتعلق به الأحكام الآتية من قود ودية وكفارة وإثم وحرمان إرث خمسة، وإلا فأنواعه كثيرة، كرجم وصلب وقتل حرابي.

الأول: عمد، وهو أن يتعمد الضرب بها يفرق الأجزاء كالسيف والليطة والنار وكالمحدد من الخشب والحجر، يعني أن آلة القتل على ضربين: آلة السلاح وغير السلاح، أما السلاح: فكل آلة جارحة كالسيف والسكين ونحوهما فيقتل به، وهو عمد محض، وأما غير السلاح: كالليطة والمروة والرمح الذي لا سنان فيه ونحوه إذا جرحه فهو عمد محض؛ لأنه إذا فرق الأجزاء عمِلَ عَمَلُ السيف.

واختلفت الرواية عن الإمام في اشتراط الجرح في الحديد، ففي ظاهر الرواية لا يشترط الجرح في الحديد؛ لأنه وضع للقتل، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ (الحديد: ٢٥) وكذا كل ما يشبه الحديد كالصُّفْر والرصاص والذهب والفضة، سواء كان يوضع أو يرض حتى لو قتله بالمثقل من الحديد وأشباهه، يجب عليه القصاص، كما إذا ضربه بعمود من صفر أو رصاص. وروى الطحاوي عن الإمام اعتبار الجرح في الحديد ونحوه، قال الصدر الشهيد: وهو الأصح، ورجَّحه في «الهداية» وغيرها.

وفي «الدر المختار»: «وإن قتله بِمَرٍّ بفتح الميم ما يعمل به في الطين» يقتض إن أصابه حدّ الحديد أو ظهره وجرحه إجماعاً كما نقله المصنف عن «المجتبى» وإلا يصبه حده، بل قتله بظهره ولم يجرحه، لا يقتض في رواية الطحاوي، وظاهر الرواية أنه يقتض بلا جرح في حديد ونحاس وذهب ونحوها، وعزاه في «الدرر» لقاضي خان، لكن نقل المصنف عن «الخلاصة» أن الأصح اعتبار الجرح عند الإمام لوجوب القود، وعليه جرى ابن الكمال انتهى. وعلى كل حال فالقتل بالبنقرة الرصاص عمد؛ لأنها من جنس الحديد وتجرح فيقتض به، لكن إذا لم تجرح لا يقتض به على رواية الطحاوي. وحكمه أي العمد الإثم والقود، وعليه إجماع الأمة، ولا كفارة في العمد عندنا، وعند الشافعي تجب.

والثاني: شبه العمد عند أبي حنيفة رحمته الله أن يتعمد الضرب بها ليس بسلاح، ولا ما أجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء. وقال أبو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي رحمته الله: إذا ضربه بحجر عظيم أو بخشبة عظيمة فهو عمد، وشبه العمد: أن يتعمد ضربه بها لا يقتل به غالباً كالعصا والسوط والحجر الصغير؛ لأن العمد عندهما ضربه قصداً بها يقتل غالباً، وشبه العمد بها لا يقتل غالباً، فلو غرق في الماء القليل ومات ليس بعمد، ولا شبه عمد عندهم، ولو ألقي في بئر أو من سطح أو جبل، ولا يرجى منه النجاة كان شبه عمد عنده، وعمداً عندهما،

وَفِي رَوَايَةٍ ابْنِ مَاجَهَ وَالتَّبَرَّازِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا قَوْدَ<sup>(١)</sup> إِلَّا بِالسَّيْفِ».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ<sup>(٢)</sup> يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ قَتَلَهَا عَلَى أَوْصَاحٍ لَهَا.

= ويفتي بقوله، كما في «التممة»، ولأبي حنيفة رحمته الله هذا الحديث، واتمسك به أنه ﷺ لم يفصل بين الصغير والكبير، وأمر بالإطلاق، وموجب شبه العمد على القولين الإثم والكفارة، والدية مغلظة على العاقلة، وشبه العمد فيها دون النفس من الأطراف عمد موجب للقصاص، فليس فيها دون النفس شبه عمد.

والثالث: خطأ، وهو نوعان: لأنه إما خطأ في القصد أي خطأ في ظن الفاعل كأن يرمي شخصاً ظنّه صيداً، أو حربياً أو مرتداً فإذا هو مسلم، أو خطأ في نفس الفعل كأن يرمي غرضاً أو صيداً فأصاب آدمياً.

والرابع: ما يجري مجرى الخطأ: كئاتم انقلب على رجل فقتله، موجبها أي موجب الخطأ، وما جرى مجراه الكفارة والدية على العاقلة، ولا إثم في هذا النوعين. قالوا: المراد إثم قصد القتل، فأما القتل في نفسه، فلا يعرى عن الإثم من حيث ترك العزيمة والمبالغة في الثبوت. وهذا الإثم إثم القتل؛ لأن نفس ترك المبالغة في الثبوت ليس بإثم، وإنما يصير به أنما إذا اتصل به القتل، فيصير الكفارة لذنب القتل، وإن لم يكن فيه إثم قصد القتل.

والخامس: قتل بسبب، كحافر البئر ووضع حجر في غير ملكه بغير إذن من السلطان. وموجهه إذا تلف به آدمي الدية على العاقلة، ولا كفارة فيه ولا إثم القتل، بل إثم الحفر والوضع في غير ملكه. وكل ما تقدم من أقسام القتل الغير المأذون فيه يوجب حرمان الإرث، لو الجاني مكلفاً، إلا هذا القتل بسبب لا يتعلق به حرمان الميراث عندنا. وقال الشافعي رحمته الله: يلحق القتل بسبب بالخطأ في أحكامه، «المراقبة» و«عقود الجواهر» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«الهداية» و«النباية» و«الكفاية» و«شرح الكنز» ملقط منها.

(١) قوله: لا قود إلا بالسيف: وقال الشافعي رحمته الله: يقتل به مثل ما فعل إن كان فعلاً مشروعاً، فإن مات بذلك الفعل المشروع، وإلا عُزُّ رقبته: لأن مبنى القصاص على المساواة. وعندنا لا يقاد إلا بالسيف، وإن قتله بغيره. ولنا قوله ﷺ: «لا قود إلا بالسيف». والمراد به السلاح، ولأن فيها ذهب الشافعي إليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيحز، فيجب التحرز عن الزيادة كما في كسر العظم. «الهداية» و«الدر المختار» ملقط منها.

(٢) قوله: قتل يهودياً بجارية إلخ: فيه دليل على أن الرجل يُقتل بالمرأة، كما تُقتل المرأة به، وهو قول عامة أهل العلم. كذا في «المراقبة».



٣٤٩٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ ع عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَفْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا دُوْ عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قوله: ويسعى بذمتهم أدناهم الخ: قال في «بذل المجهود»: «يسعى بذمتهم» أي عهدهم وأمانهم، «أدناهم» أي أقلهم وهو الواحد، وإنما فسر الأدني ههنا بالأقل عند أبي حنيفة، احترازاً عن تفسير محمد - حيث فسره بالعبد؛ لأنه جعله من الذنائة، والعبد أدنى المسلمين، «ويجبر عليهم» على المسلمين «أقاصهم» أي في المرتبة كالعبد المأذون في القتال، فالأدنى كالأعلى يعطي الأمان لمن يشاء. قال في «البدائع»: ومن شرائطه الأمان العقل والبلوغ، فلا يجوز أمان المجنون والصبي عند عامة العلماء، وعند محمد البلوغ ليس بشرط حتى إن الصبي المراهق الذي يعقل الإسلام إذا آمن يصحُّ أمّانه، ومنها الإسلام، فلا يصحُّ أمان الكافر، وإن كان يقاتل مع المسلمين، قلت: قال الحافظ: لكن قال الأوزاعي: إن غزا الذمي مع المسلمين فآمن أحداً، فإن شاء الإمام أمضاه وإلا فليرده إلى أمّنه.

وأما الحرية فليست بشرط لصحة الأمان، فيصحُّ أمان العبد المأذون في القتال بالإجماع، وهل يصحُّ أمان العبد المحجور عن القتال؟ اختلف فيه، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما: لا يصحُّ. وقال محمد: يصحُّ، وهو قول الشافعي رحمهما، وجه قول محمد والشافعي قوله رحمهما في الحديث: «يسعى بذمتهم أدناهم» والذمة العهد، والأمن نوع عهد، والعبد المسلم أدنى المسلمين، فيتناوله الحديث. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما: الحديث لا يتناول المحجور؛ لأن الأدنى إما أن يكون من الدنائة، وهي الخساسة، وإما أن يكون من الدنو وهو القرب، والأول ليس بمراد؛ لأن الحديث يتناول المسلمين بقوله: «المسلمون تتكافأ دمائهم» ولا خساسة مع الإسلام، والثاني لا يتناول المحجور؛ لأنه لا يكون في صف القتال، فلا يكون أقرب إلى الكفار. قلت: قال الحافظ في «الفتح»: وأما العبد فأجاز الجمهور أمانه، قائل أو لم يقاتل. وقال أبو حنيفة رحمهما: إن قاتل جاز أمانه، وإلا فلا. قلت: ولم يظهر لي فرق بين مدلولي الجمليتين، وهو قوله: «يسعى بذمتهم أدناهم» وقوله: «خير عليهم أنفسهم» والظاهر أنها لمعنى واحد.

١٠١ قوله: لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده: وانفقوا على أن الكافر إذا قتل مسلماً قتل به. واختلفوا فيما إذا قتل مسلم ذمياً، فقال الشافعي وأحمد: لا يقتل به. وقال أبو حنيفة: يقتل المسلم بالذمي لا بالحربي، ومن جملة ما احتج به أبو حنيفة عموم قوله تعالى: ﴿لَنْ يَنْفُسَ بِالنَّفْسِ﴾ (الأنعام: ٤٥) ومن أدلته ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من =

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَالْأَشْترُ إِلَى عِيٍّ، فَقُلْنَا: هَلْ عَهْدٌ إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَهْدًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ غَاثَةً قَالَ: لَا إِلَّا مَا فِي كِتَابِي هَذَا، فَأَخْرَجَ كِتَابًا مِنْ قِرَابٍ سَيْفِهِ، فَإِذَا فِيهِ: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَاثُفًا دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَوْ أَوَى مُخِدًّا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

= حديث عبد الرحمن بن البليالي «أن رسول الله ﷺ قتل مسلما بمعاهد»، وقال: «أنا أكرم من وفي بذمته». وقال الطحاوي: فهذا هو حديث علي بن أبي طالب، والذي فيه من نفي قتل المؤمن بالكافر هو قوله: «لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده» فاستحال أن يكون معناه على ما حمله عليه الشافعي؛ لأنه لو كان معناه على ما ذكر لكان ذلك لحنًا، ورسول الله ﷺ أبعد الناس من ذلك، ولكان لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذي عهد في عهده، فلما لم يكن لفظه كذلك، وإنما هو ولا ذو عهد في عهده، علمنا بذلك أن ذا العهد هو المعنى بالقصاص، فصار ذلك كقوله: «لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر». وقد علمنا أن ذا العهد كافر، فدل ذلك أن الكافر الذي منع النبي ﷺ أن يقتل به المؤمن في هذا الحديث هو الكافر الذي لا عهد له، فهذا مما لا اختلاف فيه بين المؤمنين أن المؤمن لا يقتل بالكافر الحربي، وأن ذا العهد الكافر الذي قد صار له ذمة لا يقتل به أيضًا.

وقد نجد مثل هذا كثيرا في القرآن قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيسُ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْزَبْتُمْ قَعْدَتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّذِينَ لَمْ يَحْضُرُوا﴾ (الطلاق: ٤) فكان معنى ذلك: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيسُ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْزَبْتُمْ قَعْدَتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ (الطلاق: ٤) فقدم وأخر، فذلك قوله: «لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده» أنها ضربه فيه والله أعلم لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر، فقدم وأخر، والكافر الذي منع أن يقتل به المؤمن هو الكافر غير المعاهد. قال التوريشي: لولا أن المراد ما ذهب إليه الأصحاب لكان الكلام خاليا عن الفائدة لحصول الإجماع على أن المعاهد لا يقتل في عهده انتهى. وقال علماؤنا: وإذا جاء الاختلاف في الأحاديث على ما احتج الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم بحديث علي بن أبي طالب، وهو حديث الصحيفة. وقد تكلم فيه الطحاوي من جهة المتن وجب المصير إلى القياس، وهو معنا؛ لأن عصمة دماء أهل الذمة وأمواهم ثابتة إجماعًا، ويكثر من الأحاديث الصريحة حتى يقطع السارق منهم، ويجد الزاني بنسائهم والقاذف لهم، فلأن يقتل بعصمة دمه أولى. وهذا مذهبا وقول النخعي والشافعي. «رحمة الأمة» و«المراقبة» و«تسقيق النظام» و«نيل الأوطار» و«معاني الآثار» ملقط منها.

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ، وَقَالَ: «أَنَا أَكْرَمُ مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ»، هَذَا رُويَ مُسْنَدًا وَمُرْسَلًا، وَفِيهِ ابْنُ الْبَلْغَامِيِّ وَثَّقَهُ <sup>(١)</sup> ابْنُ حِبَّانَ، وَذَكَرَهُ فِي الثَّقَاتِ، وَهُوَ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

٣٥٠٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُعْطَى مَنْ قَتَلَ بَعْدَ اخْتِذِ الدِّيَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارِيِّ: «فَإِنْ أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ عَدَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ النَّارُ خَالِدًا فِيهَا مُحَلَّدًا».

٣٥٠١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ <sup>(٢)</sup> الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُقَادُ <sup>(٣)</sup> بِالْوَلَدِ الْوَالِدُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِيُّ.

(١) قوله: وثقه ابن حبان وذكره في الثقات وهو رجل معروف من التابعين: وإذا كان كذلك يكون حديثه صحيحًا، والمرسل حجة عندنا، وعند مالك وأحمد وأكثر العلماء، حتى نقل الطبري إجماع التابعين عليه. قال: ولم يزل الأمر كذلك إلى رأس المائتين، فحدث رد المرسل حتى قيل: رد المرسل بدعة. وقال ابن عبد البر: من رد المرسل. فقد رد أكثر من السُّنَنِ، ومرسل البيهقي المذكور قد روي من طُرُق عن أبي حنيفة ومالك والثوري ثلاثهم عن ربيعة، وكفى هؤلاء الأئمة قدوة. وقد تابعه أيضًا بمرسل ابن المنكدر ومرسل عبد الله بن عبد العزيز، فصار حجة، فلا يعيب الحديث الإرسال مع ثبوته من طُرُق يقوي بعضها بعضًا، أخذته من «تنسيق النظام» و«عقود الجواهر».

(٢) قوله: لا أعطي من قتل بعد أخذ الدية: لأن حق الولي يسقط رأسًا، كذا يفهم من «الدر المختار».

(٣) قوله: لا يقام الحدود في المساجد: لأنه إنما هي المساجد للصلاة المكتوبة وتوابعها من النوافل والذكر وتدريس العلم، ذكره ابن المهام. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: ولا يقاد بالولد الوالد: قال في «اختلاف الأئمة»: اتفقوا على أن الابن إذا قتل أحد أبويه قُتل. واختلفوا فيما إذا قتل الأب ولده، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد رضي الله عنهم: لا يقتل به. وقال مالك رضي الله عنه: يقتل به؛ إذا كان قتله بمجرّد القصد كإضجاعه وذبحه. والوالدة كالوالد، والجد والجدّة من الأب ولأم كالوالدين، نقله البرجندي. قاله في «المراقبة». وقال في «الدر المختار»: لأنهم أسباب في إحيائه فلا يكون سببًا لإفنائهم، وحيثما تجب الدية في مال =

٣٥٠٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ عليه السلام قَالَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقِيدُ<sup>(١)</sup> الْأَبَ مِنْ ابْنِهِ وَلَا يُقِيدُ الْإِثْمَ مِنْ أَبِيهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٥٠٣ - وَعَنْ أَبِي رَمَثَةَ عليه السلام قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا الَّذِي مَعَكَ؟» قَالَ: ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَا يُجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تُجْنِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

زَادَ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» فِي أَوَّلِهِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبِي  
الَّذِي يَظْهَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: دَعْنِي أَعَالِجُ الَّذِي يَظْهَرُكَ فَإِنِّي طَيِّبٌ، فَقَالَ: «أَنْتَ  
رَفِيقٌ، وَاللَّهُ الطَّيِّبُ».

۳۵۰۴ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا <sup>(۱)</sup> قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا

الأب في ثلاث سنين عندنا؛ لأن هذا عمد، والعاقلة لا تعقل العمد. وقال الشافعي: نجب حالة كبذل الصلح، زيلعي و«جوهرة».

(١) قوله: يقيد الأب من ابنته: أي يأخذ قصاصه، والقود القصاص، ولا يقيد الابن من أبيه، قالوا: الحكمة فيه أن الوالد مسبب وجود الولد فلا يجوز أن يكون هو سببا لعدمه. كذا في «اللمعات».

(٧) قوله: أن رجلاً قتل عبده إلخ: ومذهبنا أن الحر يُقتل بعبد غيره دون عبد نفسه؛ لأن عبده ماله فلا يستحق المطالبة على نفسه، لكن عليه الكفارة كما في «الجوهرية». وحجتنا هذه الأحاديث. وقال الشافعي ومالك رحمهما: لا يقتل الحر بالعبد، وإن كان عبده غيره لقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ بِأَخِيهِمُ الرَّعْبَدَ بِالْقَبْرِ﴾ (البقرة: ١٧٨) فهذه مقابلة، ومن ضرورتها أن لا يقتل الحر بالعبد، ولأن الحر مالك والعبد مملوك، فلا مساواة بينهما، والقصاص يعتمدهما. ولنا العمومات نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْنَهُمْ فِيهَا أَنْتُمْ أَلْفَقُسٌ بِالْفُقُسِ﴾ (البالدة: ٤٥) وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ (البقرة: ١٧٨) وقوله سبحانه: «العمد قود» لا تعارض بها تلى؛ لأن فيه مقابلة مقيدة، وفيما تلونا مقابلة مطلقة، فلا تحمل على المقيدة. على أن مقابلة الحر بالحر لا تنافي مقابلة الحر بالعبد؛ لأنه ليس فيه إلا ذكر بعض ما يشتمله العموم على موافقة حكمه، وذلك لا يوجب تخصيص ما بقي. ألا ترى أنه قابل الأثني بالأثني والذكر بالذكر، ثم لا يمنع ذلك مقابلة الذكر بالأثني، وكذا لا يمنع مقابلة العبد بالحر حتى يقتل به العبد بالإجماع، وكذا بالعكس؛ إذ لو منع ذلك لمنع العكس أيضًا. أخذته من «المراقة» و«رد المحتار» و«شرح الكنز».

فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَنَقَاهُ سَنَةً، وَحَا سَهْمَهُ مِنْ دِيَوَانِ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَقْضِهِ بِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَقَ رَقَبَةً. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ وَالذَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: جَاءَتْ جَارِيَةٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ فَقَالَتْ: إِنَّ سَيِّدِي اتَّهَمَنِي فَأَقْعَدَنِي عَلَى النَّارِ حَتَّى احْتَرَقَ فَرْجِي، فَقَالَ لَهَا عُمَرُ ؓ: هَلْ رَأَى ذَلِكَ عَلَيْكَ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: هَلْ اعْتَرَفْتَ لَهُ بِشَيْءٍ؟ قَالَتْ: لَا، فَقَالَ عُمَرُ ؓ عَلَيَّ بِهِ، فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ الرَّجُلَ قَالَ: أَتَعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! اتَّهَمْتَهَا فِي نَفْسِهَا، قَالَ: رَأَيْتَ ذَلِكَ عَلَيْهَا؟ قَالَ الرَّجُلُ: لَا، قَالَ: فَاعْتَرَفْتَ لَكَ بِهِ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ أَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ» لَأَقْدَنْتُهَا مِنْكَ، فَبَرَزَهُ وَصَرَبَهُ مِائَةَ سَوْطٍ، وَقَالَ لِلْجَارِيَةِ: اذْهَبِي فَأَنْتِ حُرَّةٌ لَوَجْهِ اللَّهِ وَأَنْتِ مَوْلَاةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ؓ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مُسْتَضْرِحٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ جَارِيَةٌ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: وَيْحَكَ مَا لَكَ فَقَالَ: شَرًّا أَبْصَرَ لِسَيِّدِهِ جَارِيَةٌ لَهُ فَغَارَ عَلَيْهَا، فَجَبَّ<sup>(١)</sup> مَذَاكِيرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيَّ بِالرَّجُلِ»، فَطُلِبَ فَلَمْ يُقْدَرْ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذهَبْ فَأَنْتِ حُرَّةٌ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَيَّ مَنْ نُصِرْتِي قَالَ: «عَلَيَّ كُلُّ مُؤْمِنٍ»، أَوْ قَالَ: «كُلُّ مُسْلِمٍ».

٣٥٠٥ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيْءٍ فِي جَسَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهِ خَطِيئَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: فجب مذاكيره إلخ: يستفاد منه أن طرف الحر لا يقطع بطرف العبد عليه الاتفاق يعني لا قصاص فيه عندنا، وعند الشافعي أيضًا لذلك قال في «الهداية»: ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس، ولا بين الحر والعبد، ولا بين العبدین، خلافاً للشافعي ؓ في جميع ذلك إلا في الحر يقطع طرف العبد.

٣٥٠٦ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَتَلَ نَفَرًا خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ، وَقَالَ عُمَرُ: «لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا. رَوَاهُ مَالِكٌ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه نَحْوَهُ.

٣٥٠٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ الْآخَرَ يُقْتَلُ» <sup>(١)</sup> الَّذِي قَتَلَ وَيُجَبَّسُ الَّذِي أَمْسَكَ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ عَيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا وَأَمْسَكَهُ آخَرُ قَالَ: يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُجَبَّسُ الْآخَرُ فِي السَّجْنِ حَتَّى يَمُوتَ.

### بَابُ الدِّيَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾

(النساء: ٩٢)

٣٥٠٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «هَذِهِ» <sup>(٢)</sup> وَهَذِهِ سَوَاءٌ يَعْنِي الْخِنْصَرَ

(١) قوله: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً: لذلك قال في «الهداية»: وإذا قتل جماعة واحداً عمداً اقتصر من جميعهم.

(٢) قوله: يقتل الذي قتل ويجبس الذي أمسك: والحديث فيه دليل على أن الممسك للمقتول حال قتل القاتل له لا يلزمه القود، ولا يعد فعله مشاركة حتى يكون ذلك من باب قتل الجماعة بالواحد، بل الواجب حبسه فقط. وقد حكى صاحب «البحر» هذا القول عن الفريقين يعني الشافعية والحنفية. وقد استدلل لهم بالحديث والأثر المذكورين وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَذَرْتُمْ فَلَا تَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَدْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: ١٩٤) والحبس المذكور جعله الجمهور موكولاً إلى رأي الإمام في طول المدة وقصرها؛ لأن الغرض تأديبه، وليس بمقصود استمراره إلى الموت. كذا في «نيل الأوطار». وأيضاً يفهم من «رد المحتار».

(٣) قوله: هذه وهذه سواء: يعني الخنصر والإبهام أي هما مستويان في الدية، وإن كان الإبهام أقل مفصلاً من الخنصر؛ إذ في كل إصبع عشر الدية، وهي عشر من الإبهام، في «شرح السنة»: يجب في كل إصبع يقطعها عشر من الإبهام، وإذا قطع أنملة من أنامله فيها ثلث دية إصبع إلا أنملة الإبهام، فإن فيها نصف دية إصبع؛ لأنه ليس فيها إلا أنملتان، ولا فرق فيه بين أنامل اليد والرجل، وأجمع عليه الأئمة. كذا في «المرقاة» و«الهداية».

وَالْإِبْهَامَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٥٠٩ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، وَالْأَسْتَنَانُ سَوَاءٌ، الْخَنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ، هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥١٠ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ سَوَاءً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٥١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَيْنٍ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ<sup>(١)</sup> مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى لَهَا بِالْغُرَّةِ تُوفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: سقط ميتا: حال مقيدة؛ لأنه إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنينًا ميتًا فيه غرة، وإن ألقت حيًا ثم مات، ففيه دية كاملة. قال ابن المنذر: ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم، وإنما الخلاف في أن حياته تثبت بكل ما يدل على الحياة من الاستهلال والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك، وهو مذهبننا، وقول الشافعي وأحد لا يثبت إلا بالاستهلال. ولنا أن كل ما علمت به حياته من شرب اللبن والعطاس والتنفس يدل على الحياة كالأستهلال، أما لو تحرك عضو منه فإنه لا يدل على حياته؛ لأن ذلك قد يكون من اختلاج أو خروج من مضيق، وإن ألقت ميتا ثم ماتت الأم، فعليه دية بقتل الأم وغرة باللقائها. وقد صح أنه عليه السلام قضى في هذا بالدية والغرة، وإن ماتت الأم من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيًا ثم مات، فعليه دية في الأم ودية في الجنين؛ لأنه قتل شخصين، وإن ماتت ثم ألقت ميتا، فعليه دية في الأم، ولا شيء في الجنين. وقال الشافعي رحمه الله: تحب الغرة في الجنين؛ لأن الظاهر موته بالضرب، فصار كما إذا ألقته ميتا، وهي حية. ولنا أن موت الأم أحد سببي موته؛ لأنه يخنق بموتها؛ إذ نفسه كنفسها، فلا يجب الضمان بالشك.

اعترض عليه بأن الشك ثابت فيها إذا ألقت جنينا ميتا لاحتمال أن يكون الموت من الضرب، واحتمال أن لم ينفخ فيه الروح ومع ذلك وجب الضمان، وهو أول ما ذكره في هذا الفعل. وأجيب بأن الغرة في تلك الصورة تثبت بالنص على خلاف القياس، كما ذكرنا، وليس ما نحن فيه في معناه؛ لأن فيه الاحتمال من وجه واحد، وفي ما نحن فيه من وجوه، وهي احتمال عدم نفخ الروح، والموت بسبب انقطاع الغذاء، والموت بسبب موت الأم، فلا يلحق بذلك لا قياسا ولا دلالة، فيبقى على أصل القياس، وهو عدم وجوب الضمان.

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعُقْلَ مِيرَاثُ بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ»، وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ بَيْنَ عَصَبَتِهَا وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ هَذِيلٍ، فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِعُمُودٍ فَقَتَلَتْهَا وَقَتَلَتْ جَنِينَهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: كَيْفَ نَدِي مَنْ لَا صَاحَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهَلَ، فَقَالَ: «أَسْجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ»، فَقَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ وَجَعَلَهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَرْأَةِ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ.

= والمراد بالغرة نصف عُشر دية الرجل لو كان الجنين ذكراً، وفي الأنثى عُشر دية المرأة، وكل منهما خمس مائة درهم؛ لما في رواية ابن أبي عيينة والبخاري وأبي داود، وهو حجة على من قدرها ست مائة نحو مالك والشافعي، وهي على العاقلة عندنا، وعند مالك في مال الضارب؛ لأنه بدل الجزء، فصار كقطع إصبع من أصابعه، والعاقلة لا تتحمل إلا بدل النفس. ولنا أنه ﷺ قضى بالغرة على العاقلة، رواه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ عن المغيرة بن شعبه، ورواه ابن أبي شيبة عن جابر، ولأنها تدل نفس الجنين، ولذا سهاها ﷺ دية حيث قال: «دَوْه» وقالوا: أندي من لا صاح ولا استهل؟ الحديث.

ثم وجوب الغرة عندنا على العاقلة في سنة واحدة. وقال الشافعي: في ثلاث سنين كسائر ديات قتل النفس. ولنا ما روي عن محمد قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ جعل على العاقلة سنة، ذكره في «الهداية»، وهو وإن لم يجده فخر جوا أحاديثه، لكن قد ذكر جمع من المشايخ أن بلاغات محمد ﷺ في حكم المسندة، وله وجه، وهو أن دية الجنين لها شبهان: شبه بالنفس من حيث إنه حي لحياة نفسه، وشبه بالعضو من حيث إنه متصل بالأم، فعملنا بالشبه الأول في حق التوريث، وبالثاني في حق التأجيل، وبدل العضو إذا كان نصف العشر يجب في سنة، فكذا هذا، ويستوي في وجوب الخمس مائة في الجنين الذكور والأنثى عند عامة أهل العلم؛ لإطلاق الحديث. التقطته من «المراقبة» و«الهداية» و«الغناية» و«التعليق الممجد» و«شروح الكنز».



وَفِي «الْمُتَّقِي عَلَيْهِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: افْتَتَلْتُ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَلٍ، فَرَمْتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَضَى صلى الله عليه وسلم أَنَّ دِيَّةَ جَنِينِهَا غُرَّةُ عَبْدٍ أَوْ زَلِيدَةٍ، وَقَضَى أَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَوَرَثَتِهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ.

وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ضَرَبْتُ امْرَأَةً ضَرَبَتْهَا بِعُمُودٍ فَسَطَّاطٍ وَهِيَ حُبْلَى فَقَتَلَتْهَا، قَالَ: وَإِحْدَاهُمَا لِحْيَانِيَّةٌ، قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم دِيَّةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ وَغُرَّةٍ لِمَا فِي بَطْنِهَا.

وَرَوَى الْبَزَّازُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ امْرَأَةً حَدَقَتْ امْرَأَةً وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي وَلَدِهَا بِخَمْسِ مِائَةٍ، وَنَهَى عَنِ الْخَدَفِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَوْمَ الْغُرَّةِ بِخَمْسِينَ دِينَارًا وَكُلَّ دِينَارٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيِّ قَالَ: الْغُرَّةُ خَمْسُ مِائَةٍ، يَعْنِي دِرْهَمًا. وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم جَعَلَ عَلَى الْعَاقِلَةِ سَنَةً وَقَالُوا: إِنْ بَلَغَاتِ مُحَمَّدٍ فِي حُكْمِ الْمُسْنَدَةِ.

٣٥١٢ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ قَالَا: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فِي شِبْهِ <sup>(١)</sup> الْعَمْدِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ

(١) قوله: في شبه العمد خمس وعشرون حقة الخ: لذلك قال في «الهداية»: ودية شبه العمد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله مائة من الإبل أرباعاً خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة. وقال محمد والشافعي رحمهما الله: أثلاثاً، ثلاثون جذعة، وثلاثون حقة، وأربعون شيةً، كلها خِلْفَاتٌ في بطونها أولادها؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: ألا إن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا، وفيه مائة من الإبل أربعون في بطونها أولادها، وعن عمر وزيد رضي الله عنهما ثلاثون حقة وثلاثون جذعة، ولأن دية شبه العمد أغلظ، وذلك فيما قلنا، ولها قوله صلى الله عليه وسلم: في نفس المؤمن مائة من الإبل وما رويها غير ثابت لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم في صفة التغليظ وابن مسعود رضي الله عنه قال: بالتغليظ أرباعاً، كما ذكرنا وهو كالمرفوع، فيعارض به.

حَقَّةً وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ خَاضَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ كَالْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ الْمَقَادِيرَ لَا تُعْرَفُ بِالرَّأْيِ.

٣٥١٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُعَلَّطٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥١٤ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ: أَنَّ مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا عَنْ بَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَرِضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَفِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ، وَفِيهِ: فِي النَّفْسِ <sup>(١)</sup> الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ <sup>(٢)</sup> الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، .....

(١) قوله: وفي النفس الدية إلخ: أي عند العدول عن القصاص إليها في العمد، وهي متعينة في الخطأ شبه العمد. وفي «كتاب الرحمة»: اتفق الأئمة على أن الدية للمسلم الحر الذكر مائة من الإبل في مال القاتل العامد إذا عدل إلى الدية، ثم اختلفوا هل هي حائلة أو موجلة؟ فقال مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم حالة. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: هي موجلة في ثلاث سنين. واختلفوا في دية العمد، فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه: هي أرباع لكل سن من أسنان الإبل، منها خمس وعشرون بنت مخاض، ومثلها بنت لبون، ومثلها حقا، ومثلها جذاع. وقال الشافعي: يؤخذ مثلثة، ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة، وهي حوامل، وبه قال أحمد في روايته الأخرى. وأما دية شبه العمد فهي مثل دية العمد المحض عند أبي حنيفة والشافعي. واختلفت الرواية عن مالك في ذلك. وأما دية الخطأ، فقال أبو حنيفة وأحمد: هي خمسة وعشرون جذعة، وعشرون حقة، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: وعلى أهل الذهب ألف دينار: اختلفوا في الدنانير والدرهم هل تؤخذ في الديات أم لا؟ فقال أبو حنيفة وأحمد رضي الله عنهم: يجوز أخذهما في الديات مع وجود الإبل، ثم عنهما روايتان، هل هي أصل بنفسها أم الأصل الإبل، والذهب والدرهم بدل عنها. وقال مالك: هي الأصل بنفسها مقدرة بالشرع ولم يعتبرها بالإبل. وقال الشافعي: لا يعدل عن الإبل إذا وجدت إلا بالتراضي، وإن أعوزت فعنه قولان الجديد الراجح أنه يعدل إلى قيمته حين القبض، زائدة أو ناقصة، والقديم المعمول به ضرورة أنه يعدل إلى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم. واختلفوا في صلح الدية من الدرهم، فقال أبو حنيفة: عشرة آلاف درهم. وقال الشافعي وأحمد: اثنا عشر ألف درهم.

وَفِي الْأَنْفِ <sup>(١)</sup> إِذَا أَوْعَبَ جَدْعُهُ الدِّيَّةَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي <sup>(٢)</sup> اللِّسَانِ الدِّيَّةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ <sup>(٣)</sup> وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ .....

= كذا في «اختلاف الأئمة»، وظاهر الحديث يؤيد أبا حنيفة. قال: وعلى أهل الذهب، فالتقدير مائة من الإبل، على أهل الإبل وألف دينار أو ما يقوم مقامها وهو عشرة آلاف درهم على أهل الذهب. كذا في «المراقبة».

<sup>(١)</sup> قوله: وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية مائة من الإبل: والأصل في الأطراف أنه إذا فوّت جنس منفعة على الكمال أو أزال جلالاً مقصوداً في الأدمي على الكمال يجب كل الدية لاتلافه النفس من وجه، وهو ملحق بالإتلاف من كل وجه؛ تعظيماً للأدمي، دليله قضاء رسول الله ﷺ بالدية كلها في اللسان والأنف، وعلى هذا ينسحب فروع كثيرة، فنقول: في الأنف الدية؛ لأنه أزال الجمال على الكمال، وهو مقصود، وكذا إذا قطع الهارن أو الأرتبة؛ لما ذكرنا من إزالة الجمال، ولو قطع الهارن مع القصبة لا يزيد على دية واحدة؛ لأنه عضو واحد. كذا في «الهداية».

<sup>(٢)</sup> قوله: وفي الأسنان الدية: قال الطيبي: فإن قلت: كيف يوافق هذا قوله في الحديث الآتي: «وفي الأسنان خمساً خمساً؟ قلت: اعتبر في الجمع هناك أفرادها وهنا حقيقتها، مثاله في التعريف حقيقة الجنس واستغراقه، ولذلك كرر خمساً؛ ليستوعب الدية الكاملة باعتبار أحاسنها. قال ابن الحاجب: العرب تكرر الشيء مرتين لتستوعب تفصيل جميع جسمه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر. وفيه أن الأحاسن هناك زيادة على الدية. أخذته من «المراقبة».

<sup>(٣)</sup> قوله: وفي الشفتين الدية إلخ: اعلم أن ما لا ثاني له في بدن الإنسان من الأعضاء أو المعاني المقصودة فيه كمال الدية، والأعضاء أربعة أنواع: أفراد، وهي ثلاثة: الأنف واللسان والذّكر، والمعاني التي هي أفراد في البدن: العقل والنفس والشم والذوق. وأما الأعضاء التي هي أزواج فالعينان والأذنان الشاحستان والحاجبان والشفتان واليدان وثدي المرأة والأثنيان والرجلان، ففيها الدية، وفي أحدهما نصفها. والتي هي أرباع: أشعار العين، وفي كل شفر رُبع الدية. والتي هي أعشار: أصابع اليدين والرجلين، ففي العشرة الدية، وفي الواحدة عُشرها. والتي تزيد على ذلك: الأسنان، وفي كل منها نصف عُشر الدية. كذا في «رد المحتار».

وأما ما رواه أبو داود والنسائي أن غلاماً لanas فقراء قطع أذن غلام لanas أغنياء، فأتى أهله النبي ﷺ فقالوا: إنا أناس فقراء، فلم يجعل عليهم شيئاً. ففيه دليل لنا على أن عمد الصبي خطأ؛ إذ لم تصدر عن اختيار صحيح، ولهذا لا يقتض منه في القتل، وفيه الدية على العاقلة. وقال الشافعي رحمه الله: عمد الصبي عمد، حتى تجب الدية في ماله، واستدل الشافعي بهذا الحديث على أن جناية الخطأ لا تلزم العاقلة إن كانوا فقراء. وقال أبو حنيفة: تلزم العاقلة الفقراء إذا كان لهم حرفة وعمل؛ لإطلاق حديث العاقلة. التقطته من «الهداية» و«المراقبة» و«نيل الأوطار».

وَفِي الرَّجُلِ <sup>(١)</sup> الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ <sup>(٢)</sup> ثُلُثُ الدِّيَةِ وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُتَقَلِّدَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ <sup>(٣)</sup> مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ <sup>(٤)</sup> خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ مَالِكٌ: وَفِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ، <sup>(٥)</sup> وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ وَفِي الرَّجْلِ خَمْسُونَ وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ.

— وقال مولانا الشيخ محمد المحدث التهانوي رحمته الله في تأويل هذا الحديث: لعله ﷺ لم يجعل الدية عليهم بالفعل، ولم يطلب منهم على الفور، بل جعل أمده على اليسر والغنا أو يحمل على الخصوصية بإذن الشارع ﷻ في حقهم خاصة، أو يكون في أول الأمر، ثم نسخ هذا الجزء من الحديث بإجراء الدية في أمثال ذلك الأمر، هذا كله على تقدير كون الجاني حُرًّا، وأما في صورة كون الجاني عبدًا فالتوجيهات هكذا، لكن الجناية تكون على رقبة العبد لا على العاقلة.

(١) قوله: وفي الرجل الواحدة نصف الدية: قال الشمني: تحب الدية كاملة في اثنين مما في البدن منه اثنان كالعيتين واليدين والرجلين، والشفتين والأذنين والأنثيين، وفي أحد اثنين مما في البدن منه اثنان نصف الدية. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: وفي المأمومة ثلث الدية إلخ: كذا في في «الهداية». وقال في «المراقبة»: قال الطيبي رحمته الله: وأمثال هذه التقديرات تعبدٌ محض، لا طريق إلى معرفته إلا بالتوقيف.

(٣) قوله: وفي كل إصبع إلخ: كذا قال في «الهداية» لهذا الحديث، ولأن في قطع الكل تفويت جنس المنفعة، وفيه دية كاملة، والأصابع عشرٌ فتقسم الدية عليها.

(٤) قوله: وفي السن خمس من الإبل: أو خمسون دينارًا أو خمسمائة درهم؛ لقوله ﷺ: في كل سن خمس من الإبل يعني نصف عشر دية لو حُرًّا، ونصف عشر قيمته لو عبدًا، فإن قلت: تزيد حينئذٍ دية الأسنان كلها على دية النفس ثلاثة أخماسها، أي بناء على الغالب من أن الأسنان اثنان وثلاثون، فيجب فيها ستة عشر ألف درهم، وذلك دية النفس وثلاثة أخماسها. قلت: نعم، ولا بأس فيه؛ لأنه ثابت بالنص على خلاف القياس، كما في «الغاية» وغيرها. وفي «العناية»: وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية سوى الأسنان. «الدر المختار» و«رد المحتار» ملتقط منهما.

(٥) قوله: وفي العين خمسون: أي من الإبل، وهي نصف دية النفس. كذا في «الهداية».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالذَّارِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسًا خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَسْتَانِ خَمْسًا خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ الْفُصْلَ الْأَوَّلَ.

٣٥١٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ عليه السلام أَنَّهُ قَضَى <sup>(١)</sup> فِي رَجُلٍ صَرَبَ رَجُلًا، فَذَهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَيَسْكَا حُهُ وَعَقْلُهُ بِأَرْبَعَةِ دِيَّاتٍ. ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةٍ عَنِ الْحَارِثِ وَابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ نَحْوَهُ.

٣٥١٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى <sup>(٢)</sup> الْعَامِرِيِّينَ بِدِيَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ لَهُمَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: قضى في رجل إلخ: فيه دليل على أنه يجب في كل واحد من الأربعة المذكورة دية عندنا وعند الفقهاء. وقد استدلل بها صاحب «البحر»، وقال: إنه لم ينكره أحد من الصحابة، فكان إجماعاً. التقطت من «نيل الأوطار». لذلك قال في «الهداية»: ومن ضرب عضواً فأذهب منفعته، ففيه دية كاملة، كالنيد إذا شلت، والعين إذا ذهب ضوءها. وقال في موضع آخر منه: وفي العقل إذا ذهب بالضرب الدية، وكذا إذا ذهب سمعه أو بصره أو شمه أو ذوقه؛ لأن كل واحد منها منفعة مقصودة.

(٢) قوله: ودَى العامريين بدية المسلمين إلخ: يعني دية المسلم والذمي ولو كان مجوسياً سواء، قال مالك: دية اليهود والنصراني ستة آلاف درهم؛ لقوله ﷺ: «عقل الكافر نصف دية المسلم» والكل عتده اثنا عشر ألفاً. وقال الشافعي: دية النصراني واليهودي أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمان مائة درهم؛ لأنه روى هكذا. وهذا على قوله القديم، وبه قال أحمد ومالك في رواية، وعلى قوله الجديد ثلث المائة من الإبل أو قيمة الثلث عند فقدها، وكذلك في المجوسي. ولنا ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ ودَى المعاهدين الذين كانوا على عهد من رسول الله ﷺ وقتلها عمرو ابن أمية الضمري ثمان مائة من الإبل. وقال ﷺ: «دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار» وعن الزهري أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يجعلان دية الذمي مثل دية المسلم. لا يقال: إن نقص الكفر فوق نقص الأنوثة والرق، فوجب أن تنتقص ديته به، ولأن الرق أثر الكفر، فإذا انتقص بأثره ففيه أولى؛ لأننا نقول: نقصان دية المرأة والعبد لا باعتبار نقصان الأنوثة والرقية، بل باعتبار نقصان صفة الملكية، فإن المرأة لا تملك النكاح، والعبد لا يملك المال، والحر الذكر يملكها، فلهاذا زادت قيمته ونقصت قيمتها، والكافر يساوي المسلم في هذا المعنى، فوجب أن يكون بدله كبدله. مأخوذ من شروح «الكنز».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَّاسِيلِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِيَّةُ كُلِّ ذِي عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ أَلْفُ دِينَارٍ».

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَنْبَاءِ» عَنِ الْهَيْثَمِ مِنْ أَبِي الْهَيْثَمِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالُوا: دِيَّةُ الْمُعَاهِدِ دِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ.

٣٥١٧ - وَعَنْ خُشَيْفِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَّةِ الْخَطَا عِشْرِينَ بَنْتَ خَاضٍ، وَعِشْرِينَ ابْنَ خَاضٍ ذُكُورًا، وَعِشْرِينَ بَنْتَ لَبُونٍ، وَعِشْرِينَ جَذَعَةً، وَعِشْرِينَ حَقَّةً. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ لَا يَضُرُّهُ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَوْقُوفِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ التَّقَادِيرَ لَا تُعْرَفُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ مَعَ أَنَّ الْمُقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا يُعْتَبَرُ الْمَرْفُوعُ، وَخُشَيْفٌ وَثَّقَهُ التَّسَائِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَهُوَ رَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ عُمَرَ، وَعَنْ أَبِيهِ، فَيَكُونُ مَعْرُوفًا؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْمَعْرُوفِ أَنْ يُرَوَى عَنْ اثْنَيْنِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ عَنِ الَّذِي وَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَرَّعَ بِذَلِكَ وَلَمْ يَجْعَلْهُ حُكْمًا.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: بَلَغْنَا عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ

(١) قوله: قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ: أي دية الخطأ مائة من الأبل أخماساً أي عشرون ابن خاض، وعشرون بنت خاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة؛ لهذا الحديث، والشافعي أخذ بمذهبه غير أنه قال: يجب عشرون ابن لبون مكان «ابن خاض»، والحجة عليه ما روينا. مأخوذ من «التكملة» و«العيني».

فَرَضَ <sup>(١)</sup> عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ فِي الدِّيَةِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَمِنَ الْوَرِقِ <sup>(٢)</sup> عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ.

(١) قوله: فرض على أهل الذهب في الدية ألف دينار إلخ: واعلم أن العلماء اختلفوا في الأصل في الدية، فقال الشافعي وأحمد في رواية: الإبل فقط، وبقيّة الأصناف مصالحة لا تقدير شرعي، فتجب قيمتها، بالغة ما بلغت. وأفاد هذا الحديث والحديث السابق أعني «وعلى أهل الذهب ألف دينار»: أن كل الأنواع الثلاثة من الإبل والذهب والفضة أصول، وعليه أبو حنيفة رحمته الله، وأن التعيين بالرضاء أو القضاء، وعليه عمل القضاة. وقيل: للقاتل، ذكره القهستاني.

ووجه الاستدلال به أن عمر رضي الله عنه قضى بذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبر، فحل بمحل الإجماع. وقال أبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية: الإبل والذهب والفضة والبقر، مائتا بقرة والغنم ألف شاة، والحلة مائتا حلة، أصول. وفائدة الخلاف تظهر في اختيار القاتل، فعند أبي حنيفة الخيار من الأنواع الثلاثة فقط، وعندهما من الستة، ثم فائدة هذا الاختلاف إنما يظهر فيما إذا صالح القاتل مع ولي القاتل على أكثر من مائتي بقرة، فعنده يجوز؛ لأنه صالح على ما ليس من جنس الدية، وعلى قولها لا يجوز، كما هو صالح على أكثر من مائة من الإبل أو أكثر من ألف دينار.

والصحيح ما ذهب إليه الإمام، كما في «المصمرات»؛ لأن أبا يوسف ومحمد رحمتهما الله أخذوا بظاهر حديث عمر، وقالوا: الدية من الأصناف الستة، فإن عمر رضي الله عنه جعلها من هذه الأصناف، وقدر كل صنف منه بمقدار. ومعلوم أنه ما كان يتفق القضاء بذلك كله في وقت واحد، فعرفنا أن المراد بيان المقدار من كل صنف، وأبو حنيفة رحمته الله قال: الدية من الإبل والدرهم والدنانير. وقد اشتهرت الآثار بذلك عن رسول الله ﷺ، وإنّا أخذ عمر من البقر والغنم والحلل في الابتداء؛ لأنها كانت أمواهم، وكان الأداء منها أيسر عليهم، وأخذها بطريق التيسير عليهم، فظنّ الراوي أن ذلك كان منه على وجه بيان التقدير للدية في هذه الأصناف. فلما صارت الدواوين والإعطاءات جل أمواهم الدرهم والدنانير والإبل، فقضى بالدية منها. ثم لا مدخل للبقر والغنم في قيمة المتلفات أصلاً، فهي بمنزلة الدور والعبيد والجواري، وهكذا كان ينبغي أن لا تدخل الإبل إلا أن الآثار اشتهرت فيه عن رسول الله ﷺ تركنا القياس لذلك في الإبل خاصة. أخذته من «المراقة» و«نيل الأوطار» و«ورد المحتار» و«البناءة» و«الهداية» و«المبسوط».

(٢) قوله: ومن الورق عشرة آلاف درهم: قال الشمني: الدية عندنا من الذهب ألف دينار، ومن الفضة عشرة آلاف درهم، ومن الإبل مائة. وقال الشافعي: من الورق اثنا عشر ألفاً، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق؛ لما أخرج أصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس أن رجلاً من بني عدي قتل، فجعل النبي ﷺ دية اثني عشر ألفاً. ولنا وهو قول الثوري وأبي ثور من أصحاب الشافعي ما روى البيهقي من طريق الشافعي قال: قال محمد بن الحسن: بلغنا عن عمر رضي الله عنه أنه فرض على أهل الذهب في الدية ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم.

٣٥١٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ قَبْلَ ذَلِكَ فَهُوَ ضَامِنٌ»<sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

### بَابُ مَا لَا يُضْمَنُ مِنَ الْجَنَائِاتِ

٣٥١٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ»<sup>(٢)</sup> جَرَحُهَا جُبَارٌ وَالْمُعْدِنُ<sup>(٣)</sup> جُبَارٌ، وَالْبُرُّ جُبَارٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- وتأويل ما روى الشافعي أن النبي ﷺ قضى من دراهم كان وزنها وزن ستة أي وزن ستة منها ستة مثاقيل، فإن في ابتداء عهد رسول الله ﷺ كان وزن الدراهم وزن ستة. وقد كانت الدراهم كذلك أي وزن ستة إلى عهد عمر ؓ، ثم صار وزن سبعة. وقال تاج الشريعة: وتأويل ما روى أنه أوجب اثني عشر محمول على أنه أوجب من دراهم كانت توزن ستة واثني عشر بوزن ستة تبلغ عشرة آلاف بوزن سبعة. التقطته من «المرقاة» و«العناية».

(١) قوله: فهو ضامن: أي دية وسقط عنه القصاص لإذن المريض، وجناية الطبيب عند عامة الفقهاء على العاقلة، «اللمعات» و«المرقاة» ملتقط منها. وقال في «بذل المجهود»: حاصله: أن الطبيب إذا عالج شيء من المعالجة بيده مثلاً: قطع العرق أو شق الجلد أو كواه بمكواة أو سقاء بيده فأوجر في فيه قتل، فهو جناية تلزمه الدية، وأما إذا وصف له الدواء وبينه للمريض فأكل المريض بيده فلا ضمان فيه.

(٢) قوله: العجماء جرحها جبار: احتج به أبو حنيفة ؓ على أن ما أفسدت الهاشية من مال الغير لم يكن معها مالها فلا ضمان عليه، لئلا كان أو نهاراً، وإن كان معها مالها، فإن كان يسوقها فعليه ضمان ما أتلفت بكل حال، وإن كان قائدها أو راكبها فعليه ضمان ما أتلفت بفهما أو يدها، ولا يجب ضمان ما أتلفت برجلها إلا أن يحملها الذي معها على الإتيان أو يقصده فحينئذ يضمن لوجود التعدي منه. وقال الشافعي: إن ما أفسدت الهاشية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على ربه إذا لم يكن معها مالها، وإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفت، سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت واقفة عنده، سواء أتلفت بيدها أو رجلها أو قمها.

وأجاب أصحاب أبي حنيفة بأن العجماء جبار مطلق عام، فوجب العمل بعمومه، وأما التعدي فخارج عنه، «عمدة القاري» و«الموسى» ملتقط منها. وقال في «التعليق الممجد»: فلا يختص المهدر بالجرح، بل كل الإتيانات ملحقة بها. وقال عياض: إنها نية بالجرح؛ لأنه الأغلب أو هو مثال نية به على ما عدها.

(٣) قوله: والمعدن جبار والبر جبار: معناه أن الرجل يستأجر الرجل لحفر البئر أو المعدن فيسقط البئر أو المعدن على الحافر فيقتله، فذلك هدر لا ضمان فيه؛ لعدم التسبب والمباشرة منه. التقطته من «موطأ محمد» و«التعليق الممجد».



٣٥٢٠ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَيْشَ الْعُسْرَةِ، وَكَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَعَصَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ، فَانْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضِ، فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ فَسَقَطَتْ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، <sup>(١)</sup> وَقَالَ: «أَفِيدِعْ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمَهَا كَالْفَحْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٢١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخَذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِيهِ مَالُكَ» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ <sup>(٢)</sup> إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: فأهدر ثنيته الخ: واختلف العلماء فيه، فقالت طائفة: من عصَّ يد رجل فانزع المعضوض يده من فم العاض فقلع شيئاً من أسنان العاض فلا شيء عليه في السن، روي هذا عن أبي بكر الصديق وشريح، وهو قول الكوفيين والشافعي، قالوا: ولو جرحه المعضوض في موضع آخر فعليه ضمانه. وقال ابن أبي ليل ومالك: هو ضامن لدية السن، وحديث الباب حجة الأولين. كذا في «عمدة القاري». وقال في «نيل الأوطار»: هذا الحديث يدل على أن الجناية إذا وقعت على المجني بسبب منه كالقصة المذكورة وما شابهها، فلا قصاص ولا أرض، وإليه ذهب الجمهور، ولكن بشرط أن لا يتمكن المعضوض مثلاً من إطلاق يده أو نحوها بها هو أيسر من ذلك، وأن يكون ذلك العض مما يتألم به المعضوض، وظاهر الدليل عدم الاشتراط. وقد قيل: إنه من باب التقييد بالقواعد الكلية.

(٢) قوله: قال: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قال: هو في النار: فيه جواز قتل القاصد لأخذ المال بغير حق سواء كان قليلاً أو كثيراً؛ لعموم الحديث. وهذا قول جماهير العلماء. وقال بعض أصحاب مالك: لا يجوز قتله إذا طلب شيئاً يسير كالثوب والطعام. وهذا ليس بشيء، والصواب ما قاله الجماهير. وفيه أن القاصد إذا قتل لاديه لا ولا قصاص، وفيه أن الدافع إذا قتل يكون شهيداً. قاله في «عمدة القاري». وقال في «المرفأة»: وعامة العلماء على أن الرجل إذا قصد ماله أو دمه أو أهله فله دفع القاصد بالأحسن، فإن لم يتمتع إلا بالمقاتلة، فقتله فلا شيء عليه انتهى. وفي «الدر المختار»: من تعدى على محارم رجل يجوز قتله وإن لم يجد البينة فيقتص في أحكام الدنيا ولا حرج عليه في أحكام الآخرة. وقال في موضع آخر منه: ومن دخل عليه غيره ليلاً فأخرج السرقة من بيته فأتبعه رب البيت فقتله فلا شيء عليه؛ لقوله ﷺ: «قتل دون ماله»، وكذا لو قتله قبل الأخذ إذا قصد أخذ ماله ولم يتمكن من دفعه إلا بالقتل. صدر الشرعية.

وَفِي «الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ <sup>(١)</sup> دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

٣٥٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَوْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ خَذْفَتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ <sup>(٢)</sup> عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه عَلَى مَنْ نَظَرَ فِي بَابِ دَارِ رَجُلٍ، فَقَفَأَ الرَّجُلُ عَيْنَهُ لَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ تَنْحِيَتُهُ مِنْ غَيْرِ فَقْهَاهَا، وَإِنْ أَمَكَّنْهُ ضَمِنَ.

(١) قوله: ومن قتل دون ماله فهو شهيد: وقال في «الدر المختار» ويجوز أن يقتل دون ماله وإن لم يبلغ نصاباً، ويقتل من يقتله عليه؛ لإطلاق الحديث: «من قتل دون ماله فهو شهيد»، «فتح».

(٢) قوله: ففقت عينه ما كان عليك من جناح: وفي «الفتنة»: من نظر في باب دار رجل ففقت الرجل عينه لا يضمن إن لم يمكنه تنحيته من غيره ففقاً، وإن أمكنه ضمن. وقال الشافعي: لا يضمن فيها، ولو أدخل رأسه فرماه بحجر ففقاً لا يضمن إجماعاً، إنها الخلاف فيمن نظر من خارجها. كذا في «الدر المختار». وقال في «رد المحتار»: وفي «معراج الدراية»: ومن نظر في بيت إنسان من نقب أو شق باب أو نحوه فطعنه صاحب الدار بخشبة أو رماه بحصاة ففقاً عينه يضمن عندنا، وعند الشافعي لا يضمن؛ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَمْرَأُ أَطْلَعَ عَلَيْكَ بَغِيرَ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ وَفَقَأَتْ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ»، ولقوله ﷺ: «في العين نصف الدية»، وهو عام، ولأن مجرد النظر إليه لا يبيح الجناية عليه، كما لو نظر من الباب المفتوح وكما لو دخل بيته ونظر فيه أو نال من امرأته ما دون الفرج لم يجر قلع عينه، ولأن قوله ﷺ: «لا يجزئ دم امرئ مسلم» الحديث يقتضي عدم سقوط عصمته. والمراد ما روى أبو هريرة المبالغة في الزجر عن ذلك. ومثله في ط عن الشمني، وقوله: وكما لو دخل بيته إلخ يخالف لما ذكره الشارح صاحب «الدر المختار» إلا أن يحمل ما ذكره على ما إذا لم يكن تنحيته بغير ذلك وما هنا على ما إذا أمكن، فليتأمل والله أعلم.

وَفِي رِوَايَةٍ لَّهُمَا عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَجُلًا اِطَّلَعَ فِي جُحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِذْرَى يَحْكُ بِهَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «لَوْ أَعْلَمَ أَنَّكَ تَنْتَظِرُنِي لَطَعْتُ بِهَ فِي عَيْنَيْكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَشَفَ سِتْرًا فَأَدْخَلَ بَصَرَهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَرَأَى عَوْرَةَ أَهْلِهِ فَقَدْ أَتَى حَدًّا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ لَوْ أَنَّهُ حِينَ أَدْخَلَ بَصَرَهُ اسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ فَقَفَا عَيْنَيْهِ مَا عَثِرْتُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَرَّ الرَّجُلُ عَلَى بَابٍ لَا سِتْرَ لَهُ غَيْرِ مُغْلَقٍ فَتَنَظَرَ فَلَا حَاطِيَةَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا الْحَاطِيَةُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ».

٣٥٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُغْفَلٍ ؓ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَحْذِفُ وَقَالَ: لَا تَحْذِفْ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صِدٌّ، وَلَا يُنْكَى بِهِ عَدُوٌّ، وَلَكِنَّهَا قَدْ تَكْسِرُ السَّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٢٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا أَوْ فِي سُوقِنَا وَمَعَهُ نَبْلٌ، فَلْيُمْسِكْ عَلَى نِصَالِهَا بِكَفِّهِ أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا شَيْءٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَذَرُنِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٢٦ - وَعَنْهُ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ حَتَّى يَدَعَهُ وَإِنْ كَانَ أَحَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٥٢٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ: «وَمَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا».

٣٥٢٨ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَلَ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٢٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجَهَنَّمُ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، بَابٌ مِنْهَا لِمَنْ سَلَ السَّيْفَ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ قَالَ -: عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٥٣٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٥٣١ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى <sup>(١)</sup> أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بَيْنَ إَصْبَعَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٣٢ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنُ حِزَامٍ مَرَّ بِالشَّامِ عَلَى أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْبَاطِ وَقَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ، وَصَبَّ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الزَّيْتُ. فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذَّبُونَ فِي الْحَرَّاجِ، فَقَالَ هِشَامُ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذَّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٣٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ طَالَتْ بِكَ مَدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللَّهِ وَيَرْوَحُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَيَرْوَحُونَ فِي لَعْنَةِ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٣٤ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ وَنِسَاءٌ كَالسِّبَاتِ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَايَلَاتُ رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَخْرُجْنَ رِجْحَاهَا وَإِنَّ رِجْحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: نهى أن يقدر الخ: قال ابن الملك: النهي في هذين الحديثين نهى تنزيه وشفقة. كذا في «المروقة».

٣٥٣٥ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجْتَنَبِ الْوُجْهَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

### بَابُ الْقَسَامَةِ<sup>(١)</sup>

٣٥٣٦ - عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْأَزْمَعِ قَالَ: قُتِلَ قَتِيلٌ بَيْنَ وَادِعَةَ وَحَيٍّ آخَرَ، وَالْقَتِيلُ إِلَى وَادِعَةَ أَقْرَبُ، فَقَالَ عُمَرُ<sup>(٢)</sup> لَوَادِعَةَ: يَخْلُفُ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْكُمْ بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَا وَلَا نَعْلَمُ قَاتِلًا، ....

(١) قوله: القسامة: بفتح أوله، وهي أيمان تقسم على أهل المحلة التي وُجد القاتل فيها، هذا عندنا، وعند الشافعي تقسم على أولياء المقتول المدعين لدمه ضد جهالة القاتل، وسببها وجود القتل في المحلة أو ما يقوم مقامها، وركنها قوهم: بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا. وشرطها: أن يكون المقسم رجلاً حراً عاقلاً. وقال مالك: يدخل النساء في قسامة الخطأ دون العمد، وحكمها القضاء، فوجب الدية بعد الحلف، سواء كانت الدعوى في القتل العمد أو الخطأ. حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من أحكام الدين، وركن من أركان مصالح العباد وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به. واختلف القاتلون بها فيما إذا كان القتل عمداً هل يجب القصاص بها أم لا؟ فقال جماعة من العلماء: يجب، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وقول الشافعي في القديم. وقال الكوفيون والشافعي في أصح قوليهم: لا يجب، بل تجب الدية. واختلفوا فيمن يخلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: يخلف الورثة ويجب الحق بحلفهم، قال أصحاب أبي حنيفة: يستحلف خمسون من أهل المدينة، ويتحراهم الولي، يخلفون: «بالله ما قتلناه وما علمنا قاتله»، فإذا حلفوا قضى عليهم وعلى أهل المحلة وعلى عاقلتهم بالدية. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: فقال عمر لوادعة: يخلف خمسون رجلاً إلخ: أي لا يخلف ولي القاتل عندنا، وإن وجد اللوث. وقال الشافعي: إذا كان لوث استحلف الأولياء خمسين يمينا، ويقضى لهم بالدية على المدعى عليه، عمداً كانت الدعوى أو خطأ، وهو قوله الصحيح، وفي القديم: إذا حلف أنهم قتلوه عمداً فله القصاص، وبه قال مالك وأحمد، وإن نكل الأولياء عن اليمين استحلف أهل المحلة، فإن حلفوا برئوا، وإن نكلوا حكم عليهم بالدية.

فالخلاف مع الشافعي في موضعين، أحدهما: أن المدعى لا يخلف عندنا، خلافاً له، والثاني: في براءة أهل المحلة باليمين، واللوث قرينة حالية توقع في القلب صدق المدعي، بأن يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه، أو ظاهر يشهد للمدعي من عدواة ظاهرة أو شهادة عدل أو جماعة غير عدول إن أهل المحلة قتلوه، =

ثُمَّ أُعْزِمُوا الدِّيَّةَ، فَقَالَ لَهُ الْحَارِثُ: تَخْلُفُ وَتُعْزِمُنَا، فَقَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالتَّبَهِيُّ نَحْوَهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بَدَأَ بِأَيِّمَانِ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ فِي الْقَسَامَةِ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حَكَمَ بِهِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِمَحْضٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ أَحَدٍ مِنْهُمْ فَصَارَ إِجْمَاعًا.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَضَى فِي الْقَسَامَةِ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبُزَّارِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَتْ الْأَنْصَارُ فَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَنَا يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ، فَقَالَ: يَعْرِفُونَ قَاتِلَهُ؟ قَالُوا: لَا إِلَّا أَنْ يَهُودَ قَتَلْتَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «اخْتَارُوا مِنْهُمْ ثَمْسِينَ رَجُلًا يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ، ثُمَّ خُذُوا الدِّيَّةَ مِنْهُمْ»، فَفَعَلُوا.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ».

= وإنما شرط الموت؛ لأن مذهبه عند عدمه كمنهبننا، لنا هذه الأحاديث التي ذكرت في المتن. وأيضا لنا قوله صلى الله عليه وسلم: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»، فسوى في ذلك بين الدماء والأموال، وحكم فيها بحكم واحد، ويمخن «أحد أن يقول: إن البخاري موافق لنا، فإنه أخرج قسامة أبي طالب في الجاهلية، وقسامته موافق قسامتنا، ولعله يشير البخاري إلى أن تلك القسامة باقية على ما كانت في الجاهلية، والواقعة في عهده صلى الله عليه وسلم واحدة، والخلاف في تحريجها. التفتنه من شروح «الكثر» و«العرف الشدي»، وفي المقام تفصيل آخر من شاء الاطلاع عليه، فليرجع إلى «بذل المجهود» و«شرح معاني الآثار».

## بَابُ أَهْلِ الرَّدَّةِ وَالسَّعَاةِ بِالْفَسَادِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ<sup>(١)</sup> لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ<sup>(٢)</sup> وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ<sup>(٣)</sup> إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ<sup>(٤)</sup>﴾

(المائدة: ٣٣-٣٤)

٣٥٣٧ - عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: أُنِيَ عَلِيٌّ بِرَنَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ لَتَغْيِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، وَلَقَتَلْتُهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». <sup>(٥)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: أهل الردة، يعني المرتد والمرتدة. هو لغة: الراجع، وشرعا: الراجع عن دين الإسلام. وركن الردة إخراج كلمة الكفر على اللسان بعد الإيمان. ويشترط لصحة الردة العقل والصحو والطوع، فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها، والبلوغ والذكورة ليسا بشرط. مأخوذ من شروح «الكنز».

(٢) قوله: وما كان الله ليضل قوما بعد إمامة الحجة عليهم وإظهار بطلان دلائلهم، والدليل عليه هذه الآية؛ لأنها تدل على أن الله لا يؤاخذ عباده حتى يبين لهم ما يأتون وما يذرون. أخذته من «عمدة القاري».

(٣) قوله: من بدل دينه فاقتلوه: هذا الحديث عندنا محمول على أنه إن لم يستمهل قتل في الفور في ظاهر الرواية، وإن استمهل أي طلب المرتد المهلة بعد ما عرض عليه الإسلام للتفكير محبس ثلاثة أيام، فإن تاب فيها، وإلا قتل. =

وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه رَجُلٌ مِنْ قِبَلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَسَأَلَهُ عَنِ النَّاسِ فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هَلْ كَانَ فِيكُمْ مِنْ مُعَرَّيَةِ خَيْرٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، قَالَ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَفَلَا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيقًا وَاسْتَبْتُمُوهُ، لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيَرْاجِعُ أَمَرَ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضَرْ وَلَمْ أَمُرْ وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي.

= هذا اللفظ من «الوقاية». وأيضًا من «القُدوري»، فوجب وجوب الإنظار ثلاثة أيام على ما عُرف من الأحاد في مثله، وظاهر «المبسوط» أيضًا الوجوب؛ فإنه قال: إذا طلب التأجيل أجل ثلاثة أيام؛ لأن الظاهر أنه دخل عليه شبهة، فيجب علينا إزالة تلك الشبهة، أو أنه يحتاج إلى التفكير ليتبين له الحق، فلا بد من المهلة، وإذا استهل كان على الإمام أن يُمهله، ومدة النظر جعلت في الشرع ثلاثة أيام، كما في الخيار، ثم قال في حديث عمر رضي الله عنه المذكور الدال على الوجوب: تأويله أنه لعلة طلب التأجيل. وأيضًا ظاهر تبرئ عمر رضي الله عنه يقتضي الوجوب، والصحيح من قولي الشافعي: إنه إن تاب في الحال وإلا قتل؛ لحديث معاذ رضي الله عنه، وقوله رضي الله عنه: «من بدل دينه فاقتلوه» من غير تقييد بإنظار، وهو اختيار ابن المنذر، وجوابه قد مضى آنفًا. النقطة من «عمدة الرعاية» و«المبسوط» و«الوقاية» و«فتح القدير».

وحاصل ما في «رحمة الأمة»: أنه قال فيه: اتفق الأئمة على أن من ارتد عن الإسلام وجب عليه القتل، ثم اختلفوا هل يحتم قتلُه في الحال أم يوقف على استتابته؟ وهل استتابته واجبة أم مستحبة؟ وإذا استتب فلم يتب هل يمهل أو لا؟ فقال أبو حنيفة: لا يجب استتابته ويقتل في الحال، إلا أن يطلب الإمهال فيمهل ثلاثًا، ومن أصحابه من قال: يُمهل، وإن لم يطلب الإمهال استحبابًا. وللشافعي في وجوب الاستتابة قولان، أظهرهما: الوجوب، وعنه في الإمهال قولان، أظهرهما: أنه لا يمهل وإن طلب، بل يُقتل في الحال إذا أصرَّ على رَدِّه. وفي «فتح القدير»: إنها تعينت الأيام الثلاثة للإنظار؛ لأنها مدة ضربت لابلاء الأعداء بدليل حديث حبان بن منقذ في الخيار ثلاثة أيام ضربت للتأمل لدفع الغبن، وقصة موسى عليه السلام مع العبد الصالح: ﴿إِنْ سَأَلْتَكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهُ فَلَا تُصْنِجْنِي﴾ (الكهف: ٧٦)، وهي الثالثة إلى قوله: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ (الكهف: ٧٦) انتهى. وقال في «التعليق الممجَّد»: هذا التحديد من قوله تعالى: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ (هود: ٦٥).



وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادْعُهُ، فَإِنْ تَابَ فَاقْبَلْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَتُبْ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادْعُهَا، فَإِنْ تَابَتْ فَاقْبَلْ مِنْهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَاسْتَيْبِهَا»<sup>(١)</sup>

٣٥٣٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحُثُّنَا عَلَى الصَّدَقَةِ وَنَهَانَا عَنِ الْمُثْلَةِ<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَنَسٍ.

وَفِي «الْمُتَّقِي عَلَيْهِ» عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَقَرَ مِنْ عُكْلٍ فَاسْأَلُمَا فَاجْتَبَوَا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا<sup>(٣)</sup> مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَفَعَلُوا فَصَحُّوا فَأَرْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتِهَا وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَأَتَى بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَحْسِبْهُمْ حَتَّى مَاتُوا.

١ - قوله: وإن أبت فاستبها: وقد أجمع الأئمة على قتل الرجل المرتد إذا لم يرجع إلى الإسلام وأصر على الكفر. واختلّفوا في قتل المرتدة فجعلها الشافعي كالرجل المرتد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا تقتل المرتدة، تستنّي المرأة من عموم قول النبي ﷺ: «من بدل دينه»، فإنها لا تقتل عنده لعموم قوله: «من بدل دينه» من قتل النساء والصبيان، ويؤيده هذا الحديث. النقطة من «المراقبة» و«عمدة القاري» و«رحمة الأمة».

٢ - قوله: ونهانا عن المثلة: قال في «الدر المختار»: ونهانا عن غدر وغلول وعن مثلة بعد الظفر بهم وأما قبله فلا بأس بها، «اختيار» قال الشامي: قال الزبلي: وهذا حسن ونظيره الإحراق بالنار، وقيد جوازها قبله في «الفتح» بما إذا وقعت قتالا كمارز ضرب فقطع أذنه، ثم ضرب ففقد عينه، ثم ضرب فقطع يده وأنه ونحو ذلك انتهى. كذا في «بذل المجهود». وقال في «المراقبة»: قال ابن الملك: إنما فعل ﷺ بنفر من عكل ما فعل، مع نبيه عن المثلة، إما لأنهم فعلوا ذلك بالرعاة، وإما لعظيم جريمتهم ارتدوا وسفكوا الدماء، وقطعوا الطريق وأخذوا الأموال، وللإمام أن يجمع بين العقوبات في سياسته.

٣ - قوله: فيشربوا من أبواها وألبانها: قال ابن الملك فيه: إن إبل الصدقة يجوز لأبناء السبيل الشرب من ألبانها، وجواز التدوي بالمحرم عند الضرورة، وقاس بعض التدوي بالحر عليه، ومنعه الأكثر لميل الطباع إليها دون =

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ» وَفِي رِوَايَةٍ: «أَمَرَ بِسَامِيرٍ فَأُحْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ بِهَا، وَطَرَحَهُمْ بِالْحَجَرَةِ، يَسْتَسْقُونَ فَمَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا». وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ»: هَذَا الْحَدِيثُ إِمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى النَّسْخِ كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَقَتَادَةَ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، أَوْ يُحْمَلَ<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ بِهِمْ مَا فَعَلُوا بِالرُّعَاةِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْحَاسِكِمِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَعَ مِنْ دَفْنِ صَحَابِيٍّ صَالِحٍ ابْتُلِيَ بِعَذَابِ الْقَبْرِ جَاءَ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَسَأَلَهَا عَنْ أَعْمَالِهِ، فَقَالَتْ: كَانَ يَرْعِي الْعَتَمَ وَلَا يَنْتَرَهُ مِنْ بَوْلِهِ، فَجِئْنِيذِ قَالَ ﷺ: «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»، قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَاتَّفَقَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى صِحَّتِهِ.

٣٥٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَنْطَلَقَ لِحَاجَتِهِ، فَرَأَيْنَا حُمْرَةً مَعَهَا فَرْحَانٌ، فَأَخَذْنَا فَرْحِيهَا فَجَاءَتْ الْحُمْرَةُ فَجَعَلَتْ تَفْرِشُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ جَعَعَ هَذِهِ يَوْلِدُهَا رُدُّوا<sup>(٢)</sup> وَلَدَهَا إِلَيْهَا، وَرَأَى قَرْبَةً نَمْلٍ قَدْ حَرَّقَتْهَا، قَالَ: «مَنْ حَرَّقَ هَذِهِ؟» قُلْنَا: نَحْنُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي<sup>(٣)</sup> أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= غيرا من النجاسات. وهو قول أبي يوسف من امتننا، وأما على قول أبي حنيفة فنجس لا يجوز التداوي به، وأما على قول محمد والشافعي فيول مأكول اللحم من الإبل، والبقرة والغنم ونحوها طاهر، وأجاب عن هذا الحديث غيره بكون الحديث منسوخا، «المرقاة» و«عمدة الرعاة» ملقط منها. وقال في «نور الأنوار»: في حديث الحاكم دلالة على نسخ حكم حديث العرينين، والذي يدل على كون حديث العرينين منسوخا بحديث الحاكم أن المثلة التي تضمنها حديث العرينين منسوخة بالاتفاق؛ لأنها كانت في ابتداء الإسلام.

(١) قوله: أو يحمل على أنه فعل بهم ما فعلوا بالرعاة: فهذا ليس بمثلة، والمثلة ما كان ابتداء من غير جزء. كذا في «عمدة الرعاة».

(٢) قوله: ردوا ولدها إليها: الأمر للندب؛ لأن اصطيداد فرخ الطائر جائز. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار: وقال في «الهداية» في كتاب الكراهية: ويكره أن يجعل الرجل في عنق =

٣٥٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٥٤١ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيُخْرَجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَحَدَاتُ الْأَسْتَانِ سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ النَّبِيِّ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»<sup>(١)</sup> فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= عبده الراهية، وهو طوق الحديد الذي يمنعه من أن يحرك رأسه، وهو معتاد بين الظلمة؛ لأنه عقوبة أهل النار، فيكره كالإحراق بالنار. وفي «رد المحتار» كيفية القتال من كتاب الجهاد تحت قول «الدر المختار»: «وحرَقهم» ما نصه: لكن جواز التحريق والتفريق مفيد، كما في «شرح السير» بها إذا لم يتمكنوا من الظفر بهم بدون ذلك بلا مشقة عظيمة، فإن تمكنوا فلا يجوز.

(١) قوله: فاقتلوه: فالقتل عندنا لبغائهم لا لأنهم مرتدون. ثم الخارجون من طاعة الإمام ثلاثة: قُطَاع طريق، ويبيء حكمهم. وبغاة هم كما في «الفتح»: قوم مسلمون خرجوا على إمام العدل ولم يستبجحوا، أما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسبي ذراريهم اهـ. والمراد: خرجوا بتأويل وإلا فهم قُطَاع. والثالث: خوارج، وهم قوم لهم منعة خرجوا على الإمام بتأويل يرون أنه على باطل كفر ومعصية، يوجبون قتاله بتأويلهم يستحلون دماثنا وأموالنا ويسبون نساثنا ويكفرون أصحاب نبينا ﷺ. والمراد تعريف الخوارج الذين خرجوا على علي عليه السلام؛ لأن مناطق الفرق بينهم وبين البغاة هو استباحتهم دماء المسلمين وذراريهم بسبب الكفر؛ إذ لا تسمى الذراري ابتداءً بدون كفر.

وقوله: يكفرون أصحاب نبينا ﷺ هذا غير شرط في مسمى الخوارج، بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي عليه السلام، وإلا فيكفي فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه، كما وقع في زماننا في أتباع عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد، وتغلبوا على الحرمين، وكانوا يتحللون مذهب الحنابلة، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنة وقتل علمائهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم وخرب بلادهم وظفر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين وألف.

وحكمهم حكم البغاة بإجماع الفقهاء كما حققه في «الفتح». وفي الحديث دليل على ما نقله خواهر زاده عن أصحابنا إنا نبأهم قبل أن يبدؤنا؛ لأنه لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يُمكنه الدفع، فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم، ونقل القدوري أنه لا يبدأهم حتى يبدؤوه، وظاهر كلامهم أن المذهب الأول.

٣٥٤٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، قَوْمٌ يُحْسِنُونَ الْقِيلَ وَيُسَيِّئُونَ الْفِعْلَ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مَرْوَقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدَّ عَلَى قُوَيْهِ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، طَوْبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتْلَهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَلَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوَّلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا سَيِّمَاهُمْ؟ قَالَ: «التَّحْلِيلِيُّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٤٣ - وَعَنْ شَرِيكَ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: كُنْتُ أَتَمَتَّى أَنْ أَلْقَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ عَنِ الْخَوَارِجِ، فَلَقِيتُ أَبَا بَرَّةَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فِي نَقَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأُذُنِي وَرَأَيْتُهُ بِعَيْنِي، أَبِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَالٍ، فَقَسَمَهُ فَأَعْطَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمَنْ عَنْ شِمَالِهِ، وَلَمْ يُعْطِ مَنْ وَرَاءَهُ شَيْئًا، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ وَرَائِهِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَا عَدَلْتَ فِي الْقِسْمَةِ، رَجُلٌ أَسْوَدٌ، مَظْمُومٌ الشَّعْرِ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أُنْيَضَانِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَضَبًا شَدِيدًا وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا تَجِدُونَ بَعْدِي رَجُلًا هُوَ أَعْدَلُ مِنِّي»، ثُمَّ قَالَ: «يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ كَانَتْ هَذَا مِنْهُمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ .....»

= وقال الشافعي رحمته الله: لا يجوز حتى يبدؤوا بالقتال حقيقة. ومن دعاه الإمام إلى قتالهم افترض عليه إجابته؛ لأن طاعة الإمام فيها ليس بمعصية فرض، فكيف فيها هو طاعة لو قادرا، وإن لم يكن قادرا لزم بيته. وعليه يحمل ما روي عن جماعة من الصحابة أنهم قعدوا في الفتنة، وربما كان بعضهم في تردد من حل القتال. والمروي عن أبي حنيفة من قوله: الفتنة إذا وقعت بين المسلمين، فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة ويقعد في بيته، محمول على ما إذا لم يكن لهم إمام. وما روي «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» محمول على اقتاتلها حية وعصيبة، كما يتفق بين أهل قريتين ومحلتين، أو لأجل الدنيا والملك. «بذل المجهود» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«الهداية» ملقط منها.

السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ، سَيِّمَاهُمُ التَّحْلِيْقُ، لَا يَزَالُونَ يُخْرَجُونَ حَتَّى يُخْرَجَ آخِرُهُمْ مَعَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، فَإِذَا لَقِيَتْهُمُ فَأَقْتُلُوهُمْ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٥٤٤ - وَعَنْ أَبِي غَالِبٍ رَأَى أَبُو أُمَامَةَ رُؤُوسًا مَنْصُوبَةً عَلَى دَرَجٍ مَسْجِدٍ دِمَشْقَ فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: كِلَابُ النَّارِ شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَيْدِي السَّمَاءِ خَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ الْآيَةَ، قِيلَ لِأَبِي أُمَامَةَ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا حَتَّى عَدَّ سَبْعًا مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣٥٤٥ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ خَرَجَ يُفَرِّقُ بَيْنَ أُمَّتِي فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ». <sup>(١)</sup> رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٥٤٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ أُمَّتِي فِرْقَتَيْنِ يُخْرَجُ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ يَلِي قَتْلَهَا أَوْلَاهُمَا بِالْحَقِّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٤٧ - وَعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَةِ الْوَدَاعِ: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٤٨ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السَّلَاحَ فَهُمَا عَلَى جُرْفٍ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلَاهَا جَمِيعًا». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ كَانَ» <sup>(٢)</sup> حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فاضربوا عنقه: قال النووي: فيه الأمر بقتال من خرج على الإمام إذا أراد تفريق كلمة المسلمين ونحوه ذلك، فينبغي أن ينهى أولاً، وإن لم ينته قاتل، فإن لم يندفع شره إلا بقتله فقتله كان هدراً. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: كان حريصاً على قتل صاحبه: قال ابن الملك: فيه أن الحرص على الفعل المحرم مما يؤاخذ به وإن قصد كل -

٣٥٤٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسِيرُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَأَنْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلِ مَعَهُ فَأَخَذَهُ فَقَزِعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرْوَعَ مُسْلِمًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٥٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: وَادَّعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَرْدَةَ هِلَالَ بْنَ عُوَيْرَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَجَاءَ أَنَاسٌ يُرِيدُونَ الْإِسْلَامَ، فَقَطَعَ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ أَبِي بَرْدَةَ الطَّرِيقَ،

= منها كان قتل الآخر لا الدفع عن نفسه حتى لو كان قصد أحدهما الدفع ولم يجد منه بدا إلا بقتله فقتله لم يؤاخذ به؛ لكونه مأذونا فيه شرعاً. كذا في «المرقاة». وقال في «رد المحتار»: وما روي «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» محمول على اقتتالهما حية وعصية، كما يتفق بين أهل القريتين أو محلتين، أو لاجل الدنيا والملك.

(١) قوله: فقطع عليهم أصحاب أبي بردة الطريق: معنى هذا اللفظ: قطع الهاربة والمسافرين عن الطريق، فيكون من باب الحذف والإيصال. وقيل: المراد بالطريق الهاربة من قبيل إطلاق المحل على الحال. وقيل: الإضافة بمعنى «في» أي قطع في الطريق. وهذا يقال له السرقة الكبرى. قال في «البنية»: اعلم لقطع الطريق شرائط، الأول: أن يكون لهم شوكة وقوة بحيث لا يمكن للهاربة المقاومة معهم. الثاني: أن يكون خارج المصر بعيداً عنه. الثالث: أن يكون في دار الإسلام. الرابع: أن يكون المأخوذ قدر النصاب. الخامس: أن يكون القطع كلهم أجنب في حق أصحاب الأموال حتى إذا كان فيهم ذو رحم محرم لا يجب القطع. السادس: أن يؤخذوا قبل التوبة. قاله في «عمدة الرعاية». وقال في «رحمة الأمة»: اختلف الأئمة في حد قاطع الطريق، فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد: هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة. وقال مالك: ليس هو على الترتيب، بل للإمام الاجتهاد من القتل والصلب وقطع اليد والرجل من خلاف والنفي والحبس. واختلف القائلون بأنه على الترتيب في كفيته، فقال أبو حنيفة: إن أخذوا الهال وقتلوا فالإمام بالخيار، إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن شاء قتلهم وصلبهم، وإن شاء قتلهم ولم يصلبهم. وصفة الصلب عنده على المشهور أنه أن يصلب حياً ويبعج بطنه برمح إلى أن يموت، ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام.

فإن قتلوا ولم يأخذوا الهال قتلهم الإمام حدّاً، ولا يلتفت الإمام إلى عفو الأولياء. وإن أخذوا مالا لمسلم أو ذمي، والمأخوذ لو قسم على جماعتهم أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف. فإن أخذوا قبل أن يأخذوا مالا، ولا قتلوا نفساً حبسهم الإمام حتى يجيئوا توبة أو يموتوا، فهذه صفة النفي عنده.

فَتَزَلَّ جَبْرِيلٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِّ أَنْ مَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ صُلْبًا، وَمَنْ قَتَلَ

= وقال مالك: إذا أخذ المحاربون قَتَلَ الإمام فيهم ما يراه ويجهتد فيهم، فمن كان منهم ذا رأي وقوة قتله، ومن كان ذا قوة فقط نفيه، فحاصله: أنه يجوز عنده للإمام قتلهم وصلبهم وقطعهم. وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أُرِدَ ولا مثاهم. وصفة النفي عنده: أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره، ويجبسون فيه. وصفة الصلب عنده كصفة مذهب أبي حنيفة.

وقال الشافعي وأحمد: إذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفسا، أو يأخذوا مالا نفوا. واختلفوا في صفة النفي، فقال الشافعي نفيهم أن يطلبوا إذا هربوا ليقام عليهم الحد إن أتوا حدا. وعن أحد روايتان إحداها كهذا، والأخرى أن يشردوا، فلا يتركون يأوون في بلد، وإن أخذوا المال ولم يقتلوا قالوا: تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يخلون، وإن قتلوا وأخذوا المال قالوا: يجب قتلهم وصلبهم حتمًا، وإن قتلوا ولم يأخذوا المال قالوا: يجب قتلهم حتمًا، والصلب عندهما بعد القتل. وقال بعض الشافعية: يصلب حيًّا، ثم يقتل. ومدة الصلب عند أبي حنيفة ومالك والشافعي ثلاثة أيام، وقال أحمد ما يقطع عليه الاسم. واختلفوا في اعتبار النصاب في قتل المحارب فاعتبره أبو حنيفة والشافعي وأحمد ولم يعتبره مالك. ولو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والأخذ، وكان بعضهم عونًا وردأ فهل يجري عليه أحكام المحاربين أم لا؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد: للردأ حكمهم في جميع الأحوال. وقال الشافعي: لا يجب على الردء غير التعزير بالحبس والتغريب ونحو ذلك.

١٠ قوله: من قتل وأخذ المال صلب إلخ: قال في «نور الأنوار»: إن الله قد نقل للمحاربين ولساعي الفساد أعني قطاع الطريق أربعة أجزئة: من القتل والصلب وقطع الأيدي والأرجل من خلاف والنفي بطريق الترديد بكلمة «أو»، فمالك يقول: إنها على حالها، فيختير الإمام بينها. وعندنا بمعنى «بل» للإضراب؛ لأن جنائيات قطع الطريق كانت على أربعة أنواع: أعني أخذ المال فقط، والقتل فقط، والقتل وأخذ المال جميعا، والتخويف فقط من غير قتل وأخذ، فقابل بهذه الجنائيات الأربع الأجزاء الأربع، ولكن لم يذكر الجنائيات في النص اعتمادا على فهم العققلين؛ وذلك لأن الجزاء إنما يكون على حسب الجنائية، فغلظها بغلظه وخففتها بخففتها، ولا يليق من الحكيم المطلق أن يقابل أغلظ الجنائية بأخفها، أو بالعكس.

فكان تقدير عبارة القرآن: أن يقتلوا إذا قتلوا فقط، أو يصلبوا إذا ارتفعت المحاربة بقتل النفس وأخذ المال، بل تقطع أيديهم وأرجلهم إذا أخذوا المال فقط، بل ينفوا من الأرض إذا خوفوا الطريق. وقد ورد هذا البيان بعينه عن النبي ﷺ أنه وادع أبا بردة على أن لا يُعِينَهُ ولا يُعِينِ عَلَيْهِ، فجاء أناس يريدون الإسلام فقطع أصحاب أبي بردة عليهم الطريق، فنزل جبريل ﷺ بِالْحَدِّ فِيهِمْ أَنْ مَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ صُلْبًا، وَمَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ قَتْلًا، وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَرَجُلُهُ مِنْ خِلَافٍ، وَمَنْ أَفْرَدَ الْإِخَافَةَ نَفَى مِنَ الْأَرْضِ.

وَلَمْ يَأْخُذْ قُتِلَ، وَمَنْ أَخَذَ مَالًا وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ، وَمَنْ جَاءَ مُسْلِمًا هَدَمَ الْإِسْلَامَ مَا كَانَ مِنْهُ فِي الشَّرِكِ.

وَفِي رِوَايَةٍ عَطِيَّةٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: وَمَنْ أَحَافَ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ نَفِي. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَالتَّبَهِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَحَمَلُ أَبُو حَنِيفَةَ رضي الله عنه قَوْلَهُ: «صَلَبٌ» عَلَى اخْتِصَاصِ الصَّلْبِ بِهَذِهِ الْحَالَةِ، لَا اخْتِصَاصُ هَذِهِ الْحَالَةِ بِالصَّلْبِ، بَحْيُثٌ لَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُهُ، بَلْ أُثْبِتَ لِلْإِمَامِ الْخِيَارَ فِي الْأَرْبَعَةِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ ثُمَّ قَتَلَ أَوْ صَلَبَ، وَإِنْ شَاءَ قَتَلَ أَوْ صَلَبَ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ تَحْتَمِلُ الْإِتِّحَادَ وَالْتَّعَدُّدَ، فَتَرَاعَى كِلْتَا الْجِهَتَيْنِ فِيهِ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «الْأَنْوَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ أُوجِعَ عُقُوبَتُهُ، وَحُبِسَ حَتَّى يُجَدِّثَ خَيْرًا.

= لكن حمل أبو حنيفة قوله: «صلب» على اختصاص الصلب بهذه الحالة، لا اختصاص هذه الحالة بالصلب، بحيث لا يجوز فيها غيره، بل أثبت للإمام الخيار في الأربعة، إن شاء قطع ثم قتل أو صلب، وإن شاء قتل أو صلب من غير قطع؛ لأن الجناية تحتمل الاتحاد والتعدد، فتراعى كلتا الجهتين فيه انتهى. وقال في «قمر الأنوار»: قوله: تحتمل الاتحاد، أما الأول فلأن الكل قطع الطريق فلذا يوحد الجزء، وأما الثاني فلاخذ المال وقتل النفس، فلذا يكون الجزء متعددًا، فالقطع لاخذ المال والقتل للقتل.

(١) قوله: من أخاف الطريق ولم يقتل ولم يأخذ المال نفي: وقال في «نور الأنوار»: والمراد من النفي ليس الجلاء عن الوطن كما يوهمه الظاهر، بل النفي عن الظهور على وجه الأرض بأن يجسوا حتى يتوبوا. يعني نفي عن عمارة الأرض شيطا. وقال في «رد المحتار»: والمراد بالنفي في الآية الحبس؛ لأن النفي من جميع الأرض محال، وإلى بلدة أخرى فيه إيذاء أهلها، فلم يبق إلا الحبس، والمحجوس يسمى منفيًا من الأرض؛ لأنه لا ينتفع بطبيعات الدنيا ولذاتها، ولا يجتمع بأقاربه وأحبابه. وقال في «الكمالين»: قوله: النفي أي من بلد إلى بلد على تفسير الشافعي والحبس عند أبي حنيفة، ورواه عن إبراهيم النخعي.



٣٥٥١ - وَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ قَرْقَدٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنِّي<sup>(١)</sup> اشْتَرَيْتُ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ السَّوَادِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَ فِيهَا مِثْلُ صَاحِبِهَا. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ فِي «كِتَابِ الْمَعْرِفَةِ»: قَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْقَوْلُ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، إِنَّهُ كَانَ لِابْنِ مَسْعُودٍ وَخَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِّ وَالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَشُرَيْحِ أَرْضَ الْخُرَاجِ.

٣٥٥٢ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى خُثَيْمٍ، فَأَعْتَصَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ بِالسُّجُودِ فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، [قَالَ:] قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَ<sup>(٢)</sup> لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ، وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَأَى نَارَاهُمَا»<sup>(٣)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١- قوله: إن اشتريت أرضاً إلخ: لذلك قال في «الهداية»: ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذمي ويؤخذ منه الخراج. وقد صَحَّ أن الصحابة رضي الله عنهم اشتروا أراضي الخراج، وكانوا يؤدون خراجها، فَنَدَّ على جواز الشراء وأخذ الخراج وأدائه للمسلم من غير كراهة انتهى.

٢- قوله: فأمر لهم بنصف العقول: فيه الخطأ في التقصد وهو أن يرمي شخصاً يظنه حربياً فإذا هو مسلم، عندنا فيه دية كاملة، وبذلك قال الشافعي. وقال الخطابي: إنما لم يكمل لهم الدية في هذا الحديث بعد علمه ﷺ بإسلامهم؛ لأنهم أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين ظهرائي الكفار، وكانوا كمن هلك بجنابة نفسه وجناية غيره، فتسقط حصاة جنايته من الدية. التفطنت من «الهداية» و«رحمة الأمة» و«المراقبة».

٣- قوله: لا تراءى ناراهما: قال في «العالمية»: ولا يترك واحد منهم حتى يشتري داراً أو منزلاً في مصر من أمصار المسلمين. وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من أمصار المسلمين، وهذه الرواية أخذ الحسن بن زياد. وعلى رواية عامة الكتب يمتنعون من المقام في دار الإسلام، إلا أن يكون مصراً من أمصار العرب نحو أرض الحجاز، فإنهم لا يمتنعون من المقام فيها. كذا في «المحيط». وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني يقول: هذا إذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكانهم، ولا يتقلل بعض جماعات المسلمين. وأما إذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكانهم أو يتقلل يمنعون من السكنى فيما بين الناس، ويؤمرون بأن يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة. وهو محفوظ عن أبي يوسف رضي الله عنه في «الأمالي» انتهى. وقال في «الدر المختار»: قد صرح الترمذاني في «شرح الجامع الصغير» بعد ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين والخروج عنها =

٣٥٥٣ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ قَيْدَ الْفَتْكَ لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ». <sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٥٤ - وَعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَبَقَ <sup>(٢)</sup> الْعَبْدُ إِلَى الشَّرِكِ فَقَدْ حَلَّ دَمُهُ». <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= وبالسكنى خارجها؛ لئلا يكون لهم محلة خاصة نقلا عن التسفي والمراد أي بالمنع المذكور عن الأمصار أن يكون لهم في المصر محلة خاصة يسكنونها، ولهم فيها منعة عارضة كمنعة المسلمين. فأما سكناهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك. كذا في «فتاوى الأسكوبي».

(١) قوله: لا يفتك مؤمن: أي كامل الإيمان، فإن الصحابة إذا مروا بكافر غافل نهبوه، فإن أبى بعد الدعاء إلى الإسلام قتلوه. لذلك قال في «الهداية»: وإذا دخل المسلمون دارا الحرب، فحاصروا مدينة أو حصنا دعوهم إلى الإسلام. وقال في «المراقبة»: فإن قيل: قد بعث رسول الله ﷺ محمد بن سلمة الخزرجي في نفر إلى كعب بن الأشرف فقتلوه، وبعث عبد الله بن عتيك الأوسي في نفر إلى رافعي، وعبد الله بن أنيس الجهني إلى سفيان بن خالد، فكيف التوفيق بين هذا الحديث وبين تلك القضايا التي أمر بها؟ قلنا: يحتمل أن النهي عن الفتك كان بعدها، وهو الأظهر؛ لأن أولها كانت في السنة الثالثة، والثانية في الرابعة، والثالثة بعد الخندق في الخامسة، وإسلام أبي هريرة كان عام خير في السابعة. ويحتمل أن يكون ذلك خصيصي برسول الله ﷺ لما أيد به من العصمة. ويحتمل أن تلك القضايا كانت بأمر سهاوي؛ لما ظهر من المقتولين من الغدر برسول الله ﷺ والتعرض له بما لا يجوز ذكره من القول، والمبالغة في الذية والتحريش عليه.

قال الطيبي: واختار القاضي هذا الوجه ولخصه، وقال: المعنى أن الإيمان منع ذلك وحرمة، فلا ينبغي للمؤمن أن يفعلها؛ لأن المقصود إن كان مسلما فظاها، وإن كان كافرا فلا بُدَّ من تقديم نذير واستنابة؛ إذ ليس المقصود بالذات قتله، بل الاستكمال والحل على الإسلام على ما يمكن. هذا إذا لم يدع إليه داع ديني، فإن كان كما إذا علم أنه مصرّ على كفره حريص على قتل المسلمين منتهز الفرصة منهم، وإن دفعه لا يتيسر إلا بهذا، فلا حرج فيه.

(٢) قوله: إذا أبى العبد إلى الشرك: أي ارتد عن الإسلام أو إلى أهل الشرك، فإذا أبى إلى أهل الشرك فظاها أنه يرجع إلى الشرك، فالجزء يترتب عليه، وهو حلة دمه وجواز قتله، وأما إذا كان بقي على الإسلام فالظاهر أنه محمول على التغليب والتشديد. كذا في «بذل المجهود».

(٣) قوله: فقد حل دمه: أي إذا قتله أحد لم يضمن وإن لم يرتد. كذا في «اللمعات». وقال في «المراقبة»: أي لا شيء على قاتله وإن ارتد مع ذلك كان أولى بذلك. قال الطيبي: وهذا وإن لم يرتد عن دينه فقد فعل ما يهدر به دمه من جوار المشركين وترك دار الإسلام. وقد سبق أنه لا يترأى ناراهما.

٣٥٥٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَسْتُمُّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم وَتَقْعُ فِيهِ، فَخَنَقَهَا رَجُلٌ حَتَّى مَاتَتْ فَأَبْطَلَ صلى الله عليه وآله وسلم النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم دَمَهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فأبطل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دَمَهَا: قال المظهر: وفيه أن الذمي إذا لم يكفّ لسانه عن الله ورسوله ودينه فهو حربي مباح الدم، وهو نقض عهد الذمة، وبه أخذ الشافعي، وعند أصحابنا لا ينقض عهده به. وأيضاً دليل الشافعي أنه لو كان مسلماً فسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطل إيمانه، فكذا يبطل أمانه به حالة الذمة. ونحن نقول: إن سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحوه كفر، وهو باقٍ على كفره، ولا ينافيه عقد الذمة، فكما أن كفره القديم لا يقدر في عقد الذمة كذلك كفره الطارئ. ويشهد له ما ثبت في الصحاح أن اليهود كانوا يسبون النبي صلى الله عليه وآله وسلم مشافهة، ويقولون: «السام عليكم» والسام بمعنى الموت واللعنة، فلا يلتفت إليهم. وأيضاً حجتنا حديث ذي الخويصرة، وفي حديث اليهودية هذا ليس دليل على نقض عقد الذمة، بل هو محمول على السياسة.

قال في «رد المحتار»: رأيت في «الصارم المسلول» للحافظ ابن تيمية أن من أصول الحنفية أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالمثل والجماع في غير القتل إذا تكرر، فلإمام أن يقتل فاعله، وكذلك له أن يزيد على الحد المقدر إذا رأى المصلحة في ذلك. ويمحلون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك، ويسمون القتل سياسة. وكان حاصله أن له أن يعزذ بالقتل في الجرائم التي تعظمت بال تكرار وشرع القتل في جنسها، ولهذا أفتى أكثرهم بقتل من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أهل الذمة، وإن أسلم بعد أخذه، وقالوا: يقتل سياسة.

وقال العيني: واختياري في السب أن يقتل أهـ. وتبعه ابن المهام، وبه أفتى الخير الرملي تعزيراً، وقال: لا يلزم من عدم النقض عدم القتل؛ لأن ما بحثه في النقض مسلم مخالفته للمذهب، وأما ما بحثه في القتل فلا أهـ. لما علمته اتفا من جواز التعزير بالقتل، فيعزذ إذا صدر منه سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا سيما إذا أعلن أو تكرر منه، بل صرحوا بوجود قتله سياسة. وبه أفتى أبو السعود مفتي الروم، بل أفتى به أكثر الحنفية إذا أكثر السب، كما قدمناه عن «الصارم المسلول». وهذا معنى قول ابن المهام: إذا أظهره يقتل به، فلم يكن كلامه مخالفاً للمذهب.

قال صاحب «الشفاء»: إن جميع من عاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الحق به نقضا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله، أو شبهه بشيء على طريق السب والازدراء أو التصغير لشأنه أو البغض منه، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو استخف من كلامه أو غيره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه أو استحققه ببعض العوارض البشرية الجائزة عليه فهو سائب له، وحكمه أن يقتل ولا تقبل توبته. وهذا كله بإجماع من العلماء وأئمة الفتوى من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، انتهى ملخصاً. التقطته من «المراقبة» وشرح «الوقاية» و«عمدة الرعاية» و«نيل الأوطار» و«الدر المختار» و«رد المحتار» وغيره.

وَهَذَا الْقَتْلُ مُحْمُولٌ عَلَى السِّيَاسَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ نَقْضٌ عَقْدِ الدِّمَةِ؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ  
وَالْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ»، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَا يَقُولُ؟ قَالَ: السَّامُ  
عَلَيْكَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْتُلُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا:  
وَعَلَيْكُمْ»، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ ذَا الْحَوِیْصَةِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغْدِلْ، وَأَنْتَ مَعَ عَن قَتْلِهِ.  
٣٥٥٦ - وَعَنْ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَدُّ<sup>(١)</sup> السَّاحِرِ ضَرْبُهُ  
بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: حد الساحر ضربة بالسيف: قال في «رد المحتار»: في «الفتح»: السحر حرام بلا خلاف بين أهل العلم، واعتقاد إباحته كفر. وعن أصحابنا ومالك وأحمد يكفر الساحر بتعلمه وفعله، سواء اعتقد الحرمة أو لا، ويقتل. وفيه حديث مرفوع: «حد الساحر ضربة بالسيف» يعني القتل. وعند الشافعي لا يقتل ولا يكفر، إلا إذا اعتقد إباحته. وفي «الحنفية»: اتخذ لعبة ليفرق بين المرء وزوجه قالوا: هو مرتد، ويقتل إن كان يعتقد لها أثراً، ويعتقد التفريق من اللعبة؛ لأنه كافراً أه. وفي «تفسير المدارك»: قال الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمته الله: القول بأن السحر على الإطلاق كفر خطأ، بل يجب البحث عن حقيقته، فإن كان في ذلك رد ما لزم في شرط الإيذان فهو كفر، وإلا فلا. ثم السحر الذي هو كفر يقتل عليه الذكور لا الإناث. وما ليس بكفر - وفيه إهلاك النفس - ففيه حكم قطع الطريق، ويستوي فيه المذكور والمؤنث. وتقبل توبته إذا تاب، ومن قال: لا تقبل فقد غلط؛ فإن سحرة فرعون قُبلت توبتهم.

كِتَابُ الْحُدُودِ<sup>(١)</sup>

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرَّائِيَةُ﴾<sup>(٢)</sup> وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ مَّنصُودٍ﴾<sup>(٣)</sup> مُسَوِّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ ﴿٣﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup> إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾

(النور: ٤-٥)

(١) قوله: الحدود: الحد: عقوبة مقدرة لله تعالى. الفرق بين العقاب والعقوبة: أن ما يلحق الإنسان من الألم في الجناية إن كان في الآخرة يقال له: العقاب، وإن كان في الدنيا يقال له: العقوبة. وركن الحد: إقامة الإمام أو نائبه. وشرطه: كون من يقام عليه من أهل الاعتبار سليم البدن، فلا يقام على مجنون وسكران ولا على مريض وضعيف الخلفة الأبعد الصحة. وسببه: ارتكاب كبيرة من زنا أو قذف أو شرب خمر. وحكمته: انتزاع من يقام عليه. وقيد بقوله: «مقدرة» احترازاً عن التعزير؛ فإنه عقوبة غير مقدرة شرعاً، وتقديره مفوض إلى رأي الحاكم. وقيد بقوله: «الله تعالى» احترازاً عن القصاص؛ فإنه شرع لشفاء الصدور وهو حق العباد. والتقدير: على أربعة أنواع: منها ما هو لمنع الزيادة والنقصان، وهو الحدود. ومنها: ما ليس يمنع الزيادة والنقصان، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تُكْسِبُ غَدًا﴾ (لقمان: ٣٤)، فإنها لا تعلم ماذا تكسب في هذا اليوم في الزمان الثاني ولا في بعد غد، ومنها: ما هو لمنع الزيادة دون النقصان، وهو خيار الشرط عند الإمام، ومنها: ما هو لمنع النقصان دون الزيادة كمدة السفر. مأخوذ من شروح «الكنز».

(٢) قوله: الزانية والزاني النخ: والعذاب على الحرائر والأحرار على نوعين، أحدهما: الجلد مائة سوط، وهو المذكور في هذه الآية، وثانيهما: الرجم للمحصن، وهو المذكور في قوله تعالى في «سورة الأحزاب»: «إذا زني الشيخ والشيخة =

- ٣٥٥٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.
- ٣٥٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِقَامَةُ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فِي بِلَادِ اللَّهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
- ٣٥٥٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فَذَكَرَ ذَلِكَ، فَلَمَّا نَزَلَ مِنَ الْمِنْبَرِ أَمَرَ بِالرَّجُلَيْنِ وَالْمَرْأَةِ، فَضْرِبُوا حَدَّهُمْ<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
- ٣٥٦٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَكْرِ بْنِ لَيْثٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقْرَأَهُ زَنَى<sup>(٢)</sup> بِامْرَأَةٍ، أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَجَلَدَهُ مِائَةً وَكَانَ بِكْرًا، ثُمَّ سَأَلَهُ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَقَالَتْ:

= فارجموها البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم». وفي رواية زيادة: «بما قضيا من اللذة» بعد قوله: «البتة» وهذه الآية منسوخة التلاوة، كما أخرجه أبو عبيد والحاكم وغيرهما. وأخرج البخاري ومالك في موطنه، ومن طريقه محمد في موطنه عن عمر بن الخطاب أنه قال في خطبته في آخر حياته: إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قاتل: لا نجد حذين في كتاب الله. فقد رجم رسول الله ورجلنا، وإني والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبتهما الشيخ والشيخة إذا فارجموها البتة»، فإنا قد قرأناها.

وروى مالك أيضا عنه قال: الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف. وقال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرأ مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى بعد إحصان؛ فإنه يرجم ورجل خرج محاربا لله ورسوله؛ فإنه يقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض، ورجل قتل نفسه؛ فإنه يقتل بها». أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي وغيرهم من طريق مختلفة بألفاظ متقاربة. وبالجملة ثبت الرجم على المحصن بالقرآن والأحاديث المتكثرة وآثار الصحابة، بل وقع عليه الإجماع. كذا في «عمدة الرعاية».

(١) قوله: فضربوا حدهم: يعني حد الفرية. والمراد بها هنا القذف. قال في «رحمة الأمة»: اتفق الأئمة على أن الحر العاقل البالغ المسلم المختار إذا قذف حُرًّا عاقلًا مسلماً عفيفًا لم يُجَدَّ في زنا أو حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير ملاعنة لم تُجدَّ في زنا بصريح الزنا، وكان في غير دار الحرب وطلب المقذوف بنفسه إقامة الحد أنه يلزمه ثمانون جلدة، وأنه لا يزيد على ثمانين، وحد العبد في القذف نصف حد الحر عند كافة الفقهاء.

(٢) قوله: إنه زنى بامرأة، وكان بكرا فجلدته النبي ﷺ مائة إنخ: إن الزانية والزاني قد يكون محصنا. وقد يكون غير محصن، والحكم المذكور في هذا الحديث - وهو الجلد - إنما هو لغير المحصن. ثم إن حد غير المحصن عندنا =

كَذَبَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَجَلَدَهُ حَدَّ الْفِرْيَةِ ثَمَانِينَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.  
 قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ التَّغْرِيبُ وَاجِبًا لَمَا أَخْلَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ  
 وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «كِتَابِ الْأَثَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام:  
 حَسْبُهُمَا مِنَ الْفِتْنَةِ أَنْ يُنْفَيَا.

= هو الجلد فقط، أي لا يجمع في البكر بين الجلد والنفي، وهو الإخراج عن البلد. والنفي أمر ليس بداخل في الحد، بل هو سياسة مفوضة إلى رأي الإمام، إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل. وقال الشافعي: إن تمام حد غير المحصن النفي أي تغريب عام، وهو أن يخرج بعد الجلد إلى موضع بينه وبين الزانية مسيرة سفر. والنفي جزء من حد الزنا وحده مجموعها. ولنا هذا الحديث وآية سورة النور؛ لأن تلك الآية في موقع بيان الحد، والسكوت في موضع البيان الخصار، والله تعالى قد أوقع، فاجلدوا جزءا، والجزء اسم للكافي، فكان تمام حده الجلد لا غير. والقول بتغريب عام زيادة على الكتاب، والزيادة نسخ عن عندنا، وهو لا يصح بخبر الواحد.

غاية ما في الباب أنه يجوز لو ينفي سياسة دون أن ينفي حداً، كذا ذكر أهل الأصول. وللشافعي الأحاديث التي ذكر فيها الجمع بين الجلد والنفي. ويوافق ما أخرجه البخاري أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام، وبإقامة الحد عليه. وأجاب الحنفية بأن ما رواه الشافعي من الأحاديث منسوخ، وحديث البخاري هذا حاكم بأن النفي ليس بداخل في الحد الواجب بقرينة عطفه عليه، فهو محمول على أنه فعله جزئاً وسياسة. وعليه يحمل ما روي الترمذي وغيره أن أبا بكر وعمر جلدوا الزاني وغزبا سنة. ويؤيده قول علي: كفى بالنفي فتنة، أخرجه عبد الرزاق. وأخرج أيضاً من عمر أنه غرب ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب فلحق بهرقل وتنصر، فقال عمر: لا أغرب بعده مسلماً.

وهذا أن نفهم كان بطريق السياسة والتعزير لا بطريق الحد؛ لأن مثل عمر لا يحلف أن لا يقيم الحد. وبالجمله لا شبهة في ثبوت التغريب عن رسول الله ﷺ وكبار أصحابه قولاً وفعلاً، لكن لا دلالة لرواياته على أنه جزء الحد حتى يكون الجلد وحده بعض الحد. فالأولى أن يجعل الحد هو الجلد وحده، كما دلت عليه الآية، ويجعل النفي الثابت بالسُنن تعزيراً وسياسة، ولو حمل عليها حديث الجمع بين الرجم والجلد للزاني المحصن أيضاً لم يكن فيه بعد. فبطل قول المتعصبين: إن الحنفية خالفوا الأحاديث الصحيحة الواردة في التغريب، وظهر أن الحنفية قد عملوا في هذا الباب بكل من الآية والسنة ووفروا حظ كل منها على ما يناسبه. ومن ظن أن النفي جزء الحد، وأن المذكور في الآية بعض الحد، فليأت بدليل صريح يدل على ذلك، ودونه خوط القتاد. التقطه من «التفسيرات الأحمدية» و«التعليق الممجد» و«عمدة الرعاية» و«شروح الكنز».

وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّحِيّ قَال: كَفَى بِالنَّفْيِ فِتْنَةً.  
وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَال: عَرَبَ عُمَرُ رضي الله عنه رَيْبَعَةَ بِنَ أُمَيَّةَ بِنَ خَلْفٍ  
فِي السَّرَابِ إِلَى خَيْبَرٍ، فَلَحِقَ بِهَرْقَلٍ فَتَنَصَّرَ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا أُعَرِّبُ بَعْدَهُ مُسْلِمًا. وَقَالَ  
مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ» تَأْخُذُ بِقَوْلِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه.

٣٥٦١ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ بِنِ عُبَادَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ أَمَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِرَجُلٍ  
كَانَ فِي النَّحْيِ مُخْذَجٌ سَقِيمٌ فَوَجَدَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَخْبُثُ بِهَا، وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «خُذُوا  
لَهُ عِثْكَالًا»<sup>(١)</sup> فِيهِ مِائَةٌ شِمْرَاجٍ، فَاضْرِبُوهُ ضَرْبَةً. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ  
مَاجَهٍ نَحْوُهُ.

٣٥٦٢ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه أَمَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ الْآخِرَ<sup>(٢)</sup>  
قَدْ رَنَى<sup>(٣)</sup> فَأَقِمَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَرَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ أَنَاهُ الثَّانِيَةَ، وَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ

(١) قوله: خذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ فاضربوه ضربة: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويرجم مريض زنى، ولا يجلد حتى يبرأ إلا أن يقع اليأس من برئه فيقام عليه، أي بأن يضرب ضربا خفيفا يحتمله. وفي «الفتح»: ولو كان المريض لا يرجى زواله كالسل، أو كان ضعيف الخلقة، فعندنا وعند الشافعي يضرب بعثكالا فيه مائة شمراخ دفعة. ولا بُدَّ من وصول الكل إلى بدنه، ولذا قيل: لا بُدَّ أن تكون مبسوطه، والعثكال والعثكول: عقود النخل.

(٢) قوله: إن الآخر: أي المتأخر عن مواضع الخير، كنى به نفسه لوقوعه في الشر. كذا في «تنسيق النظام».

(٣) قوله: قد رنى فاقم عليه الحد فرده رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ: الزنا يثبت بالبينة والإقرار. والإقرار: أن يُقرَّ البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات، في أربع مجالس من مجالس المقر، كلما أقرَّ ردَّه القاضي، فاشتراط البلوغ والعقل؛ لأن قول الصبي والمجنون غير معتبر، وهو غير موجب للمحد، واشتراط الأربع مذهبنا. وعند الشافعي رضي الله عنه يكفي بالإقرار مرة واحدة اعتبارا بسائر الحقوق. وأيضا بحديث العسيف تمسك الشافعي وأصحابه. ولنا حديث ماعز رضي الله عنه فإنه رضي الله عنه أخر الإقامة إلى أن تم الإقرار منه أربع مرات في أربع مجالس، فلو ظهر إقراره موجبا للمحد دون الأربع لما أخرها لثبوت الوجوب، ولأن الشهادة اختصت فيه بزيادة العدد، فكذا الإقرار إعظاما لأمر الزنا وتحقيقا لمعنى السر. التقطه من «الهداية» و«البنية». وقال في «تنسيق النظام»: وفي كثير من الروايات دلالة على وجوب الإقرار أربع مرات.



أَتَاهُ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ أَتَاهُ الرَّابِعَةُ، وَقَالَ: إِنَّ الْأَخْرَجَ قَدْ رَأَى فَأَوْقَمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَصْحَابَهُ هَلْ تُنْكِرُونَ مِنْ عَقْلِهِ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: انْظِلُّوا بِهِ فَأَرْجُمُوهُ،<sup>(١)</sup>.....

= وكيف يظن برسول الله ﷺ تأخير إقامة الحد، وهو واجب والإعراض عنه ورده حتى وقع أربع مجالس، كما في رواية «مسلم». وأما عدم ذكره في حديث العسيف حيث لم يقل: يا أنيس! إن اعترفت أربع مرات، فعدم الثبوت والذكر لا يستلزم ثبوت العدم. وقال الطحاوي: ثبت بذلك كله أن الإقرار بالزنا الذي يوجب الحد أربع مرات، فمن أقر كذلك حَدَّ، ومن أقر أقل من ذلك لم يُحَدَّ. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. وقد عمل بذلك علي بن أبي طالب في «شراحة الهمدانية» حيث رَدَّها أربع مرات. وأجاب الطحاوي عن حديث العسيف وقوله ﷺ فيه لأنيس: «اغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها» حيث لم يذكر فيه أربع مرات بأنه يجوز أن يكون أنيس قد أعلم الاعتراف الذي يوجب حد الزنا على المعترف مما علمهم النبي ﷺ في ماعز وغيره، فخطبه بعد علمه أنه قد علم الاعتراف الذي يوجب الحد.

(١) قوله: فارجموه: لأنه كان محصناً، والرجم في حق المحصن ثابت بالأخبار والأحاديث المتواترة المعنى، وإن كانت تفاصيلها أحاداً أو مشاهير، يؤيده قراءة «الشيخ والشيخة إذا زنيا» الآية وإن كانت منسوخة التلاوة، فهذا المجموع يصلح مخصصاً لعموم قوله تعالى: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا» (النور: ٢) الآية في حق المحصن. ويبقى البكر على حاله، بل هذا المجموع متواتر قطعاً يصلح ناسخاً له. وقد روي في الصحاح قول عمر رضي الله عنه في خطبته، وفيه: أيم الله! لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبته.

ثم حديث ماعز ابن مالك الأسلمي أخرجه أصحاب الصحاح الستة ومالك وغيرهم بألفاظ متنوعة ومضامين مختلفة مطوّلاً ومختصراً عن كثير من الصحابة، كعبادة بن الصامت وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وبريدة ابن الحنصلي الأسلمي وجابر بن عبد الله وغيرهم، وهو حديث مشهور يجوز بنفسه الزيادة على الكتاب. وقد تظافرت رواياته وتمثلت عامة طرقه في الصحيحين وغيرهما ما يدل على اشتراط أربع شهادات المقر على نفسه. ففي حديث نعم بن هزال عند أبي داود، فقال النبي ﷺ: «إنك قد قلتها أربع مرات فبمن قال لفلاتة، وهو يشير إلى هذا الأمر أيضاً ضروري وواجب، كالسؤال عن المزنية، ومن أركان وجوب إقامة الحد، وفي حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه عنده قال: كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن الغامدية وماغز بن مالك لو رجعا بعد اعترافها أو قال لو لم يرجعا بعد اعترافها لم يظليهما، وإنما رجعا عند الرابعة، ومثل ذلك كثير في طرق الصحاح. كذا في «تنسيق النظام».

قَالَ: فَأَنْظِلِّي بِهِ فَرَجِمَ بِالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ انْصَرَفَ إِلَى مَكَانٍ كَثِيرِ الْحِجَارَةِ، فَقَامَ فِيهِ، فَأَتَاهُ الْمُسْلِمُونَ وَرَجَمُوهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى قَتَلُوهُ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: هَلَّا<sup>(١)</sup> خَلَيْتُمْ سَبِيلَهُ؟ فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ، وَقَالَ قَائِلٌ: هَذَا مَا عَزُرَ أَهْلَكَ نَفْسَهُ، وَقَالَ قَائِلٌ: أَمَّا أَرْجُو أَنْ يَكُونُ تَوْبَةً فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «لَقَدْ<sup>(٢)</sup> تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا

(١) قوله: فقال: هلا خليت سبيله: لذلك قال في «الهداية»: فإن رجع المقر عن إقراره قبل إقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وحُلِّي سبيله. وقال الشافعي رحمه الله: وهو قول ابن أبي ليلى: يقيم عليه الحد؛ لأنه وجب الحد بإقراره، فلا يطل برجوعه وإنكاره، كما إذا وجب بالشهادة، وصار كالقصاص وحد القذف. ولنا أن الرجوع خبر محتمل الصدق كالإقرار، وليس أحد يكذبه فيه، فيتحقق الشبهة في الإقرار، بخلاف ما فيه حق العبد، وهو القصاص وحد القذف؛ لوجود من يكذبه، ولا كذلك ما هو خالص حق الشرع انتهى. وقال في «عمدة الرعاة»: فإن رجع المقر عن إقراره قولاً أو فعلاً قبل حله أو في وسطه حُلِّي. أما قولاً فبان يقول: كذبت في إقراري أو بقول: ما أقررت بالزنا. وأما فعلاً فبهربه عند رجه، وكذا رجوعه عن الإقرار بإحصائه. كذا في «البحر» و«الخانبة» وحجتنا أيضاً هذا الحديث.

(٢) قوله: فقال: لقد تاب توبة إلخ: وقال في «تيسيق النظام»: وأما مسأله كون الحد توبة ومكفراً للذنوب وعادماً للمواخذة الأخروية، فملهبنا أن الحدود زواج شرعت للانزجار ونظم العالم وليست كفارات، كما سُحنت به كتب الأصول، وإن لم يتعرض له الشراح الحنفية في الحديث وعامة شُرَاح «الهداية»، نعم، تعرض له ابن الهمام، وذلك بناءً على أن النصوص القرآنية ناطقة بعدم التكفير؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ﴿لَا الَّذِينَ تَابُوا﴾ (البقرة: ١٦٠) في حق المحدود في القذف وقوله: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿لَا الَّذِينَ تَابُوا﴾ (البقرة: ٣٣-٣٤) الآية في حق قطاع الطريق إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، فيجب تأويل الظني لموافقة القطعي.

كيف وقد ورد في حديث ماعز عند مسلم من طريق علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه: ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس فسلم ثم جلس، فقال: «استغفروا ليعاز بن مالك» قال: فقالوا: غفر الله ليعاز بن مالك، وفيه: فقال: «ويحك! ارجع فاستغفر الله وتب إليه»، فعلم أن الحد غير التوبة، وبقي الذنب والاستغفار بعد الحد أيضاً. وفي حديث نص عند أبي داود وغيره فقطع وجيء به، فقال: استغفر الله وتب إليه، فقال: استغفر الله وتوب إليه، فقال: «اللهم تب عليه» ثلاثاً. وفي حديث فاطمة المخزومية السارقة في الصحيحين وغيرهما من طريق عائشة، فتابت وحسنت توبتها، فلو كان الحد توبة لم يمتحج إلى التوبة استينافاً. قال ابن الهمام: ويجب أن يحمل الحديث على ما إذا تاب في العقوبة؛ لأنه هو الظاهر؛ لأن الظاهر أن ضربه ورجمه يكون معه توبة منه لذوقه بسبب فعله، فيتقيد به جمعا بين الأدلة وتقيد الظني عند معارضة القطعي له متعين بخلاف العكس، انتهى.

فَتَأْم مِنَ النَّاسِ لَقِيلَ مِنْهُمْ»، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ قَوْمًا طَمِعُوا فِيهِ، فَسَأَلُوهُ مَا يُصْنَعُ بِجَسَدِهِ؟ قَالَ: اصْنَعُوا بِهِ<sup>(١)</sup> مَا تَصْنَعُونَ بِمَوْتَاكُمْ مِنَ الْكَفَنِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالدَّفْنِ. قَالَ: فَأَنْطَلَقَ بِهِ أَصْحَابُهُ وَصَلُّوا. رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ حَوَّهَ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَرَنَيْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُظَهِّرَنِي فَرَدَّ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ أَتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ رَنَيْتُ فَرَدَّهَ الثَّانِيَةَ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: قَالَ بَرِيدَةُ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ بَيْنَنَا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ لَوْ جَلَسَ فِي رَحْلِهِ بَعْدَ اغْتِرَافِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَمْ يَطْلُبْهُ، وَإِنَّمَا رَجَعَهُ عِنْدَ الرَّابِعَةِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ؓ قَالَ: أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْتَرَفَ وَأَنَا عِنْدَهُ مَرَّةً فَرَدَّ،<sup>(٢)</sup> ثُمَّ جَاءَ فَأَعْتَرَفَ وَأَنَا عِنْدَهُ الثَّانِيَةَ فَرَدَّ، ثُمَّ جَاءَ فَأَعْتَرَفَ وَأَنَا عِنْدَهُ الثَّالِثَةَ فَرَدَّ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ اعْتَرَفْتَ الرَّابِعَةَ رَجَمَكَ، قَالَ: فَأَعْتَرَفَ الرَّابِعَةَ فَحَبَسَهُ ثُمَّ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ.

وَرَوَى ابْنُ جَبَانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: إِنَّ الْأَبْعَدَ رَنَى، فَقَالَ لَهُ: «وَيْلَكَ وَمَا يُدْرِيكَ مَا الرَّنَاءُ؟ فَأَمَرَ بِهِ فَطُرِدَ فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِهِ فَطُرِدَ فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ، وَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِهِ فَطُرِدَ فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَتَاهُ الرَّابِعَةَ، وَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَدْخَلْتُ»<sup>(٣)</sup> وَأُخْرِجْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ.

(١) قوله: قال: اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم: من الكفن والصلاة عليه والدفن، لذلك قال في «الهداية»: ويغسل ويكفن ويصل عليه.

(٢) قوله: فرد ثم جاء: قال في «المراقبة»: فصرح بتعداد المجيء، وهو يستلزم غيبته، ونحن إنما قلنا: إنه إذا غيب ثم عاد فهو مجلس آخر.

(٣) قوله: فقال: «أدخلت وأخرجت؟ قال نعم: لذلك قال في «الهداية»: فإذا تم إقراره أربع مرات سأله عن الزنا ما هو؟ =

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَقَدْ عَمِلَ بِذَلِكَ عَلِيُّ عليه السلام فِي شُرَاحَةٍ فَرَدَّهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.  
وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا عَزَزَ بَنَ مَالِكِ النَّبِيِّ عليه السلام،  
فَقَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ<sup>(١)</sup> قَبِلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ»، قَالَ: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَنْيَكْتَهَا لَا  
يَكْنِي؟» قَالَ: نَعَمْ، فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ.

٣٥٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى رَجُلٌ [رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام] وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَنْبْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ عليه السلام فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قِبَلَهُ،  
فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللَّهِ] إِنِّي رَنْبْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ [فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ عليه السلام الَّذِي أَعْرَضَ  
عَنْهُ] فَلَمَّا<sup>(٢)</sup> شَهِدَ [عَلَى نَفْسِهِ] أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ عليه السلام فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟»<sup>(٣)</sup> قَالَ:  
لَا، فَقَالَ: «أَحْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ادْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»<sup>(٤)</sup> قَالَ ابْنُ شِهَابٍ:  
فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَرَجَمْنَاهُ بِالْمَدِينَةِ فَلَمَّا أَدْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ<sup>(٥)</sup>  
حَتَّى أَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ<sup>(٦)</sup> حَتَّى مَاتَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= وكيف هو؟ وأين زني؟ وبمن زني؟ فإذا بَيَّن ذلك لزمه الحد.

(١) قوله: لعلك قبَلت أو غمزت إلخ: قال في «الهداية»: ويستحب للإمام أن يلقن المقر الرجوع، فيقول له: لعلك  
لمست أو قبَلت.

(٢) قوله: فلما شهد أربع شهادات: أي مرات في أربعة مجالس بشرط غيبوبته في كل مرّة على ما سبق وبالدليل تحقق،  
فكان الشهادات الأربع بمنزلة الشهود الأربعة. ويحتاج أبو حنيفة بمجيئه من الجوانب الأربعة على أنه يشترط أن يقر  
أربع مرات في أربعة مجالس. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: أبُك جنون: وفيه إشارة إلى أن إقرار المجنون باطل، وأن الحدود لا تجري عليه. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: فارجموه: فيه دليل على أن الرجم كافٍ ولا يجلد. قاله في «المراقبة».

(٥) قوله: هرب: فيه دليل على أن المرجوم لا يشد ولا يربط ولا يعمل في الحفرة: لأنه لو كان شيء من ذلك لم يمكنه  
الفرار والهرب. كذا في «المراقبة».

(٦) قوله: فرجناه حتى مات: قال ابن الهمام: فإذا هرب في الرجم، فإن كان مقرًا لا يتبع ويترك، وإن كان مشهودًا عليه  
أتبع ورجم حتى يموت؛ لأن هربه رجوع ظاهر، ورجوعه يعمل في إقراره لا في رجوع الشهود. كذا في «المراقبة».

وفي رواية للبخاري عن جابر رضي الله عنه بعد قوله: قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ بِالْمُصَلَّى<sup>(١)</sup> فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ قَرَّ فَأَذْرَكَ فَرَجَمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا وَصَلَّى عَلَيْهِ.

٣٥٦٤ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ مَا عَزَبَ بَنَ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي، فَقَالَ: «وَتَحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ: فَرَجَعَ<sup>(٢)</sup> غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهَّرْنِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟» قَالَ: مِنَ الزَّنَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبَيْهِ جُنُونٌ؟» فَأُخِيرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، وَقَالَ: «أَشْرَبَ<sup>(٤)</sup> خَمْرًا؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهَ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمْرٍ، وَقَالَ: «أَزَيَّيْتُ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ، فَلْيَبْشُوا بِذَلِكَ يَوْمَئِذٍ أَوْ

(١) قوله: رجمه بالمصل: لذلك قال في «الهداية»: ويخرجه إلى أرض فضاء. وقال في «عمدة الرعاة»: الفضاء: هو الصحراء والمكان الواسع. وأصله رجم ماعز رضي الله عنه في المصل، كما ورد في الصحيحين وغيرهما، وكان المصل إذ ذاك فضاء واسعاً. والسر فيه أن المكان الواسع أمكن لرجله وأبعد من احتئال أن يصيب بعض الراجمين بعضاً انتهى. وقال النووي: والمراد بالمصل في حديث ماعز مصل الجنائز، ولهذا قال في الرواية الأخرى: في بقيع الغرقد، وهو موضع الجنائز بالمدينة اهـ. ففيه دليل على أن مصل الجنائز ليس له حكم المسجد أصلاً؛ إذ لو كان له حكم المسجد لاحتجب الرجم فيه لتلطخه بالدماء. هذا مأخوذ من «رد المحتار» و«المرقاة». وقال في «العالمية»: واختلوا في مصل العيد والجنائز، الأصح أنه لا يأخذ حكم المسجد، وإن كان في حق جواز الاقتداء كالمسجد، وإن كان في حق جواز الاقتداء كالمسجد؛ لكونه مكاناً واحداً. كذا في «التبيين».

(٢) قوله: فرجع غير بعيد: أي رجوعاً غير بعيد بمعنى غيبة غير بعيدة. قاله في «المرقاة».

(٣) قوله: ثم جاء البخ: فإن قيل: ما بال ماعز والغامدية لم يقنعا بالتوبة، وهي محصلة لغرضهما من سقوط الإثم، فأصرّا على الإقرار فرجما؟ فالجواب: أن تحصيل البراءة بالحد متيقن، لا سيما بمشاهدة الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وأما التوبة فيخاف أن لا تكون نصوحاً وأن يخل بشيء من شروطها. كذا في «المرقاة».

(٤) قوله: أشرب خمرًا؟ فقام رجل فاستنكده، فلم يجد منه ريح خمر: وقال النووي: واحتج أصحاب مالك وجمهور الحجازيين أنه يجد من وجد منه ريح خمر وإن لم تقم عليه بيعة بشرها، ولا أقر به. ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما لا يجد بمجرد ريحها، بل لا بد من بيعة على شربه أو إقراره، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك.

ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا<sup>(١)</sup> لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ فَسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ». ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَرَنِي، فَقَالَ: وَيَحْيَا، ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ»، فَقَالَتْ: [أَرَاكَ] تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّانِ، فَقَالَ: «أَنْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضْعِي مَا فِي بَطْنِكَ»<sup>(٢)</sup>. قَالَ: فَكَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَقَالَ: قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَ: «إِذَا لَا تَرْجُئُهَا وَتَدْعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مِنْ يُرْضِعُهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: فَارْجُئُهَا.

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «اذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي، فَلَمَّا وَلَدْتَ قَالَ: اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطِيعِيهِ، فَلَمَّا قَطَعْتُهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةٌ خُبْزٍ، فَقَالَتْ هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ قَطَعْتُهُ»<sup>(٣)</sup> وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحْفَرَ<sup>(٤)</sup> لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا، فَيُقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ .....

(١) قوله: فقال: استغفروا لماعز بن مالك، لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم: فإن قلت: ما فائدة قوله: «استغفروا لماعز؟ قلت: فائدة قوله: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ» (النصر: ١) إلى قوله: «وَاسْتَغْفِرْهُ» (النصر: ٣)، وقوله تعالى: «إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا» (يوسف: ١٠) لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ» (الفتح: ٢-١)، فإن الثاني طلب مزيد الغفران وما يستدعيه من الترفي في المقامات والثبات عليها، ومنه قوله تعالى: «وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ نُوبِئُوا إِلَيْهِ» (هود: ٩٠). كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: قال لها: حتى تضعي ما في بطنك: فيه أن الحامل لا يقام عليه الحد ما تضع الحمل؛ لئلا يلزم إهلاك البريء بسبب المذنب، سواء كانت العقوبة لله تعالى أو للعباد. كذا في «المرقاة» و«الهداية».

(٣) قوله: قد قطعته وقد أكل الطعام: فيه أن رجم الحامل يؤخر إلى أن يستغني عنها ولدها، إذا لم يوجد من يقوم بتربيته؛ لأن في التأخير صيانة الولد عن الضياع. وبه قال أبو حنيفة في قول، وتؤيده هذه الرواية الأخرى، وفي قول آخر عنه: إنه إذا زنت الحامل لم تحد حتى تضع حملها، ومؤيده الرواية الأولى. أخذته من «المرقاة» و«الهداية».

(٤) قوله: فحفر لها إلى صدرها: وهو يحتمل أن يكون بغير أمر منه ﷺ. ولهذا قال صاحب «الهداية»: إن ترك الحفر لم يضر؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر بذلك أهد. والظاهر أنه بأمره أو بتقريره، فيستحب الحفر لها. كذا في «المرقاة» و«الدر المختار».

يَجْرِي فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَصَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ فَسَبَّهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ، قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْنَسٍ لَغُفِرَ لَهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا، وَدُفِنَتْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٦٥ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ بْنِ هَزَالٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَبِي، فَأَصَابَ جَارِيَةً مِنَ الْحَيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ بِمَا صَنَعْتَ لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرَ لَكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَادَ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ، حَتَّى قَالَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ قَدْ قُلْتَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِيمَنْ؟» قَالَ: يَمْلَأَنِي، قَالَ: «هَلْ صَاجَعْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَلْ بَاشَرْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَلْ جَامَعْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، فَأُخْرِجَ بِهِ إِلَى الْحَرَّةِ، فَلَمَّا رَجِمَ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ جَزِعَ فَخَرَجَ يَشْتَدُّ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُتَيْسٍ، وَقَدْ عَجَزَ أَصْحَابُهُ، فَتَزَعَّ لَهُ يَوْطِيفٌ بَعِيرٌ، فَرَمَاهُ بِهِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ، لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٦٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَا عِزًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقَرَّ عِنْدَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ وَقَالَ لَهُزَالٍ: «أَوْ سَتَرْتُهُ<sup>(٢)</sup> بِثَوْبِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ». قَالَ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ: أَنَّ هَزَالًا أَمَرَ مَا عِزًّا أَنْ يَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَيُخْبِرَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فعاد: أي فرجع بعد ما غاب. قاله في «المرقاة».

(٢) قوله: لو سترته بثوبك كان خيرا لك: قال ابن الهمام: وأخرج البخاري عن أبي هريرة مرفوعا: من نفس عن مسلمة كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة. ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه. وأخرج أبو داود والنسائي عن عقبة بن عامر عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ رَأَى أَيَّ عَوْرَةٍ فَسَتَرَهَا كَانَ كَمَنْ أَحْيَا مَوْتِدَةً». فَإِذَا كَانَ السِّرُّ مُنْدُوبًا إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الشَّهَادَةُ بِهِ خِلَافَ الْأَوَّلَى الَّتِي =

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَجَمَ الْغَامِديَّةَ فَحُفِرَ لَهَا إِلَى الْقُدُوءِ، ثُمَّ ذَكَرَ إِسْتَادًا آخَرَ، وَزَادَ: ثُمَّ رَمَاهَا <sup>(١)</sup> بِحِصَاةٍ مِثْلَ الْحِمَصَةِ، ثُمَّ قَالَ: ارْمُوا وَاتَّقُوا الْوَجْهَ، فَلَمَّا طَفِئَتْ أَخْرَجَهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ عَلِيًّا كَانَ إِذَا شَهِدَ عِنْدَهُ الشُّهُودُ عَلَى الزَّانَا أَمَرَ الشُّهُودَ أَنْ يَرْجُمُوا، ثُمَّ يَرْجُمُ هُوَ، ثُمَّ يَرْجُمُ النَّاسُ، وَإِنْ كَانَ يَافِرًا بَدَأَ هُوَ بِرَجْمِ ثُمَّ رَجَمَ النَّاسُ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ أَمْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهِيَ

= مرجعها إلى كراهة التنزيه؛ لأنها في رتبة الندب في جانب الفعل وكراهة التنزيه في جانب الترك. وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنا ولم يتهتك به أما إذا وصل الحال إلى إشاعته وتهتك به، بل بعضهم ربما يفتخر به فيجب كون الشهادة به أولى من تركها؛ لأن المطلوب الشارع إخلاء الأرض من المعاصي والقواش بالخطابات المفيدة لذلك، وذلك يتحقق بالتوبة من الفاعلين وبالزجر لهم. فإذا ظهر الشره في الزنا مثلاً والشرب وعدم المبالاة به، وإشاعته وإخلاء الأرض المطلوب حينئذ بالتوبة احتيال يقابله ظهور عدهما بما اتصف بذلك، فيجب تحقق السبب الآخر للإخلاء، وهو الحدود بخلاف من زل مرة أو مراراً مستتراً متخوفاً متندماً عليه، فإنه محل استحباب ستر الشاهد. وقوله عليه الصلاة والسلام لهزال في ماعز: «لو كنت سترت بثوبك» الحديث كان في مثل من ذكرنا. كذا في «المرقاة».

١، قوله: ثم رماها بحصاة مثل الحمصة: إلى قوله: وصلّى عليها؛ لهذه الأحاديث. قال في «الهداية»: «وبتدئ الشهود برجمه ثم الإمام ثم الناس». كذا روي عن علي رضي الله عنه، ولأن الشاهد قد يتجاسر على الأداء، ثم يستعظم المباشرة فيرجع، فكان في بدايته احتيال للدرء. وقال الشافعي رضي الله عنه: لا يشترط بدايته اعتباراً بالجلد. قلنا: كل أحد لا يحسن الجلد فربما يقع مهلكاً، والإهلاك غير مستحق، ولا كذلك الرجم؛ لأنه إتلاف. فإن امتنع الشهود من الابتداء سقط الحد؛ لأنه دلالة الرجوع، وكذا إذا ماتوا وغابوا في ظاهر الروية لفوات الشرط. «وإن كان مقراً ابتداءً الإمام ثم الناس»، كذا روي عن علي رضي الله عنه. ورمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الغامدية بحصاة مثل الحمصة، وكانت قد اعترفت بالزنا. «ويغسل ويكفن ويصلّى عليه»؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لِمَاعِزٍ رضي الله عنه: اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم، ولأنه قتل بحق، فلا يسقط الغسل كالمقتول قصاصاً، وصلّى النبي صلى الله عليه وسلم على الغامدية بعد ما رجمت.



حُبْلِي مِنَ الزَّنا، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقْمُهُ عَلَيَّ، - الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ إِلَى أَنْ قَالَ - ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى <sup>(١)</sup> عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: نُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ رَزَتْ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ» وَهَلْ وَجَدَتْ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَاءَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟».

٣٥٦٧ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صلی اللہ علیہ وسلم وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ رَزَى إِذَا أَحْصَنَ <sup>(٢)</sup> مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ .....

(١) قوله: ثم صلى عليه إلخ: اختلفوا في الصلاة على المرجوم، وكرهها مالك وأحمد للإمام وأهل الفضل دون باقي الناس. وقال أبو حنيفة والشافعي وآخرون: يصلي عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم. واتفقوا على الصلاة على الفساق والمقتولين في المحاربة والحدود وأولاد الزنا. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: إذا أحصن: يعني الزاني والزانية قد يكون محصنا. وقد يكون غير محصن. وحد الزنا للمحصن رجما، ولغير المحصن جلده مائة وسطا بسوط لا ثمرة له، ولا جمع بين جلد ورجم، وهو قول الشافعي؛ لأنه ﷺ لم يجمع. وهذا على وجه القطع في ماعز والغامدية وصاحبة العسيف، وتظاهرت الطرق عنه ﷺ أنه بعد سؤاله عن الإحصان وتلقيته الرجوع لم يزد على الأمر بالرجم، فقال: «اذهبوا به فارجموه»، وقال: «اغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، ولم يقل: فاجلدوها ثم ارجمها. وقال في باقي الحديث: فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت، وكذا في الغامدية والجهينة، إن كانت غيرها لم يزد على الأمر بـرجمها وتكرر ولم يزد أحد على ذلك، فقطعنا بأنه لم يكن غير الرجم. فقلوه ﷺ خذوا عني إلى قوله: الشيب جلد مائة ورجم أو رمي بالحجارة يجب قطعاً كونه منسوخاً، وإن لم يعلم خصوص الناسخ. وأما جلد على شراخه في رجما، فإما لأنه لم يثبت عنده إحصانها إلا بعد جلدها أو رأي لا يقاوم إجماع الصحابة، وما ذكر من القطع عن رسول الله ﷺ. ثم لا يجمع في البكر بين الحد والنفي. والشافعي يجمع بينهما. وقد مضى بحث النفي آنفاً.

وشرائط إحصان الرجم سبعة: «الحرية والتكلف»: عقل وبلوغ «والإسلام والوطء» وكونه «بنكاح صحيح» حال الدخول، وكونها «بصفة الإحصان» المذكورة وقت الوطء. فإحصان كل منها شرط لصيرورة الآخر محصنا، فلو نكح أمة أو حرّة عبداً فلا إحصان إلا أن يطأها بعد العتق، فيحصل الإحصان به لا بها قبله، =

إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ<sup>(١)</sup> أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ مُجَرَّدَ الْحَبْلِ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحَدُّ، بَلْ لَا بَدَّ مِنَ الْإِعْتِرَافِ أَوْ الْبَيِّنَةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَرِّهِ الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَجَمَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ وَلَمْ يَذْكُرْ جَلَدَ.

= حتى لو زنى ذمي بمسلمة ثم أسلم لا يرجم، بل يجلد. وبقي شرط آخر ذكره ابن كمال، وهو أن لا يطل إحصانها بالارتداد، فلو ارتد ثم أسلم لم يعد إلا بالدخول بعده ولو بطل بجنون أو عته عاد بالإفاقة. وقيل: بالوطء بعده. واعلم أنه لا يجب بقاء النكاح لبقائه أي الإحصان، فلو نكح في عمره مرة ثم طلق، وبقي مجرداً وزنى رجم. فإن لم يكن خراً أو لم يكن مسلماً أو لم يكن عاقلاً بالغاً أو لم يقع منه وطء مع امرأته، أو كان واقعاً، ولكن بنكاح فاسد فهو داخل في غير المحصن، فحكمه الجلد هذا عندنا. وعند الشافعي الإسلام ليس بشرط للإحصان. ولنا قوله رحمته: "من أشرك بالله - فليس بمحصن". التقطته من "التفسيرات الأحمدية" وشرح "الوقاية" و"المراقبة" و"الدر المختار".

<sup>(١)</sup> قوله: إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف: يستفاد منه عن الزنا يثبت بالبينة والإقرار، أما الإقرار فمضي بحثه آنفاً، وأما البينة فإن تشهد أربعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا، وإذا شهدوا يسألهم الإمام عن الزنا ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ ومتى زنى؟ وبمن زنى؟ فإذا بينوا ذلك وقالوا: رأيناها وطئها في فرجها كالميل في المكحلة، وسأل القاضي عنهم، فعدلوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم. وأما الحبل وحده فمذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجوب الحد به إذا لم يكن لها زوج ولا سيد، وتابعه مالك وأصحابه، فقالوا: إذا حبلت ولم يعلم لها زوج ولا سيد، ولا عرفنا إكراهها لزمها الحد، إلا أن تكون غريبة طارية، وتدعي أنه من زوج أو سيد، قالوا: ولا تقبل دعوها الإكراه إذا لم تقم بذلك مستغيثة عند الإكراه قبل ظهور الحمل.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء: لا حد عليها بمجرد الحبل، سواء كان لها زوج أو سيد أم لا، سواء الغريبة وغيرها، وسواء ادعت الإكراه أم سكنت، ولا حد عليها مطلقاً إلا ببينة أو اعتراف؛ لأن الحدود تسقط بالشبهات. والحاصل: أن هذا من قول عمر، ومثل ذلك لا يثبت به مثل هذا الأمر العظيم الذي يفضي إلى هلاك النفوس. "الهداية" وشرح "المسلم" للنووي و"نيل الأوطار" ملقط منها.

٣٥٦٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَجُلِدَ <sup>(١)</sup> الْحَدَّ، ثُمَّ أُخْبِرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٦٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرُءُوا <sup>(٢)</sup> الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُحْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: قَدْ رَوَيْ عَنْهَا وَلَمْ يُرْفَعْ، وَهُوَ أَصَحُّ. هَذَا لَا يُقَدِّحُ؛ لِأَنَّ الْمُؤَقَّوفَ فِي هَذَا لَهُ حُكْمُ الْمُزْفُوعِ. وَرَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ وَالنَّبْهَئِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه مَرْفُوعًا.

(١) قوله: فجُلِدَ الحد، ثم أُخْبِرَ أنه مُحْصَنٌ فأمر به فرجم: وقال في «رحمة الأمة»: هل يجمع عليها الجلد قبل الرجم أم لا؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا يجمع، وإنما الواجب الرجم خاصة. وعن أحد روايتان أظهرهما يجمع اهـ. وليس في هذا الحديث جمع بين الجلد والرجم؛ لأنه لم يثبت عند النبي ﷺ إحصانه إلا بعد جلده، بل فيه دليل على أن الإمام إذا أمر بشيء من الحدود، ثم بآن له أن الواجب غيره عليه المصير إلى الواجب الشرعي. ملتقط من «المعرفة».

(٢) قوله: ادْرُءُوا الحدود إلخ: نزل معنى هذا الحديث على معنى حديث أبي هريرة في قصة رجل وبريدة في قصة ماعز، فيكون الخطاب للأئمة لقوله ﷺ للرجل: «أبك جنون؟» ثم قوله: أحصنت، ولما عز: «أبه جنون؟» ثم قوله: «أشرب؟» لأن كل هذا تنبيه على أن للإمام أن يدرأ الحدود بالشبهات. وأيضًا في إجماع فقهاء الأمصار على أن الحدود تدرأ بالشبهات كفاية. ولذا قال بعض الفقهاء: هذا الحديث متفق عليه. وأيضًا تلقته الأمة بالقبول. ففي تتبع المروي عن النبي ﷺ والصحابه ما يقطع في المسألة. فقد علمنا أنه ﷺ قال لِمَاعِزٍ: «لعلك قبلت؟ لعلك غمزت؟ لعلك لمست؟» كل ذلك يلتزمه أن يقول: نعم، بعد إقراره بالزنا، وليس لذلك فائدة إلا كونه إذا قالها تركه، وإلا فلا فائدة، ولم يقل لمن اعترف عنده بدين: لعله كان ودیعة عندك فضاعت ونحوه. وكذا قال للشارق الذي جيء به إليه: «أسرقت ما إخاله سرق»، وللغامدية نحو ذلك. وكذا قال عَلِيٌّ رضي الله عنه شَرَاخَةَ: لعله استكرهك، لعله وقع عليك وأنت نائمة، لعل مولاي زَوْجُكِ منه، وأنت تكتمينه، وتتبع مثله عن كل أحد يوجب طولًا.

فالخاصل من هذا كله كون الحد يحتمل في درته بلا شك، ومعلوم أن هذه الاستفسارات المفيدة لقصد الاحتيال للدرء كلها كانت بعد الثبوت؛ لأنه كان بعد صريح الإقرار به والثبوت. وهذا هو الحاصل من هذه الآثار ومن قوله: «ادْرُءُوا الحدود بالشبهات»، فكان هذا المعنى مقطوعًا بثبوته من جهة الشرع، فكان الشك فيه شكًا، فلا يلتزم إليه، ولا يعول عليه. كذا في «المعرفة».

٣٥٧٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحْصِنٍ». رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ فِي مُسْنَدِهِ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ مَوْفُوقًا، وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: نَحْكُمُ بِرَفْعِهِ عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الرَّفْعُ وَالْوَقْفُ حُكِمَ بِالرَّفْعِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارَقُطْنِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْصِنُ الشَّرْكَ بِاللَّهِ شَيْئًا». وَفِيهِ عَفِيفُ بْنُ سَالِمٍ الْمُوصِلِيُّ قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي كِتَابِهِ: وَهُوَ ثِقَةٌ، قَالَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ. وَإِذَا رَفَعَهُ الثَّقَّةُ لَمْ يَضُرَّهُ وَقَفُ مَنْ وَقَفَهُ. وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَأَبُو أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَتَزَوَّجَهَا لِأَنَّهَا لَا تُحْصِنُكَ». وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الأَصْلِ»: لَا يُحْصِنُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمَ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْمُحْصِنَةُ إِذَا دَخَلَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: بَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ غَامِرٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

(١) قوله: من أشرك بالله فليس بمحصن: هذا صريح في أن الإسلام شرط في الإحصان، كما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد. وإن الشافعي رحمته الله يخالفنا في اشتراط الإسلام، وكذا أبو يوسف رحمته الله، في رواية، ولهما ما روي أن النبي ﷺ رجم يهودين قد زنيا. قلنا: إن رجم اليهوديين كان في ابتداء الإسلام بحكم التوراة، ولذلك سألهم رسول الله ﷺ عن حد الزنا في التوراة، والإحصان لم يكن شرطًا في دينهم، وكان ﷺ يعمل بحكم التوراة قبل أن ينزل حكم القرآن، فلما نزل حكم القرآن نسخ ذلك، ونزل حكم الإسلام بالرجم باشتراط الإحصان واشتراط الإسلام فيه، وإن كان غير متلو علم ذلك من قوله ﷺ: «من أشرك بالله فليس بمحصن» وغيره. ويؤيده قول إبراهيم النخعي.

وقد أجاب الحنفية عن قول الشافعي بأجوبة، أحسنها ما نقحه ابن المهام من أن حديث إقامة النبي ﷺ حد الرجم على اليهود واليهودية دل على عدم اشتراط الإسلام في الإحصان، والحديث القولي: «من أشرك بالله فليس بمحصن» دل على اشتراط الإسلام، إذا تعارضا فيطلب الترجيح، والمقول مقدم على الفعل. مع أن في اشتراط الإسلام احتياطًا، وهو مطلوب في باب الحدود. توضيحه: أن تقديم هذا القول يوجب درء الحدود، وتقديم ذلك الفعل يوجب الاحتياط في إيجاب الحد، والأولى في الحدود ترجيح الدافع عند التعارض. التفتته من «التعليق الممجد» و«الهداية» و«المراقبة» و«عمدة الرعاية».

٣٥٧١ - وَعَنْ مُسْلِمٍ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَقُولُ: الرَّكَاةُ<sup>(١)</sup> وَالْحُدُودُ وَالْقِيَةُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى السُّلْطَانِ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: وَالْجُمُعَةُ وَالْحُدُودُ وَالرَّكَاةُ وَالْقِيَةُ إِلَى السُّلْطَانِ. وَكَذَا عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ.

٣٥٧٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ<sup>(٢)</sup>: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَعَاَفُوا<sup>(٣)</sup> الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَغْنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

(١) قوله: الركاة والحدود والقي والجمعة إلى السلطان: يعني لا يقيمها إلا الإمام خاصة، فليس للمولى أن يقيم الحد على عبده إلا بإذن الإمام، وبه قال أبو حنيفة، وحجته هذه الآثار. وقال الشافعي: للمولى أن يقيم على عبده الحد؛ لقوله ﷺ: «إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليحدّها الحد» إلى قوله: من شعر. وأجاب أصحابنا عن هذه الأحاديث على ما في «غاية البيان» وغيره بأنها محمولة على التسبب بأن يكون المولى سببا في حد عبده بالمرافعة إلى الإمام لا المباشرة بغير إذنه. وقال العيني: إن ذلك محمول على السبب بأن يكون المولى سببا في حد عبده بالمرافعة إلى الإمام. وإنما قلنا ذلك؛ لأن ظاهره متروك بالإجماع؛ لأنه يقتضي الوجوب، ولا يجب على المولى إقامة الحد على عبده بالإجماع، أما على مذهبنا فظاهر، وكذا على مذهب الشافعي؛ لأنه يجوز أن يقيم الحد على عبده، ولا يجب عليه، فلما كان الحديث متروك الظاهر حملناه على ما قلنا. وقال الكاكي<sup>(٤)</sup>: وفائدة تخصيص المالك أن لا يحملهم المشقة على ملكهم على الامتناع على إقامة الحد عليهم. فتلقت من «عمدة القاري» و«التعليق الممجد» و«البنية» و«شرح الكنز».

(٢) قوله: تعاؤوا الحدود فيما بينكم إلخ: أمر من التعافي، والخطاب لغير الأئمة من عامة المسلمين وذوي الحقوق؛ فإنهم مأمورون بالستر مطلقا، لذلك قال في «الهداية»: والستر مندوب إليه. وقال في «مجمع البحار» تحت هذا الحديث: أي ينبغي أن يعفو الحدود بعضهم من بعض قبل أن يبلغني، فما بلغني فقد وجب، أي وجب علي إقامتها. أما ما قال في «الأشباه والنظائر»: لا يصحّ العفو في الحدود، ولو كان حد القذف بخلاف القصاص، فالمراد به أن الحد لا يسقط بالعفو، ولكن الحد وإن لم يسقط بعفوه، فإذا ذهب العافي لا يكون للإمام أن يستوفيه؛

٣٥٧٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَقِيلُوا<sup>(١)</sup> دَوِيَّ الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا

= لما يَبَيَّنُ أن الاستيفاء عند طلبه. وقد ترك الطلب، إلا إذا عاد وطلب فحينئذ يقيم الحد؛ لأن العفو كان لغوا، فكانه لم يخاصم إلى الآن. أخذته من «المراقبة» و«الهداية» و«مجمع البحار» و«الأشياء والنظائر» و«البحر الرائق». وقال في «البدائع»: لا خلاف في حد الزنا والشرب والسكر والسرقة أنه لا يحتمل العفو والصلح والإبراء بعد ما ثبت بالحجة؛ لأنه حق الله تعالى خالصا لا حق العبد فيه، فلا يملك إسقاطه. وأما حد القذف إذا ثبت بالحجة فكذلك عندنا، لا يجوز العفو عنه والإبراء والصلح، وكذلك إذا عفا المقدوف قبل المرافعة أو صالح على مال فذلك باطل، ويرد بدل الصلح، وله أن يطالبه بعد ذلك. وعند الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يصح ذلك، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وجه قولها: أن سبب وجوب هذا الحد هو القذف والقذف جنابة على عرض المقدوف بالتعريض، وعرضه حقه بدليل أن بدل نفسه حقه، وهو القصاص في العمد أو الدية في الخطأ، فكان البدل حقه، والجزاء الواجب على حق الإنسان حقه كالقصاص. ولنا أن سائر الحدود إنما كانت حقوق الله تبارك وتعالى على الخلوص؛ لأنها وجبت لمصالح العامة، وهي دفع فساد يرجع إليهم، ويقع حصول الصيانة لهم، فحد الزنا وجب لصيانة الأبضاع عن التعرض وحد السرقة وقطع الطريق وجب لصيانة الأموال والأنفس عن القاصدين، وحد الشرب وجب لصيانة الأنفس والأموال والأبضاع في الحقيقة بواسطة صيانة العقول عن الزوال والاستتار بالسكر.

وكل جنابة يرجع فسادها إلى العامة ومنفعة جزائها يعود إلى العامة كان الجزء الواجب بها حق الله عز شأنه على الخلوص تأكيداً للنفع والدفع؛ كيلا يسقط بإسقاط العبد، وهو معنى نسبة هذه الحقوق إلى الله تبارك وتعالى. وهذا المعنى موجود في حد القذف؛ لأن مصلحة الصيانة ودفع الفساد يحصل للعامة بإقامة هذا الحد، فكان حق الله عز شأنه على الخلوص كسائر الحدود، انتهى ملخصا. وقال في «المبسوط»: وإذا قضى القاضي بحد القذف على القاذف، ثم عفا المقدوف عنه بعوض أو بغير عوض، لم يسقط الحد بعفوه عندنا. وذكر عن أبي يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه يسقط، وهو قول الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأصل المسألة أن المغلب أن القذف عندنا حق الله تعالى، وما فيه من حق العبد فهو في حكم التبع. وعند الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المغلب حق العبد. إذا ثبت هذا الأصل، فنقول: بعفوه لا يسقط عندنا؛ لأنه إنما يملك إسقاط ما يتمحض حقا له. فأما حق الله تعالى لا يملك إسقاطه، وإن كان للعبد فيه حق الكعدة، فإنها لا تسقط بإسقاط الزوج لما فيها من حق الله تعالى. وقد روي مثل مذهبتنا عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي المقام تفصيل، من شاء الاطلاع عليه فليراجع إلى «المبسوط».

(١) قوله: أقيلوا ذوي الهيئات إلخ: الهيئة: صورة الشيء. والمراد هنا الحالة التي يكون الإنسان عليها من الأخلاق =

الْحُدُودَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٧٤ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: اسْتُكْرِهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْرًا عَنْهَا<sup>(١)</sup> الْحُدُ، وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا، وَلَمْ يُدْكَرْ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ حُرًّا أَوْ مَمْلُوكًا عَصَبَ امْرَأَةً نَفْسَهَا فَعَلَيْهِ الْحُدُ وَلَا صَدَاقَ عَلَيْهِ، قَالَ وَإِذَا وَجَبَ الصَّدَاقُ دُرِيَ الْحُدُ، وَإِذَا ضُرِبَ الْحُدُ بَطَلَ الصَّدَاقُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا اسْتُكْرِهَتْ الْمَرْأَةُ فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَعَلَى مَنْ اسْتُكْرِهَهَا الْحُدُ، وَإِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُدُ بَطَلَ الصَّدَاقُ، وَلَا يَجِبُ الْحُدُ وَالصَّدَاقُ فِي جَمَاعٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ دُرِيَ عَنْهُ الْحُدُ بِشَبْهَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِبْرَاهِيمَ التَّحِييِّ وَالْعَامَةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تُرِيدُ الصَّلَاةَ فَتَلَقَاهَا رَجُلٌ فَتَجَلَّلَهَا فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا فَصَاحَتْ وَانْطَلَقَ وَمَرَّتْ بِعِصَابَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، فَأَخَذُوا الرَّجُلَ فَأَتَوْا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ لَهَا: «أَذْهَبِي فَقَدْ عَفَرَ اللَّهُ لَكَ» وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ

= والأفعال. والمراد ذو المروآت وأصحاب الورع، والخطاب مع الأئمة وغيرهم من ذوي الحقوق، كأنه رضي الله عنه خاف تغير الزمان وميل الناس إلى المداينة مع الأكابر في التجاوز والستر إلى أن يتركوا إقامة الحدود عليهم وعلى من يلازمهم، خوفاً منهم أو طمعاً فيهم. فأمرهم أن يقيموا الحدود عليهم كما يقيمون على السوق، فإن وقع العفو فليقع فيها لا يوجب الحد. «المعات» و«المراقة» ملتقط منها.

(١) قوله: قدرأ عنها الحد إلخ: وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ولا حد بالزنا بإكراه، هذا ما رجع إليه الإمام، وكان أولاً يقول: إن الرجل يجد؛ لأنه لا يتصور إلا بانتشار الآلة، وهو آية الطوعية بخلاف المرأة فلا تحد إجماعاً، وأطلق فشمّل الإكراه من غير سلطان على قولها المفتى به من تحققه من غيره، وهو اختلاف عصر وزمان.

(٢) قوله: ولم يذكر أنه جعل لها مهر: وقال في «العرف الشذبي»: فإن الحد والمهر لا يجتمعان.

عَلَيْهَا: «ارْجُوه»، وَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقُبِلَ مِنْهُمْ».

٣٥٧٥ - وَعَنْ نَافِعٍ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الْحُسَيْنِ، فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى اقْتَضَاهَا، فَجَلَدَهُ عَمْرٌ، وَلَمْ يَجْلِدْهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٥٧٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ قَوْمٍ بَطَّحُوا فِيهِمُ الرِّثَا إِلَّا أُخِذُوا بِالسِّنَةِ، وَمَا مِنْ قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِمُ الرِّثَا إِلَّا أُخِذُوا بِالرُّعْبِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٥٧٧ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلًا قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْقَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: فقتلوا الفاعل والمفعول به؛ واتفقوا على تحريم اللواط وإنه من الفواحش العظام. واختلفوا في حد اللوطي، فذهب الشافعي في أظهر قولييه وأبو يوسف ومحمد إلى أن حد الفاعل حد الزنا، أي إن كان محصناً يرجم، وإن لم يكن محصناً يجلد مائة، وعلى المفعول به عند الشافعي على هذا القول جلد مائة وتغريب عام، رجلاً كان أو امرأة، محصناً أو غير محصن؛ لأن التمكن في الدبر لا يحصنها، فلا يحد حد المحصنات. وذهب قوم إلى أن اللوطي يرجم، محصناً كان أو غير محصن، وبه قال مالك وأحمد، والقول الآخر للشافعي: إنه يقتل القاعل والمفعول به، كما هو ظاهر الحديث. وقد قيل: في كيفية قتلها هدم بناء عليها. وقيل: رميها من شاطئ كما فعل بقوم لوط.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو كالزنا، وهذه العبارة تفيد اعترافها بأنه ليس من نفس الزنا، بل حكمه حكم الزنا، فيحد حد الزنا، فيرجم إن كان محصناً، ويجلد إن لم يكن؛ لأنه ملحق بالزنا في المعنى؛ إذ اللواط قضاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال على وجه تمحض حراماً. وعند أبي حنيفة يعزر، ولا يحد. قال في «الدر»: يعزر بنحو الإحراق بالنار وهدم الجدار والتتكيس من محل مرتفع بإتباع الأحجار. وفي «الخواص» للقدسي: وتكلموا في هذا التعزير من الجلد ورميه من أعلى موضع، وجسه في آتنت بقعة وغير ذلك سوى الإحصاء والحب والجلد أصح. وفي «الفتح»: يعزر، ويسجن حتى يموت أو يتوب، ولو اعتاد اللواط قتله الإمام سياسة. قال في «الزيادات»: والرأي إلى الإمام فيها إذا اعتاد ذلك، إن شاء قتله وإن شاء ضربه وجسه. وفي «الأشباه» من أحكام غيبوبة الحشفة: ولا يحد عند الإمام إلا إذا تكرر فيقتل على المفتي به اهـ.



وَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّغْزِيرِ وَالسَّيَاسَةِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْقَتْلِ، وَالْقَتْلُ لَيْسَ بِحَدٍّ، فَإِنَّ الْحَدَّ الْجُلْدُ أَوْ الرَّجْمُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِرِزْنٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عَلِيًّا أَحْرَقَهُمَا، وَأَبَا بَكْرٍ هَدَمَ عَلَيْهِمَا حَائِطًا.

٣٥٧٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ». رَوَاهُ رِزْنٌ.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ الْقَتْلَ.

٣٥٧٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٥٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي [الدُّبْرِ]». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٥٨١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى<sup>(١)</sup> بَهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوهَا مَعَهُ».

= ولاي حنيفة أن الصحابة قد اختلفوا في حكم اللواط، قال بعضهم: يحرق بالنار. وقال بعضهم: يهدم عليه الجدار. وقال بعضهم: ينكس من موضع مرتفع ويتبع بالأحجار. فلو كانت مساوية للزنا لما اختلفوا؛ إذ لا يظن بهم الاختلاف في المنصوص عليه، فيعزى بأمثال هذه الأمور، والرأي إلى الإمام. وليست هي في معنى الزنا؛ لأنه ليس فيها إضاعة الولد واشتباه الأنساب وإفساد الفراش، ولأنه نادر وقوعاً؛ لانعدام الداعي في أحد الجانبين، والداعي إلى الزنا من الجانبين، وما رويوه فمحمول على السياسة أو على المستحل. «رحمة الأمة» و«المراقة» و«فتح القدير» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«شروح» و«الكنز» ملقطة منها.

(١) قوله: من أتى بهيمة فاقتلوه و قتلوها معه: أي لا يحد بوطء بهيمة؛ لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جنابة وفي وجود الداعي؛ لأن الطبع السليم ينفر عنه، والحامل عليه نهاية السفه أو فرط الشبق، ولهذا لا يجب ستر فرج البهيمة، إلا أنه يعزى عند أبي حنيفة ومالك، وتذبح ثم تحرق، ويكره الانتفاع بها حيّة وميتة. وعن مالك رواية أنه يحد، وللشافعي ثلاثة أقوال، أحدها: يجب عليه الحد، ويختلف بالكارة والثبوبة. والثاني: أنه يقتل بكرًا كان أو ثيبًا. والثالث: يعزى، وهو المرجح المفتى به. وعن أحمد روايتان التي اختارها جماعة من أصحابه أنه يعزى. =

قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَكِنْ أَرَاهُ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا أَوْ يُنْتَفَعَ بِهَا وَقَدْ فُعِلَ بِهَا ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٥٨٢ - وَعَنْهُ رحمته أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْبَهِيمَةَ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ «مَنْ أَتَى بَهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ»، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

= واختلفوا في البهيمه الموطوءه، فقال مالك: لا تذبح بحال. وقال أبو حنيفه: إن كانت للواطئ ذبحت وإلا فلا، ولأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه، أحدها: وهو الأصح إن كانت مما يؤكل ذبحت وإلا فلا. والثاني: تذبح مطلقاً. والثالث: لا تذبح مطلقاً. وقال أحمد: تذبح، سواء كانت له أو لغيره، وسواء كانت مما يؤكل لحمها أو لم تؤكل، وعلى الواطئ قيمتها لصاحبها. وهل يجوز للواطئ الأكل منها أو لغيره أم لا؟ قال أبو حنيفه: لا يأكل هو منها ويأكل غيره. وقال مالك: يأكل منها هو وغيره. وقال أحمد: لا يأكل هو منها ولا غيره، ولأصحاب الشافعي وجهان، أحدهما: تؤكل مطلقاً؛ لفقد ما يقتضي التحريم.

ثم إن الإحراق ليس بواجب عندنا، وإنما يفعل لقطع التحدث به إذا كانت البهيمه باقية، ولها روي عن علي رضي الله عنه أنه أمر بذبح هذه البهيمه وحرقها بعد ذبحها. التقطته من «الهداية» و«رحمة الأمة» و«الدر المختار» و«شرح الكنز». وقال في «رد المحتار»: لو مكنت امرأة قرذاً من نفسها فوطئها كان حكمها كإتيان البهائم، «الجوهرة» أي في أنها لا حد عليها، بل تعزر. وهل يذبح القرد أيضاً، مقتضى التعليل بقطع امتداد التحدث نعم.

## بَابُ قَطْعِ السَّرَقَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا أَيَّدِيهِمَا جَزَاءُ بِمَا

كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧٦﴾ فَمَنْ <sup>(١)</sup> تَابَ مِنْ بَعْدِ

ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٧﴾

(المائدة: ٣٨ - ٤٩)

٣٥٨٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا قَطْعَ <sup>(٢)</sup> إِلَّا فِي عَشْرَةِ

دَرَاهِمٍ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ».

(١) قوله: فمن تاب إلخ: عدم تعذيبه في الآخرة بعد التوبة دون سقوط الحد. وقال في «الكشاف»: وأما القطع فلا تسقطه التوبة عند أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم. وعند الشافعي رضي الله عنه في أحد قوليهِ تسقطه. وقيل: يسقط عن الحربي إذا سرق بالتوبة؛ ليكون ادعى له إلى الإسلام دون المسلم؛ لأن في إقامته الصلاح للمؤمنين. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: لا قطع إلا في عشرة دراهم: اعلم أن السرقة لغة: أخذ الشيء من الغير على وجه الاستتار أي شيء كان. وقد زيد على المعنى اللغوي أوصاف شرعا، منها في السارق: أن يكون عاقلاً؛ لأن الله تعالى سَمَّى القطع نكالاً وهي عقوبة، فتستدعي كون السرقة جنائية، ولا جنائية بلا عقل ولا بلوغ، ومنها في المسروق: أن يكون مالاً متقوماً مملوكاً من حرز لا شبهة فيه. فإن أخذ غير خفية، أو سرق غير مال مثل الأشربة المطربة، أو مالاً غير محرز مثل أن يسرق من بيت ذي رحم محرم وبيت وزوجه وعمره، ومن مضيئه، ومثل أن طرَّ صُرَّةً من خارجها فأخذ المال، أو مالاً محرزاً غير مملوك لأحد مثل مال الوقف، أو سرق أقل من عشرة دراهم، لا يجب القطع في هذه الصور، لكن يجب رد ما أخذ إن كانت قائمة، وضمان قيمتها إن كانت هالكة.

وحكمه: القطع زجراً له، وإنما يحتاج إلى الزجر في أخذ مال له خطر عند الناس، والخطر صفة مجهولة، وعادة الناس فيه غير متساوية، فوجب التعريف من الشرع. فقد جاء في الحديث: «لا يقطع السارق إلا في ثمن الممجن». واختلفوا في تقديره، فعندنا عشرة دراهم. وعند الشافعي قدر رُبع دينار. وعند مالك قدر ثلاثة دراهم. ولما اختلفوا في قيمة الممجن مع اتفاقهم أن النصاب مقدَّر به ذهبنا إلى الأكثر للتيقن به؛ لأن أحداً لم يقل: إن العشرة لم يقطع فيها، وما دونها مختلف فيه، فلا يجب القطع للشك وللاحتياط لدرء الحد، مع أن رواية العشر رواية فقيه. حاصله: أن الإجماع انعقد على وجوب القطع في العشرة، وفيها دون العشرة اختلف العلماء لاختلاف الأحاديث، =

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْجَمَاعِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: لَا قَطْعَ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَهُوَ صَحِيحٌ لَكِنَّ فِي مُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِي جَمَعَهُ الْخُصْفَكِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مُقَاتِلٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ يُقْطَعُ الْيَدُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمَ. وَفِي رِوَايَةٍ: إِنَّمَا كَانَ الْقَطْعُ فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمَ. فَهَذَا مُوْضُوعٌ مُرْفُوعٌ، وَأَوْ كَانَ مَوْضُوعًا لَكَانَ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّرَاتِ الشَّرْعِيَّةَ لَا دَخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهَا، فَالْمَوْضُوعُ فِيهَا مُحْمُولٌ عَلَى الْمَرْفُوعِ.

= وقوع الاحتمال في وجوب القطع، فلا يجب مع الاحتمال، يعني لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه بعده، ولم يعرف التقدم والتأخر ليعرف الناسخ والمنسوخ، أخذنا فيه بالأحوط المعتمد الذي لا يشك فيه، وهو عشرة دراهم؛ لأن الحدود تندرج بالشبهات، ولا يثبت إلا بما لا شك فيه.

وقال الشيخ ابن الهمام: واختلف في أنه هل يقطع بكل مقدار من المال أو بمعين لا يقطع في أقل منه، فقال بالأول الحسن البصري وداود والحواريج وابن بنت الشافعي لا إطلاق الآية، وقلوه ﷺ: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده»، ومن سوى هؤلاء من فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار على أنه لا قطع إلا بمال مقدر. واختلفوا للمقدار معين في تعيينه، فذهب أصحابنا في جماعة من التابعين إلى أنه عشرة دراهم، وذهب الشافعي إلى أنه ربع دينار. وذهب مالك وأحمد إلى أنه ربع دينار أو ثلاثة دراهم. وقد نقل إجماع الصحابة على ذلك، وبه يتقيد إطلاق الآية. وبالعقل أن الحقيق مطلقاً تنفرد الرغبات فيه، فلا يمنع أصلاً كحبة قمح، وهو مما يشمل إطلاق الآية، وكذا لا يخفى أخذه، فلا يتحقق بأخذه ركن السرقة، وهو الأخذ خفية، فهذا مخصص عقلي بعد كونها مخصوصة بما ليس من حوز بالإجماع، فلزم في حديث الحبل والبيضة التأويل بالحبل الذي يبلغ عشرة دراهم، وبيضة من الحديد، أو أن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة جملة من غير بيان نصاب، ثم بين بعد ذلك النصاب، أو النسخ يعني كان القطع بلا نصاب في ابتداء الإسلام ثم نسخ. التقطته من «عقود الجواهر» و«التفسيرات الأحمدية» و«الكوكب الدرّي» و«بذل المجهود» و«التعليق الممجد» و«المراقبة» و«شروح الكنز».

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَثَارِ» عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَا يُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ. وَرَوَى  
أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه مَرْفُوعًا مِثْلَهُ.  
وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الْقَاسِمِ قَالَ: أُتِيَ عُمَرُ بِرَجُلٍ سَرَقَ ثَوْبًا فَقَالَ لِعُثْمَانَ: قَوْمُهُ،  
فَقَوْمُهُ ثَمَانِيَّةُ دَرَاهِمٍ، وَلَمْ يَقْطَعُوهُ.

٣٥٨٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَ رَجُلٍ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ  
دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَالتَّبِيعِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ عَنْهُ قَالَ: كَانَ ثَمَنُ الْمِجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
يُقَوَّمُ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ.

وَرَوَاهُ الْحَاصِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ  
مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ.

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ ثَمَنُ  
الْمِجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ.

٣٥٨٥ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا قَطْعَ»<sup>(١)</sup> فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ.  
رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

(١) قوله: لا قطع في ثمر ولا كثر: في «شرح السنة» ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث، فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة، سواء كانت محرمة أو غير محرمة، وقاس عليه اللحوم والألبان والأشربة. وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كان محرمًا، وهو قول مالك والشافعي. كذا في «المراقبة». وقال في «الهداية»: ولا قطع فيما يتسارع إليه الفساد كالبلن واللحم والفواكه الرطبة؛ لقوله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر» والكثرة: الجمار. وقيل: الرودي. وقال ﷺ: «لا قطع في الطعام». والرماد - والله أعلم - ما يتسارع إليه الفساد كالمهبل للأكل منه وما في معناه كاللحم والتمر؛ لأنه يقطع في الخنطة والسكر إجماعًا.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيلِ عَنِ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَا أَقْطَعُ فِي الطَّعَامِ». وَذَكَرَهُ عَبْدُ الْحَقِّ وَلَمْ يَعْلَمْ بِغَيْرِ الْإِرْسَالِ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنََّّهُ لَيْسَ بِعِلَّةٍ عِنْدَنَا، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِمُوجِبِهِ.

٣٥٨٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ» عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٥٨٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُنْتَهَبِ قَطْعٌ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَلْمَامِ: فِي حَدِيثٍ<sup>(١)</sup> صَفْوَانَ اضْطِرَابٍ، وَالْإِضْطِرَابُ مُوجِبَةٌ لِلضُّعْفِ. وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحِيُّ: وَلَمْ يَرَوْا مَشْهُورًا أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ بَعْدَ هِمَّةٍ صَفْوَانَ لَهُ.

= قال الشافعي رحمه الله: يقطع فيها؛ لقوله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر، فإذا آواه الجرين قطع». قلنا: أخرجه على وفاق العادة، والذي يؤويه الجرين في عاداتهم هو اليباس من الثمر، وفيه القطع. وقال في «المرواة»: فقد تعارضا في الرطب الموضوع في الجرين، وفي مثله من الحدود يجب تقديم ما يمنع الحد درأ للحد انتهى. وقال في «اللمعات»: واعلم أنه لا قطع في الثمر على الشجر والزرع الذي لم يحصد لعدم الإحراز. وأما الثمر الذي قطع وأحرز ففيه القطع عند الشافعي. وعند أحمد في رواية، إذا كان في بستان محفوظ، أو كانت شجرة في دار محرزة فسرق منها نصابًا، فإن عليه القطع، وأما عندنا فلا قطع فيها يتسارع إليه الفساد، كاللبن واللحم والفواكه الرطبة؛ لقوله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر». وقال رحمه الله: «لا قطع في الطعام» كان المراد ما يتسارع إليه الفساد كالمهيا للأكول وما في معناه كاللحم والثمر.

(١) قوله: ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس؛ دلل على ذلك قال في «الهداية»: ولا قطع على خائن ولا خائنة؛ لقصور في الحرز، ولا منتهب ولا مختلس؛ لأنه يجاهر بفعله. كيف وقد قال النبي ﷺ: «لا قطع في مختلس ولا منتهب ولا خائن».

(٢) قوله: في حديث صفوان اضطراب الخ: أعلم أنه إذا وهب المسروق منه المال من السارق أو باعه منه، فإن كان قبل قضاء القاضي بالقطع سقط القطع عنه بلا خلاف لا لانتطاع خصوصته. وإن كان بعد القضاء قبل الإمضاء يسقط القطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يسقط القطع عنه، وهو قول الشافعي رحمه الله.

٣٥٨٨ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا النَّاسَ فِي اللَّهِ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ، وَلَا تُبَالُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمًا، وَأَقِيمُوا<sup>(١)</sup> حُدُودَ اللَّهِ فِي الْخَضِرِ وَالسَّفَرِ».

= وحديثها حديث صفوان رضي الله عنه فإنه كاننا في مسجد رسول الله ﷺ متوسدا برذائه، فجاء سارق، وسرق رذته، فأتبعه حتى أخذه، فجاء به إلى رسول الله ﷺ فأمر بقطعه، فقال: تقطعه بسبب رذاتي وهبتها له، فقال رسول الله ﷺ: «هلا قبل أن تأتيني». فهذا يدل على أن الهبة بعد القضاء لا تسقط القطع. ولنا أن الإمضاء يعني استيفاء الحد بالفعل من تمتة قول القاضي في باب الحدود، فما قبل الاستيفاء كما قبل القضاء، ولو ملكه قبل القضاء لا يقطع، فكذا قبل الاستيفاء.

هذا حاصل ما في «المبسوط» و«بذل المجهود» و«فتح القدير» و«العناية»، والبسط في هذه الكتب، تركناه لطوله، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إليها. وقال في «فتح القدير»: وأما حديث صفوان، ففي رواية كما ذكر في «المشكاة» وفي رواية الحاكم في «المستدرک»: قال: «أنا أبيه وأنسته ثمه»، وسكت عليه. وفي كثير من الروايات لم يذكر ذلك، بل قوله: «ما كنت أريد هذا»، وقوله: «أيقطع رجل من العرب في ثلاثين درهما»، ولم يثبت أنه سلمه إليه في الهبة، ثم الواقعة واحدة، فكان في هذه الزيادة اضطراب، والاضطراب موجب للضعف. ويحتمل كون قوله: «هو صدقة عليه» كان بعد الدفع إليه، وفي ذلك لا يكون ملكا له قبل القبض انتهى.

وقال في «المبسوط»: فأما حديث صفوان رضي الله عنه فقد ذكر في بعض الروايات: عفوت عنه، والحديث حكاية حال لا عموم له، ثم معنى قوله ﷺ: «هلا قبل أن تأتيني به» كيلا يتهتك ستره. ألا ترى أن ما روي أن وجه رسول الله ﷺ تغير، فقال صفوان رضي الله عنه: كأنه شق عليك ذلك يا رسول الله، قال: وكيف لا يشق عليّ، وكأنكم أعوان الشياطين على أخيك المسلم، فعرفناه أنه كره هتك الستر عليه ولم يرو مشهورا أنه قطع يده بعد هبته. وإن روي ذلك فيحتمل أن السارق لم يقبل الهبة، ولما انتهك ستره استحسب أن يظهره رسول الله ﷺ بإقامة الحد عليه، فلم يقبل الهبة لذلك. وعندنا إذا لم يقبل الهبة السارق لا يسقط القطع انتهى.

وقال في «بذل المجهود»: وأما حديث صفوان رضي الله عنه فلا حجة فيه؛ لأن المروي قوله: «هو عليه صدقة» وقوله: «هو يحتمل» أنه أراد به المسروق. ويحتمل أنه أراد به القطع وهبة القطع لا تسقط الحد، يدل عليه أنه روي في بعض الروايات: أنه قال: وهبت القطع، وكذا يحتمل أنه تصدق عليه بالمسروق أو وهبه منه، ولكن لم يقبضه، والقطع إنما يسقط بالهبة مع القبض.

(١) قوله: وأقيموا حدود الله في الخضر والسفر: اعلم أن السفر المذكور في هذا الحديث أعم؛ لأن المسافر قد يكون غازيا وقد لا يكون، ثبت بذلك أن يقام الحد في الغزو أيضًا، ولهذا صرح فقهاؤنا بجواز إقامة الحدود في المعسكر، وأما حديث بسر بن أرطاة «لا تقطع الأيدي في الغزو»، فقال قائل: هو ضعيف، أخذ به الأوزاعي ولم يقل به فقهاؤنا. =





فِي هَذَا؟ قَالُوا: أَقْطَعُهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: قَتَلْتُهُ إِذَا وَمَا عَلَيْهِ الْقَتْلُ، بِأَيِّ شَيْءٍ يَأْكُلُ  
الطَّعَامَ بِأَيِّ شَيْءٍ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ بِأَيِّ شَيْءٍ يَغْتَسِلُ عَنْ حَاجَتِهِ بِأَيِّ شَيْءٍ يَقُومُ عَلَى  
حَاجَتِهِ، فَرَدَّهُ إِلَى سِجْنِ أَيَّامًا، ثُمَّ أَخْرَجَهُ وَاسْتَشَارَ أَصْحَابَهُ، فَقَالُوا مِثْلَ قَوْلِهِمُ الْأَوَّلَ،  
وَقَالَ لَهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَجَلَدَهُ جَلْدًا شَدِيدًا ثُمَّ أَرْسَلَهُ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ:  
وَمَا رُوِيَ يُقْطَعُ ثَلَاثًا أَوْ رَابِعًا إِنْ صَحَّ<sup>(١)</sup> حُمِلَ عَلَى السِّيَاسَةِ أَوْ نَسَخَ.

٣٥٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آتَى بِسَارِقٍ سَرَقَ شِمْلَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
«مَا إِحَالَهُ سَرَقَ»، وَقَالَ السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ»<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ أَحْسَمُوهُ،  
ثُمَّ أَتَتْهُنَّ بِهِ، فَقُطِعَ ثُمَّ حَسِمَ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ، وَقَالَ: «تُبُّ إِلَى اللَّهِ» قَالَ: تُبْتُ إِلَى اللَّهِ. قَالَ  
«تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.  
وَرَوَى الْجَوَيْنِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» فِي قِطْعِ السَّارِقِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اقْطَعُوهُ ثُمَّ  
احْسَمُوهُ». وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيلِ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُمْ نَحْوَهُ.

(١) قوله: إن صح حل على السياسة أو نسخ: أشار إلى ما قاله الإمام الطحاوي: تتبعنا هذه الآثار، فلم نجد لشيء منها  
أصلاً. قال في «الفتح»: وفي «المبسوط» الحديث غير صحيح، ولئن سلم يحمل على الانتساح؛ لأنه كان في الابتداء  
تغليظ في الحدود، كقطع أيدي العرنيين وأرجلهم وسمر أعينهم. ثم قال في «الفتح» بعد نقله مثل مذهبنا عن علي  
وابن عباس وعمر: أن هذا قد ثبت ثبوتاً لا مردُّ له، وبعيد أن يقطع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعة السارق، ثم يقتله، ولا يعلمه مثل علي  
وابن عباس وعمر من الصحابة الملازمين، ولو غابوا لا بُدَّ من علمهم عادة، فامتناع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إما لضعف ما مرا  
ولعلمه بأن ذلك ليس حذاً مستمراً، بل من رأي الإمام قبله لما شاهد فيه من السعي بالفساد في الأرض وبعد الطباع  
عن الرجوع فله قتله سياسة، فيفعل ذلك القتل المعنوي اهـ. أي إن قطع أربعة قتل معنى، فإذا رأى أن له قتله سياسة  
فله قتله معنى. وهذا يشير إلى ما قدمناه من أن له قتله سياسة في الثالثة. كذا في «رد المحتار».

(٢) قوله: فاقطعوه ثم احسموه إلخ: يعني وتحسم ندباً عند الشافعي ووجوباً عندنا؛ لأن ظاهر الحديث الوجوب؛  
لكونه أمراً، ولا صارف له عن معناه الحقيقي، ولا سيما مع كونه يؤدي الترك إلى التلف، والحد زاجر لا متلف؛ فإنه  
يصير واجبا من جهة أخرى. «الدر المختار» و«نيل الأوطار» و«الهداية» ملتبس منها.

٣٥٩١ - وَعَنْ فَصَالَةَ بِنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِقَتْ فِي عُنُقِهِ. <sup>(١)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.  
وَقَالَ النَّسَائِيُّ: فِيهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ ضَعِيفٌ، وَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ  
الْهَمَامِ: عِنْدَنَا ذَلِكَ مُطْلَقٌ لِلْإِمَامِ إِنْ رَأَاهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي كُلِّ  
مَنْ قَطَعَهُ لِيَكُونَ سُنَّةً.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«إِذَا سَرَقَ <sup>(٢)</sup> الْمَمْلُوكُ فَبِعْهُ وَلَوْ بِنَشٍّ».

٣٥٩٢ - وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ غُلَامًا لَابْنِ عُمَرَ أَبَقَ فَسَرَقَ فِي إِبَاقِهِ، فَأَتَى بِهِ ابْنُ عُمَرَ وَقَالَ  
لَهُ ابْنُ عُمَرَ: لَنْ يُنْجِيكَ إِبَاقُكَ مِنْ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ قَالَ: فَقَطَعَهُ <sup>(٣)</sup>. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي  
سُنَنِهِ. وَرَوَى مَالِكٌ نَحْوَهُ.

٣٥٩٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ يُغْلَامٌ لَهُ، فَقَالَ: اقْطَعْ يَدَهُ؛  
فَإِنَّهُ سَرَقَ مِرَاةً لِمَرَاتِي، فَقَالَ عُمَرُ: لَا <sup>(٤)</sup> قَطَعَ عَلَيْهِ، وَهُوَ خَادِمُكُمْ أَحَدُ مَتَاعِكُمْ.

(١) قوله: فعلقت في عنقه: قال الشيخ ابن الهمام: المنقول عن الشافعي وأحمد أنه يسن تعليق يده في عنقه؛ لأنه ﷺ أمر به. وعندنا ذلك مطلق للإمام إن رآه، ولم يثبت عنه ﷺ في كل من قطعه ليكون سنة.

(٢) قوله: إذا سرق المملوك فبعه ولو بنش: قال في «بذل المجهود»: كتب مولانا محمد يحيى المرحوم في التقريرين: إننا أوردته في هذا الباب تنبيهًا على أن للإمام أن يزيد على الحد ما رآه مناسبًا، وذلك تعزير مع أن البيع بنش وغيره مما لا يوازي ثمنه تعزير له وتذليل لتعليق اليد في عنقه.

(٣) قوله: فقطعه: وقال في «البحر الرائق» و«المراقبة» و«الهداية»: العبد إذا سرق من غير سيده أو زوج سيده قطع أباقًا كان أو غير أبق لهذا الأمر، ولأن النص أي قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» (البقرة: ٣٨) الآية لم يفصل بين الحر والعبد، ولأن التنصيف بين حد الحر وحد العبد متعذر، فيتكامل صيانة لأموال الناس، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى.

(٤) قوله: لا قطع عليه إلخ: قال ابن الهمام: وإذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر أو العبد من سيده أو زوج سيده لم يقطع؛ لوجود الإذن في الدخول عادة فاحتل الحرز. كذا في «المراقبة».

رَوَاهُ مَالِكٌ. وَزَادَ مُحَمَّدٌ فِي رِوَايَتِهِ: سَرَقَ امْرَأَةً لَا مَرَأَتِي تَمْنُهَا سِتُونِ دِرْهَمًا.

٣٥٩٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقَطَعَهُ قَالُوا: مَا كُنَّا نُرِيدُ أَنْ يَبْلُغَ مِنْهُ هَذَا؟ قَالَ: «لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُهَا». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٥٩٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَيْسَ <sup>(١)</sup> عَلَى النَّبَاشِ قَطْعٌ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخَذَ بَبَاشٌ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ مَرُوانَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَسَأَلَ مَنْ يَحْضُرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْفُقَهَاءِ فَأَجْمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يَضْرَبَ وَيُطَافَ بِهِ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ، قَالَ عَلِيُّ الْقَابَرِيُّ: لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ إِطْلَاقِ النَّبِشِ عَلَى الْقَبْرِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا أَنْ يَكُونَ جِرًّا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ بَيْتٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَابٌ مُغْلَقٌ أَوْ حَارِسٌ لَمْ يَقْطَعْ بِلاَ خِلَافٍ.

(١) قوله: ليس على النباش قطع: النبش: بالفتح أخذ كفن الميت بعد الدفن، وعدم القطع في النبش مذهب أبي حنيفة ومحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، سواء كان القبر في بيت مقفل أو في مفازة، وسواء كان المأخوذ من القبر هو كفن الميت أو غيره. والوجه في ذلك أن النبش ليس بسرقة لفوات الحرز؛ فإن الميت لا يحرز نفسه، والقبر ليس بمحل للحرز، ولأن الشبهة تمكنت في الملك؛ إذ لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث؛ لتقدم حاجة الميت من الجهيز والتكفين على حق الورثة. كذا في حواشي «الهداية». ويؤيده قول ابن عباس: ليس على النباش قطع، أخرجه ابن أبي شيبه. وأخرج أيضًا عن الزهري قال: أتى مروان يقوم يفتنون أي ينبشون القبور، فضر بهم ونفاهم والصحابة متوفرون. وأخرجه عبد الرزاق، وزاد: وطُوفَ بهم.

وفي رواية لابن أبي شيبه عن الزهري قال: أُخِذَ نَبَاشٌ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ مَرُوانَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَسَأَلَ مَنْ يَحْضُرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْفُقَهَاءِ، فَأَجْمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يَضْرَبَ وَيُطَافَ بِهِ. وَذَهَبَ أَبُو يَوْسُفَ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى وَجوبِ قَطْعِ النَّبَاشِ، وَسَلَفُهَا فِي ذَلِكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ؛ فَإِنَّهُ قَطَعَ نَبَاشًا، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ. وَثَبَتَ مِثْلُهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَيُوافِقُهَا حَدِيثُ: «مَنْ نَبَشَ قِطْعَانًا» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مَرْفُوعًا، وَإِنْكَارُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» عَنْ كَوْنِهِ مَرْفُوعًا لَيْسَ بِشَيْءٍ، كَمَا أَنْ ذَكَرَهُ الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ بِلَفْظٍ: «لَا قَطْعَ عَلَى الْمُخْتَفِي لَا بَعَاءً». وَالْجَوَابُ مِنْ قِبَلِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ حَدِيثِ: «مَنْ نَبَشَ قِطْعَانًا» أَوَّلًا بِأَنْ فِي سَنَدِهِ مِنْ يَجْهَلُ حَالَهُ، فَلَا يَعْتَبَرُ بِهِ.

## بَابُ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿جَزَاءُ<sup>(١)</sup> بِمَا كَسَبَا﴾

(الثالثة: ٣٨)

٣٥٩٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ فُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ<sup>(٢)</sup> فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ

= وثانيًا بأنه محمول على السياسة، ويؤيده أنه ورد في بعض الروايات مع تلك الجملة: «ومن غرق غرقناه». وبالجملة ليس في الباب حديث مرفوع يروى بسند محتج به، يدل على قطع النباش، أو عدم قطعه، واختلاف الصحابة فيه مبني على أن النباش هل هو سرقة أم لا؟ فمن ظن أنه سرقة أفتى بالقطع، ومن ظن أنه ليس بسرقة لاختلال الحرز والملك أفتى بعدم القطع إلا سياسة. ولعل الحق يدور حوله ما لم يثبت عن صاحب الشريعة بسند محتج به خلافاً، ويرد في هذا المقام أن الطر وهو أخذ مال الغير وهو يقظان حاضر قاصد لحفظه بضرب غفلة منه أيضاً ليس بسرقة، كما أن النباش ليس بسرقة، فما بالهم حكموا بقطع يد الطرار دون النباش؟

والجواب عنه على ما بسطه ابن مالك في «شرح المنار» وغيره من الأصوليين أن آية السرقة التي فيها حكم القطع ظاهرة فيها وضع له السارق خفية في حق الطرار والنباش، فنظرنا في أن الخفاء فيها لمزية أو نقصان، فظهر لنا أن الخفاء في حق الطرار لزيادة؛ فإن الطر وإن كان غير السرقة، لكن فيه زيادة على السرقة، فإن السارق يأخذ خفية، والطارار يأخذ علانية بنوع غفلة. وإن الخفاء في حق النباش لنقصان؛ لأن النباش أدون من السرقة، فأوجبنا القطع بالطر دون النباش؛ بناءً على أن الحكم إذا ثبت للأدنى ثبت للأعلى بالطريق الأولى، ولا عكس. كذا في «عمدة الرعاية».

(١) قوله: جزاء بما كسبا: فيه نص على أن القطع جميع موجب فعله لما يبيِّن أن في لفظ الجزاء إشارة إلى الكيال، فلو أوجبنا الضمان معه لم يكن القطع جميع موجب الفعل، فكان نسخاً لما هو ثابت بالنص. وعن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «لا غرم على السارق بعد ما قطعت يده» والمعنى فيه أن القطع عقوبة تدرئ بالشبهات، والضمان غرامة تثبت مع الشبهات، فلا يجمع بينهما بسبب فعل واحد، كالتقصاص مع الدية. كذا في «المبسوط».

(٢) قوله: أشفع في حد من حدود الله إلخ: لذلك لا تجوز الشفاعة في الحد بعد الوصول للحاكم، وأما قبل الوصول إليه والثبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الراجع له إلى الحاكم ليطلقه؛ لأن وجوب الحد قبل لم يثبت، فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل، بل على الإمام عند الثبوت عنده. كذا في «الفتح».

الله؟»، ثُمَّ قَامَ فَاحْتَطَبَ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيُّمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ قَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ.

٣٥٩٧ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ، وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَذْعَةَ الْحَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

= وظاهره جواز الشفاعة بعد الوصول للحاكم قبل الثبوت عنده، وبه صرح الطحطاوي عن الحموي. قاله في «الدر المختار» و«رد المحتار». وقال في «المرواة»: وقد أجمعوا على تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذا الحديث، وعلى أنه يحرم التشفيع فيه، فأما قبل البلوغ فقد أجاز فيها أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، وأما المعاصي التي يجب فيها التعزيز، فيجوز الشفاعة والتشفيع فيها سواء بلغت الإمام أم لا؛ لأنها أوهن، بل هي مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى. كذا قاله النووي.

١٠ قوله: كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجهده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها إلخ: المراد أنها قطعت بالسرقة، وإنما ذكرت العارية تعريفًا لها ووصفًا لها؛ لأنها سبب، فالقطع كان لسرقتها، وإنما ذكرت الجحود لتعريفها. وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنها سرقت وقطعت بسبب السرقة، فيتين حل هذه الرواية على ذلك جمعًا بين الروايات؛ فإنها قضية واحدة مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة، فإنها مخالفة بجماهير الرواة، والشاذة لا يعمل بها. قال العلماء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية؛ لأن المقصود منها عند الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود لا الإخبار عن السرقة. قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جحد العارية، وتأولوا هذا الحديث بنحو ما ذكرته. وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك، قاله الطيبي والنووي.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتَّبَهَقِيِّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»: «أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ لَا يَذَرِي أَحَقَّ أَوْ بَاطِلَ فَهُوَ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ».

٣٥٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ، فَقَالَ: مَا إِحَالَهُ سَرَقَ، فَقَالَ <sup>(١)</sup> السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم قَالَ «أَذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ ثُمَّ أَحْسِمُوهُ، ثُمَّ اثْنُونِي بِهِ»، قَالَ: فَذْهَبَ بِهِ فَقُطِعَ ثُمَّ حُسِمَ ثُمَّ أَتَى بِهِ، فَقَالَ: «تُبْ إِلَى اللَّهِ» قَالَ: تُبْتُ إِلَى اللَّهِ. قَالَ «تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٥٩٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا<sup>(٢)</sup> يُعْرَمُ صَاحِبُ سَرِقَةٍ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

(١) قوله: فقال السارق: بلى يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: اذهبوا فاقطعوه إلخ: أي يجب قطع يد السارق إذا أخذ المال بالقيود المذكورة في كُتُب الفقه بإقراره مرّة واحدة. وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأكثر علماء الأمة. وقال أبو يوسف: لا يقطع، وهو قول أحمد وابن أبي ليل وزفر وابن شبرمة؛ لحديث أبي أمية المخزومي حيث لم يقطعه إلا بعد تكرار إقراره، ولأبي حنيفة وغيره ما أسند الطحاوي إلى أبي هريرة في هذا الحديث. فقد قطعه بإقراره مرّة، ووقع حينئذ التعارض بين الحديثين، ويحتاج إلى التصحيح والترجيح، فالأولى حمل الحديث السابق على أن اعترافه الأول كان بحضرة الصحابة، ثم الصحابة بناء على اعترافه عندهم، قالوا: يا رسول الله! إن هذا سرق؛ لأنهم شهدوا وبهذا يحصل الجمع بين الحديثين ويرفع التناقض بين الدليلين، فمآلها واحد في أنه لا يحتاج إلى الإقرار المتعدد. التقطته من «فتح القدير» و«المراقبة» و«شروح الكنز».

(٢) قوله: لا يعرّم صاحب السرقة إذا أقيم عليه الحد: يعني إذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت إلى صاحبها وإن باعها أو وهبها لبقائها على ملك مالكها، ولا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر من الرواية، وهو رواية أبي يوسف رضي الله عنه عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وهو المشهور. روى الحسن أنه يضمن بالاستهلاك دون الهلاك. وقال الشافعي رضي الله عنه: يضمن فيها، تفصيله إن القطع واجب في السرقة البتة، وأما المسروق إن كان قائماً يجب رد عينه، وإن كان هالِكاً أو مستهلكاً لا يجب الضمان عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأن القطع لا يجتمع مع الضمان عندنا، وإن كان يجتمع مع الرد؛ وذلك لأن المال كان معصوماً حقاً للعبد، فإذا ورد عليه السرقة أوجب الشارع الحد، وهو حق الشرع، فإلجائياً وردت على حق الشرع.

= ففي حالة السرقة صار المال معصوماً حقاً للشرع، فلم يبقَ معصوماً لحق العبد، فلا يجب الضمان، وشرع جزاءه القطع جزاء كاملاً، فلا يجتمع معه. ويرد عليه أنه لو صحَّ هذا التقرير لزم أن لا يرد المسروق إذا كان قائماً بعينه، وليس كذلك. ويجب عنه بأنه يرد للتشابه الصور ولبقاء الملك المالك فيه، وإن انتقلت العصمة إلى الله تعالى، وإن شئت زيادة تفصيل في هذا المقام فارجع إلى كُتُب الأصول. واعترض عليه الشافعي رحمه الله بأن قوله تعالى: ﴿فَأَقْظَوْا﴾ (الأنعام: ٣٨) إنما يدل على مجرد القطع؛ لأنه لفظ خاص وضع لهذا المعنى المخصوص، ولا يدل على تحول العصمة إلى الله تعالى، فأنتم قد أبطلتم لعمل بالخاص، وزدتم عليه بقوله تعالى: ﴿لَا غَرَمَ عَلَى السَّارِقِ بَعْدَ مَا قُطِعَتْ يَمِينُهُ﴾.

فأجاب عنه الحنفية في كُتُب أصولهم: أن بطلان العصمة عن المسروق وتحوله إلى الله تعالى إنما تُثبت من قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا﴾ (الأنعام: ٣٨) لا بقوله تعالى: ﴿فَأَقْظَوْا﴾ (الأنعام: ٣٨)؛ وذلك لأن الله تعالى علَّل القطع بالجزاء، وجزاء على الإطلاقات الشرعية إذا استعمل في العقوبات يراد به ما يجب حقاً لله تعالى في مقابلة فعل العبد، ولأن الجزاء مصدر «جزى» بمعنى «كفى» و«قضى»، وهو دل على أن القطع جزاء كامل كافٍ للسرقة، ولا يكون ذلك إلا بكامل الجناية، وهي إنما تكون كاملة إذا كانت واقعة على حق الله تعالى؛ لأنها جناية من جميع الوجوه، والجناية على حق العبد جناية من وجه دون وجه، فوجب أن تحول العصمة إلى الله تعالى ليكون حراماً بعينه، ولو بقيت العصمة في المال من جهة العبد لا يكون حراماً بعينه، فإنما أثبتنا هذا من إشارة قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ﴾ لا من قوله تعالى: ﴿فَأَقْظَوْا﴾ كما زعمتم.

واستدل أصحابنا على عدم وجوب الضمان بوجوه، منها: حديث لا يغرَم صاحب السرقة إذا أقيم عليه الحد، ثم روي عدم التضمين عن ابن سيرين والنخعي والشعبي وعطاء والحسن وقتادة. وقال في «البنية»: هذا هو الصواب لقوله تعالى: ﴿فَأَقْظَوْا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا﴾ (الأنعام: ٣٨)، فلم يأمر بالتغريم ولو كان لازماً عليهم لذكره. فإن قلت: الحديث معلول؟ قال الدارقطني: وفي إسناد سعيد بن إبراهيم، وهو مجهول، ويروى بطرق كلها لا تثبت، ولو سلم احتمل أنه أراد بنفي الغرم نفي العذاب في الآخرة. ويحتمل أنه أراد أجره الحداد أو نفي الضمان أبداً، كما كان في بدء الإسلام، ومع هذه الاحتمالات لا يمكن الاحتجاج به لنفي الضمان.

قلت: قول الدارقطني لا يقبل إذا انفرد، وإنما تكلموا في الحديث من حيث إسناد؛ لأنه رواه المسور عن عبد الرحمن بن عوف، والمسور لم يلقه. وهذا إن ثبت فهو صفة الإرسال، والمرسل حجة. علا أن العيني ذكر في «البنية» أنه أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» بسند متصل محتج به.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارَقُطَنِيِّ: «لَا غُرْمَ عَلَى السَّارِقِ بَعْدَ قَطْعِ يَمِينِهِ».  
 وَفِي رِوَايَةِ النَّبَرِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ: «لَا يَضْمَنُ السَّارِقُ سَرَقَتَهُ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحَدِّ».  
 وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ مُخْتَجٍّ بِهِ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ  
 اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَ الْحَدُّ عَلَى السَّارِقِ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ».  
 بَابُ حَدِّ الْخَمْرِ

٣٦٠٠ - عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْحَمْرِ بِشَرِبِهَا

وهذا المسور وأبوه على شرط البخاري، وأبوه ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وأن الزهري يروي عن  
 سعيد بن إبراهيم هذا الحديث، نقله عبد الباقي، وقال عبد الباقي: هذا صحيح. قيل: هو قاضي المدينة أحد الثقات  
 الأثبات. وإطلاق الغرم على أجرة القاطع خلاف الظاهر، مع أنه ذكر النبي ﷺ الغرم منكرًا في رواية، وهو في  
 موضع النفي، والنكرة في موضع النفي نعم، فينبغي عنه جميع أنواع الغرم. وقال الفقيه أبو الليث: روي عن محمد بن  
 الحسن أنه قال: إنما لم يجب عليه الضمان في الحكم والقضاء. وأما ديانة فالضمان واجب. وهذا القول أحسن ويفتي  
 به؛ لأنه قال في «الفتح»: وفي «المبسوط»: روى هشام عن محمد أنه إنما يسقط الضمان عن السارق قضاء لتعذر الحكم  
 بالمائة. فأمّا ديانة فيفتي بالضمان للمحق الخسران والنقصان للمالك من جهة السارق. التقطته من «الهداية» و«الدر  
 المختار» و«رد المحتار» و«شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية» و«البنية» و«شروح الكنتز» و«التفسيرات الأحمدية»  
 و«المرقاة».

١٠ قوله: إن عمر بن الخطاب استشار الخ: أجمع الأئمة على تحريم الخمر ونجاستها، وإن شرب كثيرها وقليلها موجب  
 للحد، وإن من استحلها حكم بكفره، ولا ينقص حده عن الأربعين إجماعًا، والخلاف إنما هو في الزيادة على الأربعين،  
 فقال أبو حنيفة ومالك: ثمانون كحد القذف إلا أن حد القذف ثبت بالقرآن، وحد الشرب أصله ثبت بالأحاديث  
 المرفوعة، وتقديره ثبت باتفاق الصحابة. وقال الشافعي: أربعون وما زاد على الأربعين كان تعزيرًا، وللإمام أن يزيد في  
 العقوبة إذا أدى إليه اجتهاده. قلت: ورجح الحارثي الثمانين. وقال ابن عبد البر: الجمهور من علماء السلف والخلف على  
 أن الحد في الشرب ثمانون، وهو قول الثوري والأوزاعي وإسحاق وأحمد وأحد قولي الشافعي، واتفق إجماع الصحابة في  
 زمن عمر على ذلك، ولا يخالف لهم، وعلى ذلك جماعة من التابعين، والخلاف في ذلك كالشذوذ المحجوج بالجمهور.

وقد قال ابن مسعود: ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن.



الرَّجُلُ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: تَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ؛ فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ، وَإِذَا سَكِرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى افْتَرَى أَوْ كَمَا قَالَ، فَجَلَدَ عُمَرُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَوَصَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالتَّنَائِي وَالْحَاسِكُ وَصَحَّحَهُ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مَوْضُوعًا مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أُنِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَجَلَدَهُ بِمِجْرَدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ. قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفِ الْحُدُودَ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: جُلِدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْخَمْرِ بَعَثَانِ أَرْبَعِينَ، فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ عُمَرَ جُلِدَ بَدَلُ كُلِّ نَعْلٍ سَوْطًا. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ وَحَسَّنَهُ. وَرَوَى أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ . . قَالَ: أَتَاهُ رَجُلٌ<sup>١</sup> يَابِسٌ لَهُ تِسْوَانٌ قَدْ ذَهَبَ

= وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» انتهى. وهذا في حق الخمر، فأما العبد فعلى النصف من ذلك بالاتفاق، وانفقوا على أن حد الشرب يقام بالسوط إلا ما روي عن الشافعي أنه يقام بالأيدي والنعال وطرف الثياب. قلت: والحق مع الجمهور لاجتماع الصحابة على السوط، «رحمة الأمة» «نيل الأوطار» «عمدة الرعاية»، «المرواة»، «التعليق الممجد» ملقط منها.

وقوله: «رجل يابس» أي «شرب الخمر» اعلم أن في هذا الحديث فوائد، منها: أن الحد لا يقام إلا في حالة الصحو لا في حالة السكر؛ ليجد ألم الحد ويحصل الانزعاج، فيحبس السكران إلى زمان الإفاقة. ومنها: أن السكر لا يوجب الحد إلا إذا ذهب عقله بالكلية بحيث لا يعرف السماء من الأرض، وهو الحد البالغ المعتبر في الحد لا في نقض الوضوء، والحرمة من الأثرة المسكرة غير الخمر، ففي حقها أن يهذى؛ لأن الاحتياط في باب الحدود لازم، اخذنا من حديث: «ادرا الحدود بالثبتهات»، هذا عند أبي حنيفة . . ، وعندهما أن يهذى مطلقاً أي في باب الحرمة، وفي باب وجوب الحد كليهما، وقولها يختار للفتوى.

وعند الشافعي أن يظهر أثره في مشيه وحركانه وأطرافه، ومنها: أنه لا يقام الحد إلا بالدرة أو السوط المقطوع الشمرة حتى يذوق ويصير درة لا بالجريدة والنعال، كما ورد في ابتداء الحال من زمان حرمة الخمر، ثم علم نسخه ونسخ الأربعين بالإجماع المتعقد في خلافة عمر . . على الثمانين. ومنها: أنه يجلد على الجلد المكشوف لا على الثياب. ومنها: أنه يرفع الجلاد يده في الجلد، ومنها: أنه لا يرفع بحيث يبدأ إبطه وضبعه. ومنها: أن حد الخمر =

عَقْلُهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَجَلَسَ حَتَّى إِذَا صَحَا وَأَفَاقَ عَنِ السَّكْرِ، دَعَا بِالسَّوِطِ فَقَطَعَ ثَمَرَتَهُ ثُمَّ رَقَّهُ وَدَعَا جَلَّادًا، فَقَالَ: اجْلِدْ عَلَى حِلْنٍ وَارْفَعْ يَدَكَ فِي جَدِّكَ، وَلَا تَبْدَأْ ضَبْعَيْكَ، قَالَ: وَأَنْشَأَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْدُ حَتَّى أَكْمَلَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً حَتَّى سَيَّلَهُ، فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَا بَنَ لَابْنٍ أُخِي، وَمَا لِي وَلَدٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ: شَرُّ الْعَمِّ وَالِئِ التَّيِّمِ أَنْتَ كَبَتَ وَاللَّهِ مَا أَحْسَنَتْ أَدَبَهُ صَغِيرًا وَلَا سَرَّتُهُ كَبِيرًا.

٣٦٠١ - وَعَنْ جَابِرٍ عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ: ثُمَّ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ<sup>(١)</sup> فِي الرَّابِعَةِ فَضَرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ قُبَيْصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ.

فَقُتِبَ بِهَذَا أَنَّ الْقَتْلَ بِشُرْبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ مَنْسُوخٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ بَاقٍ سِيَاسَةً، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

- ثمانون جلدة بالدرة لا أربعون. ومنها: أنه يجب على الولي تأديب الصغير وتحسينه وتقويم عاداته حتى لا يقع في الفسق والفجور. ومنها: أنه ينبغي السر على المسلم. ومنها: رافة الإمام ورقته وشفقته على حال المحدود، والاعتناء والحزن بحده. ومنها: أنه ينبغي العفو والصفح عنه قبل الإتيان به إلى الإمام. ومنها: أنه لا يمكن للإمام إذا عرض عليه أن يترك إقامة الحد، مأخوذ من «تنسيق النظام» و«شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية».

(١) قوله: قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله. وقد أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر، وأجمعوا على وجوب الحد على شاربيها، سواء شرب قليلاً أو كثيراً، وأجمعوا على أنه لا يقتل لشربها وإن تكرر ذلك منه، هكذا حكى الإجماع فيه الترمذي. وقال الطحاوي: وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمة الله عليهم أجمعين، وحكى القاضي عن طائفة شاذة أنهم قالوا: يقتل بعد جلده أربع مرات لحديث الوارد في ذلك. وهذا القول باطل مخالف لإجماع الصحابة، فمن بعدهم على أنه لا يقتل، وإن تكرر منه أكثر من أربع مرات، والأمر بالقتل في المرة الرابعة كان في ابتداء الإسلام، ثم نسخ. قال جماعة: دل الإجماع على نسخه. وقال بعضهم: نسخه قوله ﷺ: «لا يحل دم امرء مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة». وقيل: إنه باق سياسة، وهو الأصح. أخذته من النووي والطحاوي.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبْنِي دَاوُدَ ثُمَّ<sup>(١)</sup> قَالَ: بَكَّئُوهُ، فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ يَقُولُونَ: مَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ مَا حَشَيْتَ اللَّهَ وَمَا اسْتَحْيَيْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ، وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

٣٦٠٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ فَلَمَّ فِي الْفَجِّ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا حَادَى بِدَارِ الْعَبَّاسِ انْقَلَبَتْ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ، وَقَالَ: «أَفْعَلَهَا؟» وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَرَوَى عُيَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ أَنَّ عَلِيًّا وَعُمَرَ قَالَا: مَنْ مَاتَ مِنْ حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ فَلَا<sup>(٣)</sup> دِيَّةَ لَهُ، الْحَقُّ قَتْلُهُ. وَرَوَاهُ يَنْحُوهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

(١) قوله: ثم قال أي بعد أمر حد الخمر بكتوه: من التبيكت، وهو التوبيخ والتعير باللسان، والظاهر أن هذا الأمر للاستحباب بخلاف الأول، فإنه للإيجاب. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: ولم يأمر فيه بشيء: قال في «المرواة»: يحتمل أن يكون إنما لم يعرض له بعد دخوله دار العباس من أجل أنه لم يكن ثبت عليه الحد بإقرار منه أو شهادة عدول، وإنما لقي في الطريق يميل فظن به السكر، فلم يكشف عنه رسول الله ﷺ وتركه على ذلك. ويحتمل أن يكون إنما لم يعرض له من أجل أنه يميل في الفج أي يظهر أثر السكر في مشيه وحركانه وأطرافه، وهو لا يوجب الحد، ولو كان هو أن لا يعرف شيئاً حتى الأرض من السوء لما تركه على ذلك وأقام عليه الحد، هذا ما ذهب إليه أبو حنيفة رضي الله عنه.

(٣) قوله: فلا دية له إلخ: أي من حد أو عزز فمات، يعني من حده الإمام أو عززه فمات فمات قدمه هدر لا يجب به شيء، لا على الإمام ولا على الجلادة، والمعزز بأمره من غير فرق بين حد الشرب وغيره، هذا عندنا ومالك وأحمد، خلافاً للشافعي؛ لأن الإمام مأمور بالحد والتعزير، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة، وتماه في «الفتح» و«التبيين». قلت: ومقتضى التحليل بالأمر أن ذلك غير خاص بالإمام فقد مر أن لكل مسلم إقامة التعزير حال مباشرة المعصية؛ لأنه مأمور بإزالة المنكر إلا أن يفرق بأنه يمكنه الرفع إلى الإمام، فلم تعين الإقامة عليه بخلاف الإمام، فتأمل. وأيضاً جحتنا هذه الآثار. التقطته من «شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية» و«نيل الأوطار» و«رد المحتار».

بَابُ مَا لَا يُدْعَى عَلَى الْمَحْدُودِ

٣٦٠٣ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - أَنَّ رَجُلًا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَهُ: فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ».

٣٦٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَصَابَ امْرَأَةً حَرَامًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ، فَأَقْبَلَ فِي الْخَامِسَةِ، فَقَالَ: «أَيْكُتَّهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْمِرْوَدُ فِي الْمَكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْبَيْتِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَذَرِي مَا الرِّثَاءُ؟» قَالَ: نَعَمْ، أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَامًا مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ حَلَالًا، قَالَ: «فَمَا تُرِيدُ بِهِذَا الْقَوْلَ؟» قَالَ: أُرِيدُ أَنْ تُظَهِّرَنِي، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: انْظُرْ إِلَى هَذَا الَّذِي سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَدْعُهُ نَفْسُهُ حَتَّى رُجِمَ رَجِمَ الْكَلْبِ، فَسَكَتَ عَنْهُمَا، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً حَتَّى مَرَّ بِحَيْفَةِ حِمَارٍ شَائِلٍ بِرَجُلِهِ، فَقَالَ: «أَيْنَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟» فَقَالَا: نَحْنُ ذَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «انْزِلَا فَكَلَا مِنْ حَيْفَةِ هَذَا الْحِمَارِ»، فَقَالَا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَنْ يَأْكُلُ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: «فَمَا يَلْتُمَا مِنْ عِرْضِ أَخِيكُمَا أَنْفَا أَشَدُّ مِنْ أَكْلِ مِنْهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهُ الْآنَ لَفِي أَنْهَارِ الْحِجَّةِ يَنْقِمِسُ فِيهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَعَنْهُ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذْرِي» الْحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لِأَهْلِهَا أَمْ لَا». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَالْبُزْأَرِيُّ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَالسَّنَدُ قَوِيٌّ بِإِعْتِرَافِ الْحَافِظِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ عِبَادَةِ فَالْعَبْرَةُ لَهُ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ع قَالَ: أُتِيَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ، فَقَالَ: مَا أَحَالَهُ سَرَقَ، فَقَالَ السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ ثُمَّ احْسِمُوهُ ثُمَّ اثْنُونِي بِهِ»، قَالَ: فَذَهَبَ بِهِ فَقُطِعَ ثُمَّ حُسِمَ ثُمَّ أُتِيَ بِهِ، فَقَالَ: «تُبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» قَالَ: تُبْتُ إِلَى اللَّهِ. فَقَالَ «تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِيَّ وَابْنِ مَاجَهٍ وَالدَّارِمِيِّ: فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ» فَقَالَ: اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: «اللَّهُمَّ تُبَّ عَلَيْهِ» ثَلَاثًا. وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُدَّ لَيْسَ بِكَفَّارَةٍ لِلذُّنُوبِ وَالْكَفَّارَةُ هِيَ التَّوْبَةُ.

قوله: اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في أن الطهارة من الذنب من أحكام الحد من غير توبة، فذهب كثير من العلماء إلى ذلك. ومنهم الشافعية، وذهب أصحابنا إلى أنها ليست من أحكام الحد، فإذا أقيم عليه الحد ولم يتب لم يسقط عنه إثم تلك المعصية، ولا يظهر بدون التوبة عندنا، يعني ليس الحد مطهرا عندنا، بل المطهر التوبة؛ استدلالاً بهذه الأحاديث وعملاً بآية قطاع الطريق؛ فإنه قال تعالى: «وَمَنْ جُنَّ فِي عَذَابِنَا فَلْيَسْتَغْفِرْ إِلَيْنَا وَتُبْ» (البقرة: ٣٣-٣٤)، فإن اسم الإشارة يعود إلى التقتيل أو التصليب أو النفي. فقد جمع الله تعالى بين عذاب الدنيا والآخرة عليهم، وأسقط عذاب الآخرة بالتوبة، فإن الاستثناء عائد إليه للإجماع على أن التوبة لا تسقط الحد في الدنيا.

وأما ما رواه البخاري وغيره مرفوعاً: «إِنْ مِنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْمَعَاصِي شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ مِنْ أَصَابِ مِنْهَا شَيْئًا، فَسَرَّهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ»، فيجب حمله على ما إذا تاب في العقوبة؛ لأنه هو الظاهر؛ لأن الظاهر أن ضربه أو رجحه يكون معه توبة منه لذوقه سبب فعله، فيقتيد به جمعاً بين الأدلة، =

بَابُ التَّعْزِيرِ<sup>(١)</sup>

= وتقيد الظني مع معارضة القطعي له متعين بخلاف العكس. كذا في «فتح القدير». واستدل الزيلعي على عدم كونه مطهرا من الذنب بأنه يقام على الكافر ولا مطهر له اتفاقا، وأوضح دليلنا في «النهر». النقطة من «البحر الرائق» و«عمدة الرعاية» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«العرف الشدي».

(١) قوله: باب التعزير: لما ذكر العقوبات المقدرة شرع في غير المقدرة، والتعزير لغة: التأديب مطلقاً بضرب وغيره دون الحد أو أكثر منه، وشرعا: هو تأديب جزء الفعل هو محظور شرعا، والفرق بين التعزير والحد على ما في «نصاب الاحتساب» و«التاتارخانية» وغيرهما بوجوه، أحدها: أن الحد مقدر شرعا، والتعزير مفوض إلى رأي الإمام. وثانيها: أن الحد يندرج بالشبهة، والتعزير يجب معها. وثالثها: أن الحد لا يجب على الصبي، والتعزير شرع عليه. والرابع: أن الحد يوجد في الذمي ويطلق الحد عليه، وتأديبه لا يسمى تعزيراً بل عقوبة. والخامس: أن الحد يختص بالإمام، والتعزير يقيمه الزوج والمولى وكل من رأى أحداً يباشر المعصية. والسادس: أن الرجوع يعمل في الحد لا في التعزير. والسابع: أنه يمس المشهود عليه حتى يسأل عن الشهود في الحد لا في التعزير. والثامن: أن الحد لا تجوز الشفاعة فيه بخلاف التعزير. والتاسع: أن الحد يسقط بالتقادم دون التعزير. والعاشر: أن الحد لا يجوز للإمام تركه بخلاف التعزير.

وفي «البحر»: أجمعت الأمة على وجوب التعزير في كبيرة لا توجب الحد، وكل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر، ويثبت عليه عند الحاكم؛ فإنه يجب فيها التعزير، انتهى. وفي «السرارية»: من وطئ بشبهة عَزَّرَ، انتهى. وفي «الذخيرة»: إن كان الفعل من جنس ما يجب به الحد، ولم يجب له منع وعارض، يبلغ التعزير أقصى غايته، وإن كان من جنس ما لا يجب فيه الحد لا يبلغ أقصى غايته، ولكنه مفوض إلى رأي الإمام، انتهى. وفي «نصاب الاحتساب»: التعزير واجب كالحد؛ لأنه جزء فعل هو محظور، فيكون واجبا بخلاف التأديب؛ لأنه غير واجب، بل مباح، انتهى. كذا في «عمدة الرعاية».

وقال في «المراقبة»: ثم التعزير فيما شرع فيه التعزير إذا رآه الإمام واجب عندنا، وهو قول مالك وأحمد. وعند الشافعي ليس بواجب؛ لما أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: إني رأيت امرأة فأصبت منها ما دون أن أطأها، فقال رسول الله ﷺ: «أصليت معنا؟» قال: نعم، فتلا عليه: ﴿إِنَّ أَحْسَنَ نِكَاحٍ يُذْهِبُ أَلْسِنَاتٍ﴾ (هود: ١١٤). وقال في الأنصار: «اقبلوا من محسنهم وتحاوروا عن مسيئهم». وقال رجل للنبي ﷺ في الحكم الذي حكم به للزير في سقي أرضه، فلم يوافق غرضه: أن كان ابن عمك، فغضب ﷺ، فلم يعزوه. ولنا أن ما كان منصوفاً عليه من التعزير، كما في وطن جارية امرأته أو جارية مشتركة يجب امتثال الأمر فيه، وما لم يكن منصوفاً عليه إذا رأى الإمام بعد مجانبة هوى نفسه المصلحة لو علم أنه لا ينزجر إلا به وجب؛ لأنه زاجر مشروع لحق الله تعالى، فوجب كالحد، =

٣٦٠٦ - عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ <sup>(١)</sup> بَلَغَ حَدًّا فِي غَيْرِ حَدِّ فَهُوَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ». رَوَاهُ النَّبَيْهِيُّ فِي سُنَنِهِ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي «كِتَابِ الْأَقْبَارِ» مُرْسَلًا.

= وما علم أنه يتزجر بدونه لا يجب، وهو محمل حديث الذي ذكر للنبي ﷺ ما أصاب من الخ، فإنه لم يذكره النبي ﷺ إلا وهو نادم منزجر لأن ذكره له ليس إلا للاستعلاء بموجبة ليفعل معه، وأما حديث الزبير فالتعزير لحق آدمي وهو النبي ﷺ، ويجوز له تركه.

وحاصل ما في «رحمة الأمة»: أن التعزير هو مشروع لكل معصية لاحت فيها ولا كفارة، وهل هو فيها يستحق التعزير في مثله حق واجب لله عز وجل أم غير واجب. قال الشافعي: لا يجب، بل هو مشروع. وقال أبو حنيفة ومالك: إذا غلب على ظنه أنه لا يصلحه إلا الضرب وجب، وإن غلب على ظنه صلاحه بغيره لم يجب. وقال أحمد: إذا استحق بفعله التعزير وجب.

(١) قوله: من بلغ حدًّا في غير حد فهو من المعتدين: والأصل في نقص التعزير عن الحدود هذا الحديث، وإذا تعذر تبليغ التعزير حدًّا فأبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما نظرًا إلى أدنى الحد، وهو حد العبد في القذف فصرّاه إليه، وذلك أربعون، فنقصًا منه سوطًا، فجعلًا أكثر التعزير تسعة وثلاثين سوطًا، هذا هو الحق؛ لأن من اعتبر حدًّا لأحرار فقد بلغ حدًّا، وهو حد العبد، وتذكير حد في الحديث ينافيه، ويقولنا قال الشافعي في الحر، وقال في العبد تسعة عشر؛ لأن حد العبد عنده عشرون، وفي الأحرار أربعون، وأبو يوسف اعتبر أقل حدود الأحرار؛ لأن الأصل الحرية، فنقص سوطًا في رواية عنه، فجعل أكثر التعزير تسعة وسبعين سوطًا، وهو قول زفر رحمته الله، وهو القياس. وظاهر الرواية عن أبي يوسف تنقيص خمسة، كما روي عن علي، ويجب تقليد الصحابي فيها لا يُدْرِكُ بالرأي، لكنه غريب عن علي رضي الله عنه، وقامه في «الفتح».

وفي «الحاوي القدسي» قال أبو يوسف: أكثره في العبد تسعة وثلاثون سوطًا، وفي الحر خمسة وسبعون سوطًا، وبه نأخذ. فعلم أن الأصح قول أبي يوسف، «بحر». قال صاحب «رد المحتار»: يحتمل أن قوله: «وبه نأخذ» ترجيح للرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية الأولى؛ لكون الثانية هي ظاهر الرواية عنه، ولا يلزم من هذا ترجيح قوله: على قولها الذي عليه متون المذهب، مع نقل العلامة قاسم تصحيحه عن الأئمة، ولذا لم يعول الشارح على ما في «البحر»، وعن أبي يوسف أنه يقرب كل جنس إلى جنسه، فيقرب اللمس والقبلة من حد الزنى، وقذف غير المحصن أو المحصن بغير الزنى من حد القذف صرفًا لكل نوع إلى نوعه، وعنه أنه يعتبر على قدر عظم الجرم وصغره، «زيلعي».

وأقل التعزير ثلاث جلدات، وهكذا ذكره القدوري، فكانه يرى أن ما دونها لا يقطع به الزجر، وليس كذلك، بل يختلف ذلك باختلاف الأشخاص، فلا معنى التقدير مع حصول المقصود بدونه، فيكون مقوَّضًا =

٢٦٠٧ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوُجْهَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا يَهُودِي، فَاصْرِبْهُ عِشْرِينَ، وَإِذَا قَالَ: يَا مُجَنَّثٌ، فَاصْرِبْهُ عِشْرِينَ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ

= إلى رأي القاضي يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما نبين تفصيله، وعليه مشايخنا ، «زليعي» ونحوه في «الهداية». قال في «الفتح»: فلو رأى أنه ينزجر بسوط واحد اكتفى به، وبه صرح في «الخلاصة»، فلو رأى أنه لا ينزجر بأقل من تسعة وثلاثين صار أكثره أقل الواجب، وتبقى فائدة تقدير الأكثر بها أنه لو رأى أنه لا ينزجر إلا بأكثر منها يقتصر عليها، ويبدل ذلك الأكثر بنوع آخر، وهو الحبس مثلاً.

وقال في «عمدة الرعية»: اعلم أن التعزير على أنواع. فقد يكون بالصفح على العنق وبفرك الإذن وبنظر القاضي له بوجه عبوس ويشتم غير القذف، وبالحبس وبالنفى وبالقتل وبالضرب وبغير ذلك، فإن اقتضى رأي القاضي الضرب في واقعة، فحينئذ ينبغي له أن ينقصه من مقدار أدنى الحدود، وهو أربعون سوطاً لشارب الخمر، كذا حقه في «فتح التقدير». وذكر جمع من المشايخ التعزير بالقتل في مواضع، حيث قالوا: إن للإمام قتل من سرق مراراً سياسةً، ومن تكرر منه الخلق مراراً، والساحر إذا تكرر منه السحر، والزنديق ومعتاد اللواط، ومن سب النبي ، وأكثر منه وهو ذمي، وصرحوا أيضاً بأن من وجد مع زوجته رجلاً يزني، له قتلها. وأمثال هذه كثيرة، وصرح في «الخلاصة» و«الظهير» بجواز التعزير بأخذ المال وإحراق البيت ونحو ذلك.

وقال أصحابنا وأصحاب الشافعي: حديث أبي بردة بن نيار: منسوخ بدليل عمل الصحابة بخلافه من غير إنكار أحد، واستدلوا بأن الصحابة جاوزوا عشرة أسواط، وذكر بعض المتأخرين أن حديث أبي بردة محمول على التأديب الصادر من غير الولاة، كالسيد يضرب عبده والزوج يضرب زوجته والأب ولده، يعني لا يزداد على العشر في التأديب التي لا تتعلق بمعصية، كتأديب الأب ولده الصغير. النقطة من «المراقبة» و«الهداية» و«رد المحتار» و«عمدة الرعية» و«نيل الأوطار» و«عمدة القاري».

قوله: حديث أبي بردة منسوخ بهذا الحديث؛ لأنه قد ثبت

فيه أن النبي كان يجاوز العشرة. أخذته من «اللمعات». وقال في «الدر المختار»: عزز الشافعي بإيخا نخت يا يهودي. والضابط: أنه متى نسب إلى فعل اختياري محرم شرعاً، ويعد عاراً عرفاً يعزّر، وإلا لا. ابن كمال.

قوله: قيل: إنه محمول على المستحل لذلك. وقال المظهر: حكم أحمد بظاهر

الحديث. وقال غيره: هذا زجر وإلا حكمه حكم سائر الزناة، يرمم إن كان محصناً، ويجلد إن لم يكن محصناً. كذا في «المراقبة».



نَحَرِمُ فَأَقْتُلُوهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَهَذَا رَجْرٌ وَسِيَاسَةٌ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ سَائِرِ الرُّتَاةِ.

٣٦٠٩ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَجَدْتُمْ الرَّجُلَ غَلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاحْرِقُوا مَتَاعَهُ»<sup>(١)</sup> وَأَضْرِبُوهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَدْ رُوِيَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَالِ، فَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِحَرْقِ مَتَاعِهِ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ لَأَحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ حِينَ كَانَتْ الْعُقُوتَةُ بِالْمَالِ.

### بَابُ بَيَانِ الْخَمْرِ وَوَعِيدِ شَارِبِهَا

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ  
وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ  
لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ  
الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ

١، قوله: فاحرقوا مَتَاعَهُ. وقال في «العرف الشذي»: يدل حديث الباب على إحراق الهال تعزيراً، وفي عامة كتبنا نفي التعزير بالهال، وإنه منسوخ، ووجدت في «الحاوي القديمي» جواز التعزير بالهال عن أبي يوسف، انتهى. وصرح في «الخلاصة» و«الظهرية» بجواز التعزير بأخذ الهال وإحراق البيت ونحو ذلك.

٢، قوله: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ رِجْسٌ، فيها دلالات سبعة على تحريم الخمر، أحدها: قوله: ﴿رِجْسٌ﴾ والرجس هو النجس، وكل نجس حرام. والثاني: قوله: ﴿مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ (الهايدة: ٩٠) وما هو من عمله فهو حرام. والثالث: قوله: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾ (الهايدة: ٩٠) وما أمر الله باجتنابه فهو حرام. والرابع: قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الهايدة: ٩٠) وما علّق رجاء الفلاح باجتنابه فالإتيان به حرام. والخامس: قوله: ﴿يُنَافِئُكُمْ بَيْنَكُمْ﴾ (الهايدة: ٩١)، وما هو سبب وقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو حرام. والسادس: قوله: ﴿وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ (الهايدة: ٩١) وما يصد به الشيطان المسلمين عن ذكر الله وعن الصلاة فهو حرام. والسابع: قوله: ﴿فَقُلْ أَنتُمْ مُنْتَهَوْنَ﴾ (الهايدة: ٩١) معناه انتهوا، وما أمر الله عباده بالانتهاء عنه فالإتيان به حرام، «الكشاف». قلت: والثامن: اقترانها بالأوثان حيث قال: ﴿...﴾ =

اللَّهُ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾ (البائدة: ٩٠، ٩١)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعَصِرْ<sup>(١)</sup> خَمْرًا﴾ (يوسف: ٣٦)

٣٦١ - عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْعِنَبِ<sup>(٢)</sup>

خَمْرًا وَأَنْهَاكُمُ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

= وَأَلْمِيشِيرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ ﴿البائدة: ٩٠﴾ وما يفترن بالكفر فلا أقل من أن يكون حرامًا، ولذا أورد شارب الخمر كعابد الوثن وشارب الخمر كعابد اللات والعزى. كذا في «المرقاة».

(١) قوله: أعصر خمرًا قالوا: قد دل على أن الخمر هو ما يعصر لا ما ينبذ. كذا في «نيل الأوطار».

(٢) قوله: إن من العنب خمرًا إلخ: اعلم أن جميع الأعيان التي تستخرج منها الأشربة أربعة: العنب والتمر والزبيب والحبوب كالحنطة والشعير والذرة، ثم للماء الذي يستخرج من هذه الأعيان حالتان: فيء ومطبوخ، والمطبوخ نوعان: ما طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، وما طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه، أو بقي نصفه، وذهب نصفه. وللماء الذي يستخرج من هذه الأعيان أوصاف ثلاثة: حلو وحامض ومر، وما يتخذ من العنب خمسة: أحدها: الخمر، وهي التيء من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد، هذا عند أبي حنيفة، وعندهما إذا اشتد صار خمرًا بدون قذف الزبد، وبه قالت الثلاثة، ولأبي حنيفة أن الغليان بذاته الشدة وكمالها بقذف الزبد وسكونه؛ إذ به يتميز. الصافي من الكدر، وأحكام الشرع قطعية، فتناط بالنهاية كالحذ، وإكفار المستحل، وأحكامه أنه حرام قليله وكثيره.

والثاني: الباق، وهو الذي طبخ أدنى طبخة، وهو حلال حلوه، وإذا غلا واشتد يحرم. والثالث: المنصف، وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه، وحكمه حكم الباق. والرابع: المثلث، وهو الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال وإن غلا واشتد. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى: حرام قليله وكثيره. وهذا الخلاف فيما إذا قصد به التقوي، أما إذا قصد به التلهي لا يحل بالاتفاق، وعن محمد رحمته مثل قولها وعنه أنه كره ذلك، وعنه أنه توقف فيه، قال: لا أحرمة ولا أبيحه. والخامس: الجمهوري، وهو من ماء العنب إذا صب عليه الماء. وقد طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه، وحكمه حكم الباق.

وما يتخذ من الزبيب نوعان، تقيع ونبذ. الأول: أن ينقع في الماء ويترك حتى يستخرج الماء حلاوته. وحكمه حكم الباق. والثاني: هو الذي من ماء الزبيب إذا طبخ أدنى طبخة. وحكمه حكم المثلث. وما يتخذ من التمر ثلاثة: السكر محرقة، وهو المتخذ من ماء التمر، والفضيخ المتخذ من ماء البسر، وحكمه حكم الباق، والنبذ المتخذ من ماء التمر والبسر المذب، إذا طبخ أدنى طبخة، حكمه حكم المثلث. وما يتخذ من العسل والأجاص والفرصاد والذرة والحنطة فهو كالمثلث.

= ثم اعلم أن كون الخمر اسماً للنبي من ماء العنب إذا صار مسكراً حقيقة بالاتفاق من أئمة اللغة حتى اشتهر استعماله فيه، وفي غيره سمي بأسماء مختلفة مجازاً. وهذا عندنا. وقال الشافعي وغيره: الخمر هو اسم لكل مسكر؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه عليه السلام قال: كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام. وعن العناب بن بشير رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إن من الخطة خراً، وإن من الشعر خراً، ومن الزبيب خراً، ومن التمر خراً، ومن العسل خراً». وعن أبي هريرة قال: قال ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب»، ولأن الخمر سميت خراً؛ لمخامرتها العقل، وكل مسكر يخامر العقل.

قلنا: الخمر حقيقة اسم للنبي من ماء العنب إذا صار مسكراً، وغيره من الأشربة كل واحد له اسم مثل المثلث والباذق والطلاء والمنصف والسكر ونحوها، وإطلاق الخمر عليها مجاز، وعليه تحمل أحاديث الخصوم، وتؤيده أحاديث الباب المذكورة في هذا الكتاب؛ لأن السكر من كل شراب هو غير الخمر في أحاديث الباب؛ لأن العطف يقتضي المغايرة.

وتقصيله: أن قوله ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب» قد أولناه بتأويلات. الأول: أريد في هذا الخبر وفي ما جاء مثله من الأخبار بيان الحكم، وهو الحرمة لا بيان الحقيقة؛ إذ هو اللائق بمنصب الرسالة؛ لأن النبي ﷺ مبعوث لبيان الأحكام، لا لبيان الحقائق بأن يقول: هذا حجر. وهذا شجر؛ لأن كل واحد يعلم ذلك من أحاد الناس. والثاني: أن يكون المراد من قوله: «من هاتين الشجرتين» إحداهما، كما في قوله عز وجل: «يَنْفَعُ الْخِرَافَ وَالْإِنْسَ أَنْتُمْ يَأْتِيَكُمُ رَسُولٌ يُنْذِرُكُمْ» (الأنعام: ١٣٠) والرسول من الإنس لا من الجن. وقوله عز وجل: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا أَلْلُؤْلُؤًا وَلَمْزَجًا» (الرحمن: ٢٢)، وإنما يخرج من أحدهما، فيكون المقصود من قوله: «الخمر» هي الكائنة من العنب لا من النخلة.

الثالث: أن يكون عني فيه الشجرتين جميعاً ويكون ما خر من ثمرهما خراً. الرابع: أن يكون المراد كون الخمر من هاتين الشجرتين، وإن كانت مختلفة ولكن المراد من العنب هو الذي يفهم منه الخمر حقيقة، ولهذا يسمى خراً، سواء كان قليلاً أو كثيراً، أسكر أو لم يسكر، ويكون المراد من التمر ما يكون مسكراً، فلا يكون غير المسكر منه داخلاً فيه، وكذا الكلام في كل ما جاء من إطلاق الخمر على غير العنب.

فإن قلت: كل ما أسكر يطلق عليه أنه خمر، ألا ترى حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: كل مسكر خمر وكل مسكر حرام. قلت: المنى في هذا الخبر وفيما جاء مثله من الأخبار أنه يسمى خراً حالة وجوب السكر دون غيره، بخلاف ماء العنب المشتد، فإنه خر سواء أسكر أو لم يسكر، والدليل قوله ﷺ: الخمر ما خامر العقل فإنه أنما يسي خراً عند تخامره العقل بخلاف ماء العنب المشتد.

فإن قلت: لما جاءهم منادي رسول الله ﷺ إن الخمر قد حرمت امتنعوا وكسروا الجرار، ولم ينكروا ولا قالوا: =

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: حُرِّمَتِ الْخُمْرُ بِعَيْنِهَا وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ. وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ وَالْدَّارَقُطْنِيِّ نَحْوُهُ.  
وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ مِنْ طَرِيقٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: حُرِّمَتِ الْخُمْرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ.  
وَفِي رِوَايَةٍ: «حُرِّمَتِ الْخُمْرُ بِعَيْنِهَا قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ».

= كنا نشرب الفضيخ، بل امتنعوا، فلولا أن عندهم خمر لما امتنعوا منه؟ قلت: الفضيخ الذي كانوا يشربونه حينئذ كان مسكرا، والمسكر يطلق عليه اسم الخمر باعتبار تخامره العقل؛ لأن حقيقة الخمر من العنب النقي المشد، حتى يتعلق به الحج في قليله، وغير ماء العنب من الأثرية لا يتعلق الحد إلا بالمسكر منها.

وقولنا: الخمر من النب وحده لا ينافي قول الصحابة: «إن الخمر من خمسة أشياء»، ولا يضره فصاحتهم؛ لأنهم استعملوا في كلامهم الحقيقة والمجاز، وهو عين الفصاحة، ولا يفرق بينهما من كلام الصحابة إلا من له ذوق من إدراك دقائق الكلام. يعني الصحابة ما أطلوا على العصير من غير العنب خرا بطريق الوضع اللغوي، بل بطريق التسمية، والتسمية غير الوضع بلا خلاف، ووجه تسميتهم من باب التشبيه والمجاز، لا من حيث الحقيقة، وإنما أراقوا المتخذ من التمر والرطب؛ لأنه كان مسكرا حينئذ، فأطلقوا عليه الخمر من جهة إسكاره لا من طريق الوضع اللغوي.

والدليل على أنه كان مسكرا حين بلغهم الخبر بتحريم الخمر ما رواه أبو عاصم بلفظ: حين مالت رؤوسهم فدخل داخل، فقال: إن الخمر حرمت. قال: فما خرج منا خارج ولا داخل حتى كسرنا القلال، وأهرقنا الشراب. الحديث. فلو كان غير مسكر لما فعلوا ذلك، وروى الطحاوي من حديث أنس رضي الله عنه قال: كان أبو عبيدة بن الجراح وسهيل بن بيضا وأبي بن كعب عيد أبي طلحة، وأنا أسقيهم من شراب حتى كاد يأخذ فيه الحديث. وفي آخره: وأنها البسر والتمر وأنها خمرنا يومئذ. ورواه أحمد أيضا وفيه أيضا: حتى كاد الشراب أن يأخذ فيهم، وفي رواية للطحاوي حتى أسرعت فيهم، فهذا ينادي بأعلى صوته أن مشروبهم يومئذ كان مسكرا، ولما بلغهم الخبر بتحريم الخمر أبطلوا الشراب وأراقوا ما بقي منه.

وهبك أن الخمر يسمى لمعنى تخامرة العقل، فذلك لا يدل على أن كل ما يخامر العقل يسمى خرا. ألا ترى أن الفرس الذي يكون أحد شقيه أبيض والآخر أسود يسمى أبلق، ثم الثوب الذي يجمتع فيه لون السواد والبياض لا يسمى بهذا الاسم، وكذلك النجم يسمى نجما بظهوره، قالوا: نجم أي ظهر وهو اسم للنجم المعروف، وهو الثريا، وليس بأعم لكل ما ظهر، وهذا كثير النظائر نحو القارورة، فإنها مشتقة من القرار، وليس اسما لكل ما يقر فيه شيء، =

وَفِي رِوَايَةٍ: «حُرِمَتِ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَمَا أَسْكَرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ»، وَلِلْبُزَّارِ نَحْوُهُ. وَقَالَ أَصْحَابُنَا: وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ هُوَ غَيْرُ الْخَمْرِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ؛ لِأَنَّ الْعُظْفَ يَقْتَضِي الْمُعَايَرَةَ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ عَمْرٍو بِسَنَدٍ جَيِّدٍ قَالَ: أَمَّا الْخَمْرُ فَحَرَامٌ لَا سَبِيلَ إِلَيْهَا، وَأَمَّا مَا عَدَّاهَا مِنَ الْأَشْرَبَةِ فَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْهُ رحمه الله أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَنَسِيرِ وَالْكُوبَةِ وَالْعُبَيْرَاءِ، وَقَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ عَنِ ابْنِ عَمَرَ رحمه الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ». وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَمَاتَ وَهُوَ يُدْمِنُهَا لَمْ يَتَّبَ لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ».

٣٦١١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: نَهَى <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُقَفَّرٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٦١٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

= بل المقول من أهل اللغة أن الخمر من العنب والتمخذ من غيره لا يسمى خمرًا إلا مجازًا. التقطته من «عقود الجواهر» و«الهداية» و«شروح الكثر» و«عمدة القاري» و«المبسوط».

(١) قوله: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومقفر: قال الطيبي: لا يبعد أن يستدل على تحريم البنج والشعثاء ونحوهما بما يفتقر ويزيل العقل؛ لأن العلة وهي زالة العقل مطردة فيها. كذا في «المركات».

(٢) قوله: ما أسكر كثيره فقليله حرام: اعلم أن الخمر عند أبي حنيفة عصير العنب إذا على واشتد وقذف بالزبد، فأحكامه عشرة مذكورة في «الهداية» منها أن مستحلها كافر، وأنها نجسة غليظة، وإن قليلها وكثيرها حرام، =

= وإن شاربيها محدود، أسكر أم لا، وسواها أشربة ثلاثة قليلها وكثيرها حرام إذا على واشتد، وإلا لم يجرم اتفاق، وفي رواية نجسة خفيفة، وهو مختار السرخسي، وفي رواية غليظة واختارها في «الهداية»، أحدها: الطلاء وهو عصير العنب المطبوخ الذي لم يطبخ ثلثه واشتد والخمر لا يطبخ وللطلاء تفسير آخر. وثانيها: السكر والثالث: النقيع، وهذه الثلاثة والخمر تسمى بالأشربة الأربعة، ويكون قليلها وكثيرها حراما، ولا يطلق لفظ الخمر إلا على الأول من الأربعة. وأما ما سواها فيتخذ النبيذ من كل شيء من الحبوب والثمار والألبان، وتسمى هذه الأقسام بالأنبذة، وحكمها إذا غلت واشتدت ما ذكروا أن القليل أي القدر غير المسكر منها حلال إذا كان بقصد التقوي على العبادة، وحرام بقصد التلهي، والكثير أي القدر المسكر منها حرام. وقوله وَيَسْخَرُونَ مِنْكَ: كل شراب أسكر يعني به الجزء الذي يحدث عقبه السكر فهو حرام. وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومعه وكيع بن حراح وسفيان الثوري، ولكنه لعله رجع سفيان عنه وفي «الهداية» عن الأوزاعي أيضا وفاق أبي حنيفة في الجملة، وبعض الصحابة أيضا، وإن تأولت الخصوم أقوالهم وأئمة آخرون أيضا موافقون للشيخين في الجملة، وأيضا قال ابن مسعود بمثل ما قال أبو حنيفة. فالمراد الأشربة الأربعة التي هي حلال عند الشيخين إذا غلت واشتدت وإلا فلا يجرم كثيرها اتفاقا.

ولأبي حنيفة آثار منها أن رجلا شرب النبيذ من شنة الفاروق الأعظم وأسكر فحد فقال: يا أمير المؤمنين! إنني شربت من شنتك، فقال عمر رضي الله عنه: حددتك من الإسكار. وأعلى الأشياء من جانب أبي حنيفة اعتذارًا ما أخرجه الطحاوي مرفوعا قال: اشربا ولا تسكرا إلخ. وقال بعض الحنفية: إن كل محرم يكون بعض جنسه حلالا، فيكون النبيذ حلالا من جنس الخمر الذي حرام والنظائر الحرير أنه حرام، ويجوز قدر أربعة أصابع للرجال، وكذلك الذهب والفضة، ووجدت لقولهم دليلا من قول بعض السلف عن بعض أهل البيت: أنهم ذكروا مثل ما ذكر بعض أحنافنا، وقال: إن نهر طالوت كان كثيره حراما وقليله حلالا، فعلم أن لقول ذلك البعض من الحنفية أصلا.

ثم أقول مغيرا عبارتهم لا غرضهم وذلك يجدي شيئا قالوا: إن ما سوى الأشربة الأربعة حلال، فقلبه على قصد التقوي على العبادة، ويحرم على قصد التلهي، وأقول مغيرا عبارتهم أن ما سوى الأربعة حرام، إلا قدر قليل بقصد التقوي على العبادة. والفرق أن عبارتهم تشعر أن الأصل الإباحة والحرمة بعارض التلهي، وعلى ما قلت تشعر بأن الأصل الحرمة، وإنما الحلال قدر قليل بقصد التقوي على العبادة، فإذا كان التقوي مثل التداوي، فيحول الأمر إلى باب التداوي، ولا تكون الأحاديث الوافرة مخالفة لأبي حنيفة، وهذا يكون شبيه قولنا: إن الميتة حرام، إلا عند الاضطرار، فيكون التقوي على العبادة مخصوصا ومستثنى، فيكون جميع أحاديث المسكر حرام على ظاهرها، مثل أن يقال: إن الميتة حرام، ومن أراد تفصيل أدلة أبي حنيفة من الأحاديث وغيرها فعليه بالعرف الشذي» وبذل المجهود» و«غاية البيان» و«معراج الهداية».

وَرَوَى أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ قِيلَ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ». وَقَالَ مُحَمَّدٌ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، وَبِهِ يُفْتَى فِي زَمَانِنَا لِعِلَّةِ الْفَسَادِ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ دَيْلَمِ الْحَمِيرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضٍ بَارِدَةٍ نَعَالِجُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا، وَإِنَّا نَتَّخِذُ شَرَابًا مِنْ هَذَا الْقَمْحِ نَتَّقَوِي بِهِ عَلَى أَعْمَالِنَا وَعَلَى بَرْدِ بِلَادِنَا، قَالَ: «هَلْ يُسْكِرُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاجْتَنِبُوهُ» قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ النَّاسَ غَيْرَ تَارِكِيهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَتْرُكُوهُ فَقَاتِلُوهُمْ».

٣٦١٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَدِيمَ مِنَ التَّيْمَنِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَتْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الدَّرَّةِ يُقَالُ لَهُ: الْمِزْرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْحَبَالِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا طِينَةُ الْحَبَالِ؟ قَالَ: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ أَوْ عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= وأما الشافعي وأحمد ومالك ومحمد بن حسن وجهور الصحابة، فذهبوا إلى أن المسكر البائع من كل شيء يحرم، فقلبه وكثيره، أسكر أم لم يسكر، والمسكر الجامد ليس بخمر. وأفتى أرباب الفتوى منا بقول محمد بن حسن لقوله عليه الصلاة والسلام: ما أسكر كثيره فقليله حرام. ذكره الزيلعي وغيره كصاحب «الملئق» و«المواهب» و«الكفاية» و«النهاية» و«المعراج» و«شرح المجمع» و«شرح درر البحار» و«القهستاني» و«العيني» حيث قالوا: الفتوى في زماننا بقول محمد؛ لغلبة الفساد، وعلل بعضهم بقوله: لأن الفساق يجتمعون على هذه الأثرة، ويقصدون اللهو والسكر يشربها.

أقول: الظاهر أن مرادهم التحريم مطلقاً، وسد الباب بالكلية، وإلا فالحرمة عند قصد اللهو ليست محل الخلاف، بل متفق عليها، ولما كان الغالب في هذه الأزمنة قصد اللهو لا التقوى على الطاعة منعا من ذلك أصلاً، تأمل. واختاره شارح «الوهبانية»، وذكر أنه مروي عن الكل. أخذته من «العرف الشذي» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«نيل الأوطار».

٣٦١٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخُمْرَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ لَمْ يَتَبِ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَسَقَاهُ مِنْ نَهْرِ الْحَبَالِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

٣٦١٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ وَأَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ بِمَحْقِ الْمَعَازِفِ وَالْمَزَامِيرِ وَالْأَوْتَانِ وَالصُّلْبِ وَأَمَرَ الْجَاهِلِيَّةَ وَحَلَفَ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ بِعِزَّتِهِ لَا يَشْرَبُ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي جُرْعَةً مِنَ الْخُمْرِ إِلَّا سَقَيْتُهُ مِنَ الصَّدِيدِ مِثْلَهَا، وَلَا يَتْرُكُهَا مِنْ خَافَتِي إِلَّا سَقَيْتُهُ مِنْ حِيَاضِ الْقُدْسِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦١٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌ وَلَا قِمَارٌ وَلَا مَمْنَانٌ وَلَا مُدْمِنٌ خُمْرٍ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.  
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلَا وَلَدٌ زَنِيَّةٌ» بَدَلُ «قِمَارٍ».

٣٦١٧ - وَعَنِ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ الْخُمْرِ وَالْعَاقُ وَالذَّيْبُوثُ الَّذِي يُعْرِفِي أَهْلِيهِ الْحَبْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٦١٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ الْخُمْرِ وَقَاطِعُ الرَّجِمِ وَمُصَدِّقٌ بِالسَّخْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦١٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُدْمِنُ الْخُمْرِ إِنْ مَاتَ لَعِنَ اللَّهُ كَعَابِدٍ وَتَنِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ.



وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه وَالتَّبَيَّهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ التَّبَيَّهِيُّ: ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ. ٣٦٢٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا أَبَالِي شَرِبْتُ الْخَمْرَ أَوْ عَبَدْتُ هَذِهِ السَّارِيَّةَ مِنْ دُونِ اللَّهِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مُوَفَّقًا.

٣٦٢١ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتُ عَطِيَّةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَتَاهَا عَنِ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ، فَقَالَتْ: كُنْتُ <sup>(١)</sup> أَخْذُ قَبْضَةً مِنْ تَمْرٍ وَقَبْضَةً مِنْ زَيْبٍ، فَأَلْقَيْهِ فِي إِنَاءٍ فَأَمْرُسُهُ، ثُمَّ أَسْقِيهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُنْبِذُ لَهُ زَيْبٌ فَيُلْقِي فِيهِ تَمْرًا، وَتَمْرٌ فَيُلْقِي فِيهِ الزَّيْبَ، وَرَوَاهُمَا التَّبَيَّهِيُّ فِي سُنَنِهِ.

١٠١ قوله: كنت أخذ قبضة من تمر وقبضة من زيب فألقيه في إناء الخ: هذا هو الخليطان، وهو أن يجمع بين ماء التمر وماء الزيب فيطبخ أدنى طبخة ويترك إلى أن يغلي ويشتد. وقد روي عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين التمر والزهو والتمر والزيب ولينبذ كل واحد منهما على حدة، وروي عن أبي سعيد مرفوعًا: «من شرب منكم النبيذ فليشر به زيبًا فردًا، أو تمرًا فردًا، أو بسرًا فردًا»، ويظهر هذه الأحاديث ذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه إلى تحريم النبيذ الذي جمع فيه بين الخليطين، وإن لم يكن المتخذ منهما مسكرًا. وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله الآخر: لا يجزم ما لم يسكر، يعني هو حلال لاحاديث الباب، وما ورد من النهي محمول على الابتداء، أو على غير المطبوخ جمعا بين الأدلة، وبالأخير يحصل التوفيق ويندفع التعارض عما نقل ابن عمر مما يقتضي المعارضة، وبين قوله وفعله.

وفي «البنية» وغيره: أن هذا النهي إرشادي كان في زمن الجذب والقحط، فأما في زمان السعة فلا بأس به؛ لما أخرجه ابن عدي في «الكامل» عن أم سليم وأبي طلحة أنها كانا يشربان نبيذ البسر والزيب يخلطانه، فقيل لابي طلحة: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك، فقال: إنها هو في ذلك الزمان، كما نهى عن الإقرا ن بين التمرين. وأخرج أبو داود عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينبذ له نبيذ يلقى فيه تمر، فيلقى فيه زيب، وفي الباب آثار وأخبار أخر، من شروح «الكتز» و«التعليق الممجد» بالنقاط.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْهَا قَالَتْ: كُنَّا نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ فَنَأْخُذُ قَبْضَةً مِنْ تَمْرٍ أَوْ قَبْضَةً مِنْ زَيْبٍ فَنَنْظَرُهَا فِيهِ ثُمَّ نَصُبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فَنَنْبِذُهُ عُذْوَةً فَيَشْرَبُ عَشِيَّةً، وَنَنْبِذُهُ عَشِيَّةً فَيَشْرَبُ عُذْوَةً.

وَمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الْجُمُعِ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ، وَالزَّيْبِ وَالرُّطْبِ، وَالرُّطْبِ وَالْبُسْرِ حُمُولٌ عَلَى حَالَةِ الشَّدَّةِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ فِي وَفْتٍ كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ ضَيْقٌ وَشَدَّةٌ. ٣٦٢٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ شَاءً تَحْتَلِيهَا فَفَقَدَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ «مَا فَعَلْتَ الشَّاءَ». قَالُوا مَاتَتْ. قَالَ «أَفَلَا أَنْتَفَعْتُمْ بِهَايَاهَا». فَقُلْنَا: إِنَّهَا مَيِّتَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ» (١) دِبَاعَهَا يُحِلُّ كَمَا يُحِلُّ خَلَّ الْخَمْرِ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

(١) قوله: إن دباعها يحله كما يحل خل الخمر: أي حل خل الخمر، سواء خللت بإلقاء شيء فيها كالملك ونحوه، أو تخللت بنفسها من غير علاج، هذا عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الشافعي: إن خللت لا تحل قولاً واحداً، وإن تخللت بالنقل من الظل إلى الشمس أو بالعكس أو بإقاد النار بالقرب منها ففيه قولان؛ لما روي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَثَلَ عَنِ الْخَمْرِ يَتَخَذُ خَلا، فَقَالَ: لَا. وَلَنَا أَحَادِيثُ الْبَابِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ أَنْ تَطْلُبْتُمْ﴾ (البقرة: ٤) والخل طيب بالطبع، وفي التخليل إزالة الوصف المفسد وإثبات صفة الصلاح، وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نعم الإدام الخل»، ووجه الاستدلال بحديث «نعم الإدام الخل»: أنه عام يتناول جميع ما يتطلق عليه اسم الخل؛ لأنه لم يفصل بين خل وخل.

والجواب عن قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا» عندنا: أن القوم كانت نفوسهم ألفت بالخمر، وكل مألوف تميل إليه النفس، فخشي النبي ﷺ من دواخل الشيطان، فنهاهم عن اقتنائهم، نهي تنزيه؛ كيلا يتخذوا التخليل وسيلة إليه، وأما بعد طول عهد التحريم، فلا يخشى هذه الدواخل، ويؤيده خبر: «نعم الإدام الخل»، رواه مسلم عن عائشة؛ وخبر خلكم خل خرکم، رواه البيهقي في «المعرفة» عن جابر مرفوعاً، وهو محمول على بيان الحكم؛ لأنه اللائق بمنصب الشارع لا بيان اللغة. التلقطة من شروح «الكنز» و«اللباية» و«المرواة». وقال في «المبسوط»: المراد بالتهي عن التخليل في قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا، أن يستعمل الخمر استعمال الخل بأن يؤتد به ويصطبغ به، وهو نظير ما روي أن النبي ﷺ نهي عن تحليل الحرام وتحريم الحلال، وأن يتخذ الدواب كراسي، والمراد الاستعمال، ولما نزل قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحِبَّائَهُمْ وَرُحَمَاءَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١) قال عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما عبدناهم قط، قال النبي ﷺ: «أليس كانوا يأمرون وينهون فيطيعونهم؟» قال: نعم، فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هو ذلك»

وَرَوَى النَّبَيْهِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «خَيْرُ خَلْقِكُمْ خَلُّ خَمْرِكُمْ».

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِي الْأَثَارِ» عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَأْكُلُ الْمَرِيَّ يَعْنِي فِيهِ الْخَمْرُ، وَيَقُولُ: دَبَّحْتُهُ الشَّمْسُ وَالْمَلْحُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْحَجَجِ»: وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ عَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ اصْطَبَعَ<sup>(١)</sup> عَلَى خَمْرٍ، وَبَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَلَّغْنَا عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِخَلِّ الْخَمْرِ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «الْحَجَجِ» عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاجٍ فِي رَجُلٍ وَرِثَ خَمْرًا قَالَ: يُهْرِيقُهَا، قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ صَبَّ فِيهَا مَاءٌ فَتَحَوَّلَتْ خَلًّا؟ قَالَ: إِنْ تَحَوَّلَتْ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِنْ شَاءَ بَاعَهُ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّ أَحَادِيثَ الثَّغْنِيِّ عَنِ التَّخْلِيلِ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي سُورِ الْكَلْبِ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ الْأَمْرُ بِكُسْرِ الدَّيْنَانِ وَتَقْطِيعِ الرَّقَاقِ.

= قد فسر الاتخاذ بالاستعمال، وفي حديث أبي طلحة ذكر بعض الرواة: أفلا أدخلوها؟ قال: «نعم»، وإن صحَّ ما روي فإنما نهى عن التخليل في الابتداء للزجر عن العادة المألوفة. فقد كان يشق عليهم الانزجار عن العادة في شرب الخمر، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإراقة الخمر، ونهى عن التخليل لذلك كما أمر بقتل الكلاب للمباغنة في الزجر عن العادة المألوفة في اقتناء الكلاب، ثم كان لا يأمن عليهم أن يعفو في خمر البتامة؛ إذ لم يبق بأيديهم شيء من الخمر، فأمر في خمر البتامة أيضًا بالإراقة للزجر، والواجب على الوصي المنع من إفساد مال اليتيم لا إصلاح ما فسد منه.

ألا ترى أن شاة اليتيم إذا ماتت لا يجب على الوصي دبح جلدتها، وإن كان لو فعله جاز، فكذلك لا يجب عليه التخليل، وإن كان لو فعله كان جائزاً، إذا ثبت جواز التخليل فكذلك جواز اتخاذ المربي من الخمر بإلقاء الملح والسكك فيه؛ لأنه إتلاف لصفة الخمرية، كما في التخليل، والذي روي عن عمر رضي الله عنه أنه نهى عن ذلك يعارضه ما روي أن ابن عباس رضي الله عنه سئل عن ذلك، فقال: لا بأس به. ثم تأويل حديث عمر رضي الله عنه مثل ما بيَّنا من تأويل الحديث المرفوع أنه نهى عن ذلك على طريق السياسة للزجر.

(١) قوله: اصطبع على خمر: أي اصنع بالخمير خلا. أخذته من هامش «كتاب الحجج».

٣٦٢٣ - وَعَنْ وَاثِلِ الْخَضْرَمِيِّ أَنَّ طَارِقَ بْنِ سُؤَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ فَتَنَاهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ» <sup>(١)</sup> لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: إنه ليس بدواء ولكنه داء: وقال في «العالمكية»: ولا يجوز أن يداوي بالخمر جرحاً أو دبر دابة ولا أن يسقي ذمياً ولا أن يسقي صبيّاً للتداوي، والوبال على من سقاه. كذا في «الهداية»، انتهى. وقال في «المبسوط»: وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن إنساناً أتاه وفي بطنه صفراء، فقال: «وَصِفْ لِي السَّكْرَ»، فقال عبد الله: إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم، وبه نأخذ، فنقول: كل شراب محرم، فلا يباح شربه للتداوي حتى روي عن محمد أن رجلاً أتى يستأذنه في شرب الخمر للتداوي، قال: إن كان في بطنك صفراء فعليك بهاء السكر، وإن كان بك رطوبة فعليك بهاء العسل، فهو أنفع لك. ففي هذا إشارة إلى أنه لا تتحقق الضرورة في الإصابة من الحرام؛ فإنه يوجد من جنسه ما يكون حلالاً، والمقصود يحصل به. وقد دل عليه قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ فِي رَجَسٍ شِفَاءً»، ولم يرد به نفي الشفاء أصلاً. فقد يشاهد ذلك، ولا يجوز أن يقع الخلاف في خبر الشارع ﷺ، ولكن المراد أنه لم يعين رجساً للشفاء على وجه لا يوجد من الحلال ما يعمل عمله أو يكون أقوى منه.

## كِتَابُ الْإِمَارَةِ وَالْقَضَاءِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا  
الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ  
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ

تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾  
(النساء: ٥٩)

٣٦٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ  
اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعُ<sup>(١)</sup> الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ  
فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيَتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ،  
فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني إلخ: أجمع العلماء على وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون، قاله النووي كذا قال العيني. وقال في «المرقاة»: قال النووي: فيه حث على السمع والطاعة في جميع الأحوال، وسببها اجتئاع كلمة المسلمين، فإن الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم. ويستثنى من جميع الأحوال حال المعصية لما يستفاد من صدر الحديث، ولما سيأتي في بعض الأحاديث المصححة، انتهى. وقال في «التفسيرات الأحمدية»: أن إطاعة الأمراء واجبة لكن لا مطلقاً، بل ما داموا عادلين، وكانوا على الحق؛ وذلك لانه لما كان آية أولى الأمر متصلة بالآية السابقة المذكورة فيها بيان أداء الأمانة والحكم بالعدل، وكان تلك خطاباً للولاء خاصة عند البعض، وهذه خطاب بالناس بإطاعتهم، ثم أمر عند النزاع بالرد إلى الله والرسول، علمنا أن وجوب إطاعتهم ما داموا على الحق، وإذا خالفوه فلا إطاعة لهم؛ لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»

فإن قيل: هذا يخالف ما هو مذهبكم من أنه يجوز التقليد من السلطان الجائر، ولا يصح الخروج عليه، ولا ينزل الإمام بالفسق والجور خلافاً للشافعي في الأخير من ذلك. قلت: إنما يصح ذلك إذا كان يمكنه القضاء بحق، وأما إذا لم يكن فلا يصح، وإنها حكمنا بصحته في حال القضاء بحق؛ لأنه قد ظهر الفسق وانتشار الجور من الأئمة =

وَفِي رِوَايَةٍ لَّهُمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

وَفِي «الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ» عَنْ عِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ إِمَامًا طَاعَةً فِي الْمَعْرُوفِ».

وَرَوَى النَّبَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» عَنِ النَّوَيسِ بْنِ سَمْعَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ».

٣٦٢٥ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ، وَالْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيُّنَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً.

= والأمراء بعد الخلفاء الراشدين، والسلف كانوا ينقادون لهم، ويقيمون الجُمُوع والأعياد بإذنهم، ولا يرون الخروج عليهم؛ لأن الصحابة كانوا يقلدون عن معاوية مع أن الحق كان لعلي في نوبته، والتابعين كانوا يقلدون من حجاج مع أنه كان سلطاناً جائراً، كما نص به في «الهداية» على أن المروي عن الشافعي رحمته الله وإن كان انزعاله بالفسق، ولكن المسطور في كُتُب الشافعية: أن الإمام لا ينزل بالفسق؛ لأن في انزعاله ونصب غيره إثارة الفتنة؛ لما له من الشوكة، بخلاف القاضي فينزعز عنده بالفسق؛ لأنه غير ذي شوكة، كما نص به في «شرح العقائد».

والحق أن المراد بأولي الأمر كل أولي الحكم، إماماً كان أو أميراً، سلطاناً كان أو حاكماً، عالماً كان أو مجتهداً، قاضياً كان أو مفتياً على حسب مراتب التابع والمتبوع؛ لأن النص مطلق، فلا يقيد من غير دليل الخصوص، وما ينبغي أن يعلم أن الخلافة الكاملة قد تمت على علي رضي الله عنه بمقتضى قوله ﷺ: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم يصير ملكاً عضواً»، بخلاف الخلافة الناقصة؛ لأنها كانت في الخلفاء العباسية أيضاً، والإمامة قد عدمت أيضاً لفقدان شرطها في زماننا إذ أدناها أن يكون الإمام من أهل قريش، وهو معدوم الآن في أكثر المواضع، ولكن السلطنة والإمارة باقية، ولنا يجب علينا اتباعهم في هذا الزمان بمقتضى أنهم أولوا الأمر، وإطاعتهم واجبة بهذا النص المطلق، لا باعتبار أنهم أئمة أو خلفاء، انتهى ملخصاً.

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَعَلَى<sup>(١)</sup> أَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٢٦ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقَلَّا تُنَادِيهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ

(١) قوله: وعلى أن لا تنازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً إلخ: والمعنى لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً حقاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقوموا بالحق حيثما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فمحرم بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وأجمع أهل السنة على أن السلطان لا ينزل بالفسق لتهيج الفتن في عزله وإراقة الدماء وتفريق ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه، وأجمعوا على أن الإمامة لا تعتقد لكافر. ولو طرأ عليه الكفر انعزل، وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها، وكذا البدعة. قال القاضي: فلو طرأ عليه كفر وتغيير في الشرع أو بدعة، سقطت إطااعته، ووجب على المسلمين خلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك، ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، وإلا فيهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويفر بدينه.

وفي «شرح العقائد»: الإجماع على أن نصب الإمام واجب؛ لأن كثيراً من الواجبات الشرعية يتوقف عليه، كتنفيذ أحكام المسلمين، وإقامة حدودهم، وسد ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق، وإقامة الجمعة والأعياد، وتزويج الصغير والصغيرة اللذنين لا أولياء لها، وقسمة الغنائم، ونحو ذلك من الأمور التي لا يتولاها أحد الأمة. ثم قال: ولا ينزل الإمام بالفسق؛ لأن العصمة ليست بشرط للإمامة ابتداءً فبقائه أولى. وعن الشافعي أن الإمام ينزل بالفسق، وكذا كل قاض وأمير. وأصل المسألة أن الفاسق ليس من أهل الولاية من أهل الولاية عند الشافعي؛ لأنه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره. وعند أبي حنيفة هو من أهل الولاية حتى يصحُّ للآب الفاسق تزويج ابنته الصغيرة، والمسطور في كُتُب الشافعية أن القاضي ينزل بالفسق بخلاف الإمام، والفرق أن في انعزاله ووجوب نصب غيره إثارة الفتنة لها له من الشوكة بخلاف القاضي. كذا في «المراقبة».

الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَإِلِ قَرَأَ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٢٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُنْقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا مَا صَلَّوْا» أَيُّ مَنْ كَرِهَ قَلْبُهُ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي بَعْضِ نُسَخِ «الْمَصَابِيحِ» يَغْنِي مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِلِسَانِهِ.

٣٦٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدُوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٢٩ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةَ بْنَ بَرِيدٍ الْجُعْفِيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أَمْرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْتَمُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسْوُسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْفُرُونَ»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فَوَابِعَةٌ<sup>(١)</sup> الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، وَأَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٣١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بُويعَ<sup>(٢)</sup> خَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا

(١) قوله: بيعة الأول فالأول إلخ: ومعنى هذا الحديث: إذ بويع خليفة بعد خليفة، فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها، واتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يُعقد لخليفتين في عصر واحد، سواء اتسعت دار الإسلام أم لا، قاله النووي. وكذا في «شرح عقائد السفي».

(٢) قوله: إذا بويع لخليفتين إلخ: فيه أنه لا يجوز عقد الإطاعة لخليفتين، نقل الإجماع فيه، قاله النووي.



الْآخَرِ مِنْهُمَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٢ - وَعَنْ عَرْجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ، كَأَنَّا مَنْ كَانَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ فَلْيُطْعَمْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عَنْقَ الْآخَرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٥ - وَعَنْ أُمِّ الْخُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أُمِّرَ <sup>(١)</sup> عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْجِلَ <sup>(٢)</sup> حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: إن أمر عليكم عبد مجدع الخ: أي أسمع وأطع للأمير، وإن كان ذي النسب حتى لو كان عبداً أسود مقطوع الأطراف فطاعته واجبة، ويتصور إمارة العبد إذا ولّاه بعض الأئمة أو يغلب على البلاد بشوكته وأتباعه، ولا يجوز ابتداء عقد الولاية له مع الاختيار، بل شرطها الحرية، قاله النووي، ولذلك قال في «الدر المختار» و«رد المختار»: وتصح سلطنة متغلب للضرورة، وهي دفع الفتنة، ولقوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي أجده»

(٢) قوله: وإن استعمل عليكم عبد حبشي الخ: أي وإن استعمله الإمام الأعظم على القوم لا إن العبد الحبشي هو الإمام الأعظم، فإن الأئمة من قريش. وقيل: المراد به الإمام الأعظم على سبيل الفرض، وهو مبالغة في الأمر بطاعته والنهي عن شقاقه ومخالفته. كذا في «المرقاة».

٣٦٣٧ - وَعَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ الْعَدَوِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ تَحْتَ مِنْبَرِ ابْنِ عَامِرٍ وَهُوَ يَخْطُبُ، وَعَلَيْهِ ثِيَابُ رِقَاقٍ، فَقَالَ أَبُو يَلَالٍ: انْظُرُوا إِلَى أَمِيرِنَا يَلْبَسُ ثِيَابَ الْفُسَّاقِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: اسْكُتْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٦٣٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ مَنْ قَالَ كَلِمَةً حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ.

٣٦٣٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ ؓ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَذَرُونَ مِنَ السَّابِقُونَ إِلَى ظِلِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «الَّذِينَ إِذَا أُعْطُوا الْحَقَّ قَبِلُوهُ، وَإِذَا سُئِلُوا بَدَّلُوهُ، وَحَكَمُوا لِلنَّاسِ كَحُكْمِهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦٤٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ؓ قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٤١ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتُمْ وَأَيْمَةٌ مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْذِنُونَ بِهَذَا الْفِيءِ؟» قُلْتُ: أَمَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ أَضْعُ سِنِي عَلَى عَاتِقِي، ثُمَّ أَضْرِبُ بِهِ حَتَّى أَلْقَاكَ، قَالَ: «أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ، تَصِيرُ حَتَّى تَلْقَانِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٦٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرٍ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيُصِرْ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُقَارِقُ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا فَيَمُوتُ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٤٣ - وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْرُكُمْ بِجَمْعٍ: بِالْجَمَاعَةِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَالْهَجْرَةِ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ

قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ، وَمَنْ دَعَا يَدْعُوِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جَنِي وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٦٤٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عَمِيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً، فَقُتِلَ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمِّي يَضْرِبُ بَرِّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَنْبِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٤٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَبِيٍّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعِمَّ الْمَرْضِعَةُ وَبُسْتِ الْفَاطِمَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٦٤٨ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْتَعِيلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكَبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا». وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٤٩ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سِتَّةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اغْفُلْ يَا أَبَا ذَرٍّ مَا أَقُولُ لَكَ بَعْدُ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ السَّابِعُ قَالَ: «أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي سِرِّ أَمْرِكَ وَعَلَانِيَتِهِ، وَإِذَا أَسَأْتَ فَأَحْسِنِ، وَلَا تَسْأَلَنَّ أَحَدًا شَيْئًا وَإِنْ سَقَطَ سَوْطُكَ، وَلَا تَقْبِضَ أَمَانَةً، وَلَا تَقْبِضَ بَيْنَ اثْنَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦٥٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى عليه السلام قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَلَّاكَ اللَّهُ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَ: لَا تَسْتَعِمْ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَجِدُونَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَشَدَّهُمْ كَرَاهِيَةً لِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا كُلُّكُمْ رَايَ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَإِلِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَايَ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَايَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَايَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَايَ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ. أَلَا فَكُلُّكُمْ رَايَ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥٣ - وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الْخُطْمَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٥٤ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥٥ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ

رَعِيَّةً فَلَمْ يَحْطَهَا بِنَصِيحَةٍ إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥٦ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ابْتَغَى الرَّبِيَّةَ فِي التَّائِسِ أَفْسَدَهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٦٥٧ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّكَ إِنْ اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ التَّائِسِ أَفْسَدْتَهُمْ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٦٥٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَاسْقَ عَلَيْهِمْ فَاسْقُ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَارْقُ بِهِمْ فَارْقُ بِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٥٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَ عِبَادِ اللَّهِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَامٌ عَادِلٌ رَفِيقٌ، وَشَرُّ عِبَادِ اللَّهِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَامٌ جَائِرٌ خَرِيقٌ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٦٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُسْطَظِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكُنَّا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٦١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَظَانَتَانِ: بَظَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنْهُ، وَبَظَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَنْهَاهُ عَنْهُ، فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٦٦٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صَدِيقٍ، إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ. وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سَوِيءٍ، إِنْ نَسِيَ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعْنَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٦٦٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسُ إِمَامٍ عَادِلٍ، وَإِنْ أَبْعَصَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَشَدُّهُمْ عَذَابًا». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَبْعَدُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسُ إِمَامٍ جَائِرٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٦٦٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ السُّلْطَانَ ظُلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ يَأْوِي إِلَيْهِ كُلُّ مَظْلُومٍ مِنْ عِبَادِهِ، فَإِذَا عَدَلَ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكْرُ، وَإِذَا جَارَ كَانَ عَلَيْهِ الْإِصْرُ وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الصَّبْرُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٦٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ عَشَرَةَ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا حَتَّى يَفْكَ عَنْهُ الْعُدْلُ أَوْ يُؤْبَقُهُ الْجَوْرُ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣٦٦٦ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ بَلَى أَمْرَ عَشْرَةٍ فَمَا قُوَّ ذَلِكَ إِلَّا أَتَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَغْلُولًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدُهُ إِلَى عُنُقِهِ، فَكَهَّ بَرُّهُ أَوْ أَوْبَقَهُ إِنْهُمُ، أَوَّلُهَا مَلَأَمَةٌ، وَأَوْسَطُهَا نَدَامَةٌ، وَآخِرُهَا خِزْيٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦٦٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ثَلَاثٌ أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي: الْإِسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ، وَحَيْفُ السُّلْطَانِ، وَتَكْذِيبُ بِالْقَدْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَمْوَاءِ، وَوَيْلٌ لِلْعُرْقَاءِ، وَوَيْلٌ لِلْأُمْنَاءِ لَيْسَتَمَيَّنَّ أَقْوَامٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ ذَوَائِبَهُمْ كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالثَّرْيَا، يَتَذَبَّدُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَأَنْهُمْ لَمْ يَلَوْا عَمَلًا». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِي رِوَايَتِهِ: «أَنَّ ذَوَائِبَهُمْ كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالْثَّرْيَا يَتَذَبَّدُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَكُونُوا عَمِلُوا عَلَى شَيْءٍ».

٣٦٦٩ - وَعَنْ غَالِبِ الْفُطَّانِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّ الْعِرَاقَةَ حَقٌّ، وَلَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنَ الْعُرَفَاءِ، وَلَكِنَّ الْعُرَفَاءَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.  
 ٣٦٧٠ - وَعَنِ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَرَبَ عَلَى مَنْكِبِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَفْلَحْتَ يَا قُدَيْمُ، إِنْ مِتَّ وَلَمْ تَكُنْ أَمِيرًا وَلَا كَاتِبًا وَلَا عَرِيفًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.  
 ٣٦٧١ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ وُلِّيتَ أَمْرًا فَاتَّقِ اللَّهَ وَاعْدِلْ». قَالَ: قَمَا زِلْتُ أَظُنُّ أَنِّي مُبْتَلَى بِعَمَلٍ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى ابْتُلِيتُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «دَلَالِيلِ التَّبَوُّة».

٣٦٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ<sup>(١)</sup> نَظَرَ إِلَى أَخِيهِ نَظْرَةً يُخَيِّفُهُ أَخَافَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».  
 ٣٦٧٣ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ». يَعْنِي الَّذِي يَعْشُرُ النَّاسَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.  
 ٣٦٧٤ - وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلِهِ صَاحِبِ الشَّرْطِ مِنَ الْأُمِيرِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٦٧٥ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعِيدُكَ بِاللَّهِ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ»، قَالَ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أُمَرَاءٌ سَيَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي، مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَصَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلْيَسُوا مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُصَدِّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعْنَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَأُولَئِكَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ، وَأُولَئِكَ يَرُدُّونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّبَهَقِيُّ.

(١) قوله: مَنْ نَظَرَ إِلَى أَخِيهِ نَظْرَةً يُخَيِّفُهُ أَخَافَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ: أَنْ مَنْ نَظَرَ بَعَيْنَ الرَّحْمَةِ وَالشَّفَقَةِ إِلَى أَخِيهِ نَظَرَ إِلَيْهِ بِعَيْنِ الْعَنَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. كَذَا فِي «الْمَرْقَاة».

٣٦٧٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَفَاءً، وَمَنِ اتَّبَعَ الصَّيْدَ عَقْلًا، وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ افْتِئِنًا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.  
وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ: «مَنْ لَزِمَ السُّلْطَانَ افْتِئِنًا»، زَادَ: «وَمَا إِزْدَادَ عَبْدٌ مِنَ السُّلْطَانِ دُنُوًّا إِلَّا إِزْدَادَ مِنَ اللَّهِ بُعْدًا».

٣٦٧٧ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ هَاشِمٍ عَنْ يُولَسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كَمَا تَكُونُونَ كَذَلِكَ يُؤْمَرُ عَلَيْكُمْ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».  
٣٦٧٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، مَالِكُ الْمُلُوكِ، وَمَمْلِكُ الْمُلُوكِ، قُلُوبُ الْمُلُوكِ فِي يَدَيَّ، وَإِنَّ الْعِبَادَ إِذَا أَطَاعُونِي حَوَّلْتُ قُلُوبَ مُلُوكِهِمْ عَلَيْهِمْ بِالرَّحْمَةِ وَالرَّأْفَةِ، وَإِنَّ الْعِبَادَ إِذَا عَصَوْنِي حَوَّلْتُ قُلُوبَهُمْ بِالسَّخَطَةِ وَالنَّفْثَةِ، فَسَامُوهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ، فَلَا تَشْغَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِالذُّعَاءِ عَلَى الْمُلُوكِ، وَلَكِنْ اشْتَغِلُوا أَنْفُسَكُمْ بِالذِّكْرِ وَالتَّضَرُّعِ إِلَيَّ أَكْفِكُمْ مُلُوكَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ».

٣٦٧٩ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّ أَهْلَ قَارِسَ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بِنْتُ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ<sup>١</sup> قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.  
٣٦٨٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ رَأْسِ السَّبْعِينَ وَإِمَارَةِ الصَّبِيَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

### بَابُ مَا عَلَى الْوَلَاةِ مِنَ التَّيْسِيرِ

٣٦٨١ - عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ

١ قوله: لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة: وقال في «الدر المختار»: ونصب الإمام أهم الواجبات، فلذا قدموه على دفن صاحب المعجزات صلى الله عليه وسلم، ويشترط كونه مسلماً حُرّاً ذكراً عاقلاً بالغاً قادراً قريحياً لا هاشمياً علوياً معصوماً.



فِي بَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ: «بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٢ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلَا تُنْفَرُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٣ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّهُ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنْفَرَا، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، أَلَا<sup>(١)</sup> وَلَا غَادِرَ أَعْظَمَ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغَادِرُ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: هَذِهِ غَدْرُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مُعَاوِيَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ<sup>(٢)</sup> دُونَ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتْهُمْ وَفَقَّرَهُمْ

(١) قوله: ألا ولا غادر أعظم غدرا من أمير عامة: قال النووي: فيه بيان غلظ تحريم الغدر، لا سيما صاحب الولاية العامة؛ لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثير، والمشهور أن هذا الحديث وارد في ذم الغادر، وغدره للأمانة التي قلدها لرعيته والتزام القيام بها والمحافظة عليها، فمتى خانهم أو ترك الشفقة عليهم والرفق بهم فقد غدر بعهد. ويحتمل أن يكون المراد من الرعية عن الغدر بالإمام، فلا يشق عليهم العصا، فلا يتعرض لها بخاف حصول فتنة بسببه، والصحيح الأول. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فاحتجب دون حاجتهم الخ: وقال في «الدر المختار»: ويقضي في المسجد ويختار مسجدا في وسط البلد تيسيرا للناس، وكذا السلطان والمفتي والفقهاء في داره، ويأذن عموماً.

اَحْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَخَلَّتِيهِ وَقَفَرِهِ». فَجَعَلَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا عَلَى حَوَائِجِ النَّاسِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلَا أَحْمَدَ: «أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِيهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكَنَتِهِ».

٣٦٨٨ - وَعَنْ أَبِي التَّسْمَاحِ الْأَزْدِيِّ عَنِ ابْنِ عَمٍّ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى مُعَاوِيَةَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، ثُمَّ أَغْلَقَ بَابَهُ دُونَ الْمُسْكِينِ أَوْ الْمَظْلُومِ أَوْ ذِي الْحَاجَةِ، أَغْلَقَ اللَّهُ دُونَهُ أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ، وَقَفَرَهُ أَفْقَرًا مَا يَكُونُ إِلَيْهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٦٨٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَعَثَ عَمَلًا اشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ: أَلَّا تَرْكَبُوا بِرَدُونًا، وَلَا تَأْكُلُوا نَقِيًّا، وَلَا تَلْبِسُوا رَقِيقًا، وَلَا تُغْلِقُوا أَبْوَابَكُمْ دُونَ حَوَائِجِ النَّاسِ، فَإِنْ فَعَلْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ حَلَّتْ بِكُمْ الْعُقُوبَةُ، ثُمَّ يُشَيِّعُهُمْ. <sup>(١)</sup> رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

### بَابُ الْعَمَلِ فِي الْقَضَاءِ وَالْخَوْفِ مِنْهُ

٣٦٩٠ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَفْضِيَنَّ<sup>(٢)</sup> حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٩١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) قوله: ثم يشيعهم: وقال في «المراقبة»: والمشايعة مستحبة.

(٢) قوله: لا يفضي حكم بين اثنين وهو غضبان: أي لا ينبغي للحاكم أن يحكم في حال الغضب؛ لأنه يمنعه عن الاجتهاد والفكر، وكذلك في الحر الشديد والبرد الشديد والجوع والعطش والمرض، فإن حكم في هذه الأحوال نفذ حكمه مع الكراهية. قاله في «المراقبة» وكذا في «العالمية».

«إِذَا حَكَمَ»<sup>(١)</sup> الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٩٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: بَعَثَنِي<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُرْسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ، وَلَا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ، وَيُثَبِّتَ لِسَانَكَ، إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ؛ فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يَبَيِّنَ لَكَ الْقَضَاءَ». قَالَ: فَمَا شَكَّكَ فِي قَضَاءٍ بَعْدَ رَوَاةِ التِّرْمِذِيِّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: وإذا حكم الحاكم فاجتهد وأخطأ فله أجر واحد: قال النووي: اختلفوا في أن كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد؟ وهو من وافق الحكم الذي عند الله والآخر غلطى، والأصل عند الشافعي وأصحابه الثاني؛ لأنه سمي غلطاً، ولو كان مصيباً لم يسم غلطاً، وهو محمول على من أخطأ النص أو اجتهد فيما لا يسوغ فيه الاجتهاد. ومن ذهب إلى الأول قال: قد جعل للمخطئ أجر، ولو لا إصابته لم يكن له أجر. وهذا إذا كنا أهلاً للاجتهاد. وأما من ليس بأهل حكم، فلا يحل له الحكم، ولا ينفذ سواء وافق الحكم أم لا؛ لأن إصابته اتفاقية فهو عاص في جميع أحكامه اهـ. ومذهب أبي حنيفة فيما لا يوجد بيانه في النصوص من الكتاب والسنة والإجماع، فلا إمكان له إلا القياس، فيكون كمتحرر القلب؛ فإنه مصيب وإن أخطأ. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً إلخ: قال في «الهداية»: ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة، ويكون من أهل الاجتهاد اهـ. وقال في «البنية»: الصحيح عندنا أن هذا شرط الأولوية لا شرط الجواز. وقيل: شرط الجواز، وذهب إليه الشافعي. وفي «وجيز الشافعية»: لا بُدَّ للقضاء من صفات، وهو أن يكون ذكراً حراً مجتهداً بصيراً عادلاً، فلا يجوز قضاء المرأة والأعمى والصبي والفاسق والجاهل والمقلد، انتهى. وقد ذكر محمد ﷺ في «الأصل»: أن المقلد لا يجوز أن يكون قاضياً، وذكر الخصاص ما يدل على جوازه؛ لأنه قال القاضي يقضي باجتهاد نفسه إذا كان له رأي، فإن لم يكن له رأي سأل فقيهاً وأخذ بقوله. والدليل على أن الاجتهاد ليس بشرط الجواز ما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن علي عليه السلام قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً فقلت: يا رسول الله! ترسلني وأنا حديث السن، ولا علم لي بالقضاء، الحديث، ورواه الحاكم أيجاً في مستدركه، وقال: صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجْاه. وعليّ لم يكن حينئذٍ من أهل الاجتهاد.

٣٦٩٣ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ، وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى <sup>(١)</sup> لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٦٩٤ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «كَيْفَ <sup>(٢)</sup> تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟» قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي

(١) قوله: ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار: وقال في «الهداية»: فأما تقليد الجاهل فصحيح عندنا، خلافاً للشافعي رحمته الله، وهو أي الشافعي يقول: إن الأمر بالقضاء يستدعي القدرة عليه، ولا قدرة دون العلم. ولنا أنه يمكنه أن يقضي بفتوى غيره، ومقصود القضاء يحصل به، وهو إيصال الحق إلى مسحقه اهـ. وفي «العالمكية»: حتى لو قلّد جاهل وقضى هذا الجاهل بفتوى غيره يجوز. كذا في «الملقط»، لكن مع هذا لا ينبغي أن يقلّد الجاهل بالأحكام. وقال في «البنية»: فإن قلت: روى أبو داود وابن ماجه عن بريدة مرفوعاً: «ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في النار». قيل له: الحديث محمول على الجاهل الذي يعمل بجهله ولا يرجع إلى الغير، انتهى. وقال في «العالمكية»: والقضاء على خمسة أوجه، واجب: وهو أن يتعين له، ولا يوجد من يصلح غيره، ومستحب: وهو أن يوجد من يصلح، لكنه هو أصلح وأقوم به، وغيره في: أن يستوي هو وغيره في الصلاحية والقيام به، وهو غير إن شاء قُبله وإن شاء لا، ومكروه: وهو أن يكون صالحاً للقضاء لكن غيره أصلح، وحرام: وهو أن يعلم من نفسه العجز عنه وعدم الإنصاف: لما يعلم من باطنه من اتباع أهوى ما لا يعرفونه، فيحرم عليه. كذا في «خزانة المفتين».

(٢) قوله: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء الخ: وقال في «العالمكية»: ينبغي للقاضي أن يقضي بما في كتاب الله تعالى، وينبغي أن يعرف ما في كتاب الله تعالى من الناسخ والمنسوخ، وينبغي أن يعرف من الناسخ ما هو محكم، وما هو متشابه في تأويله اختلاف كالأقراء. فإن لم يجد في كتاب الله تعالى يقضي بما جاء عن رسول الله ﷺ، وينبغي أن يعرف الناسخ والمنسوخ من الأخبار. فإن اختلفت الأخبار يأخذ بما هو الأشبه، ويميل اجتهاده إليه، ويجب أن يعلم المتواتر والمشهور، وما كان من أخبار الأحاد، ويجب أن يعلم مراتب الرواة؛ فإن منهم من عُرف بالفقه والعدالة كالخلفاء الراشدين والعبادلة وغيرهم، ومنهم من عُرف بطول الصحبة وحسن الضبط والأخذ برواية من عرف بالفقه أولى من الأخذ برواية من لم يعرف بالفقه، وكذلك الأخذ برواية من عُرف بطول الصحبة أولى من الأخذ =

كِتَابُ اللَّهِ؟ قَالَ: فَبَسَّنَتْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنْ لَمْ تَحْجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو، قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

- برواية من لم يعرف بطول الصحبة وإن كانت حادثة لم يرد فيها سنة رسول الله ﷺ يقضي فيها بما اجتمع عليه الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن العمل بإجماع الصحابة واجب. فإن كانت الصحابة فيها مختلفين يجتهد في ذلك، ويرجع قول بعضهم على بعض باجتهاده إذا كان من أهل الاجتهاد، وليس له أن يخالفهم جميعاً باختراع قول ثالث؛ لأنهم مع اختلافهم اتفقوا على أن ما عد القولين باطل، وكان الخصاف رضي الله عنه يقول له ذلك: لأن اختلافهم يدل على أن للاجتهاد فيه مجالاً، والصحيح ما ذكرنا، وإن اجتمعت الصحابة على حكم، وخالفهم واحد من التابعين، إن كان المخالف سنُّ لم يدرك عهد الصحابة لا يعتد خلافه حتى لو قضى القاضي بقوله بخلاف إجماع الصحابة كان باطلاً. وإن كان ممن أدرك عهد الصحابة، وزاحمهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد، كشریح والشعبي لا ينعقد الإجماع لمخالفته، وإن جاء عن بعض التابعين ولم ينقل عن غيرهم فيه شيء، فعن أبي حنيفة رضي الله عنهما روايتان، في رواية قال: لا أقلدكم، وهو ظاهر المذهب. وفي رواية النوادر قال: من كان منهم أفنى في زمن الصحابة، وسوغوا له الاجتهاد مثل شريح ومسروق بن الأجدع والحسن، فأنا أقلدكم. كذا في «المحيط».

فإن كان شيء لم يأت فيه من الصحابة قول، وكان فيه إجماع التابعين قضى به، وإن كان فيه اختلاف بينهم رجح قول بعضهم، وقضى به، وإن لم يكن شيء من ذلك، فإن كان من أهل الاجتهاد قاسه على ما يشبهه من الأحكام، واجتهد رأيه فيه، وتحرى الصواب، ثم يقضي به برأيه، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد، ويستفتي في ذلك فيأخذ بفتوى المفتي، ولا يقضي بغير علم، ولا يستحيي من السؤال.

ثم لا بُدَّ من معرفة فصلين: أحدهما: أنه إذا اتفق أصحابنا في شيء أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رضي الله عنهم لا ينبغي للقاضي أن يخالفهم برأيه، والثاني: إذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك: يؤخذ بقول أبي حنيفة رضي الله عنه؛ لأنه كان من التابعين، وزاحمهم في الفتوى. كذا في «محيط السرخسي»، ولو لم يوجد الرواية عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى ووجد عن المتأخرين يقضي به، لو اختلف المتأخرون فيه يختار واحداً من ذلك، ولو لم يوجد عن المتأخرين يجتهد فيه برأيه؛ إذ كان يعرف وجوه الفقه ويشار أهل الفقه فيه اهـ. وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويأخذ القاضي كالمفتي يقول أبي حنيفة على الإطلاق، ثم يقول أبي يوسف، ثم يقول محمد، ثم يقول زفر والحسن بن زياد، وهو الأصح. وقيل: إن الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته.

٣٦٩٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَغَى <sup>(١)</sup> الْقَضَاءَ وَسَأَلَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٦٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرَهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٦٩٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ، فَإِذَا جَارَ تَحَلَّى عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه. وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِذَا جَارَ وَكَلَّهُ إِلَى نَفْسِهِ».

٣٦٩٨ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ مُسْلِمًا وَيَهُودِيًّا اخْتَصَمَا إِلَى عُمَرَ فَرَأَى الْحَقَّ لِلْيَهُودِيِّ فَقَضَى لَهُ عُمَرُ بِهِ؛ فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ لَقَدْ قَضَيْتَ بِالْحَقِّ فَضَرَبَهُ عُمَرُ بِالذَّرَّةِ، وَقَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ، إِنَّا نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ أَنَّهُ لَيْسَ قَاضٍ يَقْضِي بِالْحَقِّ إِلَّا كَانَ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ يُسَدِّدَانِهِ وَيُوقِفَانِهِ لِلْحَقِّ، مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، فَإِذَا تَرَكَ الْحَقَّ عَرَجًا وَتَرَكَاهُ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣٦٩٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ <sup>(٢)</sup> جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: ومن ابتغى القضاء إلخ: لذلك قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ولا يطلب القضاء بقلبه، ولا يسأله بلسانه في «الخلاصة»: طالب الولاية لا يولى، أما إذا تعين بأن لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب؛ صيانة لحقوق المسلمين، ودفعاً لظلم الظالمين. واستحب الشافعية والهاكية طلب القضاء لخامل الذكر لنشر العلم.

(٢) قوله: من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير سكين: قال في «العالمكيرية»: أورد الخصاص في «أدب القاضي» أحاديث في كراهة الدخول في القضاء، وفي الرخصة فيه قال. وقد دخل فيه قوم صالحون، وامتنع عنه قوم صالحون، =

٣٧٠٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ حَاجِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَلَكَ آخِذٌ بِقَفَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِنْ قَالَ أَلْقِهِ أَلْقَاهُ فِي مَهْوَاةٍ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٧٠١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى الْقَاضِي الْعَدْلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَاعَةً يَتَمَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تُمْرَةٍ قَطُّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِي.

= وترك الدخول أمثل وأسلم وأصلح في الدين. وهذا فصل اختلف فيه المشايخ: أن بعد استجماع شرائط القضاء في شخص هل يجوز له تقلد القضاء؟ قال بعضهم: يكره له التقليد. كذا في «المحيط»؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من ابتلي بالقضاء فكأنما ذبح بلا سكين» وروي عن عبد الله بن وهب رضي الله عنه: أنه استسقى فلم يقبل، وتجانس ودخل منزله، وكان كل من يدخل عليه يحدش وجهه ويمزق ثيابه، فجاء واحد من الصحابة عن رأس الكوفة، فقال: يا أبا عبد الله! لو قبلت القضاء وعدلت كان خيرا، فقال: يا هذا! أو عقلت هذا؟ أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «القضاة يحشرون مع السلاطين، والعلماء يحشرون مع الأنبياء»؟

المشهور أن أبا حنيفة رضي الله عنه كلّف القضاء فأبى حتى ضرب تسعين سوطا، فلما خاف على نفسه شاور أصحابه، فسوغ له أبو يوسف رضي الله عنه، ولو تقلدت لنفعت الناس. فقال أبو حنيفة -: لو أمرت أن أعبر البحر سباحة لكنت أقدر عليه، وكأني بك قاضيا، فنكس رأسه ولم ينظر إليه بعد ذلك. كذا في «خزانة المفتين»، ودعي محمد رضي الله عنه إلى القضاء فأبى حتى قيد وحبس فاضطر ثم تقلد. كذا في «العناية» وشرح «الهداية». قال الكرخي والحطاف وعلما العراق: وعليه اختيار صاحب المذهب أنه لا يسوغ ما لم يجبر عليه. قال مشايخ ديارنا: لا بأس بقبوله لمن كان صالحا يأمن نفسه الجور والامتناع لغيره أولى؛ فإن الصحابة رضي الله عنهم ومن تلاهم قبلوه بلا كره. كذا في «الوجيز للكردي» وكره التقليد لمن يخاف الحيف فيه، وإن أمن لا يكره. كذا في «الكافي».

وفي «الينابيع»: ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يسأها، فالطلب أن يقول للإمام: ولّني القضاء، والسؤال أن يقول للناس: لو ولّاني الإمام قضاء مدينة كذا لأجيت به إلى ذلك، وهو يطمع أن يبلغ ذلك إلى الإمام فيقلده، وكل ذلك مكروه. وقال بعضهم: من قلد بغير مسألة فلا بأس بالقبول، ومن سأل يكره له ذلك، والذي عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى أن الدخول في القضاء رخصة والامتناع عنه عزيمة. وفي «السراجية»: هو المختار. كذا في «التنارخانية».

٣٧٠٢ - وَعَنِ ابْنِ مَوْهَبٍ أَنَّ عُمَانَ رضي الله عنه قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: اذْهَبْ فَأَقْضِ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: أَوْ تُعَافِيَنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: فَمَا تَكْفُرُهُ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ فَيَاخِرِي أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا» فَمَا رَاجَعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رَوَايَةٍ رَزَيْنٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لِعُمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا أَقْضِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ. قَالَ: فَإِنَّ أَبَاكَ كَانَ يَقْضِي، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي لَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَوْ أَشْكَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَيْءٌ سَأَلَ جِبْرِيلَ عليه السلام، وَإِنِّي لَا أَجِدُ مَنْ أَسْأَلُهُ. وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ عَادَ بِاللَّهِ فَقَدْ عَادَ بِعَظِيمٍ»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ عَادَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ» وَإِنِّي أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تَجْعَلَنِي قَاضِيًا فَأَعْمَاهُ، وَقَالَ: لَا تُخَيِّرْ أَحَدًا.

### بَابُ رِزْقِ الْوَلَاةِ وَهَدَايَاهُمْ

٣٧٠٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا أُعْطِيَكُمْ وَلَا أَمْنَعُكُمْ، أَنَا قَاسِمٌ أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٠٤ - وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٠٥ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٠٦ - وَعَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْيَمَنِ، فَلَمَّا سِرْتُ أَرْسَلَ فِي

(١) قوله: إن رجالا يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة: المراد بالخوض هنا التصرف في بيت المال والغنائم ونحوها بغير حق، والأخذ منها زيادة على ما شرع. وهذا يعم تصرف الولاة والرعايا وأخذهم زيادة على رزقهم ونصيبهم. كذا في «اللمعات».



أَكْرِي قُرْدُوثُ، فَقَالَ: «أَتَذَرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ؟ لَا تُصَيِّبُ<sup>(١)</sup> شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي؛ فَإِنَّهُ غُلُولٌ، وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ» لِهَذَا دَعَوْتُكَ فَامِضْ لِعَمَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(آل عمران: ١٦١)

(١) قوله: لا تصيب شيئاً بغير إذني إلخ: فيه إشارة إلى هدايا العمال، وتفصيله: أن قبول الهدية في الشرع مندوب إليه، قال ﷺ: «نعم الشيء الهدية إذا دخلت الباب ضحكت الأسكفة». وقال ﷺ: «الهدية تذهب وجر الصدر أو وعر الصدر». وقال ﷺ: «تهادوا تحابوا»، ولكن هذا في حق من لم يتعين لعمل من أعمال المسلمين. فأما من تعين لذلك كالقضاة والولاة فعليه التحرز عن قبول الهدية. والحاصل: أن المهدي إما له خصوصية أو لا، فإن كانت لا يقبل منه، وإن كان له عادة بمهاداته أو ذا رحم محرم، وإن لم يكن خصوصية، فإن لم يكن له عادة بذلك قبل القضاء بسبب قرابة أو صداقة لا ينبغي أن يقبل، وإن كان له عادة بذلك جاز بشرط أن لا يزيد على المقدار المعتاد قبل القضاء، فإن زاد لا يقبل الزيادة.

الأصل في ذلك ما في «البخاري» عن أبي حميد الساعدي قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له: ابن لثبية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا لي، قال ﷺ: «هلا جلست في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيدي له أم لا؟». قال عمر بن عبد العزيز: كانت الهدية على عهد رسول الله ﷺ هدية واليوم رشوة، ذكره البخاري، واستعمل عمر أبا هريرة، فقديم بهال، فقال له: من أين لك هذا؟ قال: تلاحت الهدايا، فقال له عمر: أي عدو الله هلا قعدت في بيتك فتنتظر أيدي لك أم لا؟ فأخذ ذلك منه، وجعله في بيت الهال. وتعليل النبي ﷺ دليل على تحريم الهدية التي سببها الولاية، «فتح».

قال في «البحر»: وذكر الهدية ليس احترازاً؛ إذ يحرم عليه الاستقراض والاستعارة من يحرم على قبول هديته، كما في «الخاتية» اهـ. قلت: ومقتضاه أنه يحرم عليه سائر التبرعات، فتحرم المحاباة أيضاً، ولو تأذى المهدي بالرد يعطيه مثل قيمتها، «خلاصة». ولو تعذر الرد لعدم معرفته أو بعد مكانه وضعها في بيت الهال. ومن خصوصياته ﷺ أن هداياه له، «تتارخانية»، ومفاده أنه ليس للإمام قبول الهدية، وإلا لم تكن خصوصية، وفيها يجوز للإمام والمفتي والواعظ قبول الهدية؛ لأنه إنما يهدي إلى العالم؛ لعلمه بخلاف القاضي.

واعترضه في «البحر» بما ذكره الشارح عن «التتارخانية» وبما في «الخاتية» من أنه يجوز للإمام والمفتي قبول الهدية وإجابة الدعوة الخاصة، ثم قال: إلا أن يراد بالإمام إمام الجامع أي وأما الإمام بمعنى «الوالي» فلا تحل له الهدية، فلا منافاة. وهذا هو المناسب للأدلة، ولأنه رأس العمال. قال في «النهر»: والظاهر أن المراد بالعمل ولاية ناشئة عن الإمام أو نائبه كالساعي والعاشر اهـ.

= قلت: ومثلهم مشايخ القرى والحرف وغيرهم ممن لهم قهر وتسلط على من دونهم؛ فإنه يهدي إليهم خوفاً من شرهم أو لبروج عندهم. والفرق بين المفتي وبين القاضي واضح؛ فإن القاضي ملزم وخليفة عن رسول الله ﷺ في تنفيذ الأحكام، فأخذه الهدية يكون رشوة على الحكم الذي يؤمله المهدي، ويلزم منه بطلان حكمه، والمفتي ليس كذلك. وقد يقال: إن مرادهم بجوازها للمفتي إذا كانت لعلمه لا لإعانتة للمهدي. النقطة من «المبسوط» و«فتح القدير» و«رد المحتار» و«الدر المختار».

وقال في «العالمكية»: وأما الكلام في دعوة القاضي قال محمد ﷺ في «الأصل»: لا بأس للقاضي أن يجيب الدعوة العامة، ولا يجيب الدعوة الخاصة. كذا في «فتاوى قاضي خان». والصحيح أن المضيف لو علم أن القاضي لا يحضرها لا يتخذها فهي خاصة، وإن كان يتخذها فهي عامة. كذا في «الكافي». ولم يفصل بين الدعوة الخاصة بين القريب وبين الأجنبي؛ وكذا لم يفصل بينها إذا كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة مباشرة قبل القضاء، وكان يتخذ الدعوة لاجله أو لم يكن. وذكر القدوري أن القاضي يجيب الدعوة الخاصة في المحرم، وهكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني في «شرح أدب القاضي».

وذكر الطحاوي في مختصره أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ﷺ: لا يجيب الدعوة الخاصة من القريب، وعلى قول محمد ﷺ: يجيب، وذكر شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام أن صاحب الدعوة إن كان ممن لا يتخذ الدعوة للقاضي قبل تقلد القضاء لا يجيب دعوة القريب والأجنبي فيه سواء، وإذا كان يتخذ الدعوة قبل القضاء في شهر مرة وبعد القضاء في كل أسبوع مرة فالقاضي لا يجيب دعوته إلا في كل شهر مرة، وكذلك إذا كان صاحب الدعوة زاد في الباجات بعد القضاء على ما كان قبل القضاء، فالقاضي لا يجيب الدعوة إلا أن يكون مال صاحب الدعوة قد ازداد، فبقدر ما ازداد من ماله ازداد في الباجات، فالقاضي يجيبه. وهذا كله إذا لم يكن لصاحب الدعوة خصومة، فأما إذا كان لصاحب الدعوة خصومة لا يجيب دعوته، وإن كان بينها قرابة أو مباشرة قبل القضاء. كذا في «المحيط».

وأما الدعوة العامة، فإن كانت بدعة كدعوة المبارة ونحوها لا يحل له أن يحضرها؛ لأنه لا يحل لغير القاضي إيجابتها، فالقاضي أولى، وإن كانت سنة كوليمة العرس والختان فإنه يجيبها؛ لأنه إجابة السنة، ولا تهمة فيه. كذا في «البدائع»، انتهى. وقال في «الكفاية»: لم يفصل صاحب «الهداية» في الدعوة الخاصة بين أن يكون الداعي أجنبياً أو ذا رحم محرم منه. وقال في «فصل الهدية»: لا يقبل إلا من ذي رحم محرم منه، فلا بد من التأويل بين المسألتين، قالوا: ما ذكر في الضيافة محمول على ما إذا كان ذا رحم محرم لم يجز بينها الدعوة والمهاداة صلة للقرابة،

٣٧٠٧ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ لَنَا عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمْنَا مِنْهُ خَيْطًا فَمَا قَوْفَهُ فَهُوَ غُلٌّ، يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْبِلْ عَنِّي عَمَلَكَ، قَالَ: «وَمَا ذَلِكَ؟» قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُ ذَلِكَ: مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَأْتِ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَهُ، وَمَا نُبِهي عَنْهُ انْتَهَى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ.

٣٧٠٨ - وَعَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيَكْتَسِبْ زَوْجَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= وإنما أحدث بعد القضاء، فإذا كانت الحالة هذه فهو والأجنبي سواء في هذا. وما ذكر في الهدية أنه يقبل من ذي رحم محرم فهو محمول على أنه كان جرى المهاداة قبل القضاء صلة للقرابة، فإذا أهدى إليه هدية بعد القضاء فلا بأس بالقبول، هكذا ذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده رحمه الله. وفي «مبسوط» شيخ الإسلام: إلا أن يكون المضيف خصما فينبغي أن لا يجيب دعوته، وإن كانت عامة.

(١) قوله: عن عدي بن عميرة إلخ: استفاد أبو داود في سننه من هذا الحديث حكم هدايا العمال، وقدمنا تفصيله آنفاً.  
(٢) قوله: من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة إلخ: وقال صاحب «الهداية»: ثم إن القاضي إذا كان فقيرا فالأفضل، بل الواجب أخذ كفايته، وإن كان غنيا فالأفضل الامتناع عن أخذ الرزق من بيت المال، رفقا ببيت المال. وقيل: الأخذ هو الأصح؛ صيانة للقضاء عن الموان ونظر المن، يولي بعده من المحتاجين، ويأخذ بقدر «الكفاية» له وليعمله. كذا في «عمدة القاري». وقال في «العالمية»: إن كان القاضي فقيرا محتاجا الأولى أن يأخذ رزقه من بيت المال، بل يفترض عليه، فإن كان غنيا تكلموا فيه، والأولى أن لا يأخذ من بيت المال. كذا في «فتاوى قاضي خان».

ولا يأخذ الرزق إلا من بيت مال الكورة التي يعمل فيها؛ لأنه يعمل لأهل هذه الكورة، فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة. كذا في «التبائية». كما يجوز كفاية القاضي من بيت المال يجعل كفاية عياله ومن يمونه من أهله وأعوانه في مال بيت المال، ولم ينقل عن محمد رحمه الله أن القاضي هل يأخذ الرزق في يوم العطلة يختلف المتأخرون فيه، والصحيح أنه يأخذ. كذا في «التاتارخانية».

القاضي إذا كان يأخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بالأجر، بل يكون عاملا لله تعالى ويستوفي حقه من مال الله تعالى، وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون الذين يعلمون القرآن. وروي أن أبا بكر رحمه الله لما استخلف كان يأخذ الرزق من بيت المال، وكذا عمر وعلي رضي الله عنهما، وكان صاحب ثروة ويسار، فكان يحتسب، ولا يأخذ. كذا في «الخلاصة». =

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَالَ: لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لَمْ تَكُنْ تَعْجِزُ عَنْ مَوْوَنَةِ أَهْلِي، وَشَغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٠٩ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلْنِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧١٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَجْمَعَ عَلَيْكَ سِلَاحَكَ وَثِيَابَكَ ثُمَّ أَتْنِي. قَالَ: فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، إِنِّي أَرْسَلْتُ إِلَيْكَ لِأَبْعَثَكَ فِي وَجْهِ لِيُسَلِّمَكَ اللَّهُ وَيُعِينَكَ، وَأَرْعَبُ لَكَ رَعْبَةً مِنَ الْمَالِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَتْ هِجْرَتِي لِلْمَالِ، وَمَا كَانَتْ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، قَالَ: «نِعْمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

وَرَوَى أَحْمَدُ نَحْوَهُ، وَفِي رَوَاتِيهِ قَالَ: «نِعْمَ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ».

٣٧١١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

= ينبغي للإمام أن يوسع عليه وعلى عياله كيلا يطمع في أموال الناس. وروي أن رسول الله ﷺ لما بعث عتاب بن أسيد إلى مكة، وولاه أمرها، رزقه أربع مائة درهم في كل عام، وروي أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجروا لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثل ذلك من بيت المال، وكان لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من بيت المال كل يوم قصعة من ثريد، وروي أن عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرض له خمس مائة درهم في كل شهر. كذا في «البدائع».

(١) قوله: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي: وقال في «العالمكية»: الهدية ما يعطيه، ولا يكون معه شرط. والرشوة مال يعطيه بشرط أن يعينه. كذا في «خزانة المفتين». وفيه أيضًا: واعلم أن الرشوة أنواع، منها: أن يهدي الرجل إلى رجل مالا لابتغاء التودد والتحبب، وهذا النوع حلال من جانب المهدى والمهدى إليه. ونوع منها: أن يهدي إلى الرجل مالا بسبب أن ذلك الرجل قد خوفه، فيهدي إليه مالا؛ ليدفع الخوف عن نفسه، أو يهدي إلى السلطان مالا ليدفع ظلمه عن نفسه أو عن ماله. وهذا نوع لا يحل الأخذ لأحد، وإذا أخذ يدخل تحت الوعيد =

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْهُ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْ ثَوْبَانَ، وَزَادَ: «وَالرَّائِثُ» يَعْني الَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا.

= المذكور في هذا الباب، وهل يحل للمعطي الإعطاء؟ عامة المشايخ على أنه يحل؛ لأنه يجعل ماله؛ وقاية لنفسه، أو يجعل بعض ماله وقاية الباقي.

ونوع منها: أن يهدي الرجل إلى رجل مالا؛ ليسوي أمره في ما بينه وبين السلطان يعينه في حاجته، وأنه على وجهين، الوجه الأول: أن يكون حاجته حراما، وفي هذا الوجه لا يحل للمهدي الإعطاء ولا للمهدي إليه الأخذ. الوجه الثاني: أن يكون حاجته مباحا، وأنه على وجهين أيضا: الأول: إن يشترط أنه إنما يهدي إليه؛ ليعينه عند السلطان، وفي هذا الوجه لا يحل لأحد الأخذ. وهل يحل للمعطي الإعطاء؟ تكلموا فيه، منهم من قال: لا يحل، ومنهم من قال: يحل. والحيلة في حل الأخذ وحل الإعطاء عند الكل أن يستأجره صاحب الحادثة يوما إلى الليل ليقوم بعلمه بالمال الذي يريد الدفع إليه، فيصح الإجارة، ويستحق الأجر.

ثم المستأجر بالخيار، إن شاء استعمله في هذا العمل، وإن شاء استعمله في عمل آخر. قالوا: وهذه الحيلة إنما تصح إذا كان العمل الذي يستأجره عليه عملا يصبُّ الاستئجار عليه. كذا في «المحيط» كتيلغ الرسالة ونحوه. وإن لم يبين المدة لا يجوز. كذا في «الخلاصة». وهل يحل للمعطي الإعطاء بدون هذه الحيلة؟ تكلموا فيه قيل: لا يحل. وقيل: يحل، وهو الأصح، هذا إذا أعطاه قبل أن يسوي أمره، أما إذا أعطاه بعد أن سوى أمره، ونجاه عن ظلمه، يحل للمعطي الإعطاء، ويحل للأخذ الأخذ، وهو الأصح. كذا في «محيط السرخسي» وهو الصحيح. كذا في «فتاوى قاضي خان».

الوجه الثاني: إذا لم يشترط ذلك صريحا، ولكن إنما يهدي إليه ليعينه عند السلطان. وفي هذا الوجه اختلف المشايخ بخلافاتهم على أنه لا يكره هذا إذا لم يكن بينها مهادة قبل ذلك بسبب من الأسباب، وأما إذا كان بينهما مهادة قبل ذلك بسبب صداقة أو قرابة فأهدى إليه كما كان يهدي قبل ذلك، ثم إن المهدي إليه قام لإصلاح أمره، فهذا أمر حسن؛ لأنه مجازاة الإحسان بالإحسان، ومقابلة بالكرم نوع آخر أن يهدي الرجل إلى سلطان فيقلد القضاء له أو عملا آخر. وهذا النوع لا يحل للأخذ الأخذ ولا للمعطي الإعطاء. كذا في «المحيط».

## بَابُ الْأَقْضِيَّةِ وَالشَّهَادَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا<sup>(١)</sup> شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾

(البقرة: ٢٨٢)

(١) قوله: واستشهدوا شهيدين إلخ: فالحاصل أن في الزنا يجب شهادة أربعة من الرجال بالاتفاق؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ (النساء: ١٥) ولقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾ (النور: ٤)، وفي غير الزنا من الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين فحسب بالاتفاق؛ لقول الزهري: مضت السنة عن رسول الله ﷺ والخليفين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص، فيعتبر ما هو الأصل، وهو شهادة رجلين فقط، وفي غير الحدود والقصاص إن كان مما يطلع عليه الرجل يقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، سواء كان مالا أو غير مال عندنا. وعند الشافعي إن كان مالا أو توبعه كالبيع والشرء وشرط الخيار والأجل والإجارة والإعارة وأمثاله يقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وإن لم يكن مالا كالنكاح وأمثاله لا يقبل إلا شهادة رجلين فقط، وإن كان مما لا يطلع عليه الرجال كالولادة ونحوها يقبل فيه شهادة امرأة واحدة عندنا، وأربعة منهن عند الشافعي، ودلائلها المذكورة في المطولات.

ثم للشهادة شروط، منها: الإسلام والعدالة، وهما المذكوران في الآية، أما الأول فللقوله تعالى: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، إذ معناه من أهل ملتكم، وهم أهل الإسلام. وكذا في التفسير. وهذا القول لا يصح دليلا للشافعي ومالك فيها ذكبا إليه أنه يشترط إسلام الشهود في جميع الباب، حتى لا يسمع شهادة الكفار بعضهم على بعض؛ لأنه إننا ذكر ذلك في مقابلة المسلمين مع المسلمين كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿إِذَا تَنَادَيْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢) وقوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ولهذا حكم أبو حنيفة رحمه الله بأنه يشترط إسلام الشهود فيها إذا كان على المسلمين، فلا يسمع شهادة الكفار إلا على الكفار خاصة.

وأما الثاني، ففي قوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، إذ المرضي المطلق هو العدل، فكأنه قيل: ممن تعرفون عدالتهم، وتعتمدون على صلاحهم، فينفي أن يكون عادلا، وبه تمسك صاحب «الهداية» في «باب الشهادة»، ولكن قد صرح في «باب القضاء»: أنه لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادة الفاسق ولو قبل جاز عندنا. وقال الشافعي: الفاسق لا يقبل شهادته أصلا ولعله، ولهذا المعنى قال صاحب «المدارك»: وفيه دليل على أن غير المرضي شاهد؛ لأن مفهوم الآية استشهدوا شهيدين من الشهداء الذين ترضون منهم، فعلم أن من الشهداء من لا ترضون منهم؛ لعلمكم بعدم عدالتهم، فيكون الشاهد أعم من أن يكون عادلا أو لا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا<sup>(١)</sup> قَوْمِينَ بِالْأَلْسِنَةِ شُهَدَاءَ  
لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا

= وأما البواقي من الشروط وهل الحرية والبلوغ والضبط ولفظ الشهادة فسيعرف في مواضعها، ويمكن أن يثبت شرطية الضبط من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، وهكذا اشتراط لفظ الشهادة يمكن أن يثبت من هذه الآية ومن جميع ما ذكر فيها بيان الشهادة، كما صرح به صاحب «الهداية»؛ حيث قال: وأما لفظ الشهادة فلأن النصوص نطقت باشتراطها؛ إذ الأمر فيها بهذا اللفظ، حتى لو لم يذكر لفظ الشهادة، بل قال: «أعلم» أو «أتقن» لم يقبل شهادته، هذا لفظه. وكذا على ما ذكر في «الحسيني» من أن معنى قوله تعالى: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢): من رجال المسلمين الأحرار البالغين، ويمكن أن يثبت به شرط الحرية والبلوغ أيضًا من الآية كما لا يخفى.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَاءُ إِذًا مَا دُعُوا﴾ (البقرة: ٢٨٢) يحتمل معنيين، أحدهما: أن يكون معناه لا يأت الشهود إداة الشهادة بعد ما تحمّلوا أولاً إذا ما دعوا إلى مجلس الحكم، فيكون ذلك بمعنى «الأمر للوجوب». وثانيها: أن لا يأت الشهود لتحمل الشهادة، فسموا شهوداً باسم ما يؤول، فيكون ذلك بمعنى الأمر للندب، أو «يكون منسوخاً» بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ (البقرة: ٢٨٢). وفي «الكشاف»: عن قتادة كان الرجل يطوف في الجداء: أي المجمع العظيم فيه القوم، فلا يتبعه منهم واحد، فنزلت. وصاحب «الهداية» قد جزم بالمعنى الأول حيث قال في أول «كتاب الشهادة»: إن الشهادة فرض يلزم الشهود، ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم المدعي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَاءُ إِذًا مَا دُعُوا﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ولكن ينبغي أن يعلم أن هذا في غير الحدود. وأما الشهادة في الحدود فيتخير فيها الشاهد بين الستر والإظهار، بل الستر أفضل؛ لقوله عليه السلام: «من ستر على مسلم ستر الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة». ولكن في السرقة يجب أن يشهد بالبال، فيقول: أَخَذَ الْمَالُ؛ إحياءً لحقوق المسروق منه، ولا يقول: سرق؛ محافظة على الستر، ملخص من «التفسيرات الأحمدية».

(١) قوله: كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم الخ: وقال صاحب «المدارك»: والشهادة على نفسه هي الإقرار على نفسه؛ لأنه في معنى الشهادة عليها بالزام الحق. وهذا لأن الدعوى والشهادة والإقرار يشترك جميعها في الإخبار عن حق لأحد على أحد، غير أن الدعوى إخبار عن حق نفسه على الغير، والإقرار للغير على نفسه، والشهادة للغير على الغير، هذا كلامه. وبالجمله فالآية دليل على شرعية مسألة الإقرار، وجواز الشهادة على ضرر الوالدين والأقربين. وهذا معروف. وقد يدل الآية أيضًا على كون الشهادة لله لا للرباء والسمة ولا لنفع نفسه، فيستدل به على أن شهادة الشريك في مال الشركة والأجير لمستأجره والتلميذ لأستاذه، وكذا الوالد لولده وأمثاله كل ذلك لا يجوز، هكذا يخطر بالبال، ملتقط من «التفسيرات الأحمدية».

فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوُّا أَوْ تُعْرَضُوا  
فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ  
يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي  
الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ  
وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

(آل عمران: ٧٧)

٣٧١٢ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى  
نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.  
وَفِي شَرْحِهِ لِلنَّوَوِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ زِيَادَةٌ  
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «لَكِنَّ<sup>(١)</sup> الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». وَقَالَ  
مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي «الْأَثَارِ»: وَبِهِ نَأْخُذُ.

(١) قوله: البينة على المدعي واليمين على من أنكر: ففي الحديث فوائد، الأولى: لا يستحق المدعي بمجرد الدعوى.  
الثانية: القول قول المنكر. الثالثة: جنس البيّنات في جانب المدعين. الرابعة: اليمين في جانب المدعى عليه.  
الخامسة: الخصومة لا تندفع بمجرد الإنكار. السادسة: اليمين تتوجه عليه. السابعة: لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين  
المدعي. الثامنة: لا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق.

وفي مسألتين خلاف الشافعي. الأولى: إذا نكل المدعى عليه عن اليمين، قضى عندنا بالنكول عليه، ولزمه ما  
ادّعاه عليه. وعند الشافعي لا يقضى به، بل يرد اليمين على المدعي، فإن حلف المدعي أخذ بالهال، وإن نكل انقطعت  
الخصومة بينهما؛ لأن النكول يحتمل أن يكون تورّعا عن اليمين الكاذبة. ويحتمل أن يكون ترفعا عن اليمين الصادقة.  
ولنا أن اليمين واجبة عليه؛ لظاهر هذا الحديث، وترك اليمين بهذا النكول دليل على أنه باذل أو مقر؛ إذ لو لم يكن  
كذلك لأقدم على اليمين تفصيا من عهدة الواجب؛ دفعا للضرر عن نفسه ببذل المدعي، والشرع ألزمه التورع عن  
اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة، فيرجع هذا الجانب نكوله.



= الثانية: لا يجوز القضاء عندنا بشاهد مع يمين المدعي خلافاً للشافعي، واحتج بحديث ابن عباس رفعه: «قضى بشاهد ويمين»، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عنه. والإمام احتج بقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ومثل هذا إنما يذكر لقصر الحكم عليه، ولأنه قال ذلك: ﴿وَأَذَىٰ آلَا تَرْقَأُ﴾، ولا مزيد على الأدنى، أي أقرب أن لا تشكوا في جنس الدّين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك. وأجيب عن الحديث المذكور بأن عباسا الدوري نقل عن يحيى بن معين أنه ليس بمحفوظ. وأعله الطحاوي بأنه لا يعلم قيسا يحدث عن عمرو بن دينار. وقال الترمذي في «العلل»: سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: لم يسمعه من عمرو عن ابن عباس. فقد رمى الحديث بالانقطاع في موضعين من البخاري بين عمرو وابن عباس، ومن الطحاوي بين قيس وعمرو، ومنهم من أدخل بين عمرو وابن عباس طاوسا، أخرجه هكذا الدارقطني.

ومنهم من زاد جابر بن زيد فقول ابن عبد البر: «لا مطعن لأحد في إسناد هذا الحديث» محل نظر، فلأجل هذا الاختلاف ترك العمل به، وبقي العمل بالنص الظاهر من الكتاب مع أنه قد روي ما يعارض ما ذكر.؟ ففي «الاستذكار»: روى هشيم أخبرنا المغيرة عن الشعبي قال: إن أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد، ونحن لا نقول ذلك. وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: حدثنا سويد بن عمرو حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال: لا يجوز إلا شهادة الرجلين أو رجل وامرأتين. قال عامر: مع أن أهل المدينة يقبلون شهادة الشاهد مع يمين الطالب. وهذا السند رجاله على شرط مسلم. وقال أيضاً: حدثنا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري، قال: هي بدعة، وأول من قضى بها معاوية. وهذا السند أيضاً على شرط مسلم. وفي «مصنف عبد الرزق»: أخبرنا معمر سألت الزهري عن اليمين مع الشاهد، فقال: هذا شيء أحدثه الناس لا يُد من شاهدهين. وفي «الاستذكار»: هو الأشهر عن الزهري.

وفي «التمهيد»: قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي: لا يقضى باليمين مع الشاهد، وهو قول عطاء والحاكم وطائفة، وزاد في «الاستذكار» النخعي. وفي «المحل» لابن حزم: أول من قضى به عبد الملك بن مروان، وأشار إلى إنكاره الحكم بن عتيبة، وروي عن عمر بن عبد العزيز ترك القضاء به؛ لأنه وجد أهل الشام على خلافه، ومنع منه ابن شبرمة، انتهى. وفي «التمهيد»: تركه يحيى بن يحيى بالاندلس، وزعم أنه لم ير الليث بن سعد يفتي به، ولا يذهب إليه. وحديث الصحيحين: «اليمين على المدعى عليه» وفي رواية: «البينة على المدعي واليمين على من أنكره» يردده.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

فَقَسَمَ<sup>(١)</sup> النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، فَجَعَلَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَالْقِسْمَةَ ثَنَائِي الشَّرَكَةِ، وَجَعَلَ جِنْسَ الْإِيمَانِ عَلَى الْمُنْكَرِينَ، وَلَيْسَ وَرَاءَ الْجِنْسِ شَيْءٌ. وَحَدِيث: «الشَّاهِدُ وَالْيَمِينُ» غَرِيبٌ، وَمَا رَوَيْنَاهُ مَشْهُورٌ، ثَلَاثَتُهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ حَتَّى صَارَ فِي حِزِّ التَّوَاتُرِ فَلَا يُعَارِضُهُ عَلَى أَنْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَدْ رَدَّهُ.

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَنْبَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَكَانَ لَا يَرُدُّ الْيَمِينَ.

٣٧١٣ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ<sup>(٢)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْبِي ثُمَّ الَّذِينَ

= وكذا حديث الصحيحين: «شاهدك أو يمينه» مع ظاهر القرآن؛ لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجلين قبول رجل وامرأتين، وإذا وجد شاهد واحد، والمرأتان معدومتان، ففي قبوله مع اليمين نفي ما اقتضته الآية. وأيضاً فإنه تعالى قال عقبها: «مَنْ تَرَضَوْا مِنْ الشَّهَادَةِ» (البقرة: ٢٨٢)، وليس المدعي بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله: ويمينه، وزعموا أن يمين المدعي قائمة مقام المرأتين، فعلى هذا لو كان المدعي ذمياً فأقام شاهداً وجب أن لا تقبل يمينه، كما لو كانت المرأتان ذميتين. كذا في «عقود الجواهر المنفية». وقال في «الكوكب الدرّي»: أي لا يعتد بشاهد المدعي إذا كان واحد، وإنما يحكم بيمين المنكر. وهذا هو المراد في لفظ الحديث: «قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد»: أي لم يحكم إلا باليمين مع وجود الشاهد الواحد؛ لعدم تمام نصاب الشهادة، انتهى. وقال في هامشه: على أنه فعل لا يقاوم القول، لا سيما إذا تأيد القول بالقرآن المجيد في قوله تعالى: «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» (البقرة: ٢٨٢)، وبسط البخاري في تأييد الحنفية في ذلك، فارجع إليه.

(١) قوله: فقسم النبي ﷺ بين الخصمين إلخ: بيان أنه ذكر اليمين على بالألف واللام، وإنه للجنس إذا لم يكن ثمه معهود. ويقال: جعل البينة حجة جنس المدعين، واليمين حجة جنس المنكرين فيكون جميع الأيمان على المنكرين فمن رد اليمين على المدعي لم يجعل جميعها على المنكرين، فيكون ذلك نسخاً للحديث المشهور، وإنه لا يجوز بخبر الواحد ولا بالقياس. قاله في «البنية».

يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَذْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْنَيْهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ»<sup>(١)</sup> وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيُخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذَرُونَ وَلَا يَقُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الْقُرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَذْكَرَ الثَّالِثِ أَمْ لَا، قَالَ: - «ثُمَّ يَخْلُفُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا».

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا».

٣٧١٤ - وَعَنْ خَرِيمِ بْنِ فَاتِكٍ ؓ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَامَ قَائِمًا فَقَالَ: «عُدِلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ بِالْإِشْرَاكِ بِاللَّهِ» ثَلَاثَ مَرَارٍ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ ۝ حُنْفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ. ۝ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَيْمَنِ بْنِ خَرِيمٍ إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَاجَهَ لَمْ يَذْكُرِ الْقِرَاءَةَ.

٣٧١٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ

(١) قوله: يشهدون ولا يستشهدون: الأصل عندنا أن لا يشهد إلا أن يطلب منه الشهادة، ويجب أن يشهد بعد الطلب، وسترها في الحدود أفضل. وقد ورد في هذا الحديث مذمة قوم يشهدون ولا يستشهدون، فذكروا الحديث زيد بن خالد تأويلين، أحدهما: أنه محمول على من عنده الشهادة لأحد بحق، ولا يعلم المدعي أنه شاهد، فيخبره أنه شاهد له. والثاني: أن هذا في حقوق الله، كالزكاة والكفارات ورؤية الهلال والوقف والوصايا ونحو ذلك، فيجب إعلام الحاكم بذلك. وقد يأول بأنه محمول على المبالغة والمصارعة في أداء الشهادة بعد طلبها، وقوله: «يشهدون ولا يستشهدون» محمول على ما عدا ذلك. وقيل: إنه كناية عن شهادة الزور وعن شهادة من ليس أهلاً لها، أي ليس ممن يستشهد، ولا يخلو عن تكلف. أخذته من «اللمعات».

الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسِيْقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧١٦ - وَعَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ كِنْدَةَ وَرَجُلًا مِنْ حَضْرَمَوْتَ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَرْضِي اغْتَصَبَهَا أَبُو هَذَا، وَهِيَ فِي يَدِهِ. قَالَ: «هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أُحْلَفُهُ، وَاللَّهِ! مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا أَرْضِي اغْتَصَبَهَا أَبُوهُ، فَتَهَيَّأَ الْكِنْدِيُّ لِلْيَمِينِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ أَحَدٌ مَالًا بَيْنَيْنِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ أَجْدَمٌ»، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧١٧ - وَعَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي. فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي وَفِي يَدِي، لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَمْ يَبَيِّنْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَمْ يَمِينْهُ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ، لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ. قَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ» قَالَ: فَانْطَلَقَ لِيُحْلِفَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَذْبَرَ: «لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَا لَكَ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لَيَلْقِيَنَّ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧١٨ - وَعَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَلَمْ يَبَيِّنْ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ لِلْيَهُودِيِّ: <sup>(١)</sup> «أَحْلِفْ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يُحْلِفُ وَيَذْهَبُ بِمَا لِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الْآيَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

(آل عمران: ٧٧)

١ قوله: قل لليهودي: أحلف إلخ: فيه دليل على أن الكافر يحلف في الخصومات كما يحلف المسلم. كذا في «المعرفة».

٣٧١٩ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ<sup>(١)</sup> عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَفْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. (آل عمران: ٧٧) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٢٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنْتَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْثَرِ الْكِبَايِرِ الشَّرْكَ بِاللَّهِ وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالْيَمِينِ الْغُمُوسُ، وَمَا حَلَفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ يَمِينَ صَبْرٍ فَأَدْخَلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ إِلَّا جُعِلَتْ نُكْتَةً فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٢١ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ افْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَأِنْ كَانَ قَضِيْبًا مِنْ أَرَاكِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِرَجُلٍ حَلَفَهُ أَحْلَفُ<sup>(٢)</sup> بِاللَّهِ الَّذِي

(١) قوله: من حلف على يمين صبر إلخ: يمين الصبر هي التي يكون فيها متعمدا للكذب قاصدا لإذهاب مال المسلم، كأنه يصبر النفس على تلك اليمين أي يحبسها عليها، وهو المراد هنا لظاهر قوله: «وهو فيها فاجر»: أي كاذب، والجملة حالية، فيه أن الكذب في الشهادة نوع من أنواع الفجور، وهو المعنى باليمين الغموس، ملقط من «المراقبة». وفي «بذل المجهود»: قال ابن بطال: بهذه الآية والحديث احتج الجمهور في أن اليمين الغموس لا كفارة فيها؛ لأنه - ذكر في هذه اليمين المقصود بها الحنث والعصيان والعقوبة والإثم، ولم يذكر فيها كفارة، ولو كانت لذكرت كما ذكرت في اليمين المقودة، فقال: «فليكفر عن يمينه، وليأت الذي هو خير». قال ابن المنذر: لا نعلم سنة تدل على قول من أوجب فيها الكفارة، وهو الشافعي، بل هي دالة على قول من لم يوجبها، وهو أبو حنيفة.

(٢) قوله: أحلف بالله الذي لا إله إلا هو إلخ: أي واليمين بالله تعالى ويغلف بذكر أوصافه تعالى، أي يؤكد اليمين بذكر أوصاف الله تعالى، وذلك مثل قوله: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا الهال الذي ادَّعاه، ولا شيء منه؛ لأن أحوال الناس شتى، فمنهم من يمتنع عن اليمين بالتغليظ، ويحتال عند عدمه فيغلظ عليه لعله يمتنع بذلك. «زيلي» و«الدر المختار» و«رد المحتار» ملقط منها.

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدَكَ شَيْءٌ» يَعْنِي لِلْمَدْعَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٢٣ - وَعَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَطْفَانَ الْمُرِّي يَقُولُ: اخْتَصَمَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ مُطِيعٍ فِي دَارٍ كَانَتْ بَيْنَهُمَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَضَى مَرْوَانُ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَخْلِفْ لَهُ مَكَانِي، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَا وَاللَّهِ إِلَّا عِنْدَ مَقَاطِعِ الْحُقُوقِ، قَالَ: فَجَعَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَخْلِفُ أَنَّ حَقَّهُ لِحَقِّي، وَيَأْتِي<sup>(١)</sup> أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْمُنْبَرِ، قَالَ: فَجَعَلَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ يَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ تَعْلِيلًا، وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ فَلَمْ يَخْصْ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ».

(١) قوله: ويأتي أن يخلف على المنبر: لذلك عندنا لا تغلظ اليمين على المسلم بزمان ومكان مطلقاً؛ لأن في التغلظ بالزمان تأخير حق المدعي في اليمين إلى ذلك الزمان، وكذا بالمكان؛ لأن فيه التأخير إلى الوصول إلى ذلك المكان المغلظ به، فلا يشرع، وظاهر «الهداية»: أن المنفي وجوب التغلظ، فيكون مشروعاً. وفي «المحيط» ما يدل على إباحته، ولكن ذكر بعده: أنه لا يجوز التغلظ بالمكان، حاصله: أن المدعى عليه إذا توجهت عليه اليمين يخلف حيث ما وجبت عليه، ولا يصرف من موضعه ذلك. وهذا قول الحنفية والحنابلة، وإليه مال البخاري. وقال الشافعي في قول: يستحب التغلظ بمكان وزمان. وفي قول: يجب التغلظ بهما. أما التغلظ بالزمان، ففي يوم الجمعة بعد العصر، وأما التغلظ بالمكان فبين الركن والمقام إن كان بمكة. وعند قبر النبي ﷺ إذا كان بالمدينة. وعند الصخرة إن كان في بيت المقدس.

وفي «الجامع»: إن كان في غيرها إن لم يكن الجامع ففي المساجد. ولنا هذا أثر مالك والبخاري، وإطلاق قوله ﷺ: «اليمين على من أنكر» والتخصيص بالزمان أو المكان زيادة على النص، وهو نسخ. فإن قلت: استدلت الخصوم بما روى جابر أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة تبوأ مقعداً من النار». الجواب: أن هذا الحديث ليس حديثاً صحيحاً. وهذا ينافي إطلاق قوله ﷺ: «اليمين على المدعي واليمين على من أنكر» والتخصيص بالزمان والمكان زيادة عليه بأخبار غريبة لا يعلم صحتها، فلا يجوز. التقطته من شروح «الكنز» و«عمدة القاري» و«البنية».

٣٧٢٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلِلنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَهَ: أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا لَيْسَتْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ لَهُ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِهِ بَيْنَهُمَا. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ فِي سُنَنِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فِي دَابَّةٍ لَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَجَعَلَهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ. وَحَدِيثُ الْفُرْعَةِ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ. بَيِّنَةُ الطَّحَاوِيِّ.

٣٧٢٥ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاْعَيَا دَابَّةً، فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا دَابَّتُهُ نَتَجَهَا، فَقَضَى ﷺ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي فِي يَدِهِ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

(١) قوله: إن رجلين ادعيا الخ: صورة المسألة: أن رجلين إذا تداعيا متاعا في يد ثالث، ولم يكن لهما بيعة، أو لكل واحد منهما بيعة. وقال الثالث: لا أعلم بذلك، يعني أنه لهما أو لغيرهما، فحكمهما أن يقرع بين المتداعيين، فأتيها خرجت له القرعة يحلف معها، ويقضى له بذلك المتاع، وبهذا قال علي رضي الله عنه. وعند الشافعي يترك في يد الثالث. وعند أبي حنيفة يجعل بين المتداعيين نصفين. وقال ابن الملك: ويقول علي رضي الله عنه قال أحد والشافعي في أحد أقواله، وفي قوله الآخر، وبه قال أبو حنيفة أنه يجعل بين المتداعيين نصفين مع يمين كل منهما، وفي قول آخر: يترك في يد الثالث. كذا في «المروقة». قال في «الهداية»: وإذا ادعى اثنان عينا في يد آخر، كل واحد منهما يزعم أنها له، وأقاما البيعة قضى بها بينهما. وقال الشافعي رضي الله عنه في قول: تهاوترا، وفي قول: يقرع بينهما، انتهى. وفي «الكفاية»: وضع المسألة في الملك المطلق؛ لأن في المقيد بالسبب المعين أو بالتاريخ تفصيلا وخلافا.

(٢) قوله: نقضى بها رسول الله ﷺ للذي في يده: قال في «الهداية»: وإن أقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بيعة على التنازع، فصاحب اليد أولى. وفي «شرح السنة»: قالوا: إذا تداعا رجلان دابة أو شيئا، وهو في يد أحدهما فهو لصاحب اليد. ويحلف عليه إلا أن يقيم الآخر بيعة فيحكم له به، فلو أقام كل واحد منهما بيعة ترجع بيعة صاحب اليد. =

٣٧٢٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ<sup>(١)</sup> شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا مَجْلُودٍ حَدًّا وَلَا مَجْلُودَةٍ، وَلَا ذِي غِمَرٍ لِأَخِيهِ وَلَا ظَنِينٍ فِي وَلَاَاءٍ، وَلَا قَرَابَةٍ وَلَا الْقَانِعِ مَعَ أَهْلِ الْبَيْتِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

= وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن بينة ذي اليد غير مسموعة، وهو للمخارجي، إلا في دعوى النتائج إذا ادعى كل واحد أن هذه الدابة ملكه نتجها، وأقام بينة على دعواه يقضى بها لصاحب اليد، وإن كان الشيء في أيديها فتداعيا حلفاً، وكان بينهما مقسوماً بحكم اليد، وكذلك لو أقام كل واحد بينة. قاله في «المرقاة».

(١) قوله: لا تجوز شهادة خائن الخ: يحتمل أن يراد به الخيانة في أمانات الناس. ويحتمل أن يراد الأعم الشامل للخيانة في أحكام الله تعالى. وقد جمع الكل قوله سبحانه: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوْنُوا أَمْثَلُكُمْ» (الأنفال: ٢٧)، فيكون المراد بالخائن الفاسق، وحيث يكون ذكر المجلود والزاني وغيرها مثلاً بعده، وعطفها عليه من قبيل عطف الخاص على العام؛ لعظم خيانتها. وقوله: «ولا مجلود حدًّا» يتناول الزاني الغير المحصن والقاذف والشارب، ولكن المجلود في القذف لا يقبل شهادته عند أبي حنيفة أبداً وإن تاب، وجعل قوله تعالى: «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» (النور: ٤-٥) عطف على قوله: «فَأَجْبِدْهُمْ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةٍ» (النور: ٤) وجعل عدم القبول للشهادة من تمام الحد، وجعل الاستثناء من «الْفَاسِقُونَ» بخلاف المحدود في غير القذف كالزنا والسرقة وشرب الخمر حيث يقبل شهادته بعد التوبة عندنا أيضاً؛ لأن الرد فيها للفسق لا لتمام الحد، كما في المحدود في القذف. وقد ارتفع الفسق بالتوبة وسائر الأثمة والشافعي يقولون: القذف من جملة الفسوق، ولا يتعلق بإقامة الحد، بل إن تاب قبلت شهادته مثل سائر الحدود جُلْدٌ أو لم يجلد، ومن لم يتب لا يقبل شهادته، سواء جُلْدٌ أو لم يجلد.

وقوله: ولا ذي غمر على أخيه: أي لا تقبل شهادة عدو بسبب الدنا، وأما العدو بسبب الدين فتقبل؛ لأنها من التدين، بخلاف الدنيوية؛ فإنه لا يأمن من التقول عليه، وأما الصديق لصديقه فتقبل إلا إذا كانت الصداقة متناهية بحيث يتصرف كل مال الآخر، وقوله: ولا ظنين في ولاء ولا قرابة، الظنين: المتهم، فعيل بمعنى «مفعول» من الظنة بمعنى «التهمة»، يعني من انتمى إلى غير مواليه، وقال: أنا عتيق فلان، وهو كاذب ومشتر بكذا به بحيث يتهمة الناس في قوله، ويكذبونه: لا تقبل شهادته؛ لأنه فاسق؛ لأن الكذب في الولاء لقطعه عن المعتمد وادّعائه لمن ليس معتقه كبيرة، كذا قالوا، وكذا الحكم في القرابة. وقد ورد فيه اللعن. وقوله: والقانع مع أهل البيت، يعني لا تقبل شهادة الأجير الخاص لمستأجره مسانئة أو مشاهرة أو الخادم أو التابع أو التلميذ الخاص الذي يعد ضرر أستاذه =



٣٧٢٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ» وَرَدَّ شَهَادَةَ الْأَقَانِيعِ لِأَهْلِ النَّبَيْتِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّ الْخُضَمَيْنِ<sup>(١)</sup> يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٧٢٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بَحْجَتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مَنْ لَمْ يَرْ أَنْ يَحْكَمْ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ، وَالْفَتْوَى<sup>(٢)</sup> عِنْدَنَا عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ بِعِلْمِ الْقَاضِي فِي زَمَانِنَا.

= ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه، فيكون القانع في حكم شهادة الوالد والولد، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «لا شهادة للقانع بأهل البيت» أي الطالب معاشه منهم من القنوع لا من القناعة، ومفاده قبول شهادة المستأجر والأستاذ له. وأما ما روي عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية» فمحمول على أن معناه لا يجسن؛ لحصول التهمة بحصول البعد بينهما، لذلك قال عامة أهل العلم سوى مالك: شهادة البدوي إذا كان عدلا يقيم الشهادة على وجهها، جائزة. النقطة من «اللمعات» و«الهداية» و«الدر المختار» و«بذل المجهود».

(١) قوله: «أن الخضمين يقعدان بين يدي الحاكم» لذلك قال في «الهداية»: «وإذا حضرا سوى بينهما في الجلوس والإقبال».

(٢) قوله: «الفتوى اليوم عندنا على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا» وأصل مذهبهما الجواز، وشرط جوازه عند الإمام أبي حنيفة أن يعلم في حال قضاؤه في المصير الذي هو قاضيه بحق غير حد خالص لله تعالى من قرض أو بيع أو غصب أو تظليل أو قتل عمد أو حد قذف، فلو علم قبل القضاء في حقوق العباد، ثم ولي فرفعت إليه تلك الحادثة أو علمها في حال قضاؤه في غير مصره، ثم دخله فرفعت لا يقضي عنده، وروى عبد الرزق نحوه عن شريح، وقال: يقضي.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَصْلِ»: بَلَّغْنَا عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ عِنْدَهُ بَيْتَةً عَلَى امْرَأَةٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فَأَنْكَرَتْ، فَقَضَى لَهُ بِالْمَرْأَةِ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجَنِي، فَأَمَّا إِذَا قَضَيْتَ عَلَيَّ فَجَدِّدْ نِكَاحِي، فَقَالَ: لَا أَجَدِّدُ نِكَاحَكَ، الشَّاهِدَانِ <sup>(١)</sup> زَوْجَاكِ. قَالَ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُتْلَاعَيْنِ.

= وكذا الخلاف لو علم بها وهو قاضٍ في مصره ثم عزل، ثم أعيد، أما في حد الشرب والزنا، فلا ينفذ قضاءه بعلمه اتفاقاً، «فتح» ملخصاً، وبه علم أنه في الحدود الخالصة لله تعالى لا ينفذ، كما صرح به في «شرح أدب القضاء» معللاً بأن كل واحد من المسلمين يساوي القاضي فيه وغير القاضي إذا علم لا يمكنه إقامة الحد، فكذا هو الفرق بين الحد الخالص لله تعالى وبين غيره، ففي الأول لا يقضي اتفاقاً بخلاف غيره، فيجوز القضاء فيه بعلمه. وهذا على قول المتقدمين، وهو خلاف المفتي به والمعتمد والمختار.

والآن عدم حكمه بعلمه مطلقاً، سواء كان علمه بعد توليته أو قبلها حيثنّذ أو سواء كان حداً غير خالص لله تعالى أو قوداً أو غيرهما من حقوق العباد. والفتوى عليه في زماننا كما نقله في «الأسباه» عن «جامع الفصولين»، وقيد بزماننا؛ لفساد القضاة فيه. وقال الشافعي: لولا قضاة السوء لقلت: إن للحاكم أن يحكم بعلمه، ثم قال: إن كان القاضي عدلاً لا يحكم بعلمه في حد وقصاص إلا ما أقر به بين يديه، ويحكم بعلمه في كل الحقوق مما علمه قبل أن يلي القضاء أو بعد ما ولي، فتقيد ذلك بكون القاضي عدلاً إشارة إلى أنه ربما ولي القضاء من ليس بعدل. التقطته من «رد المحتار» و«الدر المختار» و«نيل الأوطار».

١. قوله: الشاهدان زوجاك: فيه دليل على أن ينفذ القضاء بشهادة الزور، ظاهراً وباطناً، لكن للنفاذ باطناً شرطان، الأول: عدم علم القاضي بكذب الشهود، فلو علم به لم ينفذ قضاؤه. والثاني: كون المحل قابلاً، فإذا كانت المرأة تحت زوج أو معتدة أو مرتدة أو محرمة بمصاهرة أو برضاع: لم ينفذ. واختلف العلماء فيه، فذهب قوم إلى أن الحكم إن كان في مال، وكان الأمر في الباطن بخلاف ما استند إليه الحاكم من الظاهر لم يكن ذلك موجباً لحله للمحكوم له، وإن كان في نكاح أو طلاق، فإنه ينفذ ظاهراً وباطناً، وحملوا حديث أم سلمة: «فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه»؛ فإنها أقطع له قطعة من النار» على ما ورد فيه، وهو الهال، واحتجوا لما عدها بقول علي عليه السلام وبقصة المتلاعنين. ألا ترى أن التفريق باللعان ينفذ ظاهراً وباطناً، وأحدهما كاذب ييقن، وهو قول أبي حنيفة.

والأصل فيه: أن كل شيء قضى به القاضي في الظاهر بتحريمه أو بإحلاله فهو بالباطن كذلك عنده، وذهب آخرون إلى أن الحكم بتمليك مال أو إزالة ملك أو إثبات نكاح أو فرقة أو نحو ذلك إن كان في الباطن، كما هو في =

٣٧٣٠ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله حَبَسَ <sup>(١)</sup> رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ وَالسَّائِي: ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ.

٣٧٣١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «إِنَّ أَبْعَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخُصْمُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٣٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، وَلَيَتَبَوَّأَنَّ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٣٣ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَضَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَقَالَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ - لَمَّا أَدْبَرَ -: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَلُومُ <sup>(٢)</sup> عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَيْسِ، فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ قُلْ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= الظاهر نفذ على ما حكم به، وإن كان في الباطن على خلاف ما استند إليه الحاكم من الشهادة أو غيرها لم يكن الحكم موجبا لتتمليك، ولا الإزالة ولا النكاح ولا الطلاق ولا غيرها، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وبه قالت الثلاثة وزفر، فلا ينفذ عندهم إلا ظاهرا؛ لأن شهادة الزور حجة ظاهرا لا باطنا، فصار كما كان الشهود عبدا أو كفارا، واحتجوا بحديث أم سلمة المذكور، وعليه الفتوى، «شرنبلية» عن «البرهان». ونقله أيضًا في «الفهستاني» عن الحقائق. وفي «البحر» عن أبي الليث لكن قال: وفي «الفتح» من النكاح: وقول أبي حنيفة هو الوجه اهـ. قلت: وقد حقق العلامة قاسم في رسالته قول الإمام بما لا مزيد عليه، ثم أورد عليه إشكالا، وأجاب عنه، وعليه المتون، انتهى. والتفصيل المزيد في المطولات. التقطه من «الدر المختار» و«رد المختار» و«شروح الكنز» و«نيل الأوطار».

(١) قوله: حبس رجلا في تهمة: قال الخطابي: في هذا دليل على أن الحبس على ضربين: حبس عقوبة وحبس استظهار، فالعقوبة لا تكون إلا في واجب، وأما ما كان في تهمة؛ فإنما يستظهر بذلك يستكشف به عما وراءه، وروي: أنه حبس رجلا في تهمة ساعة من نهار، ثم خلى عنه. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: يلوم على العجز: أي لا يرضى. والمراد بالعجز ضد الكيس، والكيس التيقظ في الأمور والاهتداء إلى التنبيه والمصلحة، يعني كان ينبغي لك أن تيقظ في معاملتك، ولا تقتصر فيها قبل إقامة المدعي البينة أو مع ذلك إذا غلبك الخصم قلت: «حسبي الله الخ». كذا في «اللمعات».

## كِتَابُ الْجِهَادِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاقْتُلُوا<sup>(١)</sup> الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وَقَوْلِهِ  
 تَعَالَى: ﴿وَقَتِّلُوا<sup>(٢)</sup> هُمَ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ لِلدِّينِ لِلَّهِ﴾ وَقَوْلِهِ  
 تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى:  
 ﴿وَقَتِّلُوا<sup>(٣)</sup> الْمُشْرِكِينَ كَمَا يُقَتِّلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿لَا  
 يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي  
 سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ  
 عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ  
 عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا<sup>(٤)</sup> دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ  
 غَفُورًا رَحِيمًا<sup>(٥)</sup>﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ الْآيَةُ وَقَوْلِهِ  
 تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمْ  
 الْجَنَّةُ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾  
 (التوبة: ١١١) (آل عمران: ٢٠٠)

(١) قوله: فاقتلوا المشركين إلخ: اعلم أن الجهاد فرض على الكفاية، أما الفرضية فلهذه الآيات، وأما كونه على الكفاية  
 فلقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ (النساء: ٩٥) إلى قوله: ﴿رَحِيمًا﴾، ثم هذا إذا لم يكن النفر عاما، فإن  
 كان كأن هجموا على بلدة من بلاد المسلمين، فيصير من فروض الأعيان، سواء كان المستنفر عدلا أو فاسقا، فيجب  
 على جميع أهل تلك البلدة النفر، وكذا من يقر من منهم إن لم يكن بأهلها كفاية أو تكاسلوا وعصوا، وهكذا إلى أن  
 يجب على جميع أهل الإسلام شرقا وغربا. واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ (التوبة: ٤١).  
 النقطة من «المراقبة».

٣٧٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَامَ رَمَضَانَ كَانَتْ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ جَاهِدًا<sup>(١)</sup>» فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٣٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ فَقَالَ: أَعِدَّهَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأُخْرَى<sup>(٢)</sup> يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٣٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: «لَا هِجْرَةَ<sup>(٣)</sup> بَعْدَ

(١) قوله: جاهد في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها: أي ولم يجاهد، فلا ينافي وجوب الهجرة، والتسوية تدل على أن الجهاد فرض كفاية. أخذته من «اللمعات» و«المراقبة». وقال في «رحمة الأمة»: اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية إذا قام به من المسلمين من فيه كفاية، سقط الحرج عن الباقيين.

(٢) قوله: وأخرى إلخ: فيه إبقاء على أن الجهاد فرض كفاية؛ حيث عطف على لوازم الإسلام بطريق الإنجاز؛ فإن العطف يقتضي المغايرة في الكلام. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: لا هجرة بعد الفتح إلخ: وقال في «العرف الشذي»: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، مختلفة في المتأخرين، وليست المسألة في كُتُب الأحناف، نعم تعرض ههنا الشافعية. وقال الشاه عبد العزيز في بعض رسائله باستحباب الهجرة، وهو المختار. وقال بعض العلماء بالجواب، وتدلل الأحاديث والآيات على الاستحباب، منها ما أخرجه الترمذي ص ١٩٥ عن بريدة؛ لها فيه أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم إلخ، وقالوا: كانت واجبة على أهل مكة. وقد تجب في بعض الأحوال.

الْفَتْحَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيَّةٌ وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاَنْفِرُوا<sup>(١)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَا أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَلَا أُجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ، مَا تَخَلَّفْتُ عَنْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوِدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ<sup>(٢)</sup> فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ يَتِمَّتْ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الْكِرَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمِيرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ النَّاسِ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ يَقْبِضُهَا رَبُّهَا نُحْبُ أَنْ تَرْجَعَ إِلَيْكُمْ، وَأَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا غَيْرُ الشَّهِيدِ». قَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ أُقْتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي أَهْلُ الْوَبَرِ وَالْمَدَرِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٧٤٠ - وَعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> الْآيَةَ قَالَ: أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ:

(آل عمران: ١٦٩)

(١) قوله: وإذا استنفرتم فانفروا: وقال النووي: هذا دليل على أن الجهاد ليس بفرض عين، بل هو فرض كفاية إذا فعله من يحصل بهم الكفاية، سقط الخرج عن الباقي، وإن تركوه كلهم أثموا أجمعين.

(٢) قوله: أن أقتل في سبيل الله ثم أحيا إلخ: فيه فضيلة الغزو والشهادة وتمني الشهادة والخير وما لا يمكن في العادة من الخيرات. وفيه أن الجهاد من فروض الكفاية لا من العين، قاله النووي. وزاد عليه العيني في «عمدة القاري»: وفيه أن الإمام والعالم يجوز لهما ترك فعل الطاعة إذا لم يطلق أصحابه ونصحاؤه على الإتيان بمثل ما يقدر عليه هو منها إلى وقت قدرة الجميع عليها، وذلك من كرم الصعبة وآداب الأخلاق.

أَرْوَاحُهُمْ<sup>(١)</sup> فِي أَجَوَافِ طَيْرٍ خُضِرَ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرُحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، فَاطْلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ اِطْلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيُّ شَيْءٍ نَشْتَهِي؟ وَنَحْنُ نَسْرُحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرْكُوا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٤١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «إِنَّهُ لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأَحَدٍ جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضِرَ تَرْدُ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا،

(١) قوله: أرواحهم في أجواف طير خضر: قيل: إبداعها في أجواف تلك الطيور كوضع الدر في الصناديق تكريماً وتشريفاً لها، وإدخالها في الجنة بهذه الصورة لا متعلقة بهذه الأبدان مدبرة فيها تدبير الأرواح في الأبدان الدنيوية؛ فإنها تبث في الجنة، تجد ما فيها من الروائح، ويشاهد ما فيها من الأنوار، ويتلذذ بها. وهذا دفع شبهة من تمسك به في القول بالتناسخ ولتوهم من قال: إن هذا تنزيل وتقيص لهم حيث أخرجوا من الأبدان الإنسانية إلى الأجسام الحيوانية، فتدبر. وقيل: لعل أرواح الشهداء لها استكملتم تمثلت بأمر الله تعالى بصُور طير خضر، وحصلت لها تلك الهيئة كتمثل الملك بشراً، فليست هذه الأبدان هي التي تتعلق بها تلك الأرواح، ويدبر فيها، بل هي أنفسها صُور الأرواح، تمثلت بها، فافهم. وأقول: يكون تلك الأبدان على صفات الأبدان الإنسانية وإن كانت على صور طير خضر، ولا يكون على صفاتها حقيقية؛ فإنه لا اعتداد للصور والأشكال، بل لا يبعد أن يقال: تسميتها بالطيور لانتقالها من مكان إلى مكانها على هيئة الطيران، لا المشي على الأقدام، كما يكون للإنسان في الدنيا، فلا يلزم تنزيلها وتقيصها كما توهم.

فإن قلت: فما فائدة سؤالهم أن ترد أرواحهم في أجسادهم حتى يقتلوا في سبيل الله مرةً أخرى، ولا يحصل فيها إلا مثل ما هم فيه؟ أجيب: مرادهم بهذا الكلام القيام بموجب الشكر في مقابلة النعم التي أنعم الله تعالى عليهم. فإن قلت: رؤية الله تعالى كانت أعظم النعم، فلم لم يطلبوها؟ قلت: يجوز أن يكون رؤية الله موقوفة على كمال استعداد يليق بها يحصل يوم القيامة، فضرَب الله قلوبهم عن طلب ذلك إلى وقت حصول الاستعداد. كذا في «شرح ابن الملك». «لمعات» مختصراً.

وَتَأْوِي إِلَى قَتَادِيلٍ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَا كَلِمُهُمْ وَمَشْرِبِهِمْ وَمَقِيلِهِمْ، قَالُوا: مَنْ يُبْلَغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَا أَحْيَاءُ فِي الْجَنَّةِ نُرْزَقُ؛ لِغَلَا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ، وَلَا يَنْكَلُوا عِنْدَ الْحَرْبِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أُبْلَغُهُمْ عَنْكُمْ قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٤٢ - وَعَنِ الْقِدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ (قال عمران: ١٦٩) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهِيدُ عِنْدَ اللَّهِ سِتٌّ خِصَالٍ: يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَجُجَارٌ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَرَجِ الْأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، الْيَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيُزَوِّجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْخُورِ الْعِينِ، وَتُسْقَعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقْرِبَائِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٧٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهِيدُ لَا يَجِدُ أَلَمَ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ أَلَمَ الْقَرَصَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٧٤٤ - وَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَتْلَى ثَلَاثَةٌ: مُؤْمِنٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتِلٌ حَتَّى يُقْتَلَ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فِيهِ: «فَذَلِكَ الشَّهِيدُ الْمُتَحَنِّنُ فِي حَيَمَةِ اللَّهِ تَحْتَ عَرْشِهِ، لَا يَفْضُلُهُ النَّبِيُّونَ إِلَّا بِدَرَجَةِ النُّبُوَّةِ، وَمُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتِلٌ حَتَّى يُقْتَلَ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فِيهِ: «مُصْصِمَةٌ تَحْتَ دُنُوبِهِ وَخَطَايَاهُ، إِنَّ السَّيْفَ حَمَاءٌ لِلْخَطَايَا، وَأَدْخَلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَ، وَمُنَافِقٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَإِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتِلٌ حَتَّى يُقْتَلَ، فَذَلِكَ فِي النَّارِ. إِنَّ السَّيْفَ لَا يَمْحُو التَّفَاقُ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.



٣٧٤٥ - وَعَنْ فَصَالَةَ بْنِ عَبْدِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشُّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدٌ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَعْيُنُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا»، وَرَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى سَقَطَتْ قَلَنْسُوتهُ، فَمَا أَذْرِي أَقَلَنْسُوتهُ عُمَرُ أَرَادَ أَمْ قَلَنْسُوتهُ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدٌ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَكَأَنَّما ضُرِبَ جِلْدُهُ بِشَوْكٍ طُلُعَ مِنَ الْجَبَنِ أَتَاهُ سَهْمٌ غَرِبَ فَقَتَلَهُ، فَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَسْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٧٤٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أُمَّ الرُّبَيْعِ بِنْتَ الْبَرَاءِ وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بِنِ سُرَاقَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ، وَكَانَ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرِبَ، فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ صَبَرْتُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ اجْتَهِدْتُ عَلَيْهِ فِي الْبُكَاءِ، قَالَ: «يَا أُمَّ حَارِثَةَ، إِنَّهَا جَنَّانٌ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ ابْنَكَ أَصَابَ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى». رَوَاهُ الْبُهَارِيُّ.

٣٧٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: شَهِيدٌ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَنَصَحَ لِمَوَالِيهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٤٨ - وَعَنْ حَسَنَاءَ بِنْتِ مُعَاوِيَةَ قَالَتْ: حَدَّثَنَا عَمِّي قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَنْ فِي الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «النَّبِيُّ فِي الْجَنَّةِ، وَالشَّهِيدُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْمَوْلُودُ<sup>(١)</sup> فِي الْجَنَّةِ، وَالْوَيْثُ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: والمولود في الجنة: المراد بالمولود الصغير من أولاد المسلمين. وقال ابن الهمام: في «مسايرته»: وقد اختلف في سؤال أطفال المشركين وفي دخولهم الجنة أو النار، فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره. وقد وردت فيهم أخبار =

٣٧٤٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى بَقُوا الْمَشْرُكِينَ إِلَى بَدْرٍ وَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ» قَالَ عُمَيْرُ بْنُ الْحُمَامِ: بَيَّحَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ بَيَّحَ بَيَّحَ» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا رَجَاءً أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ فَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ تَمْرَاتٍ مِنْ قَرْنِهِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُنَّ، ثُمَّ قَالَ: لَيْنَ أَنَا حَيِّثُ حَتَّى أَكُلَ تَمْرَاتِي، إِنَّهَا لِحَبَابَةُ طَوِيلَةٍ، قَالَ: فَتَرَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الثَّمَرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٥٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ الشُّيُوفِ»، فَقَامَ رَجُلٌ رَثُّ الْهَيْئَةِ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، أَنْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ، ثُمَّ كَسَرَ جَفَنَ سَيْفِهِ فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِهِ إِلَى الْعَدُوِّ فَضْرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَانِتِ بِآيَاتِ اللَّهِ، لَا يَقْتَرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٥٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ،

= متعارضة، فالسبيل تفويض أمرهم إلى الله تعالى. وقال محمد بن الحسن: اعلم أن الله لا يعذب أحدا بلا ذنب اهـ. وقال تلميذه ابن أبي شريف في شرحه: وقد نقل الأمر بالإمساك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقاً عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير من رؤوس التابعين وغيرهما. وقد ضعف أبو البركات النسفي رواية التوقف عن أبي حنيفة، وقال: الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشية لظاهر الحديث الصحيح، الله أعلم بما كانوا عاملين. وقد حكى فيهم الإمام النووي ثلاثة مذاهب، الأكثر أنهم في النار، الثاني: التوقف، الثالث الذي صححه: أنهم في الجنة؛ لحديث: «كل مولود يولد على الفطرة» ويميل إليه ما مر عن محمد بن الحسن، وفيهم أقوال أخر ضعيفة اهـ. كذا في «رد

لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي أَنْ<sup>(١)</sup> أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٥٣ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُضْحِكُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٥٤ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٥٥ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ فِي الصَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ عَلَى عَبْدٍ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدُخَانٌ جَهَنَّمَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِي أُخْرَى: «فِي مَنْخَرِي مُسْلِمٌ أَبَدًا». وَفِي أُخْرَى لَهُ: «فِي جَوْفِ عَبْدٍ أَبَدًا وَلَا يَجْتَمِعُ الشُّحُّ وَالْإِيْمَانُ فِي قَلْبِ عَبْدٍ أَبَدًا».

٣٧٥٦ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٥٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهِ أَغْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَفْعَبُ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مُسْلِكٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٥٨ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَاتَلَ فِي

(١) قوله: أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة وأدخله الجنة: قال الطيبي: قوله: «أو غنيمة» عطف على «أجر» و«أدخله» على «أرجعه»، فيكون صلة «أن». والتقدير: إن الله تعالى أجاب، الخارج في سبيله، إما بأن يرجعه إلى مسكنه مع أجر بلا غنيمة، أو أجر مع غنيمة، وإما أن يستشهد فيدخله الجنة. كذا في «المراقبة».

سَبِيلِ اللَّهِ فُؤَادٌ نَاقَةٌ فَقَدْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ جُرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ نُكِبَ نَكْبَةً فَأَتَتْهَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَعْزَرَ مَا كَانَتْ، لَوْ أَنَّهَا لَوْنُ الزَّرْعِ قَرَانٍ وَرِيحُهَا رِيحُ الْمِسْكِ، وَمَنْ خَرَجَ بِهِ خُرَاجٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ طَابَعَ الشُّهَدَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٣٧٥٩ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِيهِمْ، فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تُكْفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُذِيرٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكْفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُذِيرٍ، إِلَّا الدَّيْنَ»<sup>(١)</sup> فَإِنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكْفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٦١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَحْيِ وَالِدَكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»<sup>(٢)</sup>، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: إلا الدين: هذا في فرض كفاية؛ لذلك قال في «رحمة الأمة»: واتفق الأئمة على أن من لم يتعين عليه الجهاد لا يخرج إلا بإذن أبويه إن كانا مسلمين، وإن من عليه دين لا يخرج إلا بإذن غريمه اهـ. وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: الجهاد فرض كفاية ابتداءً، إن قام به البعض سقط عن الكل، وإلا أثموا بتركه، لا يفرض على صبي وعبد وامرأة ومديون بغير إذن غريمه، وفرض عين إن هجم العدو، فيخرج الكل أي كل من ذكر من المرأة والعبد والمديون وغيرهم، ولو بلا إذن، ويأثم الزوج ونحوه بالمنع. «ذخيرة» انتهى. وفي شروح «الكنز»: لأن حقوقهم لا يظهر في فروض الأعيان، كما في الصلاة والصوم بخلاف ما قبل النفي؛ لأن بغيرهم يقام الفرض، فلا حاجة إلى إبطال حقوقهم.

(٢) قوله: ففيهما فجاهد: في «شرح السنة»: هذا في جهاد التطوع لا يخرج إلا بإذن الوالدين إذا كانا مسلمين، =

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَارْجِعْ إِلَى وَالِدَيْكَ فَأُحْسِنْ صُحْبَتَهُمَا».

٣٧٦٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعْدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٦٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رِبَاطٌ<sup>(١)</sup> يَوْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٦٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رِبَاطٌ يَوْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.

٣٧٦٥ - وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنَ الْفَتَنَانُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٦٦ - وَعَنْ قُصَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَاطِبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُنْعَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيَأْمُنُ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ غَامِرٍ.

٣٧٦٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ

= فإن كان الجهاد فرضاً متعيناً فلا حاجة إلى إذنهما، وإن منعهما وعصاهما وخرج، وإن كانا كافرين فيخرج بدون إذنهما، فرضاً كان الجهاد أو تطوعاً، وكذلك لا يخرج إلى شيء من التطوعات كالحج والعمرة والزيارة، ولا يصوم التطوع، إذا كره الوالدان المسلمان أو أحدهما إلا بإذنهما. قال ابن الهمام: لأن طاعة كل منهما فرض عليه، والجهاد لم يتعين عليه. كذا في «المراقبة».

(١) قوله: رباط يوم في سبيل الله الخ: وقال في «الدر المختار»: ومن توبع الجهاد الرباط، وهو الإقامة في مكان ليس وراءه إسلام، هو المختار. وصح أن صلاة العرابط بخمس مائة ودرهمه بسبع مائة، وإن مات فيه أجري عليه عمله ورزقه، وأمن الفتان، وبعث شهيداً، آناً من الفزع الأكبر، وتماه في «الفتح».

عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ حَشْيَةِ اللَّهِ وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عَائِذٍ قَالَ: حَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ، فَلَمَّا وُضِعَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تُصَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ فَاجِرٌ، فَالْتَقَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلِ الْإِسْلَامِ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَرَسَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَتَّى عَلَيْهِ التُّرَابُ، وَقَالَ: «أَصْحَابُكَ يَطْنُونُ أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». وَقَالَ: «يَا عُمَرُ، إِنَّكَ لَا تَسْأَلُ عَنْ أَعْمَالِ النَّاسِ، وَلَكِنْ تَسْأَلُ عَنِ الْفِطْرَةِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٧٦٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ رَجُلٌ مُمَسِّكٌ عِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ قَرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَتَّبِعِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَطَّائِهِ، أَوْ رَجُلٌ<sup>(١)</sup> فِي غُنَيْمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَفِ، أَوْ بَطْنٍ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ، لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: أو رجل في غنيمة في رأس شعفة إلخ: قال النووي: في الحديث دليل لمن قال بتفضيل العزلة على الخلطة. وفي ذلك خلاف مشهور، فمذهب الشافعي وأكثر العلماء: أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتن، ومذهب طوائف من الزهاد أن الاعتزال أفضل. واستدلوا بالحديث، وأجاب الجمهور بأنه محمول على زمان الفتن والحروب، أو فيمن لا يسلم الناس منه، ولا يصبر على أذاهم. وقد كانت الأنبياء صلوات الله عليهم وجاهير الصحابة والتابعين والعلماء والزهاد مختلفين، ومحصلون منافع الاختلاط بشهود الجمعة والجماعة والجنائز وعبادة المريض وخلق الذكر وغير ذلك. كذا في «المعركة». وقال في «العالمكية»: وعن أبي يوسف ؓ يكره أن يجتمع قوم فيعتزلوا إلى موضع، ويمتنعوا عن الطيبات، ويعبدون الله تعالى فيه، ويفرغون أنفسهم لذلك، وكسب الحلال ولزوم الجمعة والجماعات في الأمصار أحب وألزم. كذا في «التاتارخانية» انتهى. ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة بعد ذلك: «لا تفعل إلخ».

٣٧٧٠ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشُعْبٍ فِيهِ عُيَيْنَةٌ مِنْ مَاءٍ عَذْبَةٍ فَأَعَجَبَتْهُ لَطِيبُهَا، فَقَالَ: لَوْ اغْتَرَلْتُ النَّاسَ، فَأَقُمْتُ فِي هَذَا الشَّعْبِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ الْجَنَّةَ، اغْزَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقَ نَاقَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٧١ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَمَرَّ رَجُلٌ بِغَارٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ قَالَ: فَحَدَّثْتُ نَفْسَهُ بِأَنْ يُقِيمَ فِيهِ، وَيَتَخَلَّى مِنَ الدُّنْيَا، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِالْيَهُودِيَّةِ وَلَا بِالنَّصْرَانِيَّةِ، وَلَكِنِّي بَعَثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَعْدَوْهُ أَوْ رَوْحُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَمَقَامُ أَحَدِكُمْ فِي الصَّفِّ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهِ سِتِّينَ سَنَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٧٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُتِلَهُ كَعَزْوَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْغَازِي» <sup>(١)</sup> أَجْرُهُ وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ وَأَجْرُ الْغَازِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٤ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «سَتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ الْأَمْصَارَ، وَسَتَكُونُ جُنُودَ مُحَنَّدَةٍ تُقَطِّعُ عَلَيْكُمْ فِيهَا بُعُوثٌ، فَيَكْرَهُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ الْبُعْثَ فِيهَا،

(١) قوله: وللجاعل أجره وأجر الغازي: قال ابن الملك: الجاعل من يدفع لجعل أي أجره إلى غاز ليغزو. وهذا عندنا صحيح، فيكون للغازي أجر سعيه، وللجاعل أجران أجر إعطاء المال في سبيل الله وأجر كونه سببا لغزو ذلك الغازي. ومنعه الشافعي، وأوجب ردّه إن أخذه. وفي «شرح السنة» فيه ترغيب للجاعل ورخصة للمجموع له. واختلفوا في جواز أخذ الجعل على الجهاد، فرخص فيه الزهري ومالك وأصحاب أبي حنيفة، ولم يجوزوه قوم. وقال الشافعي: لا يجوز أن يعزوه بجعل، فإن أخذه فعليه ردّه.

فَيَتَخَلَّصُ مِنْ قَوْمِهِ، ثُمَّ يَتَصَفَّحُ الْقَبَائِلَ يَغْرُضُ<sup>(١)</sup> نَفْسَهُ عَلَيْهِمْ: مَنْ أَكْفِيهِ بَعَثَ كَذَا، وَأَوَّلِكَ الْأَجِيرُ إِلَى آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٥ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: أَدَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْغَزْوِ، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ لَيْسَ لِي خَادِمٌ، فَالْتَمَسْتُ<sup>(٢)</sup> أَجِيرًا يَكْفِينِي، فَوَجَدْتُ رَجُلًا سَمِيْتُ لَهُ ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ فَلَمَّا حَضَرَتْ غَيْمَتُهُ أَرَدْتُ أَنْ أُجْرِيَ لَهُ سَهْمَهُ فَذَكَرْتُ الدَّنَانِيرَ، فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ: «مَا أَجِدُ لَهُ فِي عَزْوَتِهِ هَذِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا دَنَانِيرُهُ الَّتِي سَمَى». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٦ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مِنْ جَهَرٍ<sup>(٣)</sup> غَارِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَرَا، وَمَنْ خَلَفَ غَارِيًا فِي أَهْلِهِ يَخْشَى فَقَدْ غَرَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٧٧ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَغْرُ أَوْ يَجْهَرْ غَارِيًا أَوْ يَخْلُفَ غَارِيًا فِي أَهْلِهِ يَخْشَى أَصَابَهُ اللَّهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ مِنْ هُدَيْلٍ، فَقَالَ: لِيَتَّبِعْتُ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا وَالْأُجْرُ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: يعرض نفسه عليهم من أكفيه بعث كذا إلخ: قال في «رحمة الأمة»: هل تصح الاستنابة في الجهاد أم لا؟ قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد: لا، سواء كانت بجعل أو أجرة أو تبرع، وسواء تعين على المستناب أم لم يتعين. وقال مالك: تصح إذا كانت بجعل، ولم يكن الجهاد متعيناً على النائب كالعبد والأمة.

(٢) قوله: فالتمست أجيراً يكفيني إلخ: قال في «العالمكية»: إن كان الأجير مع العسكر. قال محمد رضي الله عنه: إن ترك خدمة صاحبه، وقاتل استحق السهم، وإن لم يترك الخدمة فلا شيء له. والأصل أن من دخل للقتال استحق السهم، قاتل أو لم يقاتل، ومن دخل لغير القتال لم يستحق إلا أن يقاتل، وهو من أهل القتال، ومن دخل مقاتلاً مع العسكر، فقاتل أو لم يقاتل لمرض أو غيره فله سهمه، إن كان فارساً ففارس أو راجلاً فراجل، ومن دخل مقاتلاً ثم أير ثم تخلص قبل إخراج الغنيمة فله سهمه. كذا في «السراج الوهاب».

(٣) قوله: من جهز غارياً إلخ: وقال في «الدر المختار»: وعرف الجهاد ابن الكيال بأنه بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة أو معاونته بهال أو رأي أو تكثير سواد أو غير ذلك.



٣٧٧٩ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفَ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيُخَوِّنُهُ فِيهِمْ إِلَّا وَفَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنُّكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٨٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا<sup>(١)</sup> الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالسَّيِّئَاتِ وَالنَّسَائِيَّ وَالْدَّارِيَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٧٨١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُونَ فِي الدُّنْيَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ: الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالَّذِي يَأْمَنُهُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ الَّذِي إِذَا أَشْرَفَ عَلَى طَمَعٍ تَرَكَهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٧٨٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُلُّهُمْ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) قوله: جاهدوا المشركين إلخ: وهو بظاهره يشمل الحرم والأشهر الحُرَّم والبلد بالقتل، قال ابن الهمام: وقتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب أو لم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب، وإن لم يبدؤونا؛ لأن الأدلة الموجبة له لم تقيد الوجوب ببدئهم. كذا في «المراقبة». وفي «الدر المختار»: وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ (البقرة: ١٩١) وتحريمه في الأشهر الحرم فمنسوخ بالعمومات، كـ ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (التوبة: ٥)، انتهى. وقال في «رد المحتار»: ثم اعلم أن الأمر بالقتال نزل مرتباً. فقد كان ﷺ مأموراً أولاً بالتبليغ والإعراض ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الحجر: ٩٤)، ثم بالمجادلة بالأحسن ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ (النحل: ١٢٥) الآية، ثم أذن لهم بالقتال ﴿إِذْ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ﴾ (الحج: ٣٩) الآية، ثم أمروا بالقتال ﴿فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ (البقرة: ١٩١)، ثم أمروا به بشرط انسلاخ الأشهر الحرم ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (التوبة: ٥)، ثم أمروا به مطلقاً ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٤٤) الآية، واستقر الأمر على هذا، سرخسي ملخصاً.

أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَرْسَلَ بِنَفَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَقَامَ فِي بَيْنِهِ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُ مِائَةِ دِرْهَمٍ، وَمَنْ غَزَا بِنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْفَقَ فِي وَجْهِ ذَلِكَ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُ مِائَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٧٨٣ - وَعَنْ خُرَيْمِ بْنِ قَاتِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُنِبَتْ لَهُ بِسَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٧٨٤ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٨٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلُّ فُسْطَاطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْحَةُ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ طُرُوقَةٌ فَحُلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٨٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُبَيْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ الْقِيَامِ» قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جَهْدُ الْمُقِلِّ»، قِيلَ: فَأَيُّ الْهَجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ» قِيلَ: فَأَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ جَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ» قِيلَ: فَأَيُّ الْقَتْلِ أَشْرَفُ؟ قَالَ: «مَنْ أَهْرَبَ دَمُهُ وَعَقِرَ جَوَادُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَجِهَادٌ لَا غُلُولَ فِيهِ، وَحَجَّةٌ مَبْرُورَةٌ»، قِيلَ: فَأَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ الْقُنُوتِ» ثُمَّ اتَّفَقَا فِي الْبَاقِي.

٣٧٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْشُوا السَّلَامَ وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ وَاصْرِبُوا إِلَهُامَ ثَوْرَتُوا الْجَنَانِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٨٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ فَدَنَا مِنَ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَاذِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِيهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: «وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، حَبَسَهُمُ الْعُدْرُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ.

٣٧٨٩ - وَعَنْ سَهْلِ ابْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ<sup>(١)</sup> بِه نَفْسُهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٩١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَقِيَ<sup>(٢)</sup> اللَّهَ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْ جِهَادٍ لَقِيَ اللَّهَ وَفِيهِ ثُلْمَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٧٩٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ: قَطْرَةٌ مِنْ دُمُوحٍ فِي حَشِيَّةِ اللَّهِ، وَقَطْرَةٌ دَمٍ تُهْرَأُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْأَثَرَانِ فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٧٩٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ

(١) قوله: ولم يحدث به نفسه إلخ: والأظهر أنه عام، ويجب على كل مؤمن أن ينوي الجهاد، إما بطريق فرض الكفاية أو على سبيل فرض العين إذا كان النفي عامًا. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: من لقي الله بغير أثر من جهاد إلخ: أي من مات بغير علامة من علامات الغزو من جراحة أو غبار طريق أو تعب بدن أو صرف مال أو تهيئة أسباب وتعبية أسلحة، «لقي الله وفيه ثلمة»: أي خلل ونقصان بالنسبة إلى كمال سعادة الشهادة ومجاهدة المجاهد، ويمكن أن يكون الحديث مقيدًا بمن فرض عليه الجهاد، ومات من غير الشروع في تهيئة الأسباب الموصلة إلى المراد، ملتقط من «المراقبة».

قَاتِلًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٩٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَاهُمْ حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُهُمُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٩٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَعُدُّونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، قَالَ: <sup>(١)</sup> «إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَا لَقِيتُ» قَالُوا: فَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٩٦ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَصَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ وَقَصَهُ قَرْسُهُ أَوْ بَعِيرُهُ أَوْ لَدَغَتْهُ هَامَةٌ أَوْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ أَوْ بَأَى حَتْفٍ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ شَهِيدٌ وَإِنَّ لَهُ الْحِجَّةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٩٧ - وَعَنْ أُمِّ حَرَامٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَائِدُ فِي الْبَحْرِ الَّذِي يُصِيبُهُ النَّيُّ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ وَالْغَرِيقُ <sup>(٢)</sup> لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٩٨ - وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَهُ

(١) قوله: إن شهداء أمتي إذا لقليل إلخ: وقال في «الدر المختار»: وكل ذلك في الشهيد الكامل، وإلا فالمرتب شهيد الآخرة، وكذا الجنب ونحوه من قصد العدو، فأصاب نفسه، والغريق والحرق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب، ومن مات وهو يطلب العلم. وقد عدهم السيوطي نحو الثلاثين.

(٢) قوله: والغريق له أجر شهيدين: اختلفوا في شهيد البحر أهو أفضل أم شهيد البر؟ فقال قوم: شهيد البر. وقال قوم: شهيد البحر. قال أبو عمر: ولا خلاف بين أهل العلم أن البحر إذا ربح لم يميز ركوبه لأحد بوجه من الوجوه في حين ارتجاعه. والذين رجحوا شهيد البحر احتجوا بهذا الحديث. كذا في «عمدة القاري».

يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمَّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَأَطْعَمَتْهُ وَجَعَلَتْ تَفْلِي رَأْسَهُ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي، غُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ<sup>(١)</sup> ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ» - شَكَ إِسْحَاقُ - قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي غُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ» فَرَكِبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتَيْهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكَتْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى.

(١) قوله: يركبون ثبج هذا البحر: فيه دلالة على ركوب البحر للغزو. وقال سعيد بن المسيب: كان أصحاب النبي ﷺ يتجرون في البحر، منهم طلحة وسعيد بن زيد، وهو قول جمهور العلماء إلا عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما؛ فإنهما منعوا من ركوبه مطلقاً، ومنهم من حمله على ركوبه لطلب الدنيا لا للأخرة، وكره مالك ركوبه للنساء مطلقاً؛ لما يخالف عليهن من أن يطلع منهن أو يطلعن على عورة، وخصه بعضهم بالسفن الصغار دون الكبار، والحديث يخدش فيه. فإن قلت: روى أبو داود من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يركب البحر إلا حاجاً أو معتمراً أو غازياً؛ فإن تحت البحر ناراً، وتحت النار بحر»

قلت: هذا حديث ضعيف، ولما رواه الخلال في علله من حديث ليث عن مجاهد عن عبد الله بن عمر يرفعه قال: قال ابن معين: هذا عن النبي ﷺ منكر. كذا في «عمدة القاري». وقال في «العالمية»: إذا أراد أن يركب السفينة في البحر للتجارة أو لغيرها، فإن كان بحال لو غرقت السفينة أمكنه دفع الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له الركوب في السفينة، وإن كان لم يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق لا يحل له الركوب.

٣٧٩٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو<sup>(١)</sup> فَتَغْنَمَ وَتَسْلَمَ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجُورِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تُحْفِقُ<sup>(٢)</sup> وَتُضَابُ إِلَّا تَمَّ أَجُورُهُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٠٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذَّكْرِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ<sup>(٣)</sup> قَاتِلٌ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٠١ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَمْ يَنْوِ إِلَّا عِقَالًا فَلَهُ مَا نَوَى». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٨٠٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ يَبْتَغِي عَرَضًا مِنْ عَرِضِ الدُّنْيَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا<sup>(٤)</sup> أَجْرَ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٠٣ - وَعَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَزُؤُ عَزْوَانٌ، فَأَمَّا مَنْ ابْتَغَى وَجْهَ اللَّهِ وَأَطَاعَ الْإِمَامَ وَأَتَقَى الْكُرَيْمَةَ وَيَأْسَرَ الشَّرِيكَ وَاجْتَنَبَ الْفَسَادَ فَإِنَّ ثَوْمَهُ وَثْبَهُهُ

(١) قوله: تغزو فتغنم وتسلم إلا كانوا قد تعجلوا ثلثي أجورهم إلخ: تأويله أنه كان مقصوده الجهاد ولا يرغب معه في الغنمة، وأما إذا كان معظم مقصوده الجهاد، ويرغب معه في الغنمة فهو داخل في قوله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ» (البقرة: ١٩٨) يعني التجارة في طريق الحج، فكما أنه لا يحرم ثواب الحج، فكذا الجهاد، ومن يريد الجهاد، ومراده في الحقيقة المال، فهذا كان حال المنافيين ولا أجر له، أو يكون معظم مقصوده المال، وفي مثله قال ﷺ للذي استوجر على الجهاد بدينارين: «إنما لك ديناران في الدنيا والآخرة». أخذه في «رد المحتار».

(٢) قوله: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله: قال في «الفتح»: والحاصل ما ذكر أن القتال منشؤه القوة العقلية، والقوة الغضبية والقوة الشهوانية، ولا يكون في سبيل الله إلا الأول. كذا في «نيل الأوطار».

(٣) قوله: لا أجر له: إذ لم يغر لله، وأما إذا غزا لله، وقصد حصول الغنمة فلا شك أن له الأجر، نعم، أجره أنقص من أجر من غزا لله ولم يقصد الغنمة. كذا في «المرواة».

أَجْرُ كُلِّهِ، وَأَمَّا مَنْ عَزَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَسُعْنَةً وَعَصَى الْإِمَامَ وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالْكَفَافِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٣٨٠٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْجِهَادِ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، إِنْ قَاتَلْتَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا بَعَثَكَ اللَّهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَإِنْ قَاتَلْتَ مُرَائِيًا مُكَائِرًا بَعَثَكَ اللَّهُ مُرَائِيًا مُكَائِرًا، يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، عَلَى أَيِّ حَالٍ قَاتَلْتَ أَوْ قُتِلْتَ بَعَثَكَ اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٠٥ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَعْجَزْتُمْ إِذْ بَعَثْتُمْ رَجُلًا مِنْكُمْ فَلَمْ يَمُضْ <sup>(١)</sup> لِأَمْرِي أَنْ تَجْعَلُوا مَكَانَهُ مِنْ يَمَضِي لِأَمْرِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

### بَابُ إِعْدَادِ آلَةِ الْجِهَادِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ

أَخْلِيلٍ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾

(الأنفال: ٦٠)

٣٨٠٦ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: ﴿«وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ أَلَا <sup>(٢)</sup> إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّئِيَّ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّئِيَّ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّئِيَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(الأنفال: ٦٠)

(١) قوله: فلم يمض لأمرى أن تجعلوا مكانه من يمضى لأمرى: أي يكره تقليد الفاسق يعزل بالفسق إلا لفتنة. والمراد أنه يستحق العزل، ولذا لم يقل: ينزل. قاله في «الدر المختار» و«رد المحتار».

(٢) قوله: ألا أن القوة الرمي إلخ: قال في «المسوى»: وليس المراد بذلك الحصر، بل بيان الفرد الكامل من أفرادها، انتهى. وقال في «نيل الأوطار»: قال القرطبي: إنما فسر القوة بالرمي، وإن كانت القوة تظهر بإعداد غيره من آلات الحرب؛ لكون الرمي أشد نكاية في العدو وأسهل مؤنة له؛ لأنه قد يرمي رأس الكتيفة فيصاب فينهزم من خلفه. وكرر ذلك للترغيب في تعلمه وإعداد آلاته، وفيه دليل على مشروعية الاشتغال بتعلم آلات الجهاد والتمرن فيها، والعناية في إعدادها ليمرن بذلك على الجهاد ويتدرب فيه ويروض أعضائه.

٣٨٠٧ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهُو بِأَسْهُمِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٠٨ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ عَلِمَ الرَّيِّيَ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا أَوْ قَدْ عَصَى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٠٩ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ: صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ، وَالرَّايِي بِهِ، وَمُنْبِلُهُ. وَارْكَبُوا، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، كُلُّ شَيْءٍ يُلْهُو بِهِ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلَّا رَمِيَهُ» <sup>(١)</sup> بِقَوْسِهِ وَتَأْدِيئِهِ فَرَسَهُ وَمَلَاعِبَتَهُ أَهْلُهُ فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه. وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ: «وَمَنْ تَرَكَ الرَّيِّيَ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ رَغْبَةً عَنْهُ فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ تَرَكَهَا - أَوْ قَالَ -: كَفَرَهَا».

٣٨١٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ يَتَرَسُ <sup>(٢)</sup> مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِتُرْسٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ حَسَنَ الرَّيِّيِّ، فَكَانَ إِذَا رَمَى تَشَرَّفَ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ نَبْلِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: رمية بقوسه: وقال في «بذل المجهود»: ولم يكن في زمان رسول الله ﷺ في الحرب إلا رمي السهام فيدخل، بل يعوض عنه فيه ما يرمي به من الرصاص بالبندقية والمدافع وغير ذلك من آلات الحرب الجديدة المستعملة في هذا الزمان، فإنها أغنت عن رمي السهام بالقوس وعطلته. وقال النووي: وفي هذه الأحاديث فضيلة الرمي والمنافسة والاعتناء بذلك بنية الجهاد في سبيل الله تعالى، وكذلك الثقافة وسائر أنواع استعمال السلاح، وكذا المسابقة بالخيل وغيرها كما سبق في بابهِ. والمراد بهذا كله التمرن على القتال والتدرب والتحذق فيه ورياضة الأعضاء بذلك.

(٢) قوله: يترس مع النبي ﷺ بترس واحد: قال ابن المنير: فيه دفع من يتخيل أن اتخاذ هذه الآلات ينافي بالتوكل والحق أن الحذر لا يرد القدر، ولكن يضيق مسالك الوسوسة لما طبع عليه البشر، ملتحظ من «فتح الباري».



٣٨١١ - وَعَنْ أَبِي نَجِيحٍ السُّلَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَلَغَ بِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ، مَنْ رَمَى بِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ عِذْلٌ مُحَرَّرٌ، وَمَنْ شَابَّ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التَّبِهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الْقُصَلُ الْأَوَّلُ وَالتَّسَائِيُّ الْأَوَّلُ وَالتَّكَايِيُّ وَالتَّرْمِذِيُّ الثَّانِي وَالثَّالِثُ، وَفِي رَوَايَتِهِمَا: «مَنْ شَابَّ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ» بَدَل «فِي الْإِسْلَامِ».

٣٨١٢ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَسْلَمَ يَتَنَاضَلُونَ بِالسُّوقِ، فَقَالَ: «ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ» لِأَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ، فَأَمْسَكُوا بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ: «مَا لَهُمْ؟» قَالُوا: وَكَيْفَ تَرْمِي وَأَنْتَ مَعَ بَنِي فُلَانٍ؟ قَالَ: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلُّكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَابَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتُهُ، فَلَبِثْنَا حَتَّى إِذَا رَهَقَنِي اللَّحْمُ سَابَقَنِي فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: «هَذِهِ بَيْتُكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨١٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُسَمَّى الْعُضْبَاءَ وَكَانَتْ لَا تُسَبِّقُ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ فَسَبَقَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨١٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ<sup>(١)</sup> بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ مِنَ الْخَفِيَاءِ، وَأَمَدَهَا نَبِيَّةُ الْوَدَاعِ وَبَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَمْيَالٍ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ النَّبِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَبَيْنَهُمَا مِيلٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: سابق بين الخيل إلخ: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس والبغل والحصار. كذا في «الملتقى» و«المجمع» ومثله في «المختار» و«المواهب» و«درر البحار». وأقره المصنف هنا، خلافاً لما ذكره في مسائل شتى، أي قبيل كتاب الفرائض حيث اقتصر على الفرس والإبل والأرجل والرمي، ومثله =

= في «الكنز» و«الزليعي»، وأقره الشارح هناك حيث قال: ولا يجوز الاستباق في غير هذه الأربعة كالبغل بالجعل، وأما بلا جعل فيجوز في كل شيء، ونظامه في «الزليعي». ومثله في «الذخيرة» و«الحانية» و«التاترخانية». والحاصل: أن الحافر المذكور في الحديث عام، فمن نظر إلى عمومه أدخل البغل والحمار، ومن نظر إلى العلة أخرجها؛ لأنها ليسا آلة جهاد والإبل على الأقدم؛ لأنه من أسباب الجهاد، فكان مندوباً. وعند الثلاثة لا يجوز في الأقدام أي بالجعل أما بدونه، فباح في كل الملاعب حل الجعل، وطاب لا أنه يصير مستحقاً حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجره القاضي، ولا يقضي عليه به، «زليعي» في مسائل شتى. وعُلِّله البزازي بأنه لا يستحق بالشرط شيئاً لعدم العقد والقبض، انتهى. ومفاده لزومه بالعقد كما يقول الشافعية، فتبصر. قد يقال: معنى قوله: «لعدم العقد» أي لعدم إمكانه على أن جواز الجعل فيما ذكر استحسان. قال الزليعي: والقياس أن لا يجوز لما فيه من تعليق التمليك على الحظر، ولهذا لا يجوز فيها عدا الأربعة كالبغل، وإن كان الجعل مشروطاً من أحد الجانبين. إن شرط المال في المسابقة من جانب واحد أو من ثالث بأن يقول أحدهما لصاحبه: إن سبقني أعطيتك كذا، وإن سبقتك لا أخذ منك شيئاً أو يقول الأمير لفارسين أو راميين: من سبق منكما فله كذا، وإن سبق فلا شيء له، اختيار وغرر الأفكار، وحرّم لو شرط فيها من الجانبين بأن يقول: إن سبق فرسك فلك عليّ كذا، وإن سبق فرسي فلي عليك كذا، «زليعي». وكذا إن قال: إن سبق إليك أو سهمك إلخ «تاتارخانية».

لأنه يصير قماراً، إلا إذا أدخل ثالثاً محلاً بينهما بفرس كفء لفرسيهما يتوهم أن يسبقها، وإلا لم يجز، أي إن كان يسبق أو يسبق لا محالة لا يجوز لقوله ﷺ: «من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فلا بأس به» ومن أدخل فرساً بين فرسين، وهو أمان أن يسبق فهو قمار، ثم إذا سبقها أخذ منها، وإن سبقها لم يعطها وفيها بينهما أيها سبق أخذ من صاحبه، ويشترط في «الغاية» أن تكون مما تحتملها الفرس، وأن يكون في كل من الفرسين احتمال السبق، «زليعي» وينبغي أن يقال في السهم والأقدام كذلك، ونقل في «غرر الأفكار» عن «المحرر»: إن كانت المسابقة على الإبل فالاعتبار في السبق بالكثف، وإن كان على الخيل فبالعق. وقيل: الاعتماد على الأقدام.

«فرع» في متفرقات «التاترخانية» عن «السراجية»: يكره الرمي إلى هدف نحو القبلية، وكذا الحكم في المتفقهة، فإذا شرط لواحد معين معه الصواب صح، وإن شرطاً لكل على صاحبه لا دور ويجتنب، أي بأن يقول: إن ظهر الصواب معك فلك كذا، أو ظهر معي فلا شيء لي، أو بالعكس، أما لو قال: من ظهر معه الصواب منا فله على صاحبه كذا، فلا يصح؛ لأنه شرط من الجانبين، وهو قمار إلا إذا أدخل محلاً بينهما.

وَرَوَى الْبُغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ فَإِنْ كَانَ يُؤْمِنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَا خَيْرَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَا بَأْسَ بِهِ».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ يَعْنِي وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَيْسَ بِقِسَارٍ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَقَدْ أُمِنَ أَنْ يَسْبِقَ فَهُوَ قِمَارٌ».

٣٨١٦ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا جَلَبٌ (١) وَلَا جَنْبٌ زَادَ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ: «فِي الرَّهَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مَعَ زِيَادَةٍ فِي بَابِ الْعَصَبِ.

٣٨١٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَضْلِ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، أَيْ لَا (٢) يَحِلُّ أَخْذُ الْمَالِ بِالمُسَابَقَةِ إِلَّا فِي أَحَدِهَا، وَالْحَقُّ فَقَهَاؤُنَا بِهَا الْمُسَابَقَةَ بِالأَقْدَامِ، لِأَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الْجِهَادِ.

= والمصارعة ليست ببدة إلا للتلهي فتركه، «برجندي». فقد صرح رضي الله عنه جمعاً منهم ابن الأسود الجمحي، ومنهم: ركائة؛ فإنه صرعه ثلاث مرات متواليات لشرطه إنه إن صرع أسلم، كما في «شرح الشاغل للقياري». قال الجراحي: ومصارعته ﷺ لأبي جهل لا أصل لها، وإنما جاز؛ لأن فيه حثاً على الجهاد وتعلم العلم، فإن قيام الدين بالجهاد والعلم، فجاز فيها يرجع إليها لا غير. كذا في «فصول العلامي». وأما السباق بلا جعل فيحل في كل شيء، أي بما يعلم الفروسية ويعين على الجهاد بلا قصد التلهي، كما يظهر من كلام فقهاءنا، مستدلين بقوله ﷺ: «لا تحضر الملاكمة شيئاً من الملاهي سوى النضال الرمي والمسابقة»، والظاهر أن تسميته لهواً للمشابهة الصورية.

(١) قوله: لا جلب ولا جنب: وفي «النهاية»: الجلب في السباق أن يتبع الرجل فرسه رجلاً فيزجره ويصيح حثاً له على الجري، والجنب في السباق أن يجنب فروسا إلى فرسه الذي سبق عليه، فإذا فتر المركوب تحول إلى المجنوب. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: أي لا يحل أخذ المال بالمسابقة إلا في أحدها إلخ: وأما السباق بدون أخذ المال، فيحل عند الجمهور في كل الملاعب التي تعلم الفروسية وتعين على الجهاد؛ لأن جواز الجعل إنما ثبت بالحديث على خلاف القياس، فيجوز ما عداها بدون الجعل، فتأمل. التقطه من «الدر المختار» و«رد المحتار».

٣٨١٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبُرْكَهُ فِي تَوَاصِي الْحَيْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨١٩ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَوِّي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِإِصْبَعِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَيْلُ» <sup>(١)</sup> مَعْقُودٌ بِتَوَاصِيهَا الْحَيْزُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَجْزُ وَالْغَنِيمَةُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٢٠ - وَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَمِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقْصُوا تَوَاصِي الْحَيْلِ وَلَا مَعَارِفَهَا وَلَا أَذْنَابَهَا؛ فَإِنَّ أَذْنَابَهَا مَذَابُهَا وَمَعَارِفَهَا دِقَاقُهَا وَتَوَاصِيهَا مَعْقُودٌ فِيهَا الْحَيْزُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٢١ - وَعَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجُسَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْتَبِطُوا الْحَيْلَ، وَامْسَحُوا بِتَوَاصِيهَا وَأَعْجَازِهَا - أَوْ قَالَ: - أَكْفَالِهَا، وَقَلْدُوهَا وَلَا تُقَلِّدُوهَا» <sup>(٢)</sup> الْأَوْتَارَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: الحيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة إلخ: وفي «شرح السنة»: فيه ترغيب في اتخاذ الحيل للجهاد، وإن الجهاد لا ينقطع. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: ولا تقلدوها الأوتار: قال ابن الجوزي: وفي المراد بالأوتار ثلاثة أقوال، أنهم كانوا يقلدون الإبل أوتار القسي؛ لثلاث تصيبها العين بزعمهم، فأمروا بقطعها إعلاما بأن الأوتار لا ترد من أمر الله شيئا. وهذا قول مالك، وثانيها: النهي عن ذلك؛ لثلاث تحتق الدابة بها عند شدة الركض، ويحكى ذلك عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وكلام أبي عبيد يرجحه؛ فإنه قال: نهي عن ذلك؛ لأن الدواب تتأذ بذلك، ويضيق عليها نفسها ورعيها، وربما تعلقت بشجرة فاختنقت أو تعوقت عن السير. ثالثها: أنهم كانوا يعلقون فيها الأجراس، حكاة الخطاي. قال النووي وغيره: الجمهور على أن النهي للكرهة، وإنها كراهة تنزيه. وقيل: للتحريم. وقيل: يمنع منه قبل الحاجة، ويموز عند الحاجة، وعن مالك تختص الكراهة من القلائد بالوتر، ويموز بغيرها إذا لم يقصد دفع العين، هذا كله في تعليق التهامم وغيرها مما ليس فيه قرآن، ونحوه، وأما ما فيه ذكر الله فلا نهي فيه؛ فإنه إنما يجعل للتبرك به والتعوذ بأسأته وذكره، وكذلك لا نهي عما يعلق لأجل الزينة ما لم يبلغ الخيلاء أو السرف. كذا في «بذل المجهود».

٣٨٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَبَسَ قَرْسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنَّ شِبَعَهُ وَرِيَهُ وَرَوْنَهُ وَبَوْلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٢٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ النَّسَاءِ مِنَ الْخَيْلِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٨٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشَّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ <sup>(١)</sup> وَالشَّكَالَ: أَنْ يَكُونَ الْقَرْسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٢٥ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَذْهَمُ الْأَقْرَحُ الْأَرْتَمُ، ثُمَّ الْأَقْرَحُ الْمُحَجَّلُ طَلْقُ الْيَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٨٢٦ - وَعَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجَنْشَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِكُلِّ كُمَيْتٍ أَعْرَ مُحَجَّلٍ أَوْ أَشَقَرَ أَعْرَ مُحَجَّلٍ أَوْ أَذْهَمَ أَعْرَ مُحَجَّلٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٨٢٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُمْنُ الْخَيْلِ فِي الشُّقْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: يكره الشكال من الخيل: مداره على التجربة لا أنه تشريع وإخبار. قاله في «العرف الشذي». وقال في «اللمعات»: «وجه كراهة الشكال مفوض إلى علم الشارع. وقال في «النهاية»: إنها كراهه؛ لأنه كالمشكول صورة تفاؤلاً، ويمكن أن يكون قد جرب ذلك الجنس، فلم يكن فيه نجابة. وقيل: إذا كان مع ذلك أعر زالت الكراهة؛ لزوال شبه الشكال.

(٢) قوله: خير الخيل الأذهم الخ: تحسينه ﷺ هذا أيضاً ليس بالتشريع، بل بالتجربة. كذا في «العرف الشذي».

٣٨٢٨ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا مَأْمُورًا مَا اخْتَصَصْنَا دُونَ النَّاسِ بِشَيْءٍ إِلَّا <sup>(١)</sup> بِثَلَاثٍ: أَمَرْنَا أَنْ نُسَبِّحَ الْوُضُوءَ، وَأَنْ لَا نَأْكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَنْ لَا نُزِيَّ حِمَارًا عَلَى فَرَسٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً فَرَكِبَهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَوْ حَمَلْنَا الْحَمِيرَ عَلَى الْخَيْلِ فَكَانَتْ لَهَا مِثْلُ هَذِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ».

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: <sup>(٢)</sup> إِنَّ التَّغْيِي نَهَى إِرْشَادِ شَفَقَةٍ؛ كَيْلًا يَكُونُ تَفْلِيلُ آلَةِ الْجِهَادِ، فَإِنَّ الْفَرَسَ يَعْمَلُ مَا لَا يَعْمَلُ الْبَغْلُ. فَالْحَاصِلُ: أَنَّ تَخْصِيلَ الْبِغَالِ لَيْسَ غَيْرَ جَائِزٍ.

(١) قوله: إلا بثلاث إلخ: ويشكل الاختصاص في الإسياب والإنزاء، فإن الأول مستحب، أمر به كل واحد، والثاني مكروه، نهى عنه كل أحد. نعم، حرمة أكل الصدقة مخصوص بأهل البيت، ويجب أن المراد الإيجاب، وهو مختص بهم، أو المراد الحث على المبالغة أو التأكيد. وقيل: هذا كقول علي إلا في هذه الصحيفة، فالمقصود نفي الاختصاص والاستيثار بشيء من الأحكام، فإن هذه الأشياء ليست بمخصوصة لهم. كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: وقال الطحاوي إلخ: وأصل عبارته هكذا، فإن قال قائل: فما معنى اختصاص النبي ﷺ بني هاشم بالنهي عن إنزاء الحمير على الخيل؟ قيل له: لما حدثنا ابن أبي داود، قال: حدثنا أبو عمر الحوضي قال: حدثنا المرجي هو ابن رجاء قال: حدثنا أبو جهضم قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: ما اختصنا رسول الله ﷺ إلا بثلاث: أن لا نأكل الصدقة، وأن نُسَبِّحَ الْوُضُوءَ، وَأَنْ لَا نُزِيَّ حِمَارًا عَلَى فَرَسٍ. قال: فلقيت عبد الله بن الحسن، وهو يطوف بالبيت فحدثته، فقال: صدق كانت الخيل قليلة في بني هاشم، فأحب أن تكثر فيهم، فبين عبد الله بن الحسن تفسيره هذا المعنى الذي له اختص رسول الله ﷺ بني هاشم أن لا ننزي الحمار على فرس، وأنه لم يكن للتحريم، وإنما كانت العلة قلة الخيل فيهم، فإذا ارتفعت تلك العلة، وكثرت الخيل في أيديهم صاروا في ذلك كغيرهم.

وفي اختصاص النبي ﷺ إياهم بالنهي عن ذلك دليل على إباحته إياه لغيرهم، ولما كان ﷺ قد جعل في ارتباط الخيل ما ذكرنا من الثواب والأجر، وسئل عن ارتباط الحمير، فلم يجعل في ارتباطها شيئاً، والبغال التي هي خلاف الخيل مثلها كان من ترك أن تنتج ما في ارتباطه وكسبه ثواب وانتج ما لا ثواب في ارتباطه وكسبه من الذين لا يعلمون. فقد ثبت بما ذكرنا إباحة نتج البغال لبني هاشم وغيرهم، وإن كان انتاج الخيل أفضل من ذلك، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمته الله عليهم أجمعين، انتهى.

٣٨٢٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَقَالَ التَّوْرَنْشِي: حَدِيثٌ مَزِيدٌ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ سَنَدٌ يُعْتَمَدُ بِهِ. ذَكَرَ صَاحِبُ «الِاسْتِيعَابِ» حَدِيثَهُ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

٣٨٣٠ - وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ دِرْعَانٍ قَدْ ظَاهَرَ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

= وقال في «الدر المختار»: وجاز إنزاع الحمير على الخيل كعكسه، «فهستاني». وقال في «تكملة البحر الرائق»: يعني جاز إنزاع الحمير على الخيل؛ لأنه ﷺ ركب البغل واقتناه، ولو حرم لما فعل. لما فيه من فتح باب. قاله في «الهداية».

١. قوله: كانت قبيرة سيف رسول الله ﷺ من فضة: والشرط في حلية السيف أن لا يضع يده على موضع الفضة. كذا في «رد المحتار». وفي لفظ النسائي: كان نعل سيف رسول الله ﷺ من فضة، وقبيرة سيفه وما بين ذلك حلق من فضة، والقبيرة: بالقاف فموحدة، ثم ياء تحية، ثم مهمل على وزن سفينة، ما على طرف مقبض السيف من فضة أو حديد. كذا في «شرح النقاية». وفي «العالمكيرية»: إذا كان في نصل السيف أو في قبضة السيف فضة، قال أبو حنيفة رحمته الله: إن أخذ من السكن موضع الفضة يكره، وإلا فجاز. وقال أبو يوسف رحمته الله: يكره مطلقاً، انتهى. وفي «رد المحتار»: ويجتنب في النصل والقبضة واللجام موضع اليد، انتهى. وحلية السيف من الفضة أي لا من الذهب. كذا في «رد المحتار».

قال في «العالمكيرية»: وفي السير لا ينبغي أن يحمل السيف بذهب، وإن كان في الحرب؛ لأن الحلية لا يتنع به في الحرب، وإنما هي للزينة قال عفا الله عنه، فإذا كان هذا في السيف، ففي حمائله أولى. كذا في «التمرتاشي». انتهى. وقال الفهستاني في «شرح النقاية» ناقلاً عن «فتاوى قاضي خان»: لا بأس بحلية المنطقة والسلاح وحمائل السيف بالفضة في قوهم، ويكره ذلك بالذهب عند البعض. وهذا إذا خلص من الفضة أو الذهب، وإلا فلا بأس به عند الكل، انتهى. وفي «العالمكيرية»: ولا بأس بتمويه السلاح بالذهب والفضة، كذا في «السراجية». انتهى. وفي «مجمع البركات»: أما التمويه الذي لا يخلص منه الذهب والفضة لا بأس به، انتهى. مأخوذ من ملخص الحواشي.

٢. قوله: كان عليه يوم أُحُد درعان قد ظهر بينهما: بأن لبس أحدهما فوق الآخر، من التظاهر بمعنى التعاون والتساعُد. كذا في «النهاية». وفيه إشارة إلى جواز المبالغة في أسباب المجاهدة، وأنه لا ينافي التوكل والتسليم بالأمور الواقعة المقدرة. كذا في «المرقاة».

٣٨٣١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ رَأْيَةُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ سَوْدَاءَ، وَلِوَأُوهُ أَبْيَضَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٨٣٢ - وَعَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: بَعَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَسْأَلُهُ عَنْ رَأْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَتْ سَوْدَاءَ مُرَبَّعَةً مِنْ نَمْرَةٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨٣٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَلِوَأُوهُ أَبْيَضَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٨٣٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسُ عَرِيَّةٍ، فَرَأَى رَجُلًا يَبْدُو قَوْسُ فَارِسِيَّةً، فَقَالَ: مَا هَذِهِ أَلْقَهَا، وَعَلَيْكُمْ بِهِذِهِ وَأَشْبَاهُهَا، وَرِمَاجُ الْقَنَا، فَإِنَّهَا يُؤَيِّدُ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا فِي الدِّينِ، وَيُمْسِكُنْ لَكُمْ فِي الْبِلَادِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

### بَابُ آدَابِ السَّفَرِ

٣٨٣٥ - عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْحَمِيرِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُخْرَجَ يَوْمَ الْحَمِيرِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٣٦ - وَعَنْ صَخْرِ بْنِ وَدَاعَةَ الْغَامِذِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمِّي فِي بُحُورِهَا»، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَكَانَ صَخْرٌ تَاجِرًا وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تِجَارَةً بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ فَأَتَرَى وَكَثُرَ مَالُهُ، فَكَانَ يَبْعَثُ تِجَارَتَهُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، فَأَتَرَى وَكَثُرَ مَالُهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٨٣٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ،

(١) قوله: اللهم بارك لأمتي في بكورها إلخ: فثبت استحباب الابتكار بالقول منه ﷺ وبالفعل لذلك المسافرة، وطلب العلم والكسب وغيرها سنة في أول النهار. أخذته من «بذل المجهود» و«المراقبة».



فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَعَدَا أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: أَتَخَلَّفُ فَأُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَلْحَقُهُمْ. فَلَمَّا صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَعُدَّوْا مَعَ أَصْحَابِكَ؟» فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَكَ، ثُمَّ أَلْحَقُهُمْ، قَالَ: «لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَدْرَكْتُ فَضْلَ عُدَّوْتِهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٨٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِاللُّحْجَةِ؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ تُظَوَّى بِاللَّيْلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمَ مَا سَارَ<sup>(١)</sup> رَاكِبٌ بِلَيْلٍ وَحْدَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٤٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ، وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ، وَالْقَلَاثَةُ رَكْبٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٨٤١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٨٤٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ

(١) قوله: ما سار راکب بلیل وحده: قال المهلب: نفيه ﷺ عن الوحدة في سیر الليل إنها هو إشفاق على الواحد من الشياطين؛ لأنه وقت انتشارهم، وأذا هم بالتمثيل لهم وما يفرعهم، ويدخل في قلوبهم الوسوس ولذلك أمر الناس أن يجسوا صبيانهم عند فحمة الليل، ومع هذا أن الوحدة ليست بمحرمة، وإنما هي مكروهة، فمن أخذ بالفضل من الصحبة فهو أولى، ومن أخذ بالوحدة فلم يأت حراماً، انتهى. وقال العيني: وإذا اقتضت المصلحة الانفراد، كإرسال الجاسوس والطلیعة فلا كراهة. انقطعت من «عمدة القاري».

فَلْيُؤْمَرُوا أَحَدُهُمْ»<sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٤٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الْقَوْمِ فِي السَّفَرِ خَادِمُهُمْ، فَمَنْ سَبَقَهُمْ بِخِدْمَةٍ لَمْ يَسْبِقُوهُ بِعَمَلٍ إِلَّا الشَّهَادَةَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٨٤٤ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُثَنِيِّ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا نَزَلُوا مَنْزِلًا تَفَرَّقُوا فِي الشَّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ تَفَرَّقَكُمْ فِي هَذِهِ الشَّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ إِنَّمَا ذَلِكُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ». فَلَمْ يَنْزِلْ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْزِلًا إِلَّا انْضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، حَتَّى يُقَالَ: لَوْ يُسَيِّطُ عَلَيْهِمْ نُوبٌ لَعَمَّهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٤٥ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةً، فَضَيَّقَ النَّاسُ الْمَنَازِلَ وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ، فَبَعَثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مُتَادِيًا يُنَادِي فِي النَّاسِ: «أَنَّ مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا فَلَا جِهَادَ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٤٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَضْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رِفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمْرٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٤٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَضْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رِفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ»<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: فليؤمروا أحدهم: يعني فليجعلوا أحدهم أميراً عليهم ليسهل قطع النزاع والاختلاف عليهم، والأمر للاستحباب. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: ولا جرس: وقال في «العالمية»: واختلف العلماء في كراهة تعليق الجرس على الدواب، فمنهم من قال: كراهية في الأسفار كلها، الغزو وغيره في ذلك سواء. وهذا القائل يقول بكراهة ذلك في الحضر، كما يقول بكراهته في السفر، ويقول أيضاً بكراهة اتخاذ الجلالجل في رجل الصغير. وقال محمد ﷺ في «السير الكبير»: إنما يكره اتخاذ الجرس للفرقة في دار الحرب، وهو المذهب عند علمائنا رحمهم الله تعالى؛ لأن تعليق الجرس على الدواب إنما يكره في دار الحرب؛ لأن العدو يشعر بمكان المسلمين، فإن كان بالمسلمين قلة يتبادرون إليهم فيقتلونهم، وإن كان بهم كثرة =

٣٨٤٨ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجُرْسُ مَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٤٩ - وَعَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا: «لَا يَتَّقِينَ<sup>(١)</sup> فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قَلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ أَوْ قَلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخِصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَأَسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ بِاللَّيْلِ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْهُوَامِ بِاللَّيْلِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا نَفْيَهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٥١ - وَعَنْهُ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا<sup>(٢)</sup> تَتَخَذُوا ظُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَنَابِرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ، لِئَلْبَلَّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ،

= فالكفار يتحززون عنهم ويتحصنون، فعل هذا قالوا: إذا كان الركب في المفازة في دار الإسلام يخافون من اللصوص، يكره لهم تعليق الجرس على الدواب أيضًا، حتى لا يشعر بهم اللصوص، فلا يستعدون لقتلهم. وأخذ أموالهم، والذي ذكرنا من الجواب في الجرس، فهو الجواب في الجلال. قال محمد ﷺ في السير: فأما ما كان في دار الإسلام فيه منفعة لصاحب الرحلة فلا بأس به، قال: وفي الجرس منفعة جمة، منها: إذا ضل واحد من القافلة يلحق بها بصوت الجرس، ومنها: أن صوت الجرس يبعد هوام الليل عن القافلة كالذئب وغيره، ومنها: أن صوت الجرس يزيد في نشاط الدواب فهو نظير الخداء. كذا في «المحيط». انتهى. وقال النووي وغيره: الجمهور على النهي كراهة تنزيه. وقيل: كراهة تحريم. وقيل: يمنع منه قبل الحاجة، ويجوز إذا وقعت الحاجة، وعن مالك يختص الكراهة من القلائد بالوتر، ويجوز غيرها إذا لم يقصد دفع العين. قاله في «عمدة القاري».

(١) قوله: لا يتقين في رقبة بعير قلابة من وتر الخ: قال النووي: قال محمد بن الحسن وغيره: معناه لا تقلدوها أوتار الفسي؛ لئلا يضيق على عنقها فيخنقها. وقد سبق أنها ربما رعت الشجرة أو حكّت بها عنقها فشبت بها. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: لا تتخذوا ظهور دوابكم منابر: قال الخطابي: قد ثبت أن النبي ﷺ خطب على راحلته واقفا عليها، فذلل ذلك على أن الوقوف على ظهورها إذا كان لإرب أو لبلوغ وطر لا يدرك مع النزول إلى الأرض مباح، وإنها النهي انصرف إلى الوقوف عليها لا لمعنى يوجه فيتعبد الدابة من غير طائل. كذا في «المراقبة».

وَجَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَعَلَيْهَا قَافُضُوا حَاجَتَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٥٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا نُسَبِّحُ حَتَّى نَحُلَّ الرِّحَالَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٥٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ، فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصَرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ <sup>(١)</sup> كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ» قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٥٤ - وَعَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «تَكُونُ إِبِلٌ لِلشَّيَاطِينِ وَيُبُوتٌ لِلشَّيَاطِينِ، فَأَمَّا إِبِلُ الشَّيَاطِينِ فَقَدْ رَأَيْتَهَا يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ بِجُنَيْبَاتٍ مَعَهُ قَدْ أَسْمَنَهَا، فَلَا يَعْلُو بَعِيرًا مِنْهَا، وَيَمُرُّ بِأَخِيهِ قَدْ انْقَطَعَ بِهِ، فَلَا يَحْمِلُهُ. وَأَمَّا بُيُوتُ الشَّيَاطِينِ فَلَمْ أَرَهَا» كَانَ سَعِيدٌ يَقُولُ: لَا أَرَاهَا إِلَّا هَذِهِ الْأَقْفَاضُ الَّتِي يَسْتُرُ النَّاسُ بِاللِّبْيَاجِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٥٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَتَخَلَّفُ فِي الْمَسِيرِ، فَيُزِيحُ الضَّعِيفَ وَيُرْدِفُ، وَيَدْعُو لَهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «السَّفَرُ <sup>(٢)</sup> قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ،

(١) قوله: من كان معه فضل ظهر فليعده به إلخ: قال النووي: فيه حث على الصدقة والمواساة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب والاعتناء بمصالحهم، والسعي في قضاء حاجة المحتاج بتعرضه للعباء، وتعريضه من غير سؤال، وإن كان له راحلة وعليه ثياب أو كان موسرا في وطنه فيعطي من الزكاة في هذا الحال. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: السفر قطعة من العذاب إلخ: وفي «شرح السنة»: فيه دليل على تغريب الزاني، فإن الله تعالى قال: وليشهد =

يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيَعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٥٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ تُلَقِّي بِصِبْيَانِ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَإِنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَسُبِقَ فِي إِلَيْهِ، فَحَمَلَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ جِئَ بِأَحَدِ ابْنَيْ فَاطِمَةَ فَأَرَدَنِي خَلْفَهُ، قَالَ: فَأَدْخَلْنَا <sup>(١)</sup> الْمَدِينَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ذِي حِجَّةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٥٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَفِيَّةٌ مُزْدَفَةٌ عَلَى رَاحِلَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٥٩ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ وَمَعَهُ جِمَارٌ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ارْكَبْ، وَتَأَخَّرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا<sup>(٢)</sup> أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِكَ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ لِي». قَالَ: جَعَلْتُهُ لَكَ، فَرَكِبَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا يَوْمَ بَدْرٍ كُلُّ ثَلَاثَةٍ عَلَى بَعِيرٍ، فَكَانَ أَبُو لُبَابَةَ وَعَيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ زَمِيلِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَكَانَتْ إِذَا جَاءَتْ عَقَبَةُ رَسُولِ

= عذابها طائفة من المؤمنين، والتغريب عذاب كالجلد، هذا عند الشافعي. وقال علي القاري: لا شك أن التغريب عذاب لكن الكلام عند أبي حنيفة في أنه المراد أم لا؟ والخلاف في أنه حد أو سياسة، انتهى. وقال في «الهداية»: ولنا قوله تعالى: ﴿فَأَجْلِبُوا﴾ جعل الجلد كل الموجب رجوعا إلى حرف الفاء أو إلى كونه كل المذكور. وقد مر الكلام فيه في «كتاب الحدود» مستوفى.

<sup>(١)</sup> قوله: فأدخلنا المدينة ثلاثة عشرة ذِي حِجَّةٍ. وهذا إذا كانت مطيعة، وأما إذا لم يطعها فلا يجوز. كذا في «بذل المجهود».

<sup>(٢)</sup> قوله: لا، أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِكَ إلخ: فيه إنصاف رسول الله ﷺ وتواضعه وإظهار الحق المر حيث رضي أن يركب خلفه ولم يعتمد على غالب رضاء. قاله في «المراقبة». وقال في «بذل المجهود»: إنا قال ذلك مع أن الرجل قد كان جعل له صدر دابته تنبيهه على المسألة.

اللَّهُ ﷻ قَالَا: نَحْنُ نَمُشِي عَنْكَ قَالَ: «مَا<sup>(١)</sup> أَنْتُمَا بِأَقْوَى مِنِّي، وَمَا أَنَا بِأَعْنَى عَنِ الْأَجْرِ مِنْكُمَا». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٨٦١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا<sup>(٢)</sup> يَطْرُقُ أَهْلَهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غَدْوَةً أَوْ عَشِيَّةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٦٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا دَخَلَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ إِذَا قَدِمَ<sup>(٣)</sup> مِنْ سَفَرٍ أَوَّلَ اللَّيْلِ».

٣٨٦٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا فَلَا تَدْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ حَتَّى تَسْتَحِدَّ<sup>(٤)</sup> الْمُغِيبَةَ وَتَمْدِشِطَ الشَّعِثَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: قال: ما أنتما بأقوى مني، وما أنا بأعنى عن الأجر منكما: قال الطيبي: فيه إظهار غاية التواضع منه ﷺ والمواساة مع الرفقة والافتقار إلى الله تعالى. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: لا يطرق أهله ليلاً إلخ: قال النووي: يكره لمن طال سفره طروق الليل، فأما من كان سفره قريباً يتوقع إتيانه، وكذا إذا أطال واشتهر قدومه وعلمت امرأته قدومه، فلا بأس بقدومه ليلاً لزوال المعنى الذي هو سببه، فإن المراد التهيب. وقد حصل ذلك. قلت: لكن لا بُدَّ من دق الباب وانتظار الجواب، وقوله: «يكره» ليس على مقتضى القواعد الشرعية، بل على طبق كلام الحكماء الفلسفية. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: إذا قدم من سفر أول الليل: قال في «اللمعات»: التوفيق بينه وبين الحديث الذي نهى فيه عن القدوم ليلاً أن يجعل هذا على السفر القريب، قال النووي: وكذا إذا طال السفر واشتهر قدومه فلا بأس بقدومه ليلاً، فإن المراد تهيبها. وقد حصل بذلك. وقيل: المراد بدخول أهله المجامعة؛ لأن المسافر لبعده عن أهله يغلب عليه الشبق ويكون مثلثاً تَوَاقاً، فإذا قضى شهوته أول الليل خف بدنه وسكن نفسه وطاب نومه. وأيضاً فيه إظهار المحبة والاشتياق، والمبادرة إلى أداء الحق، ورفع كلفة الانتظار، انتهى. كذا في «المرقاة».

(٤) قوله: حتى تستح المغيبة: وقال في «المرقاة»: أراد بالاستحداً أن تعالج شعراً عانتها بها منه المعتاد من أمر النساء، يعني من التف والتنور ولم يرد به استعمال الحديد، فإن ذلك غير مستحسن في أمرهن.

٣٨٦٤ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَفْقَدُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا فِي الضُّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ مَقْطَمِ بْنِ مِقْدَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا خَلَفَ أَحَدٌ عِنْدَ أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَزْكُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يُرِيدُ سَفَرًا».

٣٨٦٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ لِي: «ادْخُلِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ<sup>(١)</sup> فِيهِ رَكْعَتَيْنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٦٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ تَحَرَّ جُورًا أَوْ بَقَرَةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

### بَابُ الْكِتَابِ إِلَى الْكُفَّارِ وَدُعَائِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ

٣٨٦٧ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ<sup>(٢)</sup> إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ،

(١) قوله: فصل فيه ركعتين: قال في «الدر المختار»: ومن المندوبات ركعتا السفر، والقنود منه، قال الشامي: قوله: «ركعتا السفر إلخ» عن المطعم بن المقدام قال: قال رسول الله ﷺ: «ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرًا». رواه الطبراني. وعن كعب بن مالك كان رسول الله ﷺ لا يقدم من السفر إلا نهارًا في الضحى، فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين، ثم جلس فيه. رواه مسلم. «شرح المنية» ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السفر بالبيت، وركعتي القنود منه بالمسجد، وبه صرح الشافعية. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: لما قدم المدينة نحر جزورا: قال على القاري: السنة لمن قدم من السفر أن يضيف بقدر وسعه، كذا قال ابن الملك.

(٣) قوله: كتب إلى قيسر إلخ: وقال في «المراقة»: قال النووي: وفي هذا الكتاب جمل من القواعد وأنواع من الفوائد منها: قوله: «سلام على من اتبع الهدى» فيه دليل لمذهب الشافعي، وجهور أصحابه أن الكافر لا يبدأ بالسلام. قلت: ما أظن فيه خلافا. ومنها: دعاء الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم، وهو واجب، والقتال قبله حرام، إن لم تكن بلغتهم دعوة الإسلام. قلت: وكذا ذكره ابن الهمام من أئمتنا، وقال: فإذا كانت بلغتهم لا تحب، ولكن يستحب، انتهى. وقال النووي: ومنها: وجوب العمل بخبر الواحد؛ لأنه بعثه مع حجة الكلبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وحده، ومنها: استحباب تصدير الكلام بالبسملة، وإن كان المبعوث إليه كافرا، ومنها: جواز المسافرة إلى أرض العدو بأية أو آيتين ونحوهما، والنهي عن المسافرة بالقرآن محمول على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار، وجواز مس المحدث والكافر أية أو آيات يسيرة =

وَبَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَيْهِ مَعَ دَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَذْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ، فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى. أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمِ يَوْمَ تَكُ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِن تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ وَ﴿يَتَاهَلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْعًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «قَالَ: مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، وَقَالَ: إِثْمُ الْيَرِيسِيِّينَ، وَقَالَ: بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ.

٣٨٦٨ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ <sup>(١)</sup> بِكِتَابِهِ إِلَى كَيْسَرِى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

= مع غير القرآن. قلت: هذا كله مبني على أنه قصد بقوله: تعالوا لفظ القرآن، والظاهر أن هذا نقل بالمعنى، ولم يقصد التلاوة بدليل حذف قل من أول الآية: ومنها: أن السنة في المكاتبة بين الناس أن يبدأ بنفسه، فيقول: من زيد إلى عمرو، سواء فيه تصدير الكتاب به أو العنوان، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ، مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (النمل: ٣٠) ومنها: أن لا يفرط، ولا يفرط في المدح والتعظيم، ومن ثم قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إلى هرقل عظيم الروم» ولم يقل: «ملك الروم». ومنها: استحباب استعمال البلاغة والإيجاز ونحري الألفاظ الجزلة، فإن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في غاية الإيجاز والبلاغة وجمع المعاني مع ما فيه من بديع التجنيس، فإن تسلم شامل لسلامته من خزي الدنيا بالحرب والسبي والقتل وأخذ الديار والأموال ومن عذاب الآخرة، ومنها: أن من كان سبب ضلال، ومنع هداية كان أكثر إثماً، قال تعالى: ﴿وَلْيَحْذَرُوا أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ (العنكبوت: ١٣)، ومنها: استحباب أما بعد في الخطاب والمكاتبات.

(١) قوله: بعث كتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حذافة إنخ: وقال في «عمدة القاري» في باب كتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان: فيه أن الرجل الواحد يميز في حل كتاب الحاكم إلى الحاكم، وليس من شرطه أن يحمله شاهدان كما تصنع القضاة اليوم، قاله ابن بطال. قلت: إنما حلوا على شاهدين لما دخل على الناس من الفساد، فاحتيط لتحصين الدماء، والفروج والأموال بشاهدين، انتهى. قلت: بين هذا الكاتب وبين كتاب القاضي إلى القاضي فرق ظاهر؛ لأن كتاب القاضي إلى القاضي ملزم فلا بُدَّ للملزم من اشتراط البيئة حتى يثبت به كونه ملزماً بخلاف هذا الكتاب؛ =



حَذَافَةَ السَّهْمِي، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبُحْرَيْنِ، قَدْفَعَهُ عَظِيمُ الْبُحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرْقُوه، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: قَدْ عَا عَلَيْنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٦٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى وَإِلَى قَيْصَرَ وَإِلَى النَّجَاشِيِّ وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٧٠ - وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَتَبَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى أَهْلِ فَارِسَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَى رُسْتَمَ وَمِهْرَانَ وَمَلِكِ فَارِسَ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى. أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّا نَدْعُوكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَتَيْتُمْ فَأَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ، فَإِنْ مَعِيَ قَوْمًا يُحِبُّونَ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا يُحِبُّ فَارِسُ الْحُمْرَ، وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٨٧١ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمْلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيْدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ، فَأَيَّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحْوِيلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنََّّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَأَخْبِرْهُمْ أَنََّّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ،

= لأنه ليس بملزم؛ لأن الكسرى ككتاب الاستئذان من أهل الحرب؛ لأن الإمام بالخيار إن شاء أعطاه الأمان، وإن شاء لم يعطه، فلا يشترط البيئة، هذا يفهم من «الهداية» وشروحه.

يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ<sup>(١)</sup> لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهِمْ<sup>(٢)</sup> الْجَزِيَّةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ<sup>(٣)</sup> لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَى مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ

(١) قوله: ولا يكون لهم في الغنيمة والفَيْء شيء: إلخ: في الحديث فوائد، منها: أنه لا يعطى الفَيْء والغنيمة لأهل الصدقات من هؤلاء الأعراب الذين لم يتحولوا، وكانوا فقراء مساكن، ولا تعطى الصدقات لأهل الفَيْء والغنيمة، وبه قال الشافعي، وفرّق بين مال الفَيْء، والغنيمة وبين مال الزكاة، وقال: إن للأعراب حقاً في الثاني دون الأول، وذهب مالك وأبو حنيفة إلى عدم الفرق بينهما، وأنه يجوز صرف كل واحد منهما في مصرف الآخر، وقوله ﷺ: "ولا يكون لهم في الغنيمة والفَيْء شيء" منسوخ، وإنها كان في أوائل الإسلام. التفتته من «المراقبة» و«نيل الأوطار».

(٢) قوله: فسَلِّهِم الجزية: والحديث مما يستدل به مالك والأوزاعي، ومن وافقهما على جواز أخذ الجزية من كل كافر، حربياً كان أو عجمياً، كتابياً أو غير كتابي. وقال الشافعي: لا يقتل إلا من أهل الكتاب والمجوس، أعراباً كانوا أو أعاجم. وقال أبو حنيفة: تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا من مشركي العرب ومجوسهم. وقال ابن الهيثم: قوله ﷺ: «الجزية» يعني إن لم يكونوا مرتدين ولا مشركي العرب؛ فإن هؤلاء لا يُقبل منهم إلا الإسلام أو السيف على سيئتهم، «المراقبة» و«نيل الأوطار» ملقط منها.

(٣) قوله: فلا تجعل لهم ذمة الله إلخ: قال النووي: فيه نهي تنزيه؛ فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها، وتهلك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش، وكذا قوله: «فلا تنزلهم على حكم الله» نهي تنزيه، وفيه حجة لمن يقول: ليس كل مجتهد مصيباً، بل المصيب واحد، وهو الحق لحكم الله في نفس الأمر، ومن يقول: إن كل مجتهد مصيب يقول معنى قوله: «فإنك لا تدري أتصيب حكم الله بهم»: أنك لا تأمن أن يتزل علي وحي، بخلاف ما حكمت، كما قال ﷺ في حديث أبي سعيد من تحكيم سعد بن معاذ في بني قريظة: «لقد حكمت فيهم بحكم الله». وهذا المعنى متف بعد النبي ﷺ، فيكون كل مجتهد مصيباً. وهو مذهب المعتزلة وبعض أهل السنة، يعني الأشاعرة. كذا في «المراقبة».

عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَنْ تُصِيبَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقُلْنَا: قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ» مَنْسُوخٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي أَوَائِلِ الْإِسْلَامِ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الِهُمَامِ: قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَسَلُّهُمْ الْجِزْيَةَ» أَيُّ إِنْ لَمْ يَكُونُوا مُرْتَدِّينَ وَلَا مُشْرِكِي الْعَرَبِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السَّيْفُ.

٣٨٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ انْتَهَرَ حَتَّى مَالَتْ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ الشُّيُوفِ»، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ مُزِيلَ الْكِتَابِ وَمُجْرِيَ السَّحَابِ وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٧٣ - وَعَنْ الثُّعْمَانِ ابْنِ مَقْرَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ الْقِتَالَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلِ الْقِتَالَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ انْتَهَرَ حَتَّى تَهَبَّ الْأَرْوَاحُ وَتَخْضَرُ الصَّلَاةُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٧٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلِ أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَهَرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهَبَّ الرِّيَّاحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٧٥ - وَعَنْ قَتَادَةَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مَقْرَنٍ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ (١) إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَمْسَكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتَلَ، فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ أَمْسَكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ قَاتَلَ حَتَّى الْعَصْرِ، ثُمَّ أَمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعَصْرَ،

(١) قوله: فكان إذا طلع الفجر أمسك إلخ: لعل هذا فيما إذا كان هو البادئ للقتال، فصلاة الخوف محمولة على غلبة الكفار. كذا في «المعرفة».

ثُمَّ يُقَاتِلُ، قَالَ قَتَادَةُ: كَانَ يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ: تَهَيِّجْ رِيَاخَ النَّصْرِ، وَيَدْعُو الْمُؤْمِنُونَ لِحَيُوشِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٨٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا عَزَا بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ إِلَيْهِمْ، فَإِنْ سَمِعَ<sup>(١)</sup> أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ<sup>(٢)</sup> لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ. قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَأَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ، وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنْ قَدِي لَتَمَسُّ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَائِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا: مُحَمَّدٌ، وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ، فَلَجَجْنَا إِلَى الْحِصْنِ، فَلَمَّا رَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٧٧ - وَعَنْ عِصَامِ الْمُرَزِيِّ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَقَالَ: «إِذَا<sup>(٣)</sup> رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذَّنًا فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ الخ: قال الخطابي: فيه وبيان أن الأذان شعار للدين الإسلام لا يجوز تركه، فلو أن أهل بلد أجمعوا على تركه كان للسُّلطان قتلهم عليه اهـ. وكذا نقل عن الإمام محمد من أئمتنا. كذا في «المعرفة». وقال في «عمدة القاري»: قال التيمي: وإنما يحقن الدم بالأذان؛ لأن فيه الشهادة بالتحديد والإقرار بالنبي ﷺ، قال: وهذا لمن قد بلغته الدعوة، وكان يمسك عن هؤلاء حتى يسمع الأذان ليعلم أكان الناس يمجيبون للدعوة أم لا؛ لأن الله وعده إظهار دينه على الدين كله، وكان يطعم في إسلامهم، ولا يلزم اليوم الأئمة أن يكفوا عمن بلغته الدعوة؛ لكي يسمعوا أذاناً؛ لأنه قد علم غائلتهم للمسلمين فينبغي أن تنتهز الفرصة فيهم.

(٢) قوله: وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم: فيه دليل على جواز قتال من بلغته الدعوة بغير دعوة، ويجمع بينه وبين ما تقدم في باب الدعوة قبل القتال بأن يقال: الدعوة مستحبة لا شرطه. كذا في «الفتح». قاله في «نيل الأوطار» وكذا في «الهداية».

(٣) قوله: إذا رأيتم مسجداً أو سمعتم مؤذناً فلا تقتلوا أحداً: فيه دليل على أن مجرد وجود المسجد في البلد كافٍ في الاستدلال منه على إسلام أهله، وإن لم يسمع منهم الأذان؛ لأن النبي ﷺ كان يأمر سرايا بالاكْتفاء بأحد الأمرين، إما وجود مسجد أو سماع الأذان. كذا في «نيل الأوطار».

## بَابُ الْقِتَالِ فِي الْجِهَادِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُلُوهُمُ الْأَدْبَارَ ۝ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَيُثَسِّسُ الْمَصِيرُ ۝﴾

(الأفعال: ١٥-١٦)

٣٨٧٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فَأَيْنَ أَنَا؟ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ»، فَأَلْقَى تَمْرَاتٍ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٧٩ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ غَزْوَةً إِلَّا وَرَى<sup>(١)</sup> يَغْيَرُهَا حَتَّى كَانَتْ تِلْكَ الْغَزْوَةُ يَغْنِي غَزْوَةَ تَبْلُوكٍ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، وَاسْتَقْبَلَ سَفَرًا بَعِيدًا، وَمَقَارًا وَعَدُوًّا كَثِيرًا، فَجَلَّى لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرَهُمْ؛ لِيَتَأَهَّبُوا أَهْبَةً غَزَوْهُمْ، فَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِ الَّذِي يُرِيدُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. لَكِنَّ اللَّفْظَ لِلْبُخَارِيِّ.

٣٨٨٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ<sup>(٢)</sup> خَدْعَةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ورى بغيرها: قال ابن الملك: أي سترها بغيرها، وأظهر أنه يريد غيرها لما فيه من الخزم وإغفال العدو والأمن من جاسوس يطلع على ذلك فيخبر به العدو، وتورثته ﷺ كان تعريضا بأن يريد مثلاً غزوة مكة، فيسأل الناس عن حال خيبر، وكيفية طرفها لا تصريحاً بأن يقول: إني أريد غزوة أهل الموضع الفلاني، وهو يريد غيرهم؛ لأن هذا كذب غير جازئ. كذا في «المروقة».

(٢) قوله: الحرب خدعة: قال النووي: أفصح اللغات فيها فتح الحاء وإسكان الدال، وهي لغة النبي ﷺ، واتفقوا على جواز الخداع مع الكفار في الحرب كيف اتفق، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان. وقد صحَّ في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء، قال الطبري: إنما يجوز من الكذب في الحرب المعارض، وحقائقه لا تجوز، والظاهر إباحة حقيقة الكذب لكن الاقتصار على التعريض أفضل. كذا في «المروقة».

- ٣٨٨١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأَمِّ سُلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ، إِذَا<sup>(١)</sup> غَزَا فَيَسْقِيَنِ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجُرْحَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٣٨٨٢ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَخْلَفُهُمْ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأُدَاوِي الْجُرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٣٨٨٣ - وَعَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا<sup>(٢)</sup> شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَبْقُوا شَرَحَهُمْ»، أَيَّ صِبْيَانَهُمْ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.
- ٣٨٨٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «انْظِلُّوا بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا تَقْتُلُوا<sup>(٣)</sup> شَيْخًا قَانِيًا، وَلَا طِفْلًا وَلَا صَغِيرًا وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْلُوا،

(١) قوله: إذا غزا يسقين الماء ويداوين الجرحى: قال في «الهدية»: ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إن كان عسكرياً عظيماً يؤمن عليه؛ لأن الغالب هو السلامة، والغالب كالمتحقق، ويكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها، يعني العجائز يخرجن في العسكر العظيم لأقامة عمل يليق بهن، كالطبخ والسقي والمداواة، فأما الشواب فقرارهن في البيوت أدفع للفتنة، ولا يباشرن القتال؛ لأنه يستدل به على ضعف المسلمين إلا عند الضرورة، ولا يستحب إخراجهن للمبايعة والخدمة، فإن كانوا لا بد مخرجين في الإماء دون الحرائر.

وقال في «عمدة القاري»: فإن قلت: كيف ساغ ذلك؟ قلت: جاز ذلك للمتجالات منهن؛ لأن موضع الخرج لا يلتذ بمسه بل تقشعر منه الجلود، وتهايه الأنفس، لئلمسه عذاب اللامس والملموس، وأما غيرهن، فيعالجن بغير مباشرة منهن لهن، فيضعن الدواء، ويضعه غيرهن على الجرح، وقد يمكن أن يضعنه من غير مس شيء من جسده، ويدل على ذلك اتفاقهم أن المرأة إذا ماتت ولم تهجد امرأة تغسلها أن الرجل لا يباشر غسلها بالمس، بل يغسلها من وراء حائل في قول الحسن البصري والنخعي وإنزهرى وقتادة وإسحاق. وعند سعيد بن المسيب ومالك والكوفيين وأحمد يتييم بالصعيد، وهو أصح الأوجه عند الشافعية. وقال الأوزاعي: تدفن كما هي، ولا يتييم. وقيل: الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت إن الغسل عبادة والدواء ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات.

(٢) قوله: اقتلوا شيوخ المشركين إلخ: أراد ما يقابل الصبيان، وأما الشيخ الغاني، فلا يقتل إلا إذا كان ذا رأي. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: لا تقتلوا شيخاً فانياً إلخ: وقال في «الهداية»: ولا تقتلوا امرأة ولا صبيّاً ولا شيخاً فانياً ولا مقعداً ولا أعمى؛ =

وَصُمُّوا عَنَائِكُمْ، وَأَصْلِحُوا وَأَحْسِنُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.  
 ٣٨٨٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ  
 وَالصَّبْيَانِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ  
 يُبَيِّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ». <sup>(٢)</sup> وَفِي رِوَايَةٍ: «هُمْ  
 مِنْ آبَائِهِمْ».

= لأن المسيح لقتل عندنا هو الحرب، ولا يتحقق منهم، ولهذا لا يقتل يابس الشق والمقطوع اليمنى والمقطوع يده  
 ورجله من خلاف، والشافعي يخالفنا في الشيخ والمقعد والأعمى؛ لأن المسيح عنده الكفر والحجة عليه ما بيّنا. وقد  
 صحَّ أن النبي ﷺ نهى عن قتل الصبيان والذرياري وحين رأى رسول الله ﷺ امرأة مقتولة، قال: هاه ما كانت هذه  
 تقاتل فلم تقتل؟

<sup>(١)</sup> قوله: نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان: قال الشيخ ابن الهمام: أخرج السنة إلا النسائي عن ابن عمر  
 أن امرأة وجدت مقتولة فنهى عن قتل النساء والصبيان، قال: وما أظن إلا أن حرمة قتل النساء والصبيان إجماع، وعن  
 أبي بكر أنه أوصى يزيد بن أبي سفيان حيث بعثه إلى الشام، فقال: لا تقتلوا الولدان ولا النساء ولا الشيوخ، الحديث.  
 قال: لكن يقتل من قاتل من كل من قلنا: إنه لا يقتل كالمجنون والصبي والمرأة والشيوخ والرهبان إلا أن الصبي  
 والمجنون يقتلان في حال قتالهما، أما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم، فإنهم يقتلون إذا قاتلوا بعد الأسر،  
 والمرأة الملكة تقتل وإن لم تقاتل، وكذا الصبي المملوك والمعنوه الملك؛ لأن في قتل الملك كسر شوكتهم. كذا في  
 «المروقة».

<sup>(٢)</sup> قوله: هم منهم: قال في «عمدة القاري»: فإن قلت: هذا يخالف ما ذكره البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه نهى عن قتل  
 النساء والصبيان. قلت: قال الخطابي: قوله: «هم منهم» يريد في حكم الدين، فإن ولد الكافر محكوم له بالكفر، ولم  
 يرد بهذا القول إبادة دمائهم تعمداً لها وقصداً إليها، وإنما هو إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بهم، فإذا أصيبوا  
 لا اختلاطهم بالآباء لم يكن عليهم في قتلهم شيء. وقد نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان، فكان ذلك على  
 القصد لا قتال فيهن، فإذا قاتلن فقد ارتفع الحظر، وأحل دماء الكفار إلا بشرط الحق، ولما روى الترمذي حديث ابن  
 عمر رضي الله عنه الذي فيه نهى عن قتل النساء والصبيان، قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي  
ﷺ وغيرهم كرهوا قتل النساء والولدان، وهو قول الثوري والشافعي، ورخص بعض أهل العلم في البيات قتل  
 النساء فيهن والولدان، وهو قول أحد وإسحاق.

٣٨٨٦ - وَعَنْ رَبَاجِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ، فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «انْظُرْ عَلَامَ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِيُقَاتِلَ»، قَالَ: وَعَلَى الْمُقَدَّمَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «قُلْ لِحَالِدٍ لَا يَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا عَسِيقًا»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٨٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ<sup>(٢)</sup> بَنِي النَّضِيرِ وَحَرَّقَ،

= وقال شيخنا: وما حكاه الترمذي عن الثوري والشافعي من كراهة قتل النساء والصبيان ظاهر في ترك القتل مطلقاً في البيات وغيره، وليس كذلك أما قتلهم في غير البيات، فأجمعوا على تحريمه إذا لم يقاتلوا كما حكاه النووي في شرح «مسلم». فإن قاتلوا فقاتل في «شرح مسلم» حكاية عن جماهير العلماء يقتلون. وقال الطحاوي رحمه الله: باب ما نهى عن قتله من النساء والولدان في دار الحرب، ثم أخرج عن تسعة أنفس من الصحابة في النهي عن قتل الولدان والنسوان، ثم قال: فذهب قوم إلى أنه لا يجوز قتل النساء والولدان في دار الحرب على حال، وأنه لا يحل أن يقصد إلى قتل غيرهم إذا كان لا يؤمن في ذلك تَلَفُّهْم من ذلك أن أهل الحرب إذا ترسوا بصبيانهم، وكان المسلمون لا يستطيعون رميهم إلا بإصابة صبيانهم، فحرام عليهم رميهم في قول هؤلاء، وكذلك إن تحصنوا بحصن، وجعلوا فيه الولدان فحرام عليهم رمي ذلك الحصن إذا كنا نخاف في ذلك تلف نساءه وولدانهم، واحتجوا في ذلك بهذه الأحاديث التي رويناهما. قلت: أراد بالقوم هؤلاء الأوزاعي ومالكا والشافعي في قول وأحمد في رواية. وقال أبو عمر: اختلفوا في رمي الحصون بالمنجنيق إذا كان فيها أطفال المشركين أو أسارى المسلمين، فقال مالك: لا يرمى الحصن، ولا تحرق سفينة الكفار إذا كان فيها أسارى المسلمين. وقال الأوزاعي: إذا ترس الكفار بأطفال المسلمين لم يرموا ولا تحرق المركب فيه أسارى المسلمين. وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والشافعي في الصحيح وأحمد وإسحاق رحمه الله: إذا كان لا يوصل إلى قتلهم إلا بتلف الصبيان أو النساء فلا بأس به. وقال أبو عمر: قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: لا بأس برمي حصون المشركين، وإن كان فيه أسارى من المسلمين وأطفالهم أو أطفال المشركين، ولا بأس أن يحرق السفن ويقصد به المشركون، فإن أصابوا واحداً من المسلمين بذلك فلا دية ولا كفارة. وقال الثوري: إن أصابوا ففيه الكفارة ولا دية.

(١) قوله: ولا عسيقاً: أي أجيراً وتابعاً للخدمة ولعل علامته أن يكون بلا سلاح. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: قطع نخل بني النضير وحرق إلخ: قال ابن الهمام: يجوز ذلك؛ لأن المقصود كبت أعداء الله وكسر شوكتهم، =



وَلَهَا يَقُولُ حَسَانٌ:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ  
حَرِيْقٌ بِالبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: «مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ»

(الحشر: ٥)

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٨٨ - وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَسَامَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهْدَ إِلَيْهِ قَالَ:

أَغْرَ عَلَى أُبَيِّ صَبَاحًا وَحَرَقَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٨٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ أَنَّ نَافِعًا كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ

النَّبِيِّ ﷺ أَغَارَ<sup>(١)</sup> عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ غَارَيْنِ فِي نَعْمِهِم بِالْمَرْيَسِ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ وَسَبَى الدَّرِيَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٩٠ - وَعَنْ أَبِي أُسَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ حِينَ صَفَفْنَا لِقُرَيْشٍ وَصَفُّوا لَنَا:

«إِذَا أَكْتُبُوكُمْ فَلَعَلَّيْكُمْ بِالنَّبْلِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا أَكْتُبُوكُمْ فَارْمُوهُمْ، وَاسْتَبْقُوا نَبْلَكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٩١ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: «إِذَا أَكْتُبُوكُمْ فَارْمُوهُمْ

بِالنَّبْلِ، وَلَا تَسْلُوا السُّيُوفَ حَتَّى يَغْشَوْكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ: عَبَأْنَا النَّبِيَّ ﷺ بِبَدْرٍ لَيْلًا. رَوَاهُ

التِّرْمِذِيُّ.

= وبذلك يحصل ذلك، فيفعلون ما يمكنهم من التحريق، وقطع الأشجار وإفساد الزرع، لكن هذا إذا لم يغلب على الظن أنهم مأخوذون بغير ذلك، فإن كان الظاهر أنهم مغلوبون وأن الفتح باد كره ذلك؛ لأنه إفساد في غير محل الحاجة وما أبيض إلا لها. كذا في «المراقبة».

(١) قوله: أغار على بني المصطلق إلخ: قال في «العالمية»: ولا بأس أن يغيروا عليهم ليلاً أو نهاراً بغير دعوة. وهذا في أرض بلغتهم الدعوة. كذا في «محيط السرخسي».

٣٨٩٣ - وَعَنِ الْمُهَلَّبِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَيْتَكُمْ الْعَدُوُّ فَلْيَكُنْ شِعَارُكُمْ: حِمْلٌ لَا يُنْصَرُونَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٤ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ شِعَارُ الْمُهَاجِرِينَ عَبْدَ اللَّهِ، وَشِعَارُ الْأَنْصَارِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٥ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَيْتَنَاهُمْ نَفْتُلُهُمْ، وَكَانَ شِعَارُنَا تِلْكَ اللَّيْلَةِ: أَمِثٌ أَمِثٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٦ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُونَ «الصَّوْتُ عِنْدَ الْقِتَالِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ تَقَدَّمَ عُثْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَتَبِعَهُ ابْنُهُ وَأَخُوهُ، فَتَنَادَى: <sup>(١)</sup> «مَنْ يُبَارِزُ؟ فَانْتَدَبَ لَهُ سَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لَنَا فِيكُمْ، إِنَّمَا أَرَدْنَا بَنِي عَمَّنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُمْ يَا حَمْرَةَ، فُمْ يَا عَلِيٍّ، فُمْ يَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْحَارِثِ» فَأَقْبَلَ حَمْرَةَ إِلَى عُثْبَةَ، وَأَقْبَلَتْ إِلَى شَيْبَةَ، وَاخْتَلَفَ بَيْنَ

(١) قوله: يكرهون الصوت عند القتال: قال المظهر: عادة المحاربين أن يرفعوا أصواتهم إما لتعظيم أنفسهم أو لإظهار كثرتهم بتكثير أصواتهم أو لتخويف أعدائهم أو لإظهار الشجاعة بأن يقول: أنا الشجاع الطالب للحرب والصحابة كانوا يكرهون رفع الصوت لشيء منها؛ إذ لا يتقرب بها إلى الله تعالى، بل يرفعون الأصوات بذكر الله، فإن فيه فوز الدنيا والآخرة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فتنادى من يبارز إلخ: في «شرح السنة»: فيه إباحة المبارزة في جهاد الكفار ولم يختلفوا في جوازها إذا أذن الإمام. واختلفوا فيها إذا لم تكن عن إذن الإمام فجوزها جماعة، وإليه ذهب مالك والشافعي. كذا في «المراقبة». وقال في «رحمة الأمة»: إذا بدأ مسلم فطلب المبارزة لم يكن له ذلك. وقال ابن أبي هيرة من الشافعية: يكره، والمستحب أن لا يبارزوا إلا بإذن الأمير لكن لو بارز بغير إذنه جاز. وقال أبو حنيفة: يجرم إلا أن تكون المبارزة في منعة.

عُبَيْدَةَ وَالْوَلِيدِ ضَرْبَتَانِ، فَأَتَخَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، ثُمَّ <sup>(١)</sup> «مِلْنَا عَلَى الْوَلِيدِ فَقَتَلْنَاهُ، وَاحْتَمَلْنَا عُبَيْدَةَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَاحْتَبَيْنَا بِهَا، وَقُلْنَا: هَلَكْنَا، ثُمَّ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحْنُ الْفَرَارُونَ، قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ وَأَنَا فِتْنَتُكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.  
وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ نَحْوُهُ، وَقَالَ: «لَا، بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ، قَالَ: فَدَنَوْنَا فَقَبَّلْنَا يَدَهُ، فَقَالَ: «أَنَا فِتْنَةُ الْمُسْلِمِينَ».

٣٨٩٩ - وَعَنْ ثَوْبَانَ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ <sup>(٢)</sup> الْمُنْجَبِقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُرْسَلًا.

### بَابُ حُكْمِ الْأَسْرَاءِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاقْتُلُوا <sup>(٣)</sup> الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾  
(التوبة: ٥)

٣٩٠٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَجِبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ

(١) قوله: ثم ملنا على الوليد: فيه دليل على أنه يجوز تعين كل طائفة من الطائفتين المتبارزين بعضهم بعضا. قاله في «نيل الأوطار». وقال في «شرح السير الكبير»: فإذا تبارز المسلم والمشرک فلا بأس، وإن يعين المسلمون صاحبهم إن قدروا على ذلك؛ لأن المشرک قاصد إلى قتلهم كما هو قاصد إلى قتل صاحبهم لو تمكن من ذلك فلهم أن يدفعوا شره لو لم يكن قاصدا إليهم كان لهم أن يقتلوه؛ لكونه مشركا محاربا في قصة المتبارزين يوم بدر ذكر أن عليا قتل شيعة وحزرة قتل عتبة. واختلف بين عبيدة والوليد فأعان علي وحزرة عبيدة على الوليد حتى قتلاه، ففرغنا أنه لا بأس به.

(٢) قوله: نصب المنجبق إلخ: قال في «الهداية»: نصبوا عليهم المجانيق كما نصبه رسول الله ﷺ على الطائف.

(٣) قوله: اقتلوا المشركين إلخ: وقال في «عمدة القاري»: ولم يختلف أهل التفسير ونقله الآثار أن سورة براءة بعد سورة محمد ﷺ، فوجب أن يكون المذكور فيها ناسخا للقاء المذكور في غيرها.

في السَّلاسل». وفي رواية: «يُقَادُونَ إِلَى الْجَنَّةِ فِي السَّلاسل». رواه البخاري.

٣٩٠١ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انْقَلَبَ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «اطْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup> فَقَتَلْتُهُ فَتَقَلَّبَنِي<sup>(٢)</sup> سَلْبَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. قُلْنَا: هَذَا التَّنْفِيلُ وَاقِعُهُ حَالٌ لَيْسَ شَرْعًا عَامًّا لَا زِمًا عِنْدَنَا.

٣٩٠٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم هَوَازِنَ، فَبَيْنَا نَحْنُ نَنْصَحِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرٍ، فَأَنَاحَهُ وَجَعَلَ يَنْظُرُ وَفِينَا ضَعْفَةٌ وَرَقَّةٌ فِي الظَّهِيرِ وَبَعْضُنَا مُشَاةٌ إِذْ خَرَجَ يَسْتَدُّ فَأَتَى بِجَمَلِهِ فَأَنَارَهُ فَأَشْتَدَّ بِهِ الْجَمَلُ فَخَرَجْتُ أَشْتَدُّ حَتَّى أَخَذْتُ بِخِطَامِ الْجَمَلِ، فَأَخَذْتُهُ ثُمَّ اخْتَرَطْتُ سَيْفِي فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ، ثُمَّ جِئْتُ بِالْجَمَلِ أَثْوَدَ، عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَسِلَاحُهُ فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: «مَنْ

(١) قوله: اطلبوه واقتلوه إلخ: فيه قتل الجاسوس الحربي، وعليه الإجماع، وأما الجاسوس المعاهد أو الذمي، فقال مالك والأوزاعي: يصير ناقضاً للعهد، فإن رأى الإمام استرقاقه أرقه ويجوز قتله. وعند الجمهور لا ينقض عهده بذلك إلا أن يشترط عليه انتقاضه به، وأما الجاسوس المسلم عند أبي حنيفة والشافعي وبعض المالكية يعزر بها يراه الإمام إلا القتل. وقال مالك: يجتهد فيه الإمام. وقال عياض: قال كبار أصحابه: يقتل. واختلفوا في تركه بالثوبة، فقال الهاشون: إن عرف بذلك قُتل وإلا عُزر، وأما الحربي من أهل دار الحرب إذا دخل دار الإسلام بغير أمان ما يكون أمره هل يجوز قتله أم لا؟ فاختلَفوا فيه، فقال مالك: يتخير فيه الإمام، وحكمه حكم أهل الحرب. وقال الأوزاعي والشافعي: إذا ادعى أنه رسول قُبل منه. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد: لا يقبل ذلك منه، وهو فيء للمسلمين. وقال محمد: هو لمن وجده. قاله في «عمدة القاري».

(٢) قوله: فنقلني سلبه: وقال النووي: وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وموافقيه أن القاتل يستحق السلب وأنه لا ينجس، انتهى. وقال في «العالمكية»: ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينفل الإمام قبل القتل، فيقول: «من قتل قتيلاً فله سلبه». وهذا مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى، وفي الأحاديث التي ذكرها الشيخ ابن الهمام دلالة ظاهرة لمذهبنا، إن شئت الاطلاع إليها فارجع إلى «فتح القدير» و«البنية».

قَتَلَ الرَّجُلُ؟<sup>(٢)</sup> قَالُوا: ابْنُ الْأَكْرَعِ، قَالَ: «لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٠٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ عَلَى جِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا<sup>(١)</sup> إِلَى سَيِّدِكُمْ» فَجَاءَ فَجَلَسَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ<sup>(٢)</sup> نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ» قَالَ: فَإِنِّي<sup>(٣)</sup> أَحْكُمُ أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ وَأَنْ تُسَبَى الدَّرِيَّةُ، قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ الْمَلِكِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «بِحُكْمِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: قوموا إلى سيدكم إلخ: قال في «رد المحتار»: يجوز، بل يندب القيام تعظيماً للقادِم أي إن كان ممن يستحق التعظيم. قال في «الفتاوى»: قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيماً وقيام قارئ القرآن لمن يجيء تعظيماً لا يكره إذا كان ممن يستحق التعظيم. وفي «مشكل الآثار»: القيام لغيره ليس بمكروه لعينه، إنها المكروه بحجة القيام لمن يقام له، وإن قام لمن لا يقام له لا يكره. قال ابن وهبان: أقول: وفي عصرنا ينبغي أن يستحب ذلك، أي القيام لما يورث تركه من الحقد والبغضاء والعداوة، لا سيما إذا كان في مكان اعتد فيه القيام، وما ورد من التوعد عليه في حق من يحب القيام بين يديه كما يفعله الترك والأعاجم اهـ. قلت: يؤيده ما في «العناية» وغيرها عن الشيخ الحكيم أبي القاسم كان إذا دخل عليه غني يقوم له ويعظمه، ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم، فقيل له في ذلك، فقال: الغني يتوقع مني التعظيم، فلو تركته لتضرر، والفقراء والطلبة إنما يطمعون جواب السلام والكلام معهم في العلم، وتما ذلك في رسالة الشرنبلالي.

(٢) قوله: هؤلاء نزلوا على حكمك إلخ: فيه جواز التحكيم في أمور المسلمين، وفي مهامهم العظام. وقد أجمع العلماء عليه، ولم يخالف فيه إلا الخوارج، فإنهم أنكروا على علي رضي الله عنه التحكيم وأقام الحجة عليهم، قاله النووي. كذا في «عمدة القاري» و«الهداية».

(٣) قوله: فإني أحكم أن تقتل المقاتلة إلخ: في «الهداية». وهو في الأسارى بالخيار إن شاء قتلهم قال ابن الهمام: يعني إذا لم يسلموا؛ لأنه ﷺ قد قتل عن الأسرى إذ لا شك في قتله عقبة بن أبي معيط وغيره؛ لأن في قتلهم حسم مادة الفساد الكائن منهم بالكلية، وإن شاء استرقهم؛ لأن فيه دفع شرهم مع وفور المصلحة لاهل الإسلام، ولهذا قلنا: ليس لاحد من الغزاة أن يقتل أسير بنفسه؛ لأن الرأي فيه إلى الإمام، وإن شاء تركهم أحراراً ذمة للمسلمين لما بينا أن عمر فعل ذلك في أهل السواد لامرئى العرب، والمرتدين لا يقبل منهم جزية، ولا يجوز استرقاقهم، =

٣٩٠٤ - وَعَنْ عَطِيَّةَ الْقُرْظِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ فِي سَبْيِ بَنِي قُرَيْظَةَ، غُرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ فَمَنْ أَتَيْتُ<sup>(١)</sup> الشَّعْرَ قَتِلْتُ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِثْ لَمْ يُقْتَلْ، فَكَشَفُوا عَائِي فَوَجَدُوهَا لَمْ تَنْبُثْ، فَجَعَلُونِي فِي السَّبْيِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٩٠٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمَّا أَرَادَ قَتْلَ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ قَالَ: مَنْ لِلصَّبِيَّةِ؟ قَالَ: النَّارُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٠٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا صَبَأَنَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَأْسِرُ وَيَقْتُلُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِمَّنْ أَسِيرُهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلَّ رَجُلٍ مِمَّنْ أَسِيرُهُ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرُهُ، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرْنَاهُ فَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ<sup>(٢)</sup> إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ» مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= بل إما الإسلام وإما السيف، وإن أسلم الأسارى بعد الأسر لا تقتلهم، ولكن يجوز استرقاقهم؛ لأن الإسلام ينافي الرق جزاء على الكفر الأصلي، وقد وجد بعد انعقاد سبب الملك، وهو استيلاء على الحربي غير المشرک من العرب، بخلاف ما لو أسلموا قبل الأخذ بأنهم لا يسترقون، ويكونون أحراراً؛ لأنه إسلام قبل انعقاد سبب الملك فيهم. كذا في «المراقبة».

(١) قوله: فمن أتيت الشعر قتل؛ قال الثوريشتي: وإنما اعتبر الإنبات في حقهم لمكان الضرورة إذ لو سئلوا عن الاحتلام أو مبلغ سنهم لم يكونوا يتحدثوا بالصدق؛ إذ رأوا فيه الهلاك. وإلا لا اعتبار لنبات العانة، خلافاً للشافعي ورواية عن أبي يوسف. التقطته من «المراقبة» و«رد المحتار».

(٢) قوله: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد؛ قال ابن بطال: لا خلاف أن القاضي إذا قضى بجور، أو بخلاف قول أهل العلم فهو مردود، فإن كان على وجه الاجتهاد والتأويل كما صنع خالد رضي الله عنه، فإن الإثم ساقط والضمان لازم عند عامة أهل العلم، إلا أنهم اختلفوا في ضمان ذلك، فإن كان في قتل أو جراح، ففي بيت المال. وهذا قول الثوري وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم، وقالت طائفة: على عاقلة الإمام أو الحاكم. وهذا قول الأوزاعي وأبي يوسف ومحمد والشافعي رضي الله عنهم.

٣٩٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قِبَلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَرَبَطُوهُ <sup>(١)</sup> بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ، إِنْ تَقَتَّلْتَ تَقَتَّلَ ذَا دِمٍّ، وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ. فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدِيِّ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقَتَّلْتَ تَقَتَّلَ ذَا دِمٍّ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ. فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ مِنَ الْعَدِيِّ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقَتَّلْتَ تَقَتَّلَ ذَا دِمٍّ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

= وقال الهاجسون: ليس على الحاكم شيء من الدية في ماله ولا على وعاقلته ولا في بيت المال، كذا في «عمدة القاري».  
(١) قوله: فربطوه بسارية من سوارى المسجد: قال النووي: فيه جواز ربط الأسير وحبسه وإدخال الكافر المسجد. وقال في «نفع المفتي والسائل»: عند مالك لا يدخل مسجداً؛ فإنه لا يخلو من جنابة والجنب ليس له أن يدخل المسجد. وعند الشافعي ليس له أن يدخل المسجد الحرام فقط؛ لقوله تعالى: «إِنَّكَ أَلَمُشْرِكُونَ خُتْسَ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا» (التوبة: ٢٨) أي العام الذي حج فيه أبو بكر رضي الله عنه بالناس، ونادى علي رضي الله عنه بسورة براءة، وهو عام تسع من الهجرة، كما في «معالم التنزيل».

وعندنا يجوز دخوله في كل مسجد. كذا في «الهداية». فإن الخبث في اعتقادهم لا يوجب تلويث المسجد وجنابتهم غير متيقنة، وأما الآية فهي محمولة على نهي الدخول استعلاء لهم، أو يقال: إنه منع عن الدخول في المسجد الحرام عراً للطواف، كما كانت عادتهم من أنهم يطوفون عراً الرجال بالنهار والنساء بالليل، ويقولون: كيف نظوف في اللباس الذي نذنب فيه؟ أو يقال: إنه لا يوجب حرمة الدخول بعد عامهم هذا، بل المراد بشارة المؤمنين بأنهم لا يتمكنون من دخوله. كذا في «شرح الوقاية» و«الهداية».

«أَطْلِقُوا<sup>(١)</sup> ثُمَامَةَ»، فَأَنْطَلَقَ<sup>(٢)</sup> إِلَى تَخْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ،

(١) قوله: أطلقوا ثُمَامَةَ الخ: وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: وحرم منهم أي إطلاقهم مجانا ولو بعد إسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغانمين، وجوزة الشافعي؛ لقوله تعالى: ﴿فِيمَا مَنًّا بَعْدَ رَائِحَةٍ فِدَاةٌ﴾ (محمد: ٤) قلنا: نسخ بقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا لِلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (التوبة: ٥) من سورة براءة فإنها آخر سورة نزلت، «فتح». وأما ما روي أنه ﷺ من على أبي عزة الجمحي يوم بدر. فقد كان قبل النسخ، ولذا لما أسره يوم أُحُد قُتِلَ، وذكر محمد جوابا آخر، وهو أنه كان من مشركي العرب، وهم لا يؤسرون، فليس في المنّ عليه إبطال حق ثابت للمسلمين، ونحن نقول به فيهم وفي المرتدين، وإن رأى الإمام النظر للمسلمين في المنّ على بعض الأسارى فلا بأس به أيضًا؛ لأنه ﷺ من على ثُمَامَةَ بن أثال الحنفي بشرط أن يقطع الميرة عن أهل مكة، ففعل ذلك حتى قحطوا، «شرح السير» ملخصا.

وقد نقل في «الفتح» أن قول مالك وأحمد كقولنا، ثم أيد مذهب الشافعي بما مر من قصة الجمحي ونحوها. وقد علمت جوابه، انتهى. وقال في «عمدة الرعاية»: فإن قلت: ينبغي عدم جواز الاسترقاق وتركهم ذمة لنا أيضًا؛ لأن الآية ليس فيها إلا ذكر القتل قلت: إنما تركنا العمل بظاهر الآية في هذا الباب بالإجماع وبالأخبار المشهورة في جواز الاسترقاق وضرب الجزية.

(٢) قوله: فانطلق إلى قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله: قال النووي: إذا أراد الكافر الإسلام يبادر به، ولا يؤخره للاغتسال، ولا يحل لأحد أن يأذن له في تأخير، بل يبادر به، ثم يغتسل. ومذهب الشافعي أن اغتساله واجب إن كان عليه جنابة في الشرك، سواء كان اغتسل منها أم لا. وقال بعض أصحاب الشافعي: وإن كان اغتسل أجزاءه وإلا وجب. وقال بعض أصحاب الشافعي وبعض المالكية: لا عمل عليه، ويسقط حكم الجنابة بالإسلام كما يسقط الذنوب، وضعفوا هذا بالوضوء؛ فإنه يلزمه بالإجماع، ولا يقال: يسقط أثر الحدث بالإسلام، هذا كله إذا كان أجنب في الكفر، أما إذا لم يجنب أصلاً ثم أسلم فالغسل مستحب له، وليس بواجب هذا مذهب الشافعي، ومذهب مالك وآخرين. وقال أحمد وآخرون: يلزمه الغسل. كذا في «المرقاة».

وقال في «بذل المجهود»: وعند الحنفية ما قال في «المنية» وشرحه للحلي: وواحد منها أي من الاغتسال مستحب، وهو غسل الكافر حكمه، هكذا ذكره مطلقاً شمس الأئمة السرخسي في شرحه للمبسوط، وذكر في «المحيط»: أن الكافر إذا أجنب ثم أسلم، الصحيح أنه يجب عليه الغسل؛ لأن الجنابة صفة باقية بعد إسلامه بقاء صفة الحدث. وقال في «الدر المختار»: كما يجب على من أسلم جنباً أو حائضاً أو نفساء ولو بعد الانقطاع على الأصح لبقاء الحدث الحكمي.



قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ! مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينَ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنَّ<sup>(١)</sup> خَيْلَكَ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمَرَةَ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَاخْتَصَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِيُّ: إِنَّ الْمَنْ عِنْدَنَا مَنْسُوخٌ، وَقِيلَ: كَانَ خَاصًّا بِسَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا وَرَدَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ كُلُّهُ مَنْسُوخٌ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: نَذَرُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَأَوْلْنَا الرَّوَايَةَ عَلَى الثُّدُبِ.

٣٩٠٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ ثَقِيفٌ حُلَفَاءَ لِبَنِي عَقِيلٍ، فَأَسْرَتْ ثَقِيفٌ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ

(١) قوله: وإن خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة إلخ: وقال في «العرف الشذي»: قال الحنفية: من حلف في حالة الكفر ثم أسلم، لا يجب وفاء ذلك النذر. وقال الشافعية بوجوب الوفاء، وتمسكوا بحديث، ونقول: الكلام في الوجوب ولا ننفي الاستحباب، ولا نص على وجوبه.

(٢) قوله: لا تأتيكم من اليمامة حبة حنطة إلخ: وفي «الهداية»: ولا ينبغي أن يباع السلاح من أهل الحرب إذا حضروا مستأمنين، ولا يجهز إليهم مع التجار إلى دار الحرب؛ لأنه ﷺ نهي عن بيع السلاح من أهل الحرب وحمله إليهم، قال ابن الهيثم: المعروف ما في «سير البيهقي» و«مسند البزار» و«معجم الطبراني» عن عمران بن حصين رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع السلاح في الفتنة، قال البيهقي: الصواب أنه موقوف، قال صاحب «الهداية»: وهو القياس في الطعام أي القياس فيه أن يمنع من حمله إلى دار الحرب؛ لأنه به التقوي على كل شيء، والمقصود إضعافهم إلا أنا عرفنا نقل الطعام إليهم بالنص، يعني حديث ثامة هذا وحديث أسامة.

بَنِي عُقَيْلٍ، فَأَوْقَفُوهُ فَطَرَحُوهُ فِي الْحَرَّةِ، فَمَرَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَادَاهُ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ، بِمَ أَخَذْتَ؟ قَالَ: بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكُمْ ثَقِيفٍ، فَتَرَكُهُ وَمَضَى، فَتَادَاهُ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ، فَرَجِمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَعَ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، فَقَالَ: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ» قَالَ: فَدَاهُ<sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ أَسْرَتَهُمَا ثَقِيفٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٠٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: خَرَجَ عَبْدَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْنِي يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ الصُّلْحِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مَوَالِيَهُمْ، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ مَا خَرَجُوا إِلَيْكَ رَغْبَةً فِي دِينِكَ، وَإِنَّمَا خَرَجُوا هَرَبًا مِنَ الرَّقِّ، فَقَالَ نَاسٌ: صَدَقُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُدَّهُمْ إِلَيْهِمْ. فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «مَا أَرَاكُمْ تَنْتَهُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مَنْ يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ عَلَى هَذَا»، وَأَبَى<sup>(٢)</sup> أَنْ يَرُدَّهُمْ، وَقَالَ: «هُمْ عَتَقَاءُ اللَّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: ففداه رسول الله ﷺ بالرجلين اللذين أسرتها ثقيف: وقال في «رد المحتار»: وحرّم فداؤهم أي إطلاق أسيرهم بأخذ بدل منهم، إما مال أو أسير مسلم، فالأول لا يجوز في المشهور، ولا بأس به عند الحاجة على ما في «السير الكبير». وقال محمد: لا بأس به لو بحث لا يرجى منه النسل كالشيخ الغاني، كما في «الاختيار»، وأما الثاني فلا يجوز عنده، ويجوز عندهما، والأول الصحيح، كما في الزاد لكن في «المحيط»: أنه يجوز في ظاهر الرواية، وتماه في «القهستاني». وذكر الزيلعي أيضًا عن «السير الكبير»: أن الجواز ظاهر الروايتين عن أبي حنيفة ؓ وذكر في «الفتح»: أنه قولها وقول الأئمة الثلاثة، وأنه ثبت عن رسول الله ﷺ في صحيح مسلم وغيره أنه فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين، وفدى بامرأة ناسًا من المسلمين كانوا أسروا بمكة. قلت: وعلى هذا فقول المتون حرّم فداؤهم مقيد بالفداء بالمال عند عدم الحاجة، أما الفداء بالمال عند الحاجة أو بأسرى المسلمين فهو جائز، انتهى. وفي «الدردر المختار»: واتفقوا أنه لا يفادى بنساء وصبيان وخيل وسلاح إلا لضرورة، ولا بأسير أسلم بمسلم أسير إلا إذا أمن على إسلامه.

(٢) قوله: وأبى أن يردهم إلخ: وقال في «بذل المجاهد»: مذهب أبي حنيفة وأصحابه في ذلك ما قال في «الهداية» =

وَقَالَ فِي «الْمَدَارِكِ»: «وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ» أَيْدِي أَهْلِ مَكَّةَ «وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ» عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَعْنِي قَضَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَكُمْ الْمُكَافَةَ وَالْمُحَاجَرَةَ بَعْدَ مَا حَوَّلَكُمْ الظُّفَرَ عَلَيْهِمْ وَالْعَلْبَةَ، وَذَلِكَ يَوْمَ<sup>(١)</sup> الْفَتْحِ، وَبِهِ اسْتَشْهَدَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته عَلَى أَنَّ مَكَّةَ فُتِحَتْ عَنْوَةً لَا صَلْحًا «بَيِّنِ مَكَّةَ» أَيِّ مَكَّةَ «مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ» أَيِّ أَقْدَرَكُمْ وَسَلَّطَكُمْ، «وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا» (الفتح: ٢٤)

= وإذا أسلم عبد لحربي ثم خرج إلينا أو ظهر على الدار فهو حر، وكذلك إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار؛ لما روي أن عبيدًا من عبيد الطائف أسلموا، وخرجوا إلى رسول الله ﷺ ف قضى بعقبتهم، وقال: «هم عتقاء الله».

(١) قوله: وذلك يوم الفتح الخ: اختلف العلماء في فتح مكة، فعند الشافعي رحمته فتحت صلحا. وعندنا فتحت عنوة، والحجة لنا هذه الآية، ولفظ الاظفار يدل على القهر والغلبة، فيدل على أن مكة فتحت عنوة وقهرًا، لا صلحا، كما هو مذنب أبي حنيفة رحمته، ولهذا قدم هذا التوجيه صاحب «الكشاف» و«المدارك» من مفسري الحنفية، وصرحًا بأنه دليل لابي حنيفة في هذا الباب. وقد قال صاحب «الهداية» في باب العشر والخراج: وكل أرض فتحت عنوة فأقر أهلها عليها فهي أرض خراج، ثم قال: ومكة مخصوصة من هذا؛ فإن رسول الله ﷺ فتحها عنوة وتركها لاهلها، ولم يوظف الخراج. هذا لفظه. وقيل: كان ذلك في غزوة الحديبية، فإن السورة نزلت قبل فتح مكة، وأقول: لا خير فيه إذا الأحكام المذكورة فيها بصيغة الماضي كلها خبر من الأمة معجزة للرسول ﷺ في إظهار الغيب، كما تقرر في كتبهم، ملخص من «التفسيرات الأحمدية».

وقال في «فتح القدير»: إن قسمة الأراضي ليس حتمًا؛ لأن مكة فتحت عنوة ولم يقسم النبي ﷺ أرضها، ولهذا ذهب مالك رحمته إلى أن بمجرد الفتح تصير الأرض وقفًا للمسلمين، وهو أدري بالأخبار والآثار، ودعواهم أن مكة فتحت صلحا، لا دليل عليها، بل على نقيضها، ألا ترى أنه ثبت في الصحيح من قوله ﷺ: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق بابه عليه فهو آمن». ولو كان صلحا لآمنوا كلهم به بلا حاجة إلى ذلك، وإلى ما ثبت من إجارة أم هانئ رضي الله عنها من أجارته ومدافعتها عليا رضي الله عنه عن قتله، وأمره ﷺ بقتل ابن خطل بعد دخوله، وهو متعلق بأستار الكعبة، أظهر من الكل. قوله ﷺ في الصحيحين: «إن الله تعالى حرم مكة يوم خلق السموات والأرض لا يسفك بها دم» إلى أن قال: «فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم» فقلوه: «بقتال رسول الله ﷺ» صريح في ذلك.

٣٩١٠ - وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ فَقَذَفُوا فِي طَرِيٍّ مِنْ أَطْوَءِ بَدْرِ حَبِيبٍ مُحْبِثٍ وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعُرْصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَلَمَّا كَانَ بِبَدْرِ الْيَوْمِ الْقَائِلِ أَمَرَ بِرَاحِلَتَيْهِ، فَشَدَّ عَلَيْهَا رَحْلَهَا، ثُمَّ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُهُ حَتَّى قَامَ عَلَى شَفَةِ الرِّكِيِّ، فَجَعَلَ يُنَادِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ: «يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَيَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، أَيْسَرُكُمْ أَتُكْمُ أَطْعَمُكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدْنَا رَبَّنَا حَقًّا، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟» قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تُكَلِّمُ مِنْ أَجْسَادٍ لَا أَرْوَاحَ لَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! (١) مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم: ويستفاد منه الميت يسمع لكن نسب إلى أئمتنا الأعلام أنهم ينكرون سماع الأموات وفهمهم وإدراكهم. وقد صرح به جمع من أصحاب الفتاوى من أصحابنا، وأيدوه لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ (النمل: ٨٠) وأجابوا من حديث ما أنتم بأسمع منه بأنه رذته عائشة ؓ، وفي المقام أبحاث، الأول: أن ما ذكره من الإيلام لا يتحقق في الميت بخالف للأحاديث الدالة على أن الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي، كما ذكره السيوطي في كتابه «شرح الصدور». والثاني: أن قولهم في باب الدخول إلى زيارة الميت لقبره لا زيارة للقبور بخالف قوله ﷺ: من جاءني زائرا لا تحمله حاجة إلا زيارتي كان حقا علي أن أكون له شفيعا يوم القيامة، وأقواله ﷺ الدالة على أن الميت ليتأنس بزارئه، ويحبب سلامه، ويعرف من كانت بينه وبينه معرفة، وهي كثيرة في كتب الحديث مروية. الثالث: أن قولهم في بحث الكلام يخالف الأحاديث الصحيحة الدالة على أن الميت يسمع سلام من يسلم عليه، ويحبب السلام ويفهم كلام الأحياء، وهي مروية في الصحيحين وغيرهما.

وأما رد عائشة ؓ بعض تلك الأحاديث، فلم يعتد به جمهور الصحابة ومن بعدهم، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ (النمل: ٨٠) ففيه نفي الإسماع لا السماع. علا أن الصحيح أن المراد بالموتى هناك موتى القلوب وهم الكفار لا الأموات العرفية، وإن شئت تفصيل هذا البحث فارجع إلى رسالتي «تذكرة الراشد» برد «تبصرة الناقد»، ولولا خوف التطويل لأوردت هنا قدرا من التفصيل، وليرجع من شاء التوضيح والتفريح إلى شرحي «الكبير».

## بَابُ الْأَمَانِ

٣٩١١ - عَنْ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ عليها السلام قَالَتْ: دَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَقَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ»، فَلَمَّا فَرَعَتْ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ <sup>(١)</sup> فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا <sup>(٢)</sup> فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَيْيٌ أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ أَجَرْتُهُ فَلَا بُنْ هُبَيْرَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ <sup>(٣)</sup> أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئٍ» قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَلِكَ ضَحَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= وبالجملة لم يدل دليل قوي على نفي سماع الميت وإدراكه وفهمه وتألمه، لا من الكتاب ولا من السنة، بل الشنن الصحيحة الصريحة دالة على ثبوتها له، والحق أن أئمتنا فهم يرون عن إنكار هذه الأمور، وإنما حكموا في الحلف بالضرب والكلام والدخول عليه ونحوها بعدم الحث عند وجود هذه الأشياء بالميت؛ لكون الأيمان مبنية على العرف، والعرف قاض على أن هذه الأمور يراد بها ارتباطها مادام الحياة لا بعد الموت فالكلام بالميت، وإن كان كلاما حقيقة، ويوجد فيه الإسراع والإفهام، لكن العرف يحكم بأن المراد في قوله: لا أكلمك هو الكلام حالة حياته، وكذا الإيلام، وإن كان كان يتحقق في الميت لكن العرف قاض على أن المراد في قوله: لا أضربك هو ضربه حيا لا ضربه ميتا. وبالجملة فالوجه في تنقيح هذه الأيمان هو حكم العرف لا ما ذكره. قاله في «عمدة الرعاية».

(١) قوله: قام يصلي ثمان ركعات: أي صلاة الضحى. وقال في «الدر المختار»: ونذب أربع فصاعدا في الضحى على الصحيح من بعد الطلوع إلى الزوال ووقفها المختار بعد ربع النهار. وفي «المنية»: أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشر وأوسطها ثمان، وهو أفضلها، كما في «الذخائر الأشرفية» لثبوتها بفعله وقوله ﷺ، وأما أكثرها فبقوله فقط. وهذا لو صلى الأكثر بسلام واحد، أما لو فصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده ابن حجر في شرح «البخاري».

(٢) قوله: ملتحف في ثوب: فيستفاد منه أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة. وقال الطحاوي: هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ورحمهم الله تعالى. وقال في «العرف الشذبي»: حاصل الباب كما قال الطحاوي: إن غرض الشارع أن لا يبقى الثوب مهما، فإذا كان أوسع يتوشع، ويسمى بالمخالفة بين الطرفين والالتحاف والاشتغال، وإن كان وسيعا فيعقد على القفا ولا فيتزر، ثم صرح الأحناف أن اشتغال الصباء أي اشتغال اليهود في الثوب الواحد مكروه، ولا بأس به في الثوبين.

(٣) قوله: قد أجرنا من أجرت: وقال في «الدر المختار»: ولا تقتل من آمنه حر أو حره ولو فاسقا أو أعمى أو =

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ قَالَتْ: أَجَرْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَحْمَاطِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَمَّنَّا مَنْ أَمَنْتَ».

٣٩١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذَ لِلْقَوْمِ» بَعْنِي نُحَيْرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: لَا يَصِحُّ أَمَانُ الْعَبْدِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ فِي الْقِتَالِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَصِحُّ.

٣٩١٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «أَوْفُوا<sup>(١)</sup> بِحِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ - بَعْنِي الْإِسْلَامَ - إِلَّا شِدَّةً، وَلَا تُخْذَلُوا

= فأتيا أو صبيًا أو عبداً أذن لهما في القتال بأي لغة كان الأمان، وإن كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ذلك بشرط سماعهم ذلك من المسلمين، فلا أمان لو كان بالبعد منهم، ويصح بالبرص كما تمت أو لا بأس عليكم وبالكناية كتمال إذا ظنه أماناً، وبالإشارة بالإصبع إلى السماء.

(١) قوله: لا يَصِحُّ أَمَانُ الْعَبْدِ إلخ: وقال في «المراقبة»: ولا يَصِحُّ أَمَانُ الْعَبْدِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إلخ إلا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ فِي الْقِتَالِ. وقال محمد: يَصِحُّ، وهو قول الشافعي، وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف ؓ في رواية وحجة أبي حنيفة ومالك في رواية سحنون عنه مذكورة في شرح ابن الهمام مبسطة، قال: وإن أمن الصبي وهو لا يعقل الإسلام، ولا يصفه لا يَصِحُّ بإجماع الأئمة الأربعة كالمجنون، وإن كان يعقل وهو محجور عن القتال فعل الخلاف بين أصحابنا، لا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، ويصح عند محمد، ويقول أبي حنيفة قال الشافعي وأحمد في وجهه؛ لأن قوله غير معتبر كطلاقه وعتاقه، ويقول محمد قال مالك وأحمد، وإن كان مأذوناً له في القتال فالأصح أنه يَصِحُّ بالاتفاق بين أصحابنا، وبه قال مالك وأحمد، وتفصيل الأمان مذكور في كتاب القصاص تحت حديث علي: «يسعى بدمتهم أدناهم» فليطالع؛ فإنه نفيس في بابه.

(٢) قوله: «أَوْفُوا بِحِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ إلخ: المراد به ما يلائم الإسلام ولا يخالفه، وعليه ينطبق الدليل، وهو قوله: فإنه لا يزيد، والذي نفاه هو الذي يخالف أصول الإسلام أو النهي في قوله: لا تخدثوا بمعنى عدم الاحتياج؛ إذ الإسلام من غير حلف موجب للتناصر فيما بين المسلمين. كذا في «الكوكب الدرّي». وفي «النهاية»: أصل الحلف المعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، فما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل، فذلك الذي ورد النهي عنه في الإسلام، بقوله ﷺ: «لا حلف في الإسلام»، وما كان منه في الجاهلية على نصرة المظلوم وصلة الأرحام ونحوهما، فذلك الذي قال فيه ﷺ: «أيا حلف كان في الجاهلية لم يزه الإسلام إلا شدة». قاله في «المراقبة».

حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٩١٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحِمَاقِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ آمَنَ رَجُلًا عَلَى نَفْسِهِ فَقَتَلَهُ أُعْطِيَ لَوَاءَ الْعَدْرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٣٩١٥ - وَعَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ الرُّومِ عَهْدٌ، وَكَانَ يَسِيرُ نَحْوَ بِلَادِهِمْ، حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ غَزَاهُمْ، فَجَاءَ رَجُلٌ عَلَى قَرَسٍ أَوْ بِرْدُونٍ، وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَفَاءٌ لَا غَدَرَ. <sup>(١)</sup> فَنَظَرُوا فَإِذَا عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ، فَسَأَلَهُ مُعَاوِيَةُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَحِلُّنَّ عَهْدًا، وَلَا يَشُدُّنَّهُ حَتَّى يَمُضِيَ أَمْدُهُ أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ». قَالَ: فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ بِالنَّاسِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٩١٦ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي قُرَيْشٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُلْقِيَ فِي قَلْبِي الْإِسْلَامُ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي - وَاللَّهِ - لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا، قَالَ: «إِنِّي لَا أَخِيسُ <sup>(٢)</sup> بِالْعَهْدِ، وَلَا أَخِيسُ الْبُرْدَ، وَلَكِنْ ارْجِعْ، فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِكَ الَّذِي فِي نَفْسِكَ الْآنَ فَارْجِعْ»، قَالَ: فَدَهَبْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْلَمْتُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩١٧ - وَعَنْ نُعَيْمِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلَيْنِ جَاءَا مِنْ عِنْدِ مُسَيْلِمَةَ: «أَمَّا وَاللَّهِ لَوْلَا <sup>(٣)</sup> أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: وفاء لا غدر: وإنما كره عمرو بن عبسة، وذلك لأنه إذا هادنهم إلى مدة، وهو مقيم في وطنه. فقد صارت مدة مسيرة بعد انقضاء المدة المضروبة بالمشروط مع المدة في أن لا يغزوهم فيها، فإذا سار إليهم في أيام الهدنة كان إيقاعه قبل الوقت الذي يتوقعونه، فعُد ذلك عمرو غدرًا، وأما إن نقض أهل الهدنة بأن ظهرت منهم خيانة، فله أن يسير إليهم على غفلة منهم. قاله في «المراقبة».

(٢) قوله: إني لا أخيس بالعهد إلخ: فيه أن العهد يراعى مع الكفار كما يراعى مع المسلمين. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما: قال الشوكاني: والحديثان يدلان على تحريم قتل الرسل الواصلين =

٣٩١٨ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ ابْنُ التَّوَّاحَةِ وَابْنُ أَثَالٍ رَسُولًا مُسْلِمَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُمَا: «أَتَشْهَدَانِ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَا: نَشْهَدُ أَنَّ مُسْلِمَةً رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، لَوْ كُنْتُ قَاتِلًا رَسُولًا لَقَتَلْتُكُمَا». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَمَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

### بَابُ قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ وَالْغُلُولِ فِيهَا

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّبَعِ الْجُمُعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا <sup>(١)</sup> النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْلُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تَوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (٢)

(الأفعال: ٤١)

(الأفعال: ٦٥)

(آل عمران: ٦١)

٣٩١٩ - وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَنِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ» - أَوْ قَالَ: «فَضَّلَ أُمَّتِي عَلَى الْأُمَمِ - وَأَحَلَّ لِي الْغَنَائِمَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٩٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَلَمْ يَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ

= من الكفار، وإن تكلموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام وسائر المسلمين؛ لأن الرسالة تقتضي جوابا يصل على يد الرسول، فكان ذلك بمنزلة عقد العهد. كذا في «بذل المجهود».

(١) قوله: يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال: وقال في «التفسيرات الأحمدية»: ذكر في هذه الآية تحريض المؤمنين على القتال، يعني بالغ في حثهم على القتال، وإليه الإشارة في كلام صاحب «الهداية» حيث قال: إن التنفيل من جملة التحريض المندوب إليه.



قَبْلِنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٢١ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِي بِهَا، وَلَكَمَا يَبْنِي بِهَا، وَلَا أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا، وَلَمْ يَرْفَعْ سُقُوفَهَا، وَلَا أَحَدٌ اشْتَرَى عَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ، وَهُوَ يَنْتَظِرُ وَلَادَهَا، فَقَرَأَ، فَدَنَا مِنَ الْقَرْيَةِ صَلَاةَ الْعَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: إِنَّكَ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيْنَا، فَحَبِسَتْ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَجَمَعَ الْغَنَائِمَ، فَجَاءَتْ - يَعْنِي النَّارَ - لِتَأْكُلَهَا فَلَمْ تَطْعَمَهَا، فَقَالَ: إِنَّ فِيكُمْ غُلُولًا فَلْيَبَايِعُنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ. فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، فَجَاءُوا بِرَأْسٍ مِثْلِ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنَ الذَّهَبِ، فَوَضَعُوهَا، فَجَاءَتْ <sup>(١)</sup> النَّارُ فَأَكَلَتْهَا». زَادَ فِي رِوَايَةٍ: «فَلَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا الْغَنَائِمَ رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا فَأَحَلَّهَا لَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٢٢ - وَعَنْ حَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٩٢٣ - وَعَنْ حَوْلَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَصَابَهُ بِحَقِّهِ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبَّ مُتَحَوِّضٍ فِيمَا سَاءَتْ بِهِ نَفْسُهُ مِنْ مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا النَّارُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٩٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَذَكَرَ <sup>(٢)</sup> الْغُلُولَ،

(١) قوله: فجاءت النار فأكلتها إلخ: فإن قلت: ما الحكمة في أكل النار غنائمهم والتحليل لنا؟ قلت: جعل هذا في حقهم حتى لا يكون قتالهم لأجل الغنيمة؛ لقصورهم في الإخلاص، وأما تحليلها في حق هذه الأمة فلكون الإخلاص غالباً عليهم، فلم يمتنع إلي باعث آخر. كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: فذكر الغلول إلخ: نقل النووي الإجماع على أن الغلول من الكبائر. كذا في «عمدة القاري».

فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَهُ أَمْرُهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رِغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْني، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حِمْحِمَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْني، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا تُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْني، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيَاحٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْني، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ خَفِيفٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْني، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْني، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ، وَهُوَ أَثَمٌ.

٣٩٢٥ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقُولُ: «أَدُوا الْخِيَاطَ وَالْمَخِيطَ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُولَ؛ فَإِنَّهُ عَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

٣٩٢٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كِرْكِرُهُ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «هُوَ فِي النَّارِ» فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٩٢٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ لَمَّا كَانَ يَوْمَ حَبِيرٍ أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، وَفُلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كَلَّا إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاءَةً». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، اذْهَبْ، فَتَنَادِ فِي النَّاسِ:

أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ <sup>(١)</sup> الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ ثَلَاثًا، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ ثَلَاثًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٢٨ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم تُوفِّيَ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَتَغَيَّرَتْ وَجْوهُ النَّاسِ لِذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ عَلٌّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَقَشَّشْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا خَرَزًا مِنْ خَرَزِ يَهُودَ لَا يُسَاوِي دَرْهَمَيْنِ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ <sup>(٢)</sup> الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: وَلَوْ صَحَّ حَدِيثُ التَّحْرِيقِ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَتْ الْعُقُوبَاتُ فِي الْأَمْوَالِ كَأَخْذِ شَطْرِ الْمَالِ مِنْ مَانِعِ الرِّكَازِ وَصَالَةِ الْإِبِلِ وَسَارِقِ التَّمْرِ، وَكُلُّهُ مَنْسُوخٌ.

٣٩٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَهْدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم غُلَامًا يُقَالُ لَهُ مِذْعَمٌ، وَبَيْنَمَا مِذْعَمٌ يَحْظُرُ رَجُلًا لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَصَابَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ النَّاسُ: هَيْنِئًا لَهُ الْجَنَّةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَغَانِمِ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلَ عَلَيْهِ نَارًا»، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ

(١) قوله: لا يدخل الجنة إلا المؤمنون: قال ابن الملك: المؤمن في العرف من آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم وبما جاء به، ومن غل كأنه لم يصدقه لعدم جريه على موجب تصديقه، ولم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم من المؤمنين زجرًا لهم عن ذلك. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: وقال الإمام الطحاوي الخ: اختلفوا في عقوبة الغال، فقال الجمهور: يعذر بقدر حاله على ما يراه الإمام، ولا يحرق متاعه. وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ومالك رضي الله عنهم وجماعة كثيرة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين فمن بعدهم، وحملوا الحديث على الزجر والوعيد دون الإيجاب، قال البخاري: قد روي في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأمر بحرق متاعه. وقال الحسن وأحمد وإسحاق ومكحول والأوزاعي رضي الله عنهم: يحرق رحله ومتاعه كله، قال الأوزاعي: إلا سلاحه وثيابه التي عليه، قال الحسن: إلا الحيوان والمصنف، وقال: ما حديث ابن عمر عن عمرو رضي الله عنه مرفوعًا في تحريق رحل الغال فهو حديث تفرد به صالح بن محمد، وهو ضعيف عن سالم، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرق رحل الذي وجد عنده الخرز والعباءة من «عمدة القاري» و«المراقبة» بالنقاط.

التَّاسُ جَاءَ<sup>(١)</sup> رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «شِرَاكِ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصَابَ غَنِيمَةً أَمَرَ بِلَاأَ، فَنَادَى فِي النَّاسِ، فَيَجِئُونَ بِغَنَائِمِهِمْ، فَيُخْصِمُهُ وَيُقَسِّمُهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ بِزِمَامٍ مِنْ شَعْرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا فِيمَا كُنَّا أَصْبَنَاهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، فَقَالَ: «أَسَمِعْتَ بِلَاأَ فَنَادَى ثَلَاثًا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ؟» فَأَعْتَذَرَ إِلَيْهِ،

(١) قوله: جاء رجل بشراك أو شراكين إلخ: أجمع العلماء أن الغال عليه أن يرد ما غلَّ إلى صاحب المقاسم ما لم يفرق الناس. واختلّفوا فيما يفعل بعد ذلك إذا افرق الناس، فقالت طائفة: يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي، وهو قول الحسن ومالك والأوزاعي والليث والزهري والثوري وأحمد، وروي عن ابن مسعود وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم، وكان الشافعي لا يرى ذلك، ويقول: إن كان ملكه، فليس عليه أن يتصدق به، وإن كان لم يملكه، فليس له التصديق بهال غيره، قال: والواجب أن يدفع إلى الإمام كالأموال الضائعة.

وأما قول الحنفية في ذلك فما قال في «السير الكبير»: ولو أن رجلاً غلَّ شيئاً من الغنائم ثم ندم فأتى به الإمام بعد القسمة وتفرق الجيش، فللإمام في ذلك رأي إن شاء كذّبه فيها قال، وقال: أنا لا أعرف صدقك. وقد التزمت وبألا بزعمك، وأنت أبصر بها التزمت حتى توصل الحق إلى مستحقه، وإن شاء أخذ ذلك منه، وجعل خمسة لمن سمي الله تعالى؛ لأنه وجد المال في يده، وصاحب المال مصدّق شرعاً فيما يجبر به من حال ما في يده، وباعتبار صدقه خمسة لأرباب الخمس فيصرف إليهم، والباقي يكون بمنزلة اللقطة في يده إن طمع أن يقدر على أهله، فالحكم فيه ما ذكرنا، وإن لم يطمع في ذلك قسمه بين المساكين إن أحب، وإلا جعله موقوفاً في بيت المال، وكتب عليه أمره وشأنه.

ولو أن صاحب الغلول لم يأت به الإمام، ولكنه تاب من الغلول، وهو في يده، فإن لم يطمع في أن يقدر على أهله فالمستحب له أن يتصدق به هو، وإن طمع في ذلك، فالحكم فيه ما هو الحكم في اللقطة في جميع ما ذكرنا، ودفعه ذلك إلى الإمام أحب إلي كما هو الحكم في اللقطة أيضاً، وبعد ما دفعه إليه فالإمام بالخيار أن تصدّقه إلا أنه ينبغي له أن لا يدع الخمس في يده؛ لأنه قد أقر أن خمس ما في يده لمن سمي الله تعالى في كتابه وإقراره فيها في يده صحيح في حقه، فينبغي له أن يأخذ الخمس منه، ويصرفه إلى المصارف حتى لا يكون مضيعاً حتى أرباب الخمس.

قَالَ: فَقَالَ: «كُنْ أَنْتَ تَجِيءُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَنْ أَقْبَلَهُ عَنْكَ»<sup>(١)</sup>

٣٩٣٠ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَتَمَ غَلًّا فَإِنَّهُ مِثْلُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٣١ - وَعَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: نَزَلْنَا ذَابِقَ وَعَلَيْنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْحُرَّاجِ، فَبَلَغَ حَبِيبَ بْنَ مَسْلَمَةَ أَنَّ صَاحِبَ قُبُرْسٍ خَرَجَ يُرِيدُ طَرِيقَ أَذْرَبِيجَانَ، وَمَعَهُ زُمْرٌ وَيَاقُوتٌ وَلَوْلُؤٌ وَغَيْرُهَا فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَقَتَلَهُ، وَجَاءَ بِمَا مَعَهُ، فَأَرَادَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَنْ يُخَمَّسَهُ، فَقَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ: لَا تَحْرِمْنِي رِزْقًا رَزَقَنِيهِ اللَّهُ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ، فَقَالَ مُعَاذُ: يَا حَبِيبُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا<sup>(٢)</sup> لِلْمَرْءِ مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ». رَوَاهُ الطَّبْرَايُ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ وَالْوَسْطِ.

(١) قوله: فلن أقبله عنك؛ لأنه لم يتيقن بالغلول على ما قاله الإمام محمد في «السير الكبير».

(٢) قوله: إنما للمرء ما طابت به نفس إمامه؛ وملخص ما في شرح «السير الكبير» أن لفظ الأنفال في عبارة الفقهاء ما يخص الإمام به بعض الغنائم، فذلك الفعل يسمى تنفيلاً، وذلك الحال يسمى نفلاً، ولا خلاف أن التنفيل جائز قبل الإصابة للتحريض على القتال؛ فإنه مأمور يسمى بالتحريض؛ لقوله تعالى: «يَتَأَيَّذُ الْبُغْيُ حَرْزُ الْتُؤْبِينِ عَلَى الْقِتَالِ» (الأنفال: ٦٥)، فهذا الخطاب لرسول الله ﷺ ولكل من قام مقامه، فإن الشجعان قلما يتخاطرون بأنفسهم إذا لم يخصوا بشيء من المصاب، فإذا خصهم الإمام بذلك فذلك يغيرهم على المخاطرة بأرواحهم وإيقاع أنفسهم في جلبة العدو، ولا يستحق القاتل السلب بدون تنفيل الإمام عندنا، وعلى قول الشافعي رحمته الله من قتل مشركاً على وجه المبارزة، وهو مقبل غير مدبر استحق سلبه، وإن لم يسبق التنفيل من الإمام؛ لأن قول رسول الله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه» لنصيب الشرع، ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السبب كقوله رحمته الله: «من بدل دينه فاتلوه» ولكننا نقول: إن لو قال رسول الله ﷺ هذه الكلمة بالمدينة بين يدي أصحابه، ولم ينقل أنه قال هذا إلا بعد تحقق الحاجة إلى التحريض، فإن مالك بن أنس رحمته الله قال: ولم يبلغنا أن النبي ﷺ قال في شيء من مغازيه: «من قتل قتيلاً فله سلبه» إلا في موضع يوم حنين، وذلك بعد ما انهزم المسلمون ووقعت الحاجة إلى تحريضهم ليكروا كما قال الله تعالى: «ثُمَّ وَأَنْتُمْ مُدْبِرِينَ» (التوبة: ٢٥).

هَذَا<sup>(١)</sup> حَدِيثٌ حَسَنٌ لَتَعَدُّ طَرَفَهُ، وَقَدْ يَتَأَيَّدُ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ

= وذكر محمد بن إبراهيم التيمي أنه قال ذلك يوم بدر وحين أيضًا. وقد كانت الحاجة إلى التحريض يوم بدر معلومة، فعرفنا أنه إنما قال ذلك بطريق التنفيل للتحريض لا بطريق نصب الشرع وأيد ما قلنا ما ذكر عبد الله بن شقيق، قال: كان النبي ﷺ محاصرًا وأدى القرى، فأناه رجل، فقال: ما تقول في الغنائم، فقال: لله تعالى سهم وهواء الأربعة، قال: فالغنيمة يغنمها الرجل، قال: إن رميت في جنبك بسهم، فلست بأحق به من أخيك المسلم، فهذا دليل ظاهر على أن القاتل لا يستحق السلب بدون التنفيل، وعلى هذا القول اتفق أهل العراق والحجاز. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا نفل بعد إحراز الغنيمة.

وهذا مذهب أهل العراق والحجاز، وأهل الشام يجوزون التنفيل بد الإحراز، ومن قال به الأوزاعي رضي الله عنه، وما قلنا: دليل على فساد قولهم؛ لأن التنفيل للتحريض على القتال، وذلك قبل الإصابة لا بعدها، ولأن التنفيل لإثبات الاختصاص ابتداء، لا لإبطال حق ثابت للغنائم أو لإبطال حق ثابت في الخمس لأربابها، وفي التنفيل بعد الإصابة إبطال الحق، ثم استدل بحديث الحسن في الزمام أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ زماماً من شعر من المغنم، فقال: عليك سألتني زماماً من ناره، الحديث. وبحديث مجاهد أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ بكية من شعر من المغنم، فقال: هب لي هذه، فقال: أما نصيب منها فلك، وبحديث أبي الأشعث الصنعاني قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ومعه زمام من شعر، الحديث.

ثم قال: ولو جاز التنفيل بعد الإصابة لما حرمه رسول الله ﷺ ذلك مع صدق حاجة، ثم قال: والذي روي أن النبي ﷺ نفل بعد الإحراز، فإنما يحمل على أنه أعطى ذلك من الخمس باعتبار أنه من المساكين، أو أعطى ذلك من سهم نفسه أو من الصفي الذي كان له أو أعطى ذلك ما أفاء الله تعالى عليه لا بإيجاف الخيل والركاب. فقد كان الأمر فيها مفوضاً إلى رسول الله ﷺ كما قال الله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (الأنفال: ١)، وذكر عن الخالد بن وليد وعوف بن مالك رضي الله عنهما أنها كان لا يخمسان الأسلاب، وعن حبيب بن مسلمة ومحوكول: أن السلب مغنم، وفيه الخمس، وهكذا روي عن ابن عباس، وإننا نأخذ بقول هؤلاء، لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنفال: ٤١) والسلب من الغنيمة. وتأويل ما نقل عن خالد وعوف إذا تقدم التنفيل من الإمام بقوله: «من قتل قتيلاً فله سلبه». وعندنا في هذا الموضع لا يخمس السلب، وأما بدون التنفيل يخمس، انتهى ملخصاً.

(١) قوله: هذا حديث حسن لتعدد طرقه: وذكر في «الفتح»: أن الحديث ضعيف، ولا يضر ضعفه؛ لأننا نستأنس به لأحد محتملي حديث السلب أي قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه» بحمله على التنفيل، وليس كل ضعيف باطلاً. =

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. قَالَ: إِنِّي لَوَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، فَتَنَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بِغُلَامَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَدِيثَةٍ، فَأَسْتَأْنَهُمَا تَمَنِّيْتُ أَنْ أَكُونَ بَيْنَ أَضْلَعٍ مِنْهُمَا، فَعَمَزَنِي أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: يَا عَمَّ، هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، مَا حَاجُّكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أُخِيرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ رَأَيْتُهُ لَا يُقَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ، حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا. فَقَالَ: فَتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ، قَالَ: فَعَمَزَنِي الْآخَرُ، فَقَالَ لِي مِثْلَهَا، فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَجُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَيَانِ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي تَسْأَلَانِ عَنْهُ، قَالَ: فَاثْبَدْرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا، فَضَرَبَاهُ حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَاهُ. فَقَالَ: «أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟» فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ: «مَسْخُتَمًا سَيْفَيْنِ كُمَا؟» فَقَالَا: لَا، فَتَنَظَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ»<sup>(١)</sup>. وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَالرَّجُلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: «عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: «مَنْ يَنْظُرُ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» فَاثْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ؟

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: فَلَوْ غَيْرُ أَكْأَرٍ قَتَلْتَنِي. وَرَوَى الدَّارِمِيُّ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ يَغْنِي يَوْمَ حُنَيْنٍ: «مَنْ قَتَلَ كَافِرًا فَلَهُ سَلْبُهُ».....

= وقد تضافرت أحاديث ضعيفة تفيد أن حديث السلب ليس نصبا عاما مستمرا، والضعيف إذا تعددت طرقه يرتقي إلى الحسن، فيغلب الظن بأنه تنفيل، وتمام تحقيق المقام فيه. كذا في «رد المحتار».

١٠. قوله: فقال: كلاهما قتله ثم قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح: وجه الدليل: أن السلب لو كان للقاتل لقضي به بينهما، وكونه دفعه إلى أحدهما دليل على أن الأمر فيه مفوض إلى الإمام. كذا في «نصب الراية».

فَقَتَلَ<sup>(١)</sup> أَبُو طَلْحَةَ يَوْمَئِذٍ عَشْرِينَ رَجُلًا وَأَخَذَ أَسْلَابَهُمْ.

٣٩٣٢ - وَعَنْ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قُسِمَتْ خَيْبَرُ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلی اللہ علیہ وسلم عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سَهْمًا، وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسَ مِائَةٍ، فِيهِمْ ثَلَاثُ مِائَةٍ قَارِيسٍ، فَأَعْطَى<sup>(٢)</sup> الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ وَالرَّاجِلَ سَهْمًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ<sup>(٣)</sup> الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ الدَّهْلِيُّ فِي تَلْخِيصِهِ بَعْدَ التَّخْرِيجِ: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ.

(١) قوله: فقتل أبو طلحة إلخ: قال في «المراقبة»: قال ابن الملك: استدل الشافعي بحديث أبي قتادة على أن السلب للقاتل. وقال أبو حنيفة: السلب لا يكون للقاتل إذا لم ينفل الإمام به، والحديث محمول على التفنيل جمعًا بينه، وبين حديث آخر «ليس لك من سلب قتيك إلا ما طابت به نفس إمامك». وقال الطيبي في «شرح المشكاة»: ويؤيد الشافعي حديث عوف بن مالك في الفصل الثاني؛ لأنه مطلق، والأصل عدم التقيد. قلت: لا شك أنه رضي الله عنه قاله في حديث أبي قتادة بعد الفراغ، لكنه يحتمل أن يكون إعادة لما قاله قبله، وأما حديث عوف قضى في السلب للقاتل فقاتل للتقيد، وأما حديث أنس في الفصل الثاني، رواه الدارمي قال: قال رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم يومئذ يعني يوم حنين: «من قتل كافرًا فله سلبه»، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً، وأخذ أسلابهم، فصريح في أن القتل وقع بعد القول، فيقيد المطلق به.

(٢) قوله: فأعطى الفارس سهمين والراجل سهماً: واختلف العلماء في بيان مقدار الاستحقاق للمقاتل، فهو إما أن يكون راجلاً وإما أن يكون فارساً، فإن كان راجلاً فله سهم واحد بالاتفاق، وإن كان فارساً فله ولفرسه سهمان عند أبي حنيفة وزفر. وعند أبي يوسف ومحمد رضي الله عنه له ثلاثة أسهم؛ سهم له وسهمان لفرسه، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد، واستدل الجمهور بحديث ابن عمر وأمثاله، وأما الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه، فاستدل له بهذا الحديث حديث مجمع بن جارية، وأما الجواب من حديث ابن عمر أنه لم يبين فيه أنه تلك القسمة متى وقعت، هل وقعت قبل خيبر أو بعدها؟ فلما احتمل أن يكون قبل خيبر، لا يكون فيه حجة؛ لأنه محتمل للنسخ، ومحتمل أن يكون قسمة الغنيمة في ذلك الوقت مفوضاً إلى رأي رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم يقسمها كيف يشاء، ويعطيها من يشاء. ويحتمل أن يكون أعطى السهم الواحد تنفيلاً فلا حجة فيه، وإن شئت زيادة تفصيل في هذا المقام فارجع إلى «بذل المجاهد»؛ فإنها نفيسة في بابها.

(٣) قوله: وقال الحافظ شمس الدين إلخ: وفي قول أبي داود تضعيف للحديث، ولم يأت عليه بدليل. كذا في «بذل المجاهد».



وَقَالَ فِي «الْجَوْهَرِ النَّحْوِيِّ»: هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْحَاصِبُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَقَالَ: حَدِيثٌ كَثِيرٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَفِيهِ تَجَمُّعُ بَنِي يَعْقُوبَ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ، قَالَ صَاحِبُ «الْكَمَالِ»: رَوَى عَنْهُ الْقُتَيْبِيُّ وَبَحْثِي الْوَعَاطِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَيُونُسُ الْمُؤَدِّبُ وَأَبُو عَامِرٍ الْمُعَدِّي وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: ثَوَّقِي بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ ثِقَّةً، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَرَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ أَهْلاً وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ إِذَا قَالَ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» فَهُوَ ثَوَّقِيٌّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ثَعْمِيمِ بْنِ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَسْهَمَ لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: وَلَا شَكَّ أَنَّ ثَعْمِيمًا ثِقَةً وَابْنُ الْمُبَارَكِ مِنْ أَثَبَتِ النَّاسِ.

٣٩٣٣ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ الْخُرُورِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ يَخْضُرَانِ الْمَغْنَمَ هَلْ يُقْسَمُ لَهُمَا؟ فَقَالَ لِيَزِيدَ: اكْتُبْ إِلَيْهِ: إِنَّهُ لَيْسَ <sup>(١)</sup> لَهُمَا سَهْمٌ إِلَّا أَنْ يُحْدَبَا. وَفِي رِوَايَةٍ: «كَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ، وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ فَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ يَدَاوِينَ الْجَرْحَى وَيُحْدَبِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا السَّهْمُ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: ليس لهما سهم إلا أن يحذبيا: قال ابن الهمام: ولا يسهم للمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي، ولكن يرضخ لهم، فالرضخ لا يبلغ السهم، ولكن دونه على حسب ما يراه الإمام، وسواء قاتل العبد بإذن سيده أو بغير إذنه، ثم يرضخ عندنا من الغنيمة قبل إخراج الخمس، وهو قول الشافعي وأحمد، وفي قول وهو رواية عن أحمد: من أربعة الأخماس، وفي قول للشافعي: من خمس الخمس. وقال مالك من الخمس: ثم إن العبد إنما يرضخ له إذا قاتل، وكذا الصبي والذمي؛ لأنهم يقدرُونَ على القتال إذا فرض الصبي قادراً عليه، فلا يقام غير القتال في حقهم مقامه، بخلاف المرأة؛ فإنها تعطى بالقتال وبالإخدمة لأهل العسكر وإن لم تقاتل؛ لأنها عاجزه عنه، فأقام هذه المنفعة منها مقامه. كذا في «المراقبة».

٣٩٣٤ - وَعَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ خَبِيرَ مَعَ سَادَتِي، فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّمُوهُ أَنِّي مَمْلُوكٌ، فَأَمَرَنِي فَقُلْتُ السَّيْفَ، فَإِذَا أَنَا أَجْرُهُ، فَأَمَرَنِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْقِي الْمَتَاعِ، وَغَرَضْتُ عَلَيْهِ رُقِيَّةً كُنْتُ أَرْقِي بِهَا الْمَجَانِينَ، فَأَمَرَنِي بِطَرَحِ بَعْضِهَا وَحَبْسِ بَعْضِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ إِلَّا أَنَّ رِوَايَتَهُ انْتَهَتْ عِنْدَ قَوْلِهِ: «الْمَتَاع».

٣٩٣٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَارِزِنَا الْعَسَلَ وَالْعِنَبَ فَنَأْكُلُهُ <sup>(١)</sup> وَلَا تَرْفَعُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٩٣٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ جَيْشًا غَنِمُوا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا وَعَسَلًا، فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْحُمْسُ. <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٣٧ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمُبَالِغِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: هَلْ

(١) قوله: فنأكله ولا نرفعه: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: وللغنائم الانتفاع في دار الحرب ويعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة، أطلق الكل تبعاً لـ «الكنز». وقيد في «الوقاية» السلاح بالحاجة، وهو الحق. قال في «الدر المنقذ»: اعلم أنه ذكر في «فتح القدير» أن استعمال السلاح والكراع والفرس إنما يجوز بشرط الحاجة بأن مات فرسه أو انكسر سيفه، أما إذا أراد أن يوفر سيفه باستعمال ذلك، فلا يجوز، ولو فعل أثم ولا ضمان عليه إن تلف، وأما غير السلاح ونحوه مما مر كالطعام، فشرط في «السير الصغير» الحاجة إلى التناول من ذلك، وهو القياس، ولم يشترطها في «السير الكبير» وهو الاستحسان، وبه قالت الأئمة الثلاثة، فيجوز لكل من الغني والفقير تناوله. ملخصاً، وهكذا ذكره في «الشرنبلالية». ولا يخفى ترجيح الاستحسان هنا. قلت: هو ما اختاره الهاتن، يعني صاحب «المنقذ» وهو الحق كما علمت اهـ.

(٢) قوله: قوله: فلم يؤخذ منهم الخمس: أي فيما أكلوا منها. قاله في «المراقبة». وقال في «بذل المجهود»: ولعله لم يكن زائد على قدر الحاجة، فأكلوه هناك، ولم يبق منه شيء، حتى يؤخذ منه الخمس، ويقسم الباقي. قال في «الهداية»: ولا بأس بأن يعلف العسكر في دار الحرب، ويأكلوا مما وجدوه من الطعام، لقوله ﷺ في طعام خبير: «كلوها واعلفوها ولا تحملوها». ويستعملوا الحطب، ويدهنوا بالدهن، ويوقحوا به الدابة، ويقاتلوا بها يجدونه من السلاح كل ذلك بلا قسمة إذا احتاج إليه، ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئاً، ولا يتمولونه، وأما الثياب والمتاع فيكره الانتفاع بها قبل القسمة من غير حاجة.

كُنْتُمْ تَحْمَسُونَ الطَّعَامَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٣٨ - وَعَنِ الْقَاسِمِ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ الْجَزُورَ فِي الْعُزْرِ، وَلَا نَقْسِمُهُ حَتَّى إِذَا كُنَّا<sup>(١)</sup> لَنَرْجِعَ إِلَى رِحَالِنَا، وَأَخْرَجْتَنَا مِنْهُ مُمْلُوءَةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ رضي الله عنه قَالَ: أَصَبْتُ<sup>(٢)</sup> جَرَابًا مِنْ شَحْمِ يَوْمِ خَيْبَرَ، فَالْتَزَمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئًا، فَالْتَقَمْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَسَّمُ إِلَيَّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٤٠ - وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(١) قوله: إذا كنا لنرجع إلى رحالنا إلخ: والمراد من الرحال منازلهم في سفر الغزو. قال ابن الهمام: فإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يميز أن يعلفوا من الغنيمة، ولا يأكلوا منها؛ لأن الضرورة اندفعت، والإباحة التي كانت في دار الحرب إنما كانت باعتبارها، ولأن الحق قد تأكد حتى يورث نصيبه، ولا كذلك قبل الإخراج، ومن فضل معه طعام أو علف يردُّه إلى الغنيمة إذا لم يكن قُسِّمَ الغنيمة في دار الحرب بشرطه، ولو انتفع به قبل قسمتها بعد الإفراز يرد قيمته، وهو قول مالك وأحمد والشافعي في قول. وعنه أنه لا يرد اعتبارًا بالمتلصص، وهو الواحد الداخل والاثنتان إلى دار الحرب إذا أخذ شيئًا، فأخرجه يختص به.

قلنا: مال تعلق به حق الغانمين، والاختصاص كان للحاجة، وقد زالت، بخلاف المتلصص؛ لأنه دائمًا أحق قبل الإخراج وبعده، وأما بعد القسمة فيتصدقون بعينه إن كان قائمًا، وقيمته إن كانوا باعوه، هذا إذا كانوا أغنياء، وانتفعوا به إن كانوا عماويج؛ لأنه صار في حكم اللقطة؛ لتعذر الرد على الغانمين لتفرقهم، وإن كانوا تصرفوا فيه فلا شيء عليهم، وعلى هذا قيمة ما انتفع به بعد الإحراز يتصدق به الغني لا الفقير. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: أصبت جرابًا من شحم إلخ: قال ابن الملك: فيه جواز أخذ المجاهدين من طعام الغنيمة قدر ما يحتاج إليه. اهـ. وتقدم أن الانتفاع بالآذان في البدن له حكم أكل الطعام. وقد يحتاج أيضًا إلى الشحم للسراج ونحوه. كذا في «المرقاة».

الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ<sup>(١)</sup> دَابَّةً مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٤١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَّمَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٩٤٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّهَامُ حَتَّى تُقَسَّمَ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣٩٤٣ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْنَا فَوَاقِفَتَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ، فَأَسْهَمَ لَنَا، أَوْ قَالَ: فَأَعْطَانَا مِنْهَا، وَمَا قَسَمَ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ خَيْبَرَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ إِلَّا أَصْحَابَ سَفِينَتِنَا جَعْفَرٌ وَأَصْحَابُهُ، فَأَسْهَمَ لَهُمْ مَعَهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ الْقَاضِي: وَإِنَّمَا<sup>(٣)</sup> أَسْهَمَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ وَرَدُّوا عَلَيْهِ قَبْلَ حِيَازَةِ الْغَنِيمَةِ.

(١) قوله: فلا يركب دابة إلخ: هذا محمول على ما إذا لم يحتج إليه، وأما إذا احتاج إليه كما إذا هلك فرسه في المعركة، فأخذ فرس العدو يقاتل عليها، وكذلك الثياب إذا أخذه البرد مثلاً يجوز لبسه، فإذا انقضت حاجته ردها في الغنime. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن شراء المغانم حتى تقسم: قال في «الهداية» و«البنية»: لا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة في دار الحرب؛ لأنه لا ملك قبلها، وفيه خلاف الشافعي رضي الله عنه، فعنده يجوز؛ لأن سبب الملك عنده الاستيلاء. وقد بيّننا الأصل أي إن الملك للغانمين قبل الإحراز بدار الإسلام لا يثبت عندنا، وعنده يثبت.

(٣) قوله: إنا أسهم لهم إلخ: قال في «رحمة الأمة»: واتفقوا على أنهم إذا قسموا الغنime وحازوها، ثم اتصل بهم مدد لم يكن للمدد في ذلك حصّة، فإن اتصل المدد بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنime في دار الإسلام أو بعد أن أخذوها وقبل قسمتها. قال أبو حنيفة: يسهم لهم ما لم تحز إلى دار الإسلام أو يقسموها. وقال مالك وأحمد: لا يسهم لهم على كل حال. وعن الشافعي قولان، أحدهما: يسهم، والثاني: لا يسهم، انتهى. وقال ابن الهمام: وإذا لحقه المدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنime إلى دار الإسلام شاركهم المدد فيها عن الشافعي فيه قولان، وما ذكرناه بناء على ما مهنداه من أن الملك لا يتم للغانمين قبل إحراز الغنime بدار الإسلام، فجاز أن يشاركهم المدد إذا قام به الدليل، -

٣٩٤٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ يَغْنِي يَوْمَ بَدْرٍ فَقَالَ: «إِنَّ عُثْمَانَ انْطَلَقَ فِي حَاجَةِ اللَّهِ وَحَاجَةِ رَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَبِيعُ لَهُ» فَضْرَبَ <sup>(١)</sup> لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَهْمٍ وَلَمْ يَضْرِبْ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= ولا ينقطع حق المدد إلا بثلاثة أمور: الإحراز بدار الإسلام والقسمة بدار الحرب وبيع الإمام الغنيمة قبل لحاق المدد هذا، وعلى ما حققناه المبني تأكد الحق وعدمه. وما استدلل به الشافعي من «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بعث ﷺ أبانا على سرية قُتِلَ نَجْد، فقدم أبان وأصحابه على رسول الله ﷺ بخير بعد ما فتحها، إلى أن قال: فلم يقسم لهم، لا دليل فيه؛ لأن وصول المدد في دار الإسلام لا يوجب شركة، وخير صارت دار إسلام بمجرد فتحها، فكان قدورهم والغنيمة في دار الإسلام.

وأما إسهامه لأبي موسى الأشعري على ما في «الصحيحين» عنه، قال: بلغنا خرج رسول الله ﷺ ونحن باليمن، فخرجنا مهاجرين إليه أنا وأخوان لي أنا أصغرهم، أحدهما: أبو بردة، والآخر: أبو رهم في بضع وخمسين رجلاً من قومي، فركبنا سفينة، فالتقنا إلى النجاشي، فوافينا جعفر بن أبي طالب وأصحابه عنده، فقال جعفر: إن رسول الله ﷺ بعثنا ههنا وأمرنا بالإقامة فأقيموا معنا، فأقمنا حتى قدمنا، فعافينا رسول الله ﷺ حين افتتح خيبر، فأقسم لنا ولم يسهم لأحد غاب عن فتح خيبر إلا أصحاب سفينتنا، فقال ابن حبان في صحيحه: إنما أعطاهم من خمس الخمس؛ ليستميل قلوبهم لا من الغنيمة، وهو حسن.

ألا ترى أنه لم يعط غيرهم ممن لم يشهدها وحمل بعض الشافعية على أنهم شهدوا قبل حوز الغنائم خلاف مذهبهم؛ فإنه لا فرق عندهم في عدم الاستحقاق بين كون الوصول قبل الحوز أو بعده بعد كونه بعد الفتح. حاصله: أن السبب عندنا هو مجاوزة الدرب الفاصل بين دار الإسلام ودار الحرب على قصد القتال. وعند الشافعي شهود الواقعة، فالغانمون والمدد هما يشتركان عندنا في الغنيمة؛ لاستوائهما في هذا السبب. أخذته من شروح «الكنز».

(١) قوله: فضرِبَ له رسول الله ﷺ بسهم: قد استدلل أبو حنيفة بإسهامه ﷺ لعثمان يوم بدر على أنه يسهم الإمام لمن كان غائباً في حاجة له بعثه لقضائها. أخذته من «نيل الأوطار». وقال الطحاوي: وكذلك كل من غاب عن وقعة المسلمين بأهل الحرب يشغل يشغله به الإمام من أمور المسلمين مثل أن يبعثه إلى جانب آخر من دار الحرب لقتال قوم آخرين، فيصيب الإمام غنيمة بعد مفارقة ذلك الرجل إياه، أو يبعث برجل ممن معه من دار الحرب إلى دار الإسلام؛ ليمدّه بالسلاح والرجال، فلا يعود ذلك الرجل إلى الإمام حتى يغنم غنيمة، فهو شريك فيها، =

٣٩٤٥ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِظَهْرِ مَعَ رَبَاجِ غُلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقُرَاشِيُّ قَدْ أَغَارَ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِتُّ عَلَى أَكْمَةٍ فَاسْتَقْبَلْتُ الْمَدِينَةَ، فَنَادَيْتُ ثَلَاثًا: يَا صَبَاحَاهُ، ثُمَّ خَرَجْتُ فِي آثَارِ الْقَوْمِ أُرْمِيهِمْ بِالنَّبْلِ، وَأَرْجُو أَنُقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ

فَمَا زِلْتُ أُرْمِيهِمْ وَأَعْقِرُ بِهِمْ، حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا خَلَقْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي، ثُمَّ اتَّبَعْتُهُمْ أُرْمِيهِمْ، حَتَّى أَلْقَوْا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَرْدَةً وَثَلَاثِينَ رُمْحًا يَسْتَحِقُّونَ، وَلَا يَطْرَحُونَ شَيْئًا إِلَّا جَعَلْتُ عَلَيْهِ آرَامًا مِنَ الْحِجَارَةِ يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى رَأَيْتُ قَوَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَحِقَ أَبُو قَتَادَةَ فَارِسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَتَلَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرُ رَجَالِنَا سَلَمَةُ». قَالَ: ثُمَّ أَعْطَانِي <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَيْنِ سَهْمِ الْفَارِسِ وَسَهْمِ الرَّاجِلِ، فَجَمَعَهُمَا لِي جَمِيعًا، ثُمَّ أَرْدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَاءَهُ عَلَى الْعُضْبَاءِ رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= وهو كمن حضرها، وكذلك من أَرَادَهَا فَرَدَهَا الإمام عنها، وشغله بشيء من أمور المسلمين فهو شريك فيها، وهو كمن حضرها. وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فإنه ذلك سنا - والله أعلم - أن النبي ﷺ وَجَّهَ أَبَانًا إِلَى نَجْدٍ قَبْلَ أَنْ يَتَهَيَّأَ خَرَجَهُ إِلَى خَيْبَرَ، فَتَوَجَّهَ أَبَانُ بِذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ مِنْ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ مَا حَدَّثَ، فَكَانَ مَا غَابَ فِيهِ أَبَانُ مِنْ ذَلِكَ عَنْ حُضُورِ خَيْبَرَ لَيْسَ هُوَ شُغْلًا شَغَلَ النَّبِيَّ ﷺ بِهِ عَنْ حُضُورِهَا بَعْدَ إِرَادَتِهِ إِيَّاهُ، فَيَكُونُ كَمَنْ حَضَرَهَا.

(١) قوله: ثُمَّ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَيْنِ سَهْمِ الْفَارِسِ وَسَهْمِ الرَّاجِلِ إلخ: أي أَعْطَانِي سَهْمَ فَارِسٍ مَعَ سَهْمِ رَاجِلٍ؛ لِأَنَّ مَعْظَمَ أَخَذِ تِلْكَ الْغَنِيمَةِ كَانَتْ بِسَهْمِ سَلَمَةَ رضي الله عنه، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَ مِنْ كَثَرِ سَعْيِهِ فِي الْجِهَادِ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى نَصِيبِهِ مِنَ الْخُمْسِ لَا مِنْ سَهْمَانِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطِ ﷺ الْجَمِيعَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَلْ ﷺ قَبْلَ الْقِتَالِ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ مِنَ التَّنْفِيلِ بَعْدَ الْقِتَالِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَيْنَا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْخُمْسِ، كَمَا بَسَطَهُ السَّرْحِيُّ. التَّقَطُّطَةُ مِنَ «الْمَرْقَاةِ» وَ«فَتْحِ الْقَدِيرِ» وَ«رَدِّ الْمُخْتَارِ».

وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَقَالَ: كَانَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ فِي تِلْكَ الْغَزَاةِ رَاجِعًا، فَأَعْطَاهُ مِنْ خُمْسِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا مِنْ سِهَامِ الْمُسْلِمِينَ.

٣٩٤٦ - وَعَنْ أَبِي الْجَوْدِيَّةِ الْجَزْمِيِّ قَالَ: أَصَبْتُ بِأَرْضِ الرُّومِ جَرَّةً خُمْرَاءَ فِيهَا دَنَانِيرٌ فِي إِمْرَةٍ مُعَاوِيَةَ، وَعَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، يَقَالُ لَهُ: مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَعْطَانِي مِنْهَا مِثْلَ مَا أَعْطَى رَجُلًا مِنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقُلْ<sup>(١)</sup> إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ» لَأَعْطَيْتُكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٤٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ<sup>(٢)</sup> يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قِسْمِ عَامَّةِ الْجَيْشِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١ - قوله: لا نفل إلا بعد الخمس: ظاهر هذا الكلام يدل على أنه إنما لم ينفل أبا الجوزية من الدنانير التي وجدها؛ لسماعه قوله ﷺ: «لا نفل إلا بعد الخمس»، وإنه المانع لتفيله، ووجهه: أن ذلك يدل على أن النفل إنما يكون من الأخماس الأربعة أي هي للغانمين كما دل الحديث السابق، ولعل التي وجدها كانت من عداد الفيء، فلذلك لم يعط النفل منه. كذا في «المرقاة». وقال في «بداية المجتهد»: وأما تنفيل الإمام من الغنيمة لمن شاء - أعني أن يزيده على نصيبه - فإن العلماء اتفقوا على جواز ذلك.

واختلفوا من أي شيء يكون النفل؟ فإن قوما قالوا: النفل يكون من الخمس الواجب لبيت مال المسلمين، وبه قال مالك. وقال قوم: بل النفل إنما يكون من خمس الخمس، وهو حظ الإمام فقط، وهو الذي اختاره الشافعي. وقال قوم: بل النفل من جملة الغنيمة، وبه قال أحمد. وقال في «فتح القدير»: وحل التنفيل عندنا الأربعة الأخماس قبل الإحراز بدار، وبعد الإحراز لا يصح إلا من الخمس، وعلى هذا لو كان القتال وقع في دار الإسلام بأن هجمها العدو، وليس له أن ينفل إلا من الخمس؛ لأنه بمجرد الإصابة صار محرزا بدار الإسلام.

(٢) قوله: كان ينفل بعض من يبعث من السرايا إلخ: قال في «السير الكبير»: وصورة هذا التنفيل: أن يقول: من قتل قتيلا فله سلبه، ومن أسر أسيرا فهر له، كما أمر به رسول الله ﷺ المنادي حين نادى يوم بدر ويوم حنين أو يبعث سرية، فيقول: لكم الثلث مما تصيبون بعد الخمس، أو يطلق بهذه الكلمة، فعند الإطلاق لهم ثلث المصاب قبل أن يختصون به، وهم شركاء الجيش فيها بقي بعد ما يرفع منه الخمس. وعند التقييد بهذه الزيادة يخمس ما أصابوا، =

٣٩٤٨ - وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْفَهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الرُّبْعُ فِي الْبُدَاةِ وَالثُّلُثُ فِي الرَّجْعَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٤٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ <sup>(١)</sup> يُنْقَلُ الرُّبْعُ بَعْدَ الْخُمْسِ وَالثُّلُثُ بَعْدَ الْخُمْسِ إِذَا قُفِلَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٥٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنَقَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْقَعَارِ يَوْمَ بَدْرٍ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه. وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْعَيْنِيُّ: سَقَطَ الصَّفِيُّ فَلَا يَصْطَفِي الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الْغَنِيمَةِ،

= ثم يكون لهم الثلث مما بقي، يحتصون به، وهم شركاء الجيش فيما بقي. وقال فيه في محل آخر: ولو أن الإمام بعث سرية من دار الإسلام، فنفل لهم الثلث بعد الخمس، أو قبل الخمس، كان هذا التنفيل باطلا؛ لأن ما خص بعضهم بالتنفيل، ولا مقصود من هذا التنفيل سوى إبطال الخمس، وإبطال تفضيل الفارس على الراجل، وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا التقوا في دار الحرب، ففي التنفيل هناك معنى التخصيص لهم لأن الجيش شركاء في الغنيمة ففي التنفيل تخصيصهم ببعض المصاب، وذلك مستقيم اهـ. وقال في «رد المحتار»: وهذا وإن كان فيه إبطال الخمس عن الأسلاب، لكن المقصود منه التحريض وتخصيص القاتلين بإبطال شركة العسكر عن الأسلاب، ثم ثبت إبطال الخمس عنها تبعا. وقد ثبت تبعا ما لا يثبت قصدا.

(١) قوله: نفل الربع في البداءة والثلث في الرجعة: أي إذا انهضت طائفة من العسكر، فوَقعت بطائفة من العدو قبل وصول الجيش كان لهم الربع مما غنموا، ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه، وإن رجعوا من الغزو، ثم وقع طائفة من العسكر بالعدو كان لهم الثلث مما غنموا الزيادة مشقتهم وخطرهم ويشركهم سائرهم في الثلثين؛ لأن وجهة السرية والجيش في البداءة واحدة، فيصل مدهم إليهم بخلاف الرجعة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: كان ينفل الربع بعد الخمس إلخ: أي يستحب للإمام أن يعد مقاتلا بزيادة شيء على الخمس بأن يقول: من قتل قتيلا فله سلبه، وبأن يقول للسرية جعلت لكم الربع أو النصف أو الثلث بعد الخمس؛ لأنه تحريض على القتال، وهو مندوب إليه. قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا أَنْتَنِي حَرْصُ الْنَّوْمِيِّينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ (الأنفال: ٦٥) وقوله: «بعد الخمس» ليس على سبيل الشرط ظاهرا؛ لأنه لو نفل بربع الكل جاز، وإننا وقع ذلك اتفاقا. ألا ترى أنه لو نفل للسرية بالكل جاز، فهذا أولى، ملقط من شروح «الكنز».



وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

٣٩٥١ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقُلْنَا: أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا، وَنَحْنُ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ». قَالَ جُبَيْرٌ: وَلَمْ يُقَسِّمْ صلى الله عليه وسلم النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنِي نَوْفَلٍ شَيْئًا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

١١ قوله: ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم لبني عبد شمس وبني نوفل شيئا: وقد اتفق أهل المذاهب على أن ما أخذ من الكفار فهدموا يقسم خمسة أخماس، أربعة منها للغنائم، ولكنهم اختلفوا في الخمس الباقي، فقال بعضهم: يقسم الخمس على ستة أسهم: سهم لله، وسهم للرسول، وهكذا القياس عملا بظاهر الآية، ويصرف سهم الله إلى الكعبة على ما ذهب إليه أبو العالية. وقيل: لبنت المال. وقيل: مضموم إلى سهم الرسول. والجمهور على أن ذكر الله تعالى للتبرك يدل عليه تقدمه على خلاف سنن المعطوفات، وكأنه قال: فإن لله خمسة يصرف إلى هؤلاء الأخصيين به، فيقسم الخمس على خمسة أسهم. هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولكنهم اختلفوا فيما بينهم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، فعند الشافعي رحمته الله، يصرف سهم الرسول إلى مصالح المسلمين. وقيل: يصرف إلى الإمام. وقيل: إلى الأصناف الأربعة. وعند أبي حنيفة رحمته الله، سقط سهمه وسهم ذوي القربى بوفاته، وصار الكل مصروفا إلى الثلاثة الباقية، سهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوي القربى فيهم، ويقدمون ولا يدفع إلى أغنيائهم. وقال الشافعي رحمته الله: لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيهم وفقيرهم، ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ويكون لبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (الأنفال: ٤١) من غير فصل بين الغني والفقير.

ولنا أن الخلفاء الأربعة الراشدين رضي الله عنهم على ثلاثة أسهم على نحو ما قلناه، وكفى بهم قدوة، ثم إنه لم ينكر عليهم ذلك أحد مع علم جميع الصحابة بذلك وتوافرهم، فكان إجماعا منهم على ذلك، وقال رحمته الله: «يا معشر بني هاشم! إن الله تعالى كره لكم غسالة الناس وأوساخهم، وعوضكم منها بخمس الخمس». والعوض إنما يثبت في حق من يثبت في حقه المعوض، وهم الفقراء، والتي أعطاهم للنصرة.

ألا ترى أنه عليه السلام علل، فقال: إنهم لن يزالوا معي هكذا في الجاهلية والإسلام، وشبك بين أصابعه، دل على أن المراد من النص قرب النصرة لا قرب القرابة؛ لأن لفظ «الذي القربى» مشترك بين القرابة الصلبية والقرابة المودة، وههنا الأخير مراد خاصة بدليل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْهُ رحمه الله قَالَ: لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَتَيْتُهُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُنَا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ لَا تُنْكِرْ فَضْلَهُمْ لِمَكَانِكَ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ مِنْهُمْ، أَرَأَيْتَ إِخْوَانَنَا مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أُعْطِيتَهُمْ وَتَرَكْنَا، وَإِنَّمَا قَرَابَتُنَا وَقَرَابَتُهُمْ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ هَكَذَا» وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِبْنِ دَاوُدَ وَالتَّسَائِي تَحْوُهُ، وَفِيهِ: «إِنَّا وَبَنُو الْمُطَّلِبِ لَا نَفْتَرِقُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

وَقَالَ عَلَمَاؤُنَا: وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ قُرْبُ الثُّصَرَةِ لَا قُرْبُ الْقَرَابَةِ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُمْ لِلثُّصَرَةِ لَا لِلْقَرَابَةِ، وَقَدْ انْتَهَتْ

= وكان لعبد مناف أربعة أبناء: هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل، وكان عثمان بن عفان من أولاد عبد الشمس وجبير بن مطعم من أولاد نوفل، فلما قسم رسول الله ﷺ غنائم خيبر، أعطى خمس الخمس بني هاشم وبني المطلب، ولم يعط عثمان وجبير أصلاً، فقالوا: إنا لا ننكر فضل بني هاشم؛ لمكانك الذي وضعك الله فيهم، يعني أنك منهم، وهم إخوانك، ولكن نحن وبني المطلب سواء، فما بالك أعطيتهم وحرمتنا، فقال ﷺ: «إنهم لم ينفارقوني في الجاهلية ولا في الإسلام». وشبك بين أصابعه.

فعلم أن المراد قرابة المودة؛ لأنه لو كان المراد القرابة الصلبية لأعطى عثمان وجبيراً أيضاً كما أعطى بني هاشم وبني هاشم وبني المطلب، فإذا كان المراد قرابة المودة. فقد فات ذلك بوفات رسول الله ﷺ عنهم؛ لأنه علَّله بصحبته، وهي لم تبقَ، فلا يستحقون السهم بعد وفاته إذا كانوا أغنياء، وما روي أنه قسم ﷺ الخمس على خمسة أسهم، فأعطى ذا القربى سهماً فنعم لكن الكلام في أنه أعطاهم خاصة لفقرهم وحاجتهم أو لقربانهم. وقد علمنا بقسمة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أنه أعطاهم لحاجتهم وفقرهم لا لقربانهم، والدليل عليه أنه ﷺ كان يشدد في أمر الغنائم، فتناول من وبر بعير. وقال: لا يجل من غنائمكم شيء إلا الخمس، وهو مردود فيكم ردوا الخيط والمخيط، فإن الغلول عار وشئنا على صاحبه يوم القيامة لم يخص ﷺ القرابة بشيء من الخمس، وعمّ المسلمين جميعاً بقوله: والخمس مردود فيكم، فدلّ أن سبيلهم سبيل سائر فقراء المسلمين يعطى من محتاج منهم كفاية. التقتنه من «التفسيرات الأحمديّة» و«الهداية» وبذل المجهود».

التُّصْرَةُ انْتَهَى الْإِعْطَاءُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ عِلَّتِهِ.

وَرَوَى أَبُو يُوسُفَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ الْحُمْسَ كَانَ يُقَسَّمُ عَلَى عَهْدِهِ رضي الله عنه عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ: لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ سَهْمٌ، وَلِذِي الْقُرْبَى سَهْمٌ، وَلِلْيَتَامَى سَهْمٌ، وَلِلْمَسَاكِينِ سَهْمٌ، وَلِابْنِ السَّبِيلِ سَهْمٌ. ثُمَّ قَسَمَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رضي الله عنه عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ: سَهْمٌ لِلْيَتَامَى، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَعْغِي مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه حَيْثُ وُلِّيَ الْعِرَاقَ، وَمَا وَلِيَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ كَيْفَ صَنَعَ فِي سَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى؟ قَالَ: سَلَكَ بِهِ - وَاللَّهِ - سَبِيلَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

٣٩٥٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: دَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ بَعِيرٍ، فَأَخَذَ وَبَرَةً مِنْ سَنَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي مِنْ هَذَا الْفَيْءِ شَيْءٌ وَلَا هَذَا - وَرَفَعَ إصْبَعَهُ - إِلَّا الْحُمْسُ، وَالْحُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ، فَأَذُوا الْخِيَاطَ وَالْمِخْيَاطَ. فَقَامَ رَجُلٌ فِي يَدِهِ كُبَّةٌ مِنْ شَعْرِ، فَقَالَ: أَخَذْتُ هَذِهِ؛ لِأُصْلِحَ بِهَا بَرْدَعَةً لِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَمَّا مَا كَانَ لِي وَلِابْنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَهُوَ لَكَ»، فَقَالَ: أَمَّا إِذْ بَلَغَتْ هَذِهِ مَا أَرَى، فَلَا أَرُبُّ لِي فِيهَا وَتَبَدَّهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمُغَنَّمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ الْبَعِيرِ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْحُمْسُ، وَالْحُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ».

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: لَمْ يَخْصُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْقِرَاءَةُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحُمْسِ، وَعَمَّ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا بِقَوْلِهِ: «وَالْحُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ»، قَدْ أُنْ سَبِيلُهُمْ سَبِيلُ سَائِرِ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ يُعْطَى مَنْ يَحْتَاجُ مِنْهُمْ كِفَايَةً.

٣٩٥٣ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ، فَتَرَكَ<sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ وَاللَّهِ إِلَيَّ لَأَرَاهُ<sup>(٢)</sup> مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا؟» ذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ ثَلَاثًا، وَأَجَابَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ مُخْتَلِفَانِ بِاعْتِبَارِ اللَّغَةِ وَتَتَحَدَّانِ فِي الشَّرِيعَةِ.

٣٩٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ<sup>(٣)</sup> فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ حُمْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: فترك رسول الله ﷺ منهم رجلاً هو أعجبهم إلى إلخ: قال العلامة العيني: فيه دليل على أن الإمام يصرف الأموال في مصالح المسلمين الأهم فالأهم. قاله في «عمدة القاري». ولذلك قال في «الدر المختار»: والخمس الباقي يقسم أثلاثاً عندنا لليتيم والمسكين وابن السبيل، وجاز صرفه لصنف واحد.

(٢) قوله: لأراه مؤمناً، قال رسول الله ﷺ: أو مسلماً: اختلف أهل العلم في أن الإسلام مغاير للإيمان أو متحدان. قال علي القاري: والحق أن الخلاف لفظي؛ لأن الأول بناء على اللغة، والثاني مداره على الشريعة. وقيل: التحقيق إنها مختلفتان باعتبار المفهوم متحدان في المصادق.

(٣) قوله: فسهمكم فيها إلخ: فيه إن مال الفتي لا يخمس عندنا. وقال الشافعي: إنه يخمس كمال الغنيمة، فالحديث حجة عليه. قاله في «المرقاة» كذا يفهم من «رد المحتار» و«رحمة الأمة». وفي «شرح مسلم» للنووي: قال القاضي: إن المراد بالأولى الفتي الذي لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، بل خلا عنه أهله أو صالحوا عليه، فيكون سهمهم فيها أي حقهم من العطايا كما يصرف الفتي. والمراد بالثانية ما أخذ عنوة، فيكون غنيمة يخرج منه الخمس، وباقيه للغنائم، وهو معنى قوله: ثم هي لكم أي باقيها. وقد يخرج من لم يوجب الخمس في الفتي، بهذا الحديث. وقد أوجب الشافعي الخمس في الفتي كما أوجبوه كلهم في الغنيمة. وقال جميع العلماء: سواء لا خمس في الفتي، قال ابن المنذر: لا يعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمسة في الفتي.

٣٩٥٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فِيمَا أُحْرَزَ<sup>(١)</sup> الْعَدُوُّ فَاسْتَنْقَذَهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ، إِنْ وَجَدَهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ وَجَدَهُ قَدْ قُسِمَ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِالثَّمَنِ». رَوَاهُ الدَّارُقُطِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِهِمَا. وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمُعْجَمِ الْوَسْطِ نَحْوَهُ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ قُبَيْصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِيمَا أُحْرَزَ الْمُشْرِكُونَ، فَأَصَابَهُ الْمُسْلِمُونَ، فَعَرَفَهُ صَاحِبُهُ، قَالَ: إِنْ أَدْرَكَهُ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ جَرَتْ فِيهِ السَّهَامُ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

٣٩٥٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَشْتَرِي سَبْعًا مِنَ الْغَنَمِ إِنْ عَلَيَّ نَاقَةٌ، وَقَدْ غَرَبْتُ عَقِي، فَقَالَ: «اشْتَرِ سَبْعًا مِنَ الْغَنَمِ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَقَالَ: أَفَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا عَدَّلَهَا بِسَمْعٍ مِنَ الْغَنَمِ مِمَّا يُجْزَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَنْ رَجُلٍ، وَلَمْ يُعَدَّلَهَا لِعَشْرِ مِنَ الْغَنَمِ أَهْ وَأَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: فَحَدِيثٌ تَعْدِيلُ عَشْرِ شَيْءٍ مَنْسُوخٌ.

(١) قوله: فيها أحرزه العدو فاستنقذه المسلمون منهم إلح: اعلم أن الكفار إذا غلبوا على أموال المسلمين - والعياذ بالله - وأحزروها بدارهم. قال الشافعي: لا يملكونها، وإذا استنقذها المسلمون من أيديهم ترد إلى صاحبها، وله أخذها قبل القسمة وبعدها. وقال أبو حنيفة: إن الكفار إذا ملكوا أموال المسلمين بالاستيلاء والإحراز زال عنها ملك المسلمين يشهد له قوله تعالى في «سورة الحشر» عند ذكر مصارف الفئ: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُمْلَئِهِمْ» (الحشر: ٨) الآية حيث سمي الصحابة الذين هاجروا من مكة إلى المدينة وأخرجهم الكفار، وتسلطوا على ديارهم وأموالهم فقراء مع كونهم ذوي أموالهم وبيوت بمكة.

فعلم منه بإشارة النص أن الكفار حين استولوا على أموالهم ملكوه، فصاروا فقراء مستحقين لأموال الصدقات وغيرها، ويشهد له من الأحاديث ما أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عباس عن النبي ﷺ: فيها أحرزه العدو، فاستنقذه المسلمون منهم، إن وجدته صاحبه قبل أن يقسم فهو أحق به وإن وجدته قسم، فإن شاء أخذه بالثمن وأخرج الطبراني عن جابر سمرة: أصاب العدو ناقة رجل من بني سليم، ثم اشتراها رجل من المسلمين، =

= فعرفها صاحبها، فأتى النبي ﷺ فأخبره، «فأمر أن يأخذها بالثمن الذي اشتراها به صاحبها من العدو وإلا يخلي بينها وبينه». ومثله أخرجه أبو داود في «كتاب المراسيل». وأخرج الدارقطني وابن عدي وغيرهما مرفوعاً: من وجد ماله في الفبيء قبل أن يقسم فهو له ومن وجد بعد ما قسم، فليس له شيء. فهذه الأخبار تثبت ما ذكرنا؛ فإنه لولا أن الكفار يملكون أموالنا بالاستيلاء والإحراز لما صح بيعهم من آخر، ولما اعتبرت قسمتها بعد غلبتنا.

لا يقال: أسانيد هذه الأخبار كلها ضعيفة كما ذكره الشافعي على ما نقله عنه الزيلعي وغيره، فلا تقوم حجة؛ لأننا نقول: كثرة الطرق يجبر الضعف على أنه ليس الغرض منها إثبات حكم حتى يضر الضعف؛ فإن الحكم ثابت بإشارة نص القرآن، بل الغرض منها استئناس تلك الإشارة وتقويتها، فلا يضر حينئذٍ ضعفها، وكفي في الباب حديث الشيخين وغيرهما المخرج في «أبواب الحج» المفيد؛ لما ذكرنا؛ فإنه يثبت منه أن عقيل بن أبي طالب حين خرج النبي ﷺ وأصحابه من مكة، وكان هو؛ إذ ذاك كافراً باع جميع دُور النبي ﷺ، وأجاز النبي ﷺ ذلك البيع حيث قال: هل ترك لنا عقيل منزلاً؟ فثبت بهذا أن المسلمين إذا أوجفوا على الكفار، وأخذوا أموال المسلمين منهم، فإن جاء صاحبه قبل أن يقسم أخذه بغير شيء، وإن جاء بعد ما قسم أخذه بالقيمة، وأشار بالإحراز إلى أن مجرد الاستيلاء لا يفيد الملك ما لم يوجد الإحراز بدار الحرب. التقطته من «شرح الوقاية» و«عمدة القاري» و«شرح معاني الآثار» و«المروقة».

## بَابُ الْجِزْيَةِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: ٢٩) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الفتح: ١٦)

٣٩٥٧ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ رومان وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْبَدِرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ رَجُلٍ مِنْ كِنْدَةَ كَانَ مَلِكًا عَلَى دُومَةَ، وَكَانَ نَصْرَانِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَخَالِدٍ: «إِنَّكَ سَتَجِدُهُ يَصِيدُ الْبَقْرَ»، فَخَرَجَ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ حِصْنِهِ مَنَظَرَ الْعَيْنِ وَفِي لَيْلَةٍ مُقَمَّرَةٍ صَافِيَةٍ، وَهُوَ عَلَى سَطْحٍ، وَمَعَهُ امْرَأَتُهُ، فَأَتَتْ الْبَقْرُ تَحْتَ بَقْرُونِهَا بَابَ الْقَصْرِ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: هَلْ رَأَيْتَ مِثْلَ هَذَا قَطُّ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ،

(١) قوله: من الذين أوتوا الكتاب: بيان لقوله: الذين لا يؤمنون بالله، والمعنى: توضع الجزية على الذي يعتقد كتابا من الكتب المنزلة كاليهودي؛ فإنه يعتقد التوراة والسامري؛ فإنه يعتقد الزبور والنصراني؛ فإنه يعتقد الإنجيل. النقطة من «التفسيرات الأحمدية» و«شروح الكنز».

(٢) قوله: قل للمخالفين إلخ: قال في «التفسيرات الأحمدية»: فيكون الآية دليلا على أن المرتدين ومشركي العرب لا يقبل منها الجزية صرح به المفسرون، وصاحب «الهداية» أيضًا؛ حيث قال في «باب كيفية القتال»: وهذا في حق من يقبل منه الجزية، ومن لا يقبل منه، كالمرتدين وعبد الأوثان من العرب لا فائدة في دعائهم إلى قبول الجزية؛ لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام، قال الله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ (الفتح: ١٦). هذا لفظه.

قَالَتْ: فَمَنْ يَتْرُكُ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: لَا أَحَدٌ، فَزَلَّ، فَأَمَرَ بِفَرَسِهِ فَأَسْرَجَ، وَرَكِبَ مَعَهُ نَقَرَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فِيهِمْ أَحْ لَه يُقَالُ لَهُ: حَسَانُ، فَخَرَجُوا مَعَهُ بِمَطَارِفِهِمْ، فَتَلَقَّاهُمْ خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْهُ، وَقَتَلُوا أَخَاهُ حَسَانَ، وَكَانَ عَلَيْهِ قُبَاءٌ دِيْبَاجٍ مَخْصُصٌ بِالذَّهَبِ فَاسْتَلَبَهُ إِيَّاهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَبَعَثَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ قُدُومِهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ خَالِدًا قَدِمَ بِالْأَكْبَدِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَقَنَ لَهُ دَمَهُ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْجِزْيَةِ، وَخَلَّى سَبِيلَهُ، فَرَجَعَ إِلَى قَرَيْتِهِ. رَوَاهُ التَّبَيْهِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»، وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقْصَرُ مِنْهُ.

٣٩٥٨ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذِ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ، حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَرَّيْ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ عُمَرَ ذَكَرَ الْمَجُوسَ، فَقَالَ: مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُنُّوا»<sup>(١)</sup> بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

(١) قوله: سنوا بهم سنة أهل الكتاب: يعني في الجزية دليل على أنهم ليسوا أهل الكتاب، وعلى ذلك أبو حنيفة وجمهور الفقهاء. وعند الشافعي الجزية مخصوصة بأهل الكتاب، والمجوس عنده من أهل الكتاب، فيكون داخلًا فيها. وقد روي عن الشافعي أنهم كانوا أهل الكتاب، فبدلوا، وأظنه ذهب في ذلك إلى شيء، روي عن علي من وجه فيه ضعف، يدور على أبي سعيد البقال، ثم ذكر هذا الأثر، ثم قال: وأكثر أهل العلم يابون ذلك، ولا يصححون هذا الأثر، والحجة لهم قوله تعالى: «أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا» (الأنعام: ١٥٦)، يعني اليهود والنصارى، وقوله تعالى: «يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ لِمَنْ تَخَاجَرُونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ» (آل عمران: ٦٥)، وقال تعالى: «قُلْ يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ لِنُسُكٍ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى يُثْبِتُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ» (المائدة: ٦٨) فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ هُمُ أَهْلُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لَا غَيْرَ. أَخَذَتْهُ مِنْ «الْجَوْهَرِ النُّفَى» وَ«رَحْمَةِ الْأُمَّةِ» وَشَرُوحِ «الْكَنْزِ».



وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَأَيْضًا عَلَى أَنَّ الْجِزْيَةَ تُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ لِكُونِهِمْ فِي مَعْنَاهُمْ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعِظَاءِ الْمَجُوسِ أَهْلُ الْكِتَابِ؟ قَالَ: لَا، وَقَالَ أَيْضًا: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ سَأَلَ: أَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ عَمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَعَمْرٌ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ وَعُثْمَانُ مِنْ بَرْبَرٍ.

٣٩٥٩ - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ عَلَى الْجِزْيَةِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْعَرَبِ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ «السَّنَنِ الْكُبْرَى» حَدِيثَ بُرَيْدَةَ: «إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: الْحَدِيثِ، وَفِيهِ: «فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَادْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ»، وَقَالَ أَبُو عَمَرَ: فَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ اسْتَفْتَى الْعَرَبَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السَّيْفُ»، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾

٣٩٦٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَالِبٍ وَعِنْدَهُ نَاسٌ مِنْ

(١) قوله: إن النبي ﷺ صالَحَ عبدة الأوثان بالجزية، إلا من كان من العرب: اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس، فلا تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقاً. واختلفوا في المجوس هل هم أهل الكتاب أو لهم شبهة الكتاب؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: ليسوا أهل كتاب، وإنما لهم شبهة كتاب. وعن الشافعي قولان. واختلفوا فيمن لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من العرب والعجم هل تؤخذ منهم الجزية أم لا؟ قال أبو حنيفة: تؤخذ من العجم دون العرب. وقال مالك: تؤخذ من كل كافر عربياً كان أو عجمياً إلا مشركي قريش خاصة. وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايته: لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقاً. وحديث الزهري وغيره حجة على الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عدم تجويزه من غير المجوسي والكتابي وعلى مالك في قبوله من مشركي العرب أيضاً. التقطته من «رحمة الأمة» و«التفسيرات الأحمدية».

فُرَيْشٍ وَعِنْدَ رَأْسِهِ مَقْعَدُ رَجُلٍ، فَلَمَّا رَأَهُ أَبُو جَهْلٍ قَامَ فَجَلَسَ، فَقَالَ: ابْنُ أُخَيْكَ يَذْكُرُ آلِهَتَنَا، فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: مَا شَأْنُ قَوْمِكَ يَشْكُونَكَ قَالَ: «يَا عَمَّ، أُرِيدُهُمْ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ تَدِينُ لَهُمْ بِهَا الْعَرَبُ، وَتُوَدِّي إِلَيْهِمُ الْعَجَمُ الْجُزْيَةَ»، قَالَ: مَا هِيَ؟ قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَقَامُوا فَقَالُوا: أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا؟ قَالَ: وَنَزَلَ ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ١﴾ حَتَّى إِذَا بَلَغَ ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ٢﴾. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِثْلَهُ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ عَلَمَانَا: يُؤَيِّدُ مَذْهَبَنَا قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَتُوَدِّي إِلَيْهِمُ الْعَجَمُ الْجُزْيَةَ».

٣٩٦٦ - وَعَنْ أَبِي عَوْنٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: وَضَعَ<sup>(١)</sup> عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي الْجُزْيَةِ عَلَى رُؤُوسِ الرِّجَالِ عَلَى الْغَنِيِّ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ، وَعَلَى الْفَقِيرِ<sup>(٢)</sup> اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ.

(١) قوله: وضع عمر بن الخطاب في الجزية على رؤوس الرجال إلخ: ولما كان ههنا بيان قدر الجزية فاعلم أنه اختلف فيه الخنيفة والشافعية، فعند الخنيفة الجزية على ضربين: جزية توضع بالتراضي والصلح، فتتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق، كما صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على ألف ومأتي حُلَّةٍ، ولأن الموجب هو التراضي، فلا يجوز التعدي إلى غير ما وقع عليه الاتفاق، وجزية يتبذل الإمام وضعها إذا غلب على الكفار، وأقرهم على أملاكهم، فيضع على الغني ظاهر الغنى في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً، يأخذ منهم في كل شهر أربعة دراهم، وعلى وسط الحال أربعة وعشرين درهماً في كل شهر درهمين، وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهماً.

وقال الشافعي رحمه الله: يضع على كل حالٍ ديناراً أو ما يعادل الدينار الغني والفقير في ذلك سواء؛ لقوله عليه السلام: «لمعاذ: خذ من حالٍ ديناراً أو عدله معافراً» من غير فصل بين غني وفقير. ومذهبنا منقول عن عمر وعثمان وعلي ولم ينكر عليهم أحد من المهاجرين والأنصار، فصار إجماعاً، ولأن الجزية وجبت نصره للمقاتلة؛ لأنها وجبت بدلا عن النصرة بالنفس والبال، والنصرة يتفاوت بكثرة البال وقلته، فكذا ما هو بدله، وما رواه الشافعي فهو في مال وقع عليه الصلح بدليل وجوبه على الحاملة، ولا جزية عليهن. أخذته من «التفسيرات الأحمدية» و«بذل المجهود» و«شروح الكنز».

(٢) قوله: وعلى الفقير اثنا عشر درهماً: المراد بالفقير هو الذي يقدر على الكسب والعمل، وأما الذي لا يقدر على =

وَطَرُقُ إِسْنَادِهِ مُتَعَدِّدٌ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: وَعَلَى الْفَقِيرِ الْمُكْتَسِبِ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَحَدِيثُ الدِّينَارِ مُحَمَّدٌ عَلَى الصُّلْحِ. ٣٩٦٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصْلُحُ» <sup>(١)</sup> قِبْلَتَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ <sup>(٢)</sup> عَلَى مُسْلِمٍ جُزْيَةٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

= العمل فلا جزية عليه عندنا؛ لما روي ابن زنجويه في «كتاب الأموال» عن أبي بكر العسي صلة بن زفر قال: أبصر عمر شيخا كبير من أهل الذمة يسأل، فقال له: مالك؟ قال: ليس لي مال، وإن الجزية تؤخذ مني، فقال له عمر: ما أنصفناك، أكلنا شيبتك، ثم نأخذ منك الجزية، ثم كتب إلى عماله أن لا يأخذوا الجزية من شيخ كبير. والوجه فيه أن خراج الأرض لا يوظف على أرض لا طاقة لها، فكذا خراج الرأس. ويشهد له أن عثمان بن حنيف حين وجهه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى سواد العراق إنما وضع الجزية على المعتمل، ولم يثبت أنه وضعها على غير المعتمل. وقال الشافعي: على غير المعتمل أيضًا الجزية في ذمته له إطلاق حديث معاذ، وهو قوله ﷺ: «خذ من كل حالمة وحالمة». قلنا: حديث وضع الجزية على كل حالمة وحالمة. فقد مر أنه محمول على الصلح بدليل ذكر الحالمة فيه على أنه كما خص منه الأعمى ونحوه منه يخص الفقير الغير المعتمل، «عمدة الرعاية» و«المراقبة» و«فتح القدير» ملتبطة منها.

<sup>(١)</sup> قوله: لا تصلح قبلتان في أرض واحدة: نقل في الحاشية عن «الفتح»: الظاهر أنه نفي بمعنى النهي. والمراد نهى المؤمن عن الإقامة بأرض الكفر أو نهى الحكام عن أن يسمكوا أهل الذمة من إظهار شعار الكفر في بلاد المسلمين. كذا في «بذل المجهود». وقال في «المراقبة»: قال التوربشتي: أي لا يستقيم دينان بأرض على سبيل المظاهرة والمعادلة، أما المسلم فليس له أن يختار الإقامة بين ظهري قوم كفار؛ لأن المسلم إذا صنع ذلك. فقد أحل نفسه فيهم محل الذمي فينا، وليس له أن يجر إلى نفسه الصغار ويتوسم بسمة من ضرب عليه الجزية، وأنهى له الصغار والذلة، والله العزة ولرسوله وللمؤمنين، وأما الذي يخالف دينه الإسلام، فلا يمكن من الإقامة في بلاد الإسلام إلا ببذل الجزية، ثم لا يؤذن له في الإشاعة بدينه اهـ. وقيل: هذا الحديث إشارة إلى إجلاء اليهود والنصارى من جزية العرب، قال ابن الملك: أي لا يجوز أن يسكن المسلم والكافر في بلدة واحدة. وهذا مختص بجزيرة العرب.

<sup>(٢)</sup> قوله: وليس على المسلم جزية: أي لو أسلم من عليه الجزية بعد ما تمت السنة تسقط عنه الجزية؛ لقوله ﷺ: «من أسلم فلا جزية عليه». وإنما لم يسقط الرق بالإسلام؛ لأنه تعلق به حق معين، فلا يبطل به وقيد بالجزية؛ =

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: سُئِلَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ تَفْسِيرِ هَذَا، فَقَالَ: إِذَا أَسْلَمَ فَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ. وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَسْلَمَ فَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ».

٣٩٦٣ - وَعَنْ زِيَادِ بْنِ جَدِيرٍ قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِلَى عَيْنِ التَّمَرِ مُصَدِّقًا فَأَمَرَنِي<sup>(١)</sup> أَنْ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِذَا اخْتَلَفُوا بِهَا لِلتَّجَارَةِ رُبْعَ الْعُشْرِ، وَمَنْ أَمْوَالُ أَهْلِ الذِّمَّةِ نَصَفَ الْعُشْرِ، وَمَنْ أَمْوَالُ أَهْلِ الْحَرْبِ الْعُشْرَ. رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي «كِتَابِ الْأَنْبَاءِ» وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ. وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْوَسْطِ نَحْوَهُ مَرْفُوعًا.

= لأن الديون والخراج وأجرة لا تسقط بالإسلام والموت اتفاقا. وقال الشافعي: لا تسقط الجزية بالإسلام والموت؛ لأنها دين، وبه قال مالك في الموت، ولأنها وجبت عوضا عن العصمة، وعن السكنى في دار الإسلام. وقد وصل إليه المعوض بنيل العصمة والسكنى، فلا يسقط عنه العوض بعارض. ولنا ما روينا، ولأنها عوض عن امتحان وجوده، وهو القتل؛ لأنها وجبت عقوبة على الكفر أو بدلا عن النصرة، ولا تبقى العقوبة على الكفر بعد الإسلام ولا بعد الموت، ولأن شرع العقوبة في الدنيا لا يكون إلا لدفع الشر. وقد اندفع بالموت والإسلام، ولأنها وجبت بدلا عن النصرة في حقنا. وقد قدر عليها بنفسه بعد الإسلام والعصمة ثبت بكونه آدميا، والذمي يسكن ملك نفسه، فلا معنى لاجتباب بدل العصمة والسكنى، ومعناه أن الذمي يملك موضع السكنى بالشراء وغيره من الأسباب، فلا يجوز إيجاب البديل بسكنائه في موضع مملوك له. أخذته من شروح «الكنز» و«بذل المجهود» و«العناية».

(١) قوله: فأمرني أن أخذ من المسلمين إلخ: هذا هو المقرر في المذهب في مال التجارات بأن العشر يؤخذ من مال الحربي، ونصف العشر من الذمي، ورابع العشر من المسلم، بشروط ذكرت في «كتاب الزكاة». وهذا التفصيل مروى عن عمر أنه أمر عُمَّالَهُ بهذا بمحض من الصحابة. ثم ما يؤخذ من المسلم زكاة تصرف في مصارفها، وما يؤخذ من الذمي ليس بزكاة، بل تصرف في مصرف الجزية والخراج، وكذا ما أخذ من الحربي، بل اتخذ منها للحماية. كذا في «البنية». النقطة من «المراقبة» و«عمدة الرعاية».

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْبَارِي: حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: «إِنْ أَبَوْا<sup>(١)</sup> أَنْ لَا تَأْخُذُوا كُرْهًا فَخُذُوا» كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ، وَالْأَمْرُ بِأَخْذِ مَقْدَارِ الْقَرِيِّ مِنَ الْمَالِ الْمَنْزُولِ بِهِ كُرْهًا كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي نُسِخَتْ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ.

### بَابُ الصُّلْحِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾  
(الأعراف: ٦١)

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: وَالْآيَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً، لَكِنَّ إِجْمَاعَ الْفُقَهَاءِ عَلَى تَقْيِيدِهَا بِرُؤْيَةِ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ، بِآيَةٍ أُخْرَى وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَهْؤُا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَوَادِعَةِ مَصْلَحَةٌ، فَلَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ.

(معه: ٣٥)

٣٩٦٤ - وَعَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَتَى ذَا الْحَلِيفَةِ قَلَّدَ الْهَذِي وَأَشْعَرَ<sup>(١)</sup> وَأَحْرَمَ مِنْهَا بِعُمَرَةَ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبِطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا بَرَكَتٌ بِهِ رَاحِلَتُهُ، فَقَالَ الثَّاسُ: حَلْ حَلْ، خَلَّاتِ الْقُصُوءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا خَلَّاتِ الْقُصُوءُ، وَمَا ذَاكَ

(١) قوله: «إِنْ أَبَوْا أَنْ لَا تَأْخُذُوا كُرْهًا فَخُذُوا» قَالَ فِي «المرقاة»: هَذَا كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ يَبِيعُ الْجِيُوشَ إِلَى الْغَزْوِ، وَكَانُوا يَمْرُونَ فِي طَرِيقِهِمْ بِأَحْيَاءِ الْعَرَبِ لَيْسَ هُنَاكَ سَوْقٌ يَشْتَرُونَ مِنْهُ الطَّعَامَ، وَلَا مَعَهُمْ زَادٌ، فَأَوْجِبَ عَلَيْهِمْ ضِيَاقَتَهُمْ؛ لِثَلَا يَنْقُطَعُوا عَنِ الْغَزْوِ، فَلَمَّا قَوِيَ الْإِسْلَامُ وَغَلَبَتِ الشَّفَقَةُ وَالرَّحْمَةُ عَلَى النَّاسِ نَسَخَ الْوُجُوبَ، وَبَقِيَ الْجَوَازُ وَالِاسْتِحَابُ.

(٢) قوله: وَأَشْعَرُوا: عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ حَسَنٌ عِنْدَهُمَا، وَفَتَوَى عَلَى قَوْلِهِمَا. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّمَا كَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ الْإِشْعَارَ الْمَحْدَثَ الَّذِي يَفْعَلُ عَوَامُ زَمَانِهِ وَالْأَعْرَابُ عَلَى وَجْهِ الْمَبَالِغَةِ، وَيَخَافُ مِنْهُ السَّرَايَةَ إِلَى الْمَوْتِ، لَا مَطْلَقَ الْإِشْعَارِ، وَاخْتَارَهُ فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ» وَصَحَّحَهُ. وَفِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ»: أَنَّهُ الْأَوَّلَى، هَذَا حَاصِلُ مَا فِي «الهِدَايَةِ» وَ«الْبَحْرِ الرَّائِقِ».

لَهَا جُلُوعٌ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَافِسُ الْفِيلِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْأَلُونِي حُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْظَمْتُهُمْ إِيَّاهَا» ثُمَّ رَجَعَهَا فَوَثَبَتْ، فَعَدَلَ عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِأَفْصَى الْحَدِيثِ عَلَى تَمَدِّ قَلِيلِ الْمَاءِ، يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَمْ يَلْبَثْهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَحُوهُ، وَشَكَّى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشَ، فَانْتَرَعَ سَهْمًا مِنْ كِفَانَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ، قَوْلًا مَا زَالَ يَجِيئُ لَهُمْ بِالرَّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ، فَبَيَّنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الْخُرَاعِي فِي نَقَرٍ مِنْ خُرَاعَةٍ، ثُمَّ أَتَاهُ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ.

وَسَأَلَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: إِذْ جَاءَ سَهْمُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اكْتُبْ: هَذَا»<sup>(١)</sup> مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، فَقَالَ سَهْمٌ: «وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي، اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، فَقَالَ سَهْمٌ: وَعَلَى<sup>(٢)</sup> أَنْ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا<sup>(٣)</sup> رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتُهُ إِلَيْنَا. فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَةِ الْكِتَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: .....

(١) قوله: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله الخ: أي صالح، لذلك قال في «الهداية»: وإذا رأى الإمام أن يصلح أهل الحرب أو فريقا منهم، وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به.

(٢) قوله: وعلى أن لا يأتيتك منا رجل: وإن كان على دينك إلا رددته علينا. قال الشيخ ابن الهمام: ولو شرطوا في الصلح أن يرد إليهم من جاء مسلما منهم بطل الشرط، فلا يجب الوفاء به، فلا يرد عندنا من جاءنا مسلما منه، وهو قول مالك. وقال الشافعي: يجب الوفاء بالرجال دون النساء؛ لأنه ﷺ فعل ذلك في الحديثية، وأما لو شرط مثله في النساء لا يجوز ردهن إجماعا. قلنا: قال تعالى: «فَإِنْ عَدِمْتُمُوهُنَّ مُمِيتَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» (الممتحنة: ١٠). وهذا هو دليل النسخ في حق الرجال أيضا؛ إذ لا فرق بين الرجال والنساء في ذلك، بل مفسدة رد المسلم إليهم أكثر. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: من رجل: فيه أن الصلح لم يقع على رد النساء؛ لقوله: في هذا الحديث لا يأتيتك منا رجل. كذا في «المراقبة».

«قَوْمُوا فَأَخْرِضُوا»<sup>(١)</sup> ثُمَّ احْلِقُوا»، ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ الآية، فَتَهَاكُمُ اللَّهُ أَنْ يَرُدُّوهُنَّ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرُدُّوا الصَّدَاقَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ، فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا بِهِ حَتَّى إِذَا بَلَغَا ذَا الْحُلَيْفَةِ نَزَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ تَمْرِ لَهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فُلَانُ جَيْدًا، أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَأَمَكَّنَهُ مِنْهُ فَضْرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ، وَفَرَ الْآخَرَ حَتَّى آتَى الْمَدِينَةَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْدُو. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ رَأَى هَذَا دُعْرًا»، فَقَالَ: قَدْ قُتِلَ وَاللَّهِ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ. فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَيْلَ أُمِّهِ، مِسْعَرُ حَرْبٍ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ» فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُّهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى آتَى سَيْفَ الْبُحْرِ، قَالَ: وَانْقَلَبَتْ أَبُو جَنْدَلٍ ابْنُ سُهَيْلٍ فَلَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ، فَجَعَلَ لَا يُخْرِجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ أَسْلَمَ إِلَّا لِحَقِّ

(١) قوله: قَوْمُوا فَأَخْرِضُوا ثم احلقوا: فيه أن الإحلال نسك على المحصر وإن له نحر هديه بالحرم عندنا؛ لأن الموضع الذي نحو وافيهِ بالحديبية من الحرم بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦). وقد قال تعالى: ﴿هَذِهِ بَلِغَ الْكُتُبَةِ﴾ (المائدة: ٩٥) أي حرمة، وزيده حديث الطحاوي: أن رسول الله ﷺ كان بالحديبية خبأه في الحل ومصلاه في الحرم. وفي «النهاية»: الحديبية قرية إليها ينتهي حد الحرم، ومن ذلك الصوب، وهي من الحل، وبعضها من الحرم على ما ذكره الواقدي، وهو الموافق لمذهب أبي حنيفة. وقد قال المحب الطبري: الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم، وهي على تسعة أميال من مكة، وهو لا ينافي ما في «صحيح البخاري» أن الحديبية خارج الحرم. أخذته من «المراقبة» و«شرح معاني الآثار».

وأمرهم أن يروا الصداق، ولا شك في انفساخ نكاحها، اختلف القول في أن رد المهر كان واجباً أو مندوباً. واختلفوا في أنه هل يجب العمل به اليوم في رد المال إذا شرط في معاقدة الكفار، فقال قوم: لا يجب، وزعموا أن الآية منسوخة، وهو قول عطاء ومجاهد وقَتادة. وقال قوم: هي غير منسوخة للشافعي فيه قولان في قول لا يعطان، وهو قولنا وقول مالك وأحمد، وفي قول يعطاه. التقطته من «المراقبة» و«فتح القدير».

بِأَبِي بَصِيرٍ حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عِصَابَةٌ، قَوْلَ اللَّهِ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ إِلَّا اغْتَرَضُوا لَهَا، فَقَتَلُوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، فَأَرْسَلْتُ قُرَيْشًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تُنَاشِدُهُ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ، لَمَّا أَرْسَلَ فَمَنْ أَنَاهُ فَهُوَ آمِنٌ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنِ الْمُسَوِّرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ بِالْحَدِيثِيَّةِ حَبَاؤُهُ<sup>(١)</sup> فِي الْحِلِّ وَمَصْلَاهُ فِي الْحَرَمِ. وَفِي «الْمَدَارِكِ» عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ هُوَ مَنْسُوحٌ، فَلَمْ يَبْقَ سِوَالِ الْمَهْرِ، لَا مِنَّا وَلَا مِنْهُمْ، وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: أَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي وَقَعَ فِي الْقِصَّةِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ مَنْ جَاءَ مُسْلِمًا مِنْ عِنْدِهِمْ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ مَنْسُوحٌ عِنْدَنَا، وَإِنْ نَاسِيخَهُ حَدِيثٌ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُشْرِكَيْنِ».

٣٩٦٥ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ صَالِحٌ<sup>(٢)</sup> النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْرِكِينَ يَوْمَ الْحَدِيثِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَنَاهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَنَاهُم مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلٍ، وَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السَّلَاحِ وَالسَّيْفِ وَالْقَوْسِ وَنَحْوِهِ. فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ يَحْجُلُ فِي قُبُورِهِ فَرَدَّ إِلَيْهِمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: حباؤه في الحل ومصلاه في الحرم: وقال الطحاوي: فثبت بها ذكرنا أن النبي ﷺ لم يكن صد عن الحرم، وأنه كان يصل إلى بعضه، ولا يجوز في قول أحد من العلماء لمن قدر على دخول شيء من الحرم أن ينحر هديه دون الحرم، فلما ثبت بالحديث الذي ذكرنا: أن النبي ﷺ كان يصل إلى بعض الحرم استحالة أن يكون نحر الهدى في غير الحرم؛ لأن الذي يبيع نحر الهدى في غير الحرم إنما يبيعه في حال الصد عن الحرم، لا في حال القدرة على دخوله فانتفى بها ذكرنا أن يكون النبي ﷺ نحر الهدى في غير الحرم. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

(٢) قوله: صالح النبي ﷺ المشركين يوم احديبية على ثلاثة أشياء الخ: قال الشيخ ابن الهمام: ولو حاصر العدو المسلمين وطلبوا الموائدة على مال يدفعه المسلمون إليهم لا يفعلها الإمام؛ لما فيه من إعطاء الدنيا أي النقيصة، وليس للمؤمن أن يذل نفسه فالعزة الإيذان قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾. وَلِلْمُؤْمِنِينَ (المتافقون: ٨) إلا إذا خاف الإمام الأهل على نفسه والمسلمين، فلا بأس.



٣٩٦٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنْ مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ تَرُدَّهُ عَلَيْنَا، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْكَتُبَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ مِنْ ذَهَبٍ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأُبْعِدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ قَرْجًا وَمُحَرَّجًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٦٧ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ، حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ، كَتَبُوا: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالُوا: لَا نُقِرُّ بِهَا، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ، لَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ» ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «امْحُ رَسُولُ اللَّهِ» قَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَحْوِكَ أَبَدًا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْكِتَابَ، وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتُبُ، فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ السَّلَاحَ إِلَّا السَّيْفَ فِي الْقِرَابِ، وَأَنْ لَا يُخْرِجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّبَعَهُ، وَأَنْ لَا يَمْنَعَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَحَدًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا، فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلَ أَتَوْا عَلِيًّا، فَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ: اخْرُجْ عَنَّا، فَقَدْ مَضَى الْأَجَلُ. فَخَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مُتَمَقِّقًا عَلَيْهِ.

٣٩٦٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ: «يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ بِبَايَعَتِكَ» فَمَنْ أَقَرَّتْ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهُنَّ قَالَ لَهَا: «قَدْ بَايَعْتِكِ» كَلَامًا يَكْلَمُهَا بِهِ، وَاللَّهُ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي الْمُبَايَعَةِ. مُتَمَقِّقًا عَلَيْهِ.

٣٩٦٩ - وَعَنْ أُمِّمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي نِسْوَةٍ فَقَالَ لَنَا: فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

بَابِنَا تَعْنِي صَافِحَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا قَوْلِي لِمَائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٧٠ - وَعَنِ الْمُسَوِّرِ وَمَرْوَانَ أَنَّهُمْ<sup>(١)</sup> اضْطَلَحُوا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشَرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهِمُ النَّاسُ، وَعَلَى أَنَّ بَيْنَنَا عَيْبَةً مَكْفُوفَةٌ، وَأَنَّهُ لَا إِسْلَالَ وَلَا إِغْلَالَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ الثُّبُوتِ» فِي أَبْوَابِ قِصَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مُرْسَلًا، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ، وَفِي آخِرِهَا: فَكَانَ الصُّلْحُ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ سِتْنَيْنِ، وَقَالَ فِي «الْعِنَايَةِ»: فَكَانَتِ الْمُدَّةُ الْمُرُوتَةُ وَهِيَ عَشْرَ سِنِينَ مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ الَّتِي لَا تَمْتَعُ الزِّيَادَةُ وَالتَّقْصَانُ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ الْمُوَادَعَةَ تَدُورُ مَعَ الْمَصْلَحَةِ، وَهِيَ قَدْ تَزِيدُ وَقَدْ تَنْقُصُ.

٣٩٧١ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَهْبَاءِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ آبَائِهِمْ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: إنهم اضطلحوا على وضع الحرب عشر سنين إلخ: قال الشيخ ابن المهام: لا يقتصر جواز مدة المودعة على المدة المذكورة، وهي عشر سنين؛ لأن ما علل جوازها به هو حاجة المسلمين أو ثبوت مصلحتهم؛ فإنه قد يكون بأكثر بخلاف ما إذا لم تكن المودعة أو المدة المسماة خيرا للمسلمين؛ فإنه لا يجوز؛ لأنه ترك للجهاد صورة ومعنى، وما أبيح إلا باعتبار أنه جهاد، وذلك إنما يتحقق إذا كان خيرا للمسلمين وإلا فهو ترك للأمر به، وبهذا يتدفع ما نقل عن بعض العلماء من منعه أكثر من عشر سنين، وإن كان الإمام غير مستظهر، وهو قول الشافعي، ولذلك قلنا: لا أحد لها، وإن تقدير مدتها موكول إلى رأي الإمام واقتضاء الحال. كذا في «المراقبة».

## بَابُ إِخْرَاجِ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>  
(التوبة: ٢٨)

٣٩٧٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأُخْرِجَنَّ<sup>(١)</sup> الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب إلخ: ولم يتفق لرسول الله ﷺ ذلك، ثم أخرج عمر رضي الله عنه اليهود من خيبر إلى الشام. قال الشامي: قوله: «أرض العرب» في «مختصر تقويم البلدان»: جزيرة العرب خمسة أقسام: تهامة ونجد وحجاز وعروض ويمن، فأما تهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز، وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق، وأما الحجاز فهو جبل بقبل من اليمن حتى يصل بالشام، وفيه المدينة وعُمان، وأما العروض فهو اليمامة إلى البحرين، وإنما سمي الحجاز حجازاً، لأنه حجز بين نجد واليمامة نظم بعضهم حدها طولاً وعرضاً بقوله:

جزيرة هذه الأعراب حدت	بحد علمه للحشر باقي
ما الطول عندفاً محقيقه	فمن عدن إلى ريو العراق
وساحل جدة إن سرت عرضا	إلى أرض الشام بالاتفاق

وأوجب أبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم من العلماء إخراج الكافر من جزيرة العرب وقالوا: لا يجوز تمكينهم سكتها. وقال في «البدائع»: وأما أرض العرب فلا يترك فيها كنيسة ولا بيعة، ولا يباع فيها الخمر ولا الخنزير، مصرًا كان أو قرية أو ماء من مياه العرب، ويمنع المشركون أن يتخذوا أرض العرب سكناً ووطناً، كذا ذكره محمد رضي الله عنه تفضيلاً لأرض العرب على غيرها وتطهيراً لها عن الدين الباطل. قال رحمته الله: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»

واختلف في أن هذا الحكم لجميع جزيرة العرب أو لبعضها، فذهبنا إلى الأول، وقلنا: عم هذا الحكم بجميع جزيرة العرب، ولكن الشافعي ذهب إلى الثاني، وخص هذا الحكم بالحجاز، ثم قال: لا يمنع الكفار من التردد =

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَئِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

= مسافرين في الحجاز، ولا يمكنون من الإقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام. وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار» ولو دخل لتجارة جاز، ولا يطيل فيمنع من أن يطيل فيها المكث حتى يتخذ فيها مسكنا؛ لأن حالهم في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية كحالهم في غيرها بلا جزية، وهناك لا يمنعون من التجارة، بل من إطالة المقام، فكذا في أرض العرب. «شرح السير». وظاهره أن حد الطول سنة تأمل، وأما دخوله مكة وحرمها، فلا يجوز عند الشافعي، وجوز إمامنا أبو حنيفة دخوله المسجد الحرام والحرم.

وحجة الشافعي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ (التوبة: ٢٨) ف«عدم القربان» عنده عبارة عن عدم الدخول، فيمنعون من دخول المسجد الحرام خاصة عملا بظاهر الآية ومالك رحمته، كما يمنع الدخول عن المسجد الحرام يمنع عن سائر الحرام يمنع عن سائر المساجد قياسا عليه. وعندنا معنى عدم القربان مع الحج والعمرة أي لا يدخلوا المسجد الحرام لأجلهما، ولا يمنعون من مجرد الدخول فيه، وفي سائر المساجد.

ويؤيدنا قوله تعالى: ﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾؛ إذ لا يناسب النهي عن الدخول التقيد ببعد العام بخلاف النهي عن الحج والعمرة؛ لأنه لا يكون إلا بعد عام، فكأنه قيل: لا يتمكنوا من الحج مرة أخرى، وكذا يؤيدنا قوله تعالى: ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ عَيْنَ غِيٍّ فَسَوْفَ يَغْنِيْكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ (التوبة: ٢٨)؛ لأن معناه إن خفتم فقرا بسبب أن الكفار يأتون إلى المسجد الحرام للحج جماعة جماعو يشغلون فيه بالتجارة، فلو منعناهم لفات العمل بالتجارة، وهي سبب لبقائنا قذيل بالفقر، فلا تخشوا منه فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء من الغنائم أو المطر أو النبات أو مستأجر حج الإسلام أو غير ذلك. وهذا المعنى إنما يناسب النهي عن الدخول للحج والعمرة؛ إذ من المعلوم إن لو كان المراد النهي عن مجرد الدخول فيه، لم يخافوا منه عيلة؛ إذ يمكن أن لا يدخلوا المسجد الحرام، ويشتغلون بالتجارة في بلدة مكة ويكون ذلك سببا لبقائهم، انتهى.

وفي «المدارك»: فلا يقربوا المسجد الحرام، فلا يحجوا، ولا يعتمروا كما كانوا يفعلون في الجاهلية بعد عامهم هذا، وهو عام تسع من الهجرة حيث أمر أبو بكر رضي الله عنه على الموسم، وهو مذهبنا، ولا يمنعون من دخول الحرم والمسجد الحرام وسائر المساجد عندنا، وعند الشافعي يمنعون من المسجد الحرام خاصة. وعند مالك يمنعون منه ومن غيره. التفتته من «بذل المجهود» و«المراقبة» و«العرف الشذي» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«التفسيرات الأحمدية».

وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه قَالَ: أَخْرَمًا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْرِجُوا<sup>(١)</sup> يَهُودَ أَهْلِي الْحِجَازِ وَأَهْلِي نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». قُلْنَا: هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْحِجَازِ فِيهِ الْأَمْرُ بِإِخْرَاجِ أَهْلِي نَجْرَانَ، وَلَيْسَ نَجْرَانُ مِنَ الْحِجَازِ، فَلَوْ كَانَ لَفُظُ الْحِجَازِ مُحْصَصًا لِلْفُظِ «جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» عَلَى انْفِرَادِهِ، أَوْ دَلَالًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِـ«جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» الْحِجَازَ فَقَطْ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِهْمَالٌ لِبَعْضِ الْحَدِيثِ وَإِعْمَالٌ لِبَعْضٍ وَإِنَّهُ بَاطِلٌ.

(١) قوله: أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب: قيل: وللشافعي ما روي أن النبي ﷺ قال: أخرجوا اليهود من جزيرة العرب، الخبر وأجل عمر أهل الذمة من الحجاز فالحق بعضهم بالشام وبعضهم بالكوفة، وأجل أبو بكر قوما فلقحوا بخيبر، فاقتضى أن المراد بجزيرة العرب هو الحجاز فقط. وقد أجيب عن هذا لاستدلال بأجوبة، منها: أن حمل جزيرة العرب على الحجاز وإن صحَّ مجازاً من إطلاق اسم الكل على البعض فهو معارض بالقلب، وهو أن يقال: المراد بالحجاز جزيرة العرب إما لانحيازها بالأبحار كانهجارتها بالحار الخمس، وإما مجازاً من إطلاق اسم الجزء على الكل، فترجيح أحد المجازين مفتقر إلى دليل، ولا دليل إلا ما ادعاه من فهم أحد المجازين. ومنها: أن في خبر جزيرة العرب زيادة لم تغير حكم الخبر والزيادة كذلك مقبولة.

ومنها: أن استنباط كون علة التقرير في غير الحجاز هي مصطلحة فرع ثبوت الحكم أعني التقرير لما علم من أن المستنبطة إنما تؤخذ من حكم الأصل بعد ثبوته، والدليل لم يدل إلا على نفي التقرير لا ثبوته؛ لما تقدم في حديث: «المسلم والكافر لا تترأى نارهما». وحديث: «لا يترك بجزيرة العرب دينان» ونحوهما فهذا الاستنباط واقع في مقابلة النص المصرح فيه بأن العلة كراهة اجتماع دينين، فلو فرضنا أنه لم يقع النص إلا على إخراجهم من الحجاز لكان المتعين إلحاق بقية جزيرة العرب به لهذه العلة، فكيف والنص الصحيح مصرح بالإخراج من جزيرة العرب.

وأيضاً غاية ما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه بلفظ «أهل الحجاز» مفهومه معارض المنطوق ما في حديث ابن عباس المصرح فيه بلفظ «جزيرة العرب»، والمفهوم لا يقوي على معارضة المنطوق فكيف يرجع عليه، فإن قلت: فهل يخصص لفظ جزيرة العرب المنزل منزلة العام لما له من الأجزاء بلفظ الحجاز عند من جوز التخصيص بالمفهوم. قلت: هذا المفهوم من مفاهيم اللقب، وهو غير معمول به عند المحققين من أئمة الأصول حتى قيل: إنه لم يقل به إلا اللدقائق. وقد تقرر عند فحول أهل الأصول أن ما كان من هذا القبيل يجعل من قبيل التخصيص على بعض الأفراد، لا من قبيل التخصيص إلا عند أبي ثور. كذا في «نيل الأوطار».

٣٩٧٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْصَى بِثَلَاثَةٍ: قَالَ: «أَخْرِجُوا<sup>(١)</sup> الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ يَنْحَوِ مَا كُنْتُ أَجِيزُهُمْ». مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ. قَالَ الْهَرَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: سَكَتَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الثَّالِثَةِ، أَوْ قَالَ: فَأُتِيتُهَا.

(١) قوله: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»: أي اليهود والنصارى وهما مشركوا أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون: عزير ابن الله والمسيح ابن الله، وكذا المجوس وغيرهم من المشركين. قاله في «بذل المجهود». وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: وهذا الحديث فيه خلاف ما روينا قبله في هذا الباب من الذين أمر رسول الله ﷺ بإجلائهم من جزيرة العرب؛ لأن الذين أمر بإجلائهم منها فيما رويناه، فيما تقدم منا في هذا الباب هم اليهود والنصارى، غير إنا نخاف أن يكون ذلك إنما أتى من قبل ابن عيينة؛ لأنه كان يحدث من حفظه، فيحتمل أن يكون جعل مكان اليهود والنصارى المشركين ولم يكن معه من الفقه ما يميز به بين ذلك، والله أعلم بحقيقة الأمر في ذلك، غير أن الثلاثة أولى بالحفظ من واحد فيما حفظوا ذلك أولى من لفظ الواحد مما يخالفهم فيه.

ودل على ما ذكرنا مما قلناه في ذلك ما قد حدثنا الربيع المرادي قال: حدثنا أسد بن موسى قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد عن قابوس ابن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصلح قبلتان بأرض، وليس على مسلم جزية»، فدلَّ معنى قوله: «وليس على مسلم جزية» بعد قوله: «لا يصلح قبلتان بأرض» أنه أراد بذلك أن المسلم الذي ليس عليه جزية هو الذي كان قبل إسلامه عليه الجزية، وهم اليهود والنصارى، لا المشركين من العرب، ودل ذكره القبلة أنه أراد من يدين لا من لا دين له، واليهود والنصارى يدينون بما يدينون به، فهم ذوو قبلة، والمشركون لا يدينون بشيء، فليسوا بدوي قبلة.

وفي ذلك معنى آخر لطيف مما يجب أن يوقف عليه، وهو أن الذي أوصى به رسول الله ﷺ مما ذكر في حديث ابن عباس الذي رويناه عن يونس إنما كان في مرض موته بعد ما أفنى الله عز وجل الشرك وأهله برسول الله ﷺ بدخولهم في الإسلام، وقتل من أبى منهم الدخول في الإسلام، كما قال الله عز وجل: «وَلَوْ أَشْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا» (آل عمران: ٨٣)، وكان من أسلم طوعا وكرها هم الذين أسلموا، وكان من سواهم ممن أفناهم القتل، فلم يكن حين أوصى رسول الله ﷺ بما أوصى به مما ذكرنا أحد، فكيف يجوز أن يوصي بإخراج معدومين، وإنما كانت وصيته بإخراج موجودين وهم اليهود والنصارى، وبالله التوفيق.

٣٩٧٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَخْرَجَ مَا عَهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ قَالَ: «لَا يُتْرَكُ بِحَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِيْنَانٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٩٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ» فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمِذْرَاسِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا، ااعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِيعْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٧٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ: قَامَ عُمَرُ خَطِيبًا فَقَالَ: إِنَّ <sup>(١)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَيْرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَقَالَ: تُفَرِّقُكُمْ مَا أَفَرَّكُمْ اللَّهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْرِجْنَا وَقَدْ أَفَرَّتَا مُحَمَّدٌ؟ وَعَامَلْنَا عَلَى الْأَمْوَالِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَظَنَنْتُ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ يَكُ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْرٍ تَعْدُو بِكَ قُلُوصَكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ»، فَقَالَ: هَذِهِ كَانَتْ هُرَيْرَةُ مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ، فَقَالَ: كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ، وَأَعْظَاهُمْ قِيمَةً مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ مَالًا وَإِبِلًا وَعُغْرُوصًا مِنْ أَقْتَابٍ وَحِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خير إلخ: اعلم أن المزعة لا تصح عند الإمام وعندهما تصح، وبه يفتى للحاجة، وقياسا على المضاربة بشروط. منها ذكر المدة. وقيل: في بلادنا نصح بلا بيان مدة ويستدل بهذا الحديث، ويقع على أول زرع واحد، وعليه الفتوى «مجتبى» و«بزازية». وعبارة «البزازية»: وعن محمد جوازها بلا بيان المدة، وتقع على أول زرع يخرج واحد، وبه أخذ الفقيه أبو الليث، وعليه الفتوى، وإنما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها؛ لأن وقتها متفاوت عندهم وابتدائها وانتهائها مجهول عندهم. لكن قال في «الحانية» بعد ذلك: والفتوى على القول الأول وتأول هذا الحديث صاحب القول الأول على أنه عائد إلى مدة العهد؛ لأنه ﷺ كان عازما على إخراج الكفار من جزيرة العرب. وقيل: جاز ذلك أول الإسلام خاصة للنبي ﷺ. قال في «الشرنبلالية»: فقد تعارض ما عليه الفتوى، وتماز الأدلة من الجانبين مبسوط في المطولات، هذا حاصل ما في «الدر المختار» و«رد المحتار» و«المرواة».

بَابُ الْفِيَةِ<sup>(١)</sup>

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup>

(الحشر: ٦)

(١) قوله: الفية: اعلم أن بيوت مال المسلمين أربعة لكل خزنة، ومصرف الأول: مال الفية، أي الخراج والجزية والمأخوذ من التغلبي وهدية أهل الحرب للإمام، والذي أخذنا من أهل الحرب بلا قتال ومن جملة هذا النوع ما يأخذه العاشر من أهل الحرب وأهل الذمة إذا مروا عليه، ومال أهل نجران وما صولح عليه أهل الحرب على ترك القتال، قيل: نزول العسكر بساحتهم لا خسر في ذلك عندنا، كل ذلك يصرف إلى مصالح المسلمين مثل سد الثغور - أي تحصينها بالرجال - والعدة والذخيرة وبناء القناطر والجسور وأرزاق القضاة والعمال الذين يأخذون الصدقات، والرقباء على السواحل، ومثل أرزاق العلماء - أي أصحاب التفسير والفقه والحديث ولعلوم الشرعية - ومثل المقاتلة ومثل نفقة ذراري هؤلاء؛ لأن نفقة الذرية على الآباء، فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا إلى الاكتساب.

وإنما قيد بقوله: «بلا قتال»؛ لأن المأخوذ منهم بالقتال يجمس، ثم يقسم بين الغانمين، وأفاد بقوله: «كسد الثغور» بكاف التمثيل أنه يصرف أيضاً هذا النوع لنحو الكراع والسلاح وعمارة المساجد والرباطات والعدة للعدو وحفر أنهار العامة وترميمها والصرف على إقامة شعائر المساجد من وظائف الإمامة والأذان ونحوهما.

والثاني من أنواع بيت المال الزكاة والعشر، ومصرفها ما ذكر في كتاب الزكاة ممن يجوز صرف الزكاة إليه. والثالث: خمس الغنائم والمعان والركاز، ومصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿فَإِنَّ بَلَدَهُ خُمُسُهُ﴾ (الأنفال: ٤١) الآية. وقد ذكر في كتاب السير. والرابع: اللقطات والتركات التي لا وارث لها، ودية مقتول لا ولي له، ومصرفها للقطيع الفقير، والفقراء الذين لا أولياء لهم، يعطون منها نفقاتهم وأدويتهم، ويكفن منها موتاهم، ويعقل منها جنائياتهم، وعلى الإمام أن يجعل لكل نوع من هذه الأنواع بيتاً يخصه، ولا يخلط بعضه ببعض، فإن لم يكن في بعضها شيء، فله أن يستقرض عليه من النوع الآخر، ويصرفه إلى أهل ذلك، ثم إذا حصل من ذلك النوع شيء يرد في المستقرض منه، إلا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس الغنيمة على أهل الخراج وهم فقراء؛ فإنه لا يرد فيه شيئاً؛ لأنهم مستحقون للصدقات، وكذا في غيره إذا صرفه إلى مستحقه، ويجب على الإمام أن يتقي الله تعالى، ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة، فإن قصر في شيء من ذلك كان الله عليه حسيباً، هذا حاصل ما في شرح «الكنز».



٣٩٧٧ - عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رضي الله عنه كَتَبَ إِذْ مَنْ سَأَلَ عَنْ مَوَاضِعِ الْفِيَةِ أَنَّهُ مَا حَكَمَ فِيهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَرَأَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَدْلًا مُوَافِقًا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جَعَلَ اللَّهُ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ» فَرَضَ الْأَعْطِيَةَ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَقَدَ لِأَهْلِ الْأَدْيَانِ ذِمَّةً بِمَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْجِزْيَةِ لَمْ يَضْرِبْ<sup>(١)</sup> فِيهَا يَخْمُسٌ وَلَا مَغْنَمٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ فِي «كِتَابِ الْخَرَاجِ».

وَرَوَى<sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ وَكَذًا عُمَرُ وَكَذًا مُعَاذٌ رضي الله عنه، وَوُضِعَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَلَمْ يُخْمَسْ.

٣٩٧٨ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ يَخْيَلُ وَلَا رِكَابٍ، .....

(١) قوله: لم يضرب فيها بخمس: قال في «رحمة الأمة»: مال الفية، وهو ما أخذ من مشرك لاجل كفره بغير قتال كالجزية المأخوذة على الرووس وأجرة الأرض المأخوذة باسم الخراج، أو ما تركوه فزعا وهربوا ومال المرتد إذا قتل في رده ومال كافر مات بلا وارث. وما يؤخذ منهم من العشر إذا اختلّفوا إلى بلاد المسلمين أو صلّحوا عليه، هل يخمس أم لا؟ قال أبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه: هو للمسلمين كافة فلا يخمس، بل جميعه لمصالح المسلمين وقال مالك: كل ذلك في غير مقسوم، يصرفه الإمام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه. وقال الشافعي: يخمس. وقد كان ذلك لرسول الله ﷺ وما الذي يصنع به بعده فقولان، أحدها: لمصالح المسلمين، والثاني: للمقاتلة، وما الذي يخمس منه قولان، الجديد: أنه يخمس جميعه، وهي رواية عن أحمد، والقديم: لا يخمس إلا ما تركوه فزعا وهربوا.

(٢) قوله: قوله: روي أن النبي ﷺ أخذ الجزية إلخ: هذا قول صاحب «الهداية» استدلل بفعله ﷺ، فإنه أخذ الجزية من مجوس هجر ونصارى نجران، وفرض الجزية على أهل اليمن على كل حال من دينار، ولم ينقل قط في ذلك أنه خُسمه، بل كان بين جماعة المسلمين، ولو كان لنقل، ولو بطريق ضعيف على ما قضت به العادة، ومخالفة ما قضت به العادة باطل، فوقوعه باطل، بل قد ورد فيه خلافه أخرجه أبو داود عن ابن العدي بن عدي الكندي إلخ. كذا في «فتح القدير».

فَكَانَتْ <sup>(١)</sup> لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَاصَّةً، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَّتِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُ <sup>(٢)</sup> مَا بَقِيَ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٧٩ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ النَّفْيِ، فَقَالَ: مَا أَنَا <sup>(٣)</sup> بِأَحَقَّ بِهَذَا النَّفْيِ مِنْكُمْ، وَمَا أَحَدٌ مِنَّا بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ، إِلَّا أَنَا عَلَى مَنَازِلَتَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَالرَّجُلُ وَقِدَمُهُ، وَالرَّجُلُ وَبِلَاؤُهُ، وَالرَّجُلُ وَعِيَالُهُ، وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فكانت لرسول الله ﷺ خاصة إلخ: قال ابن المهام: معناه أن التصرف فيها كان إليه كيف شاء.

(٢) قوله: ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع عدة في سبيل الله: قال ابن المهام: ما أوجب المسلمون على من أموال الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج، وكذا الجزية من عبادة القناطر والجسور وسد النغور وكري الأنهار العظام التي لا ملك لاحد فيها كسيحون وجيحون والفرات ودجلة، وإلى أرزاق القضاة والمحسنيين والمعلمين والمقاتلة، وحفظ الطريق من اللصوص، فلا يخص به، ولا بشيء منه أحد. قالوا: وهي مثل الأراضي التي أجلوا أهلها عنها والجزية، ولا خمس في ذلك عندنا اهـ. وكان رأي عمر أن الفية لا تخمس كما تخمس الغنime، بل تكون بجملة عدة لمصالح المسلمين ومجوعة لنوائبهم على تفاوت درجاتهم وتفاوت طبقاتهم، وإليه ذهب عامة أهل الفتوى غير الشافعي؛ فإنه كان يرى أن يخمس الفية، ويصرف أربعة أخماسه إلى المقاتلة والمصالح. النقطة من «المراقبة».

(٣) قوله: ما أنا أحق بهذا إلخ: في «أحق» إشارة إلى أنه ﷺ ليس أحق به، كما كان ﷺ أحق به، قوله: «من كتاب الله عز وجل» حال من منازلنا أي حاصلة منه، والأظهر أن الاستثناء منقطع أي لكن نحن على منازلنا ومراتبنا الميمنة من كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿يُلْفَقِرَاءَ الَّذِينَ هَجَرْنَا﴾ (الحشر: ٨) الآيات الثلاث، وقوله سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ (التوبة: ١٠٠) الآية وغيرهما من الآيات الدالة على تفاوت منازل المسلمين، وقوله: «وقسم رسول الله ﷺ بالجر عطف على كتاب الله، أي ومن قسمه عما كان يسلكه ﷺ من مراعاة التمييز بين أهل بدر وأصحاب بيعة الرضوان وذوي المشاهد الذين شهدوا الحرب وبين المعيل وغيره المشار إليه بقوله: «فالرجل وقدمه» أي سبقه في الإسلام، وقوله: «والرجل وبلاؤه» والمراد مشقته وسعيه، «والرجل وعياله» أي ممن يموئه، «والرجل وحاجته» أي مقدر حاجته، فالرجل وقدمه على وجه التفسير لقوله:

٣٩٨٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ فِيمَا <sup>(١)</sup> اِحتَجَّ بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثُ صَفَايَا: بَنُو النَّضِيرِ وَخَيْبَرٌ وَقَدْكَ، أَفَاءَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا بَنُو النَّضِيرِ فَكَانَتْ حُبْسًا لِنَوَائِبِهِ، وَأَمَّا قَدْكَ فَكَانَتْ حُبْسًا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَأَمَّا خَيْبَرُ <sup>(٢)</sup> فَجَزَّأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ: جُزْأَيْنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَجُزْءًا نَفَقَةً لِأَهْلِهِ، فَمَا قُضِيَ عَنْ نَفَقَةِ أَهْلِهِ جَعَلَهُ بَيْنَ فُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٨١ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمَعَ بَنِي مَرْوَانَ حِينَ اسْتُخْلِفَ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَهُ قَدْكَ، فَكَانَ يُنْفِقُ مِنْهَا، وَيَعُودُ مِنْهَا عَلَى صَغِيرِ بَنِي هَاشِمٍ، وَيَزُوجُ مِنْهَا أَيْمَهُمْ، وَإِنَّ فَاطِمَةَ سَأَلَتْهُ أَنْ يَجْعَلَهَا لَهَا، فَأَبَى فَكَانَتْ كَذَلِكَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، فَلَمَّا أَنْ وَلِيَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاتِهِ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، فَلَمَّا أَنْ وَلِيَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ

= «إلا أنا على منازلنا» الخ. قال التوريشتي: كان رأي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الغي لا يخمس، وأن جلته لعامة المسلمين يصرف في مصالحهم لا مزية لاحد منهم على آخر في أصل الاستحقاق، وإنا التفاوت في التفاضل بحسب اختلاف بحسب اختلاف المراتب والمنازل، وذلك إما بتنصيب الله تعالى على استحقاقهم، كالمذكورين في الآية خصوصا، منهم من كان من المهاجرين والأنصار، لقوله تعالى: ﴿وَالسَّيْقُورَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾، أو بتقدير الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتفضيله إما لسبق إسلامه، وإما بحسب بلاده، وإما لشدة احتياجه وكثرة عياله. التقطته من «المراقبة».

(١) قوله: كان فيما احتج به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخ: أي استدل به على أن الغي لا يخمس، وذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكروا عليه. قاله في «المراقبة».

(٢) قوله: قوله: وأما خيبر فجزأها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثة أجزاء الخ: في «شرح السنة»: إنها فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك؛ لأن خيبر كانت لها قرى كثيرة فتح بعضها عنوة، وكان للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منها خمس الخمس، وفتح بعضها صلحا من غير قتال وإيجاف خيل وركاب، وكان فينا خالصا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يضعه حيث أراه الله تعالى من حاجته ونوائبه ومصالح المسلمين، فاقضت القسمة والتعديل أن يكون الجميع بينه وبين الجيش أثلاثا. كذا في «المراقبة».

عَمِلَ فِيهَا بِمِثْلِ مَا عَمِلَا حَتَّى مَضَى لِسَيْبِلِهِ، ثُمَّ أَقْطَعَهَا مَرْوَانَ، ثُمَّ صَارَتْ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَرَأْتُ أَمْرًا مَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ هـ لَيْسَ لِي بِحَقٍّ، وَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ رَدَدْتُهَا عَلَى مَا كَانَتْ، يَعْنِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ هـ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٨٢ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ الْفِيءُ قَسَمَهُ فِي يَوْمِهِ، فَأَعْطَى<sup>(١)</sup> الْإِهْلَ حَظَّيْنِ، وَأَعْطَى الْعَزَبَ حَظًّا، فَدُعِيتُ فَأَعْطَانِي حَظَّيْنِ وَكَانَ لِي أَهْلٌ، ثُمَّ دُعِيَ بَعْدِي عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ فَأَعْطَى لَهُ حَظًّا وَاحِدًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٨٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ هـ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ مَا جَاءَهُ شَيْءٌ بَدَأَ بِالْمُحَرَّرِينَ<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٨٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ هـ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِطَبِيبَةٍ فِيهَا خَرَزٌ، فَقَسَمَهَا لِلْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ أَبِي<sup>(٣)</sup> يَقْسِمُ لِلْحُرِّ وَالْعَبِيدِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فأعطى الأهل حظين إلخ: ويستفاد منه أن يدفع من مال الفية أرزاق المقاتلة وذرايعهم، وفسر الدراري في شرح «در البحار» بالزوجة والأولاد، فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا إلى الاكتساب، ولا يفرغون للقتال. أخذته من «الهداية» و«ارد المحتار». وقال في «نيل الأوطار»: وفيه دليل على أنه ينبغي أن يكون العطاء على مقدار اتباع الرجل الذي يلزم نفقتهم من النساء وغيرهم؛ إذ غير الزوجة مثلها في الاحتياج إلى المؤنة.

(٢) قوله: بدأ بالمحررين: أي المعتقين، وذلك أنهم قوم لا ديوان لهم، وإنما يدخلون في جملة مواليتهم. وقال بعض الشراح: أي بدأ في أول وقت مجيء الفية بإعطاءه نصيب المكاتبين. قال ابن الملك: وقيل: أي المنفردين لطاعة الله خلوصا. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: كان أبي يقسم للحر والعبد: أي يعطي كل واحد من الحر والعبد بقدر حاجته من الفية، والظاهر أن يكون المراد من العبد والأمة المعتوقين أو المكاتبين؛ إذ المملوك لا يملك، ونفقتة على مالكه لا على بيت المال. كذا في «المراقبة».

## كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ  
 الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم<sup>(١)</sup> مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا  
 عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ  
 وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٤﴾﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ  
 صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ  
 الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٦﴾﴾  
 (المائدة: ٩٦)

(١) قوله: وما علمتم من الجوارح إلخ: والمراد من الجوارح كراسب الصيد من سباع البهائم والطير كالطلب والفهد والعقاب والصقر والبازي والشاهين وغير ذلك من ذي ناب أو خلب، هذا هو قول الشافعي، وهو رواية عن أبي يوسف، وهو المذكور في «البيضاوي» و«الكشاف». وقال في «المدارك»: وقيل: الجوارح من الجراحة، فيكون الجرح شرطا للحل، وهو مذهب أبي حنيفة رحمهم الله، صرح بذلك في «الهداية» حيث قال أولا: إن الجوارح هو الكواسب في تأويل، ثم ذكر أن في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمُ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ (المائدة: ٤) ما يشير إلى اشتراط الجرح؛ إذ هو من الجراحة في تأويل، ولا تنافي بينهما، وأبو يوسف لم يشترط رجوعا إلى التأويل الأول.

وجملة ما فهم من الآية أن من أرسل كلبا أو صقرا إلى صيد يحل له ذلك الصيد بشرائطه الأولى: إن يكون الكلب أو الصقر للمسلم وما في معناه، ويكون معلما، ثم يعلم المعلم بترك أكل الكلب ثلاث مرات، ورجوع البازي بدعائه. والثاني: أن يكون بجرحه البتة عنده. والثالث: أن يسميه عند الإرسال. والرابع: إنه يدركه ذكاه ثانيا، وإن لم يدركه كفى، فإن فقد شيء من الشروط المذكورة بأن لم يكن معلما، أو يكون معلما لكن لم يجرح، أو لم يسم عند الإرسال، أو أدركه حيا ولم يدكه ثانيا، أو شاركه كلب غير معلم، أو كلب لم يذكر اسم الله عليه، أو كلب مجوسي حرم البتة. هذا هو بيان أحكام الاصطياد بالسباع، وهكذا الحال في الاصطياد برمي السهم إن رمى سهما إلى صيد وسمى وجرح أكل، فإن لم يدركه حيا كفى، وإن أدركه حيا ذكاه ثانيا مسميا، فإن لم يسم عليه أو لم يجرحه أو أدركه ولم يدكه حرم البتة. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِمُ الْحَبَائِثَ<sup>(٢)</sup>﴾  
(المائدة: ٢)  
(الأعراف: ١٥٧)  
(المائدة: ٣)

٣٩٨٥ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا<sup>(٣)</sup> أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْكُرْهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَذْرَكَهُ قَدْ قَتَلَ

(١) قوله: ويجرم عليهم الحباث: وفيه دليل على حرمة ما سوى السمك من حيوان البحر؛ لأن كلها خبيث، فيكون ردا على الشافعي رضي الله عنه في حلية جمع حيوان البحر. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: إذا أرسلت كلبك إلخ: قال في «الهداية»: وإذا أرسل كلبه المعلم أو بازيه، وذكر اسم الله تعالى عند إرساله، فأخذ الصيد وجرحه، فمات حل أكله؛ لما روينا من حديث عدي رضي الله عنه، ولأن الكلب أو البازي آلة، والذبح لا يحصل بمجرد الآلة إلا بالاستعمال، وذلك فيها بالإرسال، فنزل منزلة الرمي وإمرار السكين، فلا بد من التسمية عنده، ولو تركه ناسيا حل أيضا على ما بيناه، وحرمة متروك التسمية عامدا في الذبائح، ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية، (والفتوى عليه) ليتحقق الذكاة الاضطرابي، وهو الجرح في أي موضع كان من البدن، بانتساب ما وجد من الآلة إليه بالاستعمال.

وفي ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ (المائدة: ٤) ما يشير إلى اشتراط الجرح؛ إذ هو من الجرح بمعنى الجراحة في تأويل فيحمل على الجوارح الكاسب بنابه وغلبيه، ولا تنافي، وفيه أخذ باليقين، وعن أبي يوسف رضي الله عنه أنه لا يشترط رجوعا إلى التأويل الأول، وجوابه ما قلنا، فإن أكل منه الكلب أو الفهد لم يؤكل، وإن أكل منه البازي أكل، والفرق أن بدن البازي لا يحتمل الضرب، وبدن الكلب يحتمل، فيضرب ليتركه، وأن آية التعليم ترك ما هو مألوفه عادة، والبازي متوحش متنفّر، فكانت الإجابة آية تعليمه. أما لكلب فهو مألوف يعتاد الانتهاب، فكان آية تعليمه ترك مألوفه، وهو الأكل والاستلاب. وقوله: فإن أكل منه الكلب إلخ: هو مؤيد بما رويناه من حديث عدي رضي الله عنه، وهو حجة على مالك رضي الله عنه وعلى الشافعي رضي الله عنه في قوله القديم في إباحة ما أكل الكلب منه.

وقال في «نتائج الأفكار»: فإن قيل: روى أبو ثعلبة الخشني رضي الله عنه أنه ﷺ قال في صيد الكلب: «وإن أكل منه» =

وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فُكْلُهُ، وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَتَيْهُمَا قَتْلَهُ، وَإِذَا رَمَيْتَ<sup>(١)</sup> بِسَهْمِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَحِذْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ<sup>(٢)</sup> غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= وذلك دليل واضح لكالك والشافعي. قلت: رواية أبي ثعلبة معارضة بحديث عدي، وحديث عدي مرجح على حديث أبي ثعلبة؛ لأنه حديث يجل ما أكل منه الكلب، وحديث عدي يجرم ما أكل الكلب منه. وقد عرف في أصول الفقه أن المحرم يرجع على المحل عند التعارض، فيجعل ناسخا له، فوجب العمل بحديث عدي دون حديث أبي ثعلبة، انتهى. وفي «الهداية»: وإن أدرك المرسل والصيد حيا وجب عليه أن يذكيه، وإن ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل، وكذا البازي والسهم؛ لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل؛ إذ المقصود هو الإباحة ولم تثبت قبل موته، فبطل حكم البدل، وإن خنقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل؛ لأن الجرح شرط على ظاهر الرواية، وإن شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذكر اسم الله عليه - يريد به عمدا - لم يؤكل؛ لما روينا في حديث عدي رضي الله عنه؛ لأنه اجتمع المبيح والمحرم، فيغلب جهة الحرمة نصا أو احتياطاً.

، قوله: «إذا رميت بسهمك إلخ: يعني إذا وقع سهم بصيد فتحامل الصيد أي تكلف المشي أو الطيران بمشقة مع وقوع السهم فيه، وغاب عن النظر، فإن لم يقعد الرامي عن الطلب ولم يزل في طلبه حتى وجده ميتا فهو حلال، وإن قعد هو عن طلبه ثم أصابه ميتا لا يجل؛ لقوله ﷺ لابي ثعلبة: «إذا رميت سهمك فغاب ثلاثة أيام». وفي هذه الرواية: «غاب عنك يوما، فأدركته فكله ما لم ينتن»، وروي أنه ﷺ كره أكل الصيد إذا غاب عن الرامي، وقال: «لعل هوام الأرض قتلت»، فيحمل هذا على ما إذا قعد عن طلبه، والحديث الأول على ما إذا لم يقعد، ولأنه يمتثل أن يموت بسبب آخر فيعتبر فيها يمكن التحرز عنه؛ لأن الموهوم في المحرمات كالمحقق، وسقط اعتباره فيها يمكن التحرز عنه؛ لأن الموهوم في المحرمات كالمحقق، وسقط اعتباره فيها لا يمكن التحرز عنه للضرورة؛ لأن الاعتبار فيه يؤدي إلى سد باب الاصطياد. وهذا لأن الاصطياد يكون غالبا في البراري، وتوري الصيد فيها غالب، فما لم يقعد عن طلبه حل أكله دفعا للضرورة، ولا ضرورة فيها إذا اشتغل بعمل آخر فيحرم، وهو القياس في الكل، إلا أننا تركناه للضرورة فيها لا يمكن التحرز عنه، وبقي على الأصل فيها يمكن، ويشترط للحل أن لا يوجد جراحة سوى جراحة سهمه، هذا حاصل ما في شروح «الكنز».

(١) قوله: وإن وجدته غريقا إلخ: قال في «الهداية»: وإذا رمى صيدا فوقع في الماء أو وقع على سطح أو جبل ثم تردى =

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّيْدِ يَتَوَارَى عَنْ صَاحِبِهِ قَالَ: «لَعَلَّ هَوَامَّ الْأَرْضِ هِيَ قَتَلَتْهُ».

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا. وَقَالَ عُلَمَاءُنَا: يُجْمَلُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى مَا إِذَا قَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ، وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْعُدْ.

٣٩٨٦ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كَلْبُكَ، إِنْ كَانَ عَالِمًا فُكِّلَ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَمَّا الصَّغَرُ وَالْبَازِي فُكِّلَ وَإِنْ أَكَلَ، فَإِنَّ تَعْلِيمَهُ إِذَا دَعَوْتَهُ أَنْ يُجِيبَكَ، وَلَا تَسْتَطِيعُ ضَرْبَهُ حَتَّى تَدَعَ الْأَكْلَ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَثَارِ».

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَيْبِحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ<sup>(١)</sup> لَمْ يُسَمَّ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ». وَقَالَ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ نَسِيَ فَلَا بَأْسَ، وَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (الأنعام: ١٢١)

= منه إلى الأرض لم يؤكل؛ لأنه المترددة، وهو حرام بالنص، ولأنه احتمل الموت بغير الرمي؛ إذ الهاء مهلك، وكذا السقوط من علو، يؤيد ذلك قوله ﷺ لعدي: «وإن وقعت رمية في الهاء فلا تأكل؛ فإنك لا تدري أن الهاء قتله أو سهكه»، وإن وقع على الأرض ابتداء أكل؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، وفي اعتباره سد باب الاصطياد، بخلاف ما تقدم؛ لأنه يمكن التحرز عنه، فصار الأصل أن سبب الحرمة والخل إذا اجتماعا وأمكن التحرز عما هو سبب الحرمة ترجح جهة الحرمة احتياطاً، وإن كان مما لا يمكن التحرز عنه جرى وجوده مجرى عدمه؛ لأن التكليف بحسب الواسع.

(١) قوله: وإن لم يسم إذا لم يتعمد: قال في «الهداية»: وإن ترك الذبايح التسمية عمداً فالذبيحة ميتة لا تؤكل، وإن تركها ناسياً أكل هذا عندنا. وقال الشافعي رحمه الله: أكل في الوجهين. وقال مالك: لا تؤكل في الوجهين، والمسلم والكتابي في ترك التسمية سواء، وعلى هذا الخلاف إذا ترك التسمية عند إرسال البازي والكلب. وعند الرمي. وهذا القول من الشافعي رحمه الله مخالف للإجماع؛ فإنه لا خلاف فيمن كان قبله في حرمة متروك التسمية عامداً، وإنما الخلاف بينهم في متروك التسمية ناسياً، فمن مذهب ابن عمر رحمه الله أنه يحرم، ومن مذهب علي وابن عباس رحمه الله أنه يحل، بخلاف =



وَالثَّاسِي لَا يُسَمَّى فَاسِقًا، وَقَالَ مَالِكٌ رحمه الله: حَدِيثُ <sup>(١)</sup> عَائِشَةَ: «اذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا»  
كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ.

٣٩٨٧ - وَعَنْ عَدِيِّ رحمه الله قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرُمِي الصَّيْدَ فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الْغَدِ  
سَهْمِي؟ قَالَ: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ، وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبْعٍ فَكُلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.  
وَقُلْنَا وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ فِي جِلْهَا شَرْطًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ لَا يَقْعُدَ عَنِ الطَّلَبِ. قَالَ فِي  
«الْبَدَائِعِ»: وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَيْدًا، فَقَالَ لَهُ: «مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟»  
قَالَ: رَمَيْتُهُ بِالْأَمْسِ وَكُنْتُ فِي طَلَبِهِ حَتَّى هَجَمَ عَلَيَّ اللَّيْلُ فَقَطَعَنِي عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدْتُهُ الْيَوْمَ  
وَمِرْرَاقِي فِيهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ غَابَ عَنْكَ وَلَا أَذِرُنِي لَعَلَّ بَعْضَ الْهُوَامِ أَعَانَكَ  
عَلَيْهِ، لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ».

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: كُلُّ مَا أَصْمَيْتَ وَدَعَّ مَا  
أُصْمِيتَ. قَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْإِصْمَاءُ: مَا عَيْنُهُ، وَالْإِنْمَاءُ: مَا تَوَارَى عَنْهُ، وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ  
مُحَمَّدٍ رحمه الله: الْإِصْمَاءُ: مَا لَمْ يَتَوَارَ عَنْ بَصَرِكَ، وَالْإِنْمَاءُ: مَا تَوَارَى عَنْ بَصَرِكَ، إِلَّا أَنَّهُ أُقِيمَ  
الطَّلَبُ مَقَامَ الْبَصَرِ لِلضَّرُورَةِ.

= متروك التسمية عامدا؛ فإنه يجرم بالانفاق، ولهذا قال أبو يوسف والشافعية رحمهم الله: إن متروك التسمية عامدا لا يسع  
فيه الاجتهاد، ولو قضى القاضي بجواز بيعه لا ينفذ؛ لكونه مخالفا للإجماع اهـ. وقال العلامة العيني: ويؤيدنا هذا  
الحديث وتعليق البخاري.

(١) قوله: حديث عائشة إلخ: وقامه ما رواه البخاري عن عائشة قالت: قالوا: يا رسول الله! إن هنا أقواما حديث  
عهدهم بشرك، يأتوننا بلحمان لا ندري أيزكرون اسم الله عليها أم لا؟ قال: «اذكروا أنتم اسم الله وكلوا» قال في  
«عمدة القاري»: وقد استدل قوم بهذا الحديث على أن التسمية على الذبيحة ليست بواجبة؛ إذ لو كانت واجبة لما  
أمرهم صلى الله عليه وسلم بأكل ذبيحة الأعراب أهل البادية، وأوجب بأن هذا كان في ابتداء الإسلام، والدليل عليه أن مالكا زاد في  
آخره: «وذلك في أول الإسلام». ويمكن أنهم لم يكونوا جاهلين بالتسمية.

٣٩٨٨ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ <sup>(١)</sup> اللَّهُ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ

(١) قوله: يا نبي الله! إنما بأرض قوم أهل الكتاب، أفأكل في آيتهم الخ: استفتى أبو ثعلبة المذكور رسول الله ﷺ عن مسألته، الأولى: عن الأكل في آية أهل الكتاب، فأجاب النبي ﷺ بقوله: «فإن وجدتم غيرها - أي غير آية أهل الكتاب - فلا تكلوا فيها، وإلا فاغسلوها واكلوا فيها». وهذا التفصيل يقتضي كراهة استعمالها إن وجد غيرها، مع أن الفقهاء قالوا بجواز استعمالها بعد الغسل بلا كراهة، سواء وجد غيرها أو لا، وأجيب بأن المراد النهي عن الآتية التي يطبخون فيها لحوم الخنازير ويشربون فيها الخمر، وإنما نهى عنها بعد الغسل للاستعداد وكونها معد للنجاسة، ومراد الفقهاء أواني الكفار التي ليست مستعملة في النجاسات غالباً. قلت: التحقيق في هذا أن في حديث أبي ثعلبة هذا ترجيح الظاهر على الأصل؛ لأن الأصل في آية أهل الكتاب والمجوس الطهارة، ومع هذا فقد أمر بغسلها عند عدم وجود غيرها، والصحيح أن الحكم للأصل حتى تتحقق النجاسة، ثم يحتاج إلى الجواب عن الحديث، فأجيب بجوابين: أحدهما: أن الأمر بالغسل للاحتياط والاستحباب. والثاني: أن المراد بالحديث حالة تحقق نجاستها، ويدل عليه قوله في رواية أبي داود: «إننا نجاور أهل كتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آيتهم الخمر»، فقال رسول الله ﷺ: «إن وجدتم غيرها فاكلوا فيها واشربوا، وإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها بالماء واكلوا وشربوا»، فافهم.

المسألة الثانية: عن الصيد بالقوس وبالكلب المعلم وغير المعلم، فأجاب بقوله: «وما صدت» إلى آخره. ويستفاد منه أحكام، الأول: فيه جواز الصيد بالقوس إذا ذكر اسم الله عليه، وفي رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً يقال له: أبو ثعلبة قال: يا رسول الله! إن لي كلاباً مكئية الحديث، وفيه: أفنتي في قوسي، قال: «كل ما ردت عليك قوسك، ذكياً وغير ذكي»، قال: وإن تغيب عني؟ قال: «وإن تغيب عنك ما لم يعلَّ» ونجد فيه أثر غير سهمك» قوله: «ما لم يعلَّ» بكسر الصاد المهملة واللام الثقيلة أي ما لم يتن. الثاني: وجوب اشتراط التسمية. وقد مرت مباحثها عن قريب.

الثالث: إن الكلب لا يَدُّ أن يكون معلماً، فإذا صاد بكلبه المعلم، وذكر اسم الله عند الإرسال؛ فإنه يؤكل، وإذا صاد بكلب غير معلم، فإن أدرك ذكاته يذكي ويؤكل وإلا فلا يؤكل. الرابع: إن ذكر الكلب مطلقاً يتناول أي لون كان أبيض أو أسود أو أهر، فيجوز بأي لون كان، وفيه حجة على أحمد حيث لا يجوز بالكب الأسود، وإن كان معلماً. الخامس: إن فيه شرطين كون الكلب معلماً والتسمية، فإذا أرسل كلباً غير معلم أو أرسل معلماً بغير تسمية أو وجد كلباً قد صاد من غير إرسال، فلا يحل صيده، إلا بأن يدركه فيه حياة مستقرة، ثم يذكيه. قاله في «عمدة القاري». وقال في «المراقبة»: ولما كان السؤال مركباً من مسألتين قال مفصلاً في الجواب:

أَهْلِي الْكِتَابِ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ وَبَارِضٌ صَيْدٌ يَقْوَصِي وَيَكْلِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ وَيَكْلِي الْمُعَلِّمُ، فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاعْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، وَمَا صَدَتْ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فُكُلْ، وَمَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمُ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فُكُلْ، وَمَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ مُعَلِّمٍ فَأَذْرَكَ ذَكَاتَهُ فُكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الثَّرِمِذِيِّ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَهْلُ صَيْدٍ، قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ فُكُلْ»، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ، قَالَ: «وَإِنْ قَتَلَ» قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ رَنْيٍ، قَالَ: «مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ فُكُلْ»، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ سَفَرٍ، نَمُرُّ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ فَلَا نَجِدُ غَيْرَ آيَاتِهِمْ؟ قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاعْسِلُوهَا بِالْمَاءِ، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا».

وَرَوَى الثَّرِمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ هُلْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى. وَفِي رِوَايَةٍ: سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّ مِنْ الطَّعَامِ طَعَامًا أَتَخَرَّجُ مِنْهُ، فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ ضَارَعَتْ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ».

٣٩٨٩ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نُرْسِلُ الْكِلَابَ

الْمُعَلِّمَةَ؟ قَالَ: .....

= أما ما ذكرت من آية أهل الكتاب أي ومن الأكل فيها، «فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوها فيها» أي احتياطاً؛ لقوله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»، وتنزه عن استعمال ظروفهم المستعملة في أيديهم ولو بعد الغسل، وتنزيها عن مخالطتهم على طريق المبالغة. وهذا هو التقوى، وما بعده حكم الفتوى، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الآتي ذكره، «وإن لم تجدوها» أي غيرها «فاغسلوها» أمر وجوب إذا كان هناك غلبة الظن على نجاستها، وأمر نذوب إذا كان الأمر بخلاف ذلك، قاله ابن الملك. أمره ﷺ بغسل إناء الكفار فيها إذا تيقن نجاسته، وما لا فكرأهته تنزيهية، «وكلوا فيها».

«كُلْ مَا أَمْسَكْتَ<sup>(١)</sup> عَلَيْكَ»، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلْتَنِي؟ قَالَ: «وَإِنْ قَتَلْتَنِي» قُلْتُ: وَإِنَّا نَرْزِي<sup>(٢)</sup> بِالْمِعْرَاضِ؟ قَالَ: «كُلْ مَا خَرَقَ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ..

٣٩٩٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا عَلِمْتَ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ، ثُمَّ أُرْسِلْتَهُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ»، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ؟ قَالَ: «إِذَا قَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَيْكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٩١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نُهَيْتَا<sup>(٣)</sup> عَنْ صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: كل ما أمسكت عليك: في هذا الإطلاق المطابق لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْتُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (المائدة: ٤) من غير قيد بالجرح تأييد؛ لما روى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يشترط الجرح، وظاهر المذهب أنه يشترط جرح ذي الناب وذي المخبل للصيد في أي موضع كان لتحقق الذكاة الاضطرارية، قالوا: ووجهه أن المقصود إخراج الدم المسفوح، وهو بالجرح عادة، فأقيم الجرح مقامه، كما في الذكاة الاختيارية والرمي بالسهم، ولأنه لو لم يجرحه صار موقوفة، وهي محرمة بالنص، والفتوى على ظاهر الرواية، والأصل هنا أن الموت إن حصل بالجرح يبين يؤكل، وإن حصل بالثقل أو شك فيه لا يؤكل حتماً أو احتياطاً. أخذته من «المرقاة» و«العناية».

(٢) قوله: إنا نرمي بالمعروض الخ: قال في «الهداية»: وما أصابه المعروض بعرضه لم يؤكل، وإن جرحه يؤكل؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما أصاب بحده فكل، وما أصاب بعرضه فلا تأكل» ولأنه لا بُدَّ من الجرح؛ ليتحقق معنى الذكاة على ما قدمناه، ولا يؤكل ما أصابه البندقة فمات بها؛ لأنها تدق وتكسر ولا تجرح، فصار كالمعروض إذا لم يخرق اهـ. وقال في «المرقاة»: قال النووي: الوقيذ والموقوفة هو الذي يقتل بغير محد من عصا أو حجر أو غيرها، وانفقوا على أنه إذا اصطاد بالمعروض فقتل الصيد بحده حل، وإن قتله بعرضه لم يحل، وقالوا: لا يحل ما قتله بالبندقة مطلقاً لحديث المعراض. وقال مكحول والأوزاعي وغيرهما من فقهاء الشام: يحل ما قتل بالمعروض والبندقة.

(٣) قوله: نهيتا عن صيد كلب المجوس: ليس المعنى على ما يتبادر من اللفظ من اختصاص الكلب بالمجوس، بل المراد صيده بالكلب، سواء كان كلب مسلم أو مجوس، ويجوز صيد المسلم، سواء كان بكلب المسلم أو المجوسي. قاله في «الكوكب الدري». وقال في «الهداية»: ولا يؤكل صيد المجوسي والمرتد والوثني؛ لأنهم ليسوا من أهل الذكاة على ما ببناء في الذبايح ولا بُدَّ منها في إباحة الصيد بخلاف النصراني واليهودي؛ لأنهما من أهل الذكاة اختصاراً فكذا اضطراء، انتهى. وقال في «المرقاة»: وقد قال علماؤنا شرط كون الذبايح مسلماً؛

٣٩٩٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَن قَتَلَ <sup>(١)</sup> عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا، سَأَلَهُ اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «أَنْ يَذْبَحَهَا فَيَأْكُلَهَا وَلَا يَمِطَ رَأْسَهَا فَتَرِي بِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٩٩٣ - وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ <sup>(٢)</sup> يَجْبُونَ أَسْمَةَ الْإِبِلِ، وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «مَا يَقْطَعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ لَا تُؤْكَلُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٩٩٤ - وَعَنْ أَبِي الطَّفِيلِ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ: هَلْ خَصَّكُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّنَا بِشَيْءٍ لَمْ يُعَمَّ بِهِ النَّاسُ، إِلَّا بِشَيْءٍ فِي قِرَابِ سِنِّي هَذَا، فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً، فِيهَا: «لَعَنَ <sup>(٣)</sup> اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ».

= لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ أو كتابيا لو كان الكتابي حربيا لقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ (المائدة: ٥). والمراد به مُدَكَّئُهُمْ؛ لأن مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر، ويشترط أن لا يذكر الكتابي غير الله عند الذبح حتى لو ذبح بذكر المسيح أو عزيز لا تحل ذبيحته؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (المائدة: ٣) لَا مَنْ لَا كِتَابَ لَهُ بِمُجُوسِيَا؛ لِمَا سَبَقَ أَوْ وَثِنَا؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْمُجُوسِيِّ فِي عَدَمِ التَّوْحِيدِ.

(١) قوله: من قتل عصفورا فما فوقها بغير حقها إلخ: قال في «نيل الأوطار» فيه دليل على تحريم قتل العصفور وما شاكله لمجرد العبث اهـ. لذلك قال في «الدر المختار» وحل اصطلياد ما يؤكل لحمة وما لا يؤكل لحلمه لمنفعة جلده أو شعره أو ريشه أو لدفع شره، وكله مشروع لإطلاق النص وهو: إذا حلت من فاصطادوا

(٢) قوله: وهم يجبون أسمته الإبل ويقطعون أليات الغنم إلخ: قال في «البدائع»: وعلى هذا يخرج ما إذا قطع من إلية الشاة قطعة أو من فخذها أنه لا يحل المبان وإن ذبحت الشاة بعد ذلك؛ لأن حكم الذكاة لم يثبت في الجزء المبان وقت الإبانة؛ لانعدام ذكاة الشاة؛ لكونها حية وقت الإبانة، وحال فوات الحياة كان الجزء منفصلا، وحكم الذكاة لا يطهر في الجزء المنفصل اهـ. وقال في «الهداية»: وإذا رمى صيدا فقطع عضوا منه أكل الصيد؛ لما بيناه (من أن الرمي مع الجرح مبيح، فلما قطع العضو كان الجرح موجودا لا بحالة فيحل)، ولا يؤكل العضو. وقال الشافعي رحمته الله: أكله. ولنا هذا الحديث، ولو ضرب عنق شاة فأبان رأسها يحل لقطع الأوداج، ويكره هذا الصنيع لإبلاغه النخاع.

(٣) قوله: لعن الله من ذبح لغير الله: مثاله في «الدر المختار»: ذبح لقدم الأمير ونحوه كواحد من العظماء يحرم؛ لأنه -

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ غَيَّرَ مَتَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللَّهَ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٩٥ - وَعَنْ زَافِعِ بْنِ حَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَأَقْوُ الْعُدُوَّ عَدًّا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدَى، أَفَتَذْبَحُ بِالْقَصْبِ؟ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَّرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ»<sup>(١)</sup> لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأَحَدْتُكَ عَنْهُ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ، وَأَصَبْنَا نَهَبَ إِبِلٍ وَعَتَمٍ، فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ،

= أهل به لغير الله، ولو (وصلية) ذكر اسم الله تعالى، ولو ذبح للضيف لا يجرم؛ لأنه سنة الخليل، وإكرام الضيف إكرام الله تعالى، والفارق أنه إن قدمها ليأكل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف أو للوليمة أو للربح وإن لم يقدمها ليأكل منها، بل يدفعها لغيره كان لتعظيم غير الله فتحرم، وهل يكفر قولان، «بزازية» و«شرح وهبانية» اهـ. وقال في «رد المحتار»: وهل يكفر؟ أي فيها بينه وبين الله تعالى؛ إذ لا يفتي بكفر مسلم أمكن حمل كلامه أو فعله على حمل حسن أو كان في كفره خلاف.

(١) قوله: فكل ليس السن والظفر إلخ: قال في «البدائع»: وجملته الكلام فيه أن الآلة على ضربين: آلة تقطع، وآلة تفسخ، والتي تقطع نوعان: حادة وكليّة. أما الحادة فيجوز الذبح بها، حديدًا كانت أو غير حديد، والأصل في جواز الذبح بدون الحديد ما روي عن عدي ابن حاتم رضي الله عنه أنه قال: قلت: يا رسول الله! أ رأيت أحدنا أصاب صيدا وليس معه سكين أيذكي بمروءة أو بشقة العصا؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «أنهر الدم بها شئت، وأذكر اسم الله تعالى». وأما الكليّة فإن كانت تقطع يجوز لحصول معنى الذبح، لكنه يكره لها فيه من زيادة إيلام لا حاجة إليها.

ولهذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحديد الشفرة وإراحة الذبيحة، وكذلك إذا ذبح بظفر منزوع أو سن منزوع جاز الذبح بها ويكره. وقال الشافعي رضي الله عنه: لا يجوز لهذا الحديث؛ لأنه استثنى الظفر، والسن من الإباحة، والاستثناء من الإباحة يكون حظرا. ولنا أنه لما قطع الأوداج. فقد وجد الذبح بها، فيجوز كما لو ذبح بالمروءة وليطة القصب، وأما الحديث فالمراد السن القائم والظفر القائم؛ لأن الحبشة إنما كانت تفعل ذلك لإظهار الجلادة، وذلك بالقائم لا بالمنزوع، والدليل عليه أنه روي في بعض الروايات: «إلا ما كان قرضا بسن أو حزا بظفر»، والقرض إنما يكون بالسن القائم، وأما الآلة التي تفسخ فالظفر القائم، والسن القائم، ولا يجوز الذبح بها بالإجماع، ولو ذبح بها كان ميتة؛ للخبر الذي رويناه، ولأن الظفر والسن إذا لم يكن منفصلا فالذبايح يعتمد على الذبيح فيختق فينفسخ، فلا يحل أكله، حتى قالوا: لو أخذ غيره يده، فأمر يده كما أمر السكين وهو ساكت يجوز ويحل أكله، انتهى.

قَرَمَاهُ<sup>(١)</sup> رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَايِدَ كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلِبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ؓ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَنَمٌ يَرَعَى بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةً لَنَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ<sup>(٢)</sup> حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَإِذَا صَلَحَ الْحَجَرُ آتَةً لِلذَّبْحِ بِمَعْنَى الْجُرْحِ، فَكَذَا الْعَظْمُ الْمَنْزُوعُ، وَالسِّنُّ الْمَنْزُوعُ عِنْدَنَا بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَنْزُوعِ؛ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْمَوْتَ بِالثَّقَلِ مَعَ الْحِدَّةِ، فَتَصِيرُ الدِّيْبَةُ فِي مَعْنَى الْمُتَحَقِّقَةِ. نَعَمْ، يُكْرَهُ الذَّبْحُ بِالْمَنْزُوعِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّرِّ بِالْحَيَوَانِ، كَمَا لَوْ ذُبِحَ بِشِفْرَةٍ كَلِيلَةٍ، وَحَدِيثُ رَافِعٍ يُحْمَلُ عَلَى الْقَائِمَتَيْنِ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا حُجَّاجًا، فَصَادَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ أَرْتَبًا فَذَبَحَهَا بِظُفْرِهِ، فَشَوَاهَا فَأَكَلُوهَا، وَلَمْ أَكُلْ مَعَهُمْ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ؓ فَقَالَ: لَعَلَّكَ أَكَلْتَ مَعَهُمْ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: أَصَبْتُ، إِنَّمَا<sup>(٣)</sup> قَتَلَهَا خَنْقًا.

(١) قوله: فرماه رجل بسهم إلخ: لذلك قال في «الهداية»: وما استأنس من الصيد فذكاته الذبيح، وما توحش من النعم فذكاته العقر والجرح؛ لأن ذكاة الاضطرار إنما يصار إليه عند العجز عن ذكاة الاختيار على ما مر، والعجز متحقق في الوجه الثاني دون الأول.

(٢) قوله: فكسرت حجرا فذبحتها به إلخ: قال في «البنية»: والأحسن أن يستدل لأصحابنا بهذا الحديث، وجه الاستدلال: أن الأصل في النصوص التعليل، والحجر يصلح آلة للذبح بمعنى الجرح فكذا الظفر المنزوع والسِّنُّ المنزوع، بخلاف غير المنزوع؛ فإنه لا يصلح آلة لكونه مبدى الحيشة، وهو محمل الحديث الأول.

(٣) قوله: إنما قتلها خنقا: قال الطحاوي: في «شرح معاني الآثار»: أفلا ترى أن ابن عباس ؓ قد تبين في حديثه هذا المنع الذي به حرم أكل ما ذبح بالظفر أنه الخنق؛ لأن ما ذبح به فإنه ذبح بكف لا بغيرها فهو خنوق، فذل ذلك أن ما نهي عنه من الذبح بالظفر هو الظفر المركب في الكف لا الظفر المنزوع، وكذلك ما نهي عنه مع ذلك من الذبح بالنسن، فإنه هو على السن المركبة في الفم؛ لأن ذلك لا يكون عضوا، فأما السن المنزوعة فلا. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمة الله عليهم أجمعين.

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَحَدَنَا أَصَابَ صَيْدًا وَلَيْسَ مَعَهُ سِكِّينٌ، أَيْذُبِحَ بِالْمَرْوَةِ وَشِقَّةِ الْعَصَا؟ فَقَالَ: «أَمُرُّ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ، وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عِظَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ أَنَّهُ كَانَ يَرْعَى لِقِحَّةَ شَيْعٍ مِنْ شِعَابٍ أَحَدٍ قَرَأَى بِهَا الْمَوْتَ فَلَمْ يَجِدْ مَا يَنْحَرُهَا بِهِ، فَأَخَذَ وَدَّاءَ، فَوَجَّأَ بِهِ فِي لَبَتِهَا حَتَّى أَهْرَاقَ دَمَهَا، ثُمَّ أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا. وَرَوَى مَالِكٌ نَحْوَهُ، وَفِي رِوَايَتِهِ: قَالَ: فَذَكَّاهَا بِشِطَاطٍ.

٣٩٩٦ - وَعَنْ أَبِي الْعُشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَةِ؟ قَالَ: «لَوْ طَعَنْتُ فِي فَخِذِهَا لَأَجَزْتُ عَنْكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِيُّ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا ذَكَاةُ الْمُتَرَدِّي. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا فِي <sup>(١)</sup> الصَّرُورَةِ.

٣٩٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عليهما السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ شَرْبِطَةِ الشَّيْطَانِ. رَأَى ابْنُ عِيْسَى: هِيَ الدَّبِيحَةُ يُقَطَّعُ مِنْهَا الْجِلْدُ، وَلَا تُفْرَى الْأَوْدَاجُ، ثُمَّ تُتْرَكُ حَتَّى تَمُوتَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٩٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عليه السلام قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ <sup>(٢)</sup> الْمُجْتَمَةِ، وَهِيَ

(١) قوله: هذا في الضرورة: وقال علماؤنا: حرم ذبيحة لم تذك؛ لقوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَلَدَمٌ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمُتَفَوِّدَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَلَتَطْيِئَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» (المائدة: ٣).

(٢) وذكاة الضرورة جرح أين كان من البدن، وذكاة الاختيار ذبح بين الحلق واللبة، وعروق الذبح الحلقوم وهو مجرى النفس، والمريء يفتح الميم وكسر الراء، وهو مجرى الطعام والشراب، والودجان بفتحين، وهما مجرى الدم، وحل الذب بقطع أي ثلاث منها. كذا في «المراقبة».

(١) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن أكل المجتمعة إلخ: لأن هذا القتل ليس بذبح، لا ضروري ولا اختياري، كذا يفهم من «المراقبة».



الَّتِي تُصَبَّرُ بِالتَّبَلِّ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٩٩٩ - وَعَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى <sup>(١)</sup> يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَعَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ الْمُجَنَّمَةِ، وَعَنِ الْحَلِيسَةِ، وَأَنْ تُوطَأَ الْحَبَالَى حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى سُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ الْمُجَنَّمَةِ، فَقَالَ: أَنْ يُنْصَبَ الطَّيْرُ أَوْ الشَّيْءُ فَيُرَى، وَسُئِلَ عَنِ الْحَلِيسَةِ فَقَالَ: الذَّنْبُ أَوْ السَّبْعُ يُدْرِكُهُ الرَّجُلُ، فَيَأْخُذُهُ مِنْهُ، فَيَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يَذْكَبَهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ بَعْضُ عُلَمَاءُنَا: يَعْنِي إِذَا حَصَلَتْ لِشَخْصٍ جَارِيَةٌ حُبْلَى، لَا يَجُوزُ وَطُؤُهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، وَكَذَا إِذَا تَزَوَّجَ حُبْلَى مِنَ الرَّثَا.

٤٠٠٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى أَنْ تُصَبَّرَ <sup>(٢)</sup> بِهِيمَةٌ أَوْ غَيْرُهَا لِلْقَتْلِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٠١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ مَنِ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٠٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٠٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوُجْهِ .....

١. قوله: - أي يوم خيبر عن كل ذي ناب الخ: قال في «الهداية»: ولا يجوز أكل ذي ناب من السباع ولا ذي مخلب من الطيور.

٢. قوله: إن تصبر بهيمة أو غيرها: أي من ذوات الروح بلا أكل وشرب حتى تموت، فقوله: «للقتل» أي لأجل قتله بالحبس الموصوف. وفي «شرح السنة»: أراد به أن يحبس الحيوان فيرمى إليه حتى يموت. كذا في «المرقاة».

٣. قوله: - نبى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه: أي في وجه كل شيء إلا الكافر حال القتال؛ فإنه قد يلجأ المسلم إلى هذه الحال.

وَعَنِ الْوَسْمِ <sup>(١)</sup> فِي الْوَجْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٠٤ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَرَّ عَلَيْهِ جِمَارٌ قَدْ وُسمَ فِي وَجْهِهِ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَّمَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٠٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَعْبُدُ اللَّهُ بِنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحَنِّكَهُ، فَوَاقَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْوَيْسَمِ <sup>(٢)</sup> يَسُمُ إِلِيلَ الصَّدَقَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي مَسَائِلِ شَيْءٍ مِنَ «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: وَيَجُوزُ قَصْدُ الْبَهَائِمِ وَكَيْفُهَا.

٤٠٠٦ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ فِي مِرْيَدٍ لَهُ فَرَأَيْتُهُ يَسُمُ شَاءَةً، حَسِبْتُهُ قَالَ: فِي آذَانِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٠٧ - وَعَنْ شَدَادِ بْنِ أُوَيْسٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا دَبَّحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الدَّبْحَ، وَلِيُجِدَ <sup>(٣)</sup> أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِيُريحَ ذَبِيحَتَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: وعن الوسم في الوجه: قال النووي: الوسم في الوجه منهى عن الإجماع، فأما وسم الأدمي فحرام لكرامته، ولأنه لا حاجة إليه، فلا يجوز تعذيبه، وأما غير الأدمي، فقال جماعة من أصحاب الشافعي: يكره. وقال البغوي: لا يجوز فأشار إلى تحريمه، وهو الظاهر لهذا الحديث؛ إذ اللعن يقتضي التحريم، وأما غير الوجه فمستحب في نَعَمِ الزكاة والخزينة، وجائز في غيرها، وإذا وسم فمستحب أن يسم الغنم في آذانها، والإبل والبقر في أصول أفخاذها، وفائدة الوسم التمييز، انتهى. وقال في «الدر المختار»: ويجوز قَصْدُ الْبَهَائِمِ وَكَيْفُهَا. اهـ. وقال في «عمدة القاري»: قال أبو حنيفة: مكروه؛ لأنه تعذيب ومثلة. وقد نبى عنها، وأجيب عنه بأن ذلك النهي عام، وحديث الوسم خاص، فوجب تقديمه. قلت: إذا علم تقارنهما يقضي الخاص على العام، وإلا فلا.

(٢) قوله: في يده الميسم يسم إيل الصدقة: أي للعلامة المميزة لها عن غيرها، وهو محمول على غير الوجه، والنهي خاص به أو بلا ضرورة. كذا في «المرواة».

(٣) قوله: وليجد أحدكم شفرته وليريح ذبيحته: لذلك قال في «الدر المختار»: وندب إحداث شفرته قبل الإضجاع، وكره بعده كالجر برجلها إلى المذبح، وذبحها من قفاها إن بقيت حية حتى تقطع العروق، وإلا لم تحل لموتها بلا ذكاة. =

٤٠٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ» <sup>(١)</sup> ذَكَاةُ أُمِّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

= وقال في «المرقاة»: يستحب أن لا يجد بحضرة الذبيحة، ولا يذبح واحدة بحضرة الأخرى، ولا يجرها إلى مذبحها. وقد قال علماءنا: وكره السلق قبل أن تبرد، وكل تعذيب بلا فائدة هذا الحديث، وكره النخع، وهو أن يبلغ السكين النخاع، وهو عرق أبيض في جوف عظم الرقبة. قيل: معنى النخع أن يمد رأسه حتى يظهر مذبحة. وقيل: إن يكسر عنقه قبل أن يسكن الاضطراب، وكل ذلك مكروه؛ لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة.

(١) قوله: ذكاة الجنين ذكاة أمه: أي ذكاة الجنين كذكاة أمه، فمن نحر ناقة أو ذبح بقرة فوجد في بطنها جنيناً ميتة لم يؤكل، أشعر أو لم يشعر، هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وهو قول زفر والحسن بن زياد رضي الله عنه. وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما: إذا تم خلقة أكل، وهو قول الشافعي رضي الله عنه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»، معناه عندهم ذكاة الأم نائية عن ذكاة الجنين. أخذته من «الهداية». وقال الإمام السرخسي في مبسوطه: وأبو حنيفة رضي الله عنه استدلل بقوله تعالى: ﴿وَالْمُنْحَقَّةُ﴾ (المائدة: ٣) فإن أحسن أحواله أن يكون حياً عند ذبح الأم فيموت باحتباس نفسه، وهذا هو المنخقة.

وقال صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم رضي الله عنه: «إذا وقعت رميتك في الماء فلا تأكل؛ فإنك لا تدري أن الماء قتله أم سهمك». فقد حرم الأكل عنده وقوع الشك في سبب زهوق الحياة، وذلك موجود في الجنين؛ فإنه لا يدري أنه مات بذبح الأم أو باحتباس نفسه. وقد يتأتى الاحتراز عنه في الجملة؛ لأنه قد يتوهم انفصاله حياً ليذبح، وعلل إبراهيم، فقال: ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسيين، ومعنى هذا أن الجنين في حكم الحياة نفس على حدة مودعة في الأم، حتى ينفصل حياً فيبقى، ولا يتوهم بقاء الجزء حياً بعد الانفصال، وكذلك بعد موت الأم يتوهم انفصال الجنين حياً، ولا يتوهم بقاء حياة الجزء بعد موت الأصل، والذكاة تصرف في الحياة، فإذا كان في حكم الحياة نفساً على حدة فيشترط فيه ذكاة على حدة.

ولا نقول: يتغذى بغذاء الأم، بل يقيه الله تعالى في بطن الأم من غير غذاء أو يوصل الله إليه الغذاء كيف شاء، ثم بعد الانفصال قد يتغذى أيضاً بغذاء الأم بواسطة اللبن، ولم يكن في حكم الجزء، ولما جعل في سائر الأحكام تبعاً لم يتصور تقرر ذلك الحكم في الأم دونها، حتى لا يتصور انفصاله حياً بعد موت الأم، ولو انفصل حياً ثم مات لم يحل عندهم، فعرفنا أنه ليس يتبع في هذا الحكم، وحقيقة المعنى فيه ما بينا أن المطلوب بالذكاة تسهيل الدم لتمييز الطاهر من النجس، وبذبح الأم لا يحصل هذا المقصود في الجنين، أو المقصود تطييب اللحم بالنضج الذي يحصل بالتوقد والتهلب، ولا يحصل ذلك في الجنين بذبح، وهذا الجواب عما قالوا: إن الذكاة تبني على التوسع.

= قلنا: نعم، ولكن لا يسقط بالعذر، كما لو قتل الكلب صيدا غما أو اختناقا، وهذا لأن المقصود لا يحصل بدون الجرح وإباحة ذبح الحامل؛ لأنه يتوهم أن يتفصل الجنين حيا فيذبح، ولأن المقصود لحم الأم، وذبح الحيوان لغرض صحيح حلال، كما لو ذبح ما ليس بمأكول لمقصود الجلد، والمراد بالحديث التشبيه لا النية أي ذكاة الجنين كذكاة أمه. ألا ترى أنه ذكر الجنين أولا ولو كان المراد النية لذكر النابت أولا دون المندوب عنه، كما قيل في الألفاظ الذي استشهد بها، ومثل هذا يذكر للتشبيه، يقال: فلان شبيه أبيه وخط فلان خط أبيه. وقال القائل: وعيناك عيناهما وجيدك جيدهما سوى أن عظم الساق مثلك دقيق.

والمراد التشبيه، ويصح هذا التأويل في الرواية بالنصب؛ فإن المتزوع حرف الكاف، قال الله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ (النمل: ٨٨) أي كمر السحاب، ويحتمل الباء أيضا، ولكن إن جعلنا المتزوع حرف الكاف لم يحل الجنين، وإن جعلناه حرف الباء يحل، ومتى اجتمع الموجب للحل والموجب للمحرمة يغلب الموجب للحل، والحديث مع القصة لا يكاد يصح، ولو ثبت فالمراد من قوهم: فيخرج من بطنها جنين ميت أي مشرف على الموت، قال الله تعالى: ﴿وَأَنكَ مَيِّتٌ وَأَتْلَهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: ٣٠) ومعنى قوله يَخْرُجُ: «كلوه» أي اذبحوه وكلوه، والمراد بالفراش الصغار، فلا يتناول الجنين، ولئن كان المراد به الجنين ففيه بيان أن الجنين مأكول، وبه نقول، ولكن عند وجود الشرط فيه، وهو أن يتفصل حيا فيذبح فيحل به، انتهى.

وقال في «المراقبة»: حديث أبي سبيد الخدري فنجد في بطنها الجنين أنلقه أم نأكله، قال: كلوه إن شئتم، فالظاهر فيه أن وجه ترددهم هو أن الجنين هل يحل ذبحه أم لا؟ نظرا إلى الرحمة والشفقة عليه؛ لكونه صغيرا، وحاصل الجواب: أنه لا فرق بين الجنين وأمّه في الذكاة؛ لأن كلا منهما ذات روح. وقد أحلها الله لنا بالذبح، وإلا فالمتبادر من كونه ميتة أن لا يحل أكله لشموله؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: ٣) فلا وجه لسؤالهم حينئذ. قال في «البدائع»: وعلى هذا يخرج الجنين إذا خرج بعد ذبح أمه إن خرج حيا فذكي يحل، وإن مات قبل الذبح لا يؤكل بلا خلاف. قال في «بذل المجهود»: قلت: ولكن حكى الشامي عن «الكفاية»: إن تقارنت الولادة يكره ذبحها، وهذا الفرع لقول الإمام، وإذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدارا يقدر على ذبحه فمات يؤكل، وهو تقرير على قولها اهـ.

وهذا يخالف عموم قول «البدائع»: وإن مات قبل الذبح لا يؤكل بلا خلاف، وإن خرج ميتا، فإن لم يكن كامل الخلق لا يؤكل أيضا في قوهم جميعا؛ لأنه بمعنى المضغة، وإن كان كامل الخلق اختلف فيه، قال أبو حنيفة رحمته: لا يؤكل، وهو قول زفر والحسن بن زياد رحمتهما. وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمتهما: لا بأس بأكله، واحتجوا بحديث: =

وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: حَمَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى التَّشْبِيهِ، أَيْ كَذَكَاءِ أُمِّهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ رُويَ بِالتَّصْبِ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى فِي التَّشْبِيهِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَقْدِيمُ ذَكَاءِ الْجَنِينِ، وَتُوَيْدُهُ مَا رُويَ فِي «مَوْطَأٍ» مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ ذَكَاءُ نَفْسٍ ذَكَاءَ نَفْسَيْنِ.

= «ذكاة الجنين ذكاه أمه»، فيقتضي إنه يتذكى بذكاة أمه، ولأنه تبع لأمه حقيقة وحكمًا، والحكم في التبع يثبت بعله الأصل، ولأبي حنيفة قوله تعالى: ﴿خُرِمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ (المائدة: ٣) والجنين ميتة؛ لأنه لا حياة فيه، والميتة ما لا حياة فيه، فيدخل تحت النص، فإن قيل: الميتة اسم لزالل الحياة فيستدعي تقدم الحياة، وهذا لا يعلم في الجنين؛ فالجواب: أن تقدم الحياة ليس بشرط لإطلاق اسم الميت، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨) على أنا سلمنا ذلك فلا بأس به؛ لأنه يحتمل أنه كان حيا فمات بموت الأم، ويحتمل أنه لم يكن فيحرم احتياطًا، ولأنه أصل في الحياة، فيكون له أصل في الذكاة.

والدليل على أنه أصل في الحياة أنه يتصور بقاءه حيا بعد ذبح الأم، ولو كان تبعًا للأم في الحياة لما تصور بقاءه حيا بعد زوال الحياة عن الأم، وإذا كان أصلًا في الحياة يكون أصلًا في الذكاة؛ لأن الذكاة تفويت الحياة، ولأنه إذا تصور بقاءه حيا بعد ذبح الأم لم يكن ذبح الأم سببًا لخروج الدم عنه؛ إذ لو كان لما تصور بقاءه حيا بعد ذبح الأم؛ إذ الحيوان الدموي لا يعيش بدون الدم عادةً، فيبقى الدم المسفوح فيه، ولهذا إذا جرح يسيل منه الدم، وإنه حرام؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ذَمًا مَسْفُوحًا﴾ (الأنعام: ١٤٥) وقوله عز شأنه: ﴿خُرِمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ (المائدة: ٣)، ولا يمكن التمييز بين لحمه ودمه فيحرم اللحم أيضًا.

وأما الحديث فقد روي بنصب الذكاة الثانية، معناه كذكاة أمه؛ إذ التشبيه قد يكون بحرف التشبيه وقد يكون بحذف حرف التشبيه، قال تعالى: ﴿وَهُيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ (النمل: ٨٨). وقال عز شأنه: ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَنْظَرًا لَمُعَدِّي عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ (محمد: ٢٠) أي كنظر المغشي عليه، وهذا حجة عليكم؛ لأن تشبيه ذكاة الجنين بذكاة أمه يقتضي استوائهما في الافتقار إلى الذكاة، ورواية الرفع تحتمل التشبيه أيضًا، قال الله تعالى: ﴿وَجَنَّةٌ غَرَضُهَا لَشَمَوَاتُ الْأَرْضِ﴾ (آل عمران: ١٣٣) أي عرضها كعرض السموات والأرض، فيكون حجة عليكم، وتحتمل النيابة كما قالوا، فلا تكون حجة مع الاحتمال معه أنه من أخبار الأحاد، ورد فيها نعم به البلوى، وأنه دليل عدم الثبوت؛ إذ لو كان ثابتًا لاشتهر.

٤٠٠٩ - وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْحَيْتَانُ <sup>(١)</sup> وَالْجَزَادُ ذِي كُلَّهُ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٤٠١٠ - وَعَنْ جَابِرٍ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فِكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَفًا فَلَا تَأْكُلُوهُ»، وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانِ، فَهُوَ يُقَالُ، كَذَا قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ: حَدِيثُ جَابِرٍ عليه السلام: «مَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْبَحْرِ إِلَّا وَقَدْ ذَكَّاهَا اللَّهُ لِيَنِي آدَمَ» فِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

(١) قوله: الحيتان والجراد ذكي كله: يعني عندنا لا يؤكل مائي إلا السمك غير طاف، المراد بالهائي مائي المولد والمعاش، دون بري المولد مائي المعاش كبعض الطيور؛ فإنه يؤكل. وقال مالك والشافعي وجماعة منهم عبد الرحمن بن أبي ليلى: يؤكل جميع حيوان البحر حتى الجريت والسباع والكلب والإنسان، واستثنى بعض الهالكية الكلب والخنزير، لهم قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَبْدُ الْبَحْرِ﴾ (البقرة: ٩٦) من غير فصل، وقوله ﷺ في البحر: «هو الظهور مازه والحل ميتته». ولنا قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُمْ عَلَيْهِمْ الْحَبِيبُ﴾ (الأعراف: ١٥٧) وما سوى السمك خبيث، ونهى النبي ﷺ عن التداوي بدواء اتخذ فيه الضفدع، وعن بيع السرطان، والصيد في الآية محمولة على الاصطياد، وهو مباح فيما لا يحل أكله، والميتة المذكورة في الحديث محمولة على السمك، وهو مستثنى لقوله ﷺ: «أحللت لنا ميتتان ودمان. أما الميتتان فالسمك والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال»

والنصوص على تحريم السباع والخنزير مطلقه، فتناول البري والبحري. واعلم أنه قال في «ملا مسكين» وغيره: إن الخلاف في البيع والأكل واحد. وقال الزيلعي: ينبغي أن يميز بيبعه بالإجماع لطهارته، وقوله: «غير طاف» أي يؤكل السمك حال كونه غير طاف، وأما الطافي فلا يؤكل عندنا. وقال مالك والشافعي: لا بأس بالسمك الطافي؛ لأن ميتة البحر حلال للحديث، ولنا قوله ﷺ: «ما نضب عنه الماء فكلوا، وما طفا فلا تأكلوا». ولا دليل لهما فيما روي؛ لأن المراد بميتة البحر ما لفظه حتى يكون موته مضافا إلى البحر، ولا يتناول ما مات فيه بمرض أو نحوه، والطافي هو الذي مات في الماء حتف أنفه، فيعملو، ويظهر منقلبا على ظهره، فإن كان ظهره من فوق فليس بطاف، فيؤكل ما في بطن الطافي، وهو اسم فاعل من طفا الشيء فوق الماء يطفو طفوا إذا علا، والأصل في هذا أن ما عرف سبب موته كلفظ البحر أو بحسه في مكان كالخطيرة الصغيرة بحيث يمكن أخذه من غير حيلة أو ابتلاع سمكة أو قتل طير الماء إياها أو إجماد الماء عليها حل أكلها؛ لأن سبب موتها معلوم، ولو ماتت من شدة حر الماء أو برده أو انحسر الماء عن بعضه =

## بَابُ ذِكْرِ الْكَلْبِ

٤٠١١ - عن ابن عمر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ افْتَتَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَارَ نَقْصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَوْطَأِ»: يُكْرَهُ<sup>(١)</sup> افْتِنَاءُ الْكَلْبِ لِغَيْرِ مَنْفَعَةٍ، فَأَمَّا كَلْبُ<sup>(٢)</sup> الزَّرْعِ أَوْ الصَّرْعِ أَوْ الصَّيْدِ أَوْ الْحَرْسِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

= ومات، روى هشام عن محمد: إن كان رأسه على الماء لا يؤكل، وإن كان ذنبه في الماء ورأسه انحسر عنه الماء يؤكل؛ لأن خروج رأسه من الماء سبب لموته، فكان معلوما بخلاف خروج ذنبه، فحاصله أن الشرط فيه أن يعلم سبب موته حتى لو أبان عضوا بضرب؛ فإنه يؤكل ويؤكل العضو، ملقط من شروح «الكتز».

(١) قوله: يكره اقتناء الكلب لغير منفعة: هذا بالإجماع، وأما بيعه فلا يجوز عند الشافعي مطلقاً، وبه قال أحمد، وعند بعض المالكية يجوز بيع الكلب المأذون بإمساكه، وعندنا يجوز مطلقاً إلا إذا كان عقوراً لا يقبل التعليم، دللنا أحاديث «النسائي» و«مسند أبي حنيفة» و«البيهقي»، وسائر الأدلة المذكورة في «الهداية» وشروحه. كذا في «التعليق الممجد». وكتب مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقدته في هامش «الهداية»: ههنا بحث، وهو أن الدليل أخص من الدعوى، فإن المدعى جواز بيع الكلب مطلقاً، والحديث يفيد جواز بيع كلب الصيد والماشية لا غير، وأجيب عنه بوجوه، الأول: ما اختاره في «النهاية» من أن إيراد هذا الحديث لإبطال مذهب الخصم؛ إذ هو يدعي شمول عدم الجواز، وأما إثبات المدعى فبحديث ذكره في «الأسرار» برواية عبد الله بن عمرو بن العاص: «أنه قضى<sup>س</sup> في كلب بأربعين درهماً»، ذكره مطلقاً من غير تخصيص في أنواع الكلاب في التضمين، وتضمن المؤتلف دليل على تقومه. والثاني: ما اختاره في «الكفاية» وغيره، وهو أن الحديث يدل على جواز بيع جميع الكلاب؛ لأن كل كلب يصلح لحراسة الماشية؛ إذ من عادة الكلاب نباها عند حس الذئب أو السارق. والثالث: أن ما وراء كلب الصيد والماشية ملحق به دلالة، فتدبر.

(٢) قوله: فأما كلب الزرع إلخ: قال في «العالمكية»: ويجب أن يعلم بأن اقتناء الكلب لأجل الحرس جائز شرعاً، وكذلك اقتنائه للاصطياد مباح، وكذلك اقتنائه لحفظ الزرع والماشية جائز. كذا في «الذخيرة».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ. وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه نَحْوَهُ. وَقَالَ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ»: سَنَدُ النَّسَائِيِّ جَيِّدٌ. وَرَوَى <sup>(١)</sup> أَبُو حَنِيفَةَ فِي مُسْنَدِهِ عَنِ الْهَيْثَمِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيْدِ. وَهَذَا سَنَدٌ جَيِّدٌ، فَإِنَّ الْهَيْثَمَ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ مِنْ أَثْبَاتِ الثَّابِعِينَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى فِي كَلْبِ صَيْدٍ قَتَلَهُ رَجُلٌ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَقَضَى فِي كَلْبِ مَاشِيَةٍ بِكَبْشٍ.

٤٠١٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَعْقِلٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا كُلِّهَا، فَاقْتُلُوا <sup>(٢)</sup> مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَيْهيمٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: روى أبو حنيفة إلخ: قال في «فتح القدير»: فهذا الحديث على رأيهم يصلح تخصصًا، والمخصص بيان للمراد العام فيجوز، وإن كان دونه في القوة عندهم، حتى أجازوا تخصيص العام والقاطع بخبر الواحد ابتداء، فبطل مدعاهم من عموم منع البيع، ثم دليل التخصيص مما يعلل تعليل إخراج كلب الصيد ساطع أنه لكونه منتفعًا بخصوص الاصطيد ملغى، فصار الكلب المنتفع به خارجًا، سواء انتفع به في صيد أو حراسة ماشية.

(٢) قوله: فقتلوا منها كل أسود بهيم: وقال النووي والعيني: أجمعوا على قتل العقور، واختلفوا فيما لا ضرر فيه، فأخذ مالك وأصحابه وكثير من العلماء جواز قتل الكلاب إلا ما استثنى منها، ولم يرو الأمر بقتل ما عدا المستثنى منسوخًا بل محكمًا. وقال في «المسوى» كان قتل الكلاب في صدر الإسلام لعموم البلوى باقتنائها، فكانوا لا يتركون اقتنائها إلا بالقتل. وقيل: خصت المدينة بقتل ما فيها من الكلاب من حيث إن المدينة كانت مهبط الملائكة بالوحي، وهم لا يدخلون بيتًا فيه كلب، ثم نسخ، وقال: إنها أمة من الأمم. وقال إمام الحرمين: أمر النبي صلى الله عليه وسلم أولاً بقتلها كلها، ثم نسخ ذلك إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النهي من قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها حتى الأسود البهيم؛ لذلك قال في «مسائل شتى» من «الدر المختار»: جاز قتل ما يضر منها ككلب عقور وهرة تضر. وقال في «العالمية»: قرية فيها كلاب كثيرة، ولأهل القرية منها ضرر، يؤمر أرباب الكلاب أن يقتلوا الكلاب، فإن أبوا رفع الأمر إلى القاضي حتى يلزمهم ذلك. كذا في «محيط السرخسي».



وَرَزَاذُ التَّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيُّ: وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَرْتَبُطُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ كَلْبَ عَنَمٍ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِقَتْلِ الْكِلَابِ حَتَّى إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْدُمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي الثَّقَلَتَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ». وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: أَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَوَّلًا بِقَتْلِهَا كُلِّهَا، ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ إِلَّا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ الشَّرْعُ عَلَى النَّهْيِ مِنْ قَتْلِ جَمِيعِ الْكِلَابِ الَّتِي لَا ضَرَرَ فِيهَا حَتَّى الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ.

٤٠١٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ. رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

### بَابُ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَمَا يَحْرُمُ

٤٠١٤ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتْرَكُونَ أَشْيَاءَ تَقْدُرُ، فَبَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهٖ وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ وَأَحَلَّ حَلَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، فَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، وَتَلَا: ﴿قُلْ لَا<sup>(٢)</sup> أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى ظَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْنَةً﴾<sup>(٣)</sup> الْآيَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠١٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى <sup>(٤)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ

١٠٠. قوله: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التحريش بين البهائم: قال في «بذل المجهود»: التحريش: هو الإغراء وتهييج بعضها على بعض، كما يفعل بين الجبال والكلاب والديوك وغيرها، وإنها نهي عن ذلك؛ لأنه من الملاهي، وفيه إيلاء الدواب وإهلاكهم، وإن كان بشرط من الجانبين فهو قمار أيضًا.

١٠١. قوله: قل لا أجد فيها أوحى إلي الخ: وفيه تنبيه على أن التحريم إنما يعلم بالوحي لا بالهوى. كذا في «المراقبة».

١٠٢. قوله: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ: يعني لا يحل ذو ناب يصيد بنابه، فخرج نحو البعير أو مخلب يصيد بمخلبه أي ظفره، فخرج نحو الحمامة، «من سُبُع» بيان لذي ناب، والسبع: كل مختطف متعبد جارح قاتل عادة، «أو طير» =

ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الظَّيْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكُلُهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠١٧ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ رَأَى حِمَارًا وَحْشِيًّا فَقَعَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟» قَالَ: مَعَنَا رِجْلُهُ فَأَخَذَهَا فَأَكَلَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠١٨ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠١٩ - وَعَنْ زَاهِرِ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: إِنِّي لَأَوْقِدُ تَحْتَ الْقُدُورِ بِلَحْمِ الْخُمُرِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَاكُمْ عَنْ لَحْمِ الْخُمُرِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٠٢٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: حَرَّمَ <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ الْخُمَرَ الْإِنْسِيَّةَ وَلَحْمَ الْبِغَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلَّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الظَّيْرِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٠٢١ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى <sup>(٢)</sup> عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ

= بيان لذي مخلب، ولا الحشرات: هي صغار دواب الأرض، واحدها حشرة، «والحمر الأهلية» بخلاف الوحشية، فإنها ولبنها حلال. قاله في «الدر المختار». وقال في «رد المحتار»: وفي «الكفاية»: والمؤثر في الحرمة الإبداء، وهو طَوْرًا يكون بالناب وتارة يكون بالمخلب، أو الخبث وهو قد يكون خلقه كما في الحشرات والهوام. وقد يكون بعارض كما في الجلالة. والسر فيه أن طبيعة هذه الأشياء مذمومة شرعًا فيخشى أن يتولد من لحمها شيء من طبايعها فيحرم إكراما لبني آدم، كما أنه يحل ما أحل إكراما له، عن الحموي، انتهى. وقال في «المهذبة»: ويدخل في هذا الحديث الضبع والثعلب، فيكون الحديث حجة على الشافعي في إباحتهما إحداه. وقال الزيلعي: وما روي أنه ﷺ بإباحة أكلها محمول على الابتداء، انتهى. وفي «شرح السنة»: كل حيوان لا يحل أكله، فلا يحل شرب لبنه إلا الأدميات، يعني للأطفال، وكل طير لا يحل لحمه لا يحل بيضه. كذا في «المراقبة».

(١) قوله: حرم رسول الله ﷺ يعني يوم خيبر الحمر الإنسانية ولحم البغال. وقال في «الدر المختار»: لا يحل الحمر الأهلية والبغل الذي أمه حارة، فلو أمه بقرة أكل اتفاقا، ولو فرسا فكأمر.

(٢) قوله: نهى عن أكل لحوم الخيل إلخ: وقال في «بذل المجهود»: اختلفت الروايات عن الإمام أبي حنيفة رحمته الله في لحوم الخيل، فعلى رواية الحسن عنه أنه يحرم أكل لحم الخيل، وأما على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه يكره أكله، =

= ولم يطلق التحريم لاختلاف الأحاديث المروية في الباب واختلاف السلف، وكرهها احتياطاً لباب الحرمة، وأما الاستدلال لأبي حنيفة رحمه الله عليه على رواية الحسن بالكتاب، فيقول جلي شأنه: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (النحل: ٨) واستدل به ابن عباس على كراهة أكلها، وهو أنه سئل عن لحم الخيل، فقرأ بهذه الآية، ولم يقل تبارك وتعالى: «لتأكلوها».

وأما السنة فما روي عن جابر رضي الله عنه: لما كان يوم خيبر أصاب الناس مجاعة، فأخذوا الخمر الأهلية فذبحوها، فحرم رسول الله ﷺ لحوم الخمر الإنسية، ولحوم الخيل، الحديث. وعن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير»، وعن المقدم بن معديكرب: أن النبي ﷺ قال: «حرم عليكم الخمار الأهلي وخيلها». وهذا نص على التحريم، وبالإجماع وهو أن البغل حرام بالإجماع، وهو ولد الفرس، فلو كانت أمه حلالاً لكان هو حلالاً أيضاً؛ لأن حكم الولد حكم أمه؛ لأنه منها، وهو كبعضها، فلما كان لحم الفرس حراماً كان لحم البغل كذلك.

وأما ما ورد من الأحاديث في باب الإذن والإباحة فيحتمل أنه كان ذلك في الحال التي كان يؤكل فيها الخمر يوم خيبر، وكانت الخيل تؤكل في ذلك الوقت، ثم حرمت، يدل عليه ما روي عن الزهري أنه قال: ما علمنا الخيل أكلت إلا في حصار، وعن الحسن أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يأكلون لحوم الخيل في مغازيهم، فهذا يدل على أنهم كانوا يأكلونها حال الضرورة، كما قال الزهري، أو يحمل على هذا عملاً بالدليل صيانة لها عن التناقض أو يرجح الحاضر على المبيح احتياطاً، وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم قوله: «وإذن لنا في لحوم الخيل» فيه تصريح بأنه كان ذلك يوم خيبر، والرواية الآتية تفسر المراد بالإذن أنه كان تقريراً منه ﷺ، ثم إن خالد روى التحريم، ولا شك في أنه أسلم بعد خيبر، فلم تكن رواية التحريم إلا متأخرة، والأصل في رواية الصحابي أنه سمع من غير واسطة، واحتمال الوسطة عيول عن الظاهر، فلا يسلم من غير ضرورة انتهى.

وقال في «الدر المختار» لا تحل الخيل عنده، وعندهما والشافعي تحل. وقيل: إن أبا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة أيام، وعليه الفتوى اهـ. وقال في «رد المحتار»: فهو مكروه كراهة تنزيه، وهو ظاهر الروية، كما في «كفاية البيهقي» وهو الصحيح على ما ذكره فخر الإسلام وغيره، «فهستاني». ثم نقل تصحيح كراهة التحريم عن «الخلاصة» و«الهداية» و«المحيط» و«المغني» و«قاضي خان» و«العمادي» وغيرهم، وعليه المتون، وأفاد أبو السعود أنه على الأول لا خلاف بين الإمام وصاحبيه؛ لأنها وإن قالوا بالحل لكن مع كراهة التنزيه، كما صرح به في «الشرنبلالية» عن «البرهان»، قال ط: والخلاف في خيل البر، أما البحر فلا تؤكل اتفاقاً.

وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي.

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْخُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْحَيْلِ.

٤٠٢٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَنْفَجَنَا أَرْثَبَا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِوَرِكَيْهَا وَفَخَذَهَا، فَقَبِلَهُ. <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْلٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى <sup>(٢)</sup> عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبِّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَسَكَتَ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ فَهُوَ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ عِنْدَهُ.

(١) قوله: فقبله: قال في «كتاب الرحمة في اختلاف الأئمة»: إن الأرب حلال بالانفاق. كذا في «المروقة».

(٢) قوله: نهى عن أكل لحم الضب: يقال للضب في الفارسية: «سومار». وفي الهندية «گوه». وهذه مكروهة عندنا. وقال فقهاؤنا بكرهه تحريمه، ومحدثونا بكرهه تنزيهه. وقال الشافعي وغيره: إنها حلال، ونقول: إنه صلى الله عليه وسلم كان متوقفاً في أول الزمان، ثم استقر رأيه على تركه. وقال الشافعية: إن النهي كان أولاً ثم أجاز النبي صلى الله عليه وسلم، وأقوال الأحاديث الصحاح في الإجازة والنهي موجودة، والخلاف في الترتيب، ويكفي ما ذكره مسلم في كتابه؛ فإنه ذكر النهي آخرًا. قاله في «العرف الشذي». وقال في «بذل المجهود»: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أباحه أولاً، ولكن ترك أكله تقدراً، واعتذر بأنه لم يكن في أرض قومي فأجذني أعافه، ثم تردد فيه باحتيال كونها من الممسوخات، فلم يأمر فيه بشيء ولم ينه عنه، فكان في حكم الإباحة الأصلية، ثم بعد ذلك نهى عنه، فصار حراماً، وهذا الوجه أولى؛ لأن فيه تغليب الحظر على الإباحة.

(٣) قوله: وسكت عليه إلخ: قال المنذري: في إسناده إسماعيل بن عياش وضمضم بن زرعة، وفيها مقال، قلنا: إسماعيل إذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحاً حجة كما صرحوا، وضمضم حمصي فهو شامي؛ لأن حصص من الشام. وقد اعترف البيهقي نفسه بأن حديثه عن الشاميين صحيح في ترك الوضوء من الدم، ولذا سكت عليه أبو داود، فهو حسن أو صحيح عنده. وقد صرح البخاري وابن معين وغيرهما أن حديثه عنهم صحيح، وأما ضمضم فجملته القول فيه: إنه صدوق بهم، وهذه الصفة موجودة في كثير من رجال الصحيحين، فالحديث صحيح. وقال العيني: وقد صحح الترمذي لابن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة، فقد صحَّ الإسناد. كذا في «تسنيق النظام».

وَقَالَ فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: وَمَا رُوِيَ مِنْ أَكْلِهِ تَحْمُولٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

٤٠٢٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ <sup>(١)</sup> رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ لَحْمَ الدَّجَاجِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٢٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سَبِّ الدِّيَكِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ يُؤَدِّنُ بِالصَّلَاةِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤٠٢٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الدِّيَكَ فَإِنَّهُ يُوقِظُ لِلصَّلَاةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٢٧ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، كُنَّا نَأْكُلُ <sup>(٢)</sup> مَعَهُ الْجَرَادَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٢٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، الْمَيْتَتَانِ: الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ» <sup>(٣)</sup> وَدَمَانِ: الْكَيْدُ وَالطَّحَالُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارِقُطَنِي.

(١) قوله: رأيت رسول الله ﷺ يأكل لحم الدجاج: قال في «عمدة القاري»: وفي الحديث جواز أكل لحم الدجاج. وفي «التوضيح»: قام الإجماع على حله.

(٢) قوله: كنا نأكل معه الجراد: قال في «عمدة القاري»: وأجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية، إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيته، واختلفوا في صفتها، ف قيل: يقطع رأسه. وقال ابن وهب: أخذه ذكاته، وعن مالك إذا أخذه حياً، ثم قطع رأسه أو شواه أو قلاه فلا بأس بأكله، وما أخذه حياً فغفل عنه حتى مات لا يؤكل، وذكر الطحاوي في كتاب الصيد أن أبا حنيفة رضي الله عنه قيل له: رأيت الجراد هو عندك بمنزلة السمك، من أصاب منه شيئاً أكله، سمى أو لم يسم؟ قال: نعم. قلت: وأينما وجدت الجراد أكله؟ قال: نعم. قلت: وإن وجدته ميتاً على الأرض؟ قال: نعم. قلت: وإن أصابه مطر فقتله؟ قال: نعم، لا يحرم الجراد شيء على حال، انتهى. كذا في «الهداية».

(٣) قوله: الميتين الحوت والجراد: وقال الأئمة الأربعة: يحل أكل الجراد، سواء مات حتف أنفه أو بذكاة أو باصطياد مجوسي أو مسلم، قطع شيء منه أم لا، وعن أحمد إذا قتله البرد لم يؤكل، وملخص مذهب مالك: أنه إن قُطعت رأسه حل وإلا فلا. والدليل على عموم حله قوله ﷺ: «أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ». كذا في «المراقبة».

٤٠٢٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَزَوْنَا جَيْشَ الْحَبِيطِ وَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَجُعْنَا جُوعًا شَدِيدًا، فَأَلَقَى الْبَحْرُ حُوتًا مِثْلًا لَمْ تَرِ مِثْلَهُ، يُقَالُ لَهُ الْعَنْبُرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ، فَمَرَّ الرَّايِبُ تَحْتَهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «كُلُوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ إِلَيْكُمْ، وَأَطْعِمُوا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ»، قَالَ: فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ، فَأَكَلَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَمَّا لَقِظَ الْبَحْرُ، فَتَنَاهَا عَنْ أَكْلِهِ، قَالَ نَافِعٌ: ثُمَّ انْقَلَبَ عَبْدُ اللَّهِ، فَدَعَا بِالْمُصْحَفِ، فَقَرَأَ: «أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعْنَا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ» (مائدة: ٩٦). قَالَ نَافِعٌ: فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ الْآخِرُ نَأْخُذُ، لَا بَأْسَ بِمَا لَقِظَهُ الْبَحْرُ، وَبِمَا حَسَرَ عَنْهُ الْمَاءُ، إِنَّمَا يَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ الطَّافِي. وَهُوَ <sup>(١)</sup> قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَهْمَانَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

٤٠٣٠ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ <sup>(٢)</sup> فِيهِ وَطَفًا فَلَا تَأْكُلُوهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة الخ: وهو قول جابر وعلي وابن عباس وسعيد بن المسيب وأبي الشعثاء والنخعي وطاوس والزهري، ذكر عنهم ذلك ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وغيرهما، وأخرج الدارقطني والبيهقي بإحالة الطائي عن أبي بكر وأبي أيوب، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وبعض التابعين أخذوا من إطلاق حديث: «هو الظهور مذوه الحل ميتة»، وحديث: «أحلت لنا ميتتان ودمان، أما الميتتان فالسمك والجراد، وأما الدمان فالكبد وانطحال». أخرجه ابن ماجه وأحمد وعبد بن حميد والدارقطني وابن مردويه وغيرهم، وأجاب عنه أصحابنا بأن ميتة البحر ما لفظه البحر أو انحسر الماء عنه، ليكون موته مضافا إلى البحر، لا ما مات فيه حنف أنفه من غير آفة وطفا على الماء. كذا في «البنية» و«الدرية». قاله في «التعليق الممجّد».

(٢) قوله: وما مات فيه وطفًا فلا تأكلوه: في «شرح السنة»: اختلفوا في إباحة السمك الطافي، فأباحه جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال مالك والشافعي، وكرهه جماعة منهم، روي ذلك عن جابر وابن عباس وأصحاب أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ مُحْيِي السُّنَّةِ: الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى جَابِرٍ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: لَا يَضُرُّ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَوْقُوفِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ.

٤٠٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٠٣٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَامْقُلُوهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءً، فَإِنَّهُ يَنْتَقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٣٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الطَّعَامِ فَامْقُلُوهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ سَمًا وَفِي الْآخَرِ شِفَاءً، وَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السَّمَ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٤٠٣٤ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها أَنَّ فَارَةَ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

بقوله: إذ وقع الذباب في إناء أحدكم إبعثه في «شرح السنة»: فيه دليل على أن الذباب طاهر، وكذلك أجسام جميع الحيوانات إلا ما دل عليه السنة من الكلب والخنزير، وفيه دليل على أن ما لا نفس له سائلة إذا مات في ماء قليل أو شراب لم ينجسه، وذلك مثل الذباب والنحل والعقرب والخنفسا والزنبور ونحوها، وهذا لأن غمس الذباب في الإناء قد يأتي عليه، فلو كان ينجسه إذا مات فيه لم يأمره بالغمس للخوف من تنجيس الطعام، وهذا قول عامة الفقهاء. وقال في «اختلاف الأئمة»: لا يفسد الرائحة عند أبي حنيفة - ومالك - وأنه طاهر في نفسه، والراجح من مذهب الشافعي أنه لا ينجس الرائحة، ولكنه ينجس في نفسه بالموت، وهذا مذهب أحمد. كذا في «المراقبة». وقال فيه في موضع آخر: وفي «حياة الحيوان»: كل أنواع الذباب يحرم أكلها، وفيه وجه أنه يحل أكلها، حكاه الرافعي. وفي «الإحياء»: لو وقعت ذبابة أو نملة في قدر طيبخ وتموي أجزاءه لم يحرم أكل ذلك الطيبخ؛ لأن تحريم أكل الذباب والنمل ونحوه إنما كان للاستعداد، وهذا لا يعد استعداداً.

عَنْهَا، فَقَالَ: «أَلْقُوهَا»<sup>(١)</sup> وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ فِي كِتَابِيهِ «الْمُسْكِل» وَ«الْخِتَالِ الْعُلَمَاءِ» بِسَنَدٍ رِجَالُهُ نَقَاتٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ فَارَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَامِداً فَخُذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَأَلْقُوهُ، وَإِنْ كَانَ ذَائِباً أَوْ مَائِغاً فَاسْتَصْبِحُوا بِهِ أَوْ فَاسْتَنْفَعُوا بِهِ».

وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ صَاحِبُ «الْمُهَيْدِ» أَيضاً، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِيُّ: وَالْبَيْعُ مِنْ بَابِ الْإِنْتِفَاعِ. وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَبْعُوهُ وَيَبْنُو لِمَنْ تَبْعُونَهُ مِنْهُ، وَلَا تَبْعُوهُ مِنْ مُسْلِمٍ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَنِ الْقَاسِمِ وَسَالِمٍ أَنَّهُمَا أَجَارَا بَيْعَهُ وَأَكَلَ ثَمَنِهِ بَعْدَ الْبَيَانِ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: «فَلَا تَقْرُبُوهُ» أَكْلاً وَطَعْماً لَا انْتِفَاعاً.

٤٠٣٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «اقْتُلُوا<sup>(٢)</sup> الْحَيَاتِ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يَظْمِسَانِ الْبَصَرَ، وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبْلَ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَيْنَا أَنَا أَطَارِدُ حَيَةً أَقْتُلُهَا نَادَانِي أَبُو لُبَابَةَ: لَا تَقْتُلُهَا، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَاتِ، فَقَالَ: إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ، وَهُنَّ الْعَوَامِرُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ألقوها وما حولها وكلوه. وقال في «عمدة القاري»: وقام الإجماع على أن هذا حكم السمن الجامد، وأما اللائع من السمن وسائر اللائعات فلا خلاف في أنه إذا وقع فيه فارة أو نحو ذلك لا يؤكل منها شيء، واختلفوا في بيعه والانتفاع به، فقال الحسن بن صالح وأحمد: لا يباع، ولا يتفع به شيء منه كما لا يؤكل. وقال الثوري ومالك والشافعي: يجوز الاستصباح والانتفاع في الصابون وغيره، ولا يجوز بيعه ولا أكله. وقال أبو حنيفة وأصحابه والليث: يتفع به في كل شيء ما عدا الأكل، ويجوز بيعه بشرط البيان، ولنا حديث الطحاوي ومرويات أبي موسى وابن وهب.

(٢) قوله: اقتلوا الحيات إلخ: وقال في «رد المحتار»: قال الطحاوي: لا بأس بقتل الكل؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم عهد مع الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته فإذا دخلوا، فقد نقضوا العهد فلا ذمة لهم، والأولى هو الأعداء والإنذار، فيقال: ارجع باذن الله، فإن أبى قتله أهد. يعني الإنذار في غير الصلاة، «بحر». قال في «الحلية»: ووافق الطحاوي غير واحد آخرهم شيخنا، يعني ابن الهمام، فقال: والحق أن الحل ثابت إلا أن الأولى الإسكاف عما فيه علامة الجن، لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم.



وَقَالَ فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: فِيهِ الْأَمْرُ بِالْقَتْلِ لِلِإِبَاحَةِ، لِأَنَّهُ مَنْفَعَةٌ لَنَا، فَلَا وَلَى تَرْكُ الْحَيَّةِ النَّيْضَاءِ لِحَرْفِ الْأَدَى.

٤٠٣٦ - وَعَنِ الْعَبَّاسِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَكُنَّسَ زَمْرَمَ، وَإِنَّ فِيهَا مِنْ هَذِهِ الْجِنَانِ، يَعْنِي الْحَيَّاتِ الصَّغَارَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهِنَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٣٧ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ كُلَّهَا، إِلَّا الْجَانَّ»<sup>(١)</sup> الْأَبْيَضَ الَّذِي كَأَنَّهُ قُضِيبُ فَضَّةٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٣٨ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا رَفَعَ الْحَدِيثَ إِنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ، وَقَالَ: «مَنْ تَرَكَهُنَّ»<sup>(٢)</sup> خَشْيَةً تَأْتِي فَلَيْسَ مِنَّا. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤٠٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا سَأَلْتَاهُمْ مِنْهُ حَارَبَتَاهُمْ، وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهُمْ خِيفَةً فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٤٠ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ كُلَّهَا، فَمَنْ خَافَ فَأَرَاهُنَّ فَلَيْسَ مِنِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي.

٤٠٤١ - وَعَنْ أَبِي السَّائِبِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ إِذْ سَمِعْنَا نَحْتَ سَرِيرِهِ حَرَكَةً، فَتَنْظَرْنَا فَإِذَا فِيهِ حَيَّةٌ، فَوَثِمْتُ لِأَقْتُلَهَا وَأَبُو سَعِيدٍ يُصَلِّي، فَأَشَارَ إِلَيَّ أَنْ أَجْلِسَ فَجَلَسْتُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَشَارَ إِلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: أَتَرَى هَذَا

(١) قوله: إلا الجان الأبيض إلح: قال في «المراقبة»: وعند الحنفية ينبغي أن لا تقتل الحية البيضاء، فإنها من الجن. وقال الطحاوي: لا بأس بقتل الجميع، والأولى هو الإنذار.

(٢) قوله: من تركهن خشية تأثر فليس منا: قال شارح: قد جرت العادة على نهج الجاهلية بأن يقال: لا تقتلوا الحيات، فإنكم لو قتلتهن لجاء زوجها ويلمعنكم للانتقام، فنهى رسول الله ﷺ عن هذا القول والاعتقاد. كذا في «المراقبة». وقال في «بذل المجهود»: وكذلك أهل الهند يظنون في بعض بلادها أن من قتل حية في حالة مخصوصة فيستقم زوجها ويلمعه في كل سنة.

الْبَيْتِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: كَانَ فِيهِ فَتَى مِمَّا حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُورِينَ. قَالَ: فَخَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ، فَكَانَ ذَلِكَ الْفَتَى يَسْتَأْذِنُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَنْصَافِ التَّهَارِ، فَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَأْذَنَهُ يَوْمًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْ عَلَيْكَ سِلَاحَكَ، فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ فُرْطَةَ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ سِلَاحَهُ، ثُمَّ رَجَعَ، فَإِذَا امْرَأَتُهُ بَيْنَ الْبَابَيْنِ قَائِمَةٌ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا الرُّمْحَ لِيَطْعُنَهَا بِهِ، وَأَصَابَتْهُ غَيْرُهُ، فَقَالَتْ لَهُ: اكْفُفْ عَلَيْكَ رُحْمَكَ، وَادْخُلِ الْبَيْتَ حَتَّى تَنْظُرَ مَا الَّذِي أَخْرَجَنِي، فَدَخَلَ فَإِذَا بِحَيَّةٍ عَظِيمَةٍ مُنْطَوِيَةٍ عَلَى الْفِرَاشِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرُّمْحِ، فَانْتَهَمَهَا بِهِ، ثُمَّ خَرَجَ فَرَكَّزَهُ فِي الدَّارِ، فَاضْطَرَبَتْ عَلَيْهِ، فَمَا يُدْرِي أَيُّهُمَا كَانَ أَسْرَعَ مَوْتًا، الْحَيَّةُ أَمْ الْفَتَى.

قَالَ: فَحِثْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَكَّرْنَا ذَلِكَ لَهُ، وَقُلْنَا: ادْعُ اللَّهَ يُخَيِّبَ لَنَا، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِصَاحِبِكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبُيُوتِ عَوَامِرَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَحَرِّجُوا عَلَيْهَا ثَلَاثًا، فَإِنْ ذَهَبَ، وَإِلَّا فَاقْتُلُوهُ؛ فَإِنَّهُ كَافِرٌ». وَقَالَ لَهُمْ: «ادْهَبُوا فَادْفِنُوا صَاحِبَكُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَ إِنَّ بِالْمَدِينَةِ جَنًّا قَدْ أَسْلَمُوا فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فَادْفِنُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٤٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: قَالَ أَبُو لَيْلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْحَيَّةُ فِي الْمَسْكَنِ فَقُولُوا لَهَا: إِنَّا نَسْأَلُكَ بِعَهْدِ نُوْحٍ وَبِعَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ أَنْ لَا تُؤْذِيَنَا، فَإِنْ عَادَتْ فَاقْتُلُوهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٠٤٣ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ يَرْفَعُهُ: «الْحَيُّ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ: صِنْفٌ لَهُمْ أَجْنَحَةٌ يَطِيرُونَ فِي الْهَوَاءِ، وَصِنْفٌ حَيَاتٌ وَكَلَابٌ، وَصِنْفٌ يَحْلُونَ وَيَطْعُنُونَ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤٠٤٤ - وَعَنْ أُمِّ شَرِيكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ: «بِقَتْلِ الْوَرِغِ»، وَقَالَ: «كَانَ يَنْفُخُ

عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَلَى جَوَازِ قَتْلِهِ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ» وَ«الْعَيْنِ». قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

٤٠٤٥ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزْغِ، وَسَمَّاهُ قُوتِسِقًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ وَزْغًا فِي أَوَّلِ صَرْيَةٍ كَتَبَتْ لَهُ مِائَةٌ حَسَنَةٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ دُونَ ذَلِكَ، وَفِي الثَّالِثَةِ دُونَ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٤٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأُحْرِقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أُحْرِقَتْ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= وهي التي يقال لها: «سام أبرص». وقال العيني: هذا هو الصحيح، وهي التي تكون في الجدران والسقوف، ولها صوت تصيح به. وقال في «الغيث»: وزغ: حرباء، أو «نحيب». و«برهان» نوشت كونه از چلپه است كه آن را سام ابرص نیز گویند. شميم بحر باكو در سقف خانه باب شد. بهندی: چوكل گویند، انتهى. وقال مولانا أبو الحسنات محمد عبد الحي في «نفع المفتي والسائل بجمع متفرقات المسائل»: الاستفسار: هل يجوز قتل الوزغ؟ الاستبشار نعم، بل في قتله ثواب جليل، كما ورد «أن من قتل وزغا وجد سبعين حسنة». وفي «خزنة الروايات» عن حاشية «المشارق» عن أم شريك الحديث.

١. قوله: فأوحى الله تعالى إليه إن قرصتك نملة أحرقت أمة إلخ: قال في «المراقبة»: ويمكن حمل النهي عن قتل النمل على غير المؤذي منها جميعا بين الأحاديث وقياسا على القمل، فإن أذى النمل قد يكون أشد من القمل. ألا ترى أنه لا يجوز قتل المهر ابتداء بخلاف ما إذا حصل منه الأذى، ويمكن أن يكون الإحراق منسوخا أو محمولا على ما لا يمكن قتله إلا به ضرورة، انتهى. وقال في «العالمكبرية»: قتل النملة تكلموا فيه، والمختار أنه إذا ابتدأت بالأذى لا بأس بقتلها، وإن لم يبتدئ يكره قتلها، وانفقوا على أنه يكره إلقائها في الماء، وقتل القملة يجوز بكل حال. كذا في «الخلاصة». ولا يهرق في بيوت النملة لنملة واحدة. كذا في «الفتاوى العتبية».

- ٤٠٤٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: التَّمَلَّةُ <sup>(١)</sup> وَالتَّحْلَةُ <sup>(٢)</sup> وَالْهُدْهُدُ وَالصَّرْدُ. <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِيُّ.
- ٤٠٤٩ - وَعَنْ سَفِينَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَكَلْتُ <sup>(٤)</sup> مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حُبَارَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
- ٤٠٥٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى <sup>(٥)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِيَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: قَالَ: نَهَى عَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ.

(١) قوله: التملة: وفي «حياة الحيوان»: يكره أكل ما حملت النمل بغيرها وقوائمها؛ لما روى الحافظ أبو نعيم في «الطب النبوي» عن صالح بن حرات بن جبير عن أبيه عن جده: «أن رسول الله ﷺ نهى عن أن يؤكل ما حملته النمل بغيرها وقوائمها». ويحرم أكل النمل؛ لورود النهي عن قتله. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: التحلة: وفي «حياة الحيوان»: كره مجاهد قتل النحل، ويحرم أكلها، وإن كان العسل حلالاً؛ لأن الأدمية لبنها حلال ولحمها حرام، وأباح بعض السلف أكلها كالجراد، والدليل على الحرمة نهى النبي ﷺ عن قتلها. وفي «الإبانة»: يكره بيع النحل، وهو في الكَوَازِءِ صحيح أن رؤي جميعه وإلا فهو بيع غائب. وقال أبو حنيفة: لا يصح بيع النحل والزنبور وسائر الحشرات. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: الصرد: قال في «المرقاة»: الصرد - بضم ففتح - طائر ضخم الرأس، والمنقار له ريش عظيم نصفه أبيض ونصفه أسود. كذا في «النهاية» اهـ. وقال في «الغياث»: صرد مرغيت بزرگ سرکه کجنگ را کار کند، از «مکتب». ودر ترجمه شافیه نوشتر که آرد در فارسی و رکات و سندی: انورا تمجید انتهى. وقال في «المرقاة»: والصرد ينشأ به العرب ويتطير بصوته وشخصه، فمنه عن قتله ليخلع عن قلوبهم ما ثبت فيها من اعتقادهم الشوم. قلت: وفيه إشارة إلى ما ورد: «اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك، اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يصرف السيئات إلا أنت». وفي «حياة الحيوان»: الأصح تحريم أكل الصرد لهذا الحديث. وقيل: إنه يؤكل؛ لأن الشافعي أوجب فيه الجزاء على المحرم إذا قتله، وبه قال مالك.

(٤) قوله: أكلت مع رسول الله ﷺ لحم حبارى: وفي «حياة الحيوان» للأمری: الحبارى: طائر كبير العنق، رمادي اللون، في منقاره بعض طول، ومن شأنها أن تصاد ولا تصيد. كذا في «المرقاة». وقال في «بذل المجهود»: ولحم الحبارى يجمع على حله، لا أرى فيه خلافاً.

(٥) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة الخ: في «شرح السنة»: الحكم في الذبابة التي تأكل العذرة أن ينظر فيها، =

٤٠٥١ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّنُورُ <sup>(١)</sup> مِنَ السَّيِّعِ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ «مُشْكِلُ الْأَثَارِ».

وَرَوَى النَّبِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَا بَأْسَ بِثَمَنِ <sup>(٢)</sup> السَّنُورِ.

- فإن كانت تأكلها أحيانا، فليست بجلالة، ولا يحرم بذلك أكلها كالديجاج. وإن كان غالب علفها منها حتى ظهر ذلك على لحمها ولبنها، فاختلفوا في أكلها، فذهب قوم إلى أنه لا يحل أكلها إلا أن تحبس أياما وتعلف من غيرها حتى يطيب لحمها، وهو قول الشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وكان الحسن لا يرى بأسا بأكل لحوم الجلالة، وهو قول مالك. وقال إسحاق: لا بأس بأكلها بعد أن يغسل غسلا جيدا. قاله في المرفي «المراقبة».

وقال في «رحمة الأمة»: الجلالة من بعير أو شاة أو دجاجة، يكره أكلها باتفاق الثلاثة. وقال أحمد: يحرم لحمها ولبنها ويبيضها، فإن حبست وعلفت طاهرا حتى زالت رائحة النجاسة حلت وزالت الكراهة بالاتفاق. ثم قيل: يحبس البعير والبقرة أربعين يوما، والشاة سبعة أيام، والدجاجة ثلاثة أيام، انتهى. وقال في «رد المحتار» في فصل السور: إنهم صرحوا بأن الجلالة لا يضحى بها، كما يأتي في الأضحية، قال في «شرح الوهبانية»: وفي «المنتقى»: الجلالة المكروهة التي إذا قربت وجدت منها رائحة فلا تؤكل، ولا يشرب لبنها، ولا يعمل عليها، ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها، وذكر البقالي أن عرقها نجس اهـ.

وصرح المصنف في الحظر والإباحة أنه يكره لحم الأتان والجلالة، قال الشارح هناك: وتحبس الجلالة حتى يذهب نتن لحمها، وقدر بثلاثة أيام لدجاجة، وأربعة لشاة، وعشرة لإبل وبقرة على الأظهر. ولو أكلت النجاسة وغيرها بحيث لم ينتن لحمها حلت. وبه علم أن الجلالة التي يكره سؤرها هي التي لا تأكل إلا لنجاسة حتى أنتن لحمها؛ لأنها حينئذ غير مأكولة، ولذا قال في «الجمهرة»: فإن كانت تخلط أو أكثر علفها علف الدواب لا يكره سؤرها.

(١) قوله: السَّنُور من السَّيِّع: يعني يدخل في السَّيِّع الهرة؛ لأن لها نابا، تقاثل بنابها، فلا يؤكل لحمها كالذئب وغيره.  
(٢) قوله: لا بأس بثمان السَّنُور: يعني صَحَّ بيع السباع من البهائم بسائر أنواعها حتى الهرة، فبيع الهرة جائز؛ لأنها ينتفع بها في دفع مؤذيات البيت وبجلدها، ويجوز بيع كل ذي ناب من السباع كالأسد والفهد والضبع والذئب وذئ غلب من الطيور لجواز الانتفاع بها شرعا إلا الخنزير؛ فإنه نجس العين، ولا يجوز الانتفاع به فكذا لا يجوز بيعه، ولا يجوز بيع هوام الأرض كالخنفاش ولا هوام البحر كالسرطان وكل ما عدا السمك، وإن لم تكن مؤذية، ويجوز بيع ماله ثمن كالسَّقَنُور، ويجوز بيع الحيات إن انتفع بها في الأدوية وإلا لا، هذا حاصل ما في «الكنز» وشروحها.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَمِمَّنْ أَجَارَ بَيْعَ السَّنُورِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادٌ، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٤٠٥٢ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حَيْبَرَ، فَأَنْتَبَ الْيَهُودُ فَشَكُّوا أَنَّ النَّاسَ قَدْ أَسْرَعُوا إِلَى حَضَائِرِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَحِلُّ أَمْوَالُ الْمُعَاهِدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

### بَابُ الْعَقِيقَةِ

٤٠٥٣ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي صَمُرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ: «لَا أُحِبُّ الْعُقُوقَ»، وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْإِسْمَ، وَقَالَ: «مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ مَالِكٌ، وَيَوَّبٌ عَلَيْهِ «بَابُ تَسْتَحَبُّ الْعَقِيقَةُ».

(١) قوله: من ولد له ولد فأحب أن ينسك وعن ولده فليفعل: قال في «رد المحتار» في آخر كتاب الأضحية: يستحب لمن ولد له ولد أن يسميه يوم أسبوعه، ويحلق رأسه، ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً، ثم يعق عند الخلق عقيقة إباحة على ما في «الجامع المحبوبي» أو تطوعاً على ما في «شرح الطحاوي»، وهي شاة تصلح للأضحية تذبح للذكر والأنثى، سواء فرق لحمها نياً أو طبخه بحموضة أو بدونها مع كسر عظمها أو لا، واتخاذ دعوة أو لا، وبه قال مالك. وسنها الشافعي وأحمد سنة مؤكدة، شاتان عن الغلام وشاة عن الجارية، «غمر الأفكار» ملخصاً. وقال في «العرف الشذي»: نسب إلى أبي حنيفة أنه لا يقول بالعقيقة، والموهم إليه عبارة محمد في موطنه، والحق أن مذهبنا استحبابها لسابع بعد يوم الولادة، أو للرابع عشر أو الحادي والعشرين، ويسميه في ذلك اليوم أهـ. وفي «عمدة القاري»: قال أبو حنيفة: العقيقة ليست بسنة، ونقل صاحب «التوضيح» عن أبي حنيفة والكوفيين أنها بدعة، وكذلك قال بعضهم في شرحه، والذي نقل عنه أنها بدعة أبو حنيفة. قلت: هذا افتراء، فلا يجوز نسبته إلى أبي حنيفة، وحاشاه أن يقول مثل هذا، وإنما قال: ليست بسنة، فمراده إما ليست بسنة ثابتة، وأما ليست بسنة مؤكدة.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» وَالتَّبِيهِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» نَحْوَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُسْتَحَبُّ الْعَقِيقَةُ وَلَوْ بِعُضْفُورٍ. وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِيِّ: يُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُسَمَّى وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»: يُسْتَدَلُّ عِنْدَنَا بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْعَقِيقَةِ، وَمَا رُوِيَ مِنْ تَوْكِيدِ أُمِّهَا حُمُولٌ عَلَى النَّسَخِ.

٤٠٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَى عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبِشًا كَبِشًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالتَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ: «وَلَا يَضْرُكُمُ ذُكْرَانًا كُنَّ أُمَّ إِنَاثًا». وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَقِيقَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ يَعْقِي عَنْ وَلَدِهِ بِشَاءٍ شَاءَ عَنِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَعْقِي عَنْ بَنِيهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِشَاءٍ شَاءَ. وَقُلْنَا: إِنَّ صَدَقَةَ الْفِضَّةِ قَدَرُ أَشْعَارِ رَأْسِ الْحَسَنِ ﷺ وَاقِعَةٌ حَالٍ لَا عُمُومَ<sup>(١)</sup> لَهَا عِنْدَنَا.

٤٠٥ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وَلِدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ذَبَحَ شَاءَ، وَلَطَخَ رَأْسَهُ بِدَمِيهَا، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا نَذْبَحُ الشَّاءَ يَوْمَ السَّابِعِ، وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ وَنُلَطِّخُهُ

(١) قوله: (إن رسول الله ﷺ عَقَى عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبِشًا كَبِشًا) فقال بذلك أبو حنيفة ومالك، فتذبح عندهما شاة واحدة للذكر والأنثى، عند الشافعي وأحمد شاتان عن الغلام وشاة عن الجارية. كذا في «رد المحتار» و«غرر الأفكار».

(٢) قوله: (لا عموم لها عندنا) وعند الأئمة الثلاثة يتصدق بزنة شعره فضة أو ذهباً. كذا في «رد المحتار» و«غرر الأفكار» و«المسوى».

يَرْعَفَرَانِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَزَادَ رَزِينٌ: وَتُسَمِّيهِ.

٤٠٥٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالصَّبِيَّانِ فَيَبْرِكُ عَلَيْهِمَا وَيُحَنِّكُهُمَا<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٥٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ قَالَتْ: قَوْلَدْتُ بِقَبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجَرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ فَمَضَعَهَا، ثُمَّ تَقَلَّ فِي فِيهِ، ثُمَّ حَنَّكَهُ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَبَرَكَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٥٨ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ<sup>(٢)</sup> فِي أُذُنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١- قوله: «يُحَنِّكُهُمَا»: قال النووي: في هذا الحديث فوائد، منها: تحنيك المولود عند ولادته، وهو سنة بالإجماع. اهـ. وأيضاً قال النووي في موضع آخر: اتفق العلماء على استحباب تحنيك المولود عند ولادته بتمر، فإن تعذر فما في معناه وقريب منه من الحلوى، فيمضغ المحنك التمرة حتى تصير مائعة بحيث تبتلع، ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها جوفه، ويستحب أن يكون المحنك من الصالحين وعن يتركه به، رجلاً كان أو امرأة، فإن لم يكن حاضراً عند المولود حمل إليه.

٢- قوله: «أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ»: قال في «المراقبة»: وهذا يدل على سنية الأذان في أذن المولود. وفي «شرح السنة»: روي أن عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يؤذن في اليمنى ويقيم في اليسرى إذا ولد الصبي. قلت: قد جاء في «مسند أبي يعلى الموصلي» عن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «من ولد له ولد فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان» اهـ. وقال في «رد المحتار» في باب الأذان: لا يسن الأذان لغير الصلوات، وإلا فيندب للمولود.



## كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (سورة: ١٧٢)

٤٠٥٩ - وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَرَأْتُ فِي التَّوْرَةِ أَنَّ بَرَكَةَ الطَّعَامِ الْوُضُوءَ بَعْدَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «بَرَكَةُ<sup>(١)</sup> الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٠٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ جُرَيْجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْبِزُ وَلَحِمٌ وَهُوَ<sup>(٢)</sup> فِي الْمَسْجِدِ، فَأَكَلَ وَأَكَلْنَا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَصَلَّيْنَا مَعَهُ، وَلَمْ يَزِدْ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنْ مَسَحْنَا أَيْدِينَا بِالْحَصْبَاءِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده، أي غسل اليدين إطلاقاً للكل على الجزء مجازاً أو بناء على المعنى اللغوي والعرفي. قاله في «المرقاة». وقال في «العالمكيرية»: والسنة غسل الأيدي قبل الطعام بعده، وآداب غسل الأيدي قبل الطعام أن يبدأ بالشبان، ثم بالشيخ، وبعد الطعام على العكس. كذا في «الظهرية». قال نجم الأئمة البخاري وغيره: غسل اليد الواحدة أو أصابع اليدين لا يكفي لسنة غسل اليدين قبل الطعام؛ لأن المذكور غسل اليدين، وذلك إلى الرسغ. كذا في «القنية». ولا يمسح يده قبل الطعام بالمنديل؛ ليكون أثر الغسل باقياً وقت الأكل، ويمسحها بعده؛ ليزول أثر الطعام بالكلية. كذا في «خزانة المفتين». وفي «البيتية»: سئل والذي عن غسل القدم عند الأكل، هل هو سنة كغسل اليد؟ فقال: لا. كذا في «التارخانية» ويكره للجنب رجلاً كان أو امرأة أن يأكل طعاماً أو يشرب قبل غسل اليدين والقدم، ولا يكره ذلك للحائض، والمستحب تطهير القدم في جميع المواضع. كذا في «فتاوى قاضي خان».

(٢) قوله: وهو في المسجد، فأكل وأكلنا معه: ولعله كان معتكفاً أو عنده أضياف أو فعله لبيان الجواز؛ فإنه مباح ما لم يتلوث المسجد. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: ولم زد على أن مسحنا أيدينا بالحصباء: وقال في «المرقاة»: قال بعض علمائنا من الشراح: الإتيان بالوضوء عند تناول الفراخ إنما يستحب في طعام تلوث عنه اليد ويتولد منه الضرر.

٤٠٦١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ، فَقَالُوا: أَلَا نَأْتِيكَ بِوُضوءٍ؟ قَالَ: «إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٤٠٦٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحٌ عَمَرٌ، فَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٤٠٦٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا فِي حَجْرِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَكَانَتْ يَدِي تَطْيِشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «سَمِ اللَّهَ<sup>(١)</sup>، وَكُلْ<sup>(٢)</sup> بِيَمِينِكَ، وَكُلْ<sup>(٣)</sup> مِمَّا يَلِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: سَمِ اللَّهَ الخ. ذهب جمهور العلماء إلى أن الأوامر الثلاثة في هذا الحديث للندب، وذهب بعضهم إلى أن الأمر بالأكل باليمين للجوب، قال النووي: استحباب التسمية في ابتداء الطعام مجمع عليه، وكذا يستحب حمد الله في آخره. قال العلماء: يستحب أن يجهر بالتسمية؛ لينبه غيره، فإن تركها عامداً أو ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو عاجزاً للعارض، ثم تمكن في أثناء أكله يستحب له أن يسمي، وتحصل التسمية بقوله: بسم الله، فإن أتبعها بالرحمن الرحيم كان حسناً، ويسمي كل واحد من الأكلين. وقال الشافعي: فإن سَمِيَ واحد منهم حصلت التسمية، والتسمية في شرب الماء واللبن والعسل والمرق والدواء وسائر المشروبات كالنسمية على الطعام، «المرقاة» و«عمدة القاري» ملقظ منها. قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: سنة الأكل البسملة أوله والحمدلة آخره، فإن نسي البسملة لقليل: بسم الله على أوله وآخره سنة اختيار وإذا قلت باسم الله فارفع صوتك حتى تلتقن من معك، ولا يرفع بالحمد إلا أن يكونوا فرغوا من الأكل، «التارخانية». وإنها يسمي إذا كان الطعام حلالاً، ويجحد في آخره كيفما كان، «قنية» ط.

(٢) قوله: وكل بيمينك قال في «عمدة القاري». وقال شيخنا زين الدين: الأمر بالأكل مما يليه، والأكل باليمين حمله أكثر أصحابنا على الندب، وبه صرح الغزالي والنووي. وقد نص الشافعي في «الأم» على وجوبه، وزعم القرطبي أن الأكل باليمين محمول على الندب، ولأنه من باب تشريف اليمين، ولأنها أقوى في الأفعال وأسبق وأمكن، ولأنها مشتقة من اليمن والبركة، وفي حديث أبي داود: «يجعل يمينه لطعامه وشرابه، وشاله لها سوى ذلك»، فإن احتيج إلى الاستعانة بالشمال فبحكم التبعية.

(٣) قوله: وكل مما يليك قال في «عمدة القاري»: وذكر القرطبي أن الأكل مما يلي الأكل سنة متفق عليها، وخلافها =

٤٠٦٤ - وَعَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٦٥ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا لَمْ نَضَعْ أَيْدِيَنَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَضَعُ يَدَهُ، وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَهُ مَرَّةً طَعَامًا، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ كَأَنَّهَا تُدْفَعُ فَدَهَبَتْ لِنَضَعَ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهَا، ثُمَّ جَاءَ أُعْرَابِيٌّ كَأَنَّمَا يُدْفَعُ فَأَخَذَ يَدَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ جَاءَ بِهِذِهِ الْجَارِيَةِ؛ لِيَسْتَحِلَّ بِهَا فَأَخَذْتُ يَدَهَا، فَجَاءَ بِهِذَا الْأُعْرَابِيُّ؛ لِيَسْتَحِلَّ بِهِ فَأَخَذْتُ يَدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ يَدَهُ فِي يَدِي مَعَ يَدِهَا». زَادَ فِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ وَأَكَلَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٦٦ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَرَّبَ طَعَامًا فَلَمْ أَرِ طَعَامًا كَانَ أَعْظَمَ بَرَكَةٍ مِنْهُ أَوَّلَ مَا أَكَلْنَا، وَلَا أَقَلَّ بَرَكَةٍ فِي آخِرِهِ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّا ذَكَّرْنَا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ أَكَلْنَا، ثُمَّ قَعَدَ مَنْ أَكَلَ وَلَمْ يُسَمِّ، فَأَكَلَ مَعَهُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤٠٦٧ - وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ

= مكروه شديد الاستقباح، إذا كان الطعام واحداً أهـ. وقال في «رد المحتار»: ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصعة، فإن البركة تنزل في وسطها، وأن يأكل من موضع واحد؛ لأنه طعام واحد، بخلاف طبق فيه ألوان الشاء؛ فإنه يأكل من حيث شاء؛ لأنه ألوان.

، قوله: إن الشيطان يستحل الطعام إلخ: قال النووي: الصواب الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين أن هذا الحديث وشبهه من الأحاديث الواردة في أكل الشيطان محمولة على ظواهرها، وإن الشيطان يأكل حقيقة؛ إذ العقل لا يحيله، والشرع لم ينكره، بل أثبت، فوجب قبوله واعتقاده.

اللَّهُ عِنْدَ دُخُولِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ وَالْعِشَاءَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٦٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَتَسْبِي<sup>(١)</sup> أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ عَلَى طَعَامِهِ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٠٦٩ - وَعَنْ أُمِّئَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ قَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ يَأْكُلُ فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْ طَعَامِهِ إِلَّا لُقْمَةٌ، فَلَمَّا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «مَا زَالَ الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَلَمَّا<sup>(٢)</sup> ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ اسْتَفَاءَ مَا فِي بَطْنِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٧٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٧١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: وَبِهِ نَأْخُذُ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْكُلَ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبَ بِشِمَالِهِ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ.

٤٠٧٢ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ<sup>(٣)</sup> بِثَلَاثِ أَصَابِعَ، وَيَلْعَقُ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: فتسبي أن يذكر الله على طعامه إلخ: وفيه إشعار بأن مطلق الذكر لله كافٍ في ابتداء الأكل، ولكن البسملة أفضل، ففي «المحيط»: لو قال: لا إله إلا الله أو الحمد لله أو أشهد أن لا إله إلا الله يصير مقبياً للسته في أول الوضوء. فكذا في أول الأكل؛ لأن التسمية في أول الوضوء أكد اهـ. وقال ابن الهمام: نسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمى لا تحصل السنة بخلاف نحوه في الأكل. كذا في «الغاية» معللاً بأن الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل، وهو إننا يستلزم في الأكل تحصيل السنة في الباقي لا استدراك ما فات اهـ. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: يأكل معاً ثلاثة أصابع ويلعن يده إلخ: والكلام في هذا الباب على أنواع، الأول: أن نفس اللعق مستحب محافظة =

٤٠٧٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٧٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ يَلْعَقِ الْأَصَابِعَ وَالصَّحْفَةَ، وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي آيَةِ الْبَرَكَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٧٥ - وَعَنْ نُبَيْشَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ، ثُمَّ لَحَسَهَا اسْتَعْفَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٤٠٧٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ، ثُمَّ لَحَسَهَا يَقُولُ لَهُ الْقَصْعَةُ: أَعْتَقَكَ اللَّهُ مِنَ النَّارِ كَمَا أَعْتَقَنِي مِنَ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ رِزِينٌ.

= على تنظيفها ودفعها للكبر، والأمر فيه محمول على الندب والإرشاد عند الجمهور، وحمله أهل الظاهر على الوجوب. وقال الخطابي: قد عاب قوم لعق الأصابع؛ لأن الترفه أفسد عقولهم وغير طباعهم الشيع والتخمة، وزعموا أن لعق الأصابع مستقبح أو مستقذر، أو لم يعلموا أن الذي على أصابعه جزء من الذي أكله، فلا يتحاشى منه إلا متكبر ومترفه وتارك للسنة، الثاني: أن من الحكمة في لعق الأصابع ما ذكره في حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أكل أحدكم فليلعق أصابعه؛ فإنه لا يدري في أي طعامه البركة». وأخرجه مسلم وغيره أيضاً، يعني فيها أكل أو فيها بقي على أصابعه أو فيها بقي في الإناء، فيلعق يده ويمسح الإناء رجاء حصول البركة. والمراد بالبركة - والله أعلم - ما يحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى، ويقوي على طاعة الله تعالى وغير ذلك. وقال النووي: وأصل البركة الزيادة وثبوت الخير.

الثالث: أنه ينبغي في لعق الأصابع الابتداء بالوسطى ثم السبابة ثم الإبهام، كما جاء في حديث كعب بن عجرة، ورواه الطبراني في «الأوسط». الرابع: أن السنة أن يأكل بالأصابع الثلاث وإن أكل بالخمس فلا يمنع، ولكنه يكون تاركاً للسنة إلا عند الضرورة. الخامس: أنه ورد أيضاً استحباب لعق الصحفة أيضاً على ما روى الطبراني من حديث العرباض بن سارية، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لعق الصحفة من أصابعه أشبعه الله في الدنيا والآخرة». وروى الترمذي استغفار القصعة. السادس: ما المراد باستغفار القصعة؟ يحتمل أن الله تعالى يخلق فيها تمييزاً أو نطقاً تطلب به المغفرة. وقد ورد في بعض الآثار أنها تقول: أبارك الله كما أجزتني من الشيطان، ولا مانع من الحقيقة، ويحتمل أن يكون ذلك مجازاً كنى به. ملقط من «عمدة القاري».

٤٠٧٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أُنِيَ بِقَصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ، فَقَالَ: «كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَأْكُلُ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ، وَلَكِنْ لِيَأْكُلَ مِنْ أَسْفَلِهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا».

٤٠٧٨ - وَعَنْ عِكْرَاشِ بْنِ ذُوَيْبٍ قَالَ: أَتَيْنَا بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالْوَدْرِ، وَأَقْبَلْنَا نَأْكُلُ مِنْهَا، فَخَبَطْتُ بِيَدِي مِنْ تَوَاحِيهَا، وَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقَبَضَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى يَدِي الْيُمْنَى، ثُمَّ قَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ»، ثُمَّ أَتَيْنَا يَطْبِقِي فِيهِ أَلْوَانُ الرُّطْبِ، فَجَعَلْتُ آكُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ وَجَالَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّبَقِ، فَقَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، كُلْ<sup>(١)</sup> مِنْ حَيْثُ شِئْتَ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ»، ثُمَّ أَتَيْنَا بِمَاءٍ، فَغَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِبَلَلِ كَفِّهِ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ، وَقَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، هَذَا الْوُضُوءُ<sup>(٢)</sup> مِمَّا غَيَّرْتَ النَّارَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ، فَقَالَ: لَا، قَدْ كُنَّا زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَحْدُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا قَلِيلًا، فَإِذَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَتَادِيلٌ إِلَّا أَكْفُنَا وَسَوَاعِدَنَا وَأَقْدَامَنَا، ثُمَّ نُصَلِّي وَلَا نَتَوَضَّأُ.

(١) قوله: كل من حيث شئت الخ: قال ابن الملك: فيه تنبيه على أن الفاكهة إذا كان لونها واحدا لا يجوز أن يخطب بيده الطعام، وعلى أن الطعام إذا كان ذا ألوان يجوز أن يخطب ويأكل من أي نوع يريد. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: هذا الوضوء: أي العرفي، يعني غسل اليدين مما غيّرت النار أي لأجل طعام طبخ بالنار، وأما الوضوء الشرعي فكان في ابتداء الإسلام، ثم نسخ بمثل هذه الأحاديث. انقطعت من «المرقاة» و«الكوكب الدرّي».

٤٠٧٩ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ حَتَّى يَحْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ، فَإِذَا <sup>(١)</sup> سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمْ اللَّقْمَةُ فَلْيُطِمْ مَا كَانَ بَهَا مِنْ أَذَى، ثُمَّ لِيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، فَإِذَا قَرَعَ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ تَكُونُ الْبَرَكَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٨٠ - وَعَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ عليه السلام قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا أَكُلُ مُتَكِنًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: فإذا سقطت من أحدكم اللقمة إلخ: قال في «رد المحتار»: ومن السنة أن لا يترك لقمة سقطت من يده؛ فإنه إسراف، بل ينبغي أن يتدبى بها.

(٢) قوله: لا أكل متكنا: قال في «عمدة القاري»: وقال شيخنا زين الدين رحمته، حل الترمذي أحاديث الأكل متكنا على الكراهة كما بوب عليه، وهو قول الجمهور. وقد أكل غير واحد من الصحابة والتابعين متكنا. رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، ثم قال: اختلف في المراد بالانكاء في حالة الأكل، فقيل: المراد المترج المتعبد كالمتهى للطعام، انتهى كلامه. وفي «التلويح»: المتكى هنا هو المعتمد على الوطاء الذي تحته، وكل من استوى قاعدا على وطاء فهو المتكى، كأنه أوكى مقعده وسدده بالقعود على الوطاء الذي تحته. وقيل: الانكاء هو أن يتكى على أحد جانبيه، وهو فعل المتجبرين. وقال الخطابي: حسب العامة أن المتكى هو الهاطل على أحد شقيه، وليس كذلك، بل المتكى هنا هو المعتمد على الوطاء الذي تحته وكل من استوى قاعدا على وطفه فهو متكى، أي إذا أكلت لم أقعد متمكنا على الأوطنة فعل من يستكثر من الأطعمة، ولكني أكل العلف من الطعام، فيكون قعودي مستوفز له.

ولفظ الترمذي: «أما أنا فلا أكل متكنا». واستدل به بعضهم على أن ترك الأكل متكنا من خصائصه عليه السلام. وقد عدّه أبو العباس بن العاص من خصائصه، والظاهر عدم التخصيص. وقد روى الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تأكل متكنا». ورجال إسناده ثقات. وقال البيهقي: قد يكره أيضا؛ لأنه من فعل المتعظمين، وأصله مأخوذ من ملوك العجم. وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السهمي ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك مطلقا، وإذا ثبت كونه مكروها أو خلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جاثيا على ركبتيه وظهور قدميه، أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى، انتهى كلام «عمدة القاري». قلت: لذلك قال في «العالمية»: ويكره الأكل والشرب متكنا أو واضعا شأله على الأرض أو مستندا. كذا في «الفتاوى العتبية». وقال في «رد المحتار»: ولا بأس بالأكل متكنا أو مكشوف الرأس في المختار، وأيضا قال في «العالمية»: لا بأس بالأكل متكنا إذا لم يكن بالكبر. وفي «الظهرية»: هو المختار. كذا في «جواهر الأخلاطي».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبْنِي دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: مَا رُئِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مُتَكَبِّرًا قَطُّ، وَلَا يَطْأُ عَقِبَهُ رَجُلَانِ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ وَ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ وَعَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ وَالزُّهْرِيِّ جَوَّازَ ذَلِكَ مُطْلَقًا، لَذَلِكَ قَالَ فِي «الْعَالَمَكِبَرِيَّةِ»: لَا بَأْسَ بِالْأَكْلِ مُتَكَبِّرًا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّكَبُّرِ، وَفِي «الظَّهْرِيَّةِ»: هُوَ الْمُخْتَارُ، كَذَا فِي «جَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِيِّ».

٤٠٨١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وُضِعَ الطَّعَامُ فَاخْلَعُوا نِعَالَكُمْ؛ فَإِنَّهُ أَرْوَحُ لَأَقْدَامِكُمْ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٤٠٨٢ - وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ وَلَا فِي سُكْرَجَةٍ، وَلَا خُبِرَ لَهُ مُرَقَّقٌ. قِيلَ لِقَتَادَةَ: عَلَامَ يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السَّفَرِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٠ قوله: «أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ» قَالَ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي»: لَيْسَ مَا ذَكَرَ الْقَوْمُ كُلَّهُ بَيَانُ هَيْئَةِ الْخِوَانِ، وَهُوَ طَبَقٌ كَبِيرٌ مِنْ نَحَاسٍ تَحْتَهُ كَرْسِيٌّ مِنْ نَحَاسٍ مَلْزُوقٌ بِهِ، طُولُهُ قَدْرُ ذِرَاعٍ، يَرُصُ فِيهِ الزِّيَادِيُّ، وَيُوضَعُ بَيْنَ يَدَيِ كَبِيرٍ مِنَ الْمُتَرَفِينَ، وَلَا يَحْمَلُهُ إِلَّا اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهَا أَه. وَقَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ: الْخِوَانُ الَّذِي يُوَكَّلُ عَلَيْهِ مَعْرَبٌ، وَالْأَكْلُ عَلَيْهِ لَمْ يَزَلْ مِنْ دَأْبِ الْمُتَرَفِينَ وَصَنِيعِ الْجَبَّارِينَ؛ لَعَلَّا يَفْتَقِرُوا إِلَى الطَّاطُوفِ عِنْدَ الْأَكْلِ، انْتَهَى. وَقَالَ فِي «الْمَرْقَاةِ»: وَفِي «النِّهَايَةِ»: السَّفَرَةُ الطَّعَامُ يَتَخَذُهُ الْمَسَافِرُ، وَأَكْثَرُ مَا يَحْمَلُ فِي جِلْدٍ مُسْتَدِيرٍ، فَنَقْلُ اسْمِ الطَّعَامِ إِلَى الْجِلْدِ، وَسَمَى بِهِ كَمَا سَمِيتِ الْمَزَادَةُ رِوَايَةً، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَنْقُولَةِ أَه. ثُمَّ اشْتَهَرَتْ لَهَا يَوْضَعُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ، جِلْدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، مَا عَدَا الْمَائِدَةَ؛ لَهَا مِنْ أَنَّهَا شَعَارُ الْمُتَكَبِّرِينَ غَالِبًا، فَالْأَكْلُ عَلَى السَّفَرَةِ سَنَةٌ، وَعَلَى الْخِوَانِ بَدْعَةٌ، لَكِنَّهَا جَائِزَةٌ.

وَقَالَ فِي «الْكُوكَبِ الدَّرِيِّ»: ثُمَّ إِنْ الْأَكْلُ عَلَى الْخِوَانِ أَمَا أَنْ يَكُونَ قَصْدًا أَوْ اتِّفَاقًا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَزِمَ كِرَاهَتُهُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا ضَرَرَ فِي الْأَكْلِ عَلَى الْخِوَانِ إِلَّا أَنَّهُ لَهَا كَانَ مِنْ دِيدَنِ الْجَبَابِرَةِ هَهُنَا كَانَ مِنْهَا إِذَا كَانَ عَلَى دَأْبِهِمْ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْأَكْلَ عَلَى الْخِوَانِ بِحَسَبِ نَفْسِ ذَاتِهِ لَا يَرِبُ عَلَى تَرْكِ الْأَوَّلِيَّةِ، فَمَا إِذَا لَزِمَ فِيهِ التَّشْبِيهُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَا هُوَ فِي دِيَارِنَا كَانَ مَكْرُوهًا تَحْرِيمِيًّا، وَأَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى دَأْبِهِمْ، فَلَا يَخْلُو أَيْضًا عَنْ تَقْوِيَةِ مَنَافِعٍ، فَإِنْ الطَّعَامُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَكَانٍ أَرْفَعَ يَضْطَرُّ فِي أَكْلِهِ إِلَى الْإِنْحِنَاءِ، فَيَقِلُّ بِذَلِكَ اتِّسَاعُ الْبَطْنِ، فَيَكْتَفِي بِالْقَلِيلِ مِنَ الْغِذَاءِ، -



٤٠٨٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا <sup>(١)</sup>أَعْلَمُ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَغِيفًا مُرَقًّا حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ، وَلَا شَاءَ سَمِيطًا بِعَيْنِهِ قَطُّ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٠٨٤ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ حِينَ ابْتَدَعَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ حِينَ ابْتَدَعَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ، قِيلَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ الشَّعِيرَ غَيْرَ مَنْخُولٍ؟ قَالَ: كُنَّا نَطْحَنُهُ وَنَنْفُخُهُ، فَيَطِيرُ مَا طَارَ، وَمَا بَقِيَ تَرَيْنَاهُ فَأَكَلْنَاهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٠٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَأْتِي عَلَيْنَا الشَّهْرُ مَا نُوقِدُ فِيهِ نَارًا، إِنَّمَا هُوَ التَّمْرُ وَالْمَاءُ إِلَّا أَنْ نُؤْتَى بِاللَّحْمِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٨٦ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ يَوْمَيْنِ مِنْ خُبْزٍ بُرٍّ، إِلَّا وَأَحَدُهُمَا تَمَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٨٧ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تُؤْتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا شَبِعْنَا مِنَ الْأَسْوَدَيْنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٨٨ - وَعَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَلَسْتُ فِي طَعَامٍ وَشَرَابٍ مَا شِئْتُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ وَمَا يَجِدُ مِنَ الدَّقْلِ مَا يَمَلَأُ بِهِ بَطْنَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- وإن القعود على هذه الهيئة ينتزع منه الذل والمسكنة بخلاف تلك، وكذلك الأكل في السكرجة، وهو معرب سكوري، فإن لم يكن معربًا منها فهي في معناه، وكان ذلك لاكتفائه ﷺ بطعام واحد، فإن ذلك داع إلى قلة الأكل، والتفنن يورث كثرته، والخبز المرقق على هذا القياس؛ فإنه مع كونه من دأب المترفين المرفهين يكون سبب الإكثار في الأكل للاكل، مع أنهم لم يكن لهم غرابيل يغربل فيها الدقيق مع قلة الحنطة، وكان عامة طعامهم إذ ذاك هو الشعير.

١٠. قوله: ما أعسم النبي ﷺ رأى رغيفا سرققا بلخ: وقال ابن بطال: أكل المرقق جائز ومباح، ولم يتركه سيدنا رسول الله ﷺ إلا زهدا في الدنيا وتركها للتبعم وإيثارا لما عند الله وغير ذلك. قاله في «عمدة القاري». وقال في «العالمكيرية»: ولا بأس بأكل الفالودج وأنواع الأطعمة الشهية. كذا في «الظهرية» ولا بأس بالتفكه بأنواع الفاكهة وتركه أفضل. كذا في «خزانة المفتين».

٤٠٨٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُقْعِبًا يَأْكُلُ تَمْرًا. وَفِي رِوَايَةٍ: «يَأْكُلُ مِنْهُ أَكْلًا ذَرِيعًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٩٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا قَالَ: نَهَى <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرْنَ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

سَبَبُهُ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي ضَيْقٍ مِنَ الْعَيْشِ، ثُمَّ نُسِخَ لَمَّا حَصَلَتْ التَّوَسُّعَةُ، لَمَّا رَوَى الْبَرَاءُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» عَنْ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِفْرَانِ فِي التَّمْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْسَعَ عَلَيْكُمْ فَأَقْرِئُوا»، وَلَكِنَّ الْأَدَبَ مُطْلَقًا لِتَأْدَبِ فِي الْأَكْلِ وَتَرْكِ الشَّرِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْجِلًا.

٤٠٩١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوعُ <sup>(٢)</sup> أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمُ التَّمْرُ». وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ»، قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٩٢ - وَعَنْ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: <sup>(٣)</sup> «مَنْ تَصَبَّحَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّْ وَلَا سِحْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: نهى رسول الله ﷺ أن يقرن بين التمرتين إلخ: قال بعض علمائنا: هذا إذا أضافهم أحد، فإن خلطوا طعامهم وأكلوا معا يجوز أم لا؟ قال الأئمة: يجوز لكن لا يجوز أن يقصد الرجل منهم لقمة أكبر من لقمة صاحبه، فإن اتفق أكل أحدهم أكثر بلا قصد جاز. قاله في «المراقبة». وقال في «العالمكية»: المسافرون إذا خلطوا أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم درهما على عدد الرفقة، واشتروا به طعاما وأكلوا؛ فإنه يجوز وإن تفاوتوا في الأكل. كذا في «الوجيز» للكردي.

(٢) قوله: لا يجوع أهل بيت عندهم التمر: قال النووي: فيه فضيلة التمر وجواز الادخار للأهل والحث عليه. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: من تصبّح بسبع تمرات عجوة إلخ: قال النووي: فيه فضيلة تمر المدينة وعجوتها وفضيلة التصبّح بسبع تمرات منه، وتخصيص عجوة المدينة وعدد التسبيع من الأمور التي علمها الشارع لا نعلم نحن حكمتهما، فيجب الإيهان بها واعتقاد فضلها والحكمة فيها، وهذا كأعداد الصلاة ونصب الزكاة وغيرها. كذا في «المراقبة».

٤٠٩٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ. وَالْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٠٩٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً أَوْ إِنَّهَا تَبْرِيأُ أَوَّلَ الْبُكَرَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٩٥ - وَعَنْ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرِضْتُ مَرَضًا أَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ تَدْيِي حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا عَلَى فُؤَادِي، فَقَالَ: «إِنَّكَ رَجُلٌ مَفْتُودٌ، اثْبُتْ» <sup>(١)</sup> الْحَارِثُ بْنُ كَلْدَةَ أَخَا ثَقِيفٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ يَتَطَبَّبُ، فَلْيَأْخُذْ سَبْعَ تَمَرَاتٍ مِنْ عَجْوَةِ الْمَدِينَةِ فَلْيَجَاهُنَّ بِنَوَاهُنَّ ثُمَّ لِيَلَيْكَ بِهِنَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٩٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ <sup>(٢)</sup> الرُّطْبَ بِالْقَيْثَاءِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٩٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ الْبُطِّيخَ بِالرُّطْبِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: يَقُولُ: يَكْسِرُ حَرَّ هَذَا بِبَرْدِ هَذَا، وَبَرْدَ هَذَا بِحَرِّ هَذَا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٠٩٨ - وَعَنْ ابْنِ بُسْرِ السُّلَمِيِّينَ قَالَا: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدَّمْنَا زُبْدًا وَتَمْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ الزُّبْدَ وَالتَّمْرَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٩٩ - وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ كِسْرَةً

(١) قوله: ايت الحارث بن كلداء إلخ: وفيه جواز مشاورة أهل الكفر في الطب؛ لأنه مات في أول الإسلام ولم يصح إسلامه. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: يأكل الرطب بالقثاء: قال النووي: فيه جواز أكل الطعامين معا والتوسع في الأطعمة، ولا خلاف بين العلماء في جوازه. كذا في «المرواة».

مِنْ خُبْزٍ شَعِيرٍ فَوَضَعَ عَلَيْهَا تَمْرَةً، وَقَالَ: «هَذِهِ إِدَامٌ هَذِهِ»<sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.  
وَقَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِدَامٌ هَذِهِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْعِ وَالْأَيْمَانِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا.

١٠٠ - وَعَنْ أُمِّ الْمُنْذِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ عَلِيٌّ، وَلَنَا دَوَالٍ مُعَلَّقَةٌ، قَالَتْ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ، وَعَلِيٌّ مَعَهُ يَأْكُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ: «مَهْ يَا عَلِيُّ؛ فَإِنَّكَ نَاقَةٌ»، قَالَتْ: فَجَعَلْتُ لَهُمْ سِلْقًا وَشَعِيرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، مِنْ هَذَا فَأَصِيبْ؛ فَإِنَّهُ أَوْفَقُ لَكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.  
١٠١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِتَمْرٍ غَتِيْقٍ فَجَعَلَ يُفْتِّشُهُ.....

(١) قوله: هذه إدام هذه الخ: والإدام ما يصبغ به الخبز إذا اختلط به كخَلٍّ وزيت وملح؛ لذويه في الفم، لا اللحم والبيض والجبن والتمر، وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: ما يؤكل مع الخبز غالباً فهو إدام، وهو رواية عن أبي يوسف وقول الشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى، ويقول محمد يفتي، كما في «البحر» عن «التهذيب». وبه أخذ الفقيه أبو الليث. قال في «الاختيار»: وهو المختار عملاً بالعرف. وفي «المحيط»: وهو الأظهر، وفي التمر عند الشافعي وجهان في وجه إدام؛ لما روي أنه ﷺ وضع تمره على كسرة، وقال: «هذه إدام هذه». رواه أبو داود، وفي وجه آخر ليس إداماً؛ لأنه فاكهة كالزبيب.

وفي «المحيط»: قال محمد: التمر والجوز ليسا بإدام، وكذا العنب والبطيخ والبقل، وكذا سائر الفواكه، ولو كان في بلد يؤكلان تبعاً للخبز يكون إداماً للعرف، لذلك قال تاج الشريعة: وأما قوله ﷺ: «إدام هذه» في هذا الحديث؛ فإنه من أسماء الشرع، والأيمان لا يتعلق بها، هذا حاصل ما في «الدر المختار» و«رد المحتار» و«فتح القدير» و«البنية». وقال في «المراقبة»: قال ميرك: هذا الحديث يقوي قول من ذهب من الأئمة إلى أن التمر إدام كالإمام الشافعي ومن وافقه، ويرد قول من شرط الاصطباغ من الإدام، ومن لم يشترط لكن خصص من الإدام ما يؤكل غالباً وحده كالتمر ولم يعده من الإدام، ويحتمل أنه وقع إطلاق الإدام على التمر في الحديث مجازاً أو تشبيهاً بالإدام حيث أكله مع الخبز. قلت: هذا المحتمل هو المتعين وإلا لكان قوله ﷺ تحصيلاً للحاصل، وأما مبنى الأيمان والحث فعل المختلف زماناً ومكاناً، ثم في الحديث إشعار بتدبير الغذاء؛ فإن الشعير بارد بابس والتمر حار رطب على الأصح، وفيه من القناعة والرضاء ما لا يخفى.

وَيُخْرِجُ السُّوسَ مِنْهُ<sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٠٢ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ خِيَاطًا<sup>(٢)</sup> دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ فَذَهَبْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَّبَ خُبْزَ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ، قَالَ أَنَسٌ ﷺ: قَرَأْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الْقُصْعَةِ، فَلَمْ أَرَلْ أَحَبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٠٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ أَحَبَّ الطَّعَامِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التَّرِيدُ مِنَ الْخُبْزِ وَالتَّرِيدُ مِنَ الْحَنِيصِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٠٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ ﷺ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَخْتَرُّ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْفَاها<sup>(٣)</sup> وَالسَّكِينِ الَّتِي يَخْتَرُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٠٥ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ قَالَ: ضِفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَرَ بِحَنْبٍ فَشَوِي، ثُمَّ أَخَذَ الشُّفْرَةَ، فَجَعَلَ يَحْزِلِي بِهَا مِنْهُ، فَجَاءَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، قَالَ: فَأَلْفَى الشُّفْرَةَ، وَقَالَ: «مَا لُهُ تَرَبَّتْ يَدَاهُ»، قَالَ: وَكَانَ شَارِبُهُ وَقَاءً، فَقَالَ لِي: «أَفْصُهُ لَكَ عَلَى سِوَالِكٍ أَوْ قُصِّهِ عَلَى سِوَالِكٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَقُرُّوا اللَّحَى وَأَحْضُوا الشَّوَارِبَ».

(١) قوله: ويخرج السوس منه: وقال في «الشامي»: ولا توكّل المرقّة إن تفسخ الدود فيها أهد أي لأنه مبيته وإن كان طاهرًا. قلت: وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والنار.

(٢) قوله: إن خياطًا دعا النبي ﷺ لطعام إلخ: وفي الحديث جواز أكل الشريف طعام من دونه من محترف وغيره، وإجابته دعوته، ومؤكلة الخادم، وبيان ما كان ﷺ عليه من التواضع واللطف بأصحابه، وأنه يسر عجة الدباء، وكذا كل شيء كان يحبه، وإن كسب الخياط ليس بدنيء. وفي «شرح السنة»: فيه دليل على أن الطعام إذا كان مختلفًا يجوز أن يمد يده إلى ما لا يليه إذا لم يعرف من صاحبه كراهيته. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: فألفاها والسكين التي يخرت بها: فيه جواز قطع اللحم بالسكين. قاله في «عمدة القاري». كذا نقل في «رد المحتار» عن «المجتبى».

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّ الْمُرِّيَّ وَالرَّيْبَ كَانَا يُخْفَيَانِهِ، وَيُوافِقُهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ: الْإِحْقَاءُ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ فَلَيْسَ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْضُرُهُ مَقْرَأٌ عَلَى إِحْقَاءِ الشَّارِبِ.

٤١٠٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الْأَعَاجِمِ، وَانْهَسُوهُ»<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ فِي «الْمُرْقَاتِ»: فَالْمَعْنَى لَا يَجْعَلُوا الْقُطْعَ بِالسَّكِينِ دَأْبَكُمْ وَعَادَتَكُمْ كَالْأَعَاجِمِ، بَلْ إِذَا كَانَ تَضِيحًا فَانْهَسُوهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ تَضِيحًا فَحَرِّزُوهُ بِالسَّكِينِ.

٤١٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَحْمٍ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعَ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَنَهَسَ مِنْهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤١٠٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ الثُّقْلُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٠٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤١١٠ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ إِدَامِكُمْ الْمِلْحُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٤١١١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأُدْمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا خَلٌ، فَدَعَا بِهِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ، وَيَقُولُ: «نِعْمَ الْأُدْمُ الْخَلُّ، نِعْمَ الْأُدْمُ الْخَلُّ»<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: وانهسوه إلخ: قال ابن الملك تبعاً لما في «شرح السنة»: واستحب النهس للتواضع وعدم التكبر. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: نعم الإدام الخل: قال الخطابي: فيه مدح الفتصاد في المأكول ومنع النفس عن ملاذ الأطعمة. قال النووي: وفي معناه ما يخف مؤنته ولا يعز وجوده، وفيه أن من حلف أن لا يأتمد فأتدّم بخلٍ يحنث، وهو كذلك عندنا لقضاء العرف به أيضاً. كذا في «المرقاة» كما قال في «الهداية» وحواشيها.

٤١١٢ - وَعَنْ أُمِّ هَانِيَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «أَعِنْدِكَ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: لَا، إِلَّا خُبْزٌ يَابِسٌ وَخَلٌّ، فَقَالَ: «هَاتِي»، مَا أَقْفَرُ <sup>(١)</sup> بَيْتٌ مِنْ أَدَمٍ فِيهِ خَلٌّ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١١٣ - وَعَنْ أَبِي أُسَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا <sup>(٢)</sup> الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةِ مُبَارَكَةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِيُّ.

٤١١٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: أَتَانِي <sup>(٣)</sup> النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِجُبْنَةٍ فِي تَبُوكَ، فَدَعَا بِسَكِينٍ فَسَمَّى وَقَطَعَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١١٥ - وَعَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ السَّمَنِ وَالْجُبْنِ وَالْفِرَاءِ فَقَالَ: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ <sup>(٤)</sup> عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَقَا عَنْهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٤١١٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَدِدْتُ أَنَّ عِنْدِي خُبْرَةً بَيِّضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمَرَاءَ مُلَبَّقَةً بِسَمْنٍ وَلَبَنٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَاتَّخَذَهُ، فَجَاءَ بِهِ،.....»

(١) قوله: ما أقفر من آدم فيه خل: اعلم أن في الحديث الحث على عدم النظر للخبز والخل بعين الاحتقار، وأنه لا بأس بسؤال الطعام ممن لا يستحي السائل منه لصدق المحبة والعلم بعودة المسؤول لذلك. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: كلوا الزيت: أي مع الخبز واجعلوه إدامًا، فلا يرد أن الزيت مانع، فلا يكون تناوله أكلاً، والأمر للاستحباب لمن قدر عليه. كذا في «المرواة».

(٣) قوله: أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجبنة إلخ: إنما أورد الحديث في هذا الباب؛ لأن في صنعتة الجبن كان احتمال النجاسة، فأثبت بالحديث أنه طاهر يجوز أكله، ويجوز قطعه بالسكين. كذا في «بذل المجهود».

(٤) قوله: وما سكت عنه فهو مما عفي عنه: وفيه أن الأصل في الأشياء الإباحة عند الجمهور من الخفية والشافعية، ويؤيده قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» (البقرة: ٢٩). وقد قيل: كل شيء خلق لعباده وخلقوا لعبادته. قال تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي» (الذاريات: ٥٦). التقطته من «المرواة» و«رد المحتار».

فَقَالَ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا؟ قَالَ: فِي عَكَّةَ صَبَّ، قَالَ: أَرْفَعُهُ<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه. ٤١١٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّالِيْنَةُ حِمَّةٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزَنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١١٨ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَخَذَ أَهْلَهُ الْوَعَكَ أَمَرَ بِالْحِسَاءِ فُصْنِعَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ فَحَسَوْا مِنْهُ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّهُ لَيَرْتُو فُؤَادَ الْحَزِينِ وَيَسْرُو عَنْ فُؤَادِ السَّقِيمِ كَمَا تَسْرُو إِحْدَاكُنَّ الْوَسَخَ بِالْمَاءِ عَنْ وَجْهِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤١١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا عَابَ<sup>(٢)</sup> النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، إِنْ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٢٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا فَاسْلَمَ، فَكَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا قَلِيلًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ<sup>(٣)</sup> يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةٍ أَمْعَاءٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: أرفعه: كتب مولانا محمد يحيى المرحوم: وكان ذلك لبيان مسألة، وهي أن إظهار مثل هذه الرغبة غير داخل في المسألة المنهية عنها، والحديث يشير إلى عدم الجواز الضب؛ لأنها لو كانت حلالا لم يأمر ﷺ برفع الطعام المخلوط بالسمن الذي كان في عكة الضب. قاله في «بذل المجهود».

(٢) قوله: ما عاب النبي ﷺ طعاما إلخ: قال النووي: من آداب الطعام أن لا يعاب، كقوله: مالح، قليل الملح، حامض، غليظ، رقيق، غير ناضج ونحو ذلك. كذا في «عمدة الفاري».

(٣) قوله: إن المؤمن يأكل في معاً واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء: اعلم أنه ليس للكافر زيادة أمعاء بالنسبة إلى المؤمن، فلا بد من تأويل الحديث، فقال القاضي: أراد به أن المؤمن يقل حرصه وشره على الطعام، ويبارك له في مأكله ومشربه، فيشبع من قليل، والكافر يكون كثير الحرص شديد الشره لا مطمئح لبصره إلا إلى المطاعم والمشارب كالأنعام، فمثل ما بينهما من التفاوت في الشره بما بين من يأكل في معاً واحد وبين من يأكل في سبعة أمعاء، وهذا باعتبار الأعم الأغلب.



- وقال النووي: إن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه، فلا يشركه فيه الشيطان، والكافر لا يسميه فيشاركه الشيطان، واختار السيوطي في معناه أن المؤمن يبارك له في طعامه ببركة التسمية حتى تقع النسبة بينه وبين الكافر كنسبة من يأكل في سبعة أمعاء اهـ. ويتحقق ذلك المعنى إذا قدرت ذلك في شخص واحد أو في أشخاص متباينين من حيث الوضع فتجد حال ذلك الواحد في الأكل، وهو كافر بخلاف حاله وهو مؤمن، وكذلك في الأشخاص وإلا فقد يوجد في المؤمنين من يزداد شهوته في الأكل على الكافر، ويؤيده ما في نفس هذا الحديث، وكذا في ما يليه من حديث «صافه ضيف كافر» على ما سأي. وقيل: هذا عبارة عن كثرة الأكل وقلته، أي حُلِقَ المؤمن قلة الأكل، وحُلِقَ الكافر كثرة، يعني أن المراد بالسبعة التكرير.

وقال الطيبي: إن من شأن الكامل إيمانه أن يحرص في الزهادة وقلة الغذاء، ويقنع بالبلغة بخلاف الكافر، فإذا وجد المؤمن والكافر على خلاف هذا فلا يقدر في الحديث، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَوَاجَهُمْ أَوْ مُشْرَكَةَ وَالزَّوْجَ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النور: ٣) «المرقاة» ملخصاً من مواضعه. وقال في «الكوكب الدرّي»: فيه إشكال؛ فإن الأمعاء ستة لا سبعة، ومع ذلك فإن الطعام لا يصل أول ما يرد إلى أمعاء، فكيف يصحّ قوله: «إنه يأكل في سبعة أمعاء»؟ والجواب: أن هذا تمثيل وتصوير لكثرة أكله، والمعدة عدت سابعة الأمعاء تغليبا، فكان ذلك نظير قول السعدي رحمه الله: ع

كهرق الطعام عيني

أفترى المرء يبقى حيا بعد امتلاء جوفه إلى الأنف، فكان ذلك كناية عن كثرة الأكل، وكذلك قوله رحمه الله، هذا كناية عن كثرة أكله حتى أنه لم يترك موضعا في جوفه الأعلى والأسفل إلا وقد ملاء اهـ. وقال في «العرف الشذي»: قيل: إن أحوال الأناسي مختلفة؛ فإن بعض المسلمين يأكل كثيرا، وبعض الكفار يأكل قليلا، فما مراد أحوال الأناسي مختلفة، فإن بعض المسلمين يأكل كثيرا يأكل قليلا، فما مراد الحديث. وأجيب بأن المذكور في الحديث الابتغاء أي ينبغي أن يكون هكذا، وليس بخبر اهـ.

وفي «العالمية»: أما الأكل فعلى المراتب، فرض: وهو ما يتدفع به الهلاك، فإن ترك الأكل والشرب حتى هلك فقد عصي ومأجور عليه، وهو ما زاد عليه؛ ليتمكن من الصلاة قائما، ويسهل عليه الصوم. ومباح: وهو ما زاد على ذلك إلى الشبع؛ لتزداد قوة البدن، ولا أجر فيه ولا وزر، ويحاسب عليه حسابا يسيرا، إن كان من حل. وحرام: وهو الأكل فوق الشبع، إلا إذا قصد به التقوي على صوم الغدا ولئلا يستحي الضيف فلا بأس بأكله فوق الشبع، ولا تجوز الرياضة بتقليل الأكل حتى يضعف عن أداء الفرائض. فأما تجويع النفس على وجه لا يعجز عن أداء العبادات =

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه وَابْنِ عُمَرَ الْمُسَنَدَ مِنْهُ فَقَطَّ، وَفِي أُخْرَى لَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَافَهُ ضَيْفٌ كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِشَاةٍ، فَحَلَبَتْ فَشَرِبَ حِلَابَهَا، ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ، ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ، حَتَّى شَرِبَ حِلَابَ سَبْعِ شِيَاهٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِشَاةٍ، فَحَلَبَتْ فَشَرِبَ حِلَابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِأُخْرَى فَلَمْ يَسْتَمِمْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

٤١٢١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ غُلَامًا، فَأَلْقَى بَيْنَ يَدَيْهِ تَمْرًا، فَأَكَلَ الْغُلَامُ فَأَكْثَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ شَوْمٌ»، وَأَمَرَ بِرَدِّهِ. رَوَاهُ النَّبَيْهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «طَعَامُ<sup>(١)</sup> الْإِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= فهو مباح، وفيه رياضة النفس، وبه يصبر الطعام مشتهى، بخلاف الأول؛ فإنه إهلاك النفس، وكذا الشارب الذي يخاف الشيق لا بأس بأن يمتنع عن الأكل؛ ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا يعجز عن أداء العبادات. كذا في «الاختيار شرح المختار».

وإن أكل الرجل مقدار حاجته أو أكثر لمصلحة بدنه لا بأس به. كذا في «الخواص للفتاوى». وقال في «رد المختار»: ورتبة العابد التخير بين الأكل المندوب والمباح، وينوي به أن يتقوى به على العبادة، فيكون مطعماً، ولا يقصد به التلذذ والتنعيم؛ فإن الله تعالى ذم الكافرين بأكلهم للمتعة والتنعيم، وقال: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ» (محمد: ١٢). وقال عليه السلام: «المسلم يأكل في مَعَا وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ». رواه الشيخان وغيرهما، وتحصيص السبعة للمبالغة والتكثير. قيل: هو مثل ضربه صلى الله عليه وسلم للمؤمن وزهده في الدنيا، وللکافر وحرصه عليها، فالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ بُلْعَةً وَقُوْتًا وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ شَهْوَةً وَحَرْصًا؛ طَلَبًا لِلذَّةِ، فَهَذَا يَشْبَعُهُ الْقَلِيلُ، وَذَاكَ لَا يَشْبَعُهُ الْكَثِيرُ.

(١) قوله: طعام الاثنین کافي الثلاثة إلخ: ليس المعنى الطعام ههنا هو الذي سبق في الحديث السابق من أن المؤمن =

- ٤١٢٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ، وَطَعَامُ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي السَّمَانِيَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٤١٢٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ نَجْنِي الْكِبَاثَ، فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ أَطْيَبُ» فَقَالَ: أَكُنْتُ تَرَعَى الْغَنَمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَاهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٤١٢٥ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «مَنْ الْمَنَّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ».

- ٤١٢٦ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ أَكَلَ مِنْهُ وَبَعَثَ بِقُضْلِهِ إِلَيَّ، وَإِنَّهُ بَعَثَ يَوْمًا بِقِصْعَةٍ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا شَيْئًا فِيهَا ثُومٌ، فَسَأَلْتُهُ <sup>(١)</sup> أَحْرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ» قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ مَا كَرِهْتَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= يأكل في مِعَا واحد، والمراد به الطعام القليل، بل المراد بالطعام في هذا الحديث شبعه: يعني أن كفاية الاثنين لا تكون كفاية الاثنين لا تكون كفاية الثلاثة. نعم، شبعة الاثنين كفاية الثلاثة، ويمكن أن يقال: إن كفاية الاثنين يكفي الثلاثة إذا أخلصوا النية، وأكلوا بيسم الله؛ فإن البركة تنزل عليه مع أن الكفاية متفاوتة، فيكون أقل وأكثر؛ فإنه كلي مشكك، يصدق على أقل مراتب الكفاية وأكثرها. قال المهلب: المراد بهذه الأحاديث الخض على المكارم والتقنع بالكفاية، وليس المراد الحصر في المقدار الكفاية، وإنما المراد المواساة، وأنه ينبغي للاثنين إدخال ثالث لطعامها وإدخال رابع أيضًا بحسب من يحضر، هذا حاصل ما في «الكوكب الدرّي» وهامشه.

(١) قوله: فسألته أحرام هو الخ: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويكره أكل نحو ثوم ويمنع منه: أي كبصل ونحوه مما له رائحة كريهة للحديث الصحيح في النهي عن قربان أكل الثوم والبصل المسجد. قال الإمام العيني في شرحه على «صحيح البخاري»: قلت: علة النهي أذى الملائكة وأذى المسلمين، ولا يختص بمسجده ﷺ، بل الكل سواء؛ لرواية مساجدنا بالجمع، خلافاً لمن شذ ويلحق بها نص عليه في الحديث كل ماله رائحة كريهة مأكول أو غيره. وإنما خص الثوم هنا بالذكر، وفي غيره أيضًا بالبصل والكرث؛ لكثرة أكلهم لها، وكذلك أحق بعضهم بذلك من فيه بخرا، وبه جرح له رائحة، وكذلك القصاب والساك والمجدوم والأبرص أولى بالإلحاق.

وَفِي «الْمُتَّقِ عَلَيْهِ» عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ قَالَ: فَلْيَعْتَزِلْ<sup>(١)</sup> مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ. وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَقَالَ: «قَرَّبُوهَا إِلَيَّ بَعْضُ أَصْحَابِهِ» وَقَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أَنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الثُّومِ إِلَّا مَطْبُوحًا.<sup>(٢)</sup>

وقال سحنون: لا أرى الجمعة عليهما، واحتج بالحديث، وألحق بالحديث كل من آذى الناس بلسانه، وبه أفنى ابن عمر، وهو أصل في نفي كل من يتأذى به، ولا يبعد أن يعذر المعذور بأكل ما له ريح كريهة؛ لما في «صحيح ابن حبان» عن المغيرة بن شعبة قال: انتهيت إلى رسول الله ﷺ فوجد مني ريح الثوم، فقال: من أكل الثوم؟ فأخذت يده فأدخلتها، فوجد صدري معصوبا. فقال: إن لك عذرا، وفي رواية الطبراني في «الأوسط»: «اشتكت صدري فأكلته، وفيه فلم يعنفه ﷺ، وقوله ﷺ: «وليقتد في بيته»، صريح في أن أكل هذه الأشياء عذر في التخلف عن الجماعة، وأيضا هنا علتان آذى المسلمين وآذى الملائكة، فبالنظر إلى الأولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد، وبالنظر إلى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد، ولو كان وحده. انتهى ملخصا. أقول: كونه يعذر بذلك ينبغي تقييده بما إذا أكل ذلك بعذر أو أكل ناسيا قرب دخول وقت الصلاة؛ لئلا يكون مباشرا لما يقطعه عن الجماعة بصنعه.

(١) قوله: «فليعتزل مسجدا» قيل: هذا خاص بمسجد النبي ﷺ، والجمهور على أنه عام في كل المساجد ومعنى «مسجدا» يعني مساجد المسلمين، يدل عليه ما ورد في رواية: فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم، وهذا يدل على أن علة النهي هو الرائحة الكريهة المؤذية لأهل المسجد من بني آدم والملائكة، وبه استدل على كراهة كل ما له رائحة كريهة كالبصل والفجل والكراث ونحو ذلك ومثله شرب الدخان المتداول في هذه الأزمان وتداوله بئيلة عامة شملت الخواص والعوام. واختلفت فيه أقوال الكرام، فمن محرم ومن مبيح بلا كراهة، ومن حاكم بالكراهة تحريما أو تنزيها. وقد حقت الأمر فيه في رسالتي «ترويح الجنان بتشريح حكم شرب الدخان» فلتراجع. كذا في «التعليق الممجّد» على «موطأ محمد» لمولانا محمد عبد الحلي رحمته الله.

(٢) قوله: إلا مطبوخا: قال في «المرقاة»: وهذا الحديث يفيد تقييد ما ورد من الأحاديث المطلقة في النهي.

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ لِرِيحِهِ، فَإِذَا أَمَّتُهُ طَبَخًا فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

٤١٢٧ - وَعَنْ أَبِي زَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْبَصْلِ، فَقَالَتْ: إِنَّ آخِرَ طَعَامٍ <sup>(١)</sup> أَكَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامٌ فِيهِ بَصْلٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٢٨ - وَعَنِ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِيكَرَبٍ رحمته الله عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَيْلُوا <sup>(٢)</sup> طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤١٢٩ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنها أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ بِثَرِيدٍ أَمَرَتْ بِهِ، فَغَطَّتْ حَتَّى يَذْهَبَ قَوْرُهُ دُخَانِهِ، وَتَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هُوَ <sup>(٣)</sup> أَعْظَمُ لِلْبَرَكَةِ». رَوَاهُ الدَّارِيُّ.

(١) قوله: آخر طعام أكله رسول الله ﷺ طعام فيه بصل: أي مطبوخ بشهادة الطعام؛ لأنه الغالب فيه. قال ابن الملك: قبل: إنما أكل النبي ﷺ ذلك في آخر عمره؛ ليعلم أن النهي للتنزيه لا للتحريم اهـ. وهو قول المظهر. وقال ابن حجر في «شرح الشئانل»: لا ينافيه نفيه عنه كالثوم والكراث والفجل؛ لأن محلها في النية على أن الأصح أن هذا مكروه ليس بمحرم. وقال الطيبي: قد بين في حديث أبي أيوب على ما سبق أن رسول الله ﷺ كان يكرهه لأجل ريحه، وما كان مطبوخا، ولا سببا للبصل لم يكن له رائحة. وقال الطحاوي في «شرح الآثار» بعد ما سرد الأحاديث: فهذه الآثار دلت على إباحة أكل نحو البصل والكراث والثوم، مطبوخا كان أو غير مطبوخ، إن قعد في بيته، وكرهه حضور المسجد وريحه موجود؛ لتلا يؤذي بذلك من يحضره من الملائكة وبني آدم، قال: وبه نأخذ، وهو قول أبو حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

(٢) قوله: كيلوا طعامكم إلخ: قال المظهر: الغرض من كيل الطعام معرفة مقدار ما يستقرض الرجل، ويبيع ويشترى؛ فإنه لو لم يكل لكان ما يبيعه ويشتره مجهولاً، ولا يجوز ذلك، وكذلك لو لم يكل ما ينفق على عياله ربما يكون ناقصاً عن قدر كفايتهم، فيكون النقصان ضرراً عليهم. وقد يكون زائداً على قدر كفايتهم، ولم يعرف ما يدخر لتنام السنة. فأمر رسول الله ﷺ بالكيل؛ ليكونوا على علم ويقين فيما يعملون فمن راعى سنة رسول الله ﷺ يجد بركة عظيمة في الدنيا وأجرًا عظيمًا في الآخرة. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: هو أعظم للبركة: لذلك قال في «رد المحتار»: الأكل أن لا يأكل الطعام حارًّا.

٤١٣٠ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ <sup>(١)</sup> إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُودَعٍ، وَلَا مُسْتَعْفَى عَنْهُ رَبَّنَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤١٣١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا قَرَعَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٤١٣٢ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى وَسَوَّغَهُ وَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٣٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الطَّاعِمُ <sup>(٢)</sup> الشَّاكِرُ كَالصَّائِمِ الصَّابِرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَالدَّارِمِيُّ عَنْ سِتَانِ بْنِ سَنَةَ عَنْ أَبِيهِ.

### بَابُ الصِّيَافَةِ

٤١٣٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ <sup>(٣)</sup> ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ

(١) قوله: كان إذا رفع مائدته قال: الحمد لله الخ: قال في «العالمكية»: وسنن الطعام بالبسملة في أوله والحمدلة في آخره، فإن نسي البسملة في أوله، فليقل إذا ذكر: بسم الله على أوله وآخره. كذا في «الاختيار شرح المختار». وإذا قلت: بسم الله فارفع صوتك حتى تلتقن من معك. كذا في «التارخانية» يبدأ باسم الله تعالى في أوله إن كان الطعام حلالا، وبالحمد لله في آخره كيف ما كان. كذا في «القنية». ولا ينبغي أن يرفع صوته بالحمد لله، إلا أن يكون جلساؤه فرغوا عن الأكل. كذا في «التارخانية».

(٢) قوله: الطاعم الشاكر الخ: قيل: أقل شكره أن يسمي إذا أكل، ويحمد إذا فرغ. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: فليكرم ضيفه: قال الجمهور: الضيافة سنة، وليست بواجبة. وقد كانت واجبة ففسخ وجوبها. قاله الطحاوي. =

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ<sup>(١)</sup> خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُتْ<sup>(٢)</sup> وَفِي رِوَايَةِ بَدَلِ الْجَارِ: «وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٣٦ - وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكُفَيْيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ<sup>(٣)</sup> ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضَّيْفَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَثْوِيَ عِنْدَهُ حَتَّى يُجْرِجَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُخْرِجَ<sup>(٤)</sup> الرَّجُلُ مَعَ ضَيْفِهِ إِلَى بَابِ الدَّارِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

= وقالوا: وإكرام الضيف بطلاقة الوجه وطيب الكلام، والإكرام ثلاثة أيام، في الأول بمقدوره وميسوره، والباقي بها حضره من غير تكلف؛ لتلا يثقل عليه وعلى نفسه، وبعد الثلاثة يعد من الصدقة، إن شاء فعل وإلا فلا. وقال الداودي: يزيد في إكرامه على ما كان يفعل في عياله. قال الكرمانى: فإن قلت: ما وجه ذكر هذه الأمور الثلاثة؟ قلت: هذا الكلام من جوامع الكلم؛ لأنها هي الأصول؛ إذ الثالث منها إشارة إلى القولية والأولان إلى الفعلية. الثاني: منها إلى التخلية عن الرذائل، والأول إلى التحلية بالفضائل، يعني من كان له صفة التعظيم لأمر الله لا بد له أن يتصف بالشفقة على خلق الله عز وجل، إما قولاً بالخير أو سكوتاً عن الشر، وإما فعلاً لما ينفع، أو تركاً لما يضر، «عمدة القاري» و«المرقاة» ملتبقت منها.

(١) قوله: فليقل خيراً أو ليصنم: يعني إذا أراد أن يتكلم، فإن كان ما يتكلم به خيراً يثاب عليه واجباً كان أو مندوباً فليتكلم به، وإن لم يظهر له خيره سواء ظهر أنه حرام أو مكروه أو مباح. قوله: فليمسك عنه: فالكلام المباح مأمور بتركه مخافة انجراره إلى الحرام. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: فليكرم ضيفه إلخ: قال الزرقاني: الأمر بالإكرام للاستحباب عند الجمهور؛ لأن الضيافة من مكارم الأخلاق لا واجبة؛ لقوله: جائزته، والجائزة تفضل وإحسان، هكذا استدل به الطحاوي وابن بطل وابن عبد البر. وقال الليث وأحمد: تجب الضيافة ليلة واحدة؛ للحديث المرفوع: «ليلة الضيف واجبة على كل مسلم». وأجاب الجمهور عن هذا وما أشبهه أن هذا كان في صدر الإسلام حين كانت المواساة واجبة، وبأنه محمول على ضيافة المضطرين. كذا في «التعليق الممجد».

(٣) قوله: يخرج الرجل مع ضيفه إلى باب الدار: والظاهر أن هذا من باب زيادة الإكرام. كذا في «المرقاة».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْهُ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَقَالَ: فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، قَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: لَكِنَّهُ يَنْجَبِرُ بِتَعَدُّدِ أَسْنَادِهِ مَعَ أَنَّهُ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: حَدِيثٌ غُفَّةٌ فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ، وَمَا أَشْبَهَهُ كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ قُسْبِيخٌ.

٤١٣٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيْزُ أَسْرَعُ إِلَى الْبَيْتِ

الَّذِي يُؤْكَلُ فِيهِ مِنَ الشَّفْرِ إِلَى سَنَامِ الْبَعِيرِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٤١٣٩ - وَعَنِ ابْنِ هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ، فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما، فَقَالَ: «مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟» قَالَا: الْجُوعُ، قَالَ: «وَأَنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَخْرِجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، قُومُوا» فَقَامُوا مَعَهُ، فَأَتَى مَعَهُمَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَإِذَا هُوَ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ، فَلَمَّا رَأَتْهُ الْمَرْأَةُ قَالَتْ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَيْنَ فُلَانٌ؟» قَالَتْ: ذَهَبَ يَسْتَعِذُّبُ لَنَا مِنَ الْمَاءِ إِذْ جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ، فَتَنَظَّرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا أَحَدُ الْيَوْمِ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ أَضْيَافًا مِنِّي، قَالَ: فَاذْطَلَقَ فَجَاءَهُمْ يَعِذُّ فِيهِ بُسْرٌ وَتَمْرٌ وَرَطْبٌ، فَقَالَ: «كُلُوا مِنْ هَذِهِ وَأَخَذَ الْمُدِيَّةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ» فَذَبَحَ لَهُمْ فَأَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ وَمِنْ ذَلِكَ الْعِذْقِ وَشَرِبُوا، فَلَمَّا أَنْ شَبِعُوا وَرَوُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلَنَّ عَنْ هَذَا التَّعِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَخْرَجَكُمُ مِنْ بُيُوتِكُمُ الْجُوعُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَابَكُمُ هَذَا التَّعِيمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٤٠ - وَعَنِ ابْنِ عَسِيْبٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلًا فَمَرَّ بِي، فَدَعَانِي فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، ثُمَّ مَرَّ بِأَبِي بَكْرٍ فَدَعَاهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ، ثُمَّ مَرَّ بِعُمَرَ فَدَعَاهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ، فَاذْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ حَائِطًا لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لِصَاحِبِ الْحَائِطِ: أَطْعِمْنَا بُسْرًا، فَجَاءَ يَعِذُّ قَوْضَعَهُ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ بَارِدٍ فَشَرِبَ، فَقَالَ: «لَتُسْأَلَنَّ



عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ: فَأَخَذَ عُمَرُ الْعِدْقَ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ حَتَّى تَنَاقَرَ الْبُسْرُ قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَئِنَّا لَمَسْئُولُونَ عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ خِرْقَةٍ، كَفَّ بِهَا الرَّجُلُ عَوْرَتَهُ أَوْ كِسْرَةً سَدَّ بِهَا جَوْعَتَهُ أَوْ حَجَرٍ يَتَدَخَّلُ فِيهِ مِنَ الْحَرِّ وَالْقُرِّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٤١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَأْذَنَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَقَالَ سَعْدٌ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَلَمْ يُسْمِعِ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى سَلَّمَ ثَلَاثًا وَرَدَّ عَلَيْهِ سَعْدٌ ثَلَاثًا وَلَمْ يُسْمِعْهُ، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّبَعَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَيِّ أَنتَ وَأَمَّا مَا سَلَّمْتَ تَسْلِيمَةً إِلَّا وَهِيَ بِأَذْنِي، وَلَقَدْ رَدَدْتُ عَلَيْكَ وَلَمْ أُسْمِعْكَ، أَحَبَبْتُ أَنْ أَسْتَكْثِرَ مِنْ سَلَامِكَ وَمِنَ الْبَرْكََةِ، ثُمَّ دَخَلُوا الْبَيْتَ، فَقَرَّبَ لَهُ زَيْبًا فَأَكَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «أَكَلْ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَأَقْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤١٤٢ - وَعَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ الْجَشَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَلَمْ يَقِرْنِي وَلَمْ يُضْفِنِي، ثُمَّ مَرَّ بِي بَعْدَ ذَلِكَ أَقْرَبِيهِ أَمْ أَجْزِيهِ؟ قَالَ: «بَلْ أَقْرَبِيهِ»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٤٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ وَمَثَلُ الْإِيمَانِ كَمَثَلِ الْفَرَسِ فِي آخِيَّتِهِ يَجُولُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى آخِيَّتِهِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَسْهُو ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْإِيمَانِ، فَأَطْعَمُوا طَعَامَكُمْ الْأَنْثِيَاءَ وَأَوَّلُوا مَعْرُوفَكُمْ الْمُؤْمِنِينَ». رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ».

(١) قوله: بل أقربه: فيه حث على القرى الذي هو من مكارم الأخلاق، ومنها دفع السيئة بالحسنة. كذا في «المرقاة».

٤١٤٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسَيْرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَصْعَةٌ يَحْمِلُهَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، يُقَالُ لَهَا: الْعَرَاءُ، فَلَمَّا أَصْحَوْا وَسَجَدُوا الضُّحَى أُتِيَ بِتِلْكَ الْقَصْعَةِ وَقَدْ ثُرِدَ فِيهَا، فَالْتَمَوْا عَلَيْهَا، فَلَمَّا كَثُرُوا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: مَا هَذِهِ الْجِلْسَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنِيدًا»، ثُمَّ قَالَ: «كُلُوا مِنْ حَوَالِيهَا وَدَعُوا ذُرُوتَهَا يُبَارِكْ فِيهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٤٥ - وَعَنْ وَحْشِيِّ بْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَأْكُلُ وَلَا نَشْبَعُ، قَالَ: «فَلَعَلَّكُمْ تَفْتَرِقُونَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فاجتمعوا على طعامكم وادْكروا اسمَ الله عليه يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ مَاجَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ (التور: ٦١) فَمَحْمُولٌ عَلَى الرُّخْصَةِ أَوْ دَفْعًا لِلْحَرْجِ عَلَى الشَّخْصِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ.

٤١٤٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا وُضِعَتِ الْمَائِدَةُ فَلَا يَقُومُ رَجُلٌ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ وَإِنْ شَبِعَ حَتَّى يَفْرُعَ الْقَوْمَ وَلْيَعِزِّرْ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يُخْجَلُ جَلِيسُهُ فَيَقْبِضُ يَدَهُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٤٧ - وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَكَلَ مَعَ قَوْمٍ كَانَ آخِرُهُمْ أَكْلًا. رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٤٨ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رضي الله عنها قَالَتْ: أُتِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِطَعَامٍ فَعَرَضَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: لَا نَشْتَهِيهِ، فَقَالَ: «لَا تَجْمَعَنَّ جُوعًا وَكَذِبًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

## بَابُ أَكْلِ الْمُضْطَرِّ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ  
الْخِنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ، لِيَعْرِىَ اللَّهُ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا  
إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (البقرة: ١٧٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ  
فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣)

(المائدة: ٣)

٤١٤٩ - وَعَنْ وَاقِدِ اللَّيْثِيِّ رحمه الله أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَكُونُ بِأَرْضٍ  
فَتَصِيبُنَا بِهَا الْمَخْمَصَةُ فَمَتَى يَجِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟ قَالَ: «مَا لَمْ تَضْطَرِّحُوا أَوْ تَغْتَبِقُوا أَوْ  
تَحْتَفِقُوا بِهَا بَقْلًا، فَشَأْنُكُمْ بِهَا» مَعْنَاهُ: إِذَا لَمْ تَجِدُوا صَبُوحًا أَوْ غُبُوقًا وَلَمْ تَجِدُوا بَقْلَةً  
تَأْكُلُونَهَا حَلَّتْ لَكُمْ الْمَيْتَةُ. رَوَاهُ الدَّارِيُّ.

فِيهِ دَلِيلُنَا عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي يُبَيِّنُ لَهُ الْمَيْتَةُ هُوَ الْإِضْطِرَارُ، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ مَعَ مَا  
يَتَبَلَّغُ بِهِ مِنَ الْغُبُوقِ وَالصُّبُوحِ فَيُمْسِكُ الرَّمَقَ. وَأُورِدَ <sup>(١)</sup> صَاحِبُ «الْمَشْكَاةِ» فِي هَذَا الْبَابِ  
حَدِيثَ أَبِي دَاوُدَ لِإِنْبَاتِ مَذْهَبِهِمْ وَأَرَادَ أَنَّ الْإِضْطِرَارَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى خَوْفِ الْهَلَاكِ كَمَا  
كَانَ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ قَدْ ثَبَتَ فِيهِ أَنَّ خَوْفَ الْهَلَاكِ لَيْسَ بِمَنَاطٍ لِحِلِّ  
الْمَيْتَةِ، كَيْفَ وَالْمَرْءُ لَيْسَ بَعْدَ اغْتِيَابِ الْقَدَحِ وَاضْطِبَاحِهِ مِمَّا يُخَافُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ،  
قُلْنَا: فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الْقَدَحَ كَانَ لِكُلِّ أَهْلِ الْبَيْتِ جَمِيعًا لَا قَدَحًا قَدَحًا لِكُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّ  
بَعْدَ الْقَدَحَيْنِ فِي يَوْمٍ لَا حَاجَةَ فِي الطَّعَامِ، فَضْلًا عَنِ الْإِضْطِرَارِ.

(١) قوله: وأورد صاحب «المشكاة» في هذا الباب حديث أبي داود إلخ: هذا الحديث هو الذي رواه أبو داود عن  
النجيع العامري: أنه أتى النبي ﷺ فقال: ما يجل لنا من الميتة؟ قال: ما طعامكم؟ قلنا: نغتبق ونضطبح. قال أبو  
نعيم: فسرّه لي عقبه قدح غدوة وقدح عشية، قال: ذاك وأبي الجوع، فأحل لهم الميتة على هذه الحال.

## بَابُ الْأَشْرِبَةِ

٤١٥٠ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَفَّسُ <sup>(١)</sup> فِي الشَّرْبِ ثَلَاثًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ: وَيَقُولُ: إِنَّهُ أَرَوَى وَأَبْرَأُ وَأَمْرًا.

= وقد تمسك الشافعي بهذا الحديث، وقال: يجوز تناول الميتة مع أدنى شبع، والتناول منه عند الاضطرار إلى حد الشبع. وقد خالف على هذا حديث الدارمي الذي يليه في «المشكاة». وذكرناه في هذا الكتاب؛ لأن في حديث الدارمي الأمر الذي يبيح له الميتة هو الاضطرار، ولا يتحقق ذلك مع ما يتبلغ به من الغبوق والصبح، فيمسك الرمق، فالوجه أن يقال: الاغتياق بقدرح والاصطياب بآخر كانا على سبيل الاشتراك بين القوم كلهم. ومن الدليل عليه قول السائل: «ما يحل لنا؟» كأنه كان وافد قومه، فلم يسأل لنفسه خاصة، وكذا قول النبي ﷺ: «ما طعامكم؟». فلما تبين له أن القوم مضطرون إلى أكل الميتة؛ لعدم الغنى في إمساك الرمق بما وصفه من الطعام، أباح لهم تناول الميتة على تلك الحالة، وهذا وجه التوفيق بين الحديثين.

قال الخطاطي: القدرح من اللبن بالعدوة والقدرح بالعشي يمسك الرمق، ويقيم النفس، وإن كان لا يشبع الشبع التام. وقد أباح الله تعالى مع ذلك تناول الميتة، وكان دلالة أن تناول الميتة مباح إلى أن تأخذ من القوت الشبع، وإلى هذا ذهب مالك وأحمد، وهو أحد قولي الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يتناول منه إلا قدر ما يمسك به ريقه، وهو القول الآخر للشافعي اهـ. وأغرب في قوله: وإن كان لا يشبع الشبع التام، حيث يشعر بأن أكل الميتة يحل مع الشبع إذا لم يكن تاما، ولا أظن أحدا قال به. وأما قوله: وقد أباح الله تعالى مع ذلك تناول الميتة، فإن أراد به أنه مع ما ذكر من الحال فممنوع؛ إذ لا دلالة لآية على ذلك، وإن أراد به أنه مع الحديث المذكور، فقد علمت أنه معارض بالحديث الذي يليه ومحتمل للتأويل كما سبق، ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال، لا سيما مع وجود المعارض على أن القاعدة ترجيح المحرم على المباح احتياطا. أخذته من «المراقبة».

(١) قوله: يتنفس في الشرب ثلاثا: أي يتنفس في أثناء شربه ثلاثا. قال البغوي في «شرح السنة»: المراد من هذا الحديث أن يشرب ثلاثا، كل ذلك يبين الإنباء عن فمه، فيتنفس ثم يعود، والخبر المروي أنه نهى عن التنفس في الإناء هو أن يتنفس في الإناء من غير أن يبينه عن فيه. قال القاضي: الشرب بثلاث دفعات أقمع للعطش وأقوى على الهضم. وأقل أثرا في برد المعدة وضعف الأعصاب. قال ابن حجر في «شرح الشائل»: «ورد بسند حسن أنه ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس إذا أدنى الإناء إلى فيه سمى الله، وإذا أخره حمد الله يفعل ذلك ثلاثا. التقطته من «المراقبة». وقال في «العالمية»: ولا يشرب بنفس واحد.

٤١٥١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا وَاحِدًا كَشْرَبِ الْبَعِيرِ وَلَكِنْ اشْرَبُوا مَثْنَى وَثَلَاثَ، وَسَمُوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ، وَاحْمَدُوا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٥٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ يُنْفَخَ فِيهِ. <sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٤١٥٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرْبِ، فَقَالَ رَجُلٌ: الْقَدَاةُ أَرَاهَا فِي الْإِنَاءِ، قَالَ: أَهْرِفُهَا، قَالَ: فَإِنِّي لَا أَرَوِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدٍ، قَالَ: «فَأَيْنَ الْقَدَحَ عَنْ فِيكَ، ثُمَّ تَنْفَسْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٤١٥٤ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّرْبِ مِنْ ثُلُمَةِ الْقَدَحِ، وَأَنْ يُنْفَخَ فِي الشَّرَابِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٥٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ، زَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَاخْتِنَاثُهَا أَنْ يُقْلَبَ رَأْسُهَا ثُمَّ يُشْرَبَ مِنْهُ.

(١) قوله: أو ينفخ فيه: قال في «المراقبة»: إن كان النفخ للبرد فليصبر، وإن كان للنفث فليعطه بخلال ونحوه لا بالإصبع؛ لأنه ينفر الطبع منه أو ليرق الماء، انتهى. وقال في «رد المحتار» كتاب الحظر والإباحة: وعن الثاني أنه لا يكره النفخ في الطعام إلا بإله صوت نحو أف، وهو محمل النهي.

(٢) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من في السقاية: قال المظهر: وذلك أن جريان الماء دفعة وانصبابه في المعدة مضر بها. وقد أمر النبي ﷺ بالدفعات كما سبق اهـ. ولأن العَبَّ مذموم، ولا يمكن مص الماء عند شربه من فم السقاء، فقد روى البيهقي عن أنس مرفوعاً: «مصوا الماء مصاً ولا تعبوه عباً». قاله في «المراقبة». وقال في «العالمية»: ولا يشرب من فم السقاء والقرية؛ لأنه لا يخلو عن أن يدخل حلقه ما يضره. كذا في «الغياثة».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه عَنْ كُبَشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ مِنْ فِي قُرْبَةٍ مُعَلَّقَةٍ قَائِمًا، فَقُمْتُ إِلَى فِيهَا فَقَطَعْتُهُ. قُلْنَا: هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ قِمِ السَّقَاءِ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ، بَلْ لِلتَّنْزِيهِ، وَالْفِعْلُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ.

٤١٥٦ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَشْرَبُ قَائِمًا وَقَاعِدًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارِمِيِّ وَابْنِ مَاجَه وَالتِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ نَمْشِي وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ.

وَرَوَى مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ كَانَا لَا يَرَيَانِ بِشْرَبِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ قَائِمٌ بَأْسًا.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ خُبَرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانُوا يَشْرَبُونَ قِيَامًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ لَا نَرَى<sup>(١)</sup> بِالشُّرْبِ قَائِمًا بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

٤١٥٧ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «أَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبُ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا فَمَنْ تَبِعِي فَلَيْسَتْ قِيًّا».

ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ لِأَمْرِ طَبِيٍّ، فَإِنَّ فِي الشُّرْبِ وَالْأَكْلِ قَائِمًا آفَاتٌ، لَا لِأَمْرِ شَرْعِيٍّ. وَرَوَى هُوَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أَكْرَهُ الشُّرْبَ قَائِمًا؛ لِأَنَّهُ دَاءٌ.

(١) قوله: كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي الخ: قال في «الكوكب الدرّي»: إن النهي في هذين لما لم يكن شرعيًا، وإنما هو لحفظ صحته الحاصلة لا يكون أثماً بارتكاب ما ذكر، وبينه النبي ﷺ بفعله وتقريره.

(٢) قوله: لا نرى بالشرب قائماً بأساً: لذلك قال في «العالمية»: ولا بأس بالشرب قائماً، وإن شئت زيادة تفصيل في هذا المقام والتوفيق بين الأدلة، فارجع إلى «رد المحتار» كتاب الطهارة.

٤١٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَدْلُو مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ <sup>(١)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، ثُمَّ أَتَى بِمَاءٍ فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قِيَامًا، وَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ.

٤١٥٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَسَلَّمَ فَرَدَّ الرَّجُلُ وَهُوَ يَحُولُ الْمَاءَ فِي حَائِطٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ فِي شَتَّةٍ وَإِلَّا كَرَعْنَا، فَقَالَ: عِنْدِي مَاءٌ بَاتَ فِي شَنْ فَأَنْطَلِقُ إِلَى الْعَرِيشِ، فَسَكَبَ <sup>(٢)</sup> فِي قَدَحٍ مَاءً، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنٍ، فَشَرِبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ أَعَادَ فَشَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى بَرْكَةٍ فَجَعَلْنَا نَكْرَعُ فِيهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَكْرَعُوا، وَلَكِنْ اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ ثُمَّ اشْرَبُوا فِيهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ إِنَاءٌ أَطْيَبُ مِنَ الْيَدِ».

قَالَ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ»: التَّغْيِي مِنْهُ لِلتَّنْزِيهِ، وَالْفِعْلُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، أَوْ قِصَّةُ جَابِرٍ قَبْلَ التَّغْيِي أَوْ التَّغْيِي فِي غَيْرِ حَالِ الصُّرُورَةِ، وَالْفِعْلُ كَانَ لِلصُّرُورَةِ.

(١) قوله: فشرب وهو قائم: وقال في «رد المحتار» ناقلا عن «السراج»: ولا يستحب الشرب قائما إلا في هذين الموضعين، أي ماء زمزم وفضل الوضوء اهـ. وفي شرح «الهداية» لابن المهام: ومن الأدب أن يشرب فضل ماء وضوئه مستقبلا قائما، وإن شاء قاعدا.

(٢) قوله: فسكب في قدح ماء ثم حلب عليه إلخ: فيه أنه لا بأس بطلب الماء البارد في سموم الحرّ، وفيه جواز خلط اللبن بالماء عند الشرب، ولا يجوز عند البيع. كذا في «عمدة الفاري».

٤١٦٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حُلِبَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ دَاجِنٌ، وَشِيبَ لَبَنُهَا بِمَاءٍ مِنَ الْبُيْرِ الَّتِي فِي دَارِ أَنَسٍ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَلَى بَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أُعْرَائِيٌّ، فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعْطَى الْأَعْرَائِيَّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «الْأَيْمَنُ» <sup>(١)</sup> فَالْأَيْمَنُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «الْأَيْمُنُونَ الْأَيْمُنُونَ أَلَا فَيَمِّنُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ» وَبِهِ نَأْخُذُ.

٤١٦١ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غَلَامٌ أَصْغَرَ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاخَ عَنْ بَسَارِهِ، فَقَالَ: «يَا غَلَامُ، أَتَأْتُنِي لِي أَنْ أُعْطِيَهِ الْأَشْيَاخُ؟» فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَوْثَرٍ <sup>(٢)</sup> بِفَضْلِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٦٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي <sup>(٣)</sup> يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: الأيمن فالأيمن: قال الزرقاني: قال أنس: هو سنة أي تقدمه الأيمن، وإن كان مفضولاً ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم، فقال: لا يجوز تقدمه غير الأيمن إلا بإذنه. كذا في «التعليق الممجّد». وقال في «فتح الباري»: هذا مستحب عند الجمهور. وقال ابن حزم: يجب.

(٢) قوله: ما كنت لأؤثر بفضل منك أحدا: قال في «المراقبة»: اتفقوا على أن لا يؤثر في القرب الدينية والطاعات، وإنما الإيثار ما كان حظوظ النفس، فيكره أن يؤثر غير موضعه من الصف الأول مثلاً، وفيه أن من سبق إلى موضع مباح أو من مجلس العالم الكبير فهو أحق به من يجيء بعده. وقال النووي: الإيثار في القرب مكروه، وفي حظوظ النفس مستحب.

(٣) قوله: الذي يشرب في آنية الفضة إلخ: قال النووي: أجمعوا على تحريم الأكل والشرب في إناء الذهب والفضة على الرجل والمرأة، ولم يخالف في ذلك أحد، فيحرم استعمالهما في الأكل والشرب والطهارة والأكل بالمعلقة من أحدهما، والتجمهر بمجممرته والبول في الإناء وسائر استعمالهما، سواء كان صغيراً أو كبيراً. قالوا: وإن ابتلي بطعام فيها فليخرجهما إلى إناء آخر من غيرهما، وإن ابتلي بالدهن في قارورة فضة فليصبه في يده اليسرى، ثم يصبه في اليمنى، =



وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «أَنَّ الَّذِي يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ».

٤١٦٣ - وَعَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا<sup>(١)</sup> الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيَابَجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٦٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ<sup>(٢)</sup> فِي إِنَاءٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ.

= ويستعمله، ويعرم تزيين البيوت والخوانيت وغيرهما بأوانيها. قاله في «المراقبة». كذا في «الهداية». وقال قاضي خان رحمته الله: يكره الأكل والشرب والادهان في آية الذهب والفضة، وكذا المجامر والمكاحل والمداهن، وكذا الاحتكاك بميل الذهب والفضة، والنساء فيما سوى الحلى من الأكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال، ولا رخصة للرجال فيها يتخذ من الذهب أو كان مفضضاً أو مذهباً ما خلا الختم من الفضة وحلية السيف والسلاح الرخصة جاءت فيه، انتهى. وقال في «الهداية»: قال في «الجامع الصغير»: يكره، ومراده التحريم.

(١) قوله: لا تلبسوا الحرير ولا الديابج: قال في «المراقبة»: واستثنى من الحرير قدر أربعة أصابع في أطراف الثوب على ما هو المتعارف، والمخلوط به إن كان لحمته من غيره وسداه من الحرير فمباح، وعكسه لا، إلا في الحرب عقد يباح الحرير؛ لعل الحكاك وبكترة القمل اه. كذا في «الهداية».

(٢) قوله: من شرب في إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك إلخ: قال أبو يوسف: يكره كراهة تحريمية السرر والكراسي إذا كانت مفضضة أو مذهبة، وكذا السرج إذا كان مفضضاً أو مذهباً، وكذا اللجام والركاب وغيرها؛ لأن الأخبار مطلقة، وهذا حديث الدارقطني مؤيد، ولأن من استعمل إناء كان مستعملاً لكل جزء منه. وبه قالت الثلاثة، أي الشافعي ومالك وأحمد رضي الله عنهم. وقال أبو حنيفة: يجوز الشرب في الإناء المفضض والركوب في السرج المفضض والجلوس على الكرسي المفضض والسرير المفضض إذا كان يتقي موضع الفضة، معناه أنه لا بأس بالشرب في الآنية المفضضة والمذهبة إذا وضع فمه على العود، وفي الكرسي والسرير يقعد على العود والخشب دون الذهب والفضة. ولأبي حنيفة ما روي عن أنس رضي الله عنه: أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة، رواه البخاري. ولأحمد عن عاصم الأحول قال: رأيت عند أنس رضي الله عنه قدح النبي ﷺ فيه ضبة فضة، وإن التفضيض ونحوه تابع، =

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم انكسر، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِصَّةٍ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَمْحَدَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: رَأَيْتُ عِنْدَ أَنَسٍ رضي الله عنه قَدَحَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِيهِ ضَبَّةُ فِصَّةٍ.

٤١٦٥ - وَعَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الشَّرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْحُلُوَ الْبَارِدَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُسْتَعْدَبُ لَهُ الْمَاءُ مِنْ بُيُوتِ الشُّفَا قِيلَ: هِيَ عَيْنٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ يَوْمَانِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٦٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَإِذَا سَقِيَ لَبَنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

### بَابُ التَّقْيِيعِ وَالْأَنْبِذَةِ

٤١٦٨ - عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِقَدَحِي هَذَا الشَّرَابَ كُلَّهُ الْعَسَلَ وَالتَّيِّدَ<sup>(١)</sup> وَالْمَاءَ وَاللَّبَنَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= ولا معتبر بالتواضع، فلا يكره كالجبة المكفوفة بالحزير، والعلم في الثوب، ومسبار الذهب في الفص. وقال الزيلعي: روي أن هذه المسألة وقعت في مجلس أبي جعفر الدوانيقي، وأبو حنيفة وأئمة عصره حاضرون، فقالت الأئمة: يكره، وأبو حنيفة رضي الله عنه ساكت، فقيل له: ما تقول؟ فقال: إن وضع فاه في موضع الفضة يكره وإلا فلا. فقيل له: من أين ذلك؟ فقال: أرايت لو كان في إصبه خاتم فشرب من كفه، أكره ذلك؟ فوقف الكل، وتعجب أبو جعفر من جوابه، انتهى. وقول محمد يروي مع أبي حنيفة، ويروي مع أبي يوسف. هذا حاصل ما في «قاضى خان» و«رد المحتار» و«البتاية» و«الهداية».

(١) قوله: والتبيد: قال في «المراقبة»: وهذا النبيذ له منفعة عظيمة في زيادة القوة. قال ميرك: وهو حلال اتفاقاً ما دام حلوا ولم ينته إلى حد الإسكار؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «كل مسكر حرام».

٤١٦٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنَّا <sup>(١)</sup> نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ يُوكِي أَعْلَاهُ وَلَهُ عَزْلَاءٌ، نَنْبِذُهُ عُذْوَةً فَيَشْرَبُهُ عِشَاءً وَنَنْبِذُهُ عِشَاءً فَيَشْرَبُهُ عُذْوَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْثَبِدُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ فَيَشْرَبُهُ <sup>(٢)</sup> إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ وَالْعَدَّةَ وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى وَالْعَدَّةَ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ <sup>(٣)</sup> بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصَبَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٧١ - وَعَنِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ <sup>(٤)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَاتِ وَالْتَّقِيرِ وَأَمَرَ أَنْ يُنْثَبِدَ فِي أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَحَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرِّ

(١) قوله: كنا ننبذ لرسول الله ﷺ قال النووي: فيه دلالة على جواز الانتباز وجواز شرب النبيذ ما دام حلوا لم يتغير ولم يغل، وهذا جائز بإجماع الأمة.

(٢) قوله: فيشربه إذا أصبح يومه ذلك إلخ: قال النووي:، وأما قوله في حديث عائشة المتقدم: «ننبذه عُذْوَةً فيشربه عشاء إلخ» فليس مخالف لحديث ابن عباس هذا في الشرب إلى ثلاث؛ لأن الشرب في يوم لا يمنع الزيادة. وقال بعضهم: لعل حديث عائشة كان زمن الحر حيث يخشى فسادَه في الزيادة على يوم، وحديث ابن عباس في زمن يؤمن فيه التغير قبل الثلاث. وقيل: حديث عائشة محمول على نبيذ قليل يفرغ في يومه، وحديث ابن عباس في كثير لا يفرغ فيه.

(٣) قوله: فإن بقي شيء سقاه الخادم أو أمر به فصب: قال النووي:، وأما سقيه الخادم بعد الثلاث وصبه فلائنه لا يؤمن بعد الثلاث تغيره، وكان النبي ﷺ ينتزه عنه بعد الثلاث، وقوله: «سقاه الخادم وصبه» معناه تارة يسقيه الخادم، وتارة يصبه، وذلك الاختلاف لاختلاف حال النبيذ، فإن كان لم يظهر فيه تغير ونحوه من مبادئ الإسكار سقاه الخادم، ولا يرققه؛ لأنه مال يجرم إضاعته، ويترك شربه تنزهًا، وإن كان قد ظهر فيه شيء من مبادئ الإسكار والتغير أراقه؛ لأنه إذا أسكر صار حراما ونجسا فإراقه، ولا يسقيه الخادم؛ لأن المسكر لا يجوز سقيه الخادم، كما لا يجوز شربه، وأما شربه ﷺ قبل الثلاث فكان حيث لا تغير ولا مبادي تغير ولا شك أصلا.

(٤) قوله: إن رسول الله ﷺ نهى عن الدباء إلخ: وكان ذلك في أول الإسلام خوفا من أن يصير مسكرا، ولا يعلم به، فلما طال الزمان، وعلم حرمة السكر واشتهرت، أبيح الانتباز في كل وعاء. كذا في «المرقاة».

الْأَخْضَرُ قُلْتُ: أَتَشْرَبُ فِي الْأَبْيَضِ؟ قَالَ: «لَا».

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الطُّرُوفِ، وَإِنَّ الطُّرُوفَ أَوْ ظَرْفًا لَا يَحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحْرَمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: قَالَ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي طُرُوفِ الْأَدَمِ فَاشْرَبُوا»<sup>(١)</sup> فِي كُلِّ وِعَاءٍ غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا. قَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَهُوَ مِنْ بَدِيعِ الْأَحَادِيثِ حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ.

٤١٧٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ <sup>(٢)</sup> يُتَبَدَّدُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ فَإِذَا لَمْ يَجِدُوا سِقَاءً نَبَذَ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٧٣ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْشَرَيْنِ»<sup>(٣)</sup> نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرُ يُسَمَوْنَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةٍ.

(١) قوله: فاشربوا في كل وعاء الخ: لذلك قال في «الدر المختار»: وحل الانتباز اتخاذ النبيذ في الدباء، جمع الدباء وهو القرع، والحتم: جرة خضراء، والمزفت: المطلي بالزفت، أي القبر، والتقى: الخشبة المنقورة، وما ورد من النهي نسخ.

(٢) قوله: كان ينبد لرسول الله ﷺ في تور من حجارة: قال النووي: فيه التصريح بنسخ النهي عن الانتباز في أوعية الكثيفة كالدباء والحتم والتقى وغيرها؛ لأن تور الحجارة أكثف من هذه كلها وأولى بالنهى منها، فلما ثبت أنه ﷺ انتبذ له فيه، دل على النسخ، وهو موافق لحديث بردة الذي مضى: «كنت نهيتكم عن الأوعية فانتبذوا، واجتنبوا كل مسكر».

(٣) قوله: ليشرين ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها: أعلم أن جميع ما يستخرج منه الأشربة أربعة: العنب والتمر والزبيب والحبوب والحنطة والشعير والذرة، ثم الباء المستخرج منها حالتان: نبي ومطبوخ، والمطبوخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثه. وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه. وقد يطبخ حتى يبقى نصفه، والحرام من الأشربة أيضًا أربعة، والحلال أيضًا أربعة، كما في «الدرر». فحكم الأشربة الأربعة التي هي حلال إذا غلت واشتدت أن القليل أي القدر غير المسكر منها حلال إذا كان بقصد التقوي على العبادة، وحرام بقصد التلهي. والكثير: أي القدر المسكر منها حرام، هذا مذهب أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف. وأما الشافعي وأحمد ومالك ومحمد بن حسن، فذهبوا إلى أن المسكر الهائج =

## بَابُ تَغْطِيَةِ الْأَوَانِي وَغَيْرِهَا

٤١٧٤ - عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ أَوْ أَمْسَيْتُمْ فَكُفُّوا<sup>(١)</sup> صَبِيَانَكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ وَأَعْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَادْكُرُوا<sup>(٢)</sup> اسْمَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مَغْلَقًا، وَأَوْكُوا قَرَبَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَحَمَرُوا أَيْتَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّ تَعْرَضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا، وَأَطَفَيْتُمَا مَصَابِيحَكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: قَالَ: «حَمَرُوا الْآيَةَ وَأَوْكُوا الْأُسْفِيَةَ وَأَجْبِقُوا الْأَبْوَابَ وَاكْفَيْتُمَا صَبِيَانَكُمْ عِنْدَ الْعِشَاءِ فَإِنَّ لِلْجِنِّ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً وَأَطْفَيْتُمَا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ، فَإِنَّ<sup>(٣)</sup> الْفُؤُوسَةَ رُبَّمَا اجْتَرَّتِ الْفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ».

= من كل شيء يحرم قليله وكثيره، أسكر أم لم يسكر، وأفتى أرباب الفتوى منا بقول محمد بن حسن.  
فالمراد الأشربة الأربعة التي هي حلال عند الشيخين إذا غلت واشتدت، وإلا فلا تحرم كغيرها اتفاقاً. قلت: ليس في هذا الحديث حجة على أبي حنيفة؛ لأنه لم يسم الخمر بغير اسمها، وهو يقول بمثل ما قال ابن مسعود ووكيع وسفيان الثوري والأوزاعي وغيرهم. وقد تقدم تفصيله مع دلالته في «باب بيان الخمر ووعيد شاربيها»، فإن شئت فارجع إليه، بل المراد بهذا الحديث ما يسميه الناس الخمر بغير اسمها، كالشربة المفرح وعرق النشاط وشراب الصالحين، ويزعمون أنها غير محرم، وهم فيه كاذبون؛ لأنه كل مسكر حرام، فالمدار على حرمة المسكر، فلا ينفع تسميته بغير اسمها.

١. قوله: فكفوا صبيانكم إلخ: قال في «المسوى»: وعلى هذا عمل أهل العلم، انتهى. وقال في «المرقاة»: قال القرطبي: جميع أوامر هذا الباب من باب الإرشاد إلى المصلحة، ويحتمل أن تكون للندب، لا سيما فيمن ينوي امتثال الأمر، والإغلاق مقيد بالليل، والأصل في جميع ذلك يرجع إلى الشيطان؛ فإنه هو الذي يسوق الفارة إلى الإحراق.

٢. قوله: وادكروا اسم الله: قال النووي: فيه جل من أنواع الخير والآداب الجامعة جماعها تسمية الله تعالى في كل حركة وسكون؛ لتحصيل السلامة من الآفات الدنيوية والأخروية. كذا في «المرقاة».

٣. قوله: فإن الفؤوسية ربما اجتريت الفتيلة فأحرقت أهل البيت: قال النووي: هذا عام يدخل فيه السراج وغيره، وأما القناديل المعلقة، فإن خيف بسببها حريق دخلت في ذلك، وإلا فلا بأس؛ لانتهاء العلة. كذا في «المرقاة».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَ: «عَطُوا الْإِنَاءَ وَأَوْكُوا السَّقَاءَ وَأَعْلِفُوا الْأَبْوَابَ وَأَطْفِئُوا السَّرَاجَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَجُلُّ سِقَاءً، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْزُضَ عَلَى إِنَائِهِ عُودًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فَلْيَفْعَلْ فَإِنَّ الْفَوْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ النَّبْتِ بَيْتَهُمْ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَ: «لَا تُرْسِلُوا قَوَاشِيَكُمْ وَصَبْيَانَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ؛ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَّبِعُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَ: «عَطُوا الْإِنَاءَ وَأَوْكُوا السَّقَاءَ فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَطَاءٌ أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ».

٤١٧٥ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ نُبَاحَ الْكِلَابِ وَنَهْيَ الْحَمِيرِ مِنَ اللَّيْلِ فَتَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فَإِنَّهُمْ يَرَيْنَ مَا لَا تَرَوْنَ، وَأَقِلُّوا الْخُرُوجَ إِذَا هَدَأَتْ الرَّجُلُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْتُ فِي لَيْلِهِ مِنْ خَلْقِهِ مَا شَاءَ، وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا أُجِيفَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَعَطُوا الْجِرَارَ وَأَكْفُوا الْآبِيَةَ وَأَوْكُوا الْقَرَبَ». رَوَاهُ فِي «مَرْجِ السَّنَةِ».

وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ خَالٍ فِي تَارِيخِهِ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ جَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْهُ نَحْوَهُ.

٤١٧٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: جَاءَ أَبُو مُهَيْدٍ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ النَّقِيعِ بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَحْمَرْتَهُ وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٧٧ - وَعَنِ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تَتْرُكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٧٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: احْتَرَقَ بَيْتٌ بِالْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ اللَّيْلِ فَحَدَّثَ

بِشَأْنِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ النَّارَ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ، فَإِذَا نِمْتُمْ فَأَظْفِقُوهَا عَنْكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٧٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَتْ قَارَةٌ تَجْرُ الْفَتِيلَةَ فَأَلْقَتْهَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْحُمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِدًا عَلَيْهَا، فَأَحْرَقَتْ مِنْهَا مِثْلَ مَوْضِعِ الدَّرْهِمِ، فَقَالَ: «إِذَا نِمْتُمْ فَأَظْفِقُوا سُرُجَكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدُلُّ مِثْلَ هَذِهِ عَلَى هَذَا فَتُحْرِقُكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

\*\*\*\*\*

## كِتَابُ اللَّبَاسِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَنَبَّيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورَى

سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ

(الأعراف: ٢٦)

مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾

(الأعراف: ٣٢)

٤١٨٠ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبْرَةُ. مُتَّفَقٌ

عَلَيْهِ.

٤١٨١ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شَاكِيًا فَخَرَجَ يَتَوَكَّأُ عَلَى أُسَامَةَ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ

فَظَرَّ قَدْ تَوَشَّحَ فَصَلَّى بِهِمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤١٨٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَانِ قَطْرِيَّانِ غَلِيظَانِ،

فَكَانَ إِذَا قَعَدَ فَعَرَقَ ثَقُلَا عَلَيْهِ، فَقَدِمَ بَرٌّ مِنَ الشَّامِ لِفُلَانٍ الْيَهُودِيِّ، فَقُلْتُ: لَوْ بَعَثَتْ

إِلَيْهِ فَأَشْرَيْتُ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ، فَأُرْسِلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَا يُرِيدُ إِنَّمَا يُرِيدُ

أَنْ يَذْهَبَ بِمَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَ قَدْ عَلِمَ أَيَّيَّ مَنْ أَنْقَاهُمْ لِلَّهِ وَآدَاهُمْ

لِلْأَمَانَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٤١٨٣ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُرْدَةً سَوْدَاءَ فَلَبِسَهَا، فَلَمَّا عَرَقَ

فِيهَا وَجَدَ رِيحَ الصُّوفِ فَقَدَفَهَا، قَالَ وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَكَانَ تُعْجِبُهُ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٨٤ - وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ كِسَاءً وَإِزَارًا غَلِيظًا فَقَالَتْ

قُبِضَ<sup>(٢)</sup> رُوحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَيْنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة: قال الجزري: وفيه دليل على استحباب لبس الحبرة، وعلى جواز لبس المخطط. قال ميرك: وهو مجمع عليه. قاله في «المراقبة». وكذا قال النووي.

(٢) قوله: قبض روح رسول الله ﷺ في هذين: قال النووي: في أمثال هذا الحديث بيان ما كان عليه رسول الله ﷺ من الزهادة =



٤١٨٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤١٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ قَمِيصًا فَوْقَ الْكُعْبَيْنِ مُسْتَوًى <sup>(١)</sup> الْكُمَيْنِ بِأَطْرَافٍ أَصَابِعِهِ. رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» بِرَوَايَةِ ابْنِ مَاجَه عَنْهُ.

٤١٨٧ - وَعَنْ أَبِي كَبْشَةَ قَالَ: كَانَ <sup>(٢)</sup> كَيْمَامُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْحًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٨٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا <sup>(٣)</sup> اَعْتَمَ سَدَلَ عِمَامَتَهُ

= في الدنيا والإعراض عن متاعها وملأها، فيجب على الأمة أن يقتدوا، وأن يقتفوا على أثره في جميع سيره. كذا في «المرفأة».

<sup>(١)</sup> قوله: مستوى الكمين بأطراف أصابعه: وقال في «رد المحتار»: اعلم أن الكسوة منها فرض، وهو ما يستر العورة ويدفع الحر والبرد، والأولى كونه من القطن أو الكتان أو الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله لنصف ساقه، وكمه لرؤوس أصابعه، وفمه قدر شبر اهـ. وفي «مرفأة الصعود»: حديث الرسخ مخصوص بالقميص الذي كان يلبسه في السفر، وكان يلبس في الخضر قميصا من قطن وكمه من الأصابع، كذا ورد في حديث رواه البيهقي في «شعب الأيمان». وروي فيه عن علي كان يمدكم القميص حتى إذا بلغ الأصابع قطع ما فضل.

<sup>(٢)</sup> قوله: كان كيمام أصحاب رسول الله ﷺ بطحا الكيام: بكسر الكاف جمع كمة بالضم كقبا وبقة، وهي القلنسوة المدورة سميت بها؛ لأنها تغطي الرأس. بطحا: بضم الموحدة فكون المهملة جمع بطحاء أي كانت مبسوطة على رؤوسهم لازقة غير مرتفعة عنها. قال الطيبي: فيه أن انتصاب القلنسوة من السنة بمعزل، وروى ابن عساكر بسند ضعيف عن ابن عباس: أنه ﷺ كان يلبس ذوات الأذان في الحرب قيل: هي جمع كُم بالضم معنى بطحا حيثئذ أنها كانت عريضة واسعة، فهو جمع أبطح من قولهم للأرض المتسعة: بطحاء، والمراد أنها ما كانت ضيقة دومية أو هندية، بل كان وسعها مقدار شبر. التقطته من «المرفأة». وقال في «العالمية»: ولا بأس بلبس القلانيس. وقد صحَّ أنه ﷺ كان يلبسها. كذا في «الوجيز» للكردي.

<sup>(٣)</sup> قوله: إذا اعتم سدل عمامته بين كنفه: قال في «العالمية»: ندب إرسال ذنب العمامة بين الكتفين إلى وسط =

بَيْنَ كَيْفِيَّتِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٨٩ - وَعَنْ عُبَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْعَمَائِمِ فَإِنَّهَا سِيَمَاءُ الْمَلَائِكَةِ، وَأَرْخُوا لَهَا خَلْفَ ظُهُورِكُمْ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٩٠ - وَعَنْ زُكَّانَةَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَرَّقْ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعَمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِسِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٩١ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ ؓ بَنِي فَرَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَبَايَعُوهُ وَإِنَّهُ <sup>(١)</sup> لَمُطْلَقُ الْأَزْزَارِ، ثُمَّ أَدْخَلْتُ يَدِّي فِي جَيْبٍ قَمِيصِهِ فَمَسِسْتُ الْحَاقَمَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٩٢ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِسَ <sup>(٢)</sup> جُبَّةً رُومِيَّةً.....

= الظهر. كذا في «الكنز». واختلفوا في مقدار ما ينبغي من ذنب العمامة منهم من مقدار بشره، ومنهم من قال: إلى وسط الظهر، ومنهم من قال: إلى موضع الجلوس. كذا في «الذخيرة» اهـ. وهكذا في غيره من كُتُبِ الحنفية.

<sup>(١)</sup> قوله: وأنه لمطلق الأززار: كتب مولانا محمد مجيب المرحوم من تقرير شيخه أن إطلاقه ﷺ إزاره كان إذ ذاك لعارض، ولم يكن هذا من عادة أحواله ﷺ. كذا في «بذل المجهود».

<sup>(٢)</sup> قوله: لبس جبة رومية: الجبة بضم الجيم وتشديد الموحدة ثوبان بينهما قطن، إلا أن يكونا من صوف، فقد تكون واحدة غير محشوة، ومن فوائد الحديث جواز لبس الصوف. وكره مالك لبسه لمن يجد غيره؛ لما فيه من الشهرة بالزهد؛ لأن إخفاء العمل أولى. قال ابن بطال: ولم يتحصر التواضع في لبسه، بل في القطن وغيره مما هو بدون ثمنه. قلت: وقد روى البيهقي عن أبي هريرة وزيد بن ثابت: أنه ﷺ نهى عن الشهرتين: رقة الثياب وغلظها، ولينها وخشونتها، وطولها وقصرها، ولكن سداد فيها بين ذلك واقتصاد، وهذا هو المختار عند السادة النقشبندية، وأما أكثر طوائف الصوفية، فاختاروا لبس الصوف؛ لأنهم لم يلبسوا لحفظ النفس مالا من مسه وحسن منظره، وإنما لبسوا لستر العورة ودفع الحر والقر، فاجتزأوا بالخشن من الشعر والغليظ من الصوف. وقد وصف أبو هريرة فضالة بن عبيد أصحاب الصفة بأنهم كان لباسهم الصوف حتى إن كان بعضهم ليعرق فيه فيوجد منه ريح الضأن، إذا أصابه المطر. وقد نقل السيوطي في «الدر» عن ابن عباس ؓ إن أول من لبس الصوف آدم وحواء، لما أهبطا من الجنة إلى الأرض. التلقطة من «المراقبة». وقال في «رد المحتار»: والأولى كون الكسوة من القطن أو الكتان أو الصوف.

صَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ<sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٩٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ أَدَمًا حَشْوُهُ لَيْفٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٩٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «فِرَاشُ لِلرَّجُلِ، وَفِرَاشٌ<sup>(٢)</sup> لِامْرَأَتِهِ، وَالثَّالِثُ لِلضَّيْفِ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٩٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ<sup>(٣)</sup> وَسَادُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَتَكَبَّرُ عَلَيْهِ مِنْ أَدَمٍ حَشْوُهُ لَيْفٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٩٦ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَيْنَمَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي بَيْتِنَا فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ فَقَالَ قَائِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَّقِنًا<sup>(٤)</sup>. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: صَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ: قال في «التعليق الممجد»: فيه لبس الضيق من الثياب، بل ينبغي أن يكون ذلك في الغزو ومستجاب لها في ذلك من التأهب والتأسي برسول الله ﷺ في لباسه مثل ذلك في السفر، وليس به بأس في الحضر، انتهى. كذا في «تنسيق النظام».

(٢) قوله: وفراش لامرأته: قال النووي: وأما تعديد الفراش للزوج والزوجة فلا بأس به؛ لأنه قد يحتاج كل واحد منهما إلى فراش عند المرض ونحوه. واستدل بعضهم بهذا على أنه لا يلزمه النوم مع امرأته، وإن له الانفرد عنها بفراش، والاستدلال به في هذا ضعيف؛ لأن المراد بهذا وقت الحاجة بالمرض وغيره كما ذكرنا، ولأن النوم مع الزوجة وإن كان ليس بواجب، لكنه معلوم بدليل آخر أن النوم معها بغير عذر أفضل، وهو ظاهر فعل رسول الله ﷺ الذي واطب عليه مع مواظبته ﷺ على قيام الليل، فنام معها، فإذا أراد القيام لوظيفته قام وتركها، فيجمع بين وظيفته قضاء حقها المندوب وعشرتها بالمعروف، لا سيما إن عرف من حالها حرصها على هذا، ثم إنه لا يلزم من النوم معها الجماع.

(٣) قوله: كان وساد رسول الله ﷺ إلخ: قال النووي: فيه جواز اتخاذ الفراش والوسادة والنوم عليها والارتفاق بها. قلت: الأظهر أنه يقال فيه بالاستحباب؛ لمدامته ﷺ، ولأنه أكمل للاستراحة التي قصدت بالنوم للقيام على النشاط في العبادة. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: متقنا: التقنع هو تغطية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غير. قاله في «عمدة القاري». وقال في «أشعة اللمعات»: اختلفوا في التقنع، فذهب بعضهم إلى الكراهة، وبعضهم إلى أن التقنع للرجل عند الحاجة مباحة، واختار الجمهور أن التقنع جائز مطلقاً مستدلين بفعله ﷺ وبفعل صحابته الأكرمين، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

٤١٩٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٩٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ أَحَدَ شَيْئِي ثَوْبِي يَسْتَرْجِي إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤١٩٩ - وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ، مَنْ جَرَّ مِنْهَا شَيْئًا خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤٢٠٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٠١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُعْبَيْنِ، وَمَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ» قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٤٢٠٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي إِزَارِي اسْتِرْحَاءٌ،

(١) قوله: من جر ثوبه خيلاء: إلخ: قال في «العلامة»: إسبال الإزار والقميص بدعة، ينبغي أن يكون الإزار فوق الكعبين إلى نصف الساق، وهذا في حق الرجال. وأما النساء فخيرين إزارهن أسفل من إزار الرجال؛ ليست يظهر قدمهن، وإسبال الرجل إزاره أسفل من الكعبين إن لم يكن للخيلاء فيه كراهة تنزيه. كذا في «الغرائب». وقال في «بذل المجهود»: قال العلماء: المستحب في الإزار والثوب إلى نصف الساقين، والجائز بلا كراهة ما تحته إلى الكعبين، فما نزل عن الكعبين فهو ممنوع، فإن كان للخيلاء فهو ممنوع منع تحريم، وإلا فممنوع تنزيه، انتهى. وقال في «رد المحتار»: ويكره للرجال السراويل التي تقع على ظهر القدمين، «عتابية».

فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، ازْفَعْ إِزَارَكَ» فَرَفَعْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «زِدْ» فَرَدْتُ، فَمَا زِلْتُ أَتَحَرَّاهَا بَعْدُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِلَى أَيْنَ؟ فَقَالَ: «إِلَى أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الْخَيْلَاءِ خُسِفَ بِهِ فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ ذُكِرَ الْإِزَارُ: «فَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» قَالَ: تُرْخِي شِرْرًا» فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِذَا يَنْكَشِفُ عَنْهَا قَالَ: «فَذِرَاعًا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالتَّسَائِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَتْ: إِذَا تَنَكَّشِفُ أَفْدَامُهُنَّ؟ قَالَ: «فَيُرْخِيَنَّ ذِرَاعًا لَا يَزِدَنَّ عَلَيْهِ».

٤٢٦ - وَعَنْ دَحِيَّةَ بِنِ خَلِيفَةَ قَالَ: أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبَاطِي فَأَعْطَانِي مِنْهَا قُبْطِيَّةً، فَقَالَ: «اِضْدَعُهَا صَدْعَيْنِ، فَاقْطَعْ أَحَدَهُمَا قَمِيصًا وَأَعْطِ الْآخَرَ امْرَأَتَكَ تَحْتَمِرُ بِهِ» فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ: وَأَمْرُ امْرَأَتِكَ <sup>(١)</sup> أَنْ تَجْعَلَ تَحْتَهُ ثَوْبًا لَا يَصِفُهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٧ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بِنِ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ: دَخَلْتُ حَفْصَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى عَائِشَةَ وَعَلَيْهَا خِمَارٌ رَقِيقٌ فَشَقَّقْتُ عَائِشَةَ وَكَسَتْهَا خِمَارًا كَثِيفًا. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٤٢٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهَا ثِيَابٌ رِفَاقٌ فَأَعْرَضَ عَنْهَا، وَقَالَ: «يَا أَسْمَاءُ، إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ لَمْ تَصْلُحْ

(١) قوله: وأمر امرأتك أن تجعل تحته ثوبًا لا يصفها: قال في «نفع المفتي والسائل»: الاستفسار: هل يجوز للمرأة أن يلبس ثيابا رقيقة الاستبشار؟ لا يجوز؛ لعدم حصول ستر العورة. كذا في «السراج المنير».

أَنْ يَرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا» وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفَمِيهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٠٩ - وَعَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ عَنْ أَبِيهِ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَلَيْهَا دِرْعٌ قِطْرٌ ثَمَنٌ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ فَقَالَتْ: ارْفَعْ بَصْرَكَ إِلَى جَارِيَتِي انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهَا تُرْثِي أَنْ تَلْبَسَهُ فِي الْبَيْتِ، وَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُمْ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا كَانَتْ امْرَأَةً تُقَيَّنُ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا أَرْسَلْتُ إِلَيَّ تَسْتَعِيرُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢١٠ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَخْتَمِرُ، فَقَالَ: «لَيْتَنِي لَا لَيْتَنِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢١١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ أَوْ

(١) قوله: نهى رسول الله ﷺ أن يأكل الرجل بشماله إلخ: قال النووي: أما فقه الأحاديث ففيها ثلاث مسائل، أحدها: يستحب البداء باليمنى في كل ما كان من باب التكريم والزينة والنظافة ونحو ذلك، كلبس النعل والخف والمدرس والسرراويل والكم وحلق الرأس وترجله وقص الشارب وتنف الإبط والسواك والاكتمال وتقليم الأظفار والوضوء والغسل والتيمم ودخول المسجد والخروج من الخلاء ودفع الصدقة وغيرها من أنواع الدفع الحسنة وتناول الأشياء الحسنة ونحو ذلك، الثانية: يستحب البداء باليسار في كل ما هو ضد السابق في المسألة الأولى، فمن ذلك خلع النعل والخف والمداس والسرراويل والكم والخروج من المسجد ودخول الخلاء والاستنجاء وتناول أحجار الاستنجاء ومس الذكر والامتنعاط والاستنثار وتعاطي المستقذرات وأشباهاها. الثالثة: يكره المشي في نعل واحدة أو خف واحد أو مدراس واحد إلا لعذر، ودليله هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم. قال العلماء: وسببه أن ذلك تشويه ومثله ومخالف للوقار، ولأن المتعلة تصير أرفع من الأخرى فيعسر مشيه، وربما كان سبباً للعثار.

وهذه الآداب الثلاثة التي في المسائل الثلاث تجميع على استحبابها وإنها ليست واجبة، وأما اشتغال الصماء بالمد، فقال الأصمعي: هو أن يشتغل بالثوب حتى يجلل به جسده لا يرفع منه جانباً، فلا يبقى ما يخرج منه يده، وهذا يقوله أكثر أهل اللغة. قال ابن قتيبة: سميت صماء؛ لأنه سد المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق، ولا صدع. قال أبو عبيد: وأما الفقهاء فيقولون: هو أن يشتغل بثوب ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه. قال العلماء: فعل تفسر أهل اللغة يكره الاشتغال المذكور؛ لثلاث تعرض له حاجة من دفع بعض الهواء ونحوها، أو غير ذلك فيعسر عليه، أو يتعذر فيلحقه الضرر، وعلى تفسير الفقهاء يحرم الاشتغال المذكور =

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَجْلُ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ لِإِنَاثِ أُمَّتِي وَحَرَمٌ عَلَى ذُكُورِهَا»<sup>(١)</sup> وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي «الْمُتَّقِي عَلَيْهِ» عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حُلَّةٌ سَبْرَاءَ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ فَلَبِسْتُهَا، فَعَرَفْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا، إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشَقِّقَهَا حُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ».

وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: لَبِسَ<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمًا قَبَاءً مِنْ دِيبَاجٍ أَهْدَى لَهُ، ثُمَّ أَوْشَكَ أَنْ نَزَعَهُ، فَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى عُمَرَ، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ أَوْشَكَ مَا نَزَعْتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ» فَجَاءَهُ عُمَرُ يَبْكِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَرِهْتَ أَمْرًا وَأَعْظَيْتَنِيهِ فَمَا لِي؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أُعْطِكُمْ لِتَلْبَسَهُ، إِنَّمَا أُعْظِيتُكُمْ تَبِيعُهُ» فَبَاغَهُ بِالْفَنِي دِرْهَمٍ. قَالَ فَقَهَاؤُنَا: يَجِبُ<sup>(٣)</sup> أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ لِبْسَ الْحَرِيرِ وَهُوَ مَا كَانَتْ لِحْمَتُهُ حَرِيرًا وَسَدَاهُ

(١) قوله: وحرم على ذكورها: أي ذكور أمتي، والذكور بعمومه يشمل الصبيان أيضًا، لكنهم حيث لم يكونوا من أهل التكليف حرم على من ألبسهم، والمراد من الذهب خُلَيْتُهُ، وإلا فالأواني من الذهب والفضة حرام على الذكور والإناث، وكذا خُلِي الْفُضَّةِ مختص بالنساء إلا ما استثنى للرجال من الخاتم وغيره. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: لبس رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما قباء ديباج: قال في «المراقبة»: وكان لبسه إذ ذاك مباحا.

(٣) قوله: يجب أن يعلم إلخ: اعلم أنه ذهب الشافعي وموافقه إلى أن لبس الحرير للرجل يجوز إذا كانت به حكمة لها فيه من البرودة، وكذلك للقلع وما في معنى ذلك. وقال مالك: لا يجوز. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن لبس الحرير وهو ما كانت لحمته حريرا وسداه حريرا حرام على الرجال في جميع الأحوال؛ لأنه لا فصل فيما روينا يريد به قوله - «وحرم على ذكورها» - وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنه: لا يكره في حالة الحرب، ويكره في غير حالة الحرب؛ لما روى الشعبي عن ابن عدي في «الكامل» من حديث عن عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي عن موسى بن حبيب عن الحكم بن عمر، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في لبس الحرير عند القتال، وأعله عبد الحق =

حَرِيرًا حَرَامٌ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى الرَّجَالِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَمَا رُوِيَ تَرْخِصُ النَّبِيِّ صلوات الله عليه فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَخْلُوطِ، وَحَدِيثُ الْحَكَّةِ نَظِيرُ التَّدَاوِي بِالْأَبْوَالِ.

٤٢١٦ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه إِصْبَعِيهِ الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةَ، وَصَمَّهُمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: خَطَبَ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ<sup>(١)</sup> أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ.

٤٢١٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنها أَنَّهَا فَأَخْرَجَتْ إِلَيَّ جَبَّةَ طَيَالِسَةٍ كِسْرَوَانِيَّةٍ لَهَا لِبْنَةٌ دِيْبَاجٌ وَفَرَجِيهَا<sup>(٢)</sup> مَكْفُوفَتَيْنِ بِالذِّيْبَاجِ، فَقَالَتْ: هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ، فَلَمَّا قُبِضَتْ قَبَضْتُهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه يَلْبِسُهَا، فَتَحْنُ نَعِغْلُهَا لِلْمَرَضَى نَسْتَشْفِي بِهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢١٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه عَنِ الثَّوْبِ الْمُصَمَّتِ مِنَ الْحَرِيرِ، فَأَمَّا<sup>(٣)</sup> الْعِلْمُ مِنَ الْحَرِيرِ وَسَدَى الثَّوْبِ فَلَا بَأْسَ بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= في أحكامه يعيسى هذا، وقال: إنه ضعيف عندهم متروك. وقال ابن القطان في كتابه: لا يحتج به، وموسى بن حبيب ضعيف، لذلك يقول أبي حنيفة قال أكثر أهل العلم، وما رواه إن ثبت محمول على المخلوط، وحديث الحكة نظير التداوي بالأبوال. انقطعت من النووي و«العالمية» و«الهداية» و«البنية» و«العرف الشذي».

<sup>(١)</sup> قوله: إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع: قال في «المراقبة»: في هذه الرواية إباحة العلم من الحرير في الثوب إذا لم يزد على أربع أصابع، وعليه الجمهور. قال قاضي خان: روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: أنه لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب إذا كان أربعة أصابع أو دونها، ولم يُحَكَّ فيها خلافا.

<sup>(٢)</sup> قوله: وفرجها مكفوفتين بالذبيج: قال في «الهداية»: لا يحل للرجال لبس الحرير، ويحل للنساء إلا أن القليل عفو، وهو مقدار ثلاثة أصابع أو أربع، كالأعلام والمكفوف بالحرير.

<sup>(٣)</sup> قوله: فأما العلم وسدى الثوب فلا بأس به: قال في «الهداية»: ولا بأس بلبس ما سدها حريرا ولحمته غير حرير =



٤٢١٩ - وَعَنْ أَبِي رِجْحَانَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَشْرٍ: عَنِ الْوُشْرِ وَالْوَشْمِ  
وَالْتَتْفِ (١) وَعَنْ مُكَامَةَ (٢) الرَّجُلِ الرَّجُلَ بِغَيْرِ شِعَارٍ، وَعَنْ مُكَامَةَ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ بِغَيْرِ  
شِعَارٍ، وَأَنْ يَجْعَلَ (٣) الرَّجُلُ فِي أَسْفَلِ ثِيَابِهِ حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ، أَوْ يَجْعَلَ (٤) عَلَى مَنْكَبَيْهِ  
حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ، وَعَنْ الثَّهْنِيِّ وَرُكُوبِ (٥) الثَّمُورِ .....

= كالقطن والخز في الحرب وغيره؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون الخز، والخز مسدّي بالحريز، ولأن الثوب إنما  
يصير ثوبا بالنسج، والنسج باللحمة، فكانت هي المعتبرة دون السدى.

(١) قوله: والتتف: قال في «العالمكية»: تنف الشيب مكروه للتنزير لا لتهريب العدو، كذا نقل عن الإمام. كذا في  
«جواهر الأخلاطي».

(٢) قوله: عن مكامة الرجل الرجل بغير شعار إلخ: قال في «الهداية»: ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئاً  
منه أو يعانقه. وذكر الطحاوي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: لا بأس بالتقبيل والمعانقة؛ لما روي:  
أن النبي ﷺ عانق جعفرًا رضي الله عنه حين قدم من الحبشة وقبّل بين عينيه، ولها ما روي أن النبي ﷺ نهى عن المكامة وهي  
المعانقة، وعن المكامة وهي التقبيل. وما رواه عمول على ما قبل التحريم، ثم قالوا: الخلاف في المعانقة في إزار  
واحد، أما إذا كان عليه قميص أو جبة فلا بأس بها بالإجماع، وهو الصحيح، انتهى. وقال في «غاية البيان»: وكذا  
التقبيل إذا لم يكن على وجه الشهوة، بل على وجه المبرة لا بأس به.

(٣) قوله: أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه: أي في ذيلها وأطرافها، حريراً؛ أي كثيراً زائداً على قدر أربع أصابع؛ لما مر من  
جوازها، ويدل على تقييده بقوله: «مثل الأعاجم» أي مثل ثيابهم في تكثير سجاجفهم، ولعلمهم كانوا يفعلونها أيضاً أعلى  
ظهارة ثيابهم: تكبراً وافتخاراً. قال المظهر: يعني لبس الحرير حرام على الرجال، سواء كانت تحت الثياب أو فوقها،  
وعادة جهال العجم أن يلبسوا تحت الثياب ثوبا قصيرا من الحرير ليلين أعضاءهم. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: أو يجعل على منكبه حريراً: أي علماً من حرير زائداً على قدر أربع أصابع. كذا في «المراقبة».

(٥) قوله: ركوب الثمور: وقال في «العالمكية»: ولا بأس بجلود الثمور والسباع كلها إذا دبغت أن يجعل منها مصلي  
أو ميسرة السرج. كذا في «الملقط»، انتهى. فكلمة «لا بأس» فيها استعملت فيها تركه أولى؛ لأن ركوب الثمور من  
زني الأعاجم، وفيه الزينة والخيلاء هذا مقتضى للنهي، لا ما قال الطيبي الشافعي: إن المقتضى لنهي ركوب الثمور  
نجاسة ما عليها من الشعور، فإنها لا تطهر بالدباغ، قلنا: هذا ساقط عن الاعتبار؛ لأن كل إهاب دبغ فقد طهر، إلا  
جلد الأدمي والخنزير والكلب على قول، مع أن شعر الميتة عندنا طاهر من أصله. أخذته من «المراقبة».

وَلْيُؤَسِّرَ<sup>(١)</sup> الْخَاتَمَ إِلَّا لِذِي سُلْطَانٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ.

٤٢٢٠ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْكَبُوا الْحَزْرَ وَلَا التَّمَارَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ.

٤٢٢١ - وَعَنْ عِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ وَعَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَيْثِرَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤٢٢٢ - وَعَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ نَهَانَا<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، .....

(١) قوله: ولبوس الخاتم إلا لذي سلطان: وقال في «الدر المختار»: وترك الخاتم لغير السلطان والقاضي وذي حاجة إليه كَمَتَوَّلٍ أَفْضَلُ أَه. وقال في «رد المحتار»: أشار إلى أن التخنم سُنَّةٌ لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، كَمَا فِي «الِاخْتِيَارِ». قَالَ الْقَهْطَانِيُّ: وَفِي «الْكَرْمَانِيِّ»: نَهَى الْحُلَوَانِي بَعْضَ تَلَامِذِهِ عَنْهُ، وَقَالَ: إِذَا صَرَتْ قَاضِيًا فَتَخَنَّمْ. وَفِي «الْبِسْتَانِ» عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ لَا يَتَخَنَّمُ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: أَمِيرٌ أَوْ كَاتِبٌ أَوْ أَحَقُّ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْرَهُ لِغَيْرِ ذِي الْحَاجَةِ، لَكِنْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَفْضَلُ، كَمَا فِي «الْهِدَايَةِ» وَغَيْرِهَا بِغَيْدِ الْحَوَازِ، وَعَبَّرَ فِي «الدَّرَرِ» بِأَوَّلِي، وَفِي «الإِصْلَاحِ» بِأَحَبِّ، فَالْنَهْيُ لِلتَّنْزِيهِ. وَفِي «التَّائِرِخَانِيَةِ» عَنْ «الْبِسْتَانِ»: كَرِهَ بَعْضُ النَّاسِ اتِّخَاذَ الْخَاتَمِ إِلَّا لِلَّذِي سُلْطَانٌ، وَأَجَازَهُ عَامَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: رَأَيْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ وَالشَّعْبِيَّ وَغَيْرَهُمْ يَتَخَنَّمُونَ فِي يَسَارِهِمْ، وَلَيْسَ لَهُمْ سُلْطَانٌ، وَلَئِنْ السُّلْطَانُ يَلْبَسُ لِلزَّيْنَةِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْخَتَمِ وَغَيْرِهِ فِي حَاجَةِ الزَّيْنَةِ وَالتَّخَنُّمِ سَوَاءٌ فَجَازَ لِغَيْرِهِ، وَبِهِ نَأْخُذُ أَه. فَهُوَ اخْتِيَارٌ لِلْحَوَازِ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَرْكَبَهُ أَوْلَى لِغَيْرِ ذِي حَاجَةٍ، فَافْهَمْ. وَمَقْضَاهُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ لِقَصْدِ الزَّيْنَةِ وَالتَّخَنُّمِ، وَأَمَّا لِقَصْدِ الزَّيْنَةِ فَقَدْ مَرَّ، فَتَدَبَّرْ.

(٢) قوله: نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آية الفضة والذهب وأن نأكل فيها: قال في «الدر المختار»: وكره الأكل والشرب والادمان والتطبيب من إناء ذهبٍ وفضةٍ للرجل والمرأة؛ لإطلاق الحديث، وكذا يكره الأكل ببلعة الفضة والذهب والاحتحال بميلها وما أشبه ذلك من الاستعمال، كمكحلة ومرآة وقلم ودواة ونحوها، يعني إذا استعملت ابتداء فيها صنعت له بحسب متعارف الناس، وإلا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من إناء الذهب إلى موضع آخر أو صب الماء أو الدهن في كفه لا على رأسه ابتداء، ثم استعمله لا بأس به. «مجتبى» وغيره، وهو ما حرره في «الدَّرَرِ» فليحفظ.

وَعَنْ بُنَيْسٍ<sup>(١)</sup> الْحَرِيرِ وَالذَّبَّاجَ وَأَنْ تَجْلِسَ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: حَرْمٌ تَوَسَّدَ الْحَرِيرَ وَافْتَرَّاشَهُ وَالنَّوْمُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا فِي «الْمَوَاهِبِ» وَمِثْلُهُ فِي مَثْنٍ «دُرَرِ الْبَحَارِ»، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ وَالْفَهْيسْتَانِيُّ: وَبِهِ أَخَذَ أَكْثَرُ مَسَائِدِنَا، كَذَا فِي «الْكِرْمَانِيَّةِ» وَتَقَلَّ مِثْلُهُ ابْنُ الْكَمَالِ.

٤٢٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَيَّ تَوْبَيْنِ مَعْصَرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسُوهَا».<sup>(٢)</sup> وَفِي رَوَايَةٍ: قُلْتُ: أَغْسِلُوهَا؟ قَالَ: «بَلْ أَحْرِقُوهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: عن لبس الحرير والديباج وأن يجلس عليه: وفي «فتاوى قاضي خان»: قال أبو حنيفة: لا بأس بافتراش الحرير والديباج، والنوم عليهما، وكذا الوسائد والمرافق والبسط والستور من الديباج والحرير إذا لم يكن فيها ثنائيل. وقال أبو يوسف ومحمد: يكره جميع ذلك اهـ. وحاصله: أن النهي في الحديث محمول على التحريم عندهما، وعنده على التنزيه، كما أشار إليه بقوله: «لا بأس»؛ فإن الورع من يدع ما لا بأس به مخافة أن يكون به بأس، وهو معنى الحديث المشهور: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك». وكان الإمام أبو حنيفة ما حصل له دليل قطعي على كون نهيه للتحريم، والنصوص في تحريم لبس الحرير لا تشتمله؛ لأن القعود على شيء لا يطلق عليه لبسه، فلهذا حكم بالتنزيه، وهذا من ورعه في الفتوى. وأما عمله بالتقوى فمشهور لا يخفى، ومذكور في مناقبه مما لا يحصى. قاله في «المرقاة».

وقال في «الدر المختار»: ويجل عنده توسد الحرير وافتراشه والنوم عليه، وقالوا والشافعي ومالك: حرام، وهو الصحيح، كما في «المواهب». قلت: فليحفظ هذا، لكنه خلاف المشهور اهـ. قال في «رد المحتار»: إنها حل عنده؛ لما روي: أن النبي ﷺ جلس على مرفقة حرير، وكان على بساط ابن عباس رضي الله تعالى عنها مرفقة حرير. وروي: أن أنسا رضي الله عنها حضر وليمة فجلس على وسادة حرير، ولأن الجلوس على الحرير استخفاف، وليس بتعظيم، فجري مجرى الجلوس على بساط فيه تصاوير، «منح» عن «السراج».

(٢) قوله: فلا تلبسها: في فتاوى «قاضي خان»: يكره للرجل أن يلبس المصبوغ بالمصفر والزعفران والورس. كذا في «المرقاة». وقال في «الدر المختار»: وكره لبس المعصفر والمزعر الأحمر والأصفر للرجال، مفاده أنه لا يكره للنساء.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى ثَوْبٍ مَصْبُوعٌ بِعُضْفٍ مُورَدٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَأَنْظَلْتُ فَأَحْرَقْتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ؟» فَقُلْتُ: أَحْرَقْتُهُ، قَالَ: «أَفَلَا كَسَوْتَهُ بَعْضَ أَهْلِكَ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ النَّسَاءُ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا وَطِيبُ الرَّجَالِ رِيحٌ لَا لَوْنَ لَهُ، أَلَا وَطِيبُ النَّسَاءِ لَوْنٌ لَا رِيحَ لَهُ».

قَالَ سَعِيدُ الرَّائِي: أَرَاهُ قَالَ: إِنَّمَا حَمَلُوا قَوْلَهُ: «فِي طِيبِ النَّسَاءِ» عَلَى أَنَّهَا إِذَا خَرَجَتْ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا فَلْتَطِيبْ بِمَا شَاءَتْ.

٤٢٤ - وَعَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَرْبُوعًا، وَقَدْ <sup>(١)</sup> رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: وقد رأيته في حلة حمراء: قال القاضي: وهذا حجة لما ذهب إليه الشافعي وغيره أن لبس الثوب الأحمر إذا لم يكن حريرا، لا كراهة في لبسه. انتهى. قلت: وعند الحنفية: إذا لم يكن حريرا ولا معصفرا يجوز لبسه. كذا في «بذل المجهود». وقال في «المرواة»: وأما ما ورد في شأنه رضي الله عنه عليه حلة حمراء، فقال ابن حجر: الحديث صحيح، وبه استدل إمامنا الشافعي على حل لبس الأحمر، وإن كان قانيا أه. وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: وكره لبس المعصفر والمزعفر الأحمر والأصفر للرجال، مفاده أنه لا يكره للنساء، ولا بأس بسائر الألوان.

وفي «المجتبى» و«الفهستاني» و«شرح النقاية» لأبي المكارم: لا بأس بلبس الثوب الأحمر أه. وقد روي ذلك عن الإمام، كما في «الملقط» أه. ومفاده أن الكراهة تنزيهية؛ لأن كلمة «لا بأس» تستعمل غالبا فيما تركه أولى، «منع» لكن صرح في «التحفة» بالحرمة، فأفاد أنها تحريرية، وهي المحمل عند الإطلاق. قاله المصنف. وفي «منتخب الفتاوى»: قال صاحب «الروضة»: يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الأحمر والأخضر بلا كراهة، فهذه النقول مع ما ذكر في «المجتبى» و«الفهستاني» و«شروح أبي المكارم» تعارض القول بكراهة التحريم إن لم يدع التوفيق بالمصبوغ بالنجس ونحو ذلك.

قلت: وللرنبلاي فيه رسالة سماها «تحفة الأكمل والمهام المصدر لبيان جواز لبس الأحمر». وقد ذكر فيها كثيرا من النقول، منها: ما قدمناه، وقال: لم نجد نصا قطعيا لإثبات الحرمة، ووجدنا النهي عن لبسه لعله قامت بالفعل: من تشبه بالنساء أو بالأعاجم أو التكبر، وبانتهاء العلة تزول الكراهة بإخلاص النية لإظهار نعمة الله تعالى، =

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ وَرَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ خُمْرَاءَ لَمْ أَرْ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ هِلَالِ بْنِ غَامِرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمِيَّ يَخْطُبُ عَلَى بَغْلَةٍ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرُ، وَعَلَى ﷺ أَمَامَهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ.

٤٢٢٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: وَقَالَ: نَهَى عَنْ مَيَاطِرِ الْأَرْجَوَانِ.

٤٢٢٦ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَيْتَرَةِ الْخُمْرَاءِ. رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٤٢٢٧ - وَعَنْ أَبِي رِمَّةَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ<sup>(١)</sup> أَحْضَرَانِ لَهُ شَعْرٌ قَدْ عَلَاهُ الْمَشِيبُ وَشَيْبُهُ أَحْمَرُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: وَهُوَ ذُو وَفْرَةٍ وَبِهَا رَدْعٌ مِنْ جَنَاءٍ.

٤٢٢٨ - وَعَنْ سَمُرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبُسُوءُ<sup>(٢)</sup> الْقِيَابَ الْبَيْضَ فَإِنَّهَا أَظْهَرُ وَأَظْيَبُ وَكَفَّفْنَا فِيهَا مَوَاسِكُكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ.

= وعروض الكراهة للصبيغ بالنجس تزول بغسله، ووجدنا نص الإمام الأعظم على الجواز، ودليلاً قطعياً على الإباحة، وهو إطلاق الأمر بأخذ الزينة، ووجدنا في الصحيحين موجه، وبه تنفي الحرمة والكراهة، بل يثبت الاستحباب اقتداءً بالنبي ﷺ اهـ. ومن أراد الزيادة على ذلك فعليه بها. أقول: ولكن جل الكتب على الكراهة كـ «السراج» و«المحيط» و«الاختيار» و«الملتنقى» و«الذخيرة» وغيرها، وبه أفتى العلامة قاسم. وفي «الخواص الزاهدي»: ولا يكره في الرأس إجماعاً، ونقل في هذه الرسالة ثمانية أقوال، منها: أنه مستحب.

(١) قوله: وعليه ثوبان أحضران: وقال في «رد المحتار»: ولبس الأخضر سنة، كما في «الشرعة».

(٢) قوله: البسوا الثياب البيض إلخ: وقال في «رد المحتار»: يستحب الأبيض.

٤٢٢٩ - وَعَنْ أَبِي الزَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا زُرْتُمْ اللَّهَ بِهِ فِي قُبُورِكُمْ وَمَسَاجِدِكُمُ الْبَيَاضُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٤٢٣٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ عِمَامَةً أَوْ قَمِيصًا أَوْ رِدَاءً ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَمَا كَسَوْنِيهِ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٢٣١ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَزَرَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: «وَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا وَزَرَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ».

٤٢٣٢ - وَعَنْ أَبِي مَطَرٍ قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا اشْتَرَى ثَوْبًا بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ، فَلَمَّا لَبَسَهُ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مِنَ الرِّيَاشِ مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ وَأُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٤٢٣٣ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَبَسَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَوْبًا جَدِيدًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي. ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الثَّوْبِ الَّذِي أَخْلَقَ فَتَصَدَّقَ بِهِ، كَانَ فِي كَنْفِ اللَّهِ وَفِي حِفْظِ اللَّهِ وَفِي سِتْرِ اللَّهِ حَيًّا وَمَيِّتًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤٢٣٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِنْ أَرَدْتَ اللُّحُوقَ بِي فَلْيَكْفِكَ مِنَ الدُّنْيَا كَرَادِ الرَّاكِبِ، وَإِيَّاكَ وَمَجَالَسَةَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا تَسْتَخْلِقِي ثَوْبًا حَتَّى تُرَقِّعِيهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٢٣٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ إِيَّاسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تَسْمَعُونَ أَلَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ الْبَذَاذَةَ<sup>(١)</sup> مِنَ الْإِيمَانِ، إِنَّ الْبَذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَنْبَاءِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ لُبْسَ ثَوْبٍ جَمَالٍ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ - وَفِي رِوَايَةٍ - تَوَاضَعًا كَسَاهُ اللَّهُ حُلَّةَ الْكَرَامَةِ وَمَنْ زَوَّجَ لِلَّهِ تَوَجَّهَ اللَّهُ تَاجَ الْمُلْكِ». وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ حَدِيثَ اللَّبَاسِ.

٤٢٣٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ<sup>(٢)</sup> اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرِ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٢٣٧ - وَعَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى ثَوْبٍ دُونِ، فَقَالَ: «أَلَيْكَ مَالٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ «مِنْ أَيِّ الْمَالِ؟» قُلْتُ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ، قَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَنَمِ وَالْحَيْلِ وَالرَّقِيقِ، قَالَ: «فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَرَّ أَثَرُ<sup>(٣)</sup> نِعْمَةِ اللَّهِ

(١) قوله: إن البذاذة من الإيمان: والمراد من الحديث أن التواضع في اللباس والتوقي عن الفائق في الزينة من أخلاق أهل الإيمان، والإيمان هو الباعث عليه. كذا في «المعرفة». وقال في «رد المحتار»: اعلم أن الكسوة منها مكروه، وهو اللبس للتكبر.

(٢) قوله: إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده: وقال في «رد المحتار»: اعلم أن الكسوة منها مستحب: وهو الزائد لأخذ الزينة وإظهار نعمة الله تعالى. قال رحمته الله: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده». ومباح: وهو الثوب الجميل للترزين في الأعياد والجموع ومجامع الناس لا في جميع الأوقات؛ لأنه صلف وخيلاء، وربما يغيظ المحتاجين فالتحرز عنه أولى. وفي «لهندية» عن «السراجية»: لبس الثياب الجميلة مباح إذا لم يتكبر، وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها. اهـ. وقال في «المعرفة»: فإن قلت: أليس أنه حث على البذاذة؟ قلت: إنما حث عليها؛ لتلا يعدل عنها عند الحاجة، ولا يتكلف للثياب المتكلفة، كما هو مشاهد في عادة الناس حتى في العلماء والمتصوفة، فأما من اتخذ ذلك ديناً وعادة مع القدرة على الجديد والنظافة فلا؛ لأنه خسة ودناءة.

(٣) قوله: فلير أثر نعمة الله عليك وكرامته: وفي «شرح السنة»: هذا في تحسين الثياب بالتنظيف والتجديد عند الإمكان من غير أن يبالغ في النعامة والدقة ومظاهرة الملبس على اللبس على ما هو عادة العجم. كذا في «المعرفة».

عَلَيْكَ وَكَرَامَتِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» يُلْفِظُ «الْمَصَابِيحَ».

٤٢٣٨ - وَعَنْ أَبِي رَجَاءَ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَعَلَيْهِ مِطْرَفٌ مِنْ خَزٍّ، وَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٤٢٣٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرًا فَرَأَى رَجُلًا شَعِثًا قَدْ تَفَرَّقَ شَعْرُهُ، فَقَالَ: «أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسْكِنُ بِهِ رَأْسَهُ وَرَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَسَخَةٌ فَقَالَ: «أَمَا كَانَ (١) يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٢٤٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُلُّ (٢) مَا شِئْتَ وَالْبَسَ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأْتُكَ اثْنَتَانِ سَرَفٌ وَخَيْلَةٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَرْجُمَةِ بَابٍ، وَوَصَلَ هَذَا التَّعْلِيلُ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ.

٤٢٤١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَالْبَسُوا مَا لَمْ يَخَالِطْهُ إِسْرَافٌ وَلَا خَيْلَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٤٢٤٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ (٣) ثَوْبَ شَهْرَةٍ فِي

(١) قوله: ما كان يجد هذا ما يغسل به ثوبه: قال الطيبي: أنكر عليه بذادته لما يؤي إلى ذلته، وأما قوله: البذافة من الإيذان فإثبات التواضع للمؤمن، كما جاء: المؤمن متواضع، وليس بذليل، وله العزة دون التكبر، ومنه حديث أبي بكر: إنك لست بمن يفعل خيلاء. قلت: الصواب أن البذافة وهي القناعة بالدون من الثياب لا تنافي النظافة التي ورد أنها من الدين، ولا تستلزم المذلة عند أرباب اليقين. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: كل ما شئت والبس ما شئت إلخ: قريب من هذا ما قال في «العالمكيرية»: وحاصله: أن من فعل شيئاً من ذلك تكبراً فهو مكروه، ومن فعل ذلك حاجة وضرورة لم يكره. كذا في «الكافي».

(٣) قوله: من لبس ثوب شهرة: أي ثوب تكبر وتفاخر وتحير أو ما يتخذة المتزهدة ليشهر نفسه بالزهد، أو ما يشعر به المتسبد من علامة السيادة كالثوب الأخضر، أو ما يلبسه المتفقهة من لبس الفقهاء، والحال أنه من جملة السفهاء. كذا في «المراقبة». وقال في «رد المحتار»: والأولى كونه بين النفيس والخسيس؛ إذ خير الأمور أوساطها، وللنهي عن الشهرتين، وهو ما كان في نهاية النفاسة أو الخساسة.



الدُّنْيَا أَلْبَسَهُ اللَّهُ تَوْبَ مَذَلَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.  
٤٢٤٣ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ  
وَأَبُو دَاوُدَ.

### بَابُ الْخَاتَمِ

٤٢٤٤ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: <sup>(١)</sup> اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ وَفِي رِوَايَةٍ <sup>(٢)</sup>  
وَجَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَلْفَاهُ، ثُمَّ اتَّخَذَ <sup>(٣)</sup> خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ،  
وَقَالَ: <sup>(٤)</sup> «لَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِي هَذَا».....

<sup>(١)</sup> قوله: اتخذ النبي ﷺ خاتماً من ذهب: أي ابتداء قبل تحريم الذهب على الرجال. قال الإمام محمد في موطنه: لا ينبغي للرجل أن يتختم بذهب ولا حديد ولا صفر، ولا يتختم إلا بالفضة، وأما النساء فلا بأس بتختم الذهب لهن. وقال النووي: أجمعوا على إباحة خاتم الذهب للنساء، وعلى تحريمه على الرجال. كذا في «المرواة».

<sup>(٢)</sup> قوله: وجعله في يده اليمنى: لبس الخاتم في اليمين واليسار ثابت منه ﷺ، والخلاف في الأولوية. قال العلامة العيني في «عمدة القاري»: قال شيخنا في «شرح الترمذي»: في الأحاديث استحباب التختم في اليمين، وهو أصح الوجهين لأصحاب الشافعي أن التختم في اليمين أفضل منه في اليسار، وذهب مالك إلى استحباب التختم في اليسار، وكره التختم في اليمين. وأما مذهب الحنفية، فقد سوى الفقيه أبو الليث في «شرح الجامع الصغير» بين اليمين واليسار، انتهى. وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويجعله لبطن كفه في يده اليسرى. وقيل: اليمنى إلا أنه من شعار الروافض، فيجب التحرز عنه. «قهستاني» وغيره. عبارة القهستاني عن «المحيط»: جاز أن يجعله في اليمنى إلا أنه شعار الروافض اهـ. ونحوه في «الذخيرة» تأمل. قلت: ولعله كان، وبان، قَبَّصَر: أي كان ذلك من شعارهم في الزمن السابق، ثم انفصل وانقطع في هذه الأزمان، فلا ينهي عنه كيفما كان. وفي «غاية البيان»: قد سوى الفقيه أبو الليث في «شرح الجامع الصغير» بين اليمين واليسار، وهو الحق؛ لأنه قد اختلف الروايات عن رسول الله ﷺ في ذلك. وقول بعضهم: «إنه في اليمين من علامات أهل البغي» ليس بشيء؛ لأن النقل الصحيح عن رسول الله ﷺ ينفي ذلك.

<sup>(٣)</sup> قوله: ثم اتخذ خاتماً من ورق: قال في «الدر المختار»: ولا يتختم إلا بالفضة لحصول الاستغناء بها.

<sup>(٤)</sup> قوله: وقال: لا ينقش أحد على نقش خاتمي هذا: قال في «الدر المختار»: وينقش اسمه أو اسم الله تعالى لا تمثال إنسان أو طير، ولا محمد رسول الله.

وَكَانَ<sup>(١)</sup> إِذَا لَبِسَهُ جَعَلَ قَصَّهُ مِمَّا يَلِي بَطْنَ كَفِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٤٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي عَنْ عَلِيٍّ.

٤٢٤٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَتَّمُ فِي يَسَارِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه.

٤٢٤٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَعْصَرِ وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ وَعَنْ قِرَاءَةِ<sup>(٢)</sup> الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي مُوطَّئِهِ: وَأَنَا<sup>(٣)</sup> أَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْغُلَمَانُ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ، فَأَنَا أَكْرَهُهُ لِلرِّجَالِ الْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَالصَّغِيرِ.

٤٢٤٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ فَزَعَرَهُ فَطَرَحَهُ، وَقَالَ: يَغِيدُ أَحَدُكُمْ إِلَى بَجْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ، فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ خَاتِمَكَ انْتَفِعْ بِهِ، قَالَ: لَا، وَاللَّهِ لَا أَخْذُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٤٩ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلَالٍ: الصُّفْرَةَ<sup>(٤)</sup> يَغْنِي الْخُلُقَ، وَتَغْيِيرَ<sup>(٥)</sup> الشَّيْبِ، وَجَرَّ الْإِزَارِ، وَالتَّخَتُّمَ بِالذَّهَبِ، .....

(١) قوله: وكان إذا لبسه جعل قصه مما يلي بطن كفه: قال في «الهداية»: ويجعل الفص إلى باطن كفه بخلاف النسوان؛ لأنه تزين في حقهن.

(٢) قوله: وعن قراءة القرآن في الركوع: وفي «البحر» يكره قراءة القرآن في الركوع والسجود تحريماً. قاله في «العرف الشدي».

(٣) قوله: أنا أكره أن يلبس الغلمان شيئاً من الذهب إلخ: قال في «الدر المختار»: وكره لباس الصبي ذهباً أو حريراً؛ فإن ما حُرِّمَ لبسه وشربه حرم لباسه وإشرا به.

(٤) قوله: الصفرة: يعني الخلق. قال في «المراقبة»: ونبيه مختص بالرجال.

(٥) قوله: وتغيير الشيب: قال الإمام محمد في موطئه: لا نرى بالخصاب بالوسمة والحناء والصفرة بأساً، وإن تركه =

وَالْتَّبَرُّجُ<sup>(١)</sup> بِالزَّيْنَةِ لِغَيْرِ مَحَلِّهَا، وَالضَّرْبُ<sup>(٢)</sup> بِالْكِعَابِ، وَالرُّقَى<sup>(٣)</sup> إِلَّا بِالْمُعَوَّدَاتِ، وَعَقْدُ<sup>(٤)</sup> التَّمَائِمِ، وَعَزْلُ الْمَاءِ<sup>(٥)</sup> لِغَيْرِ أَوْ غَيْرِ مَحَلِّهِ أَوْ عَنْ مَحَلِّهِ، وَفَسَادُ الصَّيِّ غَيْرُ مُحَرِّمِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

قَالَ أَيْمُنُنَا: إِنَّ قَوْلَهُ وَالضَّرْبُ بِالْكِعَابِ: «وَفَسَادُ الصَّيِّ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ الدَّائِعَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَأَمَرَ بِهِ عَلَى الشَّقَقَةِ مِنْهُ عَلَى أُمَّتِهِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ قَارِسَ وَالرُّومَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَلَا يُبَالُونَ بِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُعَوِّدُ عَلَى أَوْلَادِهِمْ بِضَرِّ فَلَمْ يَنْهَ.

٤٢٥٠ - وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ حَرِيرًا فَجَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ، وَأَخَذَ ذَهَبًا فَجَعَلَهُ فِي شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

= أبيض فلا بأس، وكل ذلك حسن.

(١) قوله: والتبرج بالزينة: أي إظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال. وقوله: «لغير محلها» أي لغير زوجها ومحارمها. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: والضرب بالكعب: والمراد النهي عن اللعب بالنرد، وهو حرام كرهه عليه السلام والصحابه، وفي معناه اللعب بالشطرنج، وهو مكروه عندنا، مباح عند الشافعية بشرط معتبرة لهم. قاله في «المراقبة». وكذا في «الدر المختار».

(٣) قوله: والرقى إلا بالمعوذات: قال محمد في موطنه: وبهذا نأخذ، لا بأس بالرقى بما كان في القرآن، وبما كان من ذكر الله، فأما ما كان لا يعرف من الكلام فلا ينبغي أن يرقى به.

(٤) قوله: وعقد التمام: جمع تيممة، والمراد بها التعاويذ التي تحتوي على رقى الجاهلية من أسماء الشياطين وألفاظ لا يعرف معناها. وقيل: التمام خرزات كانت العرب في الجاهلية تعلقها على أولادهم، يتقون بها العين في زعمهم، فأبطله الإسلام؛ لأنه لا ينفع، ولا يدفع إلا الله تعالى. قاله في «المراقبة». وقال في «الدر المختار»: في «المجتبى»: التيممة المكروهة ما كان بغير العربية.

(٥) قوله: وعزل الباء لغير محله: معنى «لغير محله» بغير الإمام؛ فإن محل العزل الإمام دون الخرائر، وهو في الحرة محمول على عدم إذهنها. وقيل: فيه تعريض بإتيان الدبر: أي صبه في غير الموضع الذي يحل أن يصب فيه؛ إذ محل الماء فرج المرأة، كذا في «المراقبة».

وَأَمَّا مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلِيِّ الذَّهَبِ مِنْ تَحْرِيمِهَا لِلنِّسَاءِ فَذَلِكَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ ثُمَّ نُسِخَ وَأُبِيحَ لِلنِّسَاءِ وَالنَّحْلِيِّ بِالذَّهَبِ.

٤٢٥١ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ رُكُوبِ الثُّمُورِ وَلُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا <sup>(١)</sup> مَقْطَعًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ فِي «الْهِدَايَةِ»: وَلَا بَأْسَ بِسَمَارِ الذَّهَبِ يَجْعَلُ فِي جُحْرِ الْفِصِّ أَيْ فِي ثُفْيِهِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ كَالْعِلْمِ فِي التَّوْبِ فَلَا يُعَدُّ لَا بِسَأَلِهِ.

٤٢٥٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْقَةَ أَنَّ جَدَّهُ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدٍ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَتَمَّنَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ <sup>(٢)</sup> النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٤٢٥٣ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ عَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبَهٍ: «مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ فَطَرَحَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةً أَهْلِ النَّارِ؟» فَطَرَحَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ؟ قَالَ: «مِنْ وَرَقٍ وَلَا تُتِمَّهُ مِثْقَالًا» <sup>(٤)</sup>. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ رضي الله عنه تَعَالَى: إِنَّ التَّكْبِيرَ عَنِ التَّحْتُمِ بِخَاتَمِ الْحَدِيدِ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي حَدِيثٍ

(١) قوله: إلا مقطعا: أي مكسرا قطعاً صغارا مثل الضباب على الأسلحة والخواتيم الفضة وأعلام الثياب، كذا ذكره بعض الشراح من علمائنا. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فأمره النبي ﷺ أن يتخذ أنفا من ذهب: لذلك قال في «الدر المختار»: ويتخذ أنفا منه؛ لأن الفضة تنته.

(٣) قوله: وعليه خاتم من حديد إلخ: فلا يتختم إلا بالفضة لحصول الاستغناء بها. فيحرم بغيرها كحجر وذهب وحديد وصفر ورمصاص وزجاج وغيرها. وفي «الجوهرة»: والتختم بالحديد والصفرة والنحاس والرمصاص مكروه للرجال والنساء. التقطه من «الدر المختار» و«رد المحتار».

(٤) قوله: ولا تتمه مثقالا: يعني لا يزيد على مثقال. قاله في «الدر المختار». وقال في «رد المحتار»: قيل: لا يبلغ به المثقال. «ذخيرة». أقول: ويؤد نص الحديث السابق من قوله ﷺ: ولا تتمه مثقالا.

سَهْلٍ: «الْتِمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»؛ لِأَنَّ حَدِيثَ سَهْلٍ كَانَ قَبْلَ اسْتِثْقَارِ السُّنَنِ وَاسْتِحْكَامِ الشَّرَائِعِ، وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ بَعْدَ ذَلِكَ.

٤٢٥٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالتَّجَاشِيَّ، فَقِيلَ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا بِخَاتَمٍ، فَصَاغَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَاتَمًا حَلَقْتُهُ فِضَّةً، وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: كَانَ نَقَشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةً أَسْطُرٍ، مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولٌ سَطْرٌ، وَاللَّهُ سَطْرٌ.

٤٢٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اخْتَذَ خَاتَمًا فَلَيْسَهُ، قَالَ: «شَعَلَنِي هَذَا عَنْكُمْ مِنْذُ الْيَوْمِ إِلَيْهِ نَظَرَةٌ وَإِلَيْكُمْ نَظَرَةٌ»، ثُمَّ أَلْقَاهُ. <sup>(١)</sup> رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٤٢٥٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ خَاتَمَهُ مِنْ فِضَّةٍ، وَكَانَ قَصُّهُ مِنْهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٥٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَبَسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ، فِيهِ قَصٌّ <sup>(٢)</sup> حَبَشِيٌّ، كَانَ يَجْعَلُ قَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ثم ألقاه: وإلا ظهر فيه أنه صلى الله عليه وسلم بعد تحريم خاتم الذهب لبس خاتم الفضة على قصد الزينة من غير نقش، فتبعه الناس محافظة على متابعة السنة، فرأى في لبسه ما يرتب عليه من الحيلاء، فرماه فرماه الناس، فلما احتاج إلى لبس الخاتم؛ لأجل الختم به لبسه. وقال للناس: إنما اتخذنا خاتمًا ونقشنا فيه نقشنا للمصلحة، فلا ينقش عليه أحد اسمنا، بل ينقش اسمه إذا احتاج إليه. وهذا يظهر وجه قول من قال من أئمتنا وغيرهم بكراهة لبس الخاتم لغیر الخُكَّام. وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي ربحانة: أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الخاتم إلا لذي سلطان. كذا في «المرفأة». وقال في «الدر المختار»: وترك التختم لغير السلطان والقاضي وذو حاجة إليه كَمُتَوِّلٍ أفضل.

(٢) قوله: فيه فص حبشي: ثم الحلقة في الخاتم هي المعتبرة؛ لأن قوام الخاتم بها، ولا معتبر بالفص، حتى أنه يجوز أن يكون حجرا أو غيره. كذا في «السراج الوهاج». قاله في «العالمية». وقال في «الدر المختار»: والعبرة بالحلقة من الفضة لا بالفص، فيجوز من حجر وعقيق وياقوت وغيرها.

٤٢٥٨ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ <sup>(١)</sup> خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى الْخِنْصِرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٥٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَخَتَّمَ فِي إِصْبَعِي هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، قَالَ: فَأَوْمَأَ إِلَى الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٦٠ - وَعَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه أَنَّ مَوْلَاةً لَهُمْ دَهَبَتْ بِابْنَةِ الزُّبَيْرِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَفِي رِجْلِهَا أَجْرَاسٌ، فَقَطَعَهَا عُمَرُ وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَعَ كُلِّ جَرَسٍ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٦١ - وَعَنْ بُنَاتَةَ مَوْلَاةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ الْأَنْصَارِيِّ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ رضي الله عنها إِذْ دُخِلَ عَلَيْهَا بِجَارِيَةٍ وَعَلَيْهَا جَلَاجِلٌ يُصَوِّتْنَ، فَقَالَتْ: لَا تَدْخُلْنَهَا عَلَيَّ إِلَّا أَنْ تَقْطَعُوهَا جَلَاجِلَهَا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَدْخُلُ <sup>(٢)</sup> الْمَلَأَيْكَةَ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: كان خاتم النبي ﷺ في هذه الخ: وفي «الفناوى»: وينبغي أن يلبس الخاتم في خنصره اليسرى دون سائر أصابعه، ودون اليمنى؛ لأن اللبس في اليمنى علامة الرفض، وأما الجواز فثبتت في اليمين واليسار جميعاً، وبكل ذلك ورد الأثر. كذا في «الذخيرة». قاله في «العالمكيرية». وقال في «المراقبة»: قال النووي: يكره للرجل جعل الخاتم في الوسطى والتي تليها كراهة تنزيه، وأما المرأة فلها التختم في الأصابع كلها.

(٢) قوله: مع كل جرس شيطان: وظاهر اللفظ العموم، فيدخل فيه الجرس الكبير والصغير، ويدخل فيه الجرس المتخذ من نحاس أو حديد أو الذهب أو الفضة، والحاصل: أن كل حلية لها صوت فهي في حكم الجرس، لا يجوز لبسها للنساء، ولا إلباسها للبنات الصغار. كذا في «بذل المجهود».

(٣) قوله: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جرس: وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه رحمته الله قوله: «بيتاً فيه جرس»، ومن الواجب أن يعلم أن هذه الكراهة فيها كان وضعه كذلك، وأما ما ليس بموضوع للصوت والجرس فلا يجرم، وإن لزم فيه التصويت أحياناً، كما يشاهد في حلي النساء إذا أكثرن منها. كذا في «بذل المجهود».

## بَابُ النَّعَالِ

٤٢٦٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ <sup>(١)</sup> النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٦٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ لَهَا قِبَالَانِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٦٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لِنَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِبَالَانِ مِثْلِي شِرَاكُهُمَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٢٦٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي عَزْوَةِ عَزَوْنَاهَا: «اسْتَكْبَرُوا مِنَ النَّعَالِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا انْتَعَلَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، فَلْتَكُنِ الْيُمْنَى أَوْلَهُمَا تَنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٦٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى <sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

٤٢٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ.....

(١) قوله: يلبس النعال التي ليس فيها شعر: قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً في جواز لبس النعال السبئية في غير المقابر، وأما في المقابر ففيه خلاف. قاله في «عمدة القاري». وقال على القاري رحمته الله: قلت: الظاهر أن المشي على القبور منهي بالنعال وبغيرها، نعم يمكن أن يكون مشيه على القبور فنهيه بأمر الخلع على أن الموضع موضع أدب وتواضع لإمكان تكبر واختيال فعالج بالضد، وأمره بالأمر الأشد، وهو لا ينافي جواز لبسها؛ دفعا للحرص لمكان الضرورة، انتهى. وقال في «العالم المكي»: اتخاذ النعل من الخشب بدعة.

(٢) قوله: نهى رسول الله ﷺ إلخ: قال المظهر: هذا فيها يلحقه التعب في لبسه قائما، كالحنف والنعال التي تحتاج إلى شد شراكهما. كذا في «المرفأة».

فَيَضَعُهُمَا بِجَنْبِهِ. <sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٦٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيُخَفِّهَ جَمِيعًا أَوْ لِيُنْعِلَهُمَا جَمِيعًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٧٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ نَعْلِهِ فَلَا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يُصْلِحَ شِسْعَهُ، وَلَا يَمْشِي فِي خُفٍّ وَاحِدٍ، وَلَا يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَحْتَجِي بِالنُّوْبِ الْوَاحِدِ، وَلَا يَلْتَجِفُ الصَّمَاءَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ ﷺ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، إِنْ صَحَّ فَشَيْءٌ نَادِرٌ، لَعَلَّهُ اتَّفَقَ فِي دَارِهِ بِسَبَبٍ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رحمته الله الْبَارِي: قُلْتُ: وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ بَعْدَ النَّهْيِ يُحْمَلُ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ أَوْ بَيَانِ الْجَوَازِ، وَإِنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ.

٤٢٧١ - وَعَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّجَاشِي <sup>(١)</sup> أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خُفَّيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَادَجَيْنِ فَلَبِسَهُمَا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ: ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.

### بَابُ التَّرْجُلِ

٤٢٧٢ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَرَجُلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٧٣ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ

(١) قوله: فيضعهما بجانبه: أي الأيسر تعظيماً للأيمن، ولا يضع قدمه تعظيماً للقبلة ولا وراءه خوفاً من السرقة. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: إن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خفين أسودين إلخ: قال في «العالمكية»: وعن أبي القاسم الصفار الخف الأحمر خُفُّ فرعون، والخف الأبيض خف هامان، والخف الأسود خف العلماء، ولقد لقيت عشرين من كبار فقهاء بلخ فما رأيت لأحدهم خفاً أبيض ولا أحمر، ولا سمعت أنه أمسكه، وروي: أنه ﷺ أمسك خفاً أسوداً أهدى له خفان أسودان، فقبض ولبس. كذا في «الفتية».



ثَائِرِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَأْمُرُهُ بِإِصْلَاحِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلَحْيَتَيْهِ، فَقَعَلَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ ثَائِرِ الرَّأْسِ كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ.

٤٢٧٤ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ؓ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لِي جُمَّةً أَفَارِجُلُهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَكْرِمُهَا» قَالَ: فَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ رُبَّمَا دَهَنَهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَكْرِمُهَا». رَوَاهُ مَالِكٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ».

٤٢٧٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ؓ قَالَ: نَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَبَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

وَقَالَ فِي «الْمُسَوَّى»: وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ، أَمَّا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فَهُوَ فِهْمٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «وَأَكْرِمُهَا»، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْإِكْرَامَ الْمَخْصُوصُ، وَهُوَ الْمُتَوَسُّطُ الْمُقْتَصِدُ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ فِي التَّنَعُّمِ وَبَيْنَ تَرْكِ التَّنْظِيفِ وَالْهَيْئَةِ الْبَدَةِ الرَّثَّةِ.

٤٢٧٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ رَجُلٌ لِفَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ: مَا لِي أَرَاكَ شَعِنًا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِزْفَاءِ، قَالَ: فَمَا لِي لَا أَرَى عَلَيْكَ حِدَاءً؟ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أحيانًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٧٧ - وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ سَمِعَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ، فَتَظَفُّوا - أَرَاهُ قَالَ - أَفْنَيْتَكُمْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ. قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي غَاِمِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «تَظَفُّوا أَفْنَيْتَكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٢٧٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فَوْقَ الْجُمَةِ وَدُونَ الْوُفْرِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٢٧٩ - وَعَنِ ابْنِ الْخُنْطَلَةِ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعَمَ الرَّجُلُ خُرَيْمُ الْأَسَدِيِّ لَوْلَا طُولُ جُمَّتِهِ وَإِسْبَالُ إِزَارِهِ»، فَبَلَغَ ذَلِكَ خُرَيْمًا فَأَخَذَ شَفْرَةً فَقَطَعَ <sup>(١)</sup> بِهَا جُمَّتَهُ إِلَى أُذُنَيْهِ، وَرَفَعَ إِزَارَهُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٨٠ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَلِي شَعْرٌ طَوِيلٌ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ذُبَابٌ ذُبَابٌ» <sup>(٢)</sup> قَالَ: فَرَجَعْتُ فَجَزَرْتُهُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْعَدِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَغْنِكَ» <sup>(٣)</sup> وَهَذَا أَحْسَنُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ صَاحِبُ «بَذْلِ الْمَجْهُودِ»: هَذَا أَيُّ تَقْصِيرِ الشَّعْرِ أَحْسَنُ مِنْ إِطَالَتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْإِطَالَةُ جَائِزًا. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَقَارِ»: فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ جَزَّ الشَّعْرِ أَحْسَنُ مِنْ تَرْبِيتِهِ، وَمَا جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَحْسَنَ كَانَ لَا شَيْءَ أَحْسَنَ مِنْهُ، وَوَجِبَ لِرُومِ ذَلِكَ الْأَحْسَنِ وَتَرَكَ مَا يُخَالِفُهُ.

٤٢٨١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ فِي «الْعَرَفِ الشَّدِيِّ»: وَفِي حَدِيثِ الْغَدَائِرِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ عَادَتَهُ ﷺ فِي الْأَشْعَارِ الْجُمَةُ وَاللَّمَّةُ وَالْوُفْرَةُ، وَلَمْ يَنْبُتِ الضُّفْرُ، وَأَمَّا ثَلَاثُ حِصَصٍ فَلَعَلَّ الرَّائِي رَأَى

(١) قوله: فقطع بها جمته إلى أذنيه: قال في «شرح السنة»: هذا أي جواز قطع الجمعة إلى الأذن في حق الرجال، وأما النساء فأنهن يرسلن شعورهن لا يتخذن جمعة. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: ذباب: بضم الدال المعجمة فيها وتخفيف الباء الموحدة وبعد الألف مثلها، والذباب الشوم، ويقال: الذباب الشداد. كذا في «بذل المجهود».

(٣) قوله: إني لم أغنك: لأن طول الشعر ليس مذموماً، ولا جاء أمر بقطعه ما زاد على مقدار معلوم منه، لكن جز الشعر أحسن من تربيته. التقطعه من «المرقاة».

تَحْتَ عِمَامَتِهِ ﷺ وَكَانَتْ ثَلَاثَةً بِسَبَبِ الْعِمَامَةِ فِي فَتْحِ مَكَّةَ، وَمَرَّ الْحَافِظُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَلَمْ يَقُلْ بِشَيْءٍ. وَفِي «الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ» فِي بَابِ الْحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ: أَنَّ الضَّفَائِرَ لِلرَّجُلِ مَكْرُوهَةٌ، وَأَمَّا الْإِرْسَالُ فَلَمْ أَجِدْ كَرَاهَةً.

٤٢٨٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَهَلَ آلَ جَعْفَرٍ ثَلَاثًا ثُمَّ أَتَاهُمْ فَقَالَ: «لَا تَبْكُوا عَلَى أَخِي بَعْدَ الْيَوْمِ»، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُوا لِي بَنِي أَخِي»، فَجِيءَ بِنَا كَأَنَّا أَفْرَحُ فَقَالَ: «ادْعُوا لِي الْخَلَاقَ» فَأَمَرَهُ فَحَلَقَ رُؤُوسَنَا. <sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٤٢٨٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: نَهَى <sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. رَوَاهُ التَّسَائِيُّ.

٤٢٨٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقْرُقُونَ رُءُوسَهُمْ، فَسَدَلَ النَّبِيُّ ﷺ نَاصِيَتَهُ ثُمَّ <sup>(٣)</sup> قَرَقَ بَعْدَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فحلقت رؤوسنا: قال في «المرقاة»: وإنما حلقت رؤوسهم مع أن إبقاء الشعر أفضل إلا بعد فراغ أحد النسكين على ما هو المعتاد على الوجه الأكمل؛ لما رأى من اشتغال أهمهم أسماء بنت عُمَيْسٍ عن ترجيل شعورهم بما أصابها من قتل زوجها في سبيل الله، فاشفق عليهم من الوسخ والقمل.

(٢) قوله: نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها. قال في «المرقاة»: وذلك لأن الذنائب للنساء كاللحي للرجال في الهيئة والجمال، وفيه بطريق المفهوم جواز حلق الرجل، ولا خلاف فيه، بل في أنه هل هو سنة لما فعله علي كرم الله وجهه، وقرره ﷺ، وقال: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين» أو ليس بسنة؟ لأنه ﷺ مع سائر أصحابه واظب على ترك حلقه إلا بعد فراغ أحد النسكين، فالحلق رخصة ومستحب، وإبقاء الشعر أفضل وسنة، انتهى. وقال في «العالمكية»: ولو حلقت المرأة رأسها، فإن فعلت لوجع أصابها، لا بأس به، وإن فعلت ذلك تشبها بالرجل فهو مكروه. كذا في «الكبرى».

(٣) قوله: ثم فرق بعد: والفرق سنة في الشعر؛ لأنه الذي رجع إليه النبي ﷺ، والظاهر أنه بوحى منه تعالى. قاله في «بذل المجهود». وقال في «رد المحتار» و«العالمكية»: إن السنة في شعر الرأس إما الفرق أو الحلق.

٤٢٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِذَا قَرَأْتَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأْسُهُ صَدَعَتْ قُرْقَةً عَنْ يَافُوخِهِ وَأَرْسَلْتُ نَاصِيَتَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٨٦ - وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى <sup>(١)</sup> عَنِ الْقَرْعِ. قُلْتُ لِنَافِعٍ: وَمَا الْقَرْعُ؟ قَالَ: يُحْلَقُ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكُ بَعْضٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَالْحَقُّ بَعْضُهُمُ التَّفْسِيرُ بِالْحَدِيثِ.

٤٢٨٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى صَبِيًّا قَدْ حُلِقَ بَعْضُ رَأْسِهِ وَتَرَكَ بَعْضُهُ، فَتَهَاوَهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: «احْلِقُوا <sup>(٢)</sup> كُلَّهُ أَوْ اتْرُكُوا كُلَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٨٨ - وَعَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَحَدَّثَنِي أَخِي الْمُعِيرَةُ قَالَتْ: وَأَنْتَ يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ وَلَكَ قَرْنَانِ أَوْ قُصَّتَانِ، فَمَسَحَ رَأْسَكَ وَبَرَكَ عَلَيْكَ، وَقَالَ: احْلِقُوا هَذَيْنِ أَوْ قُصُوهُمَا؛ فَإِنَّ هَذَا زِيُّ الْيَهُودِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٨٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ لِي ذُوَابَةٌ فَقَالَتْ لِي أُمِّي: لَا أَجْزُهَا، <sup>(٣)</sup> كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُدُّهَا وَيَأْخُذُ بِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: ينهى عن القرع: قال النووي: مذهبننا كراهة مطلقاً للرجل والمرأة؛ لإطلاق الحديث. قال: وهي كراهة تنزيه، وكذلك كراهه مالك والخنفية، انتهى. وليس هذا مختص بالصبي، بل إذا فعله كبير، يكره له ذلك، فذكر الصبي باعتبار العادة الغالبة. قاله في «بذل المجهود». وقال في «رد المحتار» و«العالمية»: ويكره القرع، وهو أن يخلق البعض، ويترك البعض.

(٢) قوله: احلقوا كله أو اتركوا كله: فيه إشارة إلى أن الحلق في غير الحج والعمرة جائز، وأن الرجل مخير بين الحلق وتركه، لكن الأصل أن لا يخلق إلا في أحد النسكين، كما كان عليه ﷺ مع أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وانفرد منهم علي كرم الله وجهه. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: لا أجزها إلخ: فيه أن الذوابة إنما يجوز اتخاذها لعلام إذا كانت مع غيرها من الشعور التي في الرأس. وأما إذا حلق شعره كله، وترك له ذوابة فهو القرع التي نهى عنه رسول الله ﷺ. كذا في «بذل المجهود».

٤٢٩٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَعَنَ<sup>(١)</sup> اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ<sup>(٢)</sup> وَالْمُسْتَوْشِمَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٩١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ. فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتِ، فَقَالَ: مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ قَالَ: لَيْتَنِي كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، أَمَا قَرَأْتَ: ﴿وَمَا آتَيْنَاكَمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٩٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لُعِنَتِ الْوَاصِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ، وَالنَّامِصَةُ وَالْمُتَنَمِّصَةُ، وَالْوَاشِمَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ مِنْ غَيْرِ دَاءٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٩٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، وَنَهَى عَنِ الْوُشْمِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: لعن الله الواصلة: اعلم أن المحدثين والفقهاء اختلفوا في الوصل، فمذهب المحدثين تعميم الحرمة، سواء كان بشعر الإنسان أو بغيره، والفقهاء حملوا النهي في الوصل على أن حرمة الوصل محمول على ما إذا كان بشعر النساء؛ لأن استعمال جزء الأدمي حرام. وهذا الوصل عند الفقهاء مكروه، وكذلك يكره إذا تضمن الوصل خداعاً. وأما الوصل بغير شعور النساء، فلا بأس به؛ لأنه ليس فيه استعمال جزء الإنسان ولا الخداع. والحق مع الفقهاء؛ فإن النسوة من حقهن التزين كيف كان، ما لم يلزم فيه الكراهة من وجه آخر، لذلك قال في «العامليّة»: ووصل الشعر بشعر الأدمي حرام، سواء كان شعرها أو شعر غيرها. كذا في «الاختيار شرح المختار». ولا بأس للمرأة أن تجعل في قرونها وذوائبها شيئاً من الوبر. كذا في «فتاوى قاضي خان». وفي جواز صلاة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم، والمختار أنه يجوز. كذا في «الغياثية».

(٢) قوله: الواشمة: وفي كُتُب الحنفية أن موضع الوشم نجس، فإن الدم خرج من مستقره وانجمد تحت الجلد، وهو نجس. كذا في «العرف الشاذي».

٤٢٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُلْبِدًا. <sup>(١)</sup> رواه البخاري.

٤٢٩٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ دُهْنَ رَأْسِهِ وَتَسْرِجَ لِحْيَتِهِ، وَيُكْثِرُ <sup>(٢)</sup> الْقِنَاعَ كَانَ تَوْبَهُ تَوْبَ زَيَّاتٍ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤٢٩٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، حَتَّى أَجِدَ <sup>(٣)</sup> وَبِصَ الطَّيِّبِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٩٧ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه إِذَا اسْتَجَمَرَ اسْتَجَمَرَ بِالْأَلْوَةِ غَيْرَ مُطَرَّاةٍ، وَيَكْأُفُورٍ يَطْرَحُهُ مَعَ الْأَلْوَةِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ يَسْتَجِمِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرَةُ <sup>(٤)</sup> خَمْسٌ: الْخِتَانُ، <sup>(٥)</sup>

(١) قوله: ملبدًا: فيه جواز التلييد في غير حال الإحرام. قاله في «المرقاة».

(٢) قوله: يكثر القناع: وهو بكسر القاف وخفة النون وفي آخره مهملة، خرقه تلقى على الرأس تحت العمامة بعد استعمال الدهن وقاية للعمامة من أثر الدهن، واتساعها به، شبهت بقناع المرأة. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: أجد وبص الطيب في رأسه ولحيته: قال المظهر: ولا يشكل هذا بقوله: طيب الرجال ما خفي لونه؛ لأن المراد به ما له لون يظهر زينة وجمالا، كالحمرة والصفرة، وما لم يكن كالمسك والعنبر، فهو جائز. وفي معناهما الكافور والزباد. قاله في «المرقاة». وقال في «العالمكية»: ولا بأس بغالية الرأس واللحية. كذا في «الفتاوى العتبية».

(٤) قوله: الفطرة خمس: قال في «عمدة القاري»: أراد بالفطرة السنة القديمة التي اختارها الأنبياء عليهم السلام، واتفقت عليها الشرائع، فكانها أمرٌ جبلي فطروا عليه.

(٥) قوله: الختان: قال في «شرح شرعة الإسلام»: من السنة الختان، وبه قال أبو حنيفة. وقال الأكثرون ومنهم الشافعي: إنه واجب؛ لأنه من شعائر الإسلام. ويمكن أن مراد أبي حنيفة أنه ثابت بالسنة، لا أنه غير واجب، لكن غالب الكتب مشحون بأن الختان سنة، لكن إن لم يولد مختونا ختانا تاما. وإنما قيدنا به؛ لما في «الخلاصة» و«مجمع الفتاوى»: صبي ولد مختونا، بحيث لو رآه إنسان، يراه كأنه ختن، ويشق عليه الختان مرة أخرى، واعترف بذلك أهل البصرة من الحجامين، ترك، ولا يتعرض له. وذكر رزين العرب أن أربعة عشر نيبا ولدوا مختونين: آدم وشيث ونوح وصالح وشعيب ويوسف وموسى وزكريا وسليمان وعيسى وحظظة بن صفوان، وهو نبي أصحاب الرّسّ، ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء والمرسلين.

وَالْإِسْتِحْدَادُ<sup>(١)</sup>، وَقَصُّ<sup>(٢)</sup> الشَّارِبِ،

= وذكر صاحب «الشرعة» أنه قد ولد الأنبياء كلهم مختونين مسرورين، أي مقطوعي السرة كرامة لهم؛ لئلا ينظر أحد إلى عوراتهم إلا إبراهيم عليه الصلاة والسلام؛ فإنه قد ختن نفسه؛ ليستن بسنة بعده هذا للرجال. وأما للنساء فمكرمة، ففي «خزانة الفتاوى»: ختان الرجال سنة، واختلفوا في ختان المرأة. قال في «أدب القاضي»: مكروه، وفي موضع آخر سنة. وقال بعض العلماء: واجب. وقال بعضهم: فرض. قلت: والصحيح أنه سنة، والمكرمة بضم الراء واحدة المكارم. وفي «فتاوى الصوفية»: أن وقت الختان من سبع إلى عشر سنين. وكأنه أراد الوقت الأفضل الأعدل. قاله في «المرقاة».

وقال في «العالمكية»: واختلفوا في الختان، قيل: إنه سنة، وهو الصحيح. كذا في «الغرائب». ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين إلى اثني عشرة سنة، هو المختار. كذا في «الراجية». وقال بعضهم: يجوز بعد سبعة أيام من وقت الولادة. كذا في «جواهر الفتاوى». اختلفت الروايات في ختان النساء، ذكر في بعضها أنه سنة، هكذا حكى عن بعض المشايخ، وذكر شمس الأئمة الحلواني في «أدب القاضي» للخصاف: أن ختان النساء مكروه. كذا في «المحيط».

(١) قوله: والاستحْداد: أي حلق العانة، وهو استعمال الحديد من نحو موسى في حلق العانة ذي الشعر الذي حواليا ذكر الرجل وفرج المرأة، وزاد ابن شريح: وحلقة الدبر، فجعل العانة منبت الشعر مطلقاً، والمشهور الأول. فإن أزال شعره بغير الحديد، لا يكون على وجه السنة. كذا في «شرح المشارق». ويجب أن يعلم أنه لا يقطع شيئاً من شعر، وهو جنب. قاله في «المرقاة». وقال في «الدر المختار»: ويستحب حلق عانته. قال في «الهندي»: ويتبدل من تحت السرة. وفي «الأشياء»: والسنة في عانة المرأة التنف.

(٢) قوله: قص الشارب: ذكر أهل اللغة أن الإحفاء الاستئصال، وكذا النهك بالنون والكاف المبالغة في ذلك، وأن النقص يدل على أخذ البعض، وكلاهما ثابت. وقد دلت السنة على الأمرين، فاختر مالك قص الشارب على إحفائه. وقال الطحاوي: لم نجد عن الشافعي في هذا شيئاً منصوباً، وأصحابه الذين رأيناهم المزني والربيع كأننا يخفيان شواربهما، وذلك يدل على أنها أخذاً ذلك عن الشافعي. وقال الأشقر: رأيت أحمد بن حنبل يحفي شاربهِ شديداً ومسمعة يقول، وقد سئل عن الإحفاء: إنه السنة. وقال أبو حنيفة وصاحبا: يستحب إحفاء الشوارب، ونراه أفضل من قصها؛ لأن الفطرة هي التي لا بُدَّ منها، وهي قص الشارب، وما سوى ذلك فضل حسن، فثبت الآثار كلها التي رويناهما في هذا الباب. ولا تضاد، ويجب بثرتها أن الإحفاء أفضل من القص، وأصحاب رسول الله ﷺ قد كانوا يحفون شواربهم، وفيهم أبو هريرة رضي الله عنه، وهو ممن رويناه عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال:

وَتَقْلِيمُ<sup>(١)</sup> الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ<sup>(٢)</sup> الْإِبِطِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ سِنْدٍ حَسَنٌ عَنْ وَالِدِ ابْنِ الْمَلِيجِ، وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْحَيْثَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ وَمَكْرَمَةٌ لِلنِّسَاءِ».

٤٢٩٩ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَحْتَبِنُ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُنْهِكِي، فَإِنَّ ذَلِكَ أَحْطَى لِلْمَرْأَةِ وَأَحَبُّ إِلَى الْبَعْلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ وَرَاوِيهِ مَجْهُولٌ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

٤٣٠٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَقَرُّوا<sup>(٣)</sup> اللَّحَى وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ».

= من الفطرة قص الشارب، فدل ذلك أن قص الشارب من الفطرة، وهو مما لا بد منه، وأن ما بعد ذلك من الإحفاء هو أفضل، وفيه من إصابة الخير ما ليس في القص. التقطه من «المراقبة» و«شرح معاني الآثار» و«بذل المجهود».

(١) قوله: وتقليم الأظفار: أي ويستحب قلم أظفاره إلا لمجاهد في دار الحرب، فيستحب توفير شاربه وأظفاره يوم الجمعة، وكونه بعد الصلاة أفضل، إلا إذا أخره إليه تأخيراً فاحشاً فيكره؛ لأن من كان ظفره طويلاً كان رزقه ضيقاً. وفي الحديث: «من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده من البلاء إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيامك». «درر». وفي حديث مرسل عند البيهقي كان صلى الله عليه وسلم يقلم أظفاره، ويقص شاربه يوم الجمعة قبل الخروج إلى الصلاة. وروى النووي كالعبادي: من أراد أن يأتيه الغنى على كره فليقلم أظفاره يوم الخميس. وفي حديث ضعيف: يا علي! قص الأظفار وانتف الإبط واحلق العانة يوم الخميس، والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة. وفي «شرح الغزنوية»: روي أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بمسبحة اليمنى إلى الخنصر، ثم بخنصر اليسرى إلى الإبهام وختم بإبهام اليمنى، وذكر له الغزالي في «الإحياء» وجهها وجيهاً. قال في «الهداية» عن «الغرائب»: وينبغي الابتداء باليد اليمنى والانتهاؤها بها، فيبدأ بسبابتها، ويختم بإبهامها، وفي الرجل بخنصر اليمنى، ويختم بخنصر اليسرى. ونقله القهستاني عن «المسعودية»: وقلم الأظافر بالأسنان مكروه يورث البرص، فإذا قلم أظفاره أو جز شعره، ينبغي أن يدفنه، فإن رمى به فلا بأس، وإن ألقاه في الكنيف أو في المغتسل كره؛ لأنه يورث داء. «خاتمة» ويدفن أربعة الظفر والشعر وخرقة الحيض والدم. «عتابية» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«المراقبة» ملقط منها.

(٢) قوله: وتنف الإبط: قال في «رد المحتار»: ويجوز في إزالة الشعر من إبطيه الحلق والتنف أولى.

(٣) قوله: وفروا اللحى: قال في «الدر المختار» لذا يحرم على الرجل قطع لحته.



وَفِي رِوَايَةٍ: «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ وَأَغْفُوا اللَّحَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ: قَصَّ الشَّارِبِ، فَمَعْنَاهَا: اسْتَأْصَلُوا شَعَرَ الشَّارِبِ بِالْمِفْرَاضِ لَا بِالْمَوْسَى فَإِنَّهُ يَدْعُهُ.

٤٣٠١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كَانَ يَأْخُذُ<sup>(١)</sup> مِنْ لِحْيَتِهِ مِنْ عَرْضِهَا وَطَوْلِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَقَارِ» عَنِ ابْنِ عَمَرَ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَقْبِضُ عَلَى لِحْيَتِهِ ثُمَّ يَقْضُ مَا تَحْتَ الْقُبْضَةِ، وَقَالَ: وَبِهِ نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام.

٤٣٠٢ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ أَوَّلَ النَّاسِ صَيَّفَ الصَّيْفِ، وَأَوَّلَ النَّاسِ اخْتَنَ، وَأَوَّلَ النَّاسِ قَصَّ الشَّارِبِ، وَأَوَّلَ النَّاسِ رَأَى الشَّيْبَ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، مَا هَذَا؟ فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: وَقَارَ يَا إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، زِدْنِي وَقَارًا. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٤٣٠٣ - وَعَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ: وَقَّتْ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَنَتْفِ الْإِبْطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ أَنْ<sup>(٢)</sup> لَا يَتْرَكَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٠٤ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ

(١) قوله: كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها: لذلك قال فقهاؤنا: ولا بأس بأخذ أطراف اللحية، والسنة فيها القبضة، وهو أن يقبض الرجل لحيته، فما زاد منها على قبضة قطعه، كذا ذكر محمد في «كتاب الآثار» عن الإمام قال: وبه نأخذ «محيط». أخذته من «الدر المختار» و«رد المحتار».

(٢) قوله: أن لا يترك أكثر من أربعين ليلة: «الفتاوى»: الأفضل أن يقلم أظفاره، ويحفي شارب، ويحلق عاتته، وينظف بدنه بالاغتسال في كل أسبوع مرة، فإن لم يفعل ذلك، ففي كل خمسة عشر يوما، ولا عذر في تركه وراء الأربعين، فالأسبوع هو الأفضل، والخمسة عشر هو الأوسط، والأربعون هو الأبعد، ولا عذر فيها وراء الأربعين، ويستحق الوعيد عندنا. كذا في «المرواة» و«العالمكية».

فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٣٠٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ» <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٠٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَمْتَبَهُوا بِالْيَهُودِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَالزُّبَيْرِ.

٤٣٠٧ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنْ <sup>(٢)</sup> أَحْسَنَ مَا غَيَّرَ بِهِ الشَّيْبُ الْحِنَاءُ وَالْكَتَمُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٣٠٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي «الْتَّهَايَةِ»: إِنَّ أَحَادِيثَ إِبَاحَةِ الرَّغْفَرَانِ لِلرِّجَالِ مَنْسُوخَةٌ.

٤٣٠٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُصْفِرُ لِحْيَتَهُ بِالْصُّفْرَةِ حَتَّى يَمْتَلِئَ ثِيَابُهُ مِنَ الصُّفْرَةِ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَ تَصْبُغُ بِالْصُّفْرَةِ؟ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصْبُغُ بِهَا، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَقَدْ كَانَ يَصْبُغُ بِهَا ثِيَابَهُ كُلَّهَا حَتَّى عِمَامَتَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٣١٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ قَدْ خَضَبَ بِالْحِنَاءِ فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا»، قَالَ: فَمَرَّ آخَرُ قَدْ خَضَبَ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ، فَقَالَ: «هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا»، قَالَ: فَمَرَّ آخَرُ قَدْ خَضَبَ بِالْصُّفْرَةِ، فَقَالَ: «هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فخالفوهم: لذا يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته، ولو في غير حرب في الأصح لا يَدَّيْهِ وَرِجْلَيْهِ؛ فإنه مكروه للنسبة بالنساء. التقطه من «الدر المختار» و«رد المحتار».

(٢) قوله: إن أحسن ما غير به الشيب الحناء والكتم: قال في «العالمكية»: اتفق المشايخ رحمهم الله تعالى إن الخضاب في حق الرجال بالخمرة سنة، وإنه من سيئاء المسلمين وعلاماتهم، عن الإمام أن الخضاب حسن، لكن بالحناء والكتم والوسمة، وأراد به اللحية وشعر الرأس. والخضاب في غير حال الحرب لا بأس به في الأصح. كذا في «الوجيز للكردي».

- ٤٣١١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَاللَّعَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيِّرُوا هَذَا بِثَنِيٍّ وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ». <sup>(١)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٤٣١٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بِهَذَا السَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ، لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.
- وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ صُهَيْبٍ الْخَثِرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا اخْتَضَبْتُمْ بِهِ لَهَذَا السَّوَادِ أَرْغَبُ لِنِسَائِكُمْ فِيكُمْ، وَأَهْيَبُ لَكُمْ فِي صُدُورِ عِدْوِكُمْ».
- ٤٣١٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَتَّبِعُوا الشَّيْبَ فَإِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ، مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً، وَكَفَّرَ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً، وَرَفَعَهُ بِهَا دَرَجَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
- ٤٣١٤ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مُرَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.
- وَرَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، حَمَرُوا وَصَفَرُوا وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ، وَإِنْ تَرَكَهُ أَيْبَضَ مِنْ غَيْرِ خِضَابٍ فَلَا بَأْسَ». وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي مُوَطَّئِهِ: لَا تَرَى بِالْخِضَابِ بِالْوُسْمَةِ وَالْحِنَاءِ وَالصُّفْرَةِ بَأْسًا وَإِنْ تَرَكَهُ أَيْبَضَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، كُلُّ ذَلِكَ حَسَنٌ.

(١) قوله: واجتنبوا السواد: وقال في «عمدة القاري»: وروى ابن وهب عن مالك قال: لم أسمع في صبغ الشعر بالسود نهيًا معلومًا، وغيره أحب إلي. وعن أحمد فيه روايتان، وعن الشافعية أيضًا روايتان، والمشهور بركه. وقيل: يجرم، انتهى. وقال في «الذخيرة»: وأما الخضاب بالسواد فمن فعل ذلك من الغزاة؛ ليكون أهيأ في عين العدو فهو محمود منه، اتفق عليها المشايخ رحمهم الله تعالى، ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء وليحبب نفسه إليهن، فذلك مكروه، وعليه عامة المشايخ، وبعضهم جوز ذلك من غير كراهة، وروى عن أبي يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: كما يعجبني أن تتزين لي يعجبها أن أتزين لها. كذا في «العالمكية» و«رد المحتار».

٤٣١٥ - وَعَنْ قَابِطٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنْ خِصَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَعُدَّ شَمَطَاتٍ كُنَّ فِي رَأْسِهِ فَعَلْتُ، وَقَالَ: لَمْ يَخْتَضِبْ <sup>(١)</sup> وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَقَدْ اخْتَضَبَ أَبُو بَكْرٍ بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ، وَاخْتَضَبَ عُمَرُ بِالْحِنَاءِ بَحْتًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣١٦ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا شَعْرًا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَخْضُوبًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٣١٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، بَايِعْنِي. فَقَالَ: «لَا أَبَايُكَ حَتَّى تُغَيِّرِي كَفِّكَ كَأَنَّهُمَا» <sup>(٢)</sup> كَفًّا سَبْعًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣١٨ - وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: أُوْمِتْ امْرَأَةً مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ يَبْدِيهَا كِتَابٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَبَضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَدَهُ، فَقَالَ: «مَا أَذْرِي أَيْدَ رَجُلٍ أَمْ يَدُ امْرَأَةٍ؟» قَالَتْ: بَلْ يَدُ امْرَأَةٍ، قَالَ: «لَوْ كُنْتُ امْرَأَةً لَغَيَّرْتُ أَظْفَارَكَ» يَعْنِي بِالْحِنَاءِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٤٣١٩ - وَعَنْ كَرِيمَةَ بِنْتِ هَمَامٍ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ <sup>(٣)</sup> عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ خِصَابِ الْحِنَاءِ،

(١) قوله: ولم يَخْتَضِب: وقال في «الدر المختار»: والأصح أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله. وفي «رد المحتار»: لأنه لم يحتج إليه؛ لأنه توفي، ولم يبلغ شبيه عشرين شعرة في رأسه ولحيته، بل كان سبع عشرة، كما في «البخاري» وغيره، وورد أن أبا بكر رضي الله عنه خضب بالحناء والكتم، «مدني». وقال في «المروقة»: فالصحيح ما قاله صاحب «النهاية» من أن المختار أنه صلى الله عليه وسلم صبغ في وقت، وترك في مُعْظَم الأوقات، فأخبر كل بها رأى وهو صادق، وهذا التأويل كالمتعين للجمع به بين الأحاديث، وهو نهاية المدعي.

(٢) قوله: فكأنها كفا سبع: شبه يدها حين لم تخضبها بكفي سبع في الكراهية؛ لأنها حينئذٍ شبيهة بالرجال، والتشبه بالرجال مكروه، وفيه بيان كراهية خضاب الكفين للرجال تشبهًا بالنساء. كذا في «المروقة».

(٣) قوله: سألت عائشة عن خضاب الحناء: والخضاب شامل لخضاب الشعر والجسم، ولكن تقييد أبي داود في ترجمة الباب بالنساء يدل على أن المراد به خضاب الجسم، فإن خضاب اليدين والرجلين بالحناء مستحب للنساء، وحرام للرجال إلا لحاجة التداوي ونحوه. كذا في «بذل المجهود».

فَقَالَتْ: لَا بَأْسَ وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ، كَانَ حَبِيبِي <sup>(١)</sup> يَكْرَهُ رِجْلَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَّمِيُّ.

٤٣٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ بِمَخْنَثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالْحِنَاءِ،

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَنُفِيَ إِلَى التَّقِيعِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَقْتُلُهُ؟ فَقَالَ: «إِنِّي <sup>(٢)</sup> نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٢١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٣٢٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: كان حبيبي يكره رجليه: قال في «المرقاة»: استدل الشافعي به على أن الحناء ليس بطيب؛ لأنه كان يحب الطيب، وفيه أنه لا دلالة لاحتمال أن هذا النوع من الطيب لم يكن يلائم طبعه الطيب، كما لا يلائم الزباد مثلاً طبع البعض، وكما كان يجب اللحم، وامتنع عن أكل بعض الحيوانات؛ لما تعافه نفسه الشريفة. ثم الظاهر أن كرهه مختص بالشعر؛ فإنه يبقى فيه زهوته وخماجته، ولذا عدل عن الحناء في صبغ لحيته الشريفة إلى الورس والعفران، وأما في يد أمهات المؤمنين فلا شك أنه لم يكن يكرهه لما مضى من الإنكار على المرأة التي لم تكن متحينة.

(٢) قوله: أتى رسول الله ﷺ بمخنث قد خضب يديه ورجليه بالحناء: إلخ: لذلك قال في «رد المحتار»: إن خضاب يدي الرجل ورجليه مكروه التشبه بالنساء. وقال فيه في موضع آخر: وفي «البحر الزاخر»: ويكره للإنسان أن يخضب يديه ورجليه، وكذا الصبي إلا لحاجة، بناءً ولا بأس به للنساء. مزيدا أقول: ظاهره أنه كما يكره للرجل فعل ذلك بالصبي يكره للمرأة وإن حل لها فعله لنفسها، انتهى. وقال في «العالمية»: ولا ينبغي أن يخضب يدي الصبي الذكر ورجله إلا عند الحاجة، ويجوز ذلك للنساء. كذا في «الينابيع».

(٣) قوله: إنني نهيت عن قتل المصلين: قال في «المرقاة»: لا دلالة للحديث على أن من ترك الصلاة متعمدا يقتل على ما عليه أصحاب الشافعي، فإن وصف المصلي يكون لمن يغلب عليه فعل الصلاة، ولا يخرج عن هذا الوصف بتركها مرة أو مرتين. ولا يقال: المصلي في العرف لمن صلى مرة أو أزيد، ولم يكن يغلب عليه فعل الصلاة، ولذا قال بعض أئمتنا: من قال لسلطان زماننا: إنه عادل فهو كافر، مع أنه قد يعدل، نعم يدل بالمفهوم عند من اعتبره أن تارك الصلاة يقتلون؛ لأنهم تركوا أكبر شعار الإسلام، لكن قتلهم بطريق المقاتلة، ولذا قال بعض علماءنا: لو ترك أهل بلدة أذان الصلاة لقاتلتهم.

٤٣٢٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صلی اللہ علیہ وسلم الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٢٤ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قِيلَ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها: إِنَّ امْرَأَةً تَلْبَسُ الثَّعْلَ، فَقَالَتْ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلی اللہ علیہ وسلم الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاءِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٢٥ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مَرَّةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلی اللہ علیہ وسلم رَأَى عَلَيْهِ خُلُوقًا، فَقَالَ: «أَلَاكَ امْرَأَةٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاغْسِلْهُ ثُمَّ اغْسِلْهُ ثُمَّ لَا تَعُدَّ» <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّسَائِيُّ.

٤٣٢٦ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِي مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ تَشَقَّقَتْ يَدَايَ، فَخَلَقُونِي بِزَعْفَرَانٍ، فَغَدَوْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلی اللہ علیہ وسلم، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، وَقَالَ: «أَذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنَّا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٢٧ - وَعَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صلی اللہ علیہ وسلم مَكَّةَ جَعَلَ أَهْلُ

(١) قوله: لعن رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة إلخ: فلا بأس بلبس الصبي اللؤلؤ، وكذا البالغ. كذا في «شرح الوهبانية» معزياً لـ «المنية»؛ لأن قوله تعالى: «وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلَةً تَلْبَسُونَهَا» (النحل: ١٤) أي اللؤلؤ والمرجان فيجد الجواز، وكذا قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» (البقرة: ٢٩) وجزم في «الجوهرة» بحرمة اللؤلؤ، وكذا في «السراج» لأن فيه تشبهاً بالنساء؛ فإنه من حليهن. وقد أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم: لعن رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل، فيدخل في هذا اللؤلؤ بالأولى؛ لأن تحليهن به أكثر. قال صاحب «الدر المختار»: وحمل المصنف ما في «المنية» على قوله وما في «الجوهرة» على قولها أي من أن ليس عقد اللؤلؤ لبس حلي، وهو ما مشى عليه أصحاب المتون في كتاب الأيمان، فلو حلف لا يلبس حلياً، فلبس ذلك بحث للعرف. قال: وقد رجحوا قولها، ففي «الكافي» قولها أقرب إلى عرف ديارنا، فنفى به، ثم قال المصنف: وعلى كون المرجح قولها فالعتمد في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه على الرجال؛ لأنه من حلي النساء. التقطه من «الدر المختار» و«رد المحتار».

(٢) قوله: لا تعد: فإنه لا يليق بالرجال. قاله في «المرقاة».

مَكَّةَ يَأْتُونَهُ بِصِبْيَانِهِمْ، فَيَدْعُو لَهُمْ بِالْبَرَكَةِ وَيَمَسِّحُ رُؤُوسَهُمْ، قَالَ: فَجِئْتُ بِي إِلَيْهِ وَأَنَا<sup>(١)</sup> مُخَلَّقٌ فَلَمْ يَمَسِّنِي مِنْ أَجْلِ الْخَلْقِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٢٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ<sup>(٢)</sup> اللَّهُ تَعَالَى صَلَاةَ رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طِيبُ الرَّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ، وَطِيبُ<sup>(٣)</sup> النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.

٤٣٣٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ<sup>(٤)</sup> لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَكَّةٌ يَتَطَيَّبُ مِنْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٣١ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ كَانَ آخِرُ عَهْدِهِ بِإِنْسَانٍ مِنْ أَهْلِهِ فَاطِمَةً، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا فَاطِمَةً، فَقَدِمَ مِنْ غَزَاةٍ.....

(١) قوله: وأنا مخلق فلم يمسيني من أجل الخلق: هذا يدل على أن ما يحرم على الرجال يحرم عليهم أن يستعملوه في الصبيان من اللباس وغيره، لا كما قال الشافعي رحمته الله من أن الكبار غير مكلفين في حق اللباس الصغير. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: لا يقبل الله الخ: المراد نفي ثواب الصلاة الكاملة للتشبه بالنساء. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: طيب النساء الخ: في «شرح السنة»: قال سعد: أراهم حلوا قوله: «وطيب النساء» على ما إذا أرادت أن تخرج، فأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب بها شاءت. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: كانت لرسول الله سكة الخ: بضم السين المهملة وتشديد الكاف نوع من الطيب، عزيز. قيل: يتخذ من السك. وفي «القاموس»: السكة طيب يتخذ من الرامك. الظاهر أن المراد بها ظرف فيها طيب، ويشعر به، قوله: «يتطيب منها»؛ لأنه لو أراد بها نفس الطيب لقال: يتطيب بها. قال الجزري في «تصحيح المصباح»: السك بضم السين المهملة وتشديد الكاف طيب مجموع من أخلاط، والسكة قطعة منه، ويحتمل أن يكون وعاء. قال ميرك: إن كان المراد بها نفس الطيب، فالظاهر أن يقال: كلمة «من» للتبعض؛ ليشعر بأنه كان يستعمل منها بدفعات، بخلاف ما لو قاله: «بها»؛ فإنه يوهم أنه يستعملها بدفعة واحدة، وإن كان المراد بها الوعاء ف«من» للابتداء. كذا في «المراقبة».

وَقَدْ<sup>(١)</sup> عَلَّقْتُ مِسْحًا أَوْ سِتْرًا عَلَى بَابِهَا، وَحَلَّتْ<sup>(٢)</sup> الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ قُلُبَيْنِ مِنْ فِضَّةٍ، فَقَدِمَ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَظَلَّتْ أَنْ مَا مَنَعَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَا رَأَى، فَهَتَكَتِ السَّتْرَ وَفَكَكَتْ الْقُلُبَيْنِ عَنِ الصَّبِيِّينَ وَقَطَعَتْهُ بَيْنَهُمَا، فَاذْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمَا يَبْكِيَانِ، فَأَخَذَهُ مِنْهُمَا، وَقَالَ: «يَا ثَوْبَانُ، اذْهَبْ بِهِمَا إِلَى آلِ فُلَانٍ، إِنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي أَكْرَهُ أَنْ يَأْكُلُوا طَبِيبَاتِهِمْ فِي حَيَاتِهِمُ الدُّنْيَا، يَا ثَوْبَانُ،<sup>(٣)</sup> اشْتَرِ لِفَاطِمَةَ قِلَادَةً مِنْ عَصَبٍ وَسَوَارِينَ مِنْ عَاجٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٣٣٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اُكْتَحَلُوا<sup>(٤)</sup> بِالْإِنْمِدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِثُ الشَّعْرَ»، وَرَعِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مَكُحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ.....

(١) قوله: قد علقت مسحاً أو ستراً على بابها إلخ: قال في «العالمكية»: ذكر الفقيه أبو جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «شرح السير الكبير»: أنه لا بأس بأن يستر حيطان البيوت باللود المنقشة، إذا كان قصد فاعله دفع البرد، فإن كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه. وذكر شمس الأئمة السرخسي في «شرح السير» أيضاً: لا بأس بأن يستر حيطان البيت باللود، إذا كان قصد فاعله دفع البرد، وزاد عليها، فقال: أو بالحشيش، إذا كان قصد فاعله دفع الحرّ، وإنما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة. كذا في «الذخيرة». وإرخاء الستر على الباب مكروه، نص عليه محمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «السير الكبير»؛ لأنه زينة وتكبر. والحاصل أن كل ما كان على وجه التكبر يكره، وإن فعل حاجة وضرورة لا، هو المختار. كذا في «الغياثة».

(٢) قوله: وحلت الحسن والحسين قلوبين من فضة إلخ: كره النبي ﷺ ذلك؛ لأنه لا يتحلّى الرجل بذهب وفضة مطلقاً، إلا بخاتم ومنطقة وحلية سيف من الفضة، إذا لم يرد به التزين، وما حرم لبس الرجل وشربه حرم الإلباس الصبي وإشراؤه. التقطه من «الدر المختار». وقال في «العالمكية»: ويكره الخللخال والسوار للصبي الذكر. كذا في «السراجة».

(٣) قوله: يا ثوبان! اشترى لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج: قال في «العالمكية»: ولا بأس للنساء بتعليق الخرز في شعورهن من صفر أو نحاس أو شبة أو حديد ونحوها للزينة والسوار منها.

(٤) قوله: اکتحلوا بالإنمد إلخ: قال في «العالمكية»: لا بأس بالإنمد للرجال باتفاق المشايخ، ويكره الكحل الأسود بالاتفاق، إذا قصد به الزينة، واختلفوا فيما إذا لم يقصد به الزينة، عامتهم على أنه لا يكره. كذا في «جواهر الأخلاط».



ثَلَاثَةٌ فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةٌ فِي هَذِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٣٣ - وَعَنْهُ رحمه الله قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْتَحِلُ قَبْلَ أَنْ يَتَأَمَّ بِالْإِنْمِدِّ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ، قَالَ: وَقَالَ: «إِنَّ خَيْرَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ اللَّدُّوُ وَالسَّعُوطُ وَالْحِجَامَةُ<sup>(١)</sup> وَالْمَشْيُ، وَخَيْرُ مَا أَكْتَحَلْتُمْ بِهِ الْإِنْمِدُّ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ، وَإِنْ خَيْرَ مَا تَحْتَجِمُونَ فِيهِ يَوْمَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَيَوْمَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَيَوْمَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ»، وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ غَرَجَ بِهِ مَا مَرَّ عَلَى مَلَأٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: عَلَيْكَ بِالْحِجَامَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٣٣٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الرَّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنْ دُخُولِ الْحَمَامَاتِ ثُمَّ رَخَّصَ لِلرَّجَالِ أَنْ يَدْخُلُوهَا فِي الْمَيَازِرِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ فِي «الْكُوكَبِ الدَّرِّيِّ»: قَوْلُهُ: «ثُمَّ رَخَّصَ لِلرَّجَالِ فِي الْمَيَازِرِ» تَنْبِيْهُ عَلَى عِلَّةِ الْمَنْعِ أَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ، فَحَيْثُ لَا كَشَفَ لَا نَهْيَ، وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ الْحَمَامَاتِ الَّتِي كَانَتْ مُحْتَصَةً بِالنِّسَاءِ وَلَا يَأْتِيهَا الرَّجَالُ، وَجُمْلَةُ عَمَلَتِهَا وَخَدَمَتِهَا إِنَّمَا هُنَّ النِّسَاءُ لَا غَيْرَ جَازَ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَدْخُلَهَا النِّسَاءُ، وَلَا يَكْشِفْنَ فِيهَا بَيْنَهُنَّ.

(١) قوله: والحجامة: قال في «العالمكبرية»: وتستحب الحجامة لكل واحد. كذا في «الظهرية». والحجامة بعد نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جدا، ويكره قبل نصف الشهر. كذا في «الفتاوى العتابية».

(٢) قوله: جاز أن يدخلها النساء: البغ: لذلك قال في «العالمكبرية»: ولا بأس بأن تدخل النساء الحمام، إذا كانت للنساء خاصة؛ لعموم البلوى، ويدخلن بمنزلة. كذا في «خزانة المفتين». وبدون المنزلة حرام. كذا في «السراجية». وأما من النصوص أنهم مع كون الدخول جائزا لهم بهذه الشروط منعت عن ذلك لسد الباب؛ لأنهم فجعي الغالب لا يستحي بعضهم من بعض وينكشفن، وينظر بعضهم إلى بعض حتى فجعي الأجانب فضلا عن القرائب، وأما البنت مع الأم أو مع الجارية وأمثالها، فلا تكاد توجد أن تسترخي في البيت، فضلا عن الحمام، وهو مشاهد في كثير من الحمامات للنساء، خصوصا في بلاد العمجم، وأنه لا تنزر منها إلا نادرة العصر من النسوان، كأنه ﷺ رأى بنور النبوة ما جرى فسد عنهن هذا الباب، فحيث لا كشف لا نهي للنساء أيضا. أخذته من «المراقبة».

٤٣٣٥ - وَعَنْ أَبِي الْمَلِيجِ قَدِمَ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها نِسْوَةٌ مِنْ أَهْلِ حِمَصَ فَقَالَتْ: مِنْ أَيْنَ أَنْتِ؟ قُلْنَ: مِنَ الشَّامِ، قَالَتْ: فَلَعَلَّكُنَّ مِنَ الْكُورَةِ الَّتِي تَدْخُلُ نِسَاؤُهَا الْحِمَامَاتِ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَخْلَعُ امْرَأَةٌ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا هَتَكَتِ السُّتْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا».

وَفِي رَوَايَةٍ: «فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِلَّا هَتَكَتِ سِتْرَهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٣٣٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سُتِفَتْ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجِمِ وَتَسْتَجِدُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الْحِمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلُهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ، وَامْتَنَعُوهَا النِّسَاءُ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٣٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ الْحِمَامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ حَلِيلَتَهُ الْحِمَامَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا بِالْخَمْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

### بَابُ التَّصَاوِيرِ

٤٣٣٨ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَصْبَحَ يَوْمًا وَاجِمًا، وَقَالَ: «إِنَّ جَبْرِيلَ كَانَ وَعَدَنِي أَنْ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَلْقَنِي أَمْ وَاللَّهِ مَا أَخْلَفَنِي» ثُمَّ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ جِرْوُ كَلْبٍ تَحْتَ فُسْطَاطٍ لَهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَتَضَخَّ مَكَانَهُ، فَلَمَّا أَمْسَى لَقِيَهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ كُنْتُ وَعَدْتَنِي أَنْ تَلْقَانِي الْبَارِحَةَ؟» قَالَ: أَجَلْ، وَلَكِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ، فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ قَامِرٌ<sup>(١)</sup> يَقْتُلُ الْكِلَابَ

(١) قوله: فامر يقتل الكلاب النخ: قال في «بذل المجهود»: والامر يقتل الكلاب منسوخ بحديث جابر في «مسلم» =

حَتَّى إِنَّهُ يَأْمُرُ بِقَتْلِ كُلِّ الْحَائِطِ الصَّغِيرِ، وَيَتْرُكُ كُلَّ الْحَائِطِ الْكَبِيرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ فِي «الْمُسَوَّى»: كَانَ قَتْلُ الْكِلَابِ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ لِعُمُومِ الْبُلُوَى بِإِفْتِنَاءِهَا، فَكَانُوا لَا يَتْرَكُونَ إِفْتِنَاءَهَا إِلَّا بِالْقَتْلِ، وَقِيلَ: خُصَّتِ الْمَدِينَةُ بِقَتْلِ مَا فِيهَا مِنَ الْكِلَابِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَدِينَةَ كَانَتْ مَهَبَطَ الْمَلَائِكَةِ بِالْوَحْيِ، وَهُمْ لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ كُلْبٌ ثُمَّ دُسِّخَ. وَفِي رَوَايَةٍ لَهُمَا عَنْ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ<sup>(١)</sup> الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كُلْبٌ وَلَا تَصَاوِيرُ».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَاوِيرٌ إِلَّا نَقَضَهُ، قُلْنَا: <sup>(٢)</sup> خَبَرٌ <sup>(٣)</sup> جَبْرِيلُ .....

= وغيره: أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، حتى أن المرأة لتقدم من البادية بكلبها فقتله، ثم نبى رسول الله ﷺ عن قتلها.

(١) قوله: لا تدخل الملائكة بيتا إلخ: اختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بها على النقيدين، فأثبت النووي، ونفاه عياض، وقال: إن الأحاديث مخصصة، «بحر». وهو ظاهر كلام عليهما، فإن ظاهره أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره إيقاؤه. وقد صرح في «الفتح» وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تكره في البيت، قال: ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبابتان، ولو كانت تمنع دخول الملائكة، كره إيقاؤها في البيت؛ لأنه يكون شر البقاع، وكذا «المهانة». وهو صريح قوله في الحديث: «أو اقطعها وسائدنا، واجعلها بسطا». أخذته من «الدر المختار» و«رد المحتار». وقال في «العالمية»: اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في رأس الصورة بلاجنة، هل يكره اتخاذها والصلاة عنده.

(٢) قوله: قلنا إلخ: أخذته من «الدر المختار».

(٣) قوله: خبر جبريل إلخ: هو قوله للنبي ﷺ: إنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة، رواه مسلم. وهذا إشارة إلى الجواب عما يقال: إن كانت علة الكراهة فيما مر كون المحل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخله الملائكة؛ لأن شر البقاع بقعة لا تدخلها الملائكة، ينبغي أن تكره، ولو كانت الصورة مهانة؛ لأن قوله: «ولا صورة» نكرة في سياق النفي فنعم، وإن كانت العلة التشبه بعبادتها فلا تكره، إلا إذا كانت أمامه أو فوق رأسه. والجواب: أن العلة هي الأمر الأول، وأما الثاني فيفيد أشد الكراهة، غير أن عموم النص المذكور مخصوص بغير المهانة؛ لما روى ابن حبان والنسائي استاذن جبريل عليه السلام على النبي ﷺ، فقال: «ادخل». فقال: كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير؟ =

وَمِثْلُهُ مَخْصُوصٌ<sup>(١)</sup> بِغَيْرِ الْمَهَانَةِ، كَمَا بَسَطَهُ ابْنُ الْكَمَالِ.

٤٣٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لِي:

أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْبَابِ تَمَائِيلٌ، وَكَانَ فِي

= فإن كنت لا بُدَّ فاعلًا فاقطع رؤوسها أو اقطعها وسائدا واجعلها بسطا. نعم، يرد على هذا ما إذا كانت على بساط في موضع السجود، فقد مر أنه يكره مع أنها لا تمتنع دخول الملائكة، وليس فيها تشبه؛ لأن عبدة الأصنام لا يسجدون عليها، بل ينصبونها ويتوجهون إليها، إلا أن يقال: فيها صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وتعظيمها أن سجد عليها. ملخصا من «الحلية» و«البحر».

أقول: الذي يظهر من كلامهم أن العلة إما التعظيم أو التشبه كما قدمناه، والتعظيم أعم كما لو كانت عن يمينه أو يساره أو موضع سجوده؛ فإنه لا تشبه فيها، بل فيها تعظيم، وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهة، ولهذا تفاوتت رتبها كما مر، وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره، فعدم دخول الملائكة إنما هو حيث كانت الصورة معظمة، وتعليل كراهة الصلاة بالتعظيم أو لي من التعليل بعدم الدخول؛ لأن التعظيم قد يكون عارضا؛ لأن الصورة إذا كانت على بساط مفروش، تكون مهانة لا تمتنع من الدخول، ومع هذا لو صلى على ذلك البساط وسجد عليها نكره؛ لأن فعله ذلك تعظيم لها، والظاهر أن الملائكة لا تمتنع من الدخول بذلك الفعل العارض. وأما ما في «الفتح» عن «شروح عتاب» من أنها لو كانت خلفه أو تحت رجله لا تكره الصلاة، ولكن تكره كراهة جعل الصورة في البيت للحديث، فظواهر الامتناع من الدخول ولو مهانة، وكراهة جعلها فيجى بساط مفروش، وهو خلاف الحديث المخصص كما مر. كذا في «رد المحتار».

<sup>(١)</sup> قوله: مخصوص بغير المهانة: اعلم أن بعض الشافعية وغيرهم ذهبوا إلى كراهة اتخاذ ما فيه الصور من الثياب، وما كان يوطأ من ذلك، ويمتنعون لا، وكرهوا كونه في البيوت. وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: ما كان من ذلك يوطأ ويمتنع فلا بأس به، وكرهوا ما سوى ذلك. التقطته من «عمدة القاري» وشرح «معاني الآثار». فلذلك قال في «العالمكيرية»: اتخاذ الصور في البيوت والثياب في غير حالة الصلاة على نوعين: نوع يرجع إلى تعظيمها فيكره، ونوع يرجع إلى تحقيرها فلا يكره، وعن هذا قلنا: إذا كانت الصورة على البساط مفروشا لا يكره، وإذا كان البساط منصوبا يكره. كذا في «المحيط».

<sup>(٢)</sup> قوله: كان على الباب تمائيل إلخ: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: وكره كراهة تحريمية لبس ثوب فيه تمائيل ذي روح، وأن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو بحذائه يمنة أو يسرة أو محل سجوده تمثال، ولو في وسادة منصوبة =

الْبَيْتِ قِرَامٌ سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلٌ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ، فَمُرَّ بِرَأْسِ التَّمثالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقَطَّعُ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ، وَمُرَّ بِالسَّيْرِ فَلْيُقَطَّعْ، فَلْيَجْعَلْ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ مَنبُودَتَيْنِ ثَوْبَيْنِ، وَمُرَّ بِالْكَلْبِ فَلْيُخْرِجْ»، فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٣٤٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ تَمَائِيلٌ فَهَتَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَاتَّخَذَتْ (١) مِنْهُ ثَمْرُقَتَيْنِ، فَكَانَتَا فِي الْبَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٤١ - وَعَنْهَا أَنَّهَا اشْتَرَتْ ثَمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْهُ فَعَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ الثَّمْرُقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيَقَالُ لَهُمْ: أَحْبَبُوا مَا خَلَقْتُمْ»، وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورَةُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِيُّ: فِيهِ أَنَّهُ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى عَائِشَةَ حِينَ قَالَتْ: لَتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدهَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى كَرَاهَةِ اسْتِعْمَالِ السَّيْرِ الَّذِي فِيهِ الصُّورَةُ بَعْدَ أَنْ قُطِعَ وَعَمِلَتْ

= لا مفروشة، واختلف فيما إذا كان التمثال خلفه، والأظهر الكراهة، ولا يكره لو كانت تحت قدميه، أو محل جلوسه؛ لأنها مهانة أو في يده. عبارة الشمني: يدنه؛ لأنها مستورة بلبابه، أو على خاتمه بنقش غير مستبين. قال في «البحر»: ومفاده كراهة المستبين إلا المستر بكيس أو صرة أو ثوب آخر، وأقره المصنف، أو كانت صغيرة لا تتبين تفاصيل أعضائها للناظر قائما، وهي على الأرض، ذكره الحلبي، أو مقطوعة الرأس أو الوجه، أو محموة عضو لا تعيش بدونه، أو لغير ذي روح لا يكره؛ لأنها لا تعبد.

(١) قوله: فاتخذت منه ثمرقتين إلخ: وفي «فتوى قاضي خان»: يكره أن يصلي وبين يديه أو فوقه أو على يمينه أو يساره أو ثوبه تصاوير، وفي البساط روايتان، والصحيح أنه لا يكره على البساط إذا لم يسجد على التصاوير، قال: وهذا إذا كانت الصورة تبدو للناظرين من غير تكلف، فإن كانت صغيرة أو محموة الرأس لا بأس به. هذا كذا في «المراقبة».

مِنْهُ الْوَسَادَةُ، وَيُفْهَمُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي قَبْلَهُ خِلَافُهُ، فَقُلْتُ: لَا تَعَارِضَ بَيْنَهُمَا أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ نَهَى الشَّارِعَ أَوَّلًا عَنِ الصُّورِ كُلِّهَا، ثُمَّ لَمَّا تَقَرَّرَ نَهْيُهُ عَنِ ذَلِكَ أَبَاحَ مَا يُمْتَنُّ؛ لِأَنَّهُ يُؤْمَنُ عَلَى الْجَاهِلِ تَعْظِيمُ مَا يُمْتَنُّ، وَبَقِيَ التَّغْيِي فِيمَا لَا يُمْتَنُّ.

٤٣٤٢ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، إِنِّي رَجُلٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدَيَّ، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِتَافِخٍ فِيهَا أَبَدًا»، قَرَّبَا الرَّجُلَ رُبُوءَ شَدِيدَةٍ وَاصْفَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ: وَيْحَكَ إِنْ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ فَعَلَيْكَ بِهِذَا الشَّجَرِ وَكُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٣٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَإِنْ كُنْتُ لَا بَدَ فَاعِلًا قَاصِّنًا<sup>(١)</sup> الشَّجَرِ وَمَا لَا رُوحَ فِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٤٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ<sup>(٢)</sup> يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فاصنع الشجرة إلخ: فلذلك قال في «المراقبة»: إن الشجر ونحوه مما لا روح له فلا تحرم صناعته، ولا التكبس به، وهذا مذهب الجمهور إلا مجاهدًا؛ فإنه جعل الشجرة المثمرة من المكروه. وأيضًا دليل الجمهور يأتي بعد هذا تحت حديث المضاهاة.

(٢) قوله: أشد الناس عذابًا إلخ: قال في «رد المحتار»: هذا الفرق بين المهانة وغير المهانة في اقتناء الصورة، وأما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقًا؛ لأنه مضاهاة لخلق الله تعالى.

(٣) قوله: الذين يضاهون بخلق الله: يستفاد منه وجه قول الجمهور في تخصيص المصورين بذوات الروح؛ لأنه لا يجوز أن ينسب خلقها إلى فعل المخلوق لا حقيقة ولا مجازًا، بخلاف سائر النباتات والحيوانات، حيث ربما ينسب فعلها إلى الناس مجازًا، ويقال: أنبت فلان هذا الشجر مثلاً، وصنع فلان هذه السفينة مثلاً.

٤٣٤٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ، أَوْ قَتَلَ أَحَدًا وَالدِّينِ، وَالْمُصَوِّرُونَ، وَعَالِمٌ لَمْ يَنْتَفِعْ بِعِلْمِهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤٣٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ الْمُصَوِّرُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَخْرُجُ عُقُقٌ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهَا عَيْنَانِ تُبْصِرَانِ، وَأُذُنَانِ تَسْمَعَانِ، وَلِسَانٌ يَنْطِقُ، يَقُولُ: إِنِّي وَكَلْتُ بِثَلَاثَةٍ، بِكُلِّ جَبَّارٍ عَيْنِدٍ، وَكُلِّ مَنْ دَعَا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، وَبِالْمُصَوِّرِينَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٤٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كَلْفٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفِرُونَ مِنْهُ، صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَثْلُكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَ وَكَلْفٌ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وَلَيْسَ بِنَافِخٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٣٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي فَلْيُخْلَقُوا دَرَّةً أَوْ لِيُخْلَقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٥٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرْتُ بَعْضَ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ رضي الله عنهما أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «أَوَّلِيكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ، أَوَّلِيكَ بِشِرَارِ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي دَارَ قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَدُوتُهُمْ دَارٌ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَأْتِي دَارَ فُلَانٍ وَلَا تَأْتِي دَارَنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَنْ فِي دَارِكُمْ كَلْبًا». قَالُوا: فَإِنَّ فِي دَارِهِمْ سَنُورًا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السَّنُورُ سَبْعٌ» <sup>(١)</sup> رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

٤٣٥٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَتَّبِعُ حَمَامَةً فَقَالَ: «شَيْطَانٌ» <sup>(٢)</sup> يَتَّبِعُ شَيْطَانَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤٣٥٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي غَزَاتِهِ فَأَخَذَتْ نَمَطًا فَسَرَتْهُ <sup>(٣)</sup> عَلَى النَّبَابِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَرَأَ التَّمَطَّ عَرَفَتْ الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهِ، فَجَذَبَهُ حَتَّى هَتَكَهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٥٤ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالزَّرْدَشِيرِ فَكَأَنَّمَا <sup>(٤)</sup> صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمٍ خَنْزِيرٍ وَدَمِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: السَّنُورُ سَبْعٌ: أي السَّنُورُ سَبْعٌ، وليس بشيطان كالكلب النجس. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: شيطان يتبع شيطانة: لذلك قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: يكره إمساك الحمامات ولو في برجها أن كان يضر بالناس بنظر أو جلب، والاحتياط فيها إذا جلب حماما، ولم يدر صاحبها أن يتصدق بها، ثم يشتريها أو يوهب له. «مجتبى». فإن كان يطيرها فوق السطح مطلعا على عورات المسلمين، ويكسر زجاجات الناس برميها تلك الحمامات عزر، ومنع أشد المنع، فإن لم يمتنع بذلك ذبحها، أي الحمامات المحتسب. وصرح في «الوهابية» بوجوب التعزير وذبح الحمامات، ولم يقيد بها مر، ولعله اعتمد عاداتهم. وأما الاستئناس فمباح.

(٣) قوله: فسرتها على الباب إلخ: وكأنه كان تعليقا للزينة لا للحجاب، فلهذا وقع العتاب، واستدل به على أنه يمنع من ستر الخيطان، وهو كراهة تنزيه لا تحريم. قاله في «المعرفة». وقال في «العالمكية»: ذكر شمس الأئمة السرخسي في «شرح السير»: لا بأس بأن يستر حيطان البيت بالبلود، إذا كان قصد فاعله دفع البرد، وزاد عليها فقال: أو بالحشيش إذا كان قصد فاعله دفع الحر، وإنما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة. كذا في «الذخيرة».

(٤) قوله: فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه: قال النووي: وهذا الحديث حجة للشافعي، والجمهور في تحريم اللعب =



٤٣٥٥ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٣٥٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخُمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ»، وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» قِيلَ: الْكُوبَةُ<sup>(١)</sup> الطَّبْلُ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

وَقَالَ بَعْضُ الشَّرَاحِ مِنْ عُلَمَائِنَا: الْكُوبَةُ النَّرْدُ.

٤٣٥٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالْكُوبَةِ وَالْعُبَيْرَاءِ، وَالْعُبَيْرَاءُ شَرَابٌ تَعْمَلُهُ الْحَبَشَةُ مِنَ الدُّرَةِ، يُقَالُ لَهَا: السُّكْرَكَةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٥٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الشَّطْرَنْجُ<sup>(٢)</sup> هُوَ مَيْسِرُ الْأَعَاجِمِ.

٤٣٥٩ - وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ رضي الله عنه قَالَ: لَا يَلْعَبُ بِالشَّطْرَنْجِ إِلَّا

خَاطِئٌ.

٤٣٦٠ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ لَعِبِ الشَّطْرَنْجِ، فَقَالَ: هِيَ مِنَ الْبَاطِلِ، وَلَا يُحِبُّ

اللَّهُ الْبَاطِلَ. رَوَى الْبَيْهَقِيُّ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

= بالنرد. وكذا الأحاديث التي بعده. وقال المنذري: ذهب جمهور العلماء إلى أن اللعب بالنرد حرام. وقد نقل بعض مشايخنا الإجماع على تحريمه، ذكره ميرك. وأما الشطرنج فمذهبنا ومذهب الجمهور أيضاً على تحريم اللعب به مطلقاً. وقال الشافعي: يباح بشروط معتبرة عنده. كذا في «المرقاة».

(١) قوله: الكوبة الطبل: قال ميرك: هي طبل اللهو لا طبل الغزاة والحجاج. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: الشطرنج هو ميسر الأعاجم: هذه الأحاديث قال في «الدر المختار»: وكره تحريم اللعب بالنرد، وكذا الشطرنج، وأباحه الشافعي. وقال في «المرقاة»: دليل الشافعي: أنه قد يتبصر به في أمر الحرب ومكيدة العدو. قلت: ما أضعف هذا التعليل، وما أسخف هذا التأويل مع النصوص الواردة في دمه، وعدم ثبوت فعله من أصحاب النبي ﷺ. وأما الشرط بالشطرنج فحرام مجمع عليه.

## كِتَابُ الطَّبِّ وَالرُّقَى

٤٣٦١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَعِدَةُ حَوْضُ الْبَدَنِ، وَالْعُرْوُ يُلَيِّهَا وَارِدَةٌ، فَإِذَا صَحَّتِ الْمَعِدَةُ صَدَرَتِ الْعُرْوُ بِالصَّحَّةِ، وَإِذَا فَسَدَتِ الْمَعِدَةُ صَدَرَتِ الْعُرْوُ بِالسَّقَمِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤٣٦٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُنْزِلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا <sup>(١)</sup> أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٣٦٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ» <sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٦٤ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَتَتَدَاوَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، يَا عِبَادَ اللَّهِ، تَدَاوَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَصْعَ دَاءً إِلَّا وَصَّعَ لَهُ شِفَاءً دَوَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ الْهَرَمَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٣٦٥ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً، فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

قَالَ فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: اخْتُلِفَ فِي الدَّوَاوِيِّ بِالْمَحَرَّمِ، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ الْمَنْعُ، كَمَا فِي رِصَاعِ «الْبَحْرِ» لَكِنَّ نَقْلَ الْمُصَنِّفِ ثَمَّةٌ وَهَذَا عَنْ «الْحَاوِي» وَقِيلَ: يُرَخَّصُ إِذَا عَلِمَ فِيهِ الشِّفَاءُ وَلَمْ يَعْلَمْ دَوَاءٌ آخَرَ كَمَا رَخَّصَ الْحُمْرُ لِلْعَطَشَانِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، انْتَهَى.

(١) قوله: إلا أنزل له شفاء: فإن قلت: نحن نجد كثيراً من المرضى يداوون، ولا يبرؤون. قلت: إنها جاء ذلك من الجهل بحقيقة المداواة أو بتشخيص الداء لا لفقد الدواء. كذا قال النووي.

(٢) قوله: برأ بإذن الله: قال في «العالمية»: الاشتغال بالتداوي لا بأس به، إذا اعتقد أن الشافي هو الله تعالى، وأنه جعل الدواء سبباً، أما إذا اعتقد أن الشافي هو الدواء فلا. كذا في «السراجة».

وَحَدِيثُ النَّبِ «وَلَا تَدَاوُوا بِحَرَامٍ» مُحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْحَاجَةِ بِأَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَوَاءٌ غَيْرُهُ يُغْنِي عَنْهُ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الطَّاهِرَاتِ.

٤٣٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الْحَبِيثِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَدْ جَاءَ تَفْسِيرُهُ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ بِالسُّمِّ.

٤٣٦٧ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضِفْدَعٍ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَنَهَاهُ <sup>(١)</sup> النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ»، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالسَّامُ الْمَوْتُ، وَالْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ الشُّونِيزُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٦٩ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهَا: «يَمْ تَسْتَمْشِينَ؟» قَالَتْ: بِالشُّبْرُمِ، قَالَ: حَارٌّ جَارٌّ، قَالَتْ: ثُمَّ اسْتَمْشَيْتُ بِالسَّنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ شَيْئًا كَانَ فِيهِ الشَّقَاءُ مِنَ الْمَوْتِ لَكَانَ فِي السَّنَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٤٣٧٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْكُمَاءُ جُدْرِي الْأَرْضِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْكُمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَخَذْتُ ثَلَاثَةَ أَكْمُو أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَعَصَرْتُهُنَّ، وَجَعَلْتُ مَاءَهُنَّ فِي قَارُورَةٍ، وَكَحَلْتُ بِهِ جَارِيَةً لِي عَمَشَاءَ فَبَرَأَتْ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَرَادَ الْحَدِيثُ بِكُمَالِهِ وَإِلَّا فَجُمْلُهُ «الْكُمَاءُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ» صَحِيحٌ.

(١) قوله: فنهاه النبي ﷺ عن قتلها: لأنها ليس بمؤذ ولا مأكول، ولا يتوقف الدواء عليه، بأن لا يكون له بدلا. كذا في «بذل المجهود».

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالشَّيْحَانِ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَكَذَا أَحْمَدُ وَالدَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، وَجَابِرٍ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الطَّبِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَعَنْ عَائِشَةَ.

٤٣٧١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَظْلَقَ بَطْنَهُ، فَقَالَ <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: سَقَيْتُهُ عَسَلًا فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتَظْلَاقًا، فَقَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»، فَسَقَاهُ قَبْرًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٧٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَعَقَ الْعَسَلَ ثَلَاثَ عَدَوَاتٍ كُلِّ شَهْرٍ لَمْ يُصِبْهُ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلَاءِ».

٤٣٧٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «عَلَيْكُمْ بِالشَّقَاءَيْنِ الْعَسَلِ وَالْقُرْآنِ». رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ وَالتَّبِيعِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَخِيرَ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَعَلَّ التَّبِيعِيَّ لَهُ إِسْنَادَانِ، وَالصَّحِيحُ إِسْنَادُ الْمَوْقُوفِ.

٤٣٧٤ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَنْعَثُ الرَّيْتَ وَالْوَرَسَ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٧٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ نَتَدَاوِيَ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ بِالْقُسْطِ

١ - قوله: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسقه عسلا إلخ: قال النووي: اعترض بعض الملاحدة، فقال: العسل مسهل، فكيف يشفي لصاحب الإسهال؟ وهذا جهل من المعترض، وهو كما قال: «بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحَيَّطُوا بِهِ» (يونس: ٣٩)، فإن الإسهال يحصل من أنواع كثيرة، ومنها الإسهال الحادث من الهضمة. وقد أجمع الأطباء على أن علاجه بأن تترك الطبيعة وفعلها، وإن احتاجت إلى معين على الإسهال أعيت، فيحتمل أن يكون إسهاله من الهضمة، وأمره بشرب العسل معاونته إلى أن أفنيت المادة، فوقف الإسهال. وقد يكون ذلك خارقا للعادة، ومن جملة المعجزات. كذا في «عمدة القاري».

الْبَحْرِيِّ وَالزَّيْتِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٧٦ - وَعَنْ أُمِّ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَدْعَرْنَ أَوْلَادَكُمْ بِهَذَا الْعِلَاقِ، عَلَيْنَكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ، يُسْعَطُ مِنَ الْعُدْرَةِ وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٧٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُعَذِّبُوا صَبِيَّاتَكُمْ بِالْعَمْرِ مِنَ الْعُدْرَةِ وَعَلَيْنَكُمُ الْقُسْطُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٧٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَمْتَلٌ <sup>(١)</sup> مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٧٩ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَمْرَعْ عَلَى مَلَأٍ مِنَ الْمَلَأِكَةِ إِلَّا أَمْرُوهُ أَنْ مُرِّمَتَكَ بِالْحِجَامَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤٣٨٠ - وَعَنْ سَلْمَى خَادِمَةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: مَا كَانَ أَحَدٌ يَشْتَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا فِي رَأْسِهِ إِلَّا قَالَ: «اِحْتَجِمْ» وَلَا وَجَعًا فِي رِجْلَيْهِ إِلَّا قَالَ: «اخْضِبْهُمَا». <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا كَانَ يَكُونُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرْحَةٌ وَلَا نَكْثَةٌ إِلَّا أَمَرَنِي أَنْ أَضَعَّ عَلَيْهَا الْحِنَاءَ.

٤٣٨١ - وَعَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْتَجِمُ عَلَى هَامَتِهِ وَيَبْنِ كَتِفَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ أَهْرَاقَ مِنْ هَذِهِ الدَّمَاءِ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ لَا يَتَدَاوَى بِشَيْءٍ .....

(١) قوله: إن أمثل تداويتهم به الحجامة: قال في «العالمكية»: وتستحب الحجامة لكل واحد. كذا في «الظهرية».

(٢) قوله: اختضبها: أي بالحناء والحديث بإطلاقه يشمل الرجال والنساء، لكن ينبغي للرجل أن يكتفي باختضاب كفوف الرجل، ويجتنب صبغ الأظفار احترازا من التشبه بالنساء ما أمكن. كذا في «المراقبة».

لِشَيْءٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى رَزِينٌ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ عَلَى هَامَتِهِ مِنَ الشَّاةِ الْمَسْمُومَةِ. قَالَ مَعْمَرٌ: فَاحْتَجَمْتُ أَنَا مِنْ غَيْرِ سُمْ كَذَلِكَ فِي يَأْفُوخِي فَذَهَبَ <sup>(١)</sup> حُسْنُ الْحِفْظِ عَنِّي حَتَّى كُنْتُ أَلْقُنُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِي الصَّلَاةِ.

٤٣٨٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ عَلَى وَرِكِهِ مِنْ وَثْءٍ كَانَ بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٨٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْتَجِمُ فِي الْأَخْدَعَيْنِ وَالْكَاهِلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَكَانَ يَحْتَجِمُ لِسَبْعَ عَشْرَةَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ.

٤٣٨٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الْحِجَامَةَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٤٣٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ احْتَجَمَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٨٦ - وَعَنْ كَيْسَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ أَبَاهَا كَانَ يَنْهَى <sup>(٢)</sup> أَهْلَهُ عَنِ الْحِجَامَةِ يَوْمَ

(١) قوله: فذهب حسن الحفظ إلخ: ولعل السبب كثرة أخذ الدم، واحتجامة في غير محله أو زمانه أو أوانه، والله أعلم، وإلا فقد جاء في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ما رواه الطبراني وأبو نعيم مرفوعاً: «الحجامة في الرأس شفاء من سبع، إذا ما نوى صاحبها من الجنون والصداع والجذام والبرص والنعاس ووجع الفرس وظلمة يجدها في عينيه». كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: كان ينهى أهله عن الحجامة يوم الثلاثاء: ولعله مخصوص بما عدا السابع عشر من الشهر، لما رواه الطبراني والبيهقي عن معقل بن يسار مرفوعاً: من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر كان دواء لداء سنة. كذا في «المراقبة». وقال فيه في موضع آخر: وحاصل الكلام: أن يوم الثلاثاء اختلف الرواية فيه، فينبغي أن يتوقى ما لم يكن فيه إليها ضرورة.

الثَّلَاثَاءِ، وَبَزَعُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ يَوْمُ الدَّمِّ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَرْقَأُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٨٧ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: يَا نَافِعُ، يَنْبَغُ بِي الدَّمُّ فَأَتَيْنِي بِحَجَّامٍ وَاجْعَلْهُ سَابًّا، وَلَا تَجْعَلْهُ شَيْخًا وَلَا صَبِيًّا، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحِجَامَةُ عَلَى الرِّقِّ أَمْثَلُ، وَهِيَ تَزِيدُ فِي الْعَقْلِ، وَتَزِيدُ فِي الْحِفْظِ، وَتَزِيدُ الْحَافِظَ حِفْظًا، فَمَنْ كَانَ مُحْتَاجًا فَيَوْمَ الْحَمِيسِ عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاجْتَنِبُوا الْحِجَامَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ السَّبْتِ وَيَوْمَ الْأَحَدِ، فَاحْتَجِمُوا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَاءِ، وَاجْتَنِبُوا الْحِجَامَةَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ؛ فَإِنَّهُ الْيَوْمُ الَّذِي أُصِيبَ بِهِ أَيُّوبُ بِالْبَلَاءِ، وَمَا يَبْدُو جُدَامًا وَلَا بَرَصًا إِلَّا فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَوْ لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٤٣٨٨ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحِجَامَةُ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لِسَبْعِ عَشْرَةٍ مِنَ الشَّهْرِ دَوَاءٌ لِدَاءِ السَّنَةِ». رَوَاهُ حَارِثُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكِرْمَانِيُّ صَاحِبُ أَحْمَدَ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ، هَكَذَا فِي «الْمُنْتَقَى». وَرَوَى رَزِينُ نَحْوَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٤٣٨٩ - وَعَنْ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ<sup>(١)</sup> احْتَجَمَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ فَأَصَابَهُ وَضَحٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: وَقَدْ أَسْنَدَ وَلَا يَصِحُّ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رحمته الله: الْبَارِي: لَحِظْ حَصَلَ بِهِ الْإِغْتِقَادُ عَلَى أَنَّ الْمُرْسَلَ حَجَّةٌ عِنْدَنَا أَوْ عِنْدَ جُمْهُورِ التَّقَادِ.

(١) قوله: من احتجم يوم الأربعاء أو يوم السبت إلخ: قال في «العالمية»: الحجامة بعد نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جدا، ويكره قبل نصف الشهر. كذا في «الفتاوى العتبية»، انتهى. قلت: لعل السبت الذي وقع في «العالمية» مخصوص بالسابع عشرة والتسع عشرة والإحدى عشرين؛ لئلا يخالف أحاديث التي فيها اجتناب حجامه السبت، هذا ما ظهر لي الآن، لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

- ٤٣٩٠ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُرْسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اخْتَجَمَ أَوْ أَطْلَى يَوْمَ السَّبْتِ أَوْ الْأَرْبَعَاءِ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ فِي الْوَضَحِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».
- ٤٣٩١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّقَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ أَوْ وَكِيَّةٍ بَنَارٍ، وَأَنْهَى أُمِّي عَنِ الْكِي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَارِي: وَالنَّهْيُ<sup>(١)</sup> مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ، وَبِذَلِكَ تَجْمَعُ الرِّوَايَاتُ، وَيَصِحُّ اكْتِنَاءُ الْأَصْحَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ عَنْهُمْ مُحَالَفَةُ أَمْرِهِ ﷺ.
- ٤٣٩٢ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ<sup>(٢)</sup> أَكْتَوَى أَوْ اسْتَرْقَى فَقَدْ<sup>(٣)</sup> بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

١، قوله: والنهي من غير ضرورة داعية إليه إلخ: بوب البخاري في صحيحه «باب من اكْتَوَى أو كَوَى غيره، وفضل من لم يكتو» قال الحافظ: كأنه أراد أن الكي جائز للحاجة، وأن الأولى تركه إذا لم يتعين، وأنه إذا جاز كان أعم من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه أو بغيره لنفسه أو لغيره. وذكر البخاري فيه حديث جابر مرفوعاً: «إن كان في شيء من أدويتكم شفاء، ففي شرطة محجم أو لدغة بنار، وما أحب أن أكتوي». وبسط الحافظ في روايات الباب إباحة ونهياً، ثم قال: والنهي محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى؛ لما يقتضيه مجموع الأحاديث. وقيل: إنه خاص بعمران؛ لأنه كان به الباسور، وكان موضعه خطراً، فنهى عن كيِّه، فلما اشتد عليه كواه، فلم ينجح. وقال ابن قتيبة: الكي نوعان، كيِّ الصحيح؛ لتلا يعتل، فهذا الذي قيل فيه: لم يتوكل من اكْتَوَى؛ لأنه يريد أن يدفع القدر، والقدر لا يدافع، والثاني: كيِّ الجراح إذا اعتل، أي فسد، والعضو إذا قطع، فهو الذي يشرع النداء به، فإن كان الكي لأمر محتمل فهو خلاف الأولى؛ لما فيه من تعجيل التعذيب بالنار لأمر غير محقق. وحاصل الجمع: أن الفعل يدل على الجواز، وعدم الفعل لا يدل على المنع، بل يدل على أن تركه أرجح من فعله، وأما النهي عنه فإما على سبيل الاختيار والتنزيه، وإما عما لا يتعين طريقاً إلى الشفاء. كذا في هامش «الكوكب الدرّي».

٢، قوله: من اكْتَوَى: أي بالغ في أسباب الصحة إلى أن اكْتَوَى من غير ضرورة ملجئة. كذا في «المراقبة».

٣، قوله: فقد برئ من التوكل: اعلم بأن الأسباب المزيل للضرر تنقسم إلى مقطوع به، كالإساءة المزيل للضرر العطش، والخبز المزيل للضرر الجوع، وإلى مظنون كالفضد والحجامة وشرب المسهل، وسائر أبواب الطب، أعني معالجة البرودة بالحرارة، ومعالجة الحرارة بالبرودة، وهي الأسباب الظاهرة في الطب، وإلى موهوم كالكي والرقي.



٤٣٩٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رُبِّي أَبِي يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ فَكَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٩٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رُبِّي سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ، فَحَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ بِمِشْقَصٍ، ثُمَّ وَرِمَتْ فَحَسَمَهُ الثَّانِيَةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٩٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ مِنَ الشَّوْكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٩٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ طَبِيبًا فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا ثُمَّ كَوَاهُ عَلَيْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٩٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ» <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٩٨ - وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُطْعِمُهُمْ وَيُسْقِيهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

= وأما المقطوع به فليس تركه من التوكل، بل تركه حرام عند خوف الموت، وأما الموهوم فشرط التوكل تركه؛ إذ به وصف رسول الله ﷺ المتوكلين، وأما الدرجة المتوسطة وهو المظنونة، كالدواوة بالأسباب الظاهرة عند الأطباء، ففعله ليس مناقضا للتوكل، بخلاف الموهوم، وتركه ليس محظورا، بخلاف المقطوع به، بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الأحوال، وفي حق بعض الأشخاص فهو على درجة بين الدرجتين. كذا في «الفصول العمادية» في الفصل الرابع والثلاثين. كذا في «العالمكبرية».

(١) قوله: «أبردوها بالماء»: قال النووي: «أبردوها بالماء» ليس فيه ما يبين صفته وحالته، والأطباء يسلمون أن الحمى الصفراوية يبرد صاحبها بسقي الماء البارد الشديد البرودة، ويسقونه الثلج، ويسلقون أطرافه بالماء البارد، فلا يبعد أنه ﷺ أراد هذا النوع من الحمى والغسل نحو ما قالوه، فلم يبق للمحلل المعترض إلا اختراعه الكذب. كذا في «المروقة».

٤٣٩٩ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشَجِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَرَقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «اغْرِضُوا عَلَيَّ رِقَاقَكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرَّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمَالِكٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها وَهِيَ تَشْتَكِي وَبُيُودِيَّةٌ تَرْقِيهَا، فَقَالَ: ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، لَا بَأْسَ بِالرَّقَى بِمَا كَانَ <sup>(١)</sup> فِي الْقُرْآنِ وَبِمَا كَانَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، فَأَمَّا مَا كَانَ لَا يُعْرِفُ مِنَ الْكَلَامِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَرَقَى.

٤٤٠٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ رُئِيَ فِيكُمْ الْمُعَرَّبُونَ؟» قُلْتُ: وَمَا الْمُعَرَّبُونَ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَشْتَرِكُ فِيهِمُ الْحَيُّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٤٠١ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ <sup>(٢)</sup> النُّشْرَةِ فَقَالَ: «هُوَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٤٠٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّقَى، فَجَاءَ آلُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَنَا رُقِيَّةٌ تَرْقِي بِهَا مِنَ الْعَقَرِ، وَأَنْتَ نَهَيْتَ عَنِ الرَّقَى،

(١) قوله: بها كان في القرآن: أي بآياته وحروفه كذا مطلق الذكر بشرط أن يكون بلسان عربي أو غيره، ويعرف معناه، وكذا يجوز أن يكتب شيء من القرآن أو غيره على شيء، ويغسل به ويسقى المريض. ولآيات الشفاء الواردة في القرآن - والقرآن كله شفاء - ولسورة الفاتحة في هذا الباب تأثير بليغ مجرب، وأما ما كان لا يعرف معناه، بأن يكون فيه ألفاظ مجهولة المعنى غريبة المبني، فلا يجوز أن يرقى به؛ لاحتمال أن يكون فيه كلمة كفر أو شرك بما يتضمنه رقى أكثر أرباب الرقى، إلا أن يكون عُرض على النبي ﷺ وأجازه. وزيادة التفصيل في هذا البحث في «مدارج النبوة» و«المواهب اللدنية» وشرحه و«الحصن الحصين» وشرحه. كذا في «التعليق الممجّد».

(٢) قوله: عن النشرة إلخ: قال في «بذل المجهود»: وإنما أراد بها النوع الذي كان أهل الجاهلية يعالجون به، ويزعمون أنه يشفيهم من مرضهم، ويكون فيها من الألفاظ الشريكة.

قَالَ: فَعَرَّضُوهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا أَرَى بَأْسًا، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٠٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ يُصْنِي فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَدَعَتْهُ عَقْرَبٌ، فَتَنَاوَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَعْلِهِ فَقَتَلَهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْعَقْرَبَ مَا تَدْعُ مُصَلًّى وَلَا غَيْرَهُ وَنَبِيًّا أَوْ غَيْرَهُ، ثُمَّ دَعَا بِمِلْجٍ وَمَاءٍ، فَجَعَلَهُ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ جَعَلَ يَصُبُّهُ عَلَى إِصْبَعِهِ حَيْثُ لَدَعَتْهُ وَيَمْسَحُهَا وَيُعَوِّدُ بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤٤٠٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّدُ مِنَ الْجَانِّ وَعَيْنِ الْإِنْسَانِ حَتَّى تَزَلَّتِ الْمُعَوِّذَتَانِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا أَحَدَهُمَا وَتَرَكَ مَا سِوَاهُمَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤٤٠٥ - وَعَنْ الشَّفَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عِنْدَ حَفْصَةَ، فَقَالَ لِي: «أَلَا تَعْلَمِينَ<sup>(١)</sup> هَذِهِ رُقِيَّةُ الثَّمَلَةِ كَمَا<sup>(٢)</sup> عَلَّمْتِيهَا الْكِتَابَةُ؟». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٤٠٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ الْعَيْنِ. مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ وَفِي الْبَيْتِ صَبِيٌّ يَبْكِي، فَذَكَّرُوهُ لَهُ أَنَّ بِهِ الْعَيْنَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَلَا تَسْتَرْقُونَ لَهُ مِنَ الْعَيْنِ».

(١) قوله: «ألا تعلمين هذه رقية الثملة: قال في «بذل المجهود»: الثملة بفتح النون وسكون الميم، وهي قروح تخرج في الجنب أو الجنتين، ورقية الثملة كلام كانت لنساء العرب تستعمله يعلم كل من سمعه أنه كلام لا يضر ولا ينفع، وهي أن يقال: العروس تحتفل وتختضب وتكتحل وكل شيء تفعل، غير أن لا تعصي الرجل.

(٢) قوله: «كما علمتها الكتابة: فيه دليل على جواز تعلم النساء الكتابة، وأما حديث: «لا تعلموهن الكتابة» فمحمول على من يخشى في تعليمها الفساد. كذا في «بذل المجهود».

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: وَبِهِ نَأْخُذُ، لَا تَرَى بِالرُّقِيَّةِ بَأْسًا إِذَا كَانَتْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى.  
٤٤٠٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ،  
تَعْنِي صُفْرَةً فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا؛ فَإِنَّ بِهَا النُّظْرَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٠٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا رُقِيَّةَ<sup>(١)</sup> إِلَّا مِنْ  
عَيْنٍ أَوْ حِمَّةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ بَرِيدَةَ.  
٤٤٠٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حِمَّةٍ أَوْ  
دَمٍ يَرْقَأُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٤١٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَخَّصَ<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّقِيَّةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحِمَّةِ وَالتَّمَلَّةِ.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤١١ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ وَلَدَ جَعْفَرٍ تُسْرِغُ  
إِلَيْهِمُ الْعَيْنُ أَفَأَسْتَرْقِي لَهُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابَقَ الْقَدَرَ لَسَبَقْتُهُ الْعَيْنُ». رَوَاهُ  
أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٤٤١٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابَقَ  
الْقَدَرَ سَبَقْتُهُ الْعَيْنُ، وَإِذَا اسْتُغْسِلْتُمْ فَاغْسِلُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤١٣ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْنِ سَهْلٍ بَنِي حَنِيفٍ قَالَ: رَأَى عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ سَهْلَ

(١) قوله: لا رقية إلا من عين أو حمة: في «شرح السنة» لم يرد به نفي جواز الرقية من غيرهما، بل تجوز الرقية بذكر الله تعالى في جميع الأوجاع، ومعنى الحديث: لا رقية أولى وأنفع من رقيتهما، كما تقول: لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: رخص رسول الله ﷺ في الرقية إلخ: قال التوريشي: الرخصة إنما تكون بعد النهي، وكان ﷺ قد نهى عن الرقى؛ لما عسى أن يكون فيها من الألفاظ الجاهلية، فأنهى الناس عن الرقى، فرخص لهم فيها إذا عريت عن الألفاظ الجاهلية. كذا في «المعرفة».

ابْنُ حُنَيْفٍ يَغْتَسِلُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ مُخْبَأَةٍ، قَالَ: فَلْيُطِ سَهْلُ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ؟ وَاللَّهِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَتَّهِمُونَ لَهُ أَحَدًا؟» قَالُوا: نَتَّهِمُ عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ، قَالَ: قَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامِرًا فَتَغَلَّظَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ أَلَا بَرَكْتُ؟ اغْتَسِلْ لَهُ» فَعَسَلُ<sup>(١)</sup> لَهُ عَامِرٌ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ، فَرَأَحَ مَعَ النَّاسِ لَيْسَ لَهُ بَأْسٌ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَفِي رِوَايَتِهِ: قَالَ: «إِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ تَوَضَّأَ لَهُ» فَتَوَضَّأَ لَهُ.

٤٤١٤ - وَعَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ، وَكَانَ إِذَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ عَيْنٌ أَوْ شَيْءٌ بَعَثَ إِلَيْهَا مِخْضَبَةً، فَأُخْرِجَتْ مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ تُمَسِّكُهُ فِي جُلْجُلٍ مِنْ فِصَّةٍ لَهُ فَتَرِبَ مِنْهُ فَاطَّلَعْتُ فِي الْجُلْجُلِ فَرَأَيْتُ شَعْرَاتٍ حُمْرَاءَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤١٥ - وَعَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَأَى فِي عُنُقِي خَيْطًا قَالَ: مَا هَذَا الْخَيْطُ؟ قُلْتُ: خَيْطُ رُقِي لِي فِيهِ، قَالَتْ: فَأَخَذَهُ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَنْتُمْ آلُ عَبْدِ اللَّهِ لَا تُغْنِيَاءُ عَنِ الشَّرِكِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى وَالْتِمَائِمَ وَالْوَلَةَ شِرْكًا، فَقُلْتُ: لِمَ تَقُولُ هَذَا لَقَدْ كَانَتْ عَيْنِي تَقْذِفُ وَكُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى فُلَانٍ الْيَهُودِيِّ، فَإِذَا رَقَانِي سَكَنْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّمَا ذَلِكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ كَانَ يَنْحُسُّهَا بِيَدِهِ فَإِذَا رَقَاهَا كَفَّ عَنْهَا إِنَّمَا كَانَ يَكْشِفُكَ أَنْ تَقُولِي كَمَا كَانَ<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

(١) قوله: فغسل له عامر الخ: ذكره في «رد المحتار» أيضا.

(٢) قوله: كان رسول الله ﷺ يقول: اذهب البأس الخ: قال في «التعليق الممجَّد»: وهذه الأدعية الواردة في هذه الرواية وأمثالها ما هو مذكور في كُتُب الحديث، وجمع كثيرا منها صاحب «المواهب» وغيره من الأدوية الروحانية =

«أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ فِي «الْمُسَوَّى»: اخْتَلَفَ الْأَحَادِيثُ فِي الْإِسْتِرْقَاءِ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ: أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَحْوَالِ الْمُتَغَايِرَةِ، فَالْمَنْهِيُّ مِنَ الرُّقَى مَا كَانَ فِيهِ شِرْكٌ أَوْ كَانَ بِذِكْرِ فِيهِ مَرَدَّةُ الشَّيَاطِينِ، أَوْ مَا كَانَ مِنْهَا بِغَيْرِ لِسَانِ الْعَرَبِ وَلَا يُدْرَى مَا هُوَ، وَلَعَلَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ سِحْرٌ أَوْ كُفْرٌ، وَأَمَّا مَا كَانَ بِالْقُرْآنِ وَبِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ<sup>(١)</sup>.

٤٤١٦ - وَعَنْ عِيسَى بْنِ حُمْزَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ وَبِهِ حُمْرَةٌ، فَقُلْتُ: أَلَا تُعَلِّقُ تَمِيمَةً، فَقَالَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: وَفِي «الْمُجْتَبَى»: التَّمِيمَةُ<sup>(٢)</sup> الْمَكْرُوهَةُ مَا كَانَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ.

٤٤١٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

= الآلهية نافعة جدا، بل لا أثر للأدوية الطبيعية تاما بدونها. وقد جربت نفعها وأخذت بحفظها. وقد عرض لي مرات أمراض مهلكة أعجزت الأطباء، فعالجته بهذه، فكأنني نشطت من عقال، وقال: والله الحمد على ذلك، ومن كمل آيانه وحسن اعتقاده وجد مثل ما وجدته.

(١) قوله: فإنه مستحب: اعلم أن للرقية أنواعا، بعضها مأثورة عن السلف، فقد روي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت لا ترى بأسا أن يعوذ في الباء، ثم يعالج به المريض. وقال مجاهد: لا بأس أن يكتب القرآن، ويفسله، ويسقيه المريض، وأمر ابن عباس رجلا أن يكتب لامرأة يعسر عليها الولادة آيتين من القرآن وكلمات، ثم يغسل وتسقى، وسئل سعيد بن المسيب عن الصحف الصغار يكتب فيها القرآن يعلق على النساء والصبيان، فقال: لا بأس بذلك إذا جعل في كبر من ورق أو حديد أو يخرز عليه. وقد روي الثفث في الأحاديث المرفوعة. كذا في «المسوى».

(٢) قوله: التميمية النخ: وفي «الشلبي» عن ابن الأثير: التائم جمع تيممة، وهي خزرات كانت العرب تعلقها على أولادهم، يتقون بها العين في زعمهم، فأبطلها الإسلام. ولا بأس بأن يشد الجنب والحائض التعاويذ على العضد إذا كانت ملفوفة. التقطته من «رد المحتار».

«مَا أَبَالِي<sup>(١)</sup> مَا أَتَيْتُ إِنْ أَنَا شَرِبْتُ تَرِيَاءًا، أَوْ تَعَلَّقْتُ تَمِيمَةً، أَوْ قُلْتُ الشَّعْرَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

### بَابُ الْفَأْلِ وَالطَّيْرَةِ

٤٤١٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَيْرَةَ وَخَيْرُهَا الْفَأْلُ» قَالُوا: وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ<sup>(٢)</sup> الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤١٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَفَاءَلُ وَلَا يَتَطَيَّرُ، وَكَانَ يُحِبُّ الْإِسْمَ الْحَسَنَ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ، وَالبُخَارِيُّ فِي «شَرْحِ الشُّنَّةِ». ٤٤٢٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةٍ أَنْ يَسْمَعَ يَا رَاشِدُ يَا نَجِيجُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٤٢١ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ مِنْ شَيْءٍ، فَإِذَا بَعَثَ غَامِلًا سَأَلَ عَنْ اسْمِهِ، فَإِذَا أَعْجَبَهُ اسْمُهُ فَرِحَ بِهِ، وَرَفِي بِشَرِّ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ<sup>(٣)</sup> اسْمَهُ رَفِيَّ

(١) قوله: ما أبالي ما أتيت إلخ: قال ابن الملك: يعني أن إنشاء الشعر حرام علي، وكذا شرب الترياق وتعليق التائم حرامان علي، وأما في حق الأمة، فالتائم وإنشاء الشعر غير حرام إذا لم يكن فيه كذب ولا هجو مسلم أو شيء من المعاصي، وكذا الترياق الذي ليس فيه محرم شرعا من لحوم الأفاعي والخمر ونحوه. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فال الكلمة الصالحة بسمعها أحدكم: أي على قصد التفاؤل، كطالب ضالة يا واجد! وكناجر يا رزاق! وكمسافر يا سالم! وكخارج لحاجة يا نجيح! وكغازيا منصورا! وكحاج يا مبرور! وكزائر يا مقبول! وأمثال ذلك. ومعنى الترخص في الفأل والمنع من الطيرة هو أن الشخص لو رأى شيئا وظنه حسنا وحرصه على طلب حاجته فليفعل ذلك، وإذا رأى ما بعده مشؤوما، ويمتنع من المضي إلى حاجته، فلا يجوز قبوله، بل يمضي لسبيله، فإذا قبل وانتهى عن المضي في طلب حاجته فهو الطيرة؛ لأنها اختصت أن تستعمل في الشؤم. كذا في «عمدة القاري» و«المراقبة».

(٣) قوله: وإن كره اسمه إلخ: قال ابن الملك: فالسنة أن يختار الإنسان لولده وخادمه من الأسماء الحسنة، فإن الأسماء المكروهة قد توافق القدر، كما لو سُمِّيَ أحد ابنه بـ«خسار»، فربما جرى قضاء الله بأن يلحق بذلك الرجل أو ابنه خسار، فيعتقد بعض الناس أن ذلك بسبب اسمه، فيتشاءمون ويحترزون عن مجالسته ومواصلته. وليس في الحديث -

كَرَاهِيَّةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِذَا دَخَلَ قَرِيَّةً سَأَلَ عَنِ اسْمِهَا، فَإِنْ أَعْجَبَهُ اسْمُهَا فَرِحَ، وَرُئِيَ بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهَا رُئِيَ كَرَاهِيَّةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٤٢٢ - وَعَنْ عُرْوَةَ ابْنِ عَامِرٍ قَالَ: ذُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنُهَا الْقَالُ وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْخَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسَلًا.

٤٤٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الطَّيْرَةُ<sup>(١)</sup> شِرْكٌ» قَالَهُ ثَلَاثًا، «وَمَا مِنَّا إِلَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ» هَذَا عِنْدِي قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ.

٤٤٢٤ - وَعَنْ قَطَنِ بْنِ قَبِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعِيَاةُ<sup>(٢)</sup> وَالطَّرْقُ وَالطَّيْرَةُ مِنَ الْحَبْتِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= أنه كان يتطير بابا لأسماء القبiche، وكان المصنف راعى صدر الحديث، فأورده اعتمادا على دلالة نفي التطير مطلقا. التقطعة من «المراقبة».

(١) قوله: الطيرة شرك: أي لا اعتقادهم أن الطيرة تجلب لهم نفعاً، أو تدفع عنهم ضراً، فإذا عملوا بموجبها، فكأنهم أشركوا بالله في ذلك، ويسمى شركاً خفياً. وقال شارح: يعني من اعتقد أن شيئاً سوى الله ينفع أو يضر بالاستقلال فقد أشرك، أي شركاً جلياً. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: العيافة الخ: العيافة بكسر العين، وهي زجر الطير والتفاؤل، والاعتبار في ذلك بأسمائها، كما يتفاؤل بالعقاب على العقاب، وبالغراب على الغراب، وبالهدى على الهدى. قيل: العيافة الخط أي في الرمل، والطيرة هي التشاؤم بالشيء، والطرق بفتح فسكون وهو الضرب بالخصى الذي يفعل به النساء. وقيل: وهو الخط في الرمل. والحاصل: أنه نوع من التكهن، وكان هذا يصدهم عن مقاصدهم نفاه الشرع، وأبطله ونهى عنه، وأبطل أنه ليس له تأثير في جلب نفع أو دفع ضرر، وإنها من عمل الجبت أي الشيطان. التقطعة من «المراقبة».



٤٤٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدَوِي<sup>(١)</sup> وَلَا طَيْرَةَ.....

(١) قوله: لا عدوى: قال التوربشتي: العدوى هنا مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، وذلك على ما يذهب إليه المتطبية في علل سبع: الجذام والجرب والجذري والحصبة والبخر والرمد والأمراض الوبائية. وقد اختلف العلماء في التأويل، فمنهم من يقول: المراد منه نفي ذلك، وإبطاله على ما يدل عليه ظاهر الحديث والقرائن المنسوقة على العدوى، وهم الأكثرون. ومنهم من يرى أنه لم يرد إبطالها، فقد قال ﷺ: «فر من المجذوم فرارك من الأسد». وقال: لا يورد ذو عاهة على مصح. وإنما أراد بذلك نفي ما كان يعتقد أصحاب الطبيعة؛ فإنهم كانوا يرون العلل المعدية مؤثرة لا محالة، فأعلمهم بقوله: هذا أن ليس الأمر على ما يتوهمون، بل هو متعلق بالمشيئة، إن شاء كان، وإن لم يشأ لم يكن.

ويشير إلى هذا المعنى قوله: «فمن أعدى الأول؟» أي إن كنتم ترون أن السبب في ذلك العدوى لا غير، فمن أعدى الأول؟ ويبين بقوله: «فر من المجذوم» ويقول: «لا يورد ذو عاهة على مصح» أن مدانة ذلك بسبب العلة، فليقه اتقاء من الجدار المائل والسفينة المعبوبة. وقد رد الفرق الأولى على الثانية في استدلالهم بالحديثين أن النهي فيها إناجاء شافعا على مباشرة أحد الأمرين، فتصبيه علة في نفسه أو عاهة في إبله، فيعتق أن العدوى حق. قلت: وقد اختاره العسقلاني في «شرح النخبة» وبسطنا الكلام معه في «شرح الشرح». ومجمله: أنه يرد عليه اجتنابه ﷺ عن المجذوم عند إرادة المبايع، مع أن منصب النبوة بعيد من أن يورد لحسم مادة ظن العدوى، كلاما يكون مادة لظنها، فإن الأمر بالتجنب أظهر من فتح مادة ظن أن العدوى لها تأثير بالطبع، وعلى كل تقدير فلا دلالة أصلا على نفي العدوى مبينا، والله أعلم.

قال الشيخ التوربشتي: وأرى القول الثاني أولى التأولين؛ لما فيه من التوفيق بين الأحاديث الواردة فيه، ثم لأن القول الأول يفضي إلى تعطيل الأصول الطبية، ولم يرد الشرع بتعطيلها، بل ورد بإبانتها، والعبرة بها على الوجه الذي ذكرناه. وأما استدلالهم بالقرائن المنسوقة عليها، فإننا قد وجدنا الشارع يجمع في النهي بين ما هو حرام، وبين ما هو مكروه، وبين ما ينهي عنه لمعنى، وبين ما ينهى عنه لمعان كثيرة، ويدل على صحة ما ذكرنا قوله ﷺ للمجذوم المبايع: «قد بايعناك فارجع» في حديث الشريد بن سويد الثقفي، وهو مذكور بعد وقوله ﷺ للمجذوم الذي أخذ بيده، فوضعها معه في القصة: «كل ثقة بالله وتوكلا عليه»، ولا سبيل إلى التوفيق بين هذين الحديثين إلا من هذا الوجه بين الأول التوقي من أسباب التلف، وبالثاني التوكل على الله جل جلاله، ولا إله غيره في متاركة الأسباب، وهو حاله. وهو جمع حسن في غاية التحقيق، والله ولي التوفيق.

وَلَا هَامَةَ<sup>(١)</sup> وَلَا صَفَرَ<sup>(٢)</sup> وَفَرَ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَقِفُ مِنَ الْأَسَدِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.  
 وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ رَجُلٌ  
 مَجْذُومٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَأَرْجِعْ». وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ مَاجَهٍ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ فَوَضَعَهَا  
 مَعَهُ فِي الْقُضْعَةِ وَقَالَ: «كُلُّ ثِقَةٍ بِاللَّهِ وَتَوَكَّلًا عَلَيْهِ». وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيرَةَ  
 وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ». فَقَالَ أُعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا  
 الطَّبَاءُ فَيُخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيُجْرِبُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوْ؟». وَقَالَ فِي «الْمُسَوَّى»: وَعِنْدِي أَنَّ لَا مُؤَثَّرَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا الْقُدْرَةُ الْوُجُوبِيَّةُ وَحَدَهَا، .....

(١) قوله: ولا هامة: وهي اسم طير يتشائم به الناس وهي الصدى، وهو طير كبير يضعف بصره بالنهار، ويطير بالليل، ويصوت ويسكن الخراب، ويقال له: يوم. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: ولا صفر: قال أبو داود في سننه: قال بقة: سألت محمد بن راشد عنه قال: كانوا يتشاءمون بدخول صفر، فقال النبي ﷺ: «لا صفر». وقال القاضي: ويحتمل أن يكون نغيا لما يتوهم أن شهر صفر تكثر فيه الدواهي والفتن. التقطه من «المراقبة». وقال في «العامكية»: سألت في جماعة لا يسافرون في صفر، ولا يدؤون بالأعمال فيه من النكاح والدخول، ويتمسكون بما روي عن النبي ﷺ: «من بشرني بخروج صفر بشرته بالجنة» هل يصح هذا الخبر؟ وهل فيه نحوسة ونهي عن العمل؟ وكذا لا يسافرون إذا كان القمر في برج العقرب، وكذا لا يحيطون الثياب، ولا يقطعونها إذا كان القمر في برج الأسد، هل الأمر كما زعموا؟ قال: أما ما يقولون في حق صفر، فذلك شيء كانت العرب يقولونه، وأما ما يقولون في القمر في العقرب أو في الأسد، فإنه شيء يذكره أهل النجوم لتنفيذ مقالتهم، ينسبون إلى النبي ﷺ وهو كذب محض. كذا في «جواهر الفتاوى».

(٣) قوله: وفر من المجدوم إلخ: وقد تقدم أن هذا رخصة للضعفاء، وتركه جائز للأقوياء بناء على أن الجذام من الأمراض المعدية، فيعدي بإذن الله، فيحصل منه ضرر. ومعنى «لا عدوى»: نفي ما كانوا عليه من أن المرض يعدي بطبعه لا بفعله سبحانه. كذا في «المراقبة».

وَلَكِنَّ فِي الْعَالَمِ أَسْبَابٌ وَمُسَبِّبَاتٌ بِحُكْمِ الْعَادَةِ عَلَيْهَا يُدَارُ الْأَحْكَامُ مِنَ الْقِصَاصِ وَدَرْكِ الْمُسْتَهْلِكِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ هَذِهِ الْأَسْبَابُ مِنْهَا جَلِيَّةٌ كَالضَّرْبِ بِالسَّيْفِ لِلْقَتْلِ وَكَالْإِمْسَاكِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مُدَّةً طَوِيلَةً لِلْمَوْتِ، وَمِنْهَا خَفِيَّةٌ كَتَعْدِي الْمَرِيضِ مِنْ مَرِيضٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَنَفَى الشَّرْعِ الْأَسْبَابَ الْحَقِيقَةَ بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا يُدَارُ عَلَيْهَا حُكْمٌ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَاصِمَ أَحَدٌ أَحَدًا إِذَا أُرِدَ مَرَضُهُ عَلَى صَحَاحِ غَيْرِهِ مَثَلًا، وَالْعَرَبُ قَدْ تَنَقَّى الشَّيْءَ مُطْلَقًا وَتَرَبُّدُ نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ دُونَ اعْتِبَارِ.

٤٤٢٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدُوَّ وَلَا هَامَةَ وَلَا نَوْءَ» <sup>(١)</sup> وَلَا صَفَرَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٢٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا عَدُوَّ وَلَا صَفَرَ وَلَا غَوْلَ» <sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٢٨ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا هَامَةَ وَلَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ وَإِنْ تَكُنَّ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ فِي الدَّارِ وَالْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: ولا نوء: يفتح فسكون أي طلوع نجم وغروب ما يقابله، أحدهما في المشرق والآخر بالمغرب، وكانوا يعتقدون أنه لا بُدَّ عنده من مطر أو ريح، ينسبونوه إلى الطالع أو الغارب، فنفى ﷺ صحة ذلك، وإنما غلظ النبي ﷺ في أمر الأنواء؛ لأن العرب كانت تنسب المطر إليها، فأما من جعل المطر من فعل الله، وأراد بقوله: مطرنا بنوء كذا، أي في وقت كذا، وهو هذا النوء الفلاني، فإن ذلك جائز، أي أن الله تعالى قد أجرى العادة أن يأتي المطر في هذه الأوقات، ذكره الطيبي. والأظهر أن النهي على إطلاقه حسماً لمادة فساد الاعتقاد، وأنه لم يرد ما يدل على جوازه، وحاصل المعنى لا تقولوا: مطرنا بنوء كذا، بل قولوا: مطرنا بفضل الله تعالى. التقطته من «المراقبة».

(٢) قوله: ولا غول: قال في «المراقبة»: قوله: «لا غول» ليس نفيًا لعين الغول ووجوده، وإنما فيه إبطال زعم العرب في تلونه بالصور المختلفة واغتياله، فيكون المعنى بقوله: «لا غول» أنها لا تستطيع أن تضل أحدا. وفي «شرح التوربشتي»: قال الطحاوي: يحتمل أن الغول قد كان، ثم رفعه الله تعالى عن عباده، وعن بعضهم: هذا ليس ببعيد؛ لأنه يحتمل أنه من خصائص بعثة نبينا ﷺ، ونظيره منع الشياطين من استراق السمع بالشهاب الناقب.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدًا عَنِ الطَّيْرِ فَأَنْتَهَرَنِي، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَيْرَةَ، وَإِنْ كَانَتِ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ فَبِئْسَ الْمَرْءُ وَالْدَّارُ وَالْفَرَسُ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ»: فَفِيهِ أَنَّ سَعْدًا انْتَهَرَ سَعِيدًا حِينَ ذَكَرَ لَهُ الطَّيْرَةَ، وَأَخْبَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا طَيْرَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ يَكُنِ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ فَبِئْسَ الْمَرْءُ وَالْفَرَسُ وَالْدَّارُ» فَلَمْ يُخَيِّرْ أَتْنَهَا فِيهِنَّ، وَإِنَّمَا قَالَ: إِنْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ فَبِئْسَ، أَيْ لَوْ كَانَتْ تَكُونُ فِي شَيْءٍ لَكَانَتْ فِي هَؤُلَاءِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ فِي هَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ فَلَيْسَتْ فِي شَيْءٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ؓ أَنَّ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ أَبَا حَسَّانٍ قَالَ: دَخَلَ رَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَامِرٍ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَخْبَرَاهَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الطَّيْرَةُ مِنَ الدَّارِ وَالْمَرْءُ وَالْفَرَسُ، فَعُضِبَتْ فَطَارَتْ شِقَّةٌ مِنْهَا فِي السَّمَاءِ وَشَقَّةٌ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى مُحَمَّدٍ مَا قَالَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ، إِنَّمَا قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَطْطِيرُونَ مِنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرْتُ عَائِشَةَ أَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حِكَايَةً عَنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ كَذَلِكَ.

٤٤٢٩ - وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ كَثُرَ فِيهَا عَدَدُنَا وَأَمْوَالُنَا فَتَحَوَّلْنَا إِلَى دَارٍ قَلَّ فِيهَا عَدَدُنَا وَأَمْوَالُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذُرُّوْهَا دَمِيمَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَجِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ قُرُوءَ بَنِ مُسِيكٍ يَقُولُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدَنَا أَرْضٌ يُقَالُ لَهَا أَرْضُ أَبْيَنَ، وَهِيَ أَرْضُ رَيْفَنَا وَمِيرَتَنَا، وَإِنْ وَبَاوَهَا شَدِيدٌ فَقَالَ: دَعُوهَا عَنْكَ؛ فَإِنَّ مِنَ الْقَرْفِ الْكَلَفَ.

قَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رحمته: وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْعُدْوَى وَالطَّيْرَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الطَّبِّ، فَإِنَّ اسْتِصْلَاحَ الْأَهْوَاءِ مِنْ أَعْوَنِ الْأَشْيَاءِ عَلَى صِحَّةِ الْأَبْدَانِ، وَقَسَادِ الْهَوَاءِ مِنْ أَسْرَعَ الْأَشْيَاءِ إِلَى الْأَسْقَامِ.

### بَابُ الْكَهَانَةِ

٤٤٣٠ - عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُمُورًا كُنَّا نَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كُنَّا نَأْتِي الْكُهَانَ قَالَ: «فَلَا تَأْتُوا<sup>(١)</sup> الْكُهَانَ» قَالَ: قُلْتُ: كُنَّا نَتَطَيَّرُ، قَالَ: «ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُهُ أَحَدُكُمْ فِي نَفْسِهِ فَلَا يَصُدِّقْكُمْ» قَالَ: قُلْتُ: وَمِنَّا رَجُلٌ يَخْطُونَ<sup>(٢)</sup> خَطًّا قَالَ: «كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ أَوْ أَتَى امْرَأَتَهُ حَائِضًا أَوْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فلا تأتوا الكهان: قال في «الدر المختار»: واعلم أن تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج لدينه، وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره، ومندوبا وهو التبحر في الفقه وعلم القلب، وحراما وهو علم الفلسفة والشعبدة والتنجم والرمل وعلوم الطبائعين والسحر والكهانة. وقال في «رد المحتار»: الكهانة وهي تعاطي الخبر عن الكائنات في المستقبل، وإدعاء معرفة الأسرار. قال في نهاية الحديث: وقد كان في العرب كَهَنَةٌ كشق وسطيح، فمنهم من كان يزعم أن له تابعا يلقي إليه الأخبار، ومنهم أنه يعرف الأمور بمقدمات يستدل بها على موافقها من كلام من يسأله أو حاله أو فعله، وهذا يخصونه باسم العراف كالمدعي معرفة المسروق ونحوه، وحديث «من أتى كاهنا» يشمل العراف والمنجم والعرب تسمى كل من يتعاطى علما دقيقا كاهنا.

(٢) قوله: يخطون خطأ: وهو الرمل هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقط بقواعد معلومة تخرج حروفا تجمع، ويستخرج جملة دالة على عواقب الأمور. وقد علمت أنه حرام قطعاً، وأصله لإدريس عليه السلام، أي فهو شريعة منسوخة. وفي «فتاوى ابن حجر»: أن تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم؛ لما فيه من إيهام العوام أن فاعله يشارك الله تعالى في غيبه. كذا في «رد المحتار».

٤٤٣٢ - وَعَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ <sup>(١)</sup> أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلَ أَنَسُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْكُهَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُمْ لَيَسُوءُوا بِشَيْءٍ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطُفُهَا الْحَيُّ، فَيَقْرِئُهَا فِي أَذُنٍ وَلِيٍّ كَقَرْقَرَةِ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذِبَةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، فَإِذَا فُرِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا لِلَّذِي قَالَ: الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ، فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرْفُو السَّمْعِ وَمُسْتَرْفُو السَّمْعِ هَكَذَا، بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ. وَوَصَفَ سُفْيَانٌ بِكَلِمَةٍ فَحَرَفَهَا وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، «فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الْآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوْ الْكَاهِنِ فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا وَرُبَّمَا أَلْفَاهَا قَبْلَ أَنْ يُذْرِكُهُ فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ فَيَقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا؟ فَيُصَدَّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعَ مِنَ السَّمَاءِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُمْ بَيْنَمَا هُمْ جُلُوسٌ لَيْلَةً مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُئِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) قوله: من أتى عرافاً إلخ: قال النووي: العراف من جملة أنواع الكهان. قال الخطابي وغيره: العراف هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق ومكان الضالة ونحوهما. وقال علي القاري: الفرق بين الكاهن والعراف أن الكاهن إنما يتعاطى الخبر عن الغيب في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف هو الذي يتعاطى معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما من الأمور. كذا في «المراقبة».

«مَاذَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا رُمِيَ بِمِثْلِ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، كُنَّا نَقُولُ: وَلِلَّهِ اللَّيْلَةُ رَجُلٌ عَظِيمٌ وَمَاتَ رَجُلٌ عَظِيمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّهَا لَا يُرَى بِهَا لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ رَبُّنَا تَبَارَكَ اسْمُهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ النَّسِيخُ أَهْلَ هَذِهِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَالَ الَّذِينَ يَلُوتُ حَمَلَةُ الْعَرْشِ لِحَمَلَةِ الْعَرْشِ: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَيُخْبِرُونَهُمْ مَا قَالَ، فَيَسْتَخِيرُ بَعْضُ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ بَعْضًا حَتَّى يَبْلُغَ هَذِهِ السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَيَخْطَفُ الْجِنُّ السَّمْعَ، فَيَقْذِفُونَهُ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ، وَيُرْمُونَ بِهِ، فَمَا جَاءُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَلَكِنَّهُمْ يَقْرِفُونَ فِيهِ وَيَزِيدُونَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٣٦ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ <sup>(١)</sup> عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ، زَادَ مَا زَادَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: من اقتبس علما من النجوم الخ: هو علم يعرف به الاستدلال بالتشكلات الفلكية على الحوادث السفلية. وفي «مختارات النوازل» لصاحب «الهداية»: إن علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم؛ إذ هو قسيان: حسابي وإنه حق. وقد نطق به الكتاب. قال الله تعالى: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿٥﴾» (الرحمن: ٥) أي سيرهما بحساب، واستدلالي بسير النجوم وحركة الأفلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره، وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض، ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى، أو ادعى الغيب بنفسه يكفر، ثم تعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به. وأفاد أن تعلم الزائد على هذا المقدار فيه بأس، بل صرح في «الفصول» بحرمة، وهو ما مشى عليه الشارح، والظاهر أن المراد به القسم الثاني دون الأول، ولذا قال في «الإحياء»: إن علم النجوم في نفسه غير مذموم لذاته؛ إذ هو قسيان الخ، ثم قال: ولكن مذموم في الشرع. وقال عمر ﷺ: تعلموا من النجوم ما تهتدوا به في البر والبحر، ثم أمسكوا. وإنما زجر عنه من ثلاثة أوجه، أحدها: إنه مضر بأكثر الخلق؛ فإنه إذا ألقي إليهم أن هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب، وقع في نفوسهم أنها المؤثرة. وثانيها: إن أحكام النجوم تخمين محض، ولقد كان معجزة لإدريس عليه السلام فيما يحكى وقد اندرس. وثالثها: إنه لا فائدة فيه، فإن ما قدر كائن والاحتراز منه غير ممكن. ملخصا. كذا في «رد المحتار» في المقدمة.

٤٤٣٧ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ بَابًا مِنْ عِلْمِ الثُّجُومِ بَغَيْرِ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ، الْمُنْجَمُ كَاهِنٌ وَالْكَاهِنُ سَاحِرٌ، وَالسَّاحِرُ كَافِرٌ». رَوَاهُ رَزِينٌ.

٤٤٣٨ - وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الثُّجُومَ لِثَلَاثٍ: جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا بَغَيْرِ ذَلِكَ أَخْطَأَ وَأَضَاعَ نَصِيبَهُ وَتَكَلَّفَ مَا لَا يَعْلَمُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا.

وَفِي رِوَايَةِ رَزِينٍ وَتَكَلَّفَ مَا لَا يَعْنِيهِ وَمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ وَمَا عَجَزَ عَنْ عِلْمِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمَلَائِكَةُ. وَعَنْ الرَّبِيعِ مِثْلُهُ، وَزَادَ: وَاللَّهُ مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي تَجَمُّ حَيَاةِ أَحَدٍ وَلَا رِزْقَهُ وَلَا مَوْتَهُ، وَإِنَّمَا يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَيَتَعَلَّلُونَ بِالنَّجْمِ.

٤٤٣٩ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِّيِّ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى الثَّانِسِ فَقَالَ هَلْ تَذُرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكُوكُبِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنُورٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ <sup>(١)</sup> كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكُوكُبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب: قال النووي: واختلفوا في كفر من قال: مطرنا بنور كذا على قولين، أحدهما: هو كفر بالله سبحانه سالب لأصل الإيمان، وفيه وجهان، أحدهما: أنه من قاله معتقدا بأن الكوكب فاعل مدبر منشئ للمطر، كزعم أهل الجاهلية، فلا شك في كفره، وهو قول الشافعي والجاهليين وثانيتها: أنه من قال معتقدا بأنه من الله تعالى بفضلله، وأن النور علامة له ومظنة بنزول الغيث، فهذا لا يكفر؛ لأنه بقوله هذا كأنه قال: مطرنا في وقت كذا، والأظهر أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه كلمة موهمة مترددة بين الكفر والإيمان، فيساء الظن بصاحبها، ولأنها شعار أهل الجاهلية، والقول الثاني كفران لنعمة الله تعالى؛ لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب. كذا في «المرقاة». وقال في «العالمكيرية»: ويكره أن يقول الرجل: سقينا بنور الثريا، أو طلع سهيل، فبرد الليل؛ لأن سهيلا لا يأتي بالحر والبرد.



٤٤٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَاتٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيْقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ، يُنْزِلُ اللَّهُ الْعَنِيَّتَ فَيَقُولُونَ بِكَوْكَبٍ كَذَا وَكَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٤١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَمْسَكَ اللَّهُ الْقَطَرَ عَنْ عِبَادِهِ خَمْسَ سِنِينَ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ لَأَصْبَحَتْ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ كَافِرِينَ، يَقُولُونَ: سَقَيْنَا بَنُوهُ الْمِجْدَحِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

## كِتَابُ الرُّؤْيَا

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَهُمْ<sup>(١)</sup> الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾  
 ٤٤٤٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا  
 الْمُبَشِّرَاتُ» قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.  
 وَزَادَ مَالِكٌ بِرَوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: «يَرَاهَا الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ أَوْ تَرَى لَهُ».  
 ٤٤٤٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرُّؤْيَا<sup>(٢)</sup> الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ  
 وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.  
 ٤٤٤٤ - وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعُقَيْلِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ  
 أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ، وَهِيَ عَلَى رَجُلٍ طَائِرٌ مَا لَمْ يَتَحَدَّثْ بِهَا، فَإِذَا تَحَدَّثَ بِهَا سَقَطَتْ»  
 قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: «وَلَا تُحَدَّثُ بِهَا إِلَّا<sup>(٣)</sup> لَكَبِيْبًا أَوْ حَبِيْبًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: لهم البشرى إلخ: قال بعض المفسرين: يعني الرؤيا الصالحة يراها الإنسان، أو ترى له في الدنيا وفي الآخرة رؤية الله تعالى. كذا في «تعطير الأنام في تعبير المنام».

(٢) قوله: الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة: قيل: معناها إنها تنجيء على موافقة النبوة، لا أنها جزء باقي من النبوة، ولا حرج على أحد في الأخذ بظاهر هذا القول، فإن جزءا من النبوة لا يكون نبوة، كما أن جزءا من الصلاة على الانفراد لا يكون صلاة، وكذلك عمل من أعمال الحج، وشعبة من شعب الإيمان. وأما وجه تحديد الأجزاء بستة وأربعين، فأرى ذلك مما يجتنب القول فيه، ويتلقى بالتسليم، فإن ذلك من علوم النبوة التي لا تقابل بالاستنباط، ولا يتعرض له بالقياس. وقيل: إنها قصر الأجزاء على ستة وأربعين زمان الوحي كان ثلاثا وعشرين سنة، وكان أول ما بُدئ به من الوحي الرؤيا الصالحة، وذلك في ستة أشهر من سني الوحي، ونسبة ذلك إلى سائر ما نسبة جزء إلى ستة وأربعين جزءا. التفتتة من «المراقبة».

(٣) قوله: لا تحدث إلا حبيباً أو لبيباً: أي عاقلاً؛ فإنه إما أن يعبر بالمحسوب أو يسكت عن المكروه. قاله في «المراقبة».  
 وقال في «العالمكية»: وإن رأى رؤيا عجيبة حمد الله تعالى؛ لأنها نعمة، ثم إن شاء قصّها على من يثق به، وإن شاء لم يقصّها. كذا في «الوجيز للكردي».

وَفِي رِوَايَةٍ أُبَي دَاوُدَ: قَالَ: «الرُّؤْيَا عَلَى رِجْلِي طَائِرٍ مَا لَمْ تُعَبَّرْ، فَإِذَا عُبِّرَتْ وَقَعَتْ» وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَلَا تَقْصُصْهَا إِلَّا عَلَى وَادٍّ أَوْ ذِي رَأْيٍ.

٤٤٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اقْتَرَبَ <sup>(١)</sup> الزَّمَانُ لَمْ يَكْذِبْ يَكْذِبُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ، وَمَا كَانَ مِنَ النَّبُوءَةِ فَإِنَّهُ لَا يَكْذِبُ». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَيْمُونٍ: وَأَنَا أَقُولُ: الرُّؤْيَا <sup>(٢)</sup> ثَلَاثٌ: حَدِيثُ <sup>(٣)</sup> النَّفْسِ،

(١) قوله: إذا اقترب الزمان إلخ: قال صاحب «الفاائق»: فيه ثلاثة أقاويل، أحدها: أنه أراد آخر الزمان واقترب الساعة؛ لأن الشيء إذا قلّ وتقاصر تقاربت أطرافه، ومنه قيل للمقصد: متقارب، ويقولون: تقاربت إبل فلان إذا قلت، ويعضده قوله ﷺ: «في آخر الزمان لا تكاد رؤيا المؤمن تكذب». وثانيها: أنه أراد به استواء الليل والنهار؛ لزعم العابرين أن أصدق الأزمان لوقوع العبارة وقت افتتاق الأنوار، وزمان إدراك الآثار، وحينئذ يستوي الليل والنهار. وثالثها: من قوله: يتقارب الزمان حتى تكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة، والجمعة كالיום، واليوم كالساعة. قالوا: يريد به زمن خروج المهدي، وبسط العدل، وذلك زمان يستقصر لاستلذاذه، فيتقارب أطرافه. قلت: ويمكن أن يراد به زمن الدجال، وأيام ياجوج ومأجوج؛ فإنه من كثرة التعب والآلام، وعدم الشعور بأزمة الليالي والأيام، تتقارب أطرافه في الأعوام وأيضاً يحتاج المؤمن حينئذ إلى ما يستدل به على مطلوبه، ويستأنس به في طريق محبوه، فيعان له بجزء من أجزاء النبوة، وشعبة من شعب أرباب الولاية. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: الرؤيا ثلاث إلخ: في «شرح السنة»: فيه بيان أن ليس كل يراه الإنسان في منامه يكون صحيحاً، ويجوز تعبيره، إنها الصحيح منها ما كان من الله تعالى يأتيك به ملك الرؤيا من نسخة أم الكتاب، وما سوى ذلك أضعاف أحلام، لا تأويل لها، وهي على أنواع. كذا في «المراقبة». وقال في موضع آخر منه: والحاصل أن الرؤيا مختلفة باختلاف الراي؛ فإنه قد يكون سالكا من مسالك طريق الدنيا. وقد يكون سائرا في مسائر صراط العقبي، فلكل تأويل يليق به، ويناسب بحاله ومقامه، وهذا أمر غير منضبط، ولذا لم يجعل السلف فيه تأليفاً مستقلاً جامعاً شاملاً كافلاً لأنواع الرؤيا، وإنما تكلموا في بعض ما وقع لهم من القضايا، ولذا لم تلق معبرين يكونان في تعبيرهما شيء متفقين. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: حديث النفس: كنسبة العاشق والمعشوق، ومنه قيل: ما ترى الهرة في نومها إلا الفأرة، ومن هذا القبيل كما تعيشون غموتون، وكما غموتون تحشرون، وكل إناء يترشح بها فيه. كذا في «المراقبة».

وَتَخْوِيفُ<sup>(١)</sup> الشَّيْطَانِ وَنُشْرَى مِنَ اللَّهِ فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْزُرُهُ فَلَا يَقْضِهِ عَلَى أَحَدٍ وَلَيْقُمْ فَلْيُصَلِّ، قَالَ: وَكَانَ يُكْزِرُهُ الْغُلُّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ الْقَيْدُ، وَيُقَالُ: الْقَيْدُ نَبَاتٌ فِي الدِّينِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: رَوَاهُ قَتَادَةُ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ. وَقَالَ مُسْلِمٌ: لَا أَذْرِي هُوَ فِي الْحَدِيثِ أَمْ قَالَهُ ابْنُ سِيرِينَ؟ وَفِي رِوَايَةِ نَحْوِهِ وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «وَأَكْزَرَهُ الْغُلُّ» إِلَى تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَصْدَقُ الرُّؤْيَا بِالْأَسْحَارِ».

٤٤٤٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يُحِبُّ فَلَا يُحَدِّثْ بِهَا إِلَّا مَنْ يُحِبُّ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْزُرُهُ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ الشَّيْطَانِ، وَلْيَتَفَلَّ ثَلَاثًا، وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا أَحَدًا فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٤٧ - وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يَكْزُرُهَا فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٤٨ - وَعَنْهُ ؓ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَأْسِي قُطِعَ، قَالَ: فَصَحِّكَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «إِذَا لَعِبَ الشَّيْطَانُ بِأَحَدِكُمْ فِي مَنَامِهِ فَلَا يُحَدِّثْ بِهِ النَّاسَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: وتخويف الشيطان: أي بأن يكدر عليه وقته الصافي، فيره في النوم أنه قطع رأسه مثلاً. كذا في «المراقبة».

٤٤٤٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَفْرَى الْفَرَى أَنْ يُرَى الرَّجُلُ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤٥٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَرَقَةَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: إِنَّهُ كَانَ قَدْ صَدَقَكَ وَلَكِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرَيْتُهُ فِي الْمَنَامِ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيْضٌ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَكَانَ عَلَيْهِ لِبَاسٌ غَيْرُ ذَلِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٤٤٥١ - وَعَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ فِي النَّوْمِ عَيْنًا تَجْرِي، فَقَصَصْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ذَلِكَ عَمَلُهُ يَجْرِي لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤٥٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِيمَا بَرَى النَّائِمُ كَأَنَّا فِي دَارِ عُقْبَةَ بْنِ رَافِعٍ، فَأَتَيْنَا بِرُطَبٍ مِنْ رُطَبِ ابْنِ طَابٍ، فَأَوْلَتْ الرِّفْعَةَ لَنَا فِي الدُّنْيَا، وَالْعَاقِبَةَ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنْ دِينَنَا قَدْ طَابَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٥٣ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَدَهَبَ وَهَلِي إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرَ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يَثْرِبُ. وَرَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ هَذِهِ أَنِّي هَزَرْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَرْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِخَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَ فِي كَفِّي سَوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَكَبَّرَا عَلَيَّ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ أَنْ انْفُخْهُمَا فَانْفُخْتُهُمَا فَدَهَبَا، فَأَوْلَتْهُمَا الْكَذَّابَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنَا بَيْنَهُمَا: صَاحِبَ صَنْعَاءَ وَصَاحِبَ الْيَمَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: «يُقَالُ: أَحَدُهُمَا مُسَيِّلِمَةٌ صَاحِبُ الْيَمَامَةِ وَالْعَنَسِيُّ صَاحِبُ صَنْعَاءَ».

٤٤٥٥ - وَعَنْ سُرَّةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ <sup>(١)</sup> النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟» قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا، فَيَقُولُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ»، فَسَأَلْنَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» قُلْنَا: لَا، قَالَ: «لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي، فَأَخَذَا بِيَدِي فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ مُقَدَّسَةٍ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ، يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ فَيَشْقُهُ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَمِمْ شِدْقَهُ هَذَا فَيَعُودُ، فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ».

قُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: انْظُرْ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ يَهْفُ أَوْ صَخْرَةً، فَيَشْدُخُ بِهِ رَأْسَهُ، فَإِذَا صَرَبَهُ تَدَهَّدَ الْحَجَرُ، فَاَنْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَمِمْ رَأْسَهُ وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُوَ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَصَرَبَهُ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: انْظُرْ، فَاَنْطَلَقْنَا إِلَى ثَقِيبٍ مِثْلِ الثَّنُورِ أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ، يَتَوَقَّدُ نَحْتَهُ نَارًا، فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْهَا، فَإِذَا خَمَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ غُرَّاءَ.

(١) قوله: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ: قَالَ النووي: فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى اسْتِحْبَابِ إِقْبَالِ الْإِمَامِ بَعْدَ سَلَامِهِ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَعَلَى اسْتِحْبَابِ السُّؤَالِ عَنِ الرُّؤْيَا، وَعَلَى مِبَادَرَةِ الْمَعْبَرِ إِلَى تَأْوِيلِهَا أَوَّلَ النَّهَارِ قَبْلَ أَنْ يَتَشَعَّبَ ذَهْنُهُ بِاشْتَغَالِهِ فِي مَعَاشِهِ فِي الدُّنْيَا، وَلِأَنَّهُ عَهْدُ الرَّائِي قَرِيبٌ، وَلَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ مَا يَشُوْشُهَا، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْهَا مَا يَسْتَحِبُّ تَعَجُّيلَهُ، كَالْحَثِّ عَلَى خَيْرٍ، وَالتَّحْذِيرِ عَنْ مَعْصِيَةٍ. وَفِيهِ إِيحَاةُ الْكَلَامِ فِي الْعِلْمِ، وَتَعْبِيرُ الرُّؤْيَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَأَن اسْتِدْبَارَ الْقِبْلَةِ فِي جُلُوسِهِ لِلْعِلْمِ أَوْ غَيْرِهِ جَائِزٌ. قُلْتُ: هُوَ لِلْعِلْمِ أَفْضَلُ إِنْ لَمْ يَتَصَوَّرِ اسْتِقْبَالَ مَعَ الْإِقْبَالِ، وَفِي الْخُطْبَةِ مَتَعِينَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَمَّا اسْتِقْبَالُهُ فِي غَيْرِهِمَا فَمُسْتَحْبٌّ؛ لِمَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا عَلَى مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ: «أَشْرَفَ الْمَجَالِسُ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ». كَذَا فِي «الْمَرْفَاقَةِ».

فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَا: انْطَلِقْ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى وَسْطِ النَّهْرِ، وَعَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحِجَرٍ فِي فِيهِ فَرْدَةٌ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِحِجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَا: انْطَلِقْ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصَبِيَانٌ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا، فَصَعِدَا بَيْنَ الشَّجَرَةِ، فَأَدْخَلَانِي دَارًا أَوْسَطَ الشَّجَرَةِ لَمْ أَرِ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُبُوحٌ وَشَبَابٌ، وَنِسَاءٌ وَصَبِيَانٌ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا، فَصَعِدَا بَيْنَ الشَّجَرَةِ فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، فِيهَا شُبُوحٌ وَشَبَابٌ، فَقُلْتُ: طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ، فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُ، قَالَا: نَعَمْ.

أَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي رَأَيْتَهُ يُنَمُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ، يُحَدِّثُ بِالْكَذِبَةِ، فَتُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ يُشْدَحُ رَأْسُهُ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَتَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفْعَلُ بِهِ مَا رَأَيْتَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الثَّقَبِ فَهُمْ الرُّنَاءُ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهْرِ آكِلُوا الرِّبَا، وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالصَّبِيَانُ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنُ النَّارِ، وَالنَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ دَارَ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ، وَأَنَا جِبْرِيلُ وَهَذَا مِيكَائِيلُ، فَارْقِعْ رَأْسَكَ، فَارْفَعْتَ رَأْسِي فَإِذَا قَوْفِي مِثْلَ السَّحَابِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «مِثْلُ الرِّبَابَةِ الْبَيْضَاءِ»، قَالَا: ذَلِكَ مَنْزِلُكَ، قُلْتُ: دَعَانِي أَدْخُلَ مَنْزِلِي، قَالَا: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ، فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤٥٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يُكْفَرُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا» فَيَقْصُ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُ، وَإِنَّهُ قَالَ لَنَا ذَاتَ غَدَاةٍ:

«إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنَّهُمَا ابْتَعَتَانِي وَإِنَّهُمَا قَالَا لِي: انْطَلِقْ وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا»، وَذَكَرَ مِثْلَ الْحَدِيثِ الَّذِي تَقَدَّمَ بِطَوْلِهِ، وَفِي حَدِيثٍ سَمَرَةٌ هَذَا زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ، وَهِيَ قَوْلُهُ ﷺ: فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ مَعْتَمَةٍ فِيهَا مِنْ كُلِّ نَوْرِ الرَّبِيعِ، وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرَانِي الرَّوْضَةِ رَجُلٌ قَائِمٌ طَوِيلٌ لَا أَكَادُ أَنْ أَرَى رَأْسَهُ طَوْلًا فِي السَّمَاءِ، فَإِذَا حَوَّلَ الرَّجُلُ مِنْ أَكْثَرٍ وَلَدَانِ رَأَيْتُهُمْ قَطُّ، قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ وَمَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: «قَالَا لِي: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا فَانْتَهَيْتُمَا إِلَى دَوْحَةٍ عَظِيمَةٍ لَمْ أَرْ دَوْحَةً قَطُّ أَعْظَمَ مِنْهَا وَلَا أَحْسَنَ».

قَالَ: «قَالَا لِي: ارْقُ فِيهَا فَارْتَقَيْنَا فِيهَا فَانْتَهَيْتُ إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَّةٍ بِلَيْنٍ ذَهَبٍ وَلَيْنِ فِضَّةٍ، فَأَتَيْنَا بَابَ الْمَدِينَةِ فَاسْتَفْتَحْنَا فُتِحَ لَنَا فَدَخَلْنَا فَلَقَيْنَا فِيهَا رَجُلًا سَطْرٌ مِنْ خَلْقِهِمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى، وَسَطْرٌ كَأَقْبَحِ مَا أَنْتَ رَأَى»، قَالَ: «قَالَا لَهُمْ: اذْهَبُوا فَقَعُوا فِي ذَلِكَ النَّهْرِ» قَالَ: «فَإِذَا نَهَرٌ مُعْتَرِضٌ يَجْرِي كَأَنَّ مَاءَهُ الْمَحْضُ فِي النَّيَاضِ، فَدْهَبُوا فَوَقَعُوا فِيهِ ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا وَقَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ السُّوءُ عَنْهُمْ وَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ». وَذَكَرَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ: «وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي رَأَيْتَ فِي الرَّوْضَةِ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَمَّا الْوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ»، قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ، وَأَمَّا الْقَوْمُ

(١) قوله: وأولاد المشركين البخ: قال ابن الهمام رحمه الله في مسائره: وقد اختلف في سؤال أطفال المشركين، وفي دخولهم الجنة أو النار، فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره. وقد وردت فيهم أخبار متعارضة، فالسبيل تفويض أمرهم إلى الله تعالى. قال محمد بن الحسن: اعلم أن الله لا يعذب أحدا بلا ذنب. وقال تلميذه ابن أبي شريف في شرحه: وقد نقل الأمر بالإمساك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقاً عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير من رؤوس التابعين وغيرهما. وقد ضعف أبو البركات النسفي رواية التوقف عن أبي حنيفة، وقال: الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشيئة؛ لظاهر الحديث الصحيح: والله أعلم بما كانوا عاملين. وقد حكى فيهم الإمام النووي ثلاثة مذاهب: الأكثر أنهم في النار. الثاني: التوقف. الثالث: الذي صححه أنهم في الجنة؛ لحديث: «كل مولود يولد على الفطرة»، ويميل إليه ما مر عن محمد بن الحسن، وفيهم أقوال آخر ضعيفة. كذا في «رد المحتار».



الَّذِينَ كَانُوا سَطَرٌ مِنْهُمْ حَسَنٌ وَسَطَرٌ مِنْهُمْ قَبِيحٌ، فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤٥٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ فِي صُورَتِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٥٨ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ» <sup>(١)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٥٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي <sup>(٢)</sup> فِي الْبِقِظَةِ، وَلَا يَتِمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: من رأى في المنام فقد رأى: أي فكأنه قد رأى في عالم الشهود والنظام، لكن لا يبتني عليه الأحكام، ليصير به من الصحابة، وليعمل بها سمع به في تلك الحالة. وقيل: هو بمعنى الإخبار أي من رأى في المنام، فأخبروه بأن رؤيته حقيقة وحق، ليست بأضغاث أحلام؛ فإنه ﷺ إذا رؤي على صفته المسطورة وهيئة المعروفة المذكورة، فلا يحتاج إلى تأويل، بل يقال: إنه قد رآه ﷺ على وجه الإطلاق. وأما إذا رآه على غير صفته كما إذا رآه ميتاً في قطعة من أرض المسجد على ما حكى عن بعض المشايخ أنه رآه كذلك، فاحتاج إلى تأويل وتعبير بها قيل: إن تلك القطعة من أرض المسجد مغصوبة، أو مملوكة غير صحيحة على قواعد شرعه ﷺ، فكانه أميت في تلك البقعة، ومن أحيائها فكأنها أحياء الناس جميعاً، وكذلك ما رآه إمامنا الأعظم في منامه الأكرم من جمع أعظمه المباركة المتفرقة، فعبر له ابن سيرين بأنك تصير إماماً للمسلمين، وجامعاً لمعاني الأحاديث المختلفة بين الصحابة، والمتفرقة بين التابعين. وقد يرجع الاختلاف إلى اختلاف حال الرائي بحسب إيمانه ونياته وأموره الباطنية. التفتت من «المراقبة».

(٢) قوله: فقد رأى الحق: المراد بالحق هنا الصدق الذي ضده الكذب، أي فقد صدقت رؤياه؛ فإنه قد رأى لا غيري، ويدل عليه ما في رواية أخرى من قوله: فقد رأى الحق، أي رؤية الحق، أو معناه فقد رأى رؤيا الحق. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: فسيرانى في البقظة: أي في الدنيا أو في الآخرة. قال النووي: فيه أقوال، أحدها: أن يراه به أهل عصره، ومعناه أن من رآه في النوم، ولم يكن هاجر يوقفه الله للهجرة ورؤيته ﷺ في البقظة عياناً. وثانيها: أنه يرى تصديق تلك الرؤيا في البقظة في الدار الآخرة؛ لأنه يراه في الآخرة جميع أمته. وثالثها: أنه يراه في الآخرة رؤية خاصة في القرب منه وحصول شفاعته ونحو ذلك. كذا في «المراقبة».

٤٤٦٠ - وَعَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَمِّهِ أَبِي خُزَيْمَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ رَأَى فِيمَا يَرَى  
 النَّاسُ أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى جَنْبِهِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأُخْبِرَهُ فَاضْطَجَعَ لَهُ، وَقَالَ: «صَدَّقَ رُؤْيَاكَ» فَسَجَدَ  
 عَلَى جَنْبَيْهِ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع، أوله كتاب الآداب

\*\*\*\*\*

## فهرس الكتب والأبواب الواقعة في الجزء الثالث من زجاجة المصابيح

الصفحة	الكتب والأبواب	الصفحة	الكتب والأبواب
٢٠٤	باب قسمة الغنائم والغلول فيها .....	٣	كتاب القصاص
٢٢٧	باب الجزية .....	١٨	باب الديات .....
٢٣٣	باب الصلح .....	٢٨	باب ما لا يضمن من الجنايات .....
٢٣٩	باب إخراج اليهود من جزيرة العرب .....	٣٣	باب القسامة .....
٢٤٤	باب الفيء .....	٣٥	باب أهل الردة والسعاة بالفساد .....
٢٤٩	كتاب الصيد والذبائح	٤٩	كتاب الحدود
٢٦٧	باب ذكر الكلب .....	٧١	باب قطع السرقة .....
٢٦٩	باب ما يحل أكله وما يحرم .....	٨٠	باب الشفاعة في الحدود .....
٢٨٢	باب العقيقة .....	٨٤	باب حد الخمر .....
٢٨٥	كتاب الأطعمة	٨٨	باب ما لا يدعي على المحدود .....
٣٠٦	باب الضيافة .....	٩٠	باب التعزير .....
٣١١	باب أكل المضطر .....	٩٣	باب بيان الخمر ووعيد شاربها .....
٣١٢	باب الأشربة .....	١٠٥	كتاب الإمارة والقضاء
٣١٨	باب النقيع والأنبذة .....	١١٦	باب ما على الولاة من التيسير .....
٣٢١	باب تغطية الأواني وغيرها .....	١١٨	باب العمل في القضاء والخوف منه .....
٣٢٤	كتاب اللباس	١٢٤	باب رزق الولاة وهداياهم .....
٣٤٢	باب الخاتم .....	١٣٠	باب الأقضية والشهادات .....
٣٤٨	باب النعال .....	١٤٤	كتاب الجهاد
٣٤٩	باب الترجل .....	١٦٣	باب إعداد آلة الجهاد .....
	بيان فضيلة الصفرة .....	١٧٢	باب آداب السفر .....
٣٦٧	باب التصاوير .....	١٧٩	باب الكتاب إلى الكفار ودعائهم إلى الإسلام
٣٧٥	كتاب الطب والرقي	١٨٥	باب القتال في الجهاد .....
٣٨٨	باب الفأل والطيرة .....	١٩١	باب حكم الأسراء .....
٣٩٤	باب الكهانة .....	٢٠٠	بيان سماع الموتى في الكتاب وهامشه .....
٣٩٩	كتاب الرؤيا	٢٠١	باب الأمان .....